

تاريخ الأحزاب الشيوعية العربية

رؤية معاصرة

نذير جزماتي



هـذا الكتـاب..

هل كانت «الإشتراكية» في روسيا هجمة على أضعف حلقة من حلقات الحضارة الرأسمالية البورجوازية، مثلما كانت هجمات البرابرة على روما أو هجمات المغول والتتر على مراكز الحضارة في بغداد وسمرقند وغيرهما؟ وهل استوعبت الحضارة الرأسمالية البورجوازية هذه الهجمة، وهي في طريقها إلى هضم ما تبقى من آثارها، وستتغلب في النهاية كما جرى دائماً- عناصر الحضارة حتى لو كانت مغلوبة على أمرها على عناصر الهمجية، حتى لو كانت هي المنتصرة؟

أم أن ما جرى هو عكس ذلك تماماً. فالحضارة التي كانت طوال تاريخها تعيش في ذعر دائم على شاطئ بحر من الهمجية طالما هد د بإغراقها واجتياحها، نجح هذه المرة أيضاً دون أن يضطر إلى إراقة نقطة دم واحدة؟ ذلك أن البربرية تحيط على الدوام بالحضارة، وتستقر في وسطها ومن تحتها، متحفزة لأن تهاجمها بقوة السلاح، (وبغيره).. فالبربرية كالغابة المتلبدة في البلاد الاستوائية تحاول أشجارها على الدوام أن تقضي على معالم الإنسان المتحضر وتقاوم جهوده، ولا تعترف قط بهزيمتها، بل تظل قروناً صابرة تترقب حتى تتاح لها الفرصة لاستعادة ما فقدته من أرض بفعل الإنسان المتحضر.





للدراسات
والنشر
والتوزيع


9789933536152

تاريخ الأحزاب الشيوعية العربية
رؤية معاصرة

عنوان الكتـاب: تاريخ الأحزاب الشيوعية العربية - رؤية معاصرة
اسـم المؤلـف: نذير جزماتي
عدد الصفحات: 336 ص
القيـــاس: 17.5 ✥ 25 سم
الطبعـة الأولى: 1000 / 2015 م - 1436 هـ
ISBN: 978-9933-536-15-2

دار نينوى
للدراسات والنشر والتوزيع

سورية . دمشق . ص ب 4650
تلفاكس: 2314511 11 963+
هاتـف: 2326985 11 963+

E-mail: info@ninawa.org
ninawa@scs-net.org
www.ninawa.org

 دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع
 Ayman ghazaly

العمليات الفنية:
التنضيد والتدقيق والإخراج والطباعة - القسم الفني: دار نينوى

تاريخ الأحزاب الشيوعية العربية
رؤية معاصرة

نذير جزماتي

المقدمة العامة

هل كانت «الاشتراكية» في روسيا هجمة على أضعف حلقة من حلقات الحضارة الرأسمالية البورجوازية، مثلما كانت هجمات البرابرة على روما أو هجمات المغول والتتر على مراكز الحضارة في بغداد وسمرقند وغيرهما؟ وهل استوعبت الحضارة الرأسمالية البورجوازية هذه الهجمة، وهي في طريقها إلى هضم ما تبقى من آثارها، وستتغلب في النهاية كما جرى دائماً- عناصر الحضارة حتى لو كانت مغلوبة على أمرها على عناصر الهمجية، حتى لو كانت هي المنتصرة؟

أم أن ما جرى هو عكس ذلك تماماً. فالحضارة التي كانت طوال تاريخها تعيش في ذعر دائم على شاطئ بحر من الهمجية طالما هدد بإغراقها واجتياحها، نجح هذه المرة أيضاً دون أن يضطر إلى إراقة نقطة دم واحدة؟ ذلك أن البربرية تحيط على الدوام بالحضارة، وتستقر في وسطها ومن تحتها، متحفزة لأن تهاجمها بقوة السلاح، (وبغيره).. فالبربرية كالغابة المتلبدة في البلاد الاستوائية تحاول أشجارها على الدوام أن تقضي على معالم الانسان المتحضر وتقاوم جهوده، ولا تعترف قط بهزيمتها، بل تظل قروناً صابرة تترقب حتى تتاح لها الفرصة لاستعادة ما فقدته من أرض بفعل الانسان المتحضر[1].

٢

ومهما يكن الأمر، فقد التفت المثقفون العرب صوب الغرب يبحثون في أسباب ضعفهم، وفي أسباب قوته ومنعته. فغاص بعضهم، وهم نفر قليل إلى الأعماق؛ يبحثون عن اللؤلؤ، بينما اكتفى البعض الآخر بما لقوه طافياً على السطح، إن كان منتمياً إلى الحضارة التي فرضت نفسها على العالم كله بقوة السلعة، أو منتمياً إلى حضارة نزعم أنها سترث تلك الحضارة.

وباعتبار أن «المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده[2] فقد قام هؤلاء وأولئك بمحاكاة المظاهر الخارجية الجذابة في كل من جانبي الحضارة الغربية: حضارة الرأسمالية السائدة، وحضارة الشيوعية البروليتارية الواعدة.

٣

وبقدر ما ارتبط «اليسار العربي» في نشأته وتطوره، وفي ارتقائه وتقدمه، وحتى بتأزمه وتراجعه بـ«اليسار العالمي» بقدر ما استوحى أمثلته ونماذجه من التاريخ العربي- الإسلامي. فبالإضافة إلى كون الغالبية العظمى من الشيوعيين في البلدان العربية تنتمي إلى أصول معروفة بعمق ثقافتها الدينية، فقد استلهمت القاعدة الشعبية لليسار العربي عموماً، مثال العبد اليتيم،

الأمين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب (ص)، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وحسين بن علي، وعمار بن ياسر، ومالك الأشتر، وحجر بن عدي، ومرداس بن أدية (الخارجي)، ومسلم بن عقيل بن أبي طالب، وهانئ بن عروة، وسليمان ابن صرد، والمختار وشبيب بن يزيد اليشكري وغيرهم من صناديد العرب والإسلام.

وإذا تجاوزنا اليسار العربي الذي تتألف جمهرته، قيادة وقواعد، من المؤمنين بصورة عامة، ومن المسلمين بصورة خاصة، فإن عدداً كبيراً من الزعماء السياسيين، إما أعلنوا عن أنفسهم، في فترة الخمسينات خصوصاً، انهم «اشتراكيون» وأقسم بعضهم أنهم أكثر اشتراكية، وهم يستلهمون مثال الاشتراكية الإسلامية في الأيام الأولى للهجرة- من أي اشتراكي آخر في العالم- أو انهم أبدوا تعاطفاً حاراً مع الافكار «الاشتراكية».

٤

وكان أعضاء في الهيئات العليا للأحزاب الشيوعية العربية يقطعون اجتماعات هذه الهيئات عندما يحل وقت الصلاة، فيؤدون الصلاة، ويعودون إلى الاجتماع، حتى لو كان هذا الاجتماع يعقد في موسكو. ولم ينقطع أكثر من شيوعي في سجن «المزة» في سورية في عهد الوحدة في أواخر الخمسينات عن الصلاة إلا إذا كانوا تحت التعذيب.

وكتب الأستاذ فؤاد مطر في كتابه بعنوان «الحزب الشيوعي السوداني: نُحر أم انتحر؟» أن قوام اللجنة المركزية كان يتألف من أئمة الجوامع. وكان الناس يتساءلون ممازحين، إن كان الحزب الشيوعي السوداني يفتتح اجتماعات هيئاته العليا على أنغام النشيد الأممي، أم بالاستماع إلى آي من الذكر الحكيم.

ولأن الماضي لا ينسحب من الحاضر بقوة القرارات من أي نوع كان، لم يتعد تأثير العالم الخارجي حدود القشرة في كثير من الأحيان، وثبت في أكثر من مناسبة أن تعلق اليساريين العرب بانتماءاتهم العرقية والدينية والجغرافية أكبر بما لا يقاس من تعلقهم بانتماءاتهم السياسية. واقتصر وجود الأعضاء والأنصار في كثير من الأحزاب اليسارية على فئة عرقية أو دينية معينة دون غيرها من الفئات الموجودة في المجتمع. «وعلى العموم، فقد بقيت الحزبية، ومفهوم الالتزام وانسلاخ الأفراد من حدود انتماءاتهم السابقة بعيدة جداً عن الممارسة السياسية[٢]».

ومن جهة أخرى فإن الجماهير الحاشدة التي سارت وراء الشيوعيين الروس ضد القيصرية وضد الحكومة المؤقتة لم تسر لأنها آمنت بالاشتراكية والشيوعية، بل سارت وراء الشعارات التي رفعها البلاشفة بغية إيقاف الحرب المدمرة، وتأمين لقمة العيش للجماهير الشعبية الواسعة، وتحرير روسيا من المتدخلين الأجانب، والتطلع إلى نظام حكم يضمن للناس حداً مقبولاً من

العدل والرقي. وقد انفصلت هذه الجماهير عن الحزب الشيوعي السوفياتي عندما صدرت (فرمانات) تجبر الناس على السير في طرقات لم يقتنعوا بالسير عليها.

وعندما دنس العدو النازي تراب الوطن الروسي ارتفع الشعب فوق جراحاته، كما فعل عام ١٨١٢ في مواجهة نابليون بونابرت، وحرر وطنه وأوطان الشعوب الأخرى السلافية وغير السلافية.

وفي بلداننا العربية سارت جماهير واسعة نسبياً وراء الشيوعيين وباقي أحزاب اليسار العربي طالما كانت الطريق واضحة وتؤدي إلى كفاح ضد الاستعمار. ولكن ما ان انقضت هذه المرحلة، حتى ضاعت معالم الطريق ودخل اليساريون العرب عموماً في متاهة.

٥

ولعبت دوراً مشؤوماً أخبار «الهولوكست» الستاليني، وأخبار الخلافات ما بين الحزب الشيوعي السوفياتي والحزب الشيوعي اليوغوسلافي في أواخر الأربعينات، وما بين الحزب الشيوعي السوفياتي والحزب الشيوعي الصيني في أواخر الخمسينات والستينات. ولم تلبث أن تحولت الخلافات والانقسامات إلى ظاهرة مألوفة بين الأحزاب الشيوعية بالدرجة الأولى، وبين الأحزاب اليسارية غير الشيوعية بالدرجة الثانية، وفي داخل كل حزب من هذه الأحزاب. واتهم المخالفون لقياداتهم في رأي من الآراء بارتكاب جريمة الخيانة العظمى، كأن يُتهم أحدهم في سوريا، في وقت مبكر جداً من قبل الحزب الشيوعي السوري، بالاتصال بالدوائر «الاستعمارية الأجنبية، كأذناب عصابة تيتو وغيرهم من أعداء الديموقراطية الوطنية[٤].

وتعود الاسباب العميقة للخلافات إلى ظاهرة «تبرجز» قادة الأحزاب العمالية التي أبدى فريدريك انغلز تخوفه منها منذ زمن بعيد. ولاحظ تروتسكي في كتابه «الثورة المغدورة» الصادر في باريس في أواسط الثلاثينات، أن قادة الحزب الشيوعي السوفياتي قد «تبرجزوا» فتزوجوا من بنات أعدائهم البرجوازيين وقلدوهم في كل شيء. وأطلق البعض العنان لفساده حتى في ظروف الحرب العالمية الثانية. وبعد انتهاء الحرب وتشكل ميزان الرعب الذي فرض «التعايش السلمي»، وبعد أن أيقن القادة السوفيات أن ليس بالمستطاع لاسباب يضيق المجال هنا عن ذكرها، التغلب على النظام الرأسمالي العالمي، إن كان بقوة السلاح أو بقوة الاقتصاد، وكلاهما يشكلان وجهي عملة واحدة، انحصر اهتمامهم باقتسام الغنائم إن كان بين القيادات داخل الاتحاد السوفياتي، أو بين قيادات الدول الاشتراكية وقيادات الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة. وحصر على نصيبهم الحلفاء غير الشيوعيين في العالم الثالث بحجة أن هؤلاء الحكام أو الزعماء يسيرون، أو سيسيرون ببلدانهم ذات «التوجه الاشتراكي»، في طريق غير رأسمالي نحو الاشتراكية.

وقد كان المسؤول الحزبي الشيوعي وغير الشيوعي العائد من أحد البلدان الاشتراكية إلى بلده ذي التوجه الاشتراكي، بحاجة إلى أسطول من السيارات لنقل ما حمله من سلع من صنع بلاد (الأعداء) الغربية. ولا يتغير المشهد إذا كان المسؤول الشيوعي في وفد إلى مؤتمر أو إلى ندوة علمية، أو في رحلة راحة واستجمام أو استشفاء أو نقاهة. ولم يتخلف عن الركب معظم الدارسين هناك وغيرهم من الضيوف.

وتمثلت الاشتراكية بالنسبة لهؤلاء وأولئك بـ«بؤس البعض وثراء الآخرين، وبالطوابير المتزايدة أمام المخازن، وانتشار عصابات الحمقى والمغرورين، والكذب المقدم كأقدس حقيقة... وسباق الرسميين المجنون لأخذ ما أمكن وبأي شكل ممكن من خزينة الدولة[٥] وبالتالي فإن نظام الادارة غير الاخلاقي لم يفسد أولئك الذين في القمة فقط، بل انتشر نحو الاسفل، بقوة متزايدة واتساع متزايد. والشر لم يفسد أولئك الذين فعلوه، بل كذلك الذين اضطروا إلى الخضوع له والعيش معه.. «وفي الحزب فعلوا الكثير لتصفية أية حركة معارضة»، أي فكر نقدي.. فذاب الأعضاء الشرفاء القلائل في بحر «من الناس غير المبدئيين، النكرات، الوصوليين، الخبثاء، وكذلك الخصوم المستورين للنظام».[٦]

وقدر عدد أفراد الشرائح العليا من البيروقراطية (النومانكلاتورا) بـ٤٠٠ ألف شخص في الاتحاد السوفياتي. وهؤلاء يكسبون من أربعة إلى خمسة اضعاف الأجر المتوسط، إضافة إلى المنافع العينية المتمثلة بالمحلات الخاصة، وبالأماكن الخاصة في دور العطل والمصحات، وغرف خاصة في المستشفيات، وقبول مميز لأولادها في مدارس خاصة وفي الجامعة، وأذون خاصة للسفر إلى الخارج. وكانت المساكن التي تقدم في موسكو إلى قمة «النو ما نكلاتورا» وفي المكتب السياسي، إضافة إلى شققهم الخاصة، تقدم مع الملاك المأجور: حراس، ورؤساء خدم، وطاهيات، وخدم، وسكرتيرات، والخ..[٧]

وبات شائعاً في السنوات الأخيرة من الحكم السوفياتي، فرض الدفع من أجل الدخول إلى الجامعة وإلى المعاهد العليا. وعلى سبيل المثال فإن المبلغ الذي كان من المتوجب دفعه يتراوح بين ١٥ ألف روبل (حسب قيمة الروبل قبل انهيار الاتحاد السوفياتي) لدخول الكونسرفتوار ومعهد البوليتكنيل، و٤٠ ألف روبل لدخول كلية الطب[٨].

٦

إن نشوء فئة خاصة ادارية، وعملياً حاكمة، في الوضع الاقتصادي آنذاك، مع تصفية رقابة الطبقة العاملة على الانتاج، والتقسيم على مستوى الدولة كلها، لم يكن معناه نشوء امتيازاتها السياسية فحسب، بل كذلك الاقتصادية. وهذا يعني أنه.نظراً لدورها السياسي الخاص في المجتمع تم ضمان

مستوى تلبية الحاجات المعشية لها يختلف عن المنتجين المباشرين. ولم يتم ذلك دفعة واحدة، بل كانت عملية طويلة الأمد تحولت خلالها هذه الفئة عملياً إلى قوة مستقلة منفصلة، تمارس تأثيراً أساسياً على مجمل العلاقات الاجتماعية من موقع الحفاظ على امتيازاتها وتوسيعها[٩].

ونشأت هذه العلاقات على أرضية ملكية الدولة لوسائل الانتاج. وفي هذا الوضع كان معنى الامتيازات أن الملكية الجماعية، شكلياً، لوسائل الانتاج، باتت عملياً في أيدي الفئة الادارية، وبالنتيجة أصبحت أداة تطوير امتيازاتها من خلال استغلال حديث، بوساطة العلاقات الجديدة، للمنتجين المباشرين. وكان معنى ذلك عملياً استمرار وتطوير أول تقسيم عمل تناحري على أرضية الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج. وقد شكل هذا أحد العوامل الحاسمة في نشوء المجتمع الطبقي التناحري وتطوره. ونقصد هنا فصل العمل الفكري عن البدني الانتاجي المباشر، وتعارضهما التناحري، والتقسيم الفعلي إلى مديرين ومدارين. وبذلك تكونت مقدمات مباشرة لأزمة تعبر عن أن الفئة الادارية تحولت ليس إلى فئة مستغلة فحسب، بل أيضاً إلى فئة طفيلية تكبح كل اتجاه تقدمي[١٠].

وهكذا فأن أعاصير الاختلافات والانقسامات التي اجتاحت أحزاب اليسار عموماً منذ السبعينات بصورة علنية فاضحة، لم تكن تثيرها غير شهوة الحكم والارتقاء في المناصب والبقاء فيها حتى الرمق الأخير. وقد كانت مسؤولية بسيطة في الحزب تدر على صاحبها فائدة مادية معينة. وكان أقل أجر في هذه المعادلة يضمن للعضو الذهاب في رحلة أو بعثة إلى احد البلدان الاشتراكية. وحقق البعض في الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة ثروات طائلة من خلال اشتغالهم في نوع من السمسرة يتمثل في تأمين الدراسة، أو العلاج، او الاستجمام في البلدان الاشتراكية.

وسادت في خضم حالة الخلافات والانقسامات وتبادل الاتهامات الحكمة التي نطق بها معاوية بن أبي سفيان، من أنه لا يحول بين الناس وألسنتهم ما لم يحولوا بينه وبين ملكه. ولكن الويل والثبور وعظائم الأمور لمن سوّلت له نفسه أن لا يحترم هذه الحكمة احتراماً كبيراً، ومن لا يعظمها تعظيماً يصل إلى حد التقديس.

٧

وغني عن البيان أن اليسار العربي غير الشيوعي سار خطوة أثر أخرى على الطريق الذي سارت عليه الأحزاب الشيوعية بصورة عامة، والحزب الشيوعي السوفياتي وباقي الأحزاب الشيوعية الحاكمة بصورة خاصة، بصرف النظر عن الوسائل التي استخدمت في وصول أحزاب اليسار العربي غير الشيوعي إلى السلطة. وعلى العموم فقد لعب القادة العسكريون الدور الرئيسي في تأمين

وصول بعض هذه الأحزاب إلى السلطة، أو ان السلطة العسكرية نفسها هي التي أقامت الأحزاب اليسارية العربية غير الشيوعية مثل الاتحاد الاشتراكي في مصر والسودان وليبيا، وحوّل عسكريون آخرون الأحزاب اليسارية العربية القائمة إلى أجهزة تتناسب مع متطلباتهم.

وقد لاحظ د. بشير العظمة أن في ضمير كل إنسان ميول غريزية مكتومة ومكبوتة للتفوق والسيطرة والقيادة. فإذا توافرت لأي إنسان ظروف مؤاتية، وتمادئ في ممارسة التجاوز، وهو في مركز السلطة الصغيرة أو الكبيرة فإنه يتدرج ليصبح عدوانياً وظالماً، وهي نتيجة حتمية لغياب أو تخاذل الرادع القانوني والأعراف والتنظيمات الاجتماعية. وتدريجياً يصبح الانسان العاقل المتواضع مشروع ديكتاتور صغير في محيطه العائلي أو عمله او في بلده حيث الفردية الطاغية والجبرية المحتوية. وبالتالي فإن مجتمعات التخلف بتراتبها التاريخي بيئة مناسبة للقبول والرضا، بل والاشادة بعظمة وهيبة المتسلطين، تحوم حولهم حلقات من المتزلفين والمتنفعين المنافقين[11].

٨

لقد تفاقمت أزمة اليسار العربي نتيجة تفاقم أزمة اليسار العالمي بسبب عوامل كثيرة يتمثل بعضها بما أشرنا إليه، ويتمثل البعض الآخر بالامتناع عن اجراء مراجعة نقدية، وصياغة بحوث جدية حول «الستالينية» وغيرها. ولم تبذل في هذا الصدد أية نشاطات عملية لتصفية التشويهات منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في العام ١٩٥٦ حتى الآن باستثناء محاولات فردية في بولونيا وفرنسا وايطاليا، في الوقت الذي تبذل محاولات محمومة لخلط «الستالينية» المدانة عالمياً بـ«الماركسية – اللينينة» بغية شطب الأخيرة عن جدول أعمال البشرية التقدمية.

وأدى ذلك وغيره إلى منع البلدان الاشتراكية من أن تمسك بالحلقة الرئيسية المتمثلة في خلق انتاجية عمل جديدة أعلى بما لا يقاس من إنتاجية العمل في البلدان الرأسمالية، فإنتاجية العمل –حسب لينين– هي في نهاية المطاف العامل المقرر في انتصار النظام الاجتماعي أو إنزال الهزيمة به. وما دامت الرأسمالية وفقاً للمقياس العالمي لازالت متفوقة على الاشتراكية، ولم تتكون الاشتراكية كنظام عالمي يملي موضوعياً عمليات تطور البشرية، وطالما بقيت الاشتراكية تحت التأثير المباشر وغير المباشر للعلاقات البورجوازية من الخارج، ذلك التأثير الذي يملك موضوعياً وذاتياً، طابعاً هادفاً وموجهاً، فإن خطر تصفية التحولات الاشتراكية وبعث العلاقات البورجوازية يبقى ماثلاً[12].

إن خاصية التحولات الاشتراكية التي تمت في الاتحاد السوفياتي السابق، وكذلك في معظم بلدان النظام الاشتراكي الأخرى في أوروبا الشرقية، كانت مرهونة بمستوى إنتاجية العمل الاجتماعية المنخفض. ونتجت عن ذلك تلك الدرجة المرتفعة للتراكم الذي خصص بالدرجة الأولى لتطور القوى المنتجة والدفاع. وقد فاقم ذلك من حدة التناقضات بين الحاجات الداخلية والخارجية.

وكما أشرنا فقد تحول الحزب إلى ممثل لمصالح الفئة الادارية. وكان معنى ذلك تصفية طابعه الفكري- السياسي، وجوهره الثوري، وتحويله إلى جهاز من الأجهزة التي تنفذ تنفيذاً أعمى الأوامر من الأعلى. ولم يكن معنى ذلك عملية الموت التدريجي للحزب وحسب، بل كان ذلك بمثابة مقدمة لفقدانه قوة التأثير في المجتمع وثقته، وخصوصاً في أوساط الطبقة العاملة. وسار في الدرب نفسه كل النظام السياسي، وبالدرجة الأولى، النقابات المهنية التي تحولت إلى أداة في يد الفئة الادارية (البيروقراطية)، واتحادات الشبيبة الشيوعية، والمنظمات الاجتماعية الأخرى.[١٣]

وفي المقابل ينبغي لفت النظر إلى أن انتصار أي ثورة اجتماعية لا بد له من ان يمر عبر عدد لا يحصى من المحاولات الفاشلة وغير الناجحة، ولا بد من ارتكاب الاخطاء الكبيرة والصغيرة أثناء السير في طرق لم يسر عليها أحد بعد. وطالما لم تتكون مقدمات انتصار الاشتراكية، سواء الموضوعية أو الذاتية، في معظم البلدان عالية التطور فإن بالامكان إلحاق الهزيمة بالاشتراكية. وقد أكد لينين أكثر من مرة على ان الانتصار التام والنهائي بالمقياس الدولي لا يمكن تحقيقه بالانتصار في روسيا وحدها، وإنما يمكن أن يتحقق فقط عندما تنتصر البروليتاريا في جميع البلدان المتقدمة، او على الأقل، في أكبر عدد منها. وعندئذٍ، يمكن القول أن قضية البروليتاريا قد انتصرت، وان الهدف الأول، أي الاطاحة بالرأسمالية، قد تحقق.

وعندما تنضج ضرورة الانتقال إلى درجة أعلى من تطور البشرية سيتم الانتقال بأخطاء أقل نتيجة جدل ينشط الآن في كل مكان.

ومثلما لم يستطع التحالف المقدس في أوربا القرن الماضي أن يكبح تطور الرأسمالية، كما لم يستطع تغيير جوهر نظامها بعد الانتصار على فرنسا نابليون بونابرت، كذلك تشكل الأزمة الراهنة للاشتراكية مرحلة هامة وضرورية في تطورها. وهذه المرحلة لا تتضمن هزيمة الاشتراكية وحسب، بل تقدم المقدمات لانتصارات لاحقة أيضاً.[١٤]

وكما كتب د. فؤاد زكريا في خطابه إلى العقل العربي، فإن لمفهوم الأزمة معنى إيجابياً، أي المعنى الواسع الذي يشير إلى وجود أزمة في فترة تاريخية معينة. فالاحساس بـ«الأزمة» وتقدير الخطر الكامن من وراء بقاء المجتمع رازحاً تحت وطأتها، يساعد على خلق، وعلى حفز العناصر التي تلعب دوراً سياسياً في عملية التغلب على الأزمة وتجاوزها.[١٥]

٩

انعقد المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الروسي في أواخر عام ٢٠٠٨ بحضور أكثر من ألف مندوب من الأقاليم الروسية و٣٤٧ موفداً عن الأحزاب الشيوعية واليسارية، جاؤوا من ٨٣ دولة.

وأعرب الأمين العام للحزب غينادي زيغانوف عن شكره وتقديره لحضور وفد الصين، مؤكداً أن بكين تثبت «تفوق الأفكار الاشتراكية» على الرأسمالية المترهلة. وقد قدم تقريراً شاملاً تناول فيه الشؤون الحزبية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والدولي.

وخلص زياغونوف إلى القول «نحن لا ندعو إلى الوراء، إلى الاشتراكية السالفة، بل المضي قدماً إلى الأمام، إلى اشتراكية القرن الحادي والعشرين الأخذة بعين الاعتبار منجزات الاتحاد السوفياتي وتجربته السلبية».

وينتقد الكثير من اليساريين الروس زياغونوف، لتراجعه عن المفهوم الأممي للماركسية-اللينينية ودغدغته مشاعر التعصب القومي الروسية، ومغازلتهم الكنيسة الارثوذكسية، بيد أنهم يعولون على تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، يمكن أن تعيد للحزب بعضاً من مواقعه الضائعة (المفقودة).

المراجع:

١ – ول ديورانت، قصة الحضارة، نشأة الحضارة في الشرق الأدنى ج٢، م١، ترجمة زكي نجيب محمود، دار الجليل، بيروت ١٩٨٨، ص٢٦٤-٢٦٥.

٢ – عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨ ص١٨٤.

٣ – بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، رياض الريس، لندن ١٩٩١، ص١١٨.

٤ – جريدة "نضال الشعب" السورية، العدد ٣ الصادر في أواخر آب ١٩٥٠ تحت عنوان «مطرود من الحزب الشوعي»

٥ – يان بياتا، زمن العادلين، ترجمة ميشال منير، دار الحصاد، دمشق ١٩٩٠، ص١٣-١٤.

٦ – المصدر نفسه، ص٣١.

٧ – ارنست مانديل، الاتحاد السوفياتي إلى أين في ظل غورباتشوف؟ ترجمة كميل داغر، دار الفارابي، بيروت١٩٩١، ص١٣٦ وص١٥٧.

٨ – المصدر نفسه.

٩ – فيشفولود فولتشينو، المعسكر الاشتراكي، الأزمات والسقوط (نظرة ماركسية من الداخل)، ترجمة ميشال منير، دار الحصاد، دمشق ١٩٩٣، ص٣٥.

١٠ – المصدر نفسه ص٣٨-١١ – المصدر رقم ٣ – ص١٩٤.

١١ – المصدر رقم٩، ص١٤-١٣ – المصدر نفسه، ص٣٨.

١٢ – المصدر نفسه، ص٤١.

١٣ – فؤاد زكريا، خطاب إلى الفعل العربي، مكتبة مصر، القاهرة، وكان الموضوع قد نشر في مجلة «العربي الكويتية» ٢٥٥ فبراير/ شباط ١٩٨٠.

الحزب الشيوعي السوري اللبناني

مقدمة

انتظر يوسف ابراهيم يوزبك على أحر من الجمر وصول فؤاد الشمالي اليها، وكان قد قرأ عنه وعن نضاله في صفوف الحزب الاشتراكي المصري، وعن تأسيسه حزباً اشتراكياً سورياً- لبنانياً، وعن نيته الانتقال من مصر إلى لبنان بسبب مضايقات البوليس المصري له وملاحقتهم اياه.

وكان يوسف يوزبك قد قرأ في عام ١٩٢٢ كراساً باللغة الفرنسية بعنوان «مبادئ الاشتراكية» صادر عن جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي الـ«لومانيتيه» فتأثر به، واعتبر نفسه، منذ تلك اللحظة اشتراكياً، وراح يلاحق أخبار الاشتراكيين، والتقط أخبار فؤاد الشمالي. وعندما وصل فؤاد إلى مرفأ بيروت قدم له يوسف المساعدة المطلوبة من موقعه كموظف في إدارة الجوازات. وتكلم الرجلان طويلاً عن مشاريعهما الاشتراكية.

ومن جانب آخر لفت نظر قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني مقال نشرته مجلة «المعرض» اللبنانية عن أناتول فرانس. وكان كاتب المقال يوسف يزبك نفسه. فكلفت هذه القيادة جوزيف بيرغر عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الفلسطيني بالاتصال ببيروت والوقوف على حقيقة الأمر فيها.

وعندما التقى جوزيف بيرغر بيوسف يوزيك عرَّفه يوسف على أصدقائه المقربين في بيروت، وعلى فؤاد الشمالي ورفاقه العمال في معمل السجائر في بكفيا قرب بيروت.

وفي اجتماع لهؤلاء في «الحدث» في بيروت ليلة ٢٤/ ١٠/ ١٩٢٤ قرر خمسة من المجتمعين تأسيس حزب شيوعي باسم «حزب الشعب» اللبناني، واختير يوسف يزبك سكرتيراً عاماً له.

وقرر هذا الحزب أن يحتفل بعيد الأول من أيار / مايو عام ١٩٢٥ بما يليق بهذه المناسبة فدعا إلى احتفال كبير يقيمه في سينما الكريستال في بيروت.

وقرأ أرتين مادويان ورفاقه في «شبيبة سبارتاكوس» الأرمنية هذا الإعلان وقرروا الاشتراك فيه، والتعرف على الحزب الذي يدعو اليه. وتحوّل الجميع خلال ساعات الاحتفال إلى كتلة واحدة تجمع جماعة الحزب، حزب الشعب اللبناني مع جماعة «شبيبة سبارتاكوس».

وأصدر الحزب في قوامه الجديد في ١٥ أيار / مايو عام ١٩٢٥ «جريدة الانسانية» بنفس اسم جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي. وقد أوقفت هذه الجريدة أثر صدور عددها الخامس في ١٧/٦/١٩٢٥.

وعندما أعلن سلطان باشا الأطرش من جبل الدروز في ١٨/ ٧/ ١٩٢٥ قيام الثورة السورية الكبرى، وضع الحزب نفسه في خدمتها منذ اللحظة الأولى. واستغل مظاهرة قام بها المستأجرون في ٢٠/ ٧/ ١٩٢٥ في ساحة البرج ببيروت لرفع الشعارات المعادية للاستعمار. ثم ما لبث أن وزع منشوراً ندد فيه بأعمال القمع التي ووجهت بها المظاهرة، وبأعمال القمع التي يواجه بها الثوار الذين يطالبون باستقلال بلادهم وانسحاب الجيوش الأجنبية منها.

وانعقد في ٩/ ٢/ ١٩٢٥ المؤتمر الأول للحزب، وأقر خطة القيادة الداعية إلى دعم الثورة، والتوجه إلى العمال لتنظيمهم في نقابات خاصة بهم. وبعد ثلاثة أيام من انعقاد المؤتمر اعتقل فؤاد الشمالي. ثم اقتحمت الشرطة في ١٦/ ١/ ١٩٢٦ اجتماعاً واعتقلت أرتين مادويان ويوسف يوزبك وهيكازون بوياجيان. ووجهت إلى الجميع تهمة التحريض على التمرد ودفع العسكريين إلى العصيان، وهي التهمة التي يُعاقب عليها بالاعدام.

وأمضت قيادة الحزب سنتين في السجن فغاب الحزب عن الساحة اللبنانية غياباً تاماً حتى ٧/ ٧/ ١٩٣٠. وقيل في تبرير هذا الغياب أن اللجنة المركزية للحزب قد اتخذت بعد خروج اعضائها من السجن، في شباط ١٩٢٨ قراراً يقضي بتضليل العدو عن طريق التظاهر بأن الحزب قد أنتهى، ولم يعد له وجود، في الوقت الذي يُعد الحزب نفسه لاحداث قفزة جديدة.

وسافر فؤاد الشمالي الذي اعتبر بمثابة أمين عام أثر ابتعاد يوسف يزبك إلى موسكو لحضور المؤتمر السادس للأممية الشيوعية. وعندما عاد إلى بيروت عقدت اللجنة المركزية اجتماعاً قررت فيه ابدال اسم الحزب ليصبح «الحزب الشيوعي السوري- فرع الانترناسيونال».

وأعلن الحزب عن وجوده باسمه الجديد في ٧/ ٧/ ١٩٣٠ حين أصدر وثيقة بعنوان «لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري؟ غايته القصوى وشيء من بروغرامه». وكسب الحزب في هذه السنة أول فرقة (خلية) شيوعية في (سوريا الداخلية) بدمشق، وكان أحد عناصرها خالد بكداش.

وتقدم الحزب في الثلاثينات خطوات واسعة. وعكست مجلة «الدهور» التي كان يصدرها سليم خياطة خط الحزب، مما دفع السلطات الفرنسية إلى اغلاقها في نفس العام ١٩٣٤ الذي صدرت فيه. وتعرض سليم خياطة لحملة تعذيب قاسية أثرت على صحته الجسمية والعقلية.

وأنشأ الحزب في نهاية عام ١٩٣٤ جريدة «نضال الشعب» السرية. وسارت مجلة «الطليعة» في النصف الثاني من الثلاثينات على الخط الذي كانت تسير عليه مجلة «الدهور». وكتب نقولا

شاوي وفؤاد قازان في جريدة «الرابطة الشرقية». وأصدر الحزب منذ ١٥/ ٥/ ١٩٣٧ الجريدة اليومية العلنية «صوت الشعب».

وشحذ الحزب قواه في مواجهة الفاشية التي اعتقد البعض من العرب أن بالامكان التعاون معها ضد الاستعمار الفرنسي والبريطاني من مبدأ «عدو عدوك صديقك» وتشكلت لجان النضال ضد الفاشية. وعندما وقع الاتحاد السوفياتي مع ألمانيا النازية على اتفاق مولوتوف- روبنتروب عام ١٩٣٩ شنت السلطات الفرنسية هجوماً شديداً على الاتحاد السوفياتي. وفرضت في سوريا ولبنان حالة الطوارئ في ٢١/ ٩/ ١٩٣٩ وحظّر نشاط الأحزاب السياسية، وزج بالشيوعيين السوريين واللبنانيين بالسجون.

وكان من الطبيعي بالنسبة إلى ميشال عفلق وصلاح البيطار اللذين لعبا الدور الأساسي في نشوء حزب البعث أن يوحدا جهودهما مع الحركة التقدمية الممثلة في الثلاثينات بالحزب الشيوعي السوري الناشئ. وكان هذا الحزب على حد تعبيرهما «يقتصر على بضعة شباب من الشعب لهم نصيب من الثقافة الابتدائية، كانوا يعلنون عن فكرتهم بسذاجة ويهاجمون الاستعمار ويتعرضون لاضطهاده بجرأة تستحق الاعجاب. فنظرنا إليه من بعيد نظرة عطف وتقدير». وبسبب من تأثير أندريه جيد ورومان رولان اللذين كانت لديهما تحفظات على نهج ستالين، ولأسباب أخرى، فقد أخذ ميشال عفلق وصلاح البيطار بمهاجمة الشيوعية بشكل عام «ومكافحتها وتحذير الشباب العربي منها»، وبلغت بهما خيبة الأمل من الفكر الشيوعي إلى المعاناة من «أزمة نفسية وفكرية» ما يقارب السنتين انقطعا اثناءها عن أي نشاط سياسي أو ثقافي.

و«زاد في الطين بلة» بالنسبة إلى سوريا ولبنان احتلال المانيا النازية لفرنسا في حزيران. ١٩٤٠ وتنصيب حكومة «فيشي». وقام رشيد عالي الكيلاني بانقلاب عسكري في العراق في آذار ١٩٤١ وحاول بعض الشباب الوطني من سوريا الالتحاق به عن طريق الصحراء السورية. ولم تتوقف أعمال الملاحقات ضد الشيوعيين إلا في أواخر آب ١٩٤١ إثر الانتصار الذي أحرزته القوات الديغولية مع القوات البريطانية على قوات «فيشي» في سوريا ولبنان. وأعلن الجنرال كاترو في حزيران ١٩٤١: أنني ألغي الانتداب وأعلن انكم أحرار ومستقلون[١].

وطرأت على الحياة الداخلية في الحزب الشيوعي تبدلات تمثلت في أن خالد بكداش سافر إلى موسكو في عام ١٩٣٣. وبعد أن درس في مدرسة «الاساتذة الحمر» عمل في قسم من أقسام «الكومنترن»، وسافر عام ١٩٣٦ إلى فرنسا بناء على توجيهات الكومنترن لكي يلتقي بأعضاء

الوفد السوري إلى المحادثات مع الفرنسيين بشأن الاستقلال. ولا يستبعد أن يكون خالد بكداش قد سافر إلى المغرب واطلع عن كثب على مجريات الحرب الأهلية في اسبانيا التي أصدر عنها كتاباً هاماً.

وعندما عاد خالد بكداش إلى سوريا في أواخر عام ١٩٣٦ كان مزوداً بكتاب تعيين في منصب الأمين العام.

وقام بأعمال الأمين العام قبل ذلك أرتين مادويان إثر ابعاد فؤاد الشمالي الذي كانت له ارتباطات مع البوليس. وبرز في تلك الآونة فرج الله الحلو الذي استشهد في أقبية التعذيب في عهد الوحدة.

ونتيجة الألحاح على عملية «التعريب» أُبعد أرتين مادويان عن القيادة في الكونفرانس الوطني الرابع للحزب الشيوعي السوري- اللبناني الذي انعقد في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٤١، وأعلن أن القيادة تتألف من: خالد بكداش، وفرج الله الحلو، ورشاد عيسى، ونقولا شاوي.

وأبدى الشيوعيون اللبنانيون والسوريون شجاعة فائقة حين شنت ألمانيا هجوماً صاعقاً على الاتحاد السوفياتي وتقدمت قواتها الهائلة بسرعة نحو المدن الكبرى وحاصرتها.

وصدر العدد الأول من مجلة الطريق كلسان حال عصبة مكافحة الفاشية في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤١، وعادت صوت الشعب، إلى صدور في ٢٠/ ١/ ١٩٤٢.

وتكونت في العام ١٩٤٣ «الحلقة السياسية الجديدة التي أطلقت على نفسها اسم «شباب البعث العربي». وجاء في البيان الانتخابي لميشال عفلق في العام نفسه أنه يمثل الروح العربية ضد الشيوعية المادية، واطلق للمرة الأولى شعار «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة».

وبسبب ظروف الحرب وغيرها من الأسباب قررت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في ١٥/ ٥/ ١٩٤٣ «حل هذه الأممية / الدولية.. وقد وافقت الأحزاب الشيوعية على هذا القرار»[٢] وعقد الحزب الشيوعي السوري اللبناني مؤتمره الثاني بصورة علنية في بيروت في اليوم الأخير من عام ١٩٤٣ واليومين الأولين من عام ١٩٤٤ لم تذكر فيه أي كلمة عند الاشتراكية ولا عن الماركسية- اللينينية. وقد قال ارتين مادويان إزاء هذا الواقع، أن الناس حين يطالعون «الميثاق الوطني» باهتمام ودقة فإنه يُلاحظ غياب فكرة الاشتراكية عن هذا الميثاق، وتشوبه ميول التنازل أمام البرجوازية وموقف يميني وروح اصلاحية»[٣].

وتناول ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار الفقرة من الميثاق الوطني التي تقول: «ان من يقرأ ميثاقنا الوطني سيجده خالياً من أي اشارة إلى الاشتراكية. فهو لا يتضمن أي تعبير أو مطلب له

صبغة اشتراكية». واستنتج كل من ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار أن الحزب الشيوعي السوري بعيد جداً عن الفكر الثوري، وعاجز تماماً عن القيام بدور ثوري في البلاد العربية. وأنه كذلك تغاضى عن الماركسية، وبردت همته في النضال ضد الرأسمالية، وحتى ضد الملكية الخاصة، وكان كل جهده ينصب على مهادنة الدين، والمفاخرة بأنه لم يطالب بـ«الاشتراكية»(٤).

وأعلن البعثيون عام ١٩٤٥ عن إنشاء هيئة للدفاع الوطني لمواجهة الاستعمار الفرنسي بقوة السلاح. وعقد ما بين ٤ و٦ نيسان / ابريل ١٩٤٧ المؤتمر التأسيسي لحزب البعث في مقهى الرشيد بدمشق.

وكان اجتماعاً مفتوحاً لكل بعثي في سوريا ولبنان، أو غيرهما، حضره بالكاد ٢٠٠ مؤيد لا تتجاوز أعمارهم ٣٠ سنة، وبرز فيه تياران: تيار معتدل وتيار متطرف. وقد سار التيار المتطرف بزعامة جلال السيد باتجاه الوحدة مع العراق والتفاهم مع الهاشميين. وبقي هذا التيار قوياً ومؤثراً حتى العام ١٩٥٤ حين اكتشفت مؤامرة حاكها هذا التيار مع الحكم في العراق. وانتخب ميشال عفلق في المؤتمر المذكور «عميداً» لحركة البعث التي لم تطلق على نفسها بعد اسم حزب. وانتخب صلاح الدين البيطار وجلال السيد ووهيب غانم أعضاء في اللجنة التنفيذية.

وتبنى المؤتمر ما يشبه البرنامج ١-اشتراكية عربية، ٢-نظام برلماني، ودستوري، قوامه الانتخابات العامة، ٣-الفصل بين السلطات الثلاث(٥).

وواصلت حركة البعث نضالها في الوسط الطلابي في القسم الداخلي للطلاب الذين ينتمون إلى مختلف المدن السورية باستثناء دمشق. وهؤلاء ينتمون إلى الفئات الفلاحية الغنية التي كانت تستطيع أن ترسل ابناءها إلى دمشق لمواصلة الدراسة. ويذكر للبعث أنه أنشأ لجنة مشابهة لتلك اللجنة التي أنشأها عام ١٩٤٥ لمقارعة الاستعمار الفرنسي. وقد قاتلت اللجنة الأخرى في فلسطين وسقط لها عدداً من الشهداء.

وكانت حركة البعث تأبى على نفسها أن تكون على يمين الشيوعية، في الوقت الذي كانت تخوض معركة ضارية ضدها بغية تجاوز الحزب الشيوعي، وتنتزع منه مبرر وجوده في العالم العربي(٦).

وعندما اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ تظاهر الطلاب في دمشق ضد القرار يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٤٧ وهاجموا المركز الثقافي السوفياتي، ومكتب جريدة «صوت الشعب»، ولاحقت الحكومتان السورية واللبنانية الشيوعيين. وازدادت

الأمور تعقيداً إثر هزيمة ١٩٤٨ بانقلاب حسني الزعيم في ٣٠/ ٣/ ١٩٤٩، وانقلاب سامي الحناوي في ١٤/ ٨/ ١٩٤٩ وانقلاب أديب الشيشكلي في ١٩/ ١٢/ ١٩٤٩، وانقلابه الثاني في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥١. وأيد حزب البعث من جهة، والحزب الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني من جهة أخرى بعض الانقلابات العسكرية. واشترك ميشال عفلق كوزير للتربية وأكرم الحوراني كوزير للزراعة في الحكومة التي نشأت أثر انقلاب سامي الحناوي. واندمج الحزبان «البعث والاشتراكي» في نهاية عام ١٩٥٢. ولقي نضال الشيوعيين والبعثيين ضد ديكتاتورية أديب الشيشكلي تجاوباً من الشعب السوري فحصل حزب البعث على حصة الأسد في الانتخابات التي جرت بعد سقوط نظام أديب الشيشكلي في ٢٥/ ٢/ ١٩٥٤. ونجح خالد بكداش كأول شيوعي في الوطن العربي يدخل البرلمان.

وعندما تحققت الوحدة العربية بين سوريا ومصر حل حزب البعث العربي الاشتراكي نفسه ولاحقت السلطات الشيوعيين وسقط لهم عدد من الشهداء. وقبل انفراط عقد الوحدة حاول ميشال عفلق أن يعيد تأسيس الحزب في سوريا. إلا أن رفاقه في الأردن وعلى رأسهم عبد الله الريماوي انتقدوه بشدة وقاطعوا المؤتمر القومي الرابع لحزب البعث الذي انعقد في بيروت في أواخر عام ١٩٦٠. ومع ذلك قرر المؤتمر اعادة النظر في الموقف من عبد الناصر. واعتبر المؤتمر أن الانزلاق العاطفي نحو الوحدة نابع جزئياً من خطأ نظري ارتكبه الحزب.(٧)

ووجدت في عهد الانفصال تنظيمات بعثية موالية لهذه الشخصية أو تلك كما وجدت تنظيمات ناصرية. ورفع البعثيون والناصريون شعار «اصلاح الأخطاء من داخل الوحدة وليس من خارجها». وانهار حكم الانفصال، كما انهارت أعصاب الشيوعيين في سوريا إثر نجاح الانقلاب العسكري ضد عبد الكريم قاسم في العراق في ٨/ ٢/ ١٩٦٣. وبعد نجاح الانقلاب العسكري في سوريا في ٨/ ٣/ ١٩٦٣ شكلت حكومة اشترك فيها البعثيون والناصريون.

وخرج البعثيون منتصرون من المعركة مع الناصريين. ثم ما لبث البعثيون أن اختلفوا ما بين قيادة قومية تمثل يمين اليسار، وقيادة قطرية تمثل يسار اليسار. وبالطبع، لم يكن بالامكان حسم الصراع وفق ما تنص عليه اللوائح الحزبية، بل بواسطة القوة العسكرية التي حسمته لصالح القيادة القطرية في ٢٣/ ٢/ ١٩٦٦. وتعاونت هذه السلطة مع الشيوعيين من موقع الحزب الحاكم الوحيد، وتعاونت على المستوى العربي مع سلطة عبد الناصر التي وقفت إلى جانب سوريا عندما اشتدت ضغوط إسرائيل عليها.

وتعقدت الأوضاع في حزب البعث أيضاً أثر هزيمة ١٩٦٧. وبذلت مساع لرأب الصدع ما بين القيادة العسكرية برئاسة حافظ الأسد والقيادة الحزبية المدنية بزعامة صلاح جديد. وحسم الصراع لصالح العسكريين في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠. وإذا كان تحليل باتريك سيل في كتابه عن حافظ الأسد بأنه كان في الواقع يتحرك نحو اليمين[٨] صحيحاً فان يمين اليسار قد انتصر مرة أخرى.

وإذا انطلقنا من فرضيات د. مصطفى الدندشلي وباتريك سيل فإن العسكريين عادوا إلى الحكم منذ ٨/ ٣/ ١٩٦٣ بثوب حزب البعث العربي الاشتراكي. وكانت اللجنة العسكرية التي ضمت ثلاثة عشر ضابطاً حزباً، أو نواة حزب عسكري.. وبالتالي فقد تحركت هذه اللجنة بصورة مستقلة تماماً عن الحزب كحزب[٩].

ونفذ حافظ الأسد في سوريا ذات السياسة التي سبق أن انتهجها عبد الناصر في مصر ولكن وفق شروط الزمان والمكان. فالحزب جاهز من حيث التسمية على الأقل. وتم ارضاء اليمين في سوريا بالأفراج عن أمواله وعن أشخاصه. وشكل الحكم جبهة وطنية تقدمية دخلها اليسار الشيوعي والناصري والاشتراكي.

وبعد أن عقد الحزب الشيوعي السوري مؤتمره الثالث في حزيران عام ١٩٦٩ أخذ ينقسم وكثرت الفصائل الشيوعية المعلنة وغير المعلنة، والمنفصلة عن الحزب أو الأحزاب الشيوعية السورية وغير المنفصلة عنها.

وعندما اختلف الأسد مع السادات من حول أن ٧٠٪ من عناصر الصراع العربي الإسرائيلي إنما هي نتيجة الحواجز النفسية، وأن ٩٠٪ من مفاتيح الحل بيد أميركا وسار كل منهما في طريقه انفجرت الحرب الأهلية في لبنان، وشن «الأخوان المسلمين» حرباً شعواء ضد نظام الحكم في سوريا، واحتلت إسرائيل جنوب لبنان في عام ١٩٧٨ ثم ما لبثت أن شنت حرباً شاملة في عام ١٩٨٢.

وفي مواجهة الحروب الداخلية والخارجية تعمقت العلاقات السورية السوفياتية بالرغم من أن دخول القوات السورية إلى لبنان قد ازعج السوفيات، ولم يزعج الأميركان. ويقول البعض بأن هذا الدخول لم يتم بدون ضوء أميريكي أخضر.

ولم تنتقل إلى سوريا محاسن سياسة الانفتاح، بل انتقلت اليها أيضاً مساوئه أيضاً. ويمكن القول، في هذا الصدد، أن ما يجري في سوريا يعطي صورة مصغرة عما كان ولا يزال يجري في

مصر. فالجيش حاز ضباطه على امتيازات مالية وغير مالية..، وشمل ذلك قيادة قوى الأمن والمخابرات[10] واستهوت الجيش أيضاً عمليات التهريب وغيرها من أنماط السلوك المنحرف وكان قد بدأ يعاني من بعض الأمراض الخبيثة جراء تعرضه للعمل في مجتمع كانت تتزايد فيه الفوضى باطراد[11] والحزب، امتلأت صفوفه، وكذلك الطبقة العليا من العسكريين وموظفي الحكومة بالمنحرفين المستعجلين والباحثين عن الربح[12].

وشكل أصحاب الملايين السريعة لب الطبقة البرجوازية الجديدة، وقد أثرى كثيرون منهم من العمولات ومن اعادة الأموال المسلفة لأغراض غير مشروعة، وحتى من السرقات التي أصبحت ممكنة من عشرات المشاريع ذات التمويل الحكومي.. وتعمقت شراكات بين رجال الأعمال وبين كبار موظفي النظام العسكريين والسياسيين، ومعها تكاثرت شبكات الحماية والعلاقات الزبونية والفساد والمحسوبية. وكثيراً ما كان يحدث أن يتم تسليم المشاريع للحكومة، ورفعها وتمريرها بدون دراسة لائقة، وبذلك راح الوسطاء، وليس المخططون الحكوميون، يتحكمون بشكل الاقتصاد، وأصبح الدافع المحرك هو إغراء الربح الشخصي الخاص وليس المصلحة العامة[13].

ولجأ السوريون النشيطون الذين لا تعيبهم الحيلة إلى الاشتغال بأعمال إضافية سراً، وإلى الفساد بجميع أنواعه، مما خلق اقتصاداً أسود امتدت بصماته إلى أعمق الدوائر الحكومية والقطاع العام[14].

وفوق الساحة اللبنانية تظاهر الحزب الشيوعي اللبناني بالانفصال عن الحزب الشيوعي السوري في عهد الوحدة خوفاً من امتداد ذراع عبد الناصر اليه، وخصوصاً بعد أن استشهد رئيس الحزب الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو في أقبية التعذيب في سوريا. وتم الانفصال بصورة فعلية عندما عقد الحزب الشيوعي اللبناني مؤتمره الثاني في عام ١٩٦٨، وتنفس الشيوعيون اللبنانيون الصعداء من تسلط قيادة الحزب الشيوعي في سوريا، ومن احتكار الاهتمام بالأوضاع فوق الساحة السورية على حساب لبنان.

وإضافة إلى الشيوعيين والبعثيين الذين اشترك وفد منهم في مؤتمر حمص عام ١٩٥٤، فإن هناك كمال جنبلاط الذي منذ تأسيسه «الحزبه التقدمي الاشتراكي عام ١٩٤٩ ظل يخوض حملات يناضل فيها من أجل الاصلاح، فأصبح يقف كبطل للمحرومين في المجتمع اللبناني. وقد صادق الفلسطيني منذ وقت مبكر، وأعلن نفسه ناصرياً. وكان يتمتع بعلاقات ودية في موسكو. ومنذ

أواخر الستينيات فصاعداً التف حوله جمهور كبير واسع من القوميين العرب والراديكاليين المتصلبين من جميع الأنواع. وبحلول الربيع عام ١٩٧٦، بينما كان حلفاؤه يطوقون معاقل خصومه الموارنة الأقدمين، أخذ جنبلاط يشم رائحة النصر.. كان يتصور نفسه يدير نوعاً من الـ«كوبا» على شواطئ الأبيض المتوسط. وكان يتصور ان الدعم السوفياتي سيحمي دولته هذه من أن يمسها أحد بسوء. وكانت لجنة التوجيه في حركته الوطنية، وهي خليط من الاشتراكيين والشيوعيين والقوميين العرب، تضع نفسها في موقع من مجلس وزراء هذه «الجمهورية الشعبية» المأمول قيامها في المستقبل، وكان أمين سر هذه اللجنة / الذي هو بمثابة رئيس الوزراء، محسن ابراهيم، مؤلف كتب ونشرات سياسية، شيعياً، متشدداً، تنقل ما بين حركة القوميين العرب والماركسية، فكان نموذجاً لمناضلي تلك الأيام[١٥].

وتنضوي تحت لواء الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا معظم الأحزاب اليسارية التي تتألف من ١ - حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يحتل مركز القيادة. ٢- الاتحاد الاشتراكي «الناصري» بقيادة صفوان قدسي «الاتحاد العربي الديموقراطي» وهو تيار انشق عنه الاتحاد الاشتراكي «الناصري» ويقوده نبيل الملاح.

٣- حركة الاشتراكيين العرب (وهي وريثة الحزب الاشتراكي العربي الذي كان يتزعمه اكرم الحوراني) ويقودها حالياً عبد الغني قنوت. وانشق عن هذه الحركة اتجاه بقيادة عبد العزيز عثمان الذي توفي مؤخراً وحل محله ابنه غسان العثمان في قيادة حركة الاشتراكيين العرب (الجديدة).

٤- الحزب الوحدوي الاشتراكي بزعامة فايز اسماعيل الذي انشق عنه كريم الشيباني الذي يسعى لإقامة حزب جديد باسم الحزب الوطني الديمقراطي.

٥- الحزب الشيوعي السوري بقيادة الزعيم التاريخي للحزب خالد بكداش الذي توفي وحل محله في قيادة الحزب زوجته وصال فرحه، ثم حلّ محلها، بعد وفاتها، ابنها عمار بكداش.

٦- الحزب الشيوعي بقيادة يوسف فيصل الذي ضم اليه جماعة يوسف نمر والحزب الشيوعي السوري. منظمات القاعدة.

و يقف في المعارضة حزب شيوعي آخر بقيادة رياض الترك، واتحاد اشتراكي (ناصري) آخر بقيادة زعيمه التاريخي د. جمال الدين الأتاسي، وحزب العمال الثوري، وحزب العمل الشيوعي وأحزاب ومنظمات يسارية صغيرة أخرى.

المراجع:

١ - يستند القسم الأول من هذه الدراسة إلى كتاب للمؤلف بعنوان (مساهمة في نقد الحركات السياسية في سورية ولبنان: الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤ - ١٩٥٨)، مطبعة ابن حياة، دمشق ١٩٩٠.

٢ - خالد بكداش، أربعون عاماً في خدمة الوطن والشعب، ١٩٦٤ (منشور).

٣ - آرتين مادويان، حياة على المتراس، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٦ ص٢١٩.

٤ - مصطفى الدندشلي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣ مجلد (لم يذكر اسم دار النشر ولامكانها) ١٩٧٩ ط٤، ص١٦٠.

٥ - المصدر نفسه ص ٤٨ - ٥٠.

٦ - المصدرنفسه، ص٤١.

٧ - المصدر نفسه ص٣٥٠.

٨ - باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، الترجمة للعربية المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص٢٤٠.

٩ - المصدر نفسه، ص٣٢٦.

١٠ - المصدر نفسه، ص٢٩١.

١١ - المصدر نفسه، ص٥٠٥.

١٢ - المصدر نفسه، ص٥١٥.

١٣ - المصدر نفسه، ص٥١٧.

١٤ - المصدر نفسه، ص٧٣٨.

١٥ - المصدر نفسه، ص٤٥٥.

الحزب الشيوعي السوري

بقيت الساحة السورية بصورة عامة، والساحة السورية الشمالية بصورة خاصة تعيش أجواء الثورة ضد المحتلين العثمانيين القدامى والمحتلين الفرنسيين الجدد طوال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين وقبل أن يصل الجيش الفيصلي إلى درعا، كان سلطان باشا الأطرش قد أنهى إتصالاته بمعظم القرى الموالية للثورة ضد العثمانيين، وذهب إلى لقاء الأمير فيصل في درعا... وأخذ يطادر القوات العثمانية والألمانية المتراجعة.. واستبشر بالخير.. عندما أعلن المؤتمر السوري، في السابع من آذار عام ١٩٢٠ استقلال سوريا بحدودها الطبيعية ومبايعة الأمير فيصل ملكاً عليها في اليوم التالي.. ولم يتوقع ان تتعرض البلاد، بتلك الصورة المفاجئة، لكارثة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠.[١]

إلا أن هذه الكبوة لم تمنع ابراهيم هنانو، كما لم تمنع الشيخ صالح العلي من القيام بثورتيهما، بل ربما حفزتهما على التعجيل في إعلان الثورة.

ومن ناحية أخرى، تأثرت الساحة اللبنانية بالأفكار الاشتراكية نتيجة المعارك التي كانت تدور رحاها فوق صفحات الجرائد والمجلات في مصر منذ أواخر القرن الفائت. وكما أشرنا عند الكلام عن مصر، فقد ناضل من أجل نشر الأفكار الاشتراكية عدد كبير من اللبنانيين نذكر منهم شبلي شميّل، وفرح أنطون، ونقولا حداد، وأنطوان مارون، ورفيق جبور، وفؤاد الشمالي.

وزاد من اهتمام العالم العربي والإسلامي بالاشتراكية إنتصار ثورة أكتوبر في روسيا عام ١٩١٧ وما أبداه فلاديمير ايليتش لينين قائد الثورة من اهتمام بمسلمي الشرق.

وإذا تجاوزنا المناخ الفكري الذي أثرت فيه الصحافة المصرية، فإن العمال في بيروت ودمشق وفي بعض المدن اللبنانية قاموا باضرابات في عام ١٩٢٠ وأسسوا اللجان العمالية «وقد أقلقت هذه النضالات البروليتارية الأولى المستعمرين الفرنسيين فبادروا إلى تأليف حزب عمالي مزيّف أسموه «حزب العمال العام في لبنان الكبير»[٢] وانضوى تحت لواء الحزب الشيوعي المصري فؤاد الشمالي اللبناني الأصل والذي كان يعمل في معمل للسكائر في مدينة الاسكندرية.[٣]

وفي بيروت نال يوسف ابراهيم يزبك قسطاً من التعليم واشتغل في دائرة الجوازات وتعرّف على المفهوم الاشتراكي للعالم من خلال إطلاعه على كراس باللغة الفرنسية بعنوان «مبادئ الاشتراكية» صادر عن دار «لومانيتيه» في باريس عام ١٩٢٢. وفي العام نفسه أصدر اسكندر الرياشي في زحلة جريدة «الصحافي التائه» ذات الميول الاشتراكية وقد ذكرت هذه الجريدة خبر إبعاد فؤاد الشمالي عن

مصر فراح يوسف يزبك ينتظر مجيء فؤاد الشمالي بفارغ الصبر ولما وصل تعرف عليه وسهّل له النزول وقامت بين الرجلين صلات مستمرة[٤] وتقول وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني أن الحزب ساهم بناء على التوجيهات التي تلقاها من قيادة الأممية الشيوعية، مساهمة فعالةً في دفع وتشجيع عملية تأسيس النواة الأولى للحركة الشيوعية في لبنان وسورية.

ففي تشرين الأول من عام ١٩٢٤ قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين إيفاد جوزيف بيرغر إلى بيروت بهدف إقامة الروابط مع عدد من المثقفين السوريين والعمال الاشتراكيين، الذين كانوا قد أظهروا تعاطفهم مع الثورة البلشفية، وكانوا يسعون إلى إقامة حركة شيوعية في لبنان، ومن أبرزهم الصحافي يوسف يزبك وسكرتير النقابة العامة لعمال الدخان في لبنان فؤاد الشمالي[٥].

وباجتماع جوزيف بيرغر مع يوسف يزبك وفؤاد الشمالي وآخرين في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٢٤ تم تأسيس «حزب الشعب» الوجه العلني للحزب الشيوعي السوري على اعتبار أن لبنان كان يشكل جزءاً من سوريا. ولدى الإعلان عن احتفال هذا الحزب بالأول من أيار / مايو عام ١٩٢٥ في سينما الكريستال في بيروت. إنضمت إلى الاحتفال جماعة «سبارتاكوس» الأرمنية التي أسسها أرتين مادويان. ولم ينته الاحتفال إلا وكانت هذه الجماعة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحزب.

وأصدر الحزب بعد الإحتفال الناجح جريدة «الانسانية» التي صدر عددها الأول في ١٥/ ٥/ ١٩٢٥، وصدر عددها الخامس والأخير في ١٥/ ٦/ ١٩٢٥ بسبب إغلاقها من قبل البوليس.

وبمعاونة الحزب الشيوعي الفلسطيني تشكلت لجنة مركزية مؤقتة تضم فؤاد الشمالي. ويوسف يزبك، وأرتين مادوبان، وهيكازون باياجيان، ومن الحزب الشيوعي الفلسطيني الياهوتيبر، وما أن أعلن سلطان باشا الأطرش قيام الثورة السورية الكبرى في ١٨/ ٧/ ١٩٢٥ حتى سخّر الحزب الناشيء كل قواه لدعمها. واستغل بعد يومين من إعلان الثورة، أي في ٢٠/ ٧/ ١٩٢٥ تظاهرة مطلبية قام بها عدة آلاف من المستأجرين في بيروت لكي يرفع شعارات معادية للاستعمار. ثم أصدر أول منشور له باللغة العربية قارن فيه ما بين إعتداء الشرطة على المتظاهرين وسقوط عدد من القتلى والجرحى، وبين القمع الوحشي للثوار السوريين.

واتصلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري بقيادة الثورة عبر صحفي وطني هو علي ناصر الدين[٦] واتصلت اللجنة المركزية أيضاً بالكومنترن لإحاطة قيادته بالأحداث الجارية في البلاد، ولتنسيق العمل بهدف تصعيد حركة تضامن شغيلة العالم مع المنتفضين السوريين.[٧]

وعقد الحزب في ٩ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٢٥ أول مؤتمر له أيد فيه الثورة السورية تأييداً مطلقاً، بل يمكن اعتبار هذا المؤتمر مؤتمر الثورة السورية.

وبعد ثلاثة أيام، أي في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٥، إعتقل الياهوتيبر وفؤاد الشمالي. وقام عميل للبوليس بالمساعدة على إلقاء القبض على علي ناصر الدين وآرتين مادويان. وهيكازون بوياجيان، ويوسف يزبك ووجهت لهم تهمة التحريض على التمرد ودفع العسكريين على العصيان، وهي التهمة المعاقب عليها بالاعدام. ونفي قادة الحزب إلى اطراف الصحراء في الرقة وإلى جزيرة أرواد[٨] وحاول الأعضاء الذين كانوا في القدموس الهرب والتسلل إلى لبنان ولكن السلطات كانت لهم بالمرصاد فألقت القبض عليهم وإعيدوا إلى منفاهم[٩] وألف فؤاد الشمالي في السجن كتاب «نقابات العمال» وأصدر نداء بمناسبة الأول من أيار / مايو / ١٩٢٧ هرَّبه من السجن، ونشر في جريدة العمال بتوقيع «طارق»[١٠].

وبعد مفاوضات ومساومات ما بين السلطات الاستعمارية وبين الزعماء الوطنيين في السجون وفي خارجها، أصدرت السلطات عفواً أفرجت بموجبه عن عدد من الزعماء الوطنيين بينهم القادة الشيوعيين في أوائل عام ١٩٢٨. وعقدت اللجنة المركزية في شباط / فبراير من العام إجتماعاً قررت فيه أن لا تصدر عن الحزب باسمه الصريح أية بيانات، لا سرية ولا علنية. وأن تصدر البيانات الضرورية بأسماء أشخاص أو لجان أو هيئات، وأن يتركز الجهد على اعادة تنظيم داخلي شامل للحزب.

وذهب فؤاد الشمالي إلى موسكو لحضور المؤتمر السادس للكومنترن الذي انعقد ما بين ١٧ تموز / يوليو وأواخر أيلول / سبتمبر عام ١٩٢٨. وبعد عودته من موسكو عقدت اللجنة المركزية جلسة تقرر فيها إبدال اسم الحزب ليصبح «الحزب الشيوعي السوري- فرع الانترناسيونال». وقد جاء تغيير اسم الحزب متوافقاً مع شعار الوحدة السورية ضد التجزيء الاستعماري الفرنسي إلى دويلات.

وانعقد في شهر نيسان / ابريل ١٩٣٠ - في اطار السرية التامة- مجلس وطني (كونفرنس) في بيروت كلف اللجنة المركزية بوضع بيان عام برنامجي (بلا تفورم) مفصّل حول أهداف الحزب وغايته القصوى، وموقفه من مختلف القضايا التي كانت تجابهها البلاد، وشعارات الحزب وسياسته المرحلية في مختلف الميادين. وقررت اللجنة المركزية للحزب إعلان وجود الحزب باسمه الصريح في الوقت الذي تتوصل فيه اللجنة المكلفة بإعداد الوثيقة البرنامجية إلى وضع الخطوط العامة لهذه الوثيقة.

الإعلان عن وجود الحزب الشيوعي السوري

صدر في ٧/ ٧/ ١٩٣٠ بيان من الحزب الشيوعي السوري إلى العمال، والفلاحين، وأرباب الحرف، والمفكرين السوريين، جاء فيه أننا لسنا وحدنا في نضالنا ضد الاستعمار، بل إن هناك مئات الملايين من الشعوب المظلومة في الهند، والصين، والهند- الصينية وغيرها، يناضلون ضد الاستعمار بشدة. وفي البلاد العربية، في فلسطين ومصر، والعراق يعمل اخواننا العرب على تحطيم نير الاستعمار(١١).

وصدرت الوثيقة البرنامجية التي سبقت الاشارة اليها في ٧/ ٧/ ١٩٣١ بعنوان: «لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري؟ غايته القصوى وشيء من بروغرامه. وحسبما جاء في المقدمة، فإن الغاية من نشر هذه الوثيقة هي إظهار الحقيقة التي تحاول الصحافة البورجوازية طمسها، وإفهام العمال والفلاحين لماذا يجاهد الحزب الشيوعي السوري وما هو الواجب الذي أخذ على عاتقه أن يعمل لتحقيقه..؟

وجاء في الختام أن الحزب الشيوعي السوري، تجاه أعمال الحكومة الاستبدادية وضغطها وارهابها المتواصل، يتابع نضاله رغم الارهاب حتى يتمكن من الفوز النهائي وتحقيق غايته التي تحرر سوريا تحريراً نهائياً وتصل بشعبها إلى حياة الهناء والسعادة.

وصدرت في العام نفسه وثيقة هامة أخرى عن «كونفرنس ممثلي الحزب الشيوعي في سوريا (لبنان) والحزب الشيوعي في فلسطين» جاء فيها إن جوهر المسألة القومية العربية يكمن بالضبط في أن الامبريالية الإنكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية قد مزقت هذا الجسد الحي الذي كان يتشكل من الشعوب العربية، وفي إبقاء البلدان العربية في حالة إنقسام اقطاعي، وفي حرمان كل بلد، على حدة من الشروط الضرورية لنموه الاقتصادي والسياسي المستقل، وفي الحؤول دون تحقيق الوحدة القومية بقيام دولة عربية موحدة للشعوب العربية»(١٢).

وفي فترة ١٩٣٠ - ١٩٣٤ نظم الحزب صفوفه في دمشق وبعض المدن السورية، وانضم اليه جيل جديد: خالد بكداش (رشاد عيسى) أحمد ظاظا، فوزي الزعيم، وغيرهم، بينما إنضم إليه في لبنان رفيق رضا، وفرج الله الحلو، ونقولا شاوي. وفؤاد قازان. وأصدر صحيفة سرية «الفجر الأحمر(١٣)» وحدث في تلك السنوات ٤٥ إضراباً في سوريا ولبنان إشترك فيها ٥٠ ألف عامل، بينها ١٥ إضراباً جرى إعدادها والقيام بها تحت قيادة الشيوعيين الذين طرحوا مطالب إقتصادية وسياسية تستجيب للمصالح الجذرية للطبقة العاملة. وفي عدد من الأحوال إنتهت الاضرابات بانتصار العمال»(١٤).

وتميزت تلك الفترة (١٩٣٠ - ١٩٣٥) باطمئنان فرنسا إلى الضربة التي وجهتها إلى قوى الثورة السورية واضطرارها إلى عقد هدنة غير معلنة مع القوى الوطنية في مواجهة الفاشية التي وصلت إلى سدة الحكم في المانيا بعد إيطاليا. وانعكس هذا الوضع على نشاط الحزب الشيوعي السوري الذي دعا إلى اجتماع لجنته المركزية الرابع في عام ١٩٣٣ إلى تشكيل جبهة شعبية موحدة معادية للامبريالية. وأنشأ الشيوعيون لجاناً فلاحية وأخرى للدفاع عنن أثيوبيا، وغيرها لمكافحة الفاشية والصهيونية.

وبعد أبعاد أو ابتعاد فؤاد الشمالي عن الحزب في أوائل الثلاثينات، وكان يوسف يزبك قد ابتعد قبله وأصبحت القيادة متحدة ومتجانسة إثر انتصار خالد بكداش ومعاونيه وخروج المناوئين من الجيل اللبناني الأول (يزبك شمالي، وأخرون)[١٥] سافر العضو النقابي مصطفى العريس ومحمود الأطرش (الجزائري في الحزب الشيوعي الفلسطيني) لحضور الاحتفال في الأول من آيار / مايو ١٩٣٤ في موسكو. ولدى عودة مصطفى العريس إشترك في مؤتمر الثوريين الذي عقد في زحلة. وكان المؤتمر «حدث تاريخي بادر إلى تنظيمه الحزب الشيوعي، وأدار أعماله الرفيق سليم خياطة»[١٦].

وحدث انعطاف في سياسة الحزب الوطنية إثر الاضراب العام الكبير الذي أعلنته سوريا من أقصاها إلى أقصاها.. حين ألقى شعار الجبهة الوطنية الشامل لجميع القوى المعارضة للاستعمار. وعلى هذا الاساس قرر الحزب دعم الكتلة الوطنية في كل موقف تقفه ضد الاستعمار. وكتب فرج الله الحلو أن معاهدة ١٩٣٦ أدت إلى العفو العام عن المبعدين السياسيين ممن اشتركوا في ثورة ١٩٢٥، كما أدت إلى تحقيق أحد المطالب الوطنية الكبرى مثل ضم جبل الدروز والعلويين إلى أمهما سوريا.[١٧]

وعاد خالد بكداش في شباط / فبراير عام ١٩٣٧ أميناً عاماً للحزب، وكان قد انتسب إلى الحزب في اوائل عام ١٩٣٠ وسافر في أواخر عام ١٩٣٣ إلى موسكو للدراسة في مدرسة الاساتذة الحمر، وعمل لفترة في احد أقسام الكومنترن. وكان أرتين مادويان يقوم بهذه المهمة بعد ابتعاد فؤاد الشمالي. وأخذ خالد بكداش يرفع لواء تعريب الحزب ويشن من خلال ذلك هجوماً على رفاقه الأرمن منذ إن كان في موسكو. وأصبح فرج الله الحلو الذي اقترب من الحزب عام ١٩٣١ وصار عضواً في اللجنة المركزية عام ١٩٣٥، بمثابة أمين عام مساعد، بل إنه قام بمهمة الأمين العام في سوريا ولبنان ما بين آذار / مارس ١٩٣٦ وشباط / فبراير ١٩٣٧. ولم تمض ايام على عودة خالد بكداش حتى عقد في دمشق اجتماع موسع للجنة المركزية تمخض عن

سكرتاريا للجنة المركزية مؤلفة من خالد بكداش، وفرج الله الحلو ونقولا شاوي. وتقرر وقف جريدة «نضال الشعب» السرية التي كانت تصدر منذ أواخر عام ١٩٣٤. وظهر لخالد بكداش كتاب «الحرب الأهلية في اسبانيا» وكتاب «أيها الشعب أقرأ وإحكم!» ولفرج الله الحلو كتاب «إنسانية جديدة تبني عالماً جديداً».

وأخذ البعض على خالد بكداش ورفاقه في تلك الفترة سكوتهم عن أفعال الاستعمار بسبب إطمئنانهم إلى وصول الحزب الشيوعي الفرنسي إلى الحكم في فرنسا. ومنحه المستعمرات - ومن ضمنها سوريا ولبنان - إستقلالها ومساعدتها على بناء الاشتراكية في بلدانها. ومما كتبه خالد بكداش في هذا الصدد أنه سافر إلى أوربا وزار فرنسا وإسبانيا وشمال إفريقيا ثم قضى ردحاً من الزمن في الاتحاد السوفياتي وعاد إلى وطنه عام ١٩٣٧ بعد ان قدم خدمات جليلة للقضية السورية أبرزها ما بذله من عون للوفد السوري المفاوض في ١٩٣٦ بتقريب وجهات النظر بينه وبين الجبهة الشعبية الفرنسية. وقد اعترف أعضاء الوفد الوطني السوري المفاوض بهذه الخدمات[١٨].

ووجهت ضربة أليمة إلى حركة التحرر الوطني في سوريا ولبنان بسلخ لواء اسكندرون، وغضبت السلطات الفرنسية على الشيوعيين وأخذت تلاحقهم وتضيق عليهم إثر توقيع اتفاق «روبتروب- مولوتوف» ما بين القيادتين السوفياتية والألمانية النازية عام ١٩٣٩، بعد أن استنفذت القيادة السوفياتية جهدها في السعي إلى توقيع إتفاق معادٍ للفاشية مع كل من بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تطمحان إلى توجيه عدوانية هتلر وحلفائه نحو الاتحاد السوفياتي، وتسعيان إلى الاشتراك معه في تقاسم التركة التي يخلفها الاتحاد السوفياتي.

ولم يكن الحزب الشيوعي في فرنسا ولا الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان قد تغلبا على الآثار السلبية الناجمة عن توقيع اتفاق روبنتروب- مولوتوف بشأن عدم الاعتداء المتبادل ما بين الدولتين السوفياتية والألمانية التي أدى توقيعها إلى حظر صحافة الحزب الشيوعي الفرنسي في ٢٦/ ٨/ ١٩٣٩، وإلى إعلان حالة الطوارئ في سوريا ولبنان في شهر ايلول / سبتمبر من العام نفسه، حتى سقطت فرنسا نفسها في يد المحتلين الألمان في ١٤/ ٦/ ١٩٤٠، وقامت في فرنسا حكومة فيشي الموالية للمحتلين، وتعرض الوطنيون والشيوعيون في سوريا ولبنان لحملة قمع أدارتها السلطات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي. ولم يتنفس الوطنيون والشيوعيون الصعداء في كل من سوريا ولبنان إلا بعد استعادة قوات فرنسا الحرة التي كانت تتبع الجنرال ديغول مع قوات بريطانية سوريا ولبنان في حزيران / يونيو ١٩٤١ وأعلن الجنرال كاترو في ٨/ ٦/ ١٩٤١:

«انني ألغي الانتداب وأعلن أنكم أحراراً ومستقلون، وسيكون وضعنا المتبادل قائم على اساس التحالف الوثيق الذي يجمعنا في سبيل مثال واحد وأهداف مشتركة»[١٩].

وفي الوقت الذي اهتزت قناعات كثير من الجماعات القومية وغير القومية والتفتوا بأبصارهم نحو برلين منطلقين من مبدأ «عدو عدوّك صديقك» واصل الشيوعيون السوريون واللبنانيون النضال على جبهتين: جبهة النضال من اجل المطالب المعاشية للجماهير الغفيرة الواسعة، وجبهة النضال ضد الفاشية.

ويُسجل للقيادة الشيوعية في البلدين سوريا ولبنان شجاعتها، ورسوخ قناعاتها، وثباتها على الموقف الموالي لوطن الاشتراكية الأول عندما اجتاحت القوات الالمانية أراضي الاتحاد السوفياتي منذ ٢٢/ ٦/ ١٩٤١ وحاصرت مدينتي لننغراد وموسكو، وأصبحت مسألة سقوط الدولة السوفياتية مسألة وقت..

وعندما أعلن الاتحاد السوفياتي اعترافه بفرنسا الحرة في ايلول ١٩٤١ عادت فرنسا فأكدت في سوريا ولبنان وعود حزيران (أي وعود كاترو) وأعلن رئيس الوزراء السوري استقلال بلاده، وأطلق سراح المعتقلين القوميين والشيوعيين وجرى التغاضي عن نشاطهم السياسي. وأعلن رئيس الوزراء اللبناني في ٢٦/ ١١ من العام نفسه إستقلال لبنان مؤيداً مبدأ العودة. إلى معاهدة ١٩٣٦ وعقد في الشهر نفسه (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤١) المجلس الوطني (الكونفرانس) الرابع للحزب الشيوعي السوري- اللبناني، وصدر كراس «سوريا ولبنان والحرب الحاضرة» بقلم خالد بكداش وفرج الله الحلو، وتم تشكيل قيادة من خالد بكداش وفرج الله الحلو، ورشاد عيسى، ونقولا شاوي.[٢٠]

وصدرت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤١ مجلة «الطريق» لسان حال عصبة مكافحة الفاشية. وعادت جريدة «صوت الشعب» إلى الصدور يومياً منذ ٢٠/ ١١/ ١٩٤٢. وتوفرت الظروف لنهوض جديد في الحركة العمالية والنقابية. وأعلن في أوائل عام ١٩٤٣ عن موعد اجراء الانتخابات النيابية التي جرت في سوريا في شهر تموز / يوليو ورشح خالد بكداش عن الحزب ولم ينجح بينما حازت الكتلة الوطنية على انتصار كبير، وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في ١٧/ ٨/ ١٩٤٣. ولم ينجح في لبنان لا فرج الحلو ولا عمر فاخوري في الانتخابات إلى المجلس النيابي. وانتخب بشارة خوري رئيساً للجمهورية في ٢١/ ٩/ ١٩٤٣.

وأدت الخلافات بين الحكومتين السورية واللبنانية من جهة، وبين الحكومة الفرنسية من جهة أخرى، إلى اعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء في ١١/ ١١/ ١٩٤٣ فانفجر

الغضب الشعبي في عشرة أيام مجيدة أدت إلى تراجع السلطات الفرنسية في ٢٣/ ١١/ ١٩٤٣ وأعيد العمل بالدستور.

المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان

إنعقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان في اليوم الأخير من عام ١٩٤٣ وفي اليومين الأولين (١و٢) من العام الذي تلاه (١٩٤٤) وكان مؤتمراً علنياً حضره حبيب أبو شهلا نائب رئيس الوزراء اللبناني. وأقر المؤتمر «ميثاقاً وطنياً» و«نظاماً داخلياً» وانتخب لجنة مركزية انتخبت خالد بكداش رئيساً للحزب الشيوعي السوري، وفرج الله الحلو رئيساً للحزب الشيوعي اللبناني، كما انتخبت أعضاء مكتبها السياسي: خالد بكداش، وفرج الله الحلو، ونقولا شاوي، ورشاد عيسى، ويوسف خطار الحلو، ومصطفى العريس وعبد القادر اسماعيل.

وقد قدم خالد بكداش أمام المؤتمر تقريراً سياسياً مفصلاً تعرض فيما بعد الانتقادات شديدة بسبب ما ورد فيه بصدد مفهوم «الأممية البروليتارية» وغيره من المفاهيم. وتعرض «الميثاق الوطني» لنقد مماثل ومن أهم هذه الانتقادات ما ورد على لسان أرتين دويان من أن الناس عندما يطالعون «الميثاق الوطني» باهتمام ودقة فإنهم يلاحظون غياب فكرة الاشتراكية في هذا الميثاق وتشوبه ميول للتنازل أمام البرجوازية وموقف يميني وروح إصلاحية.. وإن عدم ذكر الاشتراكية في الميثاق قد حرم (الجماهير) من التفكير باتجاه الاشتراكية والعمل من أجلها. وهذا التوجه كان عملياً، إنحرافاً يمينياً، وقد استمر هكذا لفترة ولا سيما في سوريا...» وبالتالي لم يكن هذا الانحراف اليميني من غير أسباب وخلفيات، حيث ان بعض أعضاء المكتب السياسي كانوا قد طرحوا في اجتماعات المكتب السياسي، وقبل انعقاد مؤتمر الحزب، تغيير اسم الحزب وتسميته «الحزب الاشتراكي».

وبعد المؤتمر لوحظ نوع من التراخي لجهة نشر المفهوم الاشتراكي والوعي الطبقي[٢١] وكما أشرنا قبل قليل فقد كان «أرتين» مالئ الحزب، تجده في كل مكان، وكان من المفروض أن يحتل مركزه في هذا المؤتمر كأحد الأعلام الأوائل في الحزب، وكعضو في قيادته، له تاريخه المليء بالنضال. ولكن أرتين غاب، بل غيّب عن أعمال المؤتمر، ولم يكن له أي ظهور ولم يكن ذلك صدفة أو نتيجة عدم انتباه، بل كان حصيلة موقف معين تجاهه يعمل لضربه واقصائه عن قيادة الحزب..[٢٢]

وأشار ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار إلى الفقرة في تقرير خالد بكداش أمام المؤتمر الثاني التي تقول: «إن من يقرأ ميثاقنا الوطني سيجده خالياً من أي إشارة إلى الاشتراكية، فهو لا يتضمن أي تعبير أو مطلب له صبغة اشتراكية».

واستنتج ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار من هذه الفقرة أن الحزب الشيوعي السوري بعيد جداً عن الفكر الثوري، وعاجز تماماً عن القيام بدور ثوري في البلاد العربية.. وأنه كذلك تغاضى عن الماركسية، وبردت همته في النضال ضد الرأسمالية، وحتى ضد الملكية الخاصة، وكان كل جهده منصباً على مهادنة الدين والمفاخرة بأنه لم يطالب بالاشتراكية(٣٣).

وتابع الحزب الشيوعي السير على الخط الذي رسمه المؤتمر الثاني وتقدم خالد بكداش إلى انتخابات النيابية التي جرت في تموز ١٩٤٧ ببرنامج لا يخرج عن الأطار المذكور ولم ينجح بسبب التزور العلني حسبما أعلن في وقت لاحق. وبسبب التزوير أيضاً لم ينجح في الانتخابات في لبنان مصطفى العريس أو نقولا شادي أو فرج الله الحلو.

وتعرض مكتب جريدة «صوت الشعب» بدمشق، وهو مكتب الحزب الشيوعي السوري لهجوم طلابي في ٣٠/ ١١/ ١٩٤٧ إثر مظاهرة معارضة لقرار تقسيم فلسطين الذي وافق عليه الاتحاد السوفياتي، فانتقل الحزب إلى الحياة السرية. وفي بيروت داهمت قوات الأمن والبوليس في ٨/ ١/ ١٩٤٨ إتحاد النقابات في لبنان. وصادرت محتوياته وختم بالشمع الأحمر، واقفلت مكاتب جريدة «صوت الشعب»، ومكاتب الحزب الشيوعي في لبنان، وحلت جمعية أصدقاء الاتحاد السوفياتي.

وفي تلك الفترة «خرج رشاد عيسى من قيادة الحزب لمعارضته الموقف من قضية فلسطين، وعلى الصعيد التنظيمي أُعيد توحيد الحزبين السوري واللبناني في حزب واحد، وضع تحت رئاسة خالد بكداش، بينما جُمِّد فرج الله الحلو لأسباب غامضة «ذات طابع تقليدي»(٢٤) ونشرت جريدة «نضال الشعب» التي كانت تصدرها هيأة مشتركة من الحزبين الشيوعيين السوري واللبناني، في العدد ٧٣ الصادر في أواخر آب / أغسطس ١٩٥٠ تحت عنوان «مطرود من الحزب الشيوعي» أن اللجنة المنطقية بدمشق اتخذت قراراً بطرد رشاد عيسى من الحزب الشيوعي. وكانت اللجنة المركزية للحزب قد اتخذت قراراً بطرد المدعو رشاد عيسى من الحزب الشيوعي وكانت اللجنة المركزية للحزب قد اتخذت قراراً في أواخر عام ١٩٤٨ بإبعاده عن عضويتها سنة كاملة».

وشعر يوسف خطار الحلو بعد أن أفرج عنه وخرج من سجن البترون في أواسط أيلول / سبتمبر عام ١٩٤٩ أن هناك أزمة في القيادة ففرج الله الحلو غير مرضي عنه، ولا سيما أنه كان قد وقع الرسالة المعروفة بـ«رسالة سالم» المخالفة للواقع، والمليئة بالتطاول والتجني على فرج الله بالذات، وقد حوّل عمله السياسي كقائد أول للحزب، إلى أعمال تكنيكية.. ونقولا شاوي كان آنذاك مغضوباً عليه، وقد أرسل إلى طرابلس ووجدت نفسي مبعداً فالتصرف تجاهي كان يُوحي أنني لست عضو مكتب سياسي، ولا حتى عضو لجنة مركزية(٢٥).

ثم أن قضية المحضر لها تاريخ بدأ بمحضر طرفه (ظهير عبد الصمد) فمحضر فرج الله، فمحضر صادق وسمير، وكان للمحضر بداية ولم تكن له نهاية.. ومعنى المحضر توجيه ضربه للرفيق المعني.. وكان الوضع في القيادة مبلبلاً، كل يوم تغيير مهمة المسؤول وكثرت «المحاكمات»، كل أسبوع محضر «الرفيق»[36] وقد اعاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٦٨ الاعتبار إلى الشهيد الرفيق فرج الله الحلو، وقرر سحب رسالته الشهيرة التي فرض عليه فيها الانتقاد الذاتي كجزء من العقوبة التي أنزلت به نتيجة اقتراحه «ابداء الأسف» لموقف الاتحاد السوفياتي المؤيد لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٨.[37]

وتقدم خالد بكداش إلى الاجتماع الموسع للقيادة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان في كانون الثاني / يناير عام ١٩٥١ بتقرير بعنوان «لأجل النضال بنجاح في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطي، يجب الاتجاه بحزم نحو العمال والفلاحين. وقد أعيد طبع هذا التقرير في عام ١٩٥٥ في كتيب بعنوان «حزب العمال والفلاحين». ويعتبر هذا التقرير الذي يحمل شيئاً من التطرف اليساري بمثابة إنقلاب في الفكر والسياسة على الخط اليميني الذي أقره المؤتمر الثاني في أوائل عام ١٩٤٤، يبرر به خالد بكداش الانقلاب التنظيمي الذي قام به ضد القياديين في الحزب، ويحملهم مسؤولية الاخفاقات التي منيّ بها الحزب بسبب سياسته تلك، ويجيّر موافقة الاجتماع المذكور على التقرير في صالحه الشخصي.

الديكتاتوريات العسكرية

عاش نظام العقيد أديب الشيشكلي زمناً طويلاً بالمقارنة مع أعمار الانقلابات العسكرية السابقة، ليس بسبب الشعارات السياسية البراقة العروبية وعن تحويل سوريا إلى «بروسيا الشرق الأوسط» وإلى «قلعة فولاذية» ستنطلق منها شعلة التحرير إلى كل مكان في العالم العربي، وافتتاح المراكز الدمشقية لحركة التحرير العربية في ٢٥/ ٨/ ١٩٥٢..، إنما بسبب العوامل الاقتصادية. فقد شهدت سنوات اواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ترسخ ازدهار الزراعة السورية الكبير بعد الحرب.. وتضاعف انتاج القمح وازداد انتاج القطن عشرة أضعاف ما بين عامي ١٩٤٣و ١٩٥٣[38]..

ومن ناحية أخرى، لم يكن النظام «الجمهوري» و«الديموقراطي» الذي أقامه العقيد أديب الشيشكلي وأعوانه، إلا نوعاً من الخداع. وهو في حقيقته ودوافعه ديكتاتورية عسكرية. يرتكز أساساً على الشرطة.[39]

وخاض الشيوعيون السوريون المعارك ضد النظام بكفاءة عالية إن كان في داخل السجون أو في خارجها، واستندوا -كما في الماضي- إلى قاعدتهم القوية في لبنان. ومع ذلك استبعدت

المعارضة التي عقدت اجتماعاً في حمص في ٣٠/ ٨/ ١٩٥٣ الحزب الشيوعي. وبعد أن سقط نظام أديب الشيشكلي في أوائل عام ١٩٥٤ وجرت انتخابات نيابية في ايلول / سبتمبر من العام نفسه ونجح فيها خالد بكداش، صارت مهمة الحزب الشيوعي اللبناني تلبية متطلبات المركز السوري.

وتحول أعضاء الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان إلى مُعدين لما سيقوله أو سيكتبه خالد بكداش، أو إلى ناشرين لما قاله وكتبه، أو إلى قارئين وشارحين لما قال وكتب وفعل. وتشكلت إضافة إلى اللجان التي تقوم بهذه المهام، لجان للاستقبال والتوديع، ولجان للحراسة والمرافقة وأصبح الحزب حزباً مهرجانياً أكثر منه كفاحياً. ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي دعت باتريك سيل لأن يتكلم باطناب عن «الطريقة المتهللة الشجاعة التي اشتهر بها الشيوعيون المحليون في سوريا في استقبال التأييد والاحترام اللذين كانت روسيا تلاقيهما، وكانا قائمين في كل مكان، قد عكسا مع الصخب القليل من القناعة الايديولوجية العميقة[٣٠]».

ولاحظ باتريك سيل أن الناس آنذاك كانوا يتوافدون على الحزب الشيوعي لتأييد الاتحاد السوفياتي على اعتقاد أنه يمثل اتجاه المستقبل وليس بدافع الايمان القوي[٣١] وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي كان ممنوعاً شرعاً فقد كانت هناك أربع صحف دمشقية تعكس آراء وأفكار الشيوعيين، والمنشورات الشيوعية تملأ المكتبات وخالد بكداش من أقوى أعضاء المجلس النيابي وأشدهم نفوذاً[٣٢] وبالإضافة إلى كلماته في البرلمان ذات الصدى الطيب، ومنها على سبيل المثال، مناقشة بيان وزارة سعيد الغزي في ٢٤/ ٩/ ١٩٥٥، وحول صفقة الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا في ٦/ ١٠/ ١٩٥٥ ومهمات سوريا في معركة مصر والعروبة ضد عدوان بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في ١٩/ ١١/ ١٩٥٦، فقد ألقى خطاباً هاماً تحت عنوان «سنة تحت قبة البرلمان».

وواجهت سوريا منذ مطلع عام ١٩٥٧ المؤامرة الأمريكية المغطاة باسم «مبدأ الفراغ» أو «مبدأ ايزنهاور». واكتشفت في آب / أغسطس وفي تشرين الأول / أكتوبر مؤامرتان ضد الحكومة السورية. وشنت الصحافة في الغرب حملة شعواء على سوريا التي اتهمت بالخضوع لأوامر الكرملين[٣٣] وعقد الحزب الشيوعي السوري في أواسط عام ١٩٥٧ مجلساً وطنياً (كونفرس) في دمشق لبحث الأوضاع العامة ودراسة نتائج المعركة الانتخابية الفرعية التي جرت في بعض المدن السورية، وفاز فيها ممثلو الجبهة الوطنية. واتخذ المجلس الوطني جملة من التوصيات من أهمها: العمل على توطيد الجبهة الوطنية، وتقوية وتوسيع التعاون المشترك مع حزب البعث العربي الاشتراكي، ودعم الاتجاه الوطني في الحزب الوطني، وتقوية التعاون مع جميع الوطنيين المستقلين الذين يعتنقون اتجاه سوريا الوطني التحرري وإيلاء اهتمام خاص

بالتعاون مع رجال الدين الذين يكرهون الاستعمار... وفضح الرجعية.. والكشف عن نشاطها التخريبي.. والاتصال مع قواعد الأحزاب الرجعية.. وفضح المحاولات الاستعمارية والرجعية الرامية إلى فصم عرى التضامن والتآخي بين الشعب والجيش[٣٤].

واتخذ اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سورية ولبنان المنعقد في دمشق بتاريخ ١١ و ١٢ و ١٣ كانون الثاني / يناير عام ١٩٥٨ قراراً بتأييد الاتحاد بين مصر وسوريا.. الذي يصبح حجر الزاوية في الوحدة العربية المتحررة المنشودة، ويتيسر لأمتنا العربية ذات التاريخ المجيد أن تستعيد مكانتها وتستأنف القيام بقسطها في تطور الحضارة وتقدم الانسانية.

وتمخضت المفاوضات التي جرت في كانون الثاني / يناير ١٩٥٨ بين قيادة الجيش وقيادة حزب البعث من جهة، والرئيس عبد الناصر من جهة أخرى، عن قرار اتخذ في أول شباط / فبراير بتوحيد الدولتين بصورة تامة وبتأسيس الجمهورية العربية المتحدة. وجرى في ٢٢ شباط / فبراير استفتاء في سوريا ومصر تمت الموافقة بموجبه على إقامة الوحدة وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية. وقد أيد الحزب الشيوعي في سوريا قيام الوحدة، وصوت بالموافقة والايجاب على مختلف الاستفتاءات وانتخاب الرئاسة. ولكنه عبّر عن تحفظه «تجاه الأساليب غير الديموقراطية في الحكم والتي كانت متبعة في مصر، وكان الاتجاه واضحاً لفرضها في سورية تحت شعارات تماثل الأوضاع[٣٥].

وعندما طلبت سلطة الوحدة حل جميع الأحزاب السياسية في سوريا واستجابت لذلك جميع الأحزاب في سوريا رفض الشيوعيون حل حزبهم، ونشرت قيادة الحزب في كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٨ وثيقة هامة أطلق عليها اسم البنود الثلاثة عشر، عبرت عن وجهة نظر الحزب في الأسس التي يجب أن تقوم عليها دولة الوحدة الجديدة. وكان أكثر ما استثار نظام عبد الناصر وقتئذٍ البند الأول في هذه الوثيقة الذي طالب فيه الحزب بإقامة برلمان وحكومة للأقليم السوري، وبرلمان وحكومة للاقليم المصري. إلى جانب برلمان مركزي وحكومة مركزية تهتم بقضايا الدفاع الوطني والسياسة الخارجية وغيرها من القضايا المشتركة، والبند الثاني الذي طالب الحزب فيه باطلاق الحريات الديموقراطية، والبند الذي طالب فيه الحزب بتمتين عرى الصداقة والتعاون مع الجمهورية العراقية الشقيقة.

وحمل عبد الناصر على الحزب الشيوعي السوري في خطاب عيد النصر (٢٤/ ١٢/ ١٩٥٨) وأغلقت جريدة «النور».. وتعرض الشيوعيون في سوريا ومصر لحملة إعتقالات واسعة ابتداء من مطلع عام ١٩٥٩، واشتدت بعد حوادث الموصل في العراق في آذار / مارس ١٩٥٩[٣٦]

وارتكب كل من الياس مرقص ومحمد علي الزرقا خطأ فادحاً حين أصدرا معاً كتاب بعنوان «تاريخ الحزب الشيوعي السوري» كررا فيه افتراءات أقلام المخابرات.

وكما في كل مرة يتعرض فيها الشيوعيون السوريون لحملة قمع ارهابية كان على الشيوعيين اللبنانيين، هذه المرة أيضاً أن يستقبلوا رفاقهم الهاربين من وجه حملات القمع والسجن والتعذيب التي لم ير الشيوعيون السوريون لها مثيلا من قبل، وأن يجدوا لهم الأعمال المناسبة في ظروف معاشية فائقة التعقيد، وأن يرسلوا من عندهم أفضل الكوادر لادارة دفة الكفاح في سوريا. فقبض على فرج الله الحلو وقتل تحت التعذيب في أحد أقبية المخابرات، ثم ذوّب جسده بـ«الأسيد». وعاش الشعب السوري تحت كابوس الارهاب فلم يجرؤ أحد على التعبير عن رأيه حتى إلى أقرب المقربين إليه. وعندما ازدادت الأمور تعقيداً بتدهور الأوضاع الاقتصادية أصدر الحزب الشيوعي في آيار / مايو ١٩٦١ البرنامج السياسي الجديد الذي عُرف باسم البنود أو النقاط الثماني عشرة، طلب فيه الحزب إعادة النظر بأسس الوحدة، وانقاذ البلاد من الاستبداد والديكتاتورية والفوضى، وألغاء الأحكام العرفية وجميع القوانين التعسفية التي صدرت بعد الوحدة، ومنع نزع الجنسية عن أي مواطن، وردها إلى الذين أسقطت عنهم وإعادة مبدأ التحقيق القضائي ومنع التوقيف الكيفي والتعذيب الجسدي والاضطهاد القومي والديني واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وانقاذ الاقتصاد السوري من التدهور، والاسراع في تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي تضمنتها الاتفاقيات المعقودة عام ١٩٥٧ بين سوريا والاتحاد السوفياتي.

واعتبرت السلطات أن مجرد رفع الصوت ضد ارادتها بمثابة تحدٍ يجب القضاء عليه بتصعيد حملات القمع والتعذيب في أقبية المخابرات والمعتقلات.

وباعتبار أن مراسم التأميم التي اتخذتها السلطة المركزية في عام ١٩٦١ لم تعجب البورجوازية فقد قلبت هذه البورجوازية ظهر المجن في انقلاب عسكري في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١، وادى ذلك إلى انفصال سوريا عن مصر. وقال الحزب الشيوعي السوري ان ما مني بالاخفاق ليس فكرة الوحدة العربية، بل طريقة معينة منافية للديموقراطية في تطبيقها.

وكان على الحزب الشيوعي السوري الذي أفرج عن اعضائه وعادت بعض الطيور المهاجرة إلى أعشاشها، أن يقاتل على ثلاث جبهات: جبهة النضال ضد الرجعية التي كانت تبذل جهوداً مستميتة لاعادة عقارب الساعة إلى الوراء وذلك بالغاء كل الانجازات التي تحققت من تأميم واصلاح زراعي وغيره. وجبهة النضال ضد محاولات فرض حكم ديكتاتوري بوليسي، وجبهة

النضال من أجل اعادة تنظيم صفوف الحزب وتأمين الحد الأدنى من متطلبات النضال على الجبهتين المذكورتين. ويعود الفضل إلى الشيوعيين اللبنانيين الذين نهضوا بأعباء هذه المرحلة أيضاً.

وأدى تحرك وحدات من الجيش بقيادة ضباط بعثيين وناصريين إلى سقوط حكم خالد العظم في ٨/ ٣/ ١٩٦٣ وساعد على ذلك نجاح الانقلاب العسكري في العراق قبل شهر واحد. وتشكلت حكومة برئاسة صلاح البيطار التي اتخذت منذ آيار / مايو جملة من المراسيم التقدمية. وما لبث البعثيون والناصريون أن اصطدموا في معارك دامية في ١٨/ ٧/ ١٩٦٣. وبعد ابعاد الناصريين تفاقم الصراع مجدداً ما بين قيادة الحزب اليمينية والقادة الأكثر اعتدالاً الذين فرضوا تأميم المصارف. وانفرط عقد التحالف بين العراق وسوريا بانقلاب عبد السلام عارف على بعث العراق. وأصدر الحزب الشيوعي السوري بياناً دعا فيه من جديد إلى إقامة جبهة وطنية واسعة. وأيد التأميمات عام ١٩٦٤ ووقف إلى جانب البعث ضد هجمة القوى الرجعية الدينية في أوائل عام ١٩٦٥. وأرسل خالد بكداش من منفاه برقية إلى أمين الحافظ أيد فيها القرارات الموجهة ضد الامبريالية والصهيونية.

وانفسح المجال، بعد حركة شباط / فبراير عام ١٩٦٦، لاشتراك الشيوعيين بوزير واحد في حكومة يوسف الزعيّن. «ولكن هذا التعاون لم يمنع سلطة البعث من القاء القبض في السنة الأولى للتعاون على ١٥٠ شيوعياً لاقى العديد منهم أنواع التعذيب»[٣٧].

وعندما بدأت إسرائيل تكشف عن نواياها العدوانية على سوريا أرسلت اللجنة المركزية للحزب رسالة إلى جميع الأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم تعلمهم بالأمر. وأرسلت من الحزب برقيات التأييد إلى رئيس الدولة وإلى رئيس الوزراء. وعقدت اللجنة المركزية إجتماعاً موسعاً في أواسط تموز / يوليو ١٩٦٧ درست فيه عدوان حزيران ١٩٦٧ واستنتجت أن العدوان لم يحقق أهدافه السياسية الأساسية. وجاء في البلاغ الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري في أواسط تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٦٨ أن سوريا تعيش فترة عصيبة، وأن صراعاً حاداً يجري داخلها وحولها، لوقف المسيرة الوطنية التقدمية وأكد البلاغ على المسؤولية الخاصة الأساسية التي تقع على عاتق حزب البعث العربي الاشتراكي[٣٨].

المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري

انعقد في أوائل حزيران عام ١٩٦٩ المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري تحت شعار النضال في سبيل تصفية آثار العدوان الإسرائيلي الاستعماري، في سبيل توطيد النظام الوطني التقدمي في سورية العربية، ومن اجل الاشتراكية والوحدة العربية. وقدم الأمين العام خالد

بكداش تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الذي تضمن تحليلاً لبعض المفاهيم مثل «النظرة الطبقية والموقف الطبقي» و«الوحدة العربية» وتناول موضوع علاقة الحزب بقضية فلسطين، وعلاقته بالاتحاد السوفياتي. وفي هذا الصدد فقد كان موقف الحزب وسيبقى- حسب التقرير- إلى الأبد، موقف الأمانة الثابتة للصداقة مع أول دولة اشتراكية. وأننا لم نحد عن هذه السياسة يوماً ولن نحيد. يقولون: هذه تبعية! ونقول هذا تمام الاستقلال، هذا هو الاستقلال الكامل الناجز[٣٩].

ولدى ألقاء التقرير «نظرة إلى نشاط الحزب في مختلف المراحل» وانتهى إلى مرحلة ما بعد ٢٣ شباط / فبراير، رأى أن مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية في سوريا تتداخل مع مرحلة إنجاز المقدمات الضرورية للسير نحو الاشتراكية... وان مشروع البرنامج الزراعي المعروض على المؤتمر يرمي خصوصاً إلى إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديموقراطية ضد الاقطاعية في الزراعة.[٤٠]

وتوقف التقرير أمام عدوان الخامس من حزيران وحدد المهمة الأساسية الكبرى بإزالة آثار العدوان. ولاحظ التقرير أن الخط العام للدور الذي قام به الجيش في تطور سوريا كان، من حيث الأساس دوراً وطنياً وتقدمياً.. وينبغي أن لا يتحول الضباط فيه إلى كتلة ممتازة تصبح سياسياً ومادياً فوق الشعب وذات امتيازات[٤١].

وبالنسبة إلى الحزب وحياته الداخلية فقد كان من اهم الانجازات محافظته على وحدته الماركسية- اللينينية رغم جميع الهزات والمنعطفات التي مرت بها بلادنا والتي مر بها العالم أيضاً. ومن العوامل التي حافظت على هذه الوحدة التشاور وتبادل الرأي بين القيادة والقاعدة، وصحة العديد من مواقف الحزب السياسية الأساسية وكذلك صحة العديد من مواقفه الفكرية بوجه عام. أما عن الاسباب التي حالت في أن يكون الحزب أقوى وأمتن، فقد حددها التقرير بما يلي:

١ - تبني الحزب بعض مواقف فكرية وسياسية غير صحيحة خلال فترة من الوقت كموقفه من التأميم أيام الوحدة وفي مرحلة الانفصال مثلاً.

٢- عدم عقد المؤتمر خلال ٢٥ عاماً... وأدى ذلك إلى شبه وصاية المكتب السياسي على اللجنة المركزية، وبروز العمل الفردي والاداري وحلوله محل الهيئات والعمل الجماعي.. والمسؤولية في ذلك تقع عموماً على اللجنة المركزية، وعملياً على المكتب السياسي وعلى الأمين العام بوجه خاص[٤٢].

٣- عدم الاهتمام الكافي بالكادرات العمالية والفلاحية وتقديم عناصر مثقفة من أوساط البورجوازية المتوسطة أو الصغيرة.

وأقر المؤتمر الثالث إلى جانب التقرير السياسي برنامجاً إقتصادياً أكد الحزب فيه أن من غير الممكن أن نقول أن سوريا أصبحت دولة اشتراكية أو انها دخلت مرحلة بناء الاشتراكية، وإنما يمكننا القول انها دخلت مرحلة امتزجت فيها مهام الثورة الوطنية الديموقراطية بمهام الثورة الاشتراكية ويمكننا أن نصف التدابير التي تمت بأنها تدابير تقدمية عميقة وجهت ضربة شديدة إلى مواقع الرأسمالية الكبرى وبقايا الاقطاعية وأنها تشكل أساساً للسير نحو بناء الاشتراكية إذا اقترنت بتدابير أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية.(٤٣)

وأقر المؤتمر أيضاً برنامجاً زراعياً ونظاماً داخلياً، وانتخب لجنة مركزية انتخبت مكتباً سياسياً هو نفس المكتب السياسي السابق على المؤتمر والمؤلف من خالد بكداش يوسف فيصل، دانيال نعمة، ظهير عبد الصمد، ابراهيم بكري، عمر السباعي، وقد أضيف عليه كل من رياض الترك وعمر قشاش وخرج منه عمر السباعي. وانتخبت اللجنة المركزية خالد بكداش أميناً عاماً.

واشترك وفد من الحزب برئاسة الأمين العام في المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية في أواخر حزيران ١٩٦٩ في موسكو. وبعد أن تفاقمت حدة الخلافات في حزب البعث العربي الاشتراكي قام الفريق حافظ الأسد بحركة تصحيحة أدت إلى حل القيادة القطرية للحزب المذكور، وأقيمت قيادة قطرية مؤقتة غيرها. وأصدرت هذه القيادة بياناً تعهدت بموجبه بإقامة جبهة وطنية تقدمية والعودة بالبلاد إلى الحياة الدستورية والبرلمانية. واجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري وقررت بأغلبية الأصوات تأييد الحكم والاشتراك بالحكومة بوزيرين. وبدأ الشيوعيون يتداولون همساً خبر انقسام حزبهم إلى اتجاهين: اتجاه يؤيد القيادة القطرية السابقة بزعامة نور الدين الأتاسي وصلاح جديد، واتجاه آخر يؤيد القيادة القطرية المؤقتة بزعامة حافظ الأسد. وان الاتجاه الأول يضم كل أعضاء المكتب السياسي باستثناء خالد بكداش ويوسف فيصل من الاتجاه الثاني. ونشرت جريدة «البراقدا» السوفياتية في الثامن من أيار / مايو ١٩٧١ خبراً عن لقاء تم ما بين وفد شيوعي سوري يتألف من خالد بكداش ويوسف فيصل ودانيال نعمة ورياض الترك ومراد يوسف وبدر غزي، وبين ميخائيل سلوف عضو القيادة السوفياتية.(٤٤)

وسبقت توزيع مشروع برنامج الحزب همسات تقول أنه برنامج معاد للأممية البروليتارية وللاتحاد السوفياتي وينطلق من مواقع التعصب القومي. وتم تسريب ملاحظات «الرفاق البلغار» وملاحظات «الرفاق السوفيات» التي أيدت الرأي القائل أن مشروع البرنامج مشروع قومي عربي أكثر منه مشروع حزب شيوعي سوري.

وانعقد في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧١ المجلس الوطني العام (الكونفرنس) لمناقشة ملاحظات الرفاق السوفيات والبلغار على مشروع البرنامج السياسي ومناقشة الوضع الناشيء في الحزب. ولم يفعل المجلس الوطني أكثر من تحديد الاصطفاف في الحزب.

ونشرت جريدة «نضال الشعب» في اواسط كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ خبراً يقول أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري يكذب في اجتماعه المنعقد في ٢٥/ ١١/ ١٩٧١ افتراءات جريدة «الحياة» اللبنانية وراديو إسرائيل، وبعض وكالات الانباء حول الخلافات في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري وحول انتخاب أمين عام جديد. ويعلن المكتب السياسي أن ما أوردته جريدة «الحياة» حول موقف الحزب الشيوعي من الاتحاد الثلاثي وأن خلافاً دار في اللجنة المركزية حول هذا الأمر هو اختلاق وافتراء.

والحقيقة أن بوادر الخلاف قد ظهرت منذ أيام المؤتمر الثالث إن كان بشأن القضايا التنظيمية المتصلة بعدم إنعقاد المؤتمر لمدة ٢٦ سنة، أو كان بشأن احتكار فرد واحد لكل النشاط، والمقصود بذلك خالد بكداش، او بشأن القضايا النظرية والسياسية المتعلقة بالحزب الشيوعي السوفياتي أو بالحزب الحاكم وفكره، أو فيما يتعلق بالوحدة وقضية فلسطين. وقد أشار خالد بكداش إلى مجمل هذه الأمور في كلمته الختامية. وعلى ما يبدو فإن التسويه التي تمت في المؤتمر وعبرت عن نفسها بالكلمة الختامية لم تكن مرضية للطرفين ولذلك نجحت أكثرية المكتب السياسي أن تفرض رسالة داخلية إلى اللجان المنطقية عن أعمال المؤتمر الثالث، أعيد فيها، ذكر الانتقادات التي طرحت في المؤتمر، وأدينت قيادة الحزب بسبب غياب البرنامج السياسي.

وعقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً في أواسط كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ صدقت فيه بالاجماع على توصيات المجلس الوطني للحزب. «ولكن هذه القرارات لم توقف تسارع تطور الأزمة في الحزب[٤٤]» وذكرت جريدة «نضال الشعب» في أواسط آذار / مارس ١٩٧٢ أن ضجة تظهر بين الفينة والأخرى في الصحافة اللبنانية حول الخلافات داخل الحزب الشيوعي السوري. وتثير هذه الضجة أحياناً صحف عميلة كالحياة، وأخرى مشبوهة كالدستور، وتساهم أحياناً بصورة تدعو إلى الأسف، صحف ومجلات كالهدف وبيروت والصياد.

وأصدر الأمين العام بعد اسبوعين أي في ٣/ ٤/ ١٩٧٢ بياناً سمي «بيان ٣ نيسان» اعترف فيه بوجود كتلة في الحزب يقودها رياض الترك، وأصدر في اواخر الشهر التالي أيار / مايو ١٩٧٢ بلاغاً بشأن وثيقة أصدرتها الكتلة في ٥/ ٥/ ١٩٧٢ باسم اجتماع موسع للجنة مركزية (مزعومة) للحزب الشيوعي السوري ونشرتها صحيفة «النهار» اللبنانية.

وراح كل طرف ينظم صفوفه وعلاقاته ونشطت، في تلك الفترة لجنة رباعية مشكلة من الطرفين بهدف رأب الصدع. وتمت الدعوة في ٣٠/ ١١/ ١٩٧٣ إلى عقد اجتماع للجنة المركزية قاطعته جماعة رياض الترك التي ابتعدت عنها جماعة الرفاق الثلاثة (دانيال نعمة، وظهير عبد الصمد، وابراهيم بكري) وبذلك صارت أكثرية اللجنة المركزية وأكثرية المكتب السياسي إلى جانب خالد بكداش ويوسف فيصل. وصدرت عن هذا الاجتماع جملة من القرارات من أهمها:

١ - تأجيل انعقاد المؤتمر العادي للحزب (أي المؤتمر الرابع) سنة كاملة.

٢- دعوة اللجنة الرباعية إلى التحضير للمؤتمر.

٣- استئناف لجنة الصياغة (صياغة برنامج الحزب) لعملها.

٤ - إصدار نداء من اجل الوحدة في الحزب الشيوعي السوري.

واتخذ في الاجتماع الثاني للجنة المركزية المنعقد في ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٣ قرار حول المؤتمر السياسي بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر الوطنية التحريرية. كما اتخذ قرار بشأن رياض الترك، وفاير فواز، ويوسف نمر، وعمر قشاش الذين وضعوا أنفسهم خارج الحزب.

وصدر عن اللجنة المركزية في ٢٥/ ١/ ١٩٧٤ بلاغ يفند مزاعم كتلة رياض الترك بشأن مؤتمر رابع مزعوم للحزب. واتخذ قرار تنظيمي مماثل للقرار السابق بشأن واصل فيصل، وبدر الطويل، وميشال عيسى.

وإذا تجاوزنا القشرة الخارجية من الاتهامات المتبادلة ما بين أطراف الصراع في الحزب الشيوعي السوري. فإن العوامل العميقة للاختلافات / الانقسامات في صفوفه وفي صفوف تفرعاته، كانت تكمن في مغريات الحكم حسب تعبير يوسف فيصل إلى طلال سلمان موفد مجلة «الصياد» اللبنانية في أواسط عام ١٩٧٢. فالشيوعيون كانوا يرون أنفسهم أحق باستلام السلطة من حزب البعث العربي الاشتراكي الذي لا يستند إلى نظرية كنظريتهم، وبالتالي فهو لا يملك كماً معرفياً كما يملكون، وهو إذن، أقل تأهيلاً منهم للحكم. وهم إضافة إلى ذلك أولى بدعم الاتحاد السوفياتي وباقي بلدان المعسكر الاشتراكي.

ومن جهة أخرى، فقد كانت سلطة البعث بحاجة إلى خبرات وإلى قواعد الحزب الشيوعي في المدينة والريف، وكانت بحاجة بالدرجة الأولى إلى خبراتهم وإلى قواعدهم بين العمال وفي النقابات. ولا يستبعد ان يكون البعض قد فكر في تقويض هذا الحزب، والاستيلاء على قواعده، وإقامة بديل منسجم معهم أكثر وفي الوقت الذي جرى فيه التقارب ما بين اتجاه رياض الترك، في

الحزب الشيوعي السوري مع اتجاه صلاح جديد في حزب البعث، جرى تقارب ما بين اتجاه خالد بكداش والاتجاه الآخر الذي كان يقوده حافظ الأسد.

وقبل أن تحسم المعركة ما بين اتجاهي خالد بكداش ورياض الترك ارتفع شيئاً فشيئاً صوت المطالبة بتنفيذ كامل اتفاق ٩ آب / أغسطس ١٩٧٢ الذي ينص في بنود سرية على تحويل خالد بكداش إلى رئيس فخري للحزب واحلال يوسف فيصل محله في الأمانة العامة. وكان خالد بكداش قد اقترح يوسف لهذا المنصب ووافق على أن يصبح رئيساً للحزب في لقائه مع موفد مجلة «الصياد» في حزيران ١٩٧٢[٤٦] ورد خالد بكداش على ذلك بالقول أنه كان سينفذ هذا البند فيما لو لم ينقسم الحزب. وانقسم الحزب مجدداً إلى كتلة تتبع خالد بكداش ترأسها مراد يوسف، وكتلة ترأسها يوسف فيصل. وطار إلى موسكو في أوائل آب ١٩٧٤ وفد يتألف من خالد بكداش، ويوسف فيصل ودانيال نعمة، وظهير عبد الصمد، وابراهيم بكري، ومراد يوسف، لرأب الصدع. وبدلاً من رأب الصدع صارت كل كتلة تجمع أنصارها للمعركة الفاصلة في المؤتمر الرابع الذي لم يعقد في آذار / مارس ١٩٧٤.

المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوري

انعقد المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوري في دمشق ما بين ٢٦ و٢٨ أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٤ تحت شعار: «نحو تعميق وتطوير النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وتحرير الأراضي العربية المحتلة، ونحو توطيد وتعميق ما أنجز من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التقدمية، وفي سبيل توطيد النظام الوطني التقدمي، والسير قدماً في طريق التطور اللارأسمالي لتهيئة المقدمات الضرورية للانتقال إلى الاشتراكية» وأقر المؤتمر جدول أعماله المؤلف من نقطتين:

١ - اقرار برنامج الحزب.

٢ - انتخاب الهيئات القيادية للحزب. وتضمنت كلمة الافتتاح التي القاها الأمين العام خالد بكداش خطة الحزب السياسية والحزبية.

وكان برنامج الحزب الذي أقره المؤتمر يتألف من مقدمة ومن فصل بعنوان «الوضع الدولي- سمة العصر» جاء فيه أن الامبريالية مهما ابتكرت من أساليب. وأستخدمت ما يزال لديها من امكانيات لأطالة امد بقائها فإن التناقضات الداخلية تنخر النظام الامبريالي وتتعمق أزمته العامة ولا خلاص له منها حتى انهياره وقيام النظام الاشتراكي مكانه[٤٧]» ومع أن سمة العصر الاساسية هي الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية فإن نهاية النظام الرأسمالي لا تأتي عفوياً

وتلقائياً، وإنما عبر النضال الثوري الذي تخوضه قوى العملية الثورية الثلاث، وهي الحركة الشيوعية العالمية، والحركة العمالية العالمية، وحركة التحرر الوطني العالمية.

وجاء في الفصل بعنوان «سورية منذ عهد الاستقلال» إن النضال المحتدم في البلاد قد انعكس على حزب البعث وأخذ يتبلور فيه اتجاهان: أحدهما يميني حاول تغطية مواقفه اليمينية بستار ايديولوجي يتلخص بمعارضة الاشتراكية.. اما الاتجاه الثاني في حزب البعث فهو الذي أدرك ضرورة تشديد النضال ضد البرجوازية الكبيرة.. وقد تغلب هذا الاتجاه في حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦[٤٨].

ونتيجة للصعوبات التي كانت قائمة أمام البلاد ووجود خلافات داخل حزب البعث حول طرق حل أزمة الشرق الأوسط وحول بعض الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قامت في تشرين الثاني من عام ١٩٧٠ حركة عرفت بالحركة التصحيحية وجاءت بحكم جديد.

وجاءت تحت عنوان «في التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في سوريا» أن سوريا خطت خطوات تقدمية هامة وعميقة في طريق التطور ومن أجل الحفاظ على هذه الخطوات وتعميقها وتوسيعها تقدم الحزب بعدد من المطالب، مثل التوسع الصناعي، وتحسين وسائط التخطيط والتمويل، ومعالجة الغلاء وتلبية مطالب الجماهير.

وتناول البرنامج الوضع الزراعي والمهام الموضوعة أمام البلاد لانجازها في مجال الزراعة والطبقات والقوى المحركة في المجتمع العربي السوري وطريق التطور اللارأسمالي والنضال في سبيل الاشتراكية.

وحدد البرنامج المرحلة التي تمر بها سوريا بأنها مرحلة اندمجت فيها مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بمهام بناء وتوطيد المقدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للانتقال إلى مرحلة بناء الاشتراكية.

وأبدى البرنامج تخوفاً من احد خطرين يواجهان سوريا: يتمثل الخطر الأول بالانحراف نحو اليمين نحو «المصالحة الطبقية مع الرأسمالية» وخطر الانحراف نحو التطرف اليساري الذي ينجم عن محاولة حرق المراحل.[٤٩]

وبعد أن عدد البرنامج «المهام الملحة التي يعمل الحزب لتحقيقها وتوطيدها في المجالات السياسية والاجتماعية ومجالات الخدمات والدفاع» وعدد المهام الاساسية لـ«حركة التحرر الوطني العربية» إنتقل إلى «قضية فلسطين» فدافع عن مواقف الحزب ومواقف الاتحاد السوفياتي في كافة المراحل، واعلن أن من حق الشعب العربي الفلسطيني استخدام مختلف أشكال النضال

العسكرية والسياسية من أجل تحقيق أهدافه ضد الامبريالية والصهيونية ومن أجل حق العودة إلى وطنه وتقرير مصيره على أرضه.. وأن هذا الحق لا يتناقض، بل ينسجم مع مصلحة الجماهير اليهودية في تقرير مصيرها.

وبالنسبة إلى «الوحدة العربية» يفرق الحزب ما بين اتجاه يميني رجعي ينظر إلى الوحدة بعيداً عن مصالح الجماهير بها وسيلة للتسوية مع الامبريالية.. واتجاه وطني تقدمي ينظر إلى الوحدة كأداة لتعزيز النضال ضد الأمبريالية ومن أجل التقدم الاجتماعي.(٥٠)

وأهاب البرنامج في فصل الحزب الشيوعي السوري بالرفاق احترام المبادئ اللينينة في التنظيم حفاظاً على وحدته وجماهيره ونجاحه في حل المهام الموضوعة أمامه.

وعملياً، ما أن انجزت قراءة المداخلات حول البرنامج وهي لم تناقش مواد البرنامج بقدر ما هدف كل فريق من خلالها إلى تعزيز صفوفه ورصها في مواجهة الفريق الآخر، حتى اندلعت الحرب علنية عن طريق اقتراح خالد بكداش إضافة مادة إلى النظام الداخلي تقول بانتخاب أمين عام مساعد، وهو يوسف فيصل، إرضاء له أولاً، واعتبارها بمثابة خطوة إلى الأمام على طريق الحصول على الأمانة العامة التامة ثانياً.

وبعد ان قبلت الأكثرية المتمثلة وقتئذ بأنصار خالد بتعديل النظام الداخلي بقوة إصرار خالد مقابل حصوله على قبول الطرف الآخر باجراء انتخابات سرية، تحول هذا المكسب إلى لا شيء وكشف يوسف الخطة / اللعبة وطالب بعقد الصفقة بصورة علنية مكشوفة وإلا خرج من المؤتمر وحقق الانقسام الثاني. وتحولت ساحة المؤتمر إلى «حائط مبكى» على ما يمكن أن يضيع من فرص ذهبية. ولم يفوّت خالد بكداش الفرصة دون أن يقول بأنهم في الحزب كانوا لا يجدون من يرضى بالترشيح إلى عضوية اللجنة المركزية عندما كان حبل المشنقة يهدد أعناق أعضائها، أما الآن فإن القتال يجري على عضويتها لأن ذلك يفسح المجال أمام الوزارة والسيارة وعضوية الجبهة الوطنية التقدمية.

وينطوي على دلالة معينة تبادل التهاني بمناسبة الترفيعات التي أحدثها المؤتمر، وصدور العدد ١٧٠ من جريدة «نضال الشعب» بحلة إحتفالية قشيبة واحتفال الحزب بالذكرى ٥٠ لتأسيسه في مهرجان خطابي كبير.

وامتعض قادة البعث من خالد بكداش الذي أصر في أواسط عام ١٩٧٥ على موقفه المعارض للاتفاق مع شركة تريبكو الأمريكية، ووظف هذا الموقف الذي لقي تأييداً في القاعدة الحزبية في

إنشاء كتلة خاصة به أطلق عليها اسم «قوات الردع» وسافر إلى موسكو في أيلول ١٩٧٦ عندما سمح له بمغادرة البلاد. ولحق به بعد فترة يوسف فيصل ودانيال نعمة ومراد يوسف.

وعاد خالد بكداش ويوسف فيصل في أوائل عام ١٩٧٧ متفقان، وأخذا ينفذان منذ لحظة رجوعهما خطة تهدف إلى «تزحيط» مراد يوسف الذي بقي في موسكو للمعالجة الطبية. وعندما فشلت هذه الخطة بقوة مبدئية القاعدة الحزبية في دمشق خصوصاً أعلنت حالة الاستنفار في الحزب وصدرت الأوامر من أجل «اخضاع الحزب لقرارات المكتب السياسي» ومنح الأمين العام المساعد صلاحيات واسعة و«قسم منطقية دمشق إلى منطقتين» و«حظر انتخاب امراة إلى موقع قيادي في منظمة دمشق».

وتوّجت هذه الأوامر التي صدرت على شكل رسائل داخلية بقرار سري بعنوان «من أجل تعزيز وحدة الحزب الشيوعي السوري ورص صفوفه» صدر في ٩/ ١٢/ ١٩٧٨. وجاء في هذا القرار «أن كل من تعز عليه قضية الحزب الشيوعي يسؤوه ويثيره أن يستمر العمل التكتلي في الحزب وأن يستفحل خطره وأن هذه التكتلات والأوضاع التكتلية... منافية للقواعد اللينينية.. وأصبحت الآن السبب الرئيسي في المصاعب التي يعاني منها الحزب.. إنها المسؤولة عن اختلال مفهوم الحزب.. وأدى ضعف الانضباط وانتشار مظاهر الليبرالية إلى افشاء الأسرار الخاصة بالهيئات الحزبية على مختلف المستويات وإلى التشهير بالرفاق والافتراء عليهم(٥١).

وبعد أن حُدد الاتهام وأُلصق -فيما بعد زوراً وبهتاناً- بمراد يوسف طُلب من الجميع اطلاق التعهدات بحل التكتلات وإلا أنزلت العقوبات بالمخالفين لارادة المركز الواحد المتمثل بالأمين العام.

وإذا كان التقرير الذي قدمه خالد بكداش أمام الاجتماع الموسع للقيادة المركزية في سوريا ولبنان في كانون الثاني / يناير ١٩٥١ يمثل الانقلاب الأول في حياة الحزب، ويمثل بيان ٣ نيسان / ابريل ١٩٧٢ الانقلاب الثاني، فإن هذا القرار يمهد السبيل أمام الانقلاب الثالث. ولقد اتخذت الخطوة التالية في هذا السبيل بسفر الوفد الحزبي برئاسة خالد بكداش وعضوية يوسف فيصل ودانيال نعمة ورموشيخو، ومراد يوسف إلى موسكو في أواسط حزيران / يونيو ١٩٧٩ والقائه الكلمة / البرنامج التي كرر القائها في اجتماع اللجنة المركزية / المحاكمة في دمشق في ٢٨ و٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٩.

ولقد استهل خالد بكداش كلمته / البرنامج بالتأكيد على تطابق وجهات نظر الحزبين الشيوعيين السوفياتي والسوري بشأن السياسة العامة للحزب الشيوعي السوري. وكشف

المستقبل القريب بأن الحزبين كانا يسيران في طريق الانتحار. وأعلن خالد بكداش أن لديه «ملاحظات على السياسة الخارجية السورية وان سورية غازلت أميركا، ومارست ما سمته بسياسة السعي إلى تحييد أميركا. وانه يوجد اتجاهان في حزب البعث: اتجاه يريد سياسة ساداتية على الطريقة السورية المخفقة، ويوجد لذلك ممثلون بين المسؤولين واتجاه آخر معارض لذلك برئاسة حافظ الأسد[٥٢].

وقال بالنسبة إلى الوضع الداخلي أن تطوراً رأسمالياً يجري هنا ولو أننا انطلقنا في تحديد سياستنا من الوضع الداخلي لكنا في المعارضة.

وانتقل بعد هذه المقدمة الضرورية إلى الحزب وتساءل إن كان يوجد لونيات يمينية؟ وأجاب بنعم. ولم ينس أن يقول بأن هناك هجوم شرس من قبل بعض الرفاق (ويقصد مراد يوسف ورفاقه) على سياسة الحزب العامة..

فهم -حسب كلمة خالد بكداش- يتهمونها و«يشرشحونها» ويجري تمريغها بالوحل... وإن هؤلاء المتهجمين على سياسة الحزب يقولون: يجب استمرار التعاون، ولكنهم في الوقت نفسه يقولون يجب القيام بكذا وكذا بهدف الوصول إلى القطيعة مع البعث. إلا إن خالد بكداش لم يذكر ما هي الـ«كذا وكذا» وكرر الاتهام بـ«افشاء اسرار أبحاث القيادة لاستخدامها في هذا الصراع. وينتج عن ذلك -حسب الكلمة / البرنامج- أولاً، زعزعة الثقة بين قيادة الحزب الشيوعي السوري والحركة الشيوعية العالمية لكي يبقى جو من الصراحة والثقة المتبادلة.

ثانياً، إن افشاء الأسرار يعطي بعض البعثيين إمكانية القول بأن هناك تدخلاً في الشئون الداخلية لسورية من الخارج.

وثالثاً، إن افشاء الاسرار الحزبية يعكر العلاقات بيننا وبين حزب البعث ويعطيهم حجة بأننا نشوه الوضع في سوريا، ونريد الايقاع بالحكم...

وتساءل هل إذا أصبحنا في المعارضة أو في السرية، يمكن أن ندافع أكثر عن مطالب الجماهير؟ ويرد قائلاً: «لا أظن، وهل إذا قطعنا مع البعث يصبح النضال ضد أميركا أفضل؟ أيضاً لا أظن!!» ونسي الرفيق خالد أن يشير إلى المكاسب التي حصل عليها من الحكم القائم.

وبعد ان اتهم المعارضة (أي جماعة مراد يوسف) بأنها على علاقة مع المخابرات العراقية قال: إن خطأنا هو أننا قدرنا الديموقراطية في البلاد أكثر مما ينبغي. ظننا مثلاً أننا أصبحنا في بلد مثل فرنسا، الديموقراطية قديمة وراسخة ووطيدة» وبسبب ذلك فهو أي خالد بكداش ضد «خضوع الأقلية للأكثرية» ومع الانضباط الفولاذي..

وتكلم عن الهيئات العليا، وعن هيئة الاركان التي ترسم السياسة وتقرر اتجاه الضربة وعن صلاحيات هذه الهيئات غير المحدودة. واعترض على تدخل قواعد الحزب صارخاً: «إنهم يمارسون الهجوم على سياسة الحزب وقيادته» واعترض على اجراء الانتخابات بحجة أنه «يوجد عندنا بوجه عام، محاولات لتزييف الانتخابات الحزبية للحصول على الاكثرية كيفما كان لأنه ليست عندنا بطاقات عضوية الحزب». واعترف بتدخل المكتب السياسي بالانتخابات الحزبية.

وبعد أن وصف طلب المساعدة من الحركة الشيوعية العالمية للأشراف على الانتخابات بأنها طلب لـ«مفوض سامي يرسل إلى سوريا لقيادة الحزب» دافع عن استقلال الحزب في علاقته مع السوفيات وهدد منظمة دمشق قائلاً: «أما من أجل دمشق فيجب تنفيذ قرار المكتب السياسي، وإلا تنفيذ العقاب الصارم». واشترط لعقد المؤتمر الخامس احباط كل محاولة ترمي إلى جعل المؤتمر الخامس مؤتمر خلافات.. وينبغي ان يكون المؤتمر الخامس تتويجاً لوحدة الحزب قبل المؤتمر وخارجه.

وفي الاجتماع / المحاكمة للجنة المركزية في ٢٨و ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٩ اتخذ قرار بأكثرية الأصوات «بإقصاء مراد يوسف من اللجنة المنطقية بدمشق، ومن المكتب السياسي. ثم أصدر أمر من القيادة بمنع فتح مناقشة عامة حول سياسة الحزب إلا بقرار من القيادة». وأخذت جريدة «نضال الشعب» بالإعلان عن أسماء من لا علاقة لهم بالحزب وكان من ضمن هؤلاء مراد يوسف وكاتب هذا الكتاب.

المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري

عقد في دمشق في الفترة ما بين ٢٩ و٣١ أيار / مايو١٩٨٠ المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي وتتمثل فيه جماعة خالد بكداش وجماعة يوسف فيصل وجماعة الثلاثة. وحضر المؤتمر -حسب البلاغ الرسمي الصادر عنه ١٧٧ مندوباً بأصوات فعلية و٢١ مندوباً مراقباً، وترأس الأعمال خالد بكداش مع مكتب الرئاسة. وبحث المؤتمر وأنجز جدول اعماله. وهو: ١ - تقرير اللجنة المركزية. ٢ - التدقيقات على برنامج الحزب. ٣- مشروع النظام الداخلي. ٤ - انتخاب الهيئات القيادية.[٥٣]

استمع المؤتمر إلى تقرير اللجنة المركزية الذي قدمه خالد بكداش وأعلن أن الشعارات التي ينعقد في ظلها المؤتمر هي: «سوريا لن تركع! سوريا ستدافع عن استقلالها الوطني وتوطيده وترسيخه». وقد عالج التقرير بكفاءة تحريفية ترتقي إلى مستوى التحريضية لدى قيادات الأحزاب الشيوعية الحاكمة في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوربا الشرقية أولاً، الموقف من أميركا، وثانيا الأحداث في لبنان وأعلن معارضة الحزب لدخول الجيش السوري إلى لبنان في حزيران ١٩٧٦، وثالثاً في السياسة الداخلية، فطالب بمكافحة الغلاء وزيادة الأجور، ومحاربة الرشوة

والفساد، وندد بالهجمة اليمينية، التي كان يقودها الأخوان المسلمون، ورابعاً، حول الاتجاه العام للتطور الاقتصادي، وأعلن ان عملية التنمية في سوريا قد استمرت وسارت إلى الأمام، وخامساً اتجاه تطور البنية الطبقية للمجتمع السوري. وكشف عن تطور الطبقة العاملة كماً ونوعاً ونمو فئة المستثمرين الرأسماليين الزراعيين الكبار في الريف، ونمو وترعرع البورجوازية الطفيلية، وطالب سادساً، بالعودة إلى طريق التقدم الاجتماعي[٥٤].

وطرح التقرير ملاحظات عامة حول ظاهرتي التقدم الأجتماعي والتوجه الاشتراكي واعلن أن النظام القائم ليس اشتراكياً إلا أن الحزب لا يريد لسورية أن ترجع إلى الوراء. وتناول التقرير بعض ملامح تطور حركة التحرر الوطني العربية ودور أميركا الذي أدى إلى انحراف مصر والعراق وخطر انحراف منظمة التحرير الفلسطينية وأعلن أن الأزمة ليست في حركة التحرر الوطني العربية المتعاظمة بل هي أزمة الفكر القومي[٥٥]

ورأى التقرير في «بعض ملامح الوضع الدولي» ان حقبة السبعينات، حقبة استمرار تغيير ميزان القوى على الصعيد العالمي في صالح الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي التي تنامت قواها في جميع الميادين. وانتقد التقرير في الفصل بعنوان «نحن والحركة الشيوعية العالمية والاتحاد السوفياتي» الشيوعية الأوربية والظواهر المماثلة وأعلن «أن الانجرار إلى مثل هذه المواقف. سواء تحت شعار الاستقلالية عن الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي السوفياتي، أو تحت شعار «الاستقلالية» عن الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي السوفياتي، أو تحت ستار الغيرة على «الديموقراطية» والدفاع عن «حقوق الانسان» أو اتخاذ موقف «المعلم تجاه الشعب السوفياتي» والإعلان بأن الاشتراكية ليست كما ينبغي في الاتحاد السوفياتي، بل يجب أن يكون هكذا، أو هكذا، نقول أن الانجرار إلى مثل هذه المواقف يؤدي إلى عواقب وخيمة تخدم أهداف الاستعمار والرجعية![٥٦]

وطالب التقرير في «حول التدقيقات المقترح إدخالها على برنامج الحزب «بالكف عن استخدام تعبير طريق التطور اللارأسمالي» الوارد في الصفحات ٧٣ و٧٤ و٧٧ من برنامج الحزب المقر في المؤتمر الرابع لأنه استعيض عنه بتعبير التقدم الاجتماعي أو التوجه الاشتراكي.

وجاء في التقرير في فصل الحزب، أن الازمة في الحزب مرتبطة إلى حد كبير بخلافات فكرية وسياسية وتنظيمية.. وهي ناتجة عن ضغط العقلية البورجوازية الصغيرة سواء من اليمين او من اليسار.. وقد انتهى الأمر برياض الترك وبعض أنصاره إلى العمل المشترك مع جماعة الأخوان المسلمين في محاولات إثارة القلاقل والاضطرابات والاصطدامات الطائفية في البلاد.. أما مراد يوسف فقد عمل على التشهير بسياسة الحزب ووصفها بالذيلية بل بالانبطاحية تجاه الحكم

وحزب البعث.. وان سلوك مراد يوسف دلل بوضوح على أنه ينظر إلى الحزب كعصابة هو رئيسها ويجب أن يكون الآخرون «زلماً»[٥٧].

وبالإضافة إلى دور المخابرات الاستعمارية والرجعية العربية ودور مخابرات الحلفاء في الداخل في أزمة الحرب. فلا ينبغي نفي «تأثير العوامل الذاتية أي قم لاقعد مكانك.. وطبعاً لكل مسؤول بل لكل رفيق الحق في أن يسعى لكي يتقدم في الحزب. ولكن عن الطريق اللينيني لا بأساليب جمع الأزلام والأنصار وعن طريق العمل التكتلي.[٥٨]

وأخيراً لم يجد التقرير سبيلاً للوقوف في وجه الضغوط على الحزب إلا «بتقوية الانضباط الحديدي»... وبالتالي «لا مجال للاجتهادات بعد اتخاذ القرار بل ينبغي الانضباط الحديدي».[٥٩]

وقرر المؤتمر اعتماد هذا التقرير كبرنامج عمل، ثم ناقش المؤتمر تقرير اللجنة المركزية حول التدقيقات المقترح إدخالها على برنامج الحزب.. وأقر المؤتمر هذه التدقيقات وأقر المؤتمر تقريراً بشأن النظام الداخلي وأقر النظام الداخلي الجديد. ثم انتخب بالتصويت السري اللجنة المركزية التي اجتمعت فوراً وأعادت انتخاب خالد بكداش أميناً عاماً ويوسف فيصل أميناً عاماً ومساعداً.

ومن جانب مراد يوسف وجماعته فقد أقاموا حزباً شيوعياً ثالثاً، إضافة إلى الحزبين القائمين: الأول بقيادة خالد بكداش، والثاني بقيادة رياض الترك. وقد أطلق على الحزب الجديد اسم «الحزب الشيوعي السوري، منظمات القاعدة». وأصدر الحزب جريدة سرية اتفق في النهاية على تسميتها باسم «صوت الشعب». وانتهجت قيادة هذا الحزب نهجاً لا يختلف حتى في أدق التفاصيل عن نهج القيادة في الحزب او في الحزبين المذكورين. والحقيقة أن القادة هنا وهناك يعرضون كثيراً من الانحرافات والأخطاء التي يعانون هم أنفسهم منها وينتقدونها على أساس أنها من سمات خصومهم.

وبذلت قيادة منظمات القاعدة جهداً خاصاً من اجل لفت نظر القيادة السياسية في البلاد ومعاملتها كما تعامل قيادة الحزب الرسمي- حسب تعبيرهم. وبذلت جهداً مماثلاً لـ«تزحيط» المعارضة (نذير جزماتي والمكتب العمالي) التي قدمت استقالتها في ٥/ ٥/ ١٩٨١ وأقامت تنظيماً باسم «اللجان التحضيرية من أجل حزب من الطراز الجديد». وسخر هذا التنظيم كل قواه في عملية تحرير نفسه من الأمية في الميدان النظري خصوصاً. وأصدرت هذه المجموعة مطبوعاتها: التقرير الدوري ومجلة «الأدب والفن التقدمي الفصلية»، ومجلة «العمال» الشهرية والدراسات البرنامجية، باسم «جماعة من الشيوعيين السوريين».

وفقدت منظمات القاعدة أيضاً في تلك الفترة «التنظيم الفلسطيني للحزب الشيوعي السوري» الذي تحول إلى «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في سورية».

المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري- منظمات القاعدة-

انعقد هذا المؤتمر في شهر نيسان ١٩٨٢ وأقر تقرير القيادة المؤقتة السياسي والتنظيمي الذي قدمه مراد يوسف. وبعد ابداء الملاحظات والمناقشة قرر المؤتمر الموافقة على التقرير بعد إدخال التعديلات التي أقرها المؤتمر. ويتألف التقرير من أقسام ثلاثة تعبر عن وجهة نظر الحزب حول الأوضاع العالمية والعربية والداخلية واتجاهات تطورها. أما القسم الرابع فيتناول القضايا المتعلقة بحياة الحزب ونشاطه.

وهذا الحزب مثل الحزب الآخر يناضل لانجاز الثورة الوطنية الديموقراطية والسير بها إلى الأمام نحو الثورة الاشتراكية. ويشتمل القسم الأول وهو حول الوضع العالمي على ١- العملية الثورية التي واصلت تقدمها في السبعينات. ٢- مواقع الاشتراكية الفعلية تتوطد في العالم.

٣- الحركة الشيوعية والعمالية العالمية توسع وتعزز مواقعها. وطلب التقرير من أعضاء المؤتمر ومن الحزب أن يتأملوا كيف ان «أشكال وطرائق وسبل الثورة الاشتراكية في أي بلد من البلدان الاشتراكية القائمة الآن لم تنقل بصورة ميكانيكية خبرة الغير» (ويقصد خبرة الاتحاد السوفياتي). فجمهورية ألمانيا الديمقراطية، او بولونيا، أو المجر أو كوبا، أو منغوليا، أو يوغوسلافيا، وباختصار كل البلدان الاشتراكية حققت الثورات على طريقتها الخاصة.[٦٠]

وهاجم التقرير قيادة الحزب الشيوعي الايطالي لأنها تعبر عن مواقف خاصة في الوضع الدولي.. وتبتعد عن الماركسية اللينينية (الثورية.!)[٦١]

٤- اتساع النضال الجماهيري في ظل تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية وتزايد عدوانية الامبريالية. واستهل هذا الفصل بالقول أن النصف الثاني من السبعينات شهد ثلاث مراحل من التدهور الاقتصادي في اطار الأزمة العامة للرأسمالية.. وأن كافة المسكنات الترقيعية في إطار السياسة الامبريالية الحالية تتلاشى في دوامة الأزمة[٦٢].

ويشتمل القسم الثاني وهو حول الوضع العربي على ١- حركة التحرر الوطني في البلدان العربية: طبيعة المرحلة ومهامها الرئيسية التي منها انجاز خطوات اتحادية بين البلدان العربية على أسس وطنية تقدمية وبأساليب ديموقراطية.. بالرغم من أن الحركة تعرضت وتتعرض لأزمة جدية في داخلها[٦٣].

٢- بعض السمات الخاصة المؤثرة في تطور الحركة. ٣- مبادئ ضرورية من أجل سياسة وطنية ثورية.

٤- وقفة أمام مهمة النضال لتحرير الأراضي العربية المحتلة بعدوان ١٩٦٧. ولانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. أ) الحل السلمي هدف كفاحي ثابت. ب) توجه طبقي وديموقراطي ثوري نحو الدولة الفلسطينية.

٥- حول الارتداد في مصر والعراق ودور العوامل الداخلية والخارجية.

ويشمل القسم الثالث وهو حول الوضع الداخلي في سوريا ١- نظرة عامة ٢- الوضع الاقتصادي ٣- حول تطور المجتمع والصراع الطبقي في البلاد. ٤- أوضاع الطبقات الاجتماعية ودورها واتجاه نشاطها. ٥- مهام المرحلة التاريخية ومواقف الطبقات. ٦- بعض السمات المميزة للصراعات الطبقية الراهنة. ٧- حول الطبيعة الطبقية للسلطة التي حددها التقرير بأنها الفئة العليا من البورجوازية البيروقراطية[٦٤].

٨- في تحديد موقف الحزب من السياسة العامة للحكم حيث طلب التقرير «الجمع الصحيح والتوازن الدقيق بين التأييد والمعارضة».. مع الحفاظ على جاهزية دائمة في كل وقت للتقدم أكثر باتجاه التأييد او باتجاه المعارضة[٦٥].

القسم الرابع وهو حول الحزب ويشتمل: ١- لماذا هذا المؤتمر وهذا الحزب؟ وأجاب التقرير، أن حتمية هذا المؤتمر وحتمية هذا الحزب فرضته حتمية النضال ضد الانتهازية التصفوية في قيادة الحزب. إذ لا يمكن النضال ضد البورجوازية والرأسمالية، وفي سبيل الاشتراكية، بل لا يمكن النضال بنجاح ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية بدون القضاء على الانتهازية[٦٦].

٢- نشاطات وتوجهات الحزب ومن ضمن ذلك انتخاب قيادة مؤقتة من خلال تشاور جماعي واسع وحساب دقيق لسمات الكادر القيادي- السياسية والعملية.. وترسيخ الحوار الرفاقي مع الفصائل الشيوعية: حركة اتحاد الشيوعيين (يوسف نمر) وحركة المناضلين في سبيل وحدة الحزب المبدئية (بدر الدين السباعي)[٦٧].

٣- في العلاقة مع الحركة الشيوعية العالمية والمسألة بهذا المجال لم تكن بيد منظمات القاعدة، بل كانت بيد «المكتب السياسي» وخصوصاً بيد «قمته» التي أقدمت على الانقسام عن سابق تخطيط وتصميم.. ويهم منظمات القاعدة أن ترى الحركة الشيوعية العالمية بنفسها فيما إذا كان مؤتمر المكتب السياسي سيجمع شمل الشيوعيين ويرص صفوفهم ويعزز وحدة الحزب المبدئية أم انه سيفعل العكس[٦٨].

٤ - التوجه التوحيدي لـ«منظمات القاعدة» ٥ - حول التنظيم الشيوعي الفلسطيني في سورية.

٦ - حول ازمة الحزب حيث بين التقرير ان هيئات الحزب بقيت معطلة ما بين كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ حين اتخذ قرار سري بعنوان «من أجل تعزيز وحدة الحزب الشيوعي السوري ورص صفوفه» وحزيران / يونيو ١٩٧٩ حيث صدرت الأحكام.. واكد سيطرة نظرة الحذر «النخبوية» على أعضاء القيادة تجاه أصحاب الكفاءات الفكرية او السياسية او التنظيمية.. والاصطدام بديكتاتورية القيادة.. واستنتج التقرير أن الخلافات بين منظمات القاعدة و«النخبة اليمنيية» في القيادة عميقة وشاملة لأنها تدور بالأساس بين مفهوم ثوري ماركسي لينيني ومفهوم إصلاحي إنتهازي[٦٩].

٥ - الأهداف والآفاق. وفي هذا القسم صبت القيادة جام غضبها على المعارضة المعلنة وغير المعلنة وفي داخل صفوف منظمات القاعدة أو التي غادرتها واستخدمت ذات الألفاظ والتعابير التي استخدمتها قيادة الحزب (الرسمي) ضدها وفي وصفها مثل اتهام الآخرين بالسلوك الليبرالي والفوضوي... وظهور الأفكار البورجوازية الصغيرة.. وما يرتبط بذلك من ذاتية مفرطة، وفردية وغرور وقصر النفس الثوري، مما يتطلب «الانضباط الحزبي بكل دقة»[٧٠].

وبصرف النظر عن التقييم العام للقيادتين وفيما إذا كانتا تتخذان من السياسة تجارة رابحة أم تتخذانها سبيلاً للكفاح فإن قراءة وثائق المؤتمرين الخامس للحزبين المذكورين تبيّن بجلاء البون الشاسع الذي يفصل بين قيادة خالد بكداش المحترفة، المجربة، الماهرة والذكية، وبين قيادة على النقيض. من ذلك لم يبق أمامها، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إلا أن تتلاشى، إما بالاندماج بفريق آخر، كما حدث لـ«منظمات القاعدة» أو بدون الاندماج كما حدث لـ«اللجان التحضيرية...»

وبالنسبة إلى الحزب (الرسمي) فبعد انتهاء موسم الاحتفالات بالذكرى الـ٦٠ لتأسيس الحزب الشيوعي السوري في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٨٤ وكان من أبرزها الاحتفال المركزي في دمشق حيث غصت قاعة سينما «الزهراء» على رحبها بالمدعوين، وهدر صوت خالد بكداش مطمئناً بانتصار القضية، اخذت تزكم الآنوف مجدداً تلك الرائحة العفنة: رائحة الأزمة الجديدة / القديمة ما بين خالد بكداش ويوسف فيصل وصُمت الآذان بالأصوات الصادرة على ذلك الشريط الذي تتكرر فيه، بين كل حين وآخر، الاتهامات العتيقة المعروفة من قبل من تربطه بالحزب الشيوعي صلة من الصلات.

ولم يمض وقت حتى عاد كل فريق إلى دفاتره القديمة التي تنطوي على شيوعيين مبتعدين أو مبعدين، ومنهم من أُبعد بسبب أفعال وشبهات خطيرة. ولم يمتنع أي من الفريقين عن الاستعانة حتى بالشياطين- كما هي العادة دائماً- من أجل القضاء على خصمه في الحزب. وبدأت القيادة كعادتها في مثل هذه المناسبات- تقوم بزيارة قواعد الحزب المنسية منذ زمن، واستُقبل الرفاق الأصدقاء على أنواعهم في الصالات المضيافة التي أُبيح في رحابها كل شيء، وبالدرجة الأولى الأسرار، التي يتهم آخرون بإفشائها.

وعرف المهتمون أن الحركة الشيوعية العالمية ممثلة بقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي قد تدخلت وأرسلت ممثليها لرأب الصدع كما تدخلت الحركة الشيوعية العربية. وعقدت، تحت رعاية السوفيات- اتفاقية بين الطرفين أطلق عليها اسم «اتفاقية تشرين». وعندما أصر خالد بكداش على المضي قدماً في مشروعه لعقد مؤتمر سادس وفق ما يرى، انتقل آخر ثلاثة أعضاء في المكتب السياسي إلى جانب رفاقهم في الطرف الآخر ولم يبق من أعضاء اللجنة المركزية إلى جانب خالد بكداش إلا سبعة أعضاء.

ونشرت الصحافة العربية نداءات الأحزاب الشيوعية العربية إلى خالد بكداش بتأجيل عقد مؤتمر حزبه(٧١) ثم نشرت بياناً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اتهمت فيه الأمين العام خالد بكداش بالإصرار والتصميم على تكريس انقسام الحزب الشيوعي السوري، واعتبرت موقفه بمثابة «طعنة مؤلمة للحزب» وارتداد واضح عما ورد في البلاغ الصادر عن لقاء وفد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري مع وفد قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي برئاسة الرفيق ايغور ليفاتشوف يوم السابع من نيسان (١٩٨٦) المنصرم.(٧٢)

المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري

انعقد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري (بكداش) بدمشق في أواسط تموز ١٩٨٦ برئاسة خالد بكداش، وتحت شعار: «الدفاع عن الوطن، والدفاع عن لقمة الشعب، والنضال في سبيل صيانة السلم العالمي، وتعزيز الصداقة مع الاتحاد السوفياتي وحزب لينين المجيد، والعمل على تحقيق وحدة جميع الشيوعيين السوريين»، وأقر المؤتمر جدول العمل التالي:

١- التقرير السياسي الذي أعده خالد بكداش. ٢- التقرير التنظيمي. ٣- التقرير الاقتصادي. ٤- تقرير لجنة المراقبة. ٥- تقرير حول التعديلات المقترحة على النظام الداخلي. ٦- انتخاب الهيئات القيادية.

وجاء في مقدمة التقرير السياسي أن الجديد تمثل ويتمثل في متابعة خوض النضال ضد عصابات الأخوان المسلمين وسقوط عدد من شهداء الحزب.. والقتال إلى جانب الفلسطينيين وسقوط شهداء غيرهم.. واستنكر الحزب إنعقاد القمة العربية في عمان الذي عمق الخلاف على الساحة الفلسطينية، وزاد الوضع تعقيداً[٧٣].

وقد اتخذ الحزب موقف التأييد للتدابير الرامية إلى دعم المقاومة الوطنية اللبنانية. وآثار غضب الحلفاء أننا عرضنا رأينا بصراحة في الشؤون الداخلية، فرفضوا وضع أسماء مرشحينا في قوائم الجبهة الوطنية التقدمية، وهكذا حُرم مجلس الشعب في دورته السابقة من النشاط المثمر الخصب للشيوعيين[٧٤].

وان ما يميز الوضع الدولي عام ١٩٨٦ هو خطر حرب عالمية ثالثة بسبب السياسة الريغانية ضد نيكاراغواي وضد السلفادور وضد السلام العالمي بصورة عامة. وفي المقابل فإن السياسة السوفياتية السلمية واضحة كل الوضوح.

وأقر التقرير فصلاً لـ«نحن والاتحاد السوفياتي» وآخر لـ«المؤتمر الـ٢٧ للحزب الشيوعي السوفياتي» وأكد ان برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي في صيغته الجديدة يحدد بشكل دقيق طبيعة واتجاهات تطور العصر الراهن ومحتواه الرئيسي، من حيث هو عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية[٧٥].

وأشار التقرير في «الوضع العربي» إلى اسقاط اتفاق ١٧ آيار / مايو في لبنان واجبار قوات الأطلسي على الانسحاب..، وحيا انتفاضة شعب السودان ضد النميري، كما حيا تعاظم الحركة الشعبية في مصر ضد كامب دافيد... وندد بحكام العراق الذين شنوا الحرب ضد إيران[٧٦].

وحيا التقرير نهج سوريا الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية، وتناول البنية الطبقية للمجتمع السوري وطبيعة النظام مركزاً على الصراع ما بين اتجاهين: رجعي وتقدمي لجعل النظام يقف إلى هذا الجانب أو ذاك[٧٧].

وبالنسبة إلى «الوضع الداخلي» فقد تناول التقرير أحوال الديموقراطية والجبهة الوطنية التقدمية وأكد أن الديموقراطية مطلب أساسي من أجل تعميق وتوسيع النضال ضد الامبريالية ومخططاتها، وتعبئة الجماهير العريضة ضدها وفي سبيل اجهاضها. ومن الضروري الآن تنشيط الجبهة من قيادتها إلى جميع فروعها في المحافظات[٧٨].

ولاحظ التقرير في «الوضع الاقتصادي» أن البورجوازية الطفيلية تلعب دوراً كبيراً، بل أساسياً، في تنامي عناصر رأسمالية الدولة في القطاع العام. والمطلوب سياسة اقتصادية وطنية

مستقلة حازمة، تدعم السياسة الوطنية العامة المعادية للأمبريالية والصهيونية. وانتقد التقرير توقيع عقد بين سورية وبين شركة بيكتين الأميريكية لاستخراج النفط وتطويره وتسويقه[٧٩].

واعترف التقرير في فصل «النضال الايديولوجي» أننا مقصرون من هذه الناحية تقصيراً هاماً[٨٠] وتكلم التقرير في فصل «الحزب» بصورة موسعة عن واجبات الشيوعيين وتكلم بصورة جيدة في الصفحات ١١٠ - ١١٢ عن الاشتراكية الديموقراطية.

وواضح أن التقرير معد من جانب خالد بكداش للمؤتمر الموحد، وباعتبار أن الوقت لم يسمح بتعديله بعد ما قرر عقد مؤتمر منفرد، فقد ضمّن كلمة الافتتاح ما يلي:

١ - داخلياً، ازداد الوضع الاقتصادي تردياً، وتفاقم الغلاء، واحتدمت المصاعب فيما يتصل بالانتاج بوجه عام، وبالحالة المعاشية للجماهير الشعبية الواسعة.

٢ - ومن أهم ما جرى في المنطقة العدوان الأمريكي الوحشي البربري على ليبيا الشقيقة

٣ - أما في الميدان الدولي فقد رأس الأحداث العالمية انعقاد المؤتمر الـ٢٧ للحزب الشيوعي السوفياتي.

٤ - وأخيراً ومن الناحية الحزبية قال خالد بكداش على لسان لينين أن التحريفية تدعو المرء أن يحدد سلوكه تبعاً لكل حالة ووضع. وأن يتكيف تبعاً لأحداث الساعة، تبعاً لتغير الأمور السياسية الطفيفة. أن ينسى المصالح البروليتاريا الجذرية، وأن ينسى المميزات الجوهرية لمجمل النظام الرأسمالي ولكل التطور الرأسمالي، أن تضحي بهذه المصالح الجذرية للبروليتاريا من أجل منافع وقتية، فعلية أو مفترضة.[٨١]

واستنتج خالد بكداش أن لا حاجة هنا للكلام عن الأزمات السابقة في حزبنا الذي نبذ التحريفية وبترها.. ومؤخراً عندما أخذت التحريفية تبرز هنا أو هنا، في البداية كمزاج، كما يقول لينين - حاولنا التنبيه إليها فأشرنا في اجتماع اللجنة المركزية عام ١٩٨٢ إلى خطر العقلية الاشتراكية - الديموقراطية، ومحاولة بعض الأوساط الحليفة تحويل حزبنا من حزب بروليتاري ثوري إلى حزب إشتراكي ديموقراطي، فقامت القيامة في بعض أوساطنا.. ثم أخذ المزاج يتحول إلى اتجاه ثم تحول الاتجاه إلى كتلة[٨٢].

واللونيات اليمينية او اليسارية التي لابد وأن تظهر، ويتغلب الحزب عليها دائماً من الممكن ان تصبح مزاجاً، ثم اتجاهاً، ثم كتلة، كما جرى في الواقع[٨٣].

ومن جهة أخرى فإن الوضع في البلاد - حسب كلمة الافتتاح - يفتح المجال لبعض المغريات، ليس فيما يتعلق بالمنافع المؤقتة والمفترضة للبروليتاريا فحسب، بل كذلك فيما يتعلق

بالمنافع أو المكاسب الشخصية التي قد تنتشر وقد تؤثر في العقلية العامة لهذا الرفيق أو ذاك[٨٤]
وبناء على ذلك دعا الرفاق جميعاً، وبينهم الذين لم يحضروا هذا المؤتمر، إلى فقء الدملة وإخراج القيح والمجيء إلى وحدة الحزب.

وفي ختام المناقشة تمت الموافقة بالاجماع على التقرير السياسي وكلمة الافتتاح والتقارير الأخرى المقدمة للمؤتمر، بما في ذلك التعديلات المقدمة على النظام الداخلي.

ووجه المؤتمر نداء لوحدة جميع الشيوعيين السوريين، ثم جرى انتخاب اللجنة المركزية ولجنة المراقبة. واجتمعت اللجنة المركزية وانتخبت بالاجماع الرفيق خالد بكداش أميناً عاماً لها. كما انتخبت المكتب السياسي والأمانة المركزية.

وبذلك يكون الحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش قد انقسم إنقساماً ثالثاً، وصدر منذ أواسط تموز / يوليو ١٩٨٦ عددان من جريدة «نضال الشعب». وفي الوقت الذي صدر فيه العدد ٣٨١ وهو عدد احتفالي يعلن انعقاد المؤتمر السادس، نشر العدد الآخر ٣٨١ بلاغ اللجنة المركزية الأخرى التي بحثت قرار خالد بكداش بعقد مؤتمر منفرد، ورأت: أولاً، أن هذا الموقف المنفرد الذي اتخذه خالد بكداش يتعارض كلياً مع الماركسية- اللينينية... وثانياً، إن فيه استخفافاً واضحاً لملاحظات وآراء الحركة الشيوعية والعمالية العربية والعالمية.

وتضمن العدد ٣٩٠ من «نضال الشعب» الحديث الذي أدلى به خالد بكداش إلى مجلة «الشراع» اللبنانية واعترف فيه بوجود الخلافات في الفكر والسياسة والتنظيم منذ أيام المؤتمر الخامس.

وبدأ الاتجاه الآخر بقيادة يوسف فيصل بالتحضير لعقد المؤتمر السادس وهو يفتح صفحة حوار مع جماعة يوسف نمر التي انفصلت عن جماعة رياض الترك بعد انفصال جماعة الثلاثة، وشكلوا تنظيماً باسم «اتحاد الشيوعيين»، واشتركوا في المؤتمر السادس، أما «منظمات القاعدة» فقد تقاربت مع جماعة يوسف فيصل وحضر مراد يوسف، جلسة الافتتاح للمؤتمر السادس وألقى كلمة تحية.

المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري (يوسف فيصل)

وعقد في دمشق من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني / يناير عام ١٩٨٧ المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري (يوسف فيصل) تحت شعارات: دعم وتوطيد سياسة سورية الوطنية وتصديها للمشاريع والمؤامرات الاستعمارية، والمخططات الاستسلامية التي تقودها الأمبريالية الأمريكية وإسرائيل- تعزيز النضال لتحرير الأراضي العربية المحتلة، الجولان والضفة

والقطاع- تأييد نضال الشعب العربي الفلسطيني من أجل حقه في تقرير مصيره والعودة وإقامة الدولة الوطنية وشعارات أخرى كثيرة.(٨٥)

وحضر المؤتمر- حسب البلاغ الصادر - أكثر من ٦٠٪ من المندوبين الذين جرى انتخابهم في عام ١٩٨٥ وفقاً للنظام الداخلي واللائحة الانتخابية والذين أقر شرعيتهم المكتب السياسي واللجنة المركزية واتفاقية تشرين. وأضيف اليهم المندوبين الذين يحق للجنة المركزية إضافتهم حسب النظام الداخلي واللائحة الانتخابية وبلغ عددهم ١٤ مندوباً.

افتتح ابراهيم بكري المؤتمر.. واقترح هيئة رئاسة أقرها المندوبون بالاجماع، وبعد أن رحب بالمندوبين وبالضيوف عرض على المؤتمر الاتفاق الذي تحقق عشية انعقاده بإعلان الوحدة مع حركة اتحاد الشيوعيين ومجموعة من الرفاق الذين شغلوا سابقاً مراكز مسؤولة في الحزب. وافق المؤتمر بالاجماع على هذا الاتفاق. وحيا هذه الخطوة التوحيدية، ووافق على ضم مندوبين إليه يمثلون الرفاق الذين عقدت الوحدة معهم ليصبح المؤتمر ممثلاً لكامل الحزب الموحد. وبلغ عدد المندوبين الاصلاء نتيجة لذلك كله ١٧١ مندوباً يمثلون كل منظمات الحزب داخل الوطن وخارجه، وحضر المؤتمر إضافة إلى ذلك ٢٢ رفيقاً كضيوف.

وقرر المؤتمر بالاجماع الغاء قرارات فصل أعضاء من اللجنة المركزية ومن لجنة المراقبة اتخذت في المؤتمرين الرابع والخامس، كما وافق على إلغاء قراري فصل سابقين بحق الرفيق رشاد عيسى ونجاة قصاب حسن.

وألقى يوسف فيصل مداخلة حول تقرير اللجنة المركزية والتقرير «عن بعض جوانب أزمة الحزب» الموزعين سابقاً على المندوبين.. وأكد على استمرار سياسة الحزب بأسسها الثلاثة. وبعد المناقشة وافق المؤتمر بالإجماع على التقريرين وقرر نشرهما بعد ادخال الملاحظات والتعديلات عليهما.

وألقى مراد يوسف السكرتير الأول للحزب الشيوعي -منظمات القاعدة- والذي دعي كضيف مع وفد حزبه كلمة تحية..

وقرر المؤتمر بالاجماع سحب الوثيقة المعروفة بـ«رسالة سالم» من وثائق الحزب، وهي رسالة «انتقاد ذاتي» فُرضت على القائد الشهيد فرج الله الحلو.

واستمع المؤتمر إلى كلمات حارة مؤثرة من الرفيق رشاد عيسى ومن الرفيقة بشرى الحلو إبنة فرج الله الحلو.

وناقش المؤتمر التقرير والنداء المقترح من أجل وحدة جميع الشيوعيين السوريين واقرهما مع التعديلات.

ووافق المؤتمر بالاجماع على تقرير بتعديل عدد من المواد في النظام الداخلي... وأقر تقريراً مالياً... وتقريراً أعدته لجنة الرقابة المركزية، وأقر عدداً من القرارات والتحيات.

وانتخب المؤتمر اللجنة المركزية، ولجنة المراقبة، واجتمعت اللجنة المركزية وانتخبت بالاجماع يوسف فيصل أميناً عاماً وابراهيم بكري أميناً عاماً مساعداً، ومكتباً سياسياً يتألف من يوسف فيصل، وابراهيم بكري، ودانيال نعمة، وظهير عبد الصمد، وموريس صليبي، ورمو شيخو، وعمر السباعي، وخالد حمامي.

وانتخبت عبدو بكور، وبدر الطويل، ويعقوب غرو، أعضاء مرشحين للمكتب السياسي. كما انتخبت بالاجماع السكرتاريا المؤلفة من يوسف فيصل، وإبراهيم بكري، ودانيال نعمة، ورمو شيخو، ويعقوب غرو.

وأشار يوسف فيصل في كلمته التي ألقاها حول تقرير اللجنة المركزية إلى استفحال دور البرجوازية الطفيلية التخريبي وإتساع نهبها لموارد البلاد، وتعمق التمايز الطبقي، وزيادة فقر الفقراء واغتناء الأغنياء. ولقد أبرزت اللجنة المركزية في تقريرها الاتجاهات التالية: تأكيد سياسة الحزب فيما يتعلق بالأسس الثلاثة.. وتجنب التقرير الموضوعة التي طرحت في المؤتمر الخامس، أي موضوعة «العودة إلى طريق التقدم الاجتماعي» لعدم دقتها ولأنها لا تطرح أفقاً ملموساً، ولكون مفهوم التقدم الاجتماعي هو مفهوم واسع جداً.

كما تجنب التقرير مفهوم «إنجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية» لأنه يتعارض مع تداخل المراحل، ولأنه لا توجد حدود تنتهي عندها مرحلة من الثورة لترتقي إلى مرحلة أعلى.

وطرح التقرير الموقف من حركة تحرر الشعب الكردي ومن الأقليات القومية بشكل عام.

وأكد التقرير في فصل الحزب على الديموقراطية داخل الحزب.

وبعد أن صدر في ١٨/ ١/ ١٩٨٧ نداء من خالد بكداش في سبيل وحدة جميع الشيوعيين السوريين، أصدر المكتب السياسي للحزب الذي يقوده خالد بكداش أيضاحاً في ٤/ ٢/ ١٩٨٧ ذكر فيه أنه اطلع على البلاغ الصادر عن ما سمي بـ«المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري الذي عقده يوسف فيصل ورفاقه في ٢٩ - ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٧، وأن المكتب السياسي يعلن: أن المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري قد عُقد في أواسط تموز ١٩٨٦ وحضره أكثر من ٦٣٪ من المندوبين الذين جرى انتخابهم عام ١٩٨٥ واقرت عضويتهم في اتفاقية تشرين. وقد انعقد المؤتمر في تموز / يوليو تطبيقاً للنظام الداخلي، وبخاصة المادة ٢٢ منه ولاتفاق تشرين.

«ان رفض يوسف فيصل ورفاقه حضور المؤتمر السادس للحزب، أكد بوضوح- حسب الايضاح- أنهم أقلية في الحزب.. وبذلك يتبين أن مؤتمرهم لا يمثل الحزب الشيوعي السوري بأكثريته الساحقة.. وبالتالي فإن مؤتمرهم، هو مؤتمر غير شرعي...»، وأضاف الايضاح مبيناً أنه جاء في بلاغهم- أي بلاغ جماعة يوسف فيصل- ان مؤتمرهم ضم أكثر من ٦٠٪ من المندوبين فلو كان الأمر كذلك لماذا لم يحضروا المؤتمر السادس الشرعي للحزب في تموز ١٩٨٦»؟.

وصدر عن المؤتمر السادس لجماعة يوسف فيصل «نداء لوحدة جميع الشيوعيين السوريين».

واتخذ الحزب الشيوعي اللبناني من هذا المؤتمر منذ البداية- حسب تقويم اللجنة المركزية للمؤتمر- موقف الدعم الواضح، فهو قد وجه للمؤتمر تحية ذات مغزى ودعا إلى مؤتمره وفداً كبيراً من قيادة (حزبنا)، وقد خصه بمعاملة متميزة أمام اكثر من خمسين وفداً في مقدمتها وفود جميع البلدان الاشتراكية والعديد من الأحزاب الشيوعية والعمالية من مختلف القارات.

وصدر تقرير اللجنة المركزية الذي أقره المؤتمر بعنوان «حول بعض جوانب الأزمة في الحزب الشيوعي السوري» في كراس. وقد قال يوسف فيصل في كلمته أمام المؤتمر أن اللجنة المركزية درست بعض الجوانب، مما يعني وجود جوانب غيرها تنبغي دراستها.

وتتميز مقدمة هذه الدراسة بالأنزان وكذلك العرض التاريخي. اما المبالغات فتبدأ من الكلام عن الأزمة الأخيرة في الحزب: أزمة عام ١٩٨٦. وانتقاد الذات ضعيف عند الحديث عن الانقسامين السابقين: عام ١٩٧١-١٩٧٢، وعام ١٩٧٩، ومنعدم تقريباً عند الحديث عن الانقسام الثالث عام ١٩٨٦. وصحيح ما ورد في الصفحة ٧٠ من أنه «لا يجوز الخوف في الحزب ممن يناقشون ويطرحون الآراء والاجتهادات، وإنما يجب الخوف من الذين يوالون دون نقاش، وممن يجهلون الأمور، ويعملون في تجهيل الأخرين أيضاً، وأن الكادرات التي تتسابق على إرضاء المسؤول لا تستطيع تطوير الحزب لا سياسياً ولا فكرياً ولا تنظيمياً».

وردت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الذي يقوده خالد بكداش بدراسة بعنوان «الحقيقة عن الأزمة في الحزب الشيوعي السوري» صدرت في كراس في اوائل كانون الثاني / يناير عام ١٩٨٨ تميزت بكيل المديح لخالد بكداش. وعار عن الصحة ما ورد في الصفحة ٢٤ من أنهم لا يستخدمون غير الاقناع «ولا شيء غير الاقناع والحزب لا يملك وسيلة أخرى. وليس عنده، أداة ولا مغانم ولا مكاسب. وخالد بكداش بصفته أميناً عاماً لحزبنا لم يملك بدوره أية وسيلة قمعية لفرض أرائه. فحزبنا غير حاكم وهو ليس في السلطة» إلا أنه في السلطة ولكن بدون نفوذ.

وتبادلت الأحزاب الشيوعية الثلاثة بقيادة كل من خالد بكداش ويوسف فيصل ومراد يوسف الرسائل، وعقدت العديد من الاجتماعات التشاورية. وانقسمت مجموعة مراد يوسف إلى قسمين، ذهبت الأقلية إلى الحزب الذي يقوده خالد بكداش، وذهبت الأكثرية إلى الحزب الذي يقوده يوسف فيصل.

وبالرغم من ان «اللجان التحضيرية» من اجل حزب من الطراز الجديد قد أرسلت العديد من الرسائل إلى الاجتماع التشاوري، وإلى الأطراف الثلاثة، وعقدت اجتماعات مع الطرفين الأساسين المتمثلين بفريق خالد بكداش وفريق يوسف فيصل، فإن ردود الأطراف الأخرى على مقترحات«اللجان التحضيرية» بشأن الوحدة كانت، في معظم الأحوال باردة وسلبية.

وصدرت في آب / أغسطس ١٩٩٠ موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الذي يقوده خالد بكداش إلى المؤتمر السابع للحزب وتناولت هذه الموضوعات:

أولاً، الوضع الدولي ومن ضمنه الخيار المبدئي للمؤتمر ٢٨ للحزب الشيوعي السوفياتي.

وثانياً، الوضع العربي ومن ضمنه السياسة الوطنية السورية وطبيعة النظام جاء فيها «أن السياسة السورية تتعرض للتشويش في أذهان أوساط جماهيرية وذلك نتيجة الأوضاع المعاشية والاقتصادية التي تعيشها». وأفرد عنوان خاص لـ«التطور الاقتصادي والاجتماعي» و«لسياستنا الزراعية» وللبرجوازية الطفيلية والبورجوازية البيروقراطية ولسياسة التحالفات و«الجبهة التقدمية» و«النضال الاقتصادي» (المطلبي) و«دور الحزب الشيوعي السوري» والديموقراطية هي السبيل الوحيد لاطلاق طاقات الجماهير الشعبية وتراصها... وأشير إلى ضرورة سيادة القانون في كافة المجالات.. ورفع الأحكام العرفية.. والاعتراف بحق الأقليات القومية وبتعليم لغاتها الخاصة وأصدر صحافتها بلغتها.. ومنح السوريين الأكراد الذين حرمهم احصاء عام ١٩٦٢ من حق الجنسية، بطاقات هوية شخصية.

وبالنسبة إلى النضال الايديولوجي فإن واقع الحياة في الدول الرأسمالية - حسب الوثيقة - يدل بوضوح على استمرار سائر تناقضات الرأسمالية. أما مهام الحزب فإن من اهمها إنجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية والتقدم الاجتماعي والاشتراكية.

وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الذي يقوده يوسف فيصل برنامجها لوحدة الحزب وأرسلت رسالة إلى خالد بكداش - بهذا الشأن - في حزيران / يونيو ١٩٨٩. وصدرت في نيسان / ابريل عام ١٩٩١ موضوعات اللجنة المركزية للحزب الذي يقوده يوسف فيصل تحضيراً للمؤتمر السابع. وتضمنت هذه الموضوعات العناوين التالية: ١ - الوضع الاقتصادي في البلاد

والطريق إلى انعاشه. ٢- بعض ملامح التطورات الاجتماعية الديموقراطية. ٣- الجبهة الوطنية التقدمية. ٤- حول دور الدين. ٥- النضال من أجل البيئة. ٦- الاشتراكية مستقبل وطننا. ٧- الحزب الشيوعي السوري. ٨- التضامن العربي والوحدة العربية. ٩- الوضع الدولي.

وأرسلت رسالة إلى خالد بكداش من أجل إعادة وحدة الحزب، وصدر نداء بهذا الصدد إلى جميع الشيوعيين السوريين. وبالرغم من أن الموضوعات- حسبما جاء فيها- ليست برنامجاً جديداً للحزب، إلاأنها تطرح أفكاراً يمكن أن تساعد، إذا ما نوقشت وحُسنت.. كما انها ليست أبحاثاً موسعة موثقة(٨٦).

المؤتمر السابع للحزب الشيوعي السوري

انعقد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي السوري (بكداش) في الفترة الواقعة ما بين ٢٣ و٢٧ أيار ١٩٩١ تحت شعار: «الدفاع عن الوطن والدفاع عن لقمة الشعب». وحضر المؤتمر ١٧٢ مندوباً أصيلاً يمثلون جميع منظمات الحزب. وأقرت هيئة رئاسة المؤتمر بقيادة خالد بكداش، ثم أقر المندوبون نظام إدارة جلسات المؤتمر وناقشوا جدول أعماله وأقروه، وهو يتألف من: ١- كلمة الافتتاح لخالد بكداش. ٢- مناقشة تقرير اللجنة المركزية. ٣-مناقشة تقرير لجنة المراقبة المركزية. ٤- مناقشة المهام البرنامجية. ٥- مناقشة التدقيقات والتعديلات على النظام الداخلي. ٦- أقرار موضوعات اللجنة المركزية إلى المؤتمر السابع. ٧- انتخاب اللجنة المركزية والمرشحين لها ولجنة المراقبة الحزبية.

وجاء في كلمة الافتتاح أن المؤتمر يعقد تحت الشعار نفسه الذي عقد في ظله المؤتمر السادس والحزب يكافح من أجل النهج الوطني لسوريا وتوطيده وتعزيزه، وتوسيع دور الجبهة الوطنية التقدمية. ويكرر الحزب معارضته لقانون الاستثمار حيث تضاف إلى مساوئه الاستثناءات والاعفاءات. وأبدى خالد بكداش أسفه لأن بعض الشيوعيين وافقوا عليه. وتمنى أن يعود نشاط القطاع العام بالفائدة على جماهير الشعب، وليس على جيوب السماسرة والوسطاء، ولا على البذخ ومشاريع الأبهة. وطالب في مواجهة الغلاء برفع الأجور وأكد أن قيمة الليرة السورية لا تساوي أكثر من ١٦٪ من قيمتها عام ١٩٨٥، ومعنى ذلك أن الأجر قد انخفض بمقدار ٦٥٪ في ست سنوات وانه لا يساوي أكثر من ٣٥٪ من أجر عام ١٩٨٥.(٨٧)

وبالنسبة للأوضاع داخل الحزب فقد قال ينبغي الاعتراف أنه لم تقف تماماً بعض الثرثرات خارج الهيئات، وأنه جرى خلال سنتين أو ثلاث سنوات بعد المؤتمر السادس، جرى نهوض

ملحوظ في النشاط الحزبي والجماهيري، ثم حدث شيء من الانكفاء في هذا المجال هنا وهنا، سواء بتأثير بعض التطورات من الوضع الدولي أو لأسباب ذاتية.

ومن جهة اخرى، لم تؤد المساعي الوحدوية إلى نتيجة حاسمة وإن كان حدث شيء من التقارب في مجال نشاط اتحاد الشباب الديموقراطي وفي رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة، وفي مجلس الشعب. وبالنسبة إلى قانون الاستثمار فإن البعض في الطرف الآخر كان مؤيداً والبعض الآخر كان معارضاً ولذلك استنكفوا عن التصويت في مجلس الشعب. وسيتابع الحزب العمل من أجل الوحدة ولكن ليس على أساس الصفقات بتقاسم المناصب القيادية مثلاً.

وبعد إلقاء المداخلات من جانب أعضاء المؤتمر الذين أكدوا على التمسك بمبادئ الماركسية-اللينينة في الفكر والسياسة، وبمبادئ المركزية الديموقراطية في التنظيم، وعلى تمسك الحزب بالوطنية الحقة والأممية الحقة، والحفاظ على أسس التعاون الثلاثة، أقرت كلمة الافتتاح كوثيقة من وثائق المؤتمر، وشكل المؤتمر ثلاث لجان لادخال التعديلات على الوثائق الثلاث: تقرير اللجنة المركزية والنظام الداخلي، والمهمات البرنامجية. وأقر المؤتمر موضوعات اللجنة المركزية، وتوجه بنداء لوحدة جميع الشيوعيين، ثم عكف المؤتمر على انتخاب اللجنة المركزية ومرشحيها وأعضاء لجنة المراقبة الحزبية.

وتم الإعلان في أواخر تموز / يوليو ١٩٩١ عن الوحدة بين الحزب الشيوعي السوري بقيادة يوسف فيصل والحزب الشيوعي السوري- منظمات القاعدة- بقيادة مراد يوسف. وصدر في أواسط آب / أغسطس ١٩٩١ «مشروع الاتجاهات السياسية الفكرية» و«مشروع النظام الداخلي للحزب» في كراس واحد أعدتها لجنتان مشتركتان من الحزبين المذكورين. وصدر في أواسط أيلول / سبتمبر من العام نفسه بلاغ عن الاجتماع المشترك للجنتين المركزيتين للحزبين المتوحدين حول الأحداث في الاتحاد السوفياتي، وحول محاولة الانقلاب فيه، وصفها البلاغ، بأنها عمل مغامر وغير مسؤول(٨٨).

ومن الجدير بالملاحظة أن جماعة خالد بكداش وزعت القهوة المرّة على الناس إبتهاجاً بالانقلاب قبل أن يفشل وكانت قيادة الحزبين الآخرين ستعده، لو نجح، إنجازاً رائعاً من انجازات بلد أكتوبر.

وانعقد المؤتمر السابع الموحد للحزب الشيوعي السوري بصورة علنية في مدينة الشباب في منطقة المزة بدمشق من ١١ إلى ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١. وحضره- حسب البلاغ الصادر عنه ٣٠٣ مندوبين منتخبين و٢١ رفيقاً مراقباً، وعدد كبير من أعضاء الحزب وأصدقائه،

ومن القوى السياسية ومن المثقفين. وكانت شعارات المؤتمر الأساسية: تحرير وحدة وطنية، ديموقراطية، تنمية عدالة اجتماعية، وحدة عربية، اشتراكية، سلام[٨٩].

وشارك في جلسة الافتتاح ممثلو جميع أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وعدد من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب وممثلو المنظمات النقابية والعمالية والمهنية والفلاحية وعدد من الكتاب والباحثين وأساتذة الجامعات، وممثلو الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية، وحركات التحرر الوطني العربية، ومسؤولون من فصائل الثورة الفلسطينية وقادة عدد من الأحزاب الكردية، وممثلو عدد من الأحزاب الشيوعية في أوربا وفي منطقة الشرق الأوسط، وعدد من السفراء المعتمدين في دمشق.

وناقش المؤتمر: ١- تقرير اللجنتين المركزيتين للحزبين المتوحدين. ٢- مشروع الاتجاهات السياسية والفكرية والمهام التي يناضل الشيوعيون من أجلها في المرحلة الراهنة. ٣- مشروع النظام الداخلي.

ومن ضمن القرارات التي أقرها المؤتمر قرار بالتضامن مع الحركة القومية الديموقراطية للشعب الكردي. وبحث قضايا الحزب التنظيمية ووحدة الشيوعيين السوريين.

وقال مراد يوسف في كلمة الافتتاح أن هموم الوطن هي التي جمعت الحزبين بعد فراق طويل.. وأن هموم الأمة العربية مترابطة مع هموم شعوب المنطقة التي يجمعنا معها التاريخ المشترك والنضال المشترك والمصير المشترك مثل الشعب الكردي وشعوب تركيا وايران. وأكد مراد يوسف على ضرورة توسيع الديموقراطية. وعلى انهم في الحزب لم يفقدوا «البوصلة» وسط الأحداث التي هزت العالم، بل أنهم شعروا بأن البوصلة الماركسية غدت وتغدو مصقولة ودقيقة أكثر من السابق. وأن من الضروري «أن نلتفت إلى أنفسنا وأحزابنا وشعوبنا وأوطاننا أكثر وأكثر مما فعلنا في السابق، وأن نتحرر من الاتكال على غيرنا».

وطالب يوسف فيصل في الكلمة الختامية بتعليم الديموقراطية، وبالتجديد وتعزيز التحالف وتطوير الجبهة. وعبر عن رأي المؤتمر بتمسكه بالمنهج الماركسي، المنهج المادي الديالكيتكي، وتمسكه بالخيار الاشتراكي.

وانتخب المؤتمر اللجنة المركزية ولجنة المراقبة والتفتيش المالي.

وعقدت اللجنة المركزية المنتخبة اجتماعها الأول في ١٨/ ١٠/ ١٩٩١ وانتخبت بالاقتراع السري يوسف فيصل أميناً عاماً، وانتخبت مكتباً سياسياً من يوسف فيصل، وأنس قسام،

وحسين عمرو، وخالد حمامي، ودانيال نعمة، ورأفت كردي، ورضوان مارتيني وعبد الجليل بحبوح، وعدنان كيزاوي، وفايز جلاحج، وفاروق دريعي، ونايف قيسيه، وماهر الجاجة، ومراد يوسف، ويعقوب نمرو، ويوسف نمر.

وبعد انقضاء سنة على المؤتمر سألت مجلة «دراسات اشتراكية» عدداً من المسؤولين في الحزب عن رأيهم فيما تم احرازه من نجاح بعد المؤتمر، فكان جواب ابراهيم بكري أنه لم تتم الاستفادة الممكنة والموضوعية بعد.

وتساءل مراد يوسف: ألا نلاحظ في حالات كثيرة أننا نتحدث عن احترام الرأي الآخر لكننا نقمعه عملياً، وعن الديموقراطية، ثم نمارس الأمرية، وعن القيادة الجماعية ونمارس الفردية، وعن سيادة المؤتمرات ثم نخرقها؟

ولاحظ مراد يوسف أن المؤتمر حرك خلال تحضيره ثم انعقاده، وبعده بقليل، جمهوراً واسعاً من الشيوعيين من حالة الركود إلى بدايات نهوض، ولكن التأثير تلاشى بالتدريج بعد شهور من المؤتمر، وخيمت حالة الركود من جديد على الحزب.

ولاحظت نوال يازجي أن الحزب ما أن حط رحاله بعد المؤتمر حتى عادت «الخلايا» إلى الاجتماعات «السرعلنية». وقال حسام علوش: «أننا علقنا بعض الآمال - الاوهام أثناء فترة التحضير وفترة المؤتمر ولكن اتت الممارسة العملية لتحبط هذه الآمال»[٩٠].

وعقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري (بكداش) اجتماعاً في ١٣/ ١/ ١٩٩٥ بحثت فيه التقرير حول عمل اللجنة المكلفة بصياغة مشروع برنامج الحزب الذي سيقدم إلى المؤتمر الثامن، وأقرته من حيث المبدأ، وقررت فتح باب نقاشه في مجموع الحزب. وحدد اجتماعها الموسع في أيار / مايو ١٩٩٥، وشيعت دمشق في يوم ٢٥/ ٧/ ١٩٩٥ خالد بكداش إلى مثواه الأخير في موكب رسمي وشعبي مهيب.

وتنفيذاً لقرار المؤتمر السابع الموحد للحزب الشيوعي (بقيادة يوسف فيصل) ووفقاً للنظام الداخلي انعقد المجلس الوطني للحزب المذكور في أيام ١٢ و١٣ و١٤ تموز / يوليو ١٩٩٥. بحضور أعضاء اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش المالي والمندوبين المنتخبين من المنظمات كافة، والذين شكلوا جميعاً قوام المجلس. وتألف جدول أعمال المجلس من نقطتين: ١- مناقشة مشروع الوثيقة البرنامجية للحزب المقدم من اللجنة المركزية واقراره.

٢- التداول في خطة الحزب السياسية والتنظيمية وكيفية تطبيق اللجنة المركزية لها.

وأعلن المجلس الوطني أن أبواب الحزب مفتوحة لجميع الشيوعيين الذين انقطعوا عن التنظيم، ولجميع الذين يرغبون في النضال ضمن صفوفه، وأن جميع هؤلاء سيكونون قادرين على المساهمة جدياً في العمل والحوار الديموقراطي».

المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي السوري

انعقد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي السوري (بكداش) بصورة سرية ما بين ٢٤ و٢٦ آب / أغسطس ١٩٩٥ تحت شعار «الدفاع عن الوطن والدفاع عن لقمة الشعب وتخليد تراث ومبادئ وأفكار خالد بكداش» وحضر المؤتمر ١٨٠ مندوباً أصيلاً يمثلون جميع منظمات الحزب. وأقر جدول الأعمال المقترح الذي يتألف من:

١ - مناقشة تقرير اللجنة المركزية. ٢- مناقشة تقرير لجنة الرقابة. ٣- مناقشة مشروع برنامج الحزب. ٤- مناقشة التعديلات على النظام الداخلي.

وأعلن المؤتمر من خلال وثائقه تمسكه الحازم بمبادئ الماركسية- اللينينية والأممية البروليتارية، ومبادئ المركزية الديموقراطية... وأعلن تمسكه- في السياسة الداخلية- بمبادئ الحزب الثلاثة، وتأييده للسياسة الوطنية التي ينتهجها الرئيس حافظ الأسد، وطالب بتحسين المستوى المعاشي للجماهير الشعبية الكادحة.

وتوجه المؤتمر بنداء إلى جميع الشيوعيين السوريين يدعوهم إلى العودة إلى حزبهم الأم.. ورحب المؤتمر بكل الشيوعيين الذين عادوا إلى حزبهم. وذكر البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية التي انتخبها المؤتمر انها انتخبت وصال فرحة بكداش أميناً عاماً للحزب. وانتخبت مكتباً سياسياً مؤلفاً من تسعة أعضاء على رأسهم الأمين العام[٩١].

وانعقد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي السوري (يوسف فيصل) بصورة علنية في مدينة الشباب بالمزة بدمشق في الفترة ما بين ٢٠ و٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦ حضره بالإضافة إلى قيادة الحزب والمندوبين وضيوف المؤتمر من داخل سوريا من البلدان العربية والعالمية، وبلغ عدد المندوبين ٣١٩ مندوباً. وحضر أيضاً ممثلو وفود الأحزاب الشقيقة في البلدان العربية والأجنبية وعرضت هيئة الرئاسة المنتخبة جدول الأعمال المتضمن مناقشة تقرير اللجنة المركزية، وتقرير لجنة المراقبة الحزبية، واقرار مشروع النظام الداخلي الجديد للحزب. وانتخاب الهيئات القيادية الجديدة: اللجنة المركزية ولجنة المراقبة والتفتيش المالي[٩٢].

وجاء في كلمة الافتتاح التي ألقاها يوسف فيصل أن ما جرى (في عالم الاشتراكية) كان في جوانب كثيرة منه نتيجة لعوامل داخلية نابعة من طبيعة النموذج الاشتراكي الذي كان مطبقاً في

الدول الاشتراكية ولتطور المجتمع الاشتراكي في ظروف التطويق الرأسمالي والحرب الباردة. وكان من جهة ثانية، نتيجة لعوامل خارجية.. وأن الاشتراكية باقية في عقول مئات الملايين من البشر وضمائرها. وليس كحلم فقط، بل كطموح واقعي جدي.

وحرص المئات- حسب تلخيص يوسف فيصل- على توسيع الديموقراطية في البلاد، وتطوير الجبهة الوطنية التقدمية. وأقر المؤتمر تقريري اللجنة المركزية ولجنة المراقبة الحزبية على اساس ادخال التعديلات من قبل اللجنة المركزية المنتخبة. وأقر المؤتمر بما يشبه الاجماع اسم الحزب: الحزب الشيوعي السوري بدون آية إضافات. وأكد المؤتمر الصيغة التي وردت في الوثيقة البرنامجية حول الماركسية- اللينيية والمنقولة إلى النظام الداخلي والتي تقول: ويسترشد الحزب بصورة خلاقة بالماركسية- اللينينية وبمنهجها المادي الجدلي التاريخي وبمنجزات العلم وبكل ما هو تقدمي في الفكر العربي والانساني.

ثم أقر المؤتمر النظام الداخلي بعد ادخال التعديلات عليه: وانتقل المؤتمر بعدئذ، إلى بحث البند الثالث في جدول أعماله، فأقر عدد الهيئات القيادية بثمانين للجنة المركزية، وستة عشر للجنة المراقبة.. وتم الانتخاب بصورة سرية.

وعقدت اللجنة المركزية في ١٥/ ١٢/ ١٩٩٦ اجتماعاً انتخبت فيه يوسف فيصل أميناً عاماً لها بأكثرية ٧٧ صوتاً من أصل ٧٩ حضروا الاجتماع، بغياب أحد الرفاق، وبورقتين بيضاوين. وانتخبت اللجنة المركزية مكتبها السياسي الذي حدد بـ١٦ عضواً وهم يوسف فيصل، ودانيال نعمة، ومراد يوسف، رضوان مارتيني، يوسف نمر، رأفت الكردي، فايز جلاحج، ماهر الجاجة، أنس قسّام، عدنان كيزاوي، حسين عمرو، د. أحمد سمير التقي، د. ابراهيم قندور، سيف الدين قنطار، محمود عفيف، نجم خريط.

ثم انعقد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الموحد في مجمع صحارى في أوائل عام ٢٠٠١ وقد كتب نايف قبسية في كتابه بعنوان «من دفاتر الحياة» فوجدت بأن العشائرية والعائلية والعلاقات الشخصية، تتحكم في نشاط الحزب والعلاقات بين أعضائه مما يؤدي إلى تأليف أجنحة وتكتلات وشللية الحزب التي أصبحت تابعة و«ذيلية» لسياسة حزب البعث من خلال ما يسمى (الجبهة الوطنية التقدمية)[٩٣] وفي المؤتمر العاشر أصبح يوسف فيصل رئيساً وحنين نمر أميناً أول..

ولم يفترق من الحزبين المذكورين من الشيوعيين القدماء غير رياض الترك الذي عقد حزبه المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) في عام ١٩٧٥ وفق النموذج الدارج في الحزبين الآخرين، وأن اختلف الحزب الآخر عن الحزبين الآخرين في كل شيء تقريباً

باستثناء التسمية. فالحزب المذكور معارض للنظام القائم في سورية منذ صبيحة الانقلاب العسكري في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٧٠.

ودفع رياض الترك ثمناً باهظاً جداً ثمن معارضته التي كلفته فترة قصيرة من السجن في عهد أديب الشيشكلي عام ١٩٥٤. ثم قضىٰ خمسة عشر شهراً في سجن المزة أيام جمال عبد الناصر عام ١٩٦٠. ولولا مواقفه المبدئية الشجاعة مع مواقف مراد يوسف لكان قد حل التخاذل محل الصمود في صفوف السجناء الشيوعيين السوريين في عهد الوحدة العربية السورية المصرية.

وبقي رياض الترك طوال الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٨ في السجن، وتوجت هذه السنين كلها بسنة وثلاثة أشهر في السجن في عهد الرئيس بشار الأسد.

وعقد المؤتمر السادس للحزب المذكور في أواخر كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٣ وجاء في تقريره السياسي الذي أُقر: «أننا نريد أولا عالماً تتبلور فيه أهمية جديدة معاصرة مع القرن الجديد ومهامه الكبرىٰ. وتنغلق الطريق أمام التعصب والحقد والكراهية، وتضيق تدريجياً أمام الاستغلال والاستبداد، والجوع والاغتراب.. وهذا وعد الاشتراكية الكبير.

وثانياً: أدوات تفكير جديدة ومفتوحة.. أ) حول الفكر، ب) حول التجربة، ج)حول الديمقراطية والتقدم، د) حول الديمقراطية الاشتراكية وثالثاً، القومية العربية: أ) صمود تجربة النهضة العربية الثانية وانحدارها، ب) الحالة الراهنة: الاستبداد، ج) فلسطين- إسرائيل: سبب إضافي كبير للحالة العربية.

رابعاً، سورية من الاستبداد إلىٰ الديمقراطية، أ- سورية في القرن العشرين، ب- في عمق الأزمة الشاملة أزمة اقتصادية، المسألة الاجتماعية، ج- الطابع السياسي للنظام، د- طريق ثالث وقوة ثالثة ز- الهواجس والضمانات- العقد والتعاقد.

خامساً، حول برنامجنا «إنطلاقاً من إدراك ضعف المعارضة حالياً لا بد من تشجيع اية مبادرة إلىٰ العودة بالمجتمع إلىٰ السياسة، وبالناس إلىٰ الاهتمام بالشأن العام، وتنشيط المجتمع العربي.

سادساً، حول مفهوم الحزب.. إن الحزب الديمقراطي اتحاد طوعي بين أشخاص أحرار لتحقيق أهداف بعينها علىٰ أساس منهج واحد وبرنامج محدد.

وأخيراً، فإن مشروع الموضوعات (البرنامجي) يتناقض، مع الاتجاه العام للبرامج التي أقرتها الفصائل الشيوعية الأخرىٰ.

ولم يلبث الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) ان تحول إلىٰ حزب باسم «حزب الشعب الديموقراطي» الذي واصل ويواصل النضال كما كان في سابق عهده...

وحافظ الشيوعيون السوريون في الحزب المذكور الذين لم يوافقوا على إقامة «حزب الشعب الديموقراطي» على التسمية السابقة وفي طليعتهم الرفيق محمد سيد رصاص. واشترك هذا الحزب في إقامة التنظيم اليساري الماركسي (تيم) الذي يتألف بالإضافة إلى هذا الحزب، حزب العمل الشيوعي، و«حزب اليسار الكردي» واللجنة التحضيرية من أجل حزب من الطراز الجديد، باسم «حزب قيد التأسيس»، وهيئة الشيوعيين السوريين»، وتصدر «تيم team» نشرة شهرية باسم «طريق اليسار».

وبدأت الاتجاهات الداعية إلى التغيير في سورية بالبروز بدءاً من المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في ١٨/ ٦/ ٢٠٠٠ حيث تم التركيز على الشفافية، ومكافحة الفساد والمحاسبة... وانتقد النائب في مجلس الشعب رياض سيف التقرير الاقتصادي المقدّم إلى المؤتمر المذكور وأشار إلى وجود الكثير من أوجه القصور فيه.

وأكد تقرير المؤتمر أن الأحداث بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٠ جعلت الانقسام العربي في أخطر حالاته، وكان من أهم الأحداث -حسب التقرير- حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ - ١٩٨٨.. ثم حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ التي جرّت الجيوش الأجنبية إلى المنطقة وعمّقت الصراع العربي. وقد انتُقدت القيادة السورية لاشتراكها إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية في هذه الحرب.

وكتب طلال سلمان في «السفير» في ١٩/ ٦/ ٢٠٠٠: إن أصحاب المناصب يخشون على أنفسهم من خسارة مواقعهم والامتيازات، وإن كانوا لا يعرفون كيف يكون التقدم، بل ربما أن معظمهم لا يرى ضرورة للتجدد والتقدم!. «فهل ينجح المؤتمر في إنجاز هذه المهمة شبه المستحيلة؟!».

إنها ثلاثة محاور هي «محاربة الفساد ووضع آلية لذلك، وتطوير بنى الاقتصاد وعصرنة الدولة والحزب».. وقد يطال التغيير ١٠-١٢ مسؤولاً من أصل ١٨ مسؤولاً (بعد رحيل الأسد وإقالة رفعت وتقاعد حكمت الشهابي وانتحار محمود الزعبي).. وهل هناك جدوى من بقاء اللجنة المركزية؟... وذُكرت أسماء متورطين وأرقام ثرواتهم».

وأشارت صحيفة «الحياة» في ١٩/ ٦/ ٢٠٠٠ إلى الانتقاد الشديد لوزير الإعلام السابق محمد سلمان، وكتبت: «إن ٦٠ ألف نسخة تطبع يومياً للصحف الثلاث المعروفة، يعود أكثر من نصفها إلى مصدره..».

وذهب الحزب الشيوعي السوري (بكداش) إلى حد المطالبة برفع حالة الطوارئ، ومنع «إجراء أي أداء قمعي» ضد أعضاء في أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وحل مشاكلها بعيداً عن «أجهزة الأمن».

وكتبت «السفير» في ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٠ أن فاروق الشرع قال: إذا كانت محاربة الفساد من أجل اتخاذها حجة للإبعاد والتقريب، وتهيئة الأجواء لبشار.. فقد تم كل شيء ولم تعد ثمة حاجة لها».

وكتبت «السفير» في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ عن تغييرات في قيادات فروع «البعث» وتعيينات قريبة للمحافظين في المناصب الشاغرة.

وتم الانتقال بعدئذ إلى ما سمّي بـ«ربيع دمشق» الذي تفتحت فيه الندوات السياسية والثقافية، وكان على رأسها المنتدى الذي كان يُعقد في دار رياض سيف في صحنايا قرب دمشق. ونشر تسع وتسعون مثقفاً بياناً طالبوا فيه بإطلاق الحريات الديموقراطية... وقد أُقفل هذا السبيل في أواخر أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ بسجن ومحاكمة عدد من المناضلين من أبرزهم د. عارف دليلة، ورياض الترك، ود. كمال اللبواني وآخرون، وحكم على أكثريتهم بخمس سنوات.

وعبّرت الإمبريالية الأمريكية ومن ورائها الصهيونية عن مطالبها بنشر نص ما سمي مشروع الشرق الأوسط الكبير كما طرحته الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثمانية («الحياة» ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤) ونشرت الصحيفة نفسها في ٧/ ٣/ ٢٠٠٤ نص المشروع الفرنسي الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط.

ويمكن القول إن شيئاً من الهدوء قد حلّ في الشارع بعد المحاكمات المذكورة، وبدأ شيء من التحرك بعد الإفراج عن المساجين.. واتخذت الأمور مجرى آخر بعد ثورة تونس في أواخر عام ٢٠١٠.. فالامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الأميركية بحاجة إلى «شرق أوسط» كبير وجديد تُتوّج إسرائيل ملكة عليه، بدعم من الرجعية الدينية وغير الدينية كأن تكون الليبرالية...

المراجع:

١- مذكرات سلطان الاطرش، صحيفة «الرأي العام» الكويتية في ١٠/٩/١٩٨٧.

٢- مجموعة العلماء السوفييت، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ج١ دار التقدم، موسكو ١٩٧٦، ص٨٦.

٣- رفعت السعيد، تاريخ الأحزاب الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢، ص٢٢٦ - ٢٢٧.

٤- جاك كولان، الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ - ١٩٤٦، تعريب نبيل هادي، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، ص٩٢.

٥- د. ماهر الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ - ١٩٢٨ دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٥٤.

٦- ج ج. كوساش، الكومنترن.. مجلة «النهج» العدد٣ شباط/ فبراير ١٩٨٤.

٧- محمد دكروب، جذور السنديانة الحمراء،حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني ١٩٢٤ - ١٩٧١، ط٢ دار الفارابي، بيروت ١٩٨٤، ص٣٠٤.

٨- خالد بكداش، أربعون عاماً في خدمة الوطن والشعب، مقال نشر عام ١٩٦٤.

٩- مصطفى غالب، الحزب الشيوعي السوري، تاريخه، مخازيه، مؤامراته، السلمية ١٩٦٤، ص١٨.

١٠- إلياس البواري، تاريخ الحركة النقابية في لبنان ١٩١٨ - ١٩٤٦، ج١، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠، ص١٥٥.

١١- جريدة «الأهرام» المصرية في ١٢/ ٧/ ١٩٣٠ وقد نقلته عنها مجلة «الطريق» اللبنانية العدد٢ و٣ عام ١٩٨٤، ص٢٧٨.

١٢- مجلة «المراسلات الأممية» في عام ١٩٣٣ نشرتها مجلة «الطريق» اللبنانية العدد٢ و٣ عام ١٩٨٤، ص٣٠١ وما بعدها.

١٣- إلياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٤، ص٢٧.

١٤- المصدر رقم ٢، ص٩٤.

١٥- المصدر رقم ١٣، ص ٣٧.

١٦- مصطفى العريس، مصطفى العريس يتذكر، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٢، ص٥٣.

١٧- د. عبد الله حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠ - ١٩٤٥، دار دمشق، دمشق ١٩٧٣، ص٣٠٠.

١٨- الأحزاب في سورية (لم يذكر اسم المؤلف) دار الرواد، دمشق ١٩٥٤، ص٢٥٥.

١٩- الياس البواري، ص١٩٤.

٢٠- يوسف خطار الحلو، الدرب والرفاق، دار الفارابي، بيروت. ١٩٨٠، ص٣٣.

٢١- أرتين مادويان، حياة على المتراس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٦٩.

٢٢- المصدر رقم ٢٠، ص١٠٩.

٢٣- د. مصطفى الدندشلي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي ١٩٤٠ - ١٩٦٣، ج١ (لم يذكر اسم دار النشر) ١٩٧٩، ص٤٣.
٢٤- المصدر رقم ١٣، ص٦٩.
٢٥- المصدر رقم ٢٠، ص ٢٤٤.
٢٦- المصدر نفسه (٢٥)، ص٢٥٢.
٢٧- الوثيقة البرنامجية.. تحضيراً للمؤتمر السادس للحزب الشيوعي اللبناني، مجلة «الطريق» اللبنانية ١ شباط/ فبراير ١٩٩١، ص١٣٥.
٢٨- باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة السياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ترجمة سمير عبده، ومحمود فلاحة، دار الأنوار، بيروت، ١٩٦٨، ص١٧٦.
٢٩- المصدر رقم٢٣، ص١٤٤.
٣٠- المصدر رقم٢٨، ص٣٧٥.
٣١- المصدر نفسه(٣٠)، ص٤١٢.
٣٢- المصدر نفسه، ص٣٣٥.
٣٣- المصدر رقم٢، ص١١٠.
٣٤- صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري، وبعض الأبحاث والدراسات، منشورات الحزب الشيوعي السوري، دمشق ١٩٧٤، ص١٣٢ - ١٣٥.
٣٥- المصدر رقم٨.
٣٦- المصدر رقم ١٣، ص١١٢.
٣٧- وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري، حزيران ١٩٦٩، ص٨١.
٣٨- جريدة «نضال الشعب» العدد١١٦ / أوائل كانون الأول - ديسمبر ١٩٦٨.
٣٩- المصدر رقم٣٦.
٤٠- المصدر نفسه (٣٧)، ص٨٧.
٤١- المصدر نفسه، ص٩٦.
٤٢- المصدر نفسه، ص٩٧ و١٠٢.
٤٣- المصدر نفسه، ص١٣٩.
٤٤- نشرة إخبارية، وثائق الأحزاب الشيوعية والعمالية.. دار نشر «السلم والاشتراكية»، براغ ١٩٧١ (٩ و ١٠) ص٦.
٤٥- قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٢،ص١٨٧.
٤٦- مجلة «الصياد» اللبنانية، العدد١٤٤٨/ ١٥-٢٢ حزيران ١٩٧٢.
٤٧- برنامج الحزب الشيوعي السوري أقره المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في دمشق بين٢١ و٢٨ أيلول ١٩٧٤، منشورات الحزب الشيوعي السوري، ص٢١١.

٤٨- المصدر نفسه، ص٢٣ و٢٤.
٤٩- المصدر نفسه، ص٧١.
٥٠- المصدر نفسه، ص١١٠.
٥١- من أجل تعزيز وحدة الحزب الشيوعي السوري ورص صفوفه، منشورات ح.ش.س.
٥٢- نذير جزماتي، الحزب الشيوعي السوري ومنهج التغيير والتجديد، دمشق ١٩٨٨، ص٥٩.
٥٣- الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر الخامس، منشورات ح.ش.س ١٩٨٠، ص٥.
٥٤- المصدر نفسه، ص١٣ - ٧٤.
٥٥- المصدر نفسه، ص٧٥ - ٩٧.
٥٦- المصدر نفسه، ص٩٨ - ١١٣.
٥٧- المصدر نفسه، ص١٢٤.
٥٨- المصدر نفسه، ص١٢٨.
٥٩- المصدر نفسه، ص١٣٢ - ١٣٣.
٦٠- تقرير القيادة المؤقتة إلى المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري، دمشق، ١٩٨٢، ص٢١.
٦١- المصدر نفسه، ص٥٤.
٦٢- المصدر نفسه، ص٤٦ و٢٩.
٦٣- المصدر نفسه، ص٣٩.
٦٤- المصدر نفسه، ص١١٠.
٦٥- المصدر نفسه، ص١١٤.
٦٦- المصدر نفسه، ص١٢٦.
٦٧- المصدر نفسه، ص١٣١.
٦٨- المصدر نفسه، ص١٣٤.
٦٩- المصدر نفسه، ص١٤١ - ١٦٠.
٧٠- المصدر نفسه، ص١٦١ - ١٧٢.
٧١- جريدة «السفير» اللبنانية في ٢٠/ ٧/ ١٩٨٦.
٧٢- المصدر نفسه في ٢٢/ ٧/ ١٩٨٦.
٧٣- خالد بكداش، التقرير السياسي إلى المؤتمر السادس ١٩٨٦، ص٢٥.
٧٤- المصدر نفسه، ص٢٨.
٧٥- المصدر نفسه، ص٤٨ - ٤٧.
٧٦- المصدر نفسه، ص٤٩ - ٥٢.
٧٧- المصدر نفسه، ص٦٤ - ٦٩.
٧٨- المصدر نفسه، ص٧١ و٧٤.

٧٩- المصدر نفسه، ص٧٩ و٨١ و٨٤.

٨٠- المصدر نفسه، ص٩١.

٨١- خالد بكداش، الكلمة الافتتاحية التي ألقاها في المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري، منشورات ح.ش.س تموز/ يوليو ١٩٨٠، ص١٥.

٨٢- المصدر نفسه، ص١٧.

٨٣- المصدر نفسه، ص١٨.

٨٤- المصدر نفسه، ص١٩.

٨٥- جريدة «نضال الشعب» (يوسف فيصل) ٣٩٠ أواسط شباط/ فبراير ١٩٨٧.

٨٦- المصدر نفسه، العدد٤٤٩ أواسط نيسان/ أبريل ١٩٩١.

٨٧- نضال الشعب (خالد بكداش) ٤٧١ أوائل حزيران/ يونيو ١٩٩١.

٨٨- نضال الشعب (يوسف فيصل) ٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥.

٨٩- المصدر نفسه، ٤٥٧ أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

٩٠- مجلة «دراسات اشتراكية» ١٣٠ في تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩٢.

٩١- جريدة «نضال الشعب»، خالد بكداش ٥٧٩ في ٧/ ٩/ ١٩٩٥.

٩٢- المصدر نفسه، يوسف فيصل ٥٣٤ في ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٦.

٩٣- المحامي نايف سليم قيسية، من دفاتر الحياة، طبع خاص، ص٢٧٤.

٩٤- المصدر نفسه، ص٢٠٥.

٩٥- المصدر نفسه، ص٢٥٠.

الحزب الشيوعي اللبناني

تأثرت الساحة اللبنانية بالأفكار الاشتراكية- حسبما ذكرنا عند الكلام عن الحزب الشيوعي السوري اللبناني- نتيجة المعارك التي كانت تدور رحاها فوق صفحات الجرائد والمجلات في مصر منذ أواخر القرن الماضي. وكما أشرنا في حديثنا عن مصر، فقد ناضل من أجل نشر الأفكار الاشتراكية عدد كبير من اللبنانيين منهم شبلي شميل، وفرح انطوان، ونقولا حداد، وانطوان مارون، ورفيق جبور، وفؤاد الشمالي.

وكان لا بد لثورة مثل ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ من أن تثير اهتمام الفئات الكادحة والمثقفة في مختلف بلدان العالم ومن ضمنها بلادنا العربية. وقد قام العمال في بيروت وفي غيرها من المدن اللبنانية باضرابات عمالية في عام ١٩٢٠ وأسسوا اللجان العمالية «وقد اقلقت هذه النضالات البروليتارية الأولى المستعمرين الفرنسيين فبادروا إلى تأليف حزب عمالي مزيف أسموه «حزب العمال العام في لبنان الكبير»[١].

وانضوى فؤاد الشمالي العامل في معمل للسكائر في الاسكندرية تحت لواء الحزب الشيوعي المصري. وعلى ما يبدو فإن البوليس ضايقه إلى الحد الذي جعله ينسحب من الحزب الشيوعي المصري، ويعلن في جريدة «الأهرام» في ٢٦/ ٥/ ١٩٢٣ عن تأسيس حزب جديد أسماه «الحزب الاشتراكي السوري- اللبناني» مقره الاسكندرية. وأصدر بياناً يتحفظ فيه على مبدأ الشيوعية والإباحية. ولكن سلطات الأمن المصرية لم تسكت على محاولة الشمالي تأسيس حزب سوري- لبناني في الاسكندرية، فاستدعته وأنذرته وقالت له- على حد قول مراسل جريدة «الأهرام» في ١١/ ٦/ ١٩٢٣-: «يجب أن تسكت وتحذر» فسكت الرجل وغادر مصر إلى بلاد الشام[٢].

وفي بيروت نال يوسف ابراهيم يزبك قسطاً من الثقافة واشتغل في دائرة جوازات السفر، وتعرف على المفهوم الاشتراكي للعالم من خلال اطلاعه على كراس باللغة الفرنسية بعنوان «مبادئ الاشتراكية» «صادر عن دار لومانتيه». في باريس عام ١٩٢٢. وفي العام نفسه أصدر اسكندر الرياشي في زحلة جريدة «الصحافي التائه» ذات الميول الاشتراكية. وقد ذكرت هذه الجريدة خبر أبعاد فؤاد الشمالي من مصر فراح يوسف يزبك ينتظر فؤاد الشمالي وسهل له النزول إلى الأرض اللبنانية، وأجرى التعارف معه في مكتبه. وقامت بين الرجلين صلات مستمرة[٣].

وقام فؤاد الشمالي في صيف عام ١٩٢٤ باقناع عشرة عمال يشتغلون إلى جانبه في صناعة السكائر في بكفيا لتأسيس نقابة عمالية. ورخصت السلطات لـ«النقابة العامة لعمال الدخان في

لبنان». وكتب يوسف يزبك في مجلة «المعرض» عن أناتول فرانس. ولفت هذا المقال انتباه قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني التي أرسلت جوزيف بيرغر إلى بيروت.

وباجتماع بيرغر ويوسف يزبك وفؤاد الشمالي وآخرين في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر وفي ٢٨ من الشهر نفسه تم تأسيس «حزب الشعب» الوجه العلني للحزب الشيوعي السوري على اعتبار أن لبنان كان يشكل جزءاً من سوريا. واختير يوسف يزبك أميناً عاماً لهذا الحزب. ولدى الإعلان عن احتفال هذا الحزب بالأول من أيار / مايو عام ١٩٢٥ في سينما الكريستال في بيروت، انضمت إلى هذا الاحتفال. جماعة «سبارتاكوس» الأرمنية التي أسسها ارتين مادويان. ولم ينته الاحتفال إلا وكانت هذه الجماعة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحزب.

وأصدر الحزب بعد الاحتفال الناجح جريدة «الانسانية» وهي الترجمة الحرفية لاسم جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي. وصدر العدد الأول من هذه الجريدة في ١٥/ ٥/ ١٩٢٥ وصدر العدد الخامس والأخير في ١٥/ ٦/ ١٩٢٥ بسبب إغلاقها من قبل البوليس.

وبمعاونة الحزب الشيوعي الفلسطيني تشكلت لجنة مركزية مؤقتة تضم فؤاد الشمالي. ويوسف يزبك، وأرتين مادويان، وهيكازون باياجيان، ومن الياهو تيبر من الحزب الشيوعي الفلسطيني. وما أن أعلن سلطان باشا الأطرش قيام الثورة السورية الكبرى في ١٨/ ٧/ ١٩٢٥ حتى سخَّر الحزب الناشئ كل قواه لدعمها، فاستغل بعد يومين من إعلان الثورة، أي في ٢٠/ ٧/ ١٩٢٥، تظاهرة مطلبية قام بها عدة آلاف من المستأجرين في بيروت لكي يرفع شعارات معادية للاستعمار. ثم أصدر أول منشور باللغة العربية قارن فيه ما بين اعتداء الشرطة على المتظاهرين وسقوط عدد من القتلى والجرحى، وبين القمع الوحشي للثوار السوريين. واتصلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري بقيادة الثورة عبر الصحفي الوطني علي ناصر الدين. واتصلت اللجنة المركزية أيضاً بالمركز الأممي في موسكو (الكومنترن) لاحاطة قيادته بالأحداث الجارية في البلاد. ولتنسيق العمل بهدف تصعيد تضامن شغيلة العالم مع المتفضين السوريين(٤).

وأعلن الحزب الشيوعي في فلسطين، منذ اللحظة الأولى لاندلاع انتفاضة جبل الدروز، وقوفه إلى جانب الثوار السوريين. وقد قررت اللجنة المركزية للحزب إيفاد سكرتيرها العام إلى بيروت بهدف الحصول على معلومات تفصيلية عن أوضاع الثورة. ووصل أبو زيام بالفعل إلى بيروت خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٥.(٥)

وعمل شيوعيو لبنان بجد داخل القوات الاستعمارية الفرنسية وزرعوا في صفوفهم الكراسات والنداءات المعادية للأمبريالية، وانشئت عدة خلايا شيوعية في بعض الكتائب المحلية

للجيش الفرنسي في لبنان. وادى هذا إلى انضمام مجموعات كاملة من الشرطة اللبنانية وكتيبتين من المسيحيين اللبنانيين إلى الانتفاضة (ضواحي راشيا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٦)[٦].

ونشط الشيوعيون أيضاً في صفوف الاقليات المسيحية معارضين جهود الإدارة الفرنسية الاستعمارية لشق صفوف الثوار وتأجيج الصراعات الدينية وأغواء الشباب المسيحيين بالانضمام إلى الجيش الفرنسي للدفاع المزعوم عن المسيحيين.

وأدت هذه الحملة إلى فضح المزاعم الخبيثة عن المذابح ضد المارونيين والأرمن التي لم تكن تنشرها السلطات الفرنسية فحسب، بل كذلك المتواطئين معها من أحزاب البورجوازية المارونية اليمينية والطاشناق.

وعمل شيوعيو لبنان الكثير لجذب الطبقة العاملة الفتية وملايين الفلاحيين المنخرطين في الانتفاضة الوطنية وإقامة صلات فيما بينهم- وهكذا بلغت الحركة الأضرابية ذروتها في الاضراب العام الذي شمل كل مدن لبنان الرئيسية بين ٢٣و٢٧ تموز / يوليو ١٩٢٦ مطالباً بإنهاء حكم الإرهاب والضربات الانتقامية الموجهة من قبل السلطات الاستعمارية والداعم كلياً للثوار.

وعقد الحزب كرنفرانساً (مجلساً وطنياً) في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٢٥. ويعتبر الحزب الشيوعي السوري هذا الكونفرنس المؤتمر الأول للحزب، وهو بالفعل لعب دور مؤتمر، بينما يعتبره اللبنانيون كونفرانساً وإن كان محمد دكروب يؤكد في «جذور السنديان الحمراء» أن المؤتمر الذي انعقد في أواسط الأربعينات، لم يكن المؤتمر الأول. ومهما يكن من أمر هذا المؤتمر / الكونفرنس فإن ما جاء فيه هو تأييده الحار للثورة السورية. وبعد ثلاثة أيام أي في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٥ اعتقل الياهو تيبر وفؤاد الشمالي، وقام عميل البوليس بالمساعدة على القاء القبض على علي ناصر الدين، وأرتين مادويان، وهيكازون باياجيان، ويوسف يزبك ووجهت لهم تهمة التحريض على التمرد ودنع العسكريين على العصيان، وهي التهمة المعاقب عليها بالاعدام. ونُفي قادة الحزب إلى الصحراء (الرقة) وإلى جزيره أرواد[٧] وحاول الأعضاء الذين كانوا في القدموس الهرب والتسلل إلى لبنان، ولكن السلطات كانت لهم بالمرصاد- حسب تعبير مصطفى غالب- فألقت القبض عليهم وأعيدوا إلى منفاهم[٨]» وألف فؤاد الشمالي في السجن كتاب «نقابات العمال» وأصدر نداء بمناسبة الأول من أيار / مايو ١٩٢٧ - هرّبه من السجن- ونشر في جريدة «العمال» بتوقيع طارق[٩].

وبعد مفاوضات، ومساومات ما بين السلطات الاستعمارية وبين الزعماء الوطنيين في السجون وفي خارجها، أصدرت السلطات عفواً أفرجت بموجبه عن عدد من الزعماء الوطنيين بينهم

القادة الشيوعيين في أوائل عام ١٩٢٨. فعقدت اللجنة المركزية في شباط / فبراير من العام نفسه اجتماعاً قررت فيه أن لا تصدر عن اسم الحزب الصريح آية بيانات لا سرية ولا علنية. وأن تصدر البيانات الضرورية باسماء اشخاص أو لجان أو هيئات وأن يتركز الجهد على إعادة تنظيم داخلي شامل للحزب.

وذهب فؤاد الشمالي إلى موسكو لحضور المؤتمر السادس للكومنترن الذي انعقد ما بين ١٧تموز / يوليو وأواخر ايلول / سبتمبر ١٩٢٨. وقد اجتمع فؤاد الشمالي بالدارسين العرب في جامعة كادحي شعوب الشرق، وأعلمهم بأنه قد طرح أمام الدوائر الأممية الشيوعية قضية استقلال حزبه عن الحزب الشيوعي في فلسطين(١٠) وبعد رجوعه من موسكو عقدت اللجنة المركزية جلسة تقرر فيها ابدال اسم الحزب ليصبح «الحزب الشيوعي السوري- فرع الانترناسيونال» وقد جاء تغيير اسم الحزب متوافقاً مع شعار الوحدة السورية ضد التجزيء الاستعماري إلى دويلات.

وانعقد في شهر نيسان / ابريل ١٩٣٠ في إطار السرية التامة- مجلس وطني (كونفرنس) في بيروت كلف اللجنة المركزية بوضع بيان عام برنامجي (بلاتفورم) مفصل حول أهداف الحزب وغايته القصوى، وموقفه من مختلف القضايا التي كانت تجابهها البلاد، وشعارات الحزب وسياسته المرحلية في مختلف الميادين. وقررت اللجنة المركزية للحزب إعلان وجود الحزب باسمه الصريح في الوقت الذي توصلت فيه اللجنة المكلفة باعداد الوثيقة البرنامجية إلى وضع الخطوط العامة لهذه الوثيقة. وكانت البلاد تعيش معركة وطنية واسعة ضد «الدساتير» الانتدابية للدويلات السورية وارتفعت مطالب الشعب الاحتجاجية وعمت المظاهرات المطالبة باعادة المناضلين من قادة الثورة السورية إلى البلاد.

وصدر في ٧/ ٧/ ١٩٣٠ بيان من الحزب الشيوعي السوري إلى العمال والفلاحين وأرباب الحرف والمفكرين السوريين، جاء فيه، أننا «لسنا وحدنا في نضالنا ضد الاستعمار، بل هناك مئات الملايين من الشعوب المظلومة في الهند، والصين والهند الصينية وغيرها، يناضلون ضد الاستعمار بشدة، وفي البلاد العربية، في فلسطين ومصر والعراق يعمل اخواننا العرب على تحطيم نير الاستعمار(١١).

وصدرت الوثيقة البرنامجية التي سبقت الاشارة إليها في ٧/ ٧/ ١٩٣١ بعنوان «لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري؟ غايته القصوى وشيء من بروغرامه. وحسبما جاء في المقدمة، فإن الغاية من نشر هذه الوثيقة هي إظهار الحقيقة التي تحاول الصحافة البورجوازية طمسها وإفهام

العمال والفلاحين لماذا يجاهد الحزب الشيوعي السوري، وما هو الواجب الذي أخذ على عاتقه أن يعمل لتحقيقه» ومن الأهداف التي ذكرتها الوثيقة:

١- النضال لتحرير سوريا هو الغاية الأولى للحزب. ٢- مطالب الحزب لتحسين حياة العمال. ٣- مطالب الحزب لتحسين حياة الفلاحين. ٤- لتحرير المرأة والدفاع عنها. ٥-الدفاع عن العمال والأولاد. ٦-مطالب عامة. ٧- حكومة العمال والفلاحين الضمان لتحقيق مطالبنا. ٨-النضال ضروري لتحقيق الغاية.

وجاء في ختام الوثيقة أن «الحزب الشيوعي السوري» تجاه أعمال الحكومة الاستبدادية وضغطها وإرهابها المتواصل، يتابع نضاله رغم الإرهاب حتى يتمكن من الفوز النهائي وتحقيق غايته التي تحرر سوريا تحريراً نهائياً وتصل بشعبها إلى حياة الهناء والسرور».

وصدرت في العام نفسه وثيقة هامة أخرى عن «كونفرنس ممثلي الحزب الشيوعي في سوريا (لبنان) والحزب الشيوعي في فلسطين» جاء فيها أن جوهر المسألة القومية العربية يكمن بالضبط في أن الأمبريالية الإنكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية قد مزقت هذا الجسد الحي الذي كان يتشكل من الشعوب العربية، وفي ابقاء البلدان العربية في حالة انقسام اقطاعي، وفي حرمان كل بلد، على حده، من الشروط الضرورية لنموه الاقتصادي والسياسي المستقل، وفي الحؤول دون تحقيق الوحدة القومية بقيام دولة عربية موحدة للشعوب العربية»[١٢].

وفي فترة ١٩٣٠-١٩٣٤ نظم الحزب صفوفه في دمشق وفي بعض المدن السورية وانضم إليه جيل جديد: خالد بكداش (رشاد عيسى) أحمد ظاظا (خضركي)، وفوزي الزعيم، وغيرهم، بينما انضم إليه في لبنان رفيق رضا، وفرج الله الحلو، ونقولا شادي، وفؤاد قازان وأصدر صحيفة سرية باسم «الفجر الأحمر»[١٣].

واتسمت تلك الفترة بنهوض الحركة الأضرابية ففي عامي ١٩٣٣ و١٩٣٤ وحدهما حدث في سوريا ولبنان ٤٥ اضراباً اشترك فيها ٥٠ ألف عامل، بينها ١٥ اضراباً جرى اعدادها والقيام بها تحت قيادة الشيوعيين الذين طرحوا مطالب اقتصادية وسياسية تستجيب للمصالح الجذرية للطبقة العاملة. وفي عدد من الأحوال انتهت الأضرابات بانتصار العمال»[١٤].

وبعد ابتعاد أو ابعاد فؤاد الشمالي عن الحزب في اوائل الثلاثينات، وكان يوسف يزبك قد ابتعد قبله، وأصبحت القيادة متحدة ومتجانسة بعد انتصار خالد بكداش ومعاونيه وخروج المناوئين من الجيل اللبناني الأول (يزبك، شمالي، وآخرون)[١٥] بعد ذلك، سافر العضو النقابي مصطفى العريس ومحمود الأطرش (الجزائري في الحزب الشيوعي الفلسطيني) لحضور

الاحتفال في الأول من أيار / مايو عام ١٩٣٤ في موسكو. ولـدى دعـوة مـصطفى العـريس إلى بيروت اشترك في مؤتمر الثوريين الذي انعقد في زحلة في آيار / مايو ١٩٣٤. وكان المؤتمر حـدث تاريخي بادر إلى تنظيمه الحزب، وأدار أعماله الرفيق سـليم خياطـة»[١٦] وتمكنـت مجلـة «الـدهور» برئاسة سليم خياطة أن تعكس عام ١٩٣٤ خط الحزب في المجـالين الـوطني والثقـافي. كـما أنهـا لعبت دوراً مرموقاً في ترسيخ تنظيم الحزب الشيوعي وتوسيع اطر هذا التنظيم[١٧] وأنشأ الحـزب في أواخر ذلك العام (١٩٣٤) جريدة «نـضال الـشعب» الـسرية وأصـبح نقـولا شـاوي رئـيس تحريرها.

وحدث انعطاف في سياسة الحزب الوطنية أثر الاضراب العام الكبير الذي أعلنته سوريا مـن أقصاها إلى أقصاها.. حين ألقى شعار الجبهة الوطنية الشاملة لجميع القوى المعارضة للاسـتعمار. وعلى هذا الاساس قرر الحزب دعم الكتلة الوطنية في كل موقف تقفـه ضـد الاسـتعمار. وكتـب فرج الله الحلو أن معاهدة ١٩٣٦ أدت إلى العفو عن المبعـدين الـسياسيين ممـن اشـتركوا في ثـورة ١٩٢٥. كما أدت المعاهدة إلى تحقيـق أحـد المطالـب الوطنيـة الكـبرى مثـل ضـم جبـل الـدروز والعلويين إلى أمهما سوريا»[١٨].

وعاد خالد بكداش في شباط / فبراير ١٩٣٧ أميناً عاماً للحزب. وكان قد انتسب إلى الحـزب الشيوعي في أوائل عام ١٩٣٠ وسـافر إلى موسـكو في أواخـر عـام ١٩٣٣ للدراسـة في مدرسـة «الاسـاتذة الحمـر». وعمـل لفـترة في أحـد أقـسام الكـومنترن «وزار فرنـسا واسـبانيا وشـمال افريقيا»[١٩] وكان ارتين مادويان يؤدي مهام الأمين العام بعد ابتعاد فـؤاد الـشمالي. وأخـذ خالـد بكداش يرفع لواء تعريب الحزب ويشن هجومـاً عـلى رفاقـه الأرمـن منـذ أن كـان في موسـكو، وأصبح فرج الله الحلو الذي اقترب من الحزب عام ١٩٣١ وصار عضواً في اللجنة المركزيـة عـام ١٩٣٥ بمثابة أمين عام مساعد، بل أنه قام بمهمة سكرتير عام الحزب في سـوريا ولبنـان مـا بـين آذار مارس ١٩٣٦ وشباط / فبراير ١٩٣٧. ولم تمض أيام على عودة خالد بكداش حتى عقـد في دمشق اجتماع موسع للجنة المركزية تمخض عن سكرتاريا للجنة المركزية مؤلفة من خالد بكداش وفرج الله الحلو، ونقولا شاوي وتقرر وقف جريدة «نضال الشعب» السرية.

وتنتقد سياسة الحزب في تلك الفترة لانها كانت تستند إلى الأمل بانتصار الاشتراكية في فرنسا واستقلال سوريا ولبنان، وبناء الاشتراكية فيهما، وكتب ارتين مادويان في هذا الصدد «أننا انغلقنا سياسياً ضمن هذه الحدود (حدود المعاهدة الـسورية- الفرنـسية الجـائرة) وقـد تناسـينا عمليـاً، شعاراتنا الاساسية وما كنا نلح عليه بشأن الاسـتقلال الـوطني الكامـل وغـير المنقـوص. وأدى

انكفاؤنا ضمن المعاهدة إلى عزلتنا وابتعاد القوى الوطنية الثورية المعادية للاستعمار عنا، وبشكل خاص في أوساط الطلاب والمفكرين والمناضلين من أجل الاستقلال الكامل»[٢٠].

ووجهت إلى حركة التحرر الوطني في سوريا ولبنان ضربة أليمة بسلخ لواء اسكندرون. وغضبت السلطات الاستعمارية على الشيوعيين وأخذت تلاحقهم وتضيق عليهم أثر توقيع اتفاق رونبتروب- مولوتوف ما بين القيادتين السوفياتية والالمانية النازية في عام ١٩٣٩ بعد أن استنفذت القيادة السوفياتية جهدها في السعي إلى توقيع اتفاق معادٍ للفاشية مع كل من فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا تطمحان إلى توجيه عدوانيه هتلر وحلفائه باتجاه الاتحاد السوفياتي، وتسعيان للاشتراك مع دول المحور في تقاسم تركة الاتحاد السوفياتي.

ولم يكن الحزب الشيوعي في فرنسا ولا الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان قد تغلبا على الآثار السلبية الناجمة عن توقيع اتفاق «روبنتروب- مولوتوف» بشأن عدم الاعتداء المتبادل ما بين الدولتين السوفياتية والالمانية التي أدت إلى حظر صحافة الحزب الشيوعي الفرنسي في ٢٦ آب / أغسطس ١٩٣٩، وإلى إعلان حالة الطوارئ في كل من سوريا ولبنان في شهر ايلول / سبتمبر من العام نفسه (١٩٣٩)، حتى سقطت فرنسا بيد المحتلين الألمان في ١٤/ ٦/ ١٩٤٠، وقامت في فرنسا حكومة موالية للمحتلين هي حكومة فيشي، وتعرض الوطنيون والشيوعيون في سوريا ولبنان لحملة قمع قاسية ادارتها السلطات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي. ولم يتنفس الوطنيون والشيوعيون الصعداء في كل من سوريا ولبنان إلا بعد استعادة قوات فرنسا الحرة التي تتبع الجنرال ديغول مع قوات بريطانية سوريا ولبنان في حزيران ١٩٤١. وأعلن الجنرال كاترو في ٨/ ٦/ ١٩٤١: «أنني ألغي الانتداب وأعلن أنكم أحرار ومستقلون وسيكون وضعنا المتبادل قائم على أساس التحالف الوثيق الذي يجمعنا في سبيل واحد وأهداف مشتركة»[٢١].

وفي الوقت الذي اهتزت فيه قناعات كثير من الجماعات القومية وغير القومية والتفتوا بأبصارهم صوب برلين منطلقين من مبدأ «عدو عدوك صديقك» واصل الشيوعيون السوريون واللبنانيون النضال على جبهتين: جبهة النضال من أجل المطالب المعاشية للجماهير الفقيرة الواسعة، وجبهة النضال ضد الفاشية. ويُسجل للقيادة الشيوعية في البلدين سوريا ولبنان شجاعتهما، ورسوخ قناعاتها، وثباتها على الموقف الموالي لوطن الاشتراكية الأول عندما اجتاحت القوات الألمانية أراضي الاتحاد السوفياتي منذ ٢٢/ ٦/ ١٩٤١ وحاصرت مدينتي لينينغراد وموسكو، وأصبحت مسألة سقوط الدولة السوفياتية مسألة وقت.

وعندما أعلن الاتحاد السوفياتي اعترافه بفرنسا الحرة في ايلول / سبتمبر ١٩٤١ عادت فرنسا فأكدت في سوريا ولبنان وعود حزيران(أي وعود كاترو) وأعلن رئيس الوزراء السوري استقلال بلاده، وأطلق سراح المعتقلين القوميين والشيوعيين وجرى التغاضي عن نشاطهم السياسي. وأعلن رئيس الوزراء اللبناني في ٢٦/ ١١/ ١٩٤١ استقلال لبنان مؤيداً مبدأ العودة إلى معاهدة ١٩٣٦. وعُقد في الشهر نفسه (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤١) المجلس الوطني (الكونفرانس) الرابع للحزب الشيوعي السوري- اللبناني، وصدر كراس «سوريا ولبنان والحرب الحاضرة» بقلم خالد بكداش وفرج الله الحلو، وتم تشكيل قيادة من خالد بكداش، وفرج الله الحلو، ورشاد عيسى، ونقولا شاوي[٢٢].

وصدرت في كانون الأول / ديسمبر مجلة «الطريق» كلسان حال عصبة مكافحة الفاشية وعادت جريدة «صوت الشعب» إلى الصدور يومياً منذ ٢٠/ ١١/ ١٩٤٢ وتوفرت الظروف لنهوض جديد في الحركة العمالية والنقابية وأعلن في أوائل عام ١٩٤٣ عن موعد لاجراء الانتخابات النيابية التي جرت في سوريا في شهر تموز / يوليو ورشح خالد بكداش عن الحزب ولم ينجح، بينما حازت الكتلة الوطنية على انتصار كبير، وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في ١٧/ ٨/ ١٩٤٣، ولم ينجح في لبنان فرج الله الحلو وانتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية في ٢١/ ٩/ ١٩٤٣.

وأدت الخلافات بين الحكومتين السورية واللبنانية من جهة، وبين الحكومة الفرنسية من جهة أخرى، إلى اعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء في ١١/ ١١/ ١٩٤٣ فانفجرت الشعبية في عشرة أيام مجيدة وتراجعت السلطات الفرنسية في ٢٣/ ١١/ ١٩٤٣ وأعيد العمل بالدستور.

المؤتمر الأول / الثاني للحزب الشيوعي السوري اللبناني

انعقد المؤتمر الأول بالنسبة إلى الحزب الشيوعي اللبناني والمؤتمر الثاني بالنسبة إلى الحزب الشيوعي السوري في اليوم الأخير من عام ١٩٤٣ وفي اليومين الأولين (١و٢) من العام الذي تلاه (١٩٤٤) وكان مؤتمراً علنياً عقد في بيروت وحضره حبيب أبو شهلا نائب رئيس الوزراء اللبناني. وأقر المؤتمر «ميثاقاً وطنياً» و«نظاماً داخلياً» وانتخب لجنة مركزية انتخبت خالد بكداش رئيساً للحزب الشيوعي السوري وفرج الله الحلو رئيساً للحزب الشيوعي اللبناني، كما انتخب أعضاء المكتب السياسي من خالد بكداش وفرج الله الحلو، ونقولا شاوي، ورشاد عيسى، ويوسف خطار الحلو، ومصطفى العريس، وعبد القادر اسماعيل.

وقدم خالد بكداش في المؤتمر تقريراً سياسياً مفصلاً تعرض فيها بعد لانتقادات شديدة بسبب ما ورد فيه بصدد مفهوم «الأممية البروليتارية» وغيره من المفاهيم. وتعرض لنقد مماثل الميثاق الوطني الذي أقره المؤتمر.

ومن أهم هذه الانتقادات ما ورد على لسان أرتين مادويان من أن «الناس عندما يطالعون الميثاق الوطني» باهتمام ودقة فإنهم يلاحظون غياب فكرة الاشتراكية في هذا الميثاق، وتشوبه ميول للتنازل أمام البورجوازية وموقف يميني وروح إصلاحية... وإن عدم ذكر الاشتراكية في الميثاق قد حرم (الجماهير) من التفكير باتجاه الاشتراكية والعمل من أجلها. وهذا التوجه كان عملياً، انحرافاً يمينياً، وقد استمر هكذا لفترة ولا سيما في سوريا.

وبالتالي لم يكن هذا الانحراف اليميني من غير أسباب وخلفيات، حيث أن بعض أعضاء المكتب السياسي كانوا قد طرحوا في اجتماعات المكتب، وقبل انعقاد مؤتمر الحزب تغيير اسم الحزب وتسميته «الحزب الاشتراكي» وبعد المؤتمر لوحظ نوع من التراخي لجهة نشر المفهوم الاشتراكي والوعي الطبقي(٣٣).

ومن جانب آخر، فقد كان أرتين مادويان قبل المؤتمر «مالئ الحزب تجده في كل مكان، وكان من المفروض أن يحتل مركزه في هذا المؤتمر كأحد الأعلام الأوائل في الحزب، وكعضو في قيادته، له تاريخه المليء بالنضال. ولكن أرتين غاب، بل غيّب عن أعمال المؤتمر، ولم يكن له أي ظهور، ولم يكن ذلك صدفة أو نتيجة عدم انتباه، بل كان حصيلة موقف معين تجاهه يعمل لضربه واقصائه عن قيادة الحزب.. والخط لتحطيم أرتين استمر(٣٤) وأعلن أرتين مادويان بكل مسؤولية أمام التاريخ وأمام ضميره الحزبي الشيوعي «أنه في لبنان وسوريا لا يوجد قائد في صفوف الحزب الشيوعي إلا تعرض للاتهامات والملاحقات والاضطهاد غير المبرر من قبل خالد بكداش»(٣٥).

وأشار ميشال عفلق وصلاح البيطار إلى الفقرة في تقرير خالد بكداش أمام المؤتمر التي قال فيها «أن من يقرأ ميثاقنا الوطني سيجده خالياً من اشارة إلى الاشتراكية. فهو لا يتضمن أي تعبير أو مطلب له صبغة اشتراكية». واستنتج ميشال عفلق وصلاح البيطار من هذه الفقرة أن الحزب الشيوعي السوري بعيد جداً عن الفكر الثوري، وعاجز تماماً عن القيام بدور ثوري في البلاد العربية وأنه كذلك تغاضى عن الماركسية. وبردت همته في النضال ضد الرأسمالية، وحتى ضد الملكية الخاصة، وكان كل جهد منصباً على مهادنة الدين والمفاخرة بأنه لم يطالب بـ«الاشتراكية»(٣٦).

ووصف بيان الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان المنشور في جريدة «صوت الشعب» في ٩/ ٣/ ١٩٤٥ مشروع «سوريا الكبرىٰ» الأردني بأنه أكبر خدمة استعمارية غايتها تثبيت قدم الاستعمار وتفريق شمل العرب بحجة توحيدهم[٢٧]

وبعد احداث أيار في لبنان والعدوان علىٰ دمشق في ٢٩/ أيار / مايو ١٩٤٥ أغلقت السلطات الاستعمارية جريدة «صوت الشعب» وخاض الشيوعيون اللبنانيون نضالاً باسلاً من أجل تحقيق جلاء القوات الاستعمارية عن لبنان.. وقدم فرج الله الحلو باسم الحزب الشيوعي اللبناني مذكرة عبر فيها عن ارادة الشعب اللبناني في مسألة توطيد الاستقلال[٢٨] وسافر صاحب جريدة «صوت الشعب» ورئيس تحريرها نقولا شاوي إلىٰ نيويورك، وكان أول من بشّر بفوز سوريا ولبنان باستقلالهما بقرار من مجلس الأمن بعد احباط مشروع بريطاني باستخدام الفيتو السوفياتي لأول مرة[٢٩].

وخاض الحزب الشيوعي اللبناني النضال عام ١٩٤٦ إلىٰ جانب العمال في معاركهم النقابية واشترك أعضاؤه في الاضرابات وأمكن انتزاع قانون العمل. وكان يرافق النضال المطلبي نهوض سياسي عارم. ففي عام ١٩٤٧ دخلت الطبقة العاملة ومنظماتها معركة الانتخابات النيابية. ورشح عن مدينة بيروت مصطفىٰ العريس رئيس اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في لبنان ورشح عن مدينة طرابلس سكرتير الحزب نقولا شاوي. وعن منطقة الجبل سكرتير الحزب الأول فرج الله الحلو، وانطوان ثابت. إلا أن أياً منهم لم ينجح بسبب التزوير الفاضح.

وتعرض مكتب جريدة «صوت الشعب» بدمشق لهجوم طلابي في ٣٠/ ١١/ ١٩٤٧ وداهمت قوات الأمن والبوليس في ٨/ ١١/ ١٩٤٨ اتحاد النقابات في لبنان، وصادرت محتوياته، وخُتم بالشمع الأحمر، واقفلت مكاتب جريدة «صوت الشعب» ومكاتب الحزب الشيوعي اللبناني، وحلت جمعية أصدقاء الاتحاد السوفياتي واعتقل عدد كبير من الشيوعيين بينهم فرج الله الحلو.

وجردت الحكومة اللبنانية حملة اعتقالات ضد الحزب وضد الحركة النقابية شملت حنا الزرقا ثم مصطفىٰ العريس في أواسط أيار / مايو ١٩٤٨. وخرج في تلك الفترة رشاد عيسىٰ من قيادة الحزب لمعارضته الموقف من قضية فلسطين. وعلىٰ الصعيد التنظيمي أعيد توحيد الحزبين السوري واللبناني في حزب واحد، وضع تحت رئاسة خالد بكداش، بينما جُمِّدَ فرج الله الحلو، الرئيس السابق للحزب اللبناني لأسباب غامضة ذات طابع تقليدي»[٣٠] ويصف يوسف خطار الحلو الأساليب التي أزيح بها فرج الله الحلو بأنها اعتباطية غريبة عن القواعد التنظيمية للحزب. مما يدل ليس فقط علىٰ أن جذور العبادة الشخصية بدأت تظهر في حزبنا، والتي تطورت فيما بعد،

بل كذلك كانت تعكس بدء خلافات سياسية حول خطة العمل على الصعيد اللبناني والقومي العربي، والتي تبلورت وتفجرت حول القضية الفلسطينية وحول التقسيم عام ١٩٤٨[٣١].

وشعر يوسف خطار الحلو بعد أن أُفرج عنه وخرج من سجن البترون في أواسط ايلول / سبتمبر عام ١٩٤٩ «أن هناك أزمة في القيادة، ففرج الله الحلو غير مرض عنه، ولا سيما أنه كان قد وقع الرسالة المعروفة بـ«رسالة سالم» المخالفة للواقع، والمليئة بالتطاول والتجني على فرج الله بالذات، وقد حول عمله السياسي كقائد أول للحزب، إلى أعمال تكنيكية.. ونقولا شاوي كان آنذاك مغضوباً عليه، وقد أُرسل إلى طرابلس ووجدت نفسي مبعداً، فالتصرف تجاهي كان يوحي أنني لست عضو مكتب سياسي، ولا حتى عضو لجنة مركزية[٣٢].

ثم أن قضية المحضر لها تاريخ بدأ بمحضر طرفة (ظهير عبد الصمد) فمحضر فرج الله، فمحضر صادق وسمير.. وكان للمحضر بداية ولم تكن له نهاية.. ومعنى المحضر توجيه ضربة للرفيق المعني.. وكان الوضع في القيادة مبلبلاً، كل يوم تغيير مهمة المسؤول. وكثرت «المحاكمات»، كل اسبوع محضر لرفيق[٣٣].

ونشرت جريدة «نضال الشعب» التي كانت تصدرها هيأة مشتركة من الحزبين الشيوعيين السوري واللبناني، في العدد ٧٣ الصادر في أواخر آب / أغسطس ١٩٥٠، تحت عنوان «مطرود من الحزب الشيوعي» أن اللجنة المنطقية بدمشق، اتخذت قراراً بطرد رشاد عيسى من الحزب الشيوعي.

وألقى خالد بكداش في كانون الثاني / يناير ١٩٥١ تقريراً وصف بأنه انقلاب على قرارات المؤتمر. وطبع التقرير ووزع بعدئذ باسم «حزب العمال والفلاحين». وقد وصف ارتين مادويان هذا التقرير بأنه وضع اليمين واليسار والوسط خارج الحزب في سلة واحدة. «ومن الواضح أن هذه المداخلة كانت منطلقة من الجمود العقائدي لدى الرفيق خالد بكداش وأن عبادة الفرد قد بلغت ذروتها عنده»[٣٤].

وظهر مبدأ ترومان في ١٢ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤٧ وشمل في البدء كلاً من تركيا واليونان. وفي عام ١٩٥١ وافق الكونغرس الأميركي على ان يشمل دول الشرق الأوسط أيضاً (ومنها الدول العربية) فقبلت به كل من أفغانستان ومصر والعراق وايران ولبنان والعربية السعودية وإسرائيل والأردن وباكستان. وحصلت هذه الدول بموجب المادة الرابعة من «المبدأ» (النقطة الرابعة) على مساعدات اقتصادية وفنية[٣٥].

ووجه الحزب الشيوعي اللبناني في اوائل نيسان / أبريل ١٩٥١ بمناسبة الانتخابات النيابية التي اشترك فيها الحزب، رسالة حذر فيها من مغبة الوقوع في أحابيل المؤامرات الاستعمارية

والمعاهدات العسكرية. إلا أن الحكومة اللبنانية وقعت في ٢٩/ ٥/ ١٩٥١ اتفاقية (النقطة الرابعة) في برنامج ترومان التي تقضي بتوسيع نطاق التجارة وزيادة اسواق التصريف وتموين أميركا بالمواد الأولية. وواصل الحزب الشيوعي كفاحه ضد مشروع معاهدة الدفاع المشترك (عن الشرق الأوسط) وضد بشارة الخوري رئيس الجمهورية الذي استقال في ١٨/ ٩/ ١٩٥٢. وحلت الحكومة المجلس النيابي على ان تجري انتخابات جديدة في صيف عام ١٩٥٣.

وبعد أن فشلت مشاريع «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب» وغيرها أُقيم حلف بغداد الذي لقي تعاطف من قبل كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان. ثم أعلن شمعون موافقته على مشروع ايزنهاور في ١٦/ ٣/ ١٩٥٧ واحتدمت المعركة في لبنان وسقط عدد من القتلى والجرحى. وتشكلت جبهة وطنية معارضة في مواجهة نهج كميل شمعون اللاوطني. وأقيمت الوحدة ما بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨. ودفع عبء النضال على عاتق الشيوعيين اللبنانيين الذين استقبلوا في عهد الديكتاتوريات العسكرية في سوريا الشيوعيين السوريين وأمنوا لهم السكن والعمل. وتحول الحزب الشيوعي اللبناني في عهود النهوض في سوريا وانتخاب خالد بكداش إلى المجلس النيابي إلى ملحق للحزب الشيوعي السوري يساعده في تنفيذ مهامه فوق الساحة السورية إلى الحد الذي لوحظ غيابه عن تنفيذ مهامه فوق الساحة اللبنانية. وأكثر من ذلك أنهم أرسلوا أهم كوادر الحزب الشيوعي اللبناني إلى سوريا لتنفيذ أعقد المهام في الظروف العصيبة، وأدى ذلك إلى استشهاد فرج الله الحلو في أحد أقبية المخابرات السورية في ٢٥/ ٦/ ١٩٥٩.

ويبدو ان نقولا شاوي أبدى ما لا يتفق مع مزاج الأمين العام خالد بكداش فعادت «الحملة في عام ١٩٥٧ عليه. وبإلحاح من خالد بكداش فرض على الرفيق شاوي كتابة «انتقاد ذاتي» وزع كتعميم داخلي على منظمات الحزب. وبتقدير ارتين مادويان فإن ما حصل كان اتهاماً غير محق حول أسلوب عمل الرفيق نقولا.

«وفُرض في الوقت نفسه «انتقاد ذاتي» أيضاً على حسن قريطم باصرار من خالد بكداش»[٣٦].

ومع كل ذلك قام الشيوعيون اللبنانيون بواجبهم في ثورة ١٩٥٨ في لبنان التي أطاحت بحكم كميل شمعون، رغم الانزال الأمريكي في لبنان أثر انقلاب ثورة العراق في ١٤ تموز / يوليو. وقيَّم تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني دور الحزب في ثورة ١٩٥٨ تقييماً إيجابياً معتبراً أن هذا الدور قد عزز مكانته ونفوذه واحترامه بين القوى الوطنية والجماهير الشعبية. إلا انه لم تتسن الاستفادة منه لتقوية صفوف الحزب وبناء منظمات جديدة

بسبب الانعطاف المفاجيء والسريع في الخط السياسي نحو الانعزالية من جديد نتيجة بعض التطورات الداخلية في سوريا من جراء الوحدة[٣٧].

ويكمن الخطأ الأساسي في عدم تنفيذ قرار استقلال الحزبين الشيوعيين السوري واللبناني وفصلهما عن بعضهما وهو القرار الذي تجدد بعيد الوحدة، الأمر الذي أبقى مصير الحزب الشيوعي اللبناني مرهوناً لتكتيكات الحزب الشيوعي السوري وخطه السياسي في مرحلة من اصعب المراحل وأدقها، وفي وقت تمت فيه تطورات هامة، جعلت الأوضاع متباينة تماماً بين القطرين الشقيقين، وباتت تفرض بالتالي، انفصالاً كاملاً بين تكتيكات الحزبين وخطيهما السياسيين.[٣٨]

لقد ظلت قيادة الحزب في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات أسيرة نمط التفكير القديم والممارسات القديمة، واستمرت في الرضوخ لمنطق اخضاع منظمة الحزب في لبنان للخط السياسي وللممارسة التنظيمية لمصلحة خط الحزب في سوريا. ويعود فشل محاولة تحالف بين الحزبين الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي في مطلع الستينات لسبب هو اننا لم نكن قد خرجنا من عقدة الموقف القومي المتزمت الذي اتخذناه ضد عبد الناصر من جهة، ومن جهة أخرى عدم وضوح في الموقف الداخلي»[٣٩].

وقد بدأ تصحيح هذا الخط منذ تأكيد الاستقلال الفعلي للحزب وانفصاله الكامل تنظيمياً وسياسياً عن الحزب الشيوعي السوري.. في مطلع عام ١٩٦٤ حين خاض الحزب المعركة الانتخابية لمجلس النواب بأربعة مرشحين، وانتخب شارل الحلو رئيساً للجمهورية بعد أن أصرَّ فؤاد شهاب على عدم تجديد ولايته. وخرج نخلة مطران ورفاقه من الحزب الشيوعي اللبناني، أو شكلوا اطاراً خاصاً بهم باسم «التيار اللينيني» في البدء ثم باسم «اتحاد الشيوعيين اللبنانين».

وتأسست عام ١٩٦٥ جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان اثر لقاءات جرت تلك السنة مع أطرافها.. وضمت الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني وحركة القوميين العرب وجبهة التحرر العمالي (برئاسة أسعد عقل) بالإضافة إلى النائب معروف سعد والنائب جميل لحود والسيدة نهاد سعيد.. ورأت منظمة الاشتراكيين اللبنانيين أن الجبهة ولدت في ظل نوع من الاعتباطية ظل يحميها حتى انهيارها عملياً بعدوان حزيران ١٩٦٧ دون أن يعلن رسمياً عن ذلك[٤٠].

المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني

انعقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني في تموز / يوليو ١٩٦٨ على أساس أن المؤتمر الأول للحزب هو الذي انعقد في اليوم الأخير من عام ١٩٤٣ واليومين الأولين من عام ١٩٤٤.

وقد اقر هذا المؤتمر برنامج الحزب ونظامه الداخلي. واعتبر أن انعقاد المؤتمر بعد انقطاع ٢٥ سنة بحد ذاته خطوة أولى كبيرة على طريق إعادة الاعتبار للشرعية الحزبية والقواعد اللينينية في بناء الحزب الثوري، وافترقت عن الحزب مجموعة «اتحاد الشيوعيين اللبنانيين» وعلى رأسها نخلة مطران. وكانت هذه المجموعة قد خرجت من الحزب «بعد أن انقطعت الآمال في اتفاق مع قيادة الحزب» فيما يتعلق بصلته بالحزب الشيوعي السوري وبصلته بشخص أمينه العام خالد بكداش.

وقام الإسرائيلون في ٣١ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٦٨ بهجوم على مطار بيروت الدولي، وأتلفوا ١٣ طائرة لشركات الطيران اللبنانية والعربية. ومنذ ذاك تعرض لبنان مراراً لعمليات عدوانية قامت بها الطغمة العسكرية الإسرائيلية في مناطق الحدود اللبنانية مع إسرائيل[٤١] ضد تصاعد العمل الفدائي. وبدأ بالظهور منذئذٍ، تجمع الأحزاب والفئات التقدمية وهي صيغة لقاء تحالفي بين الأحزاب والهيئات المؤيدة للعمل الفدائي الفلسطيني ولحرية حركتهم في لبنان.

وأخذت المؤتمرات تشتد على العمل الفدائي، وفي مواجهتها تم اللقاء الأول للتجمع في أواخر كانون الثاني / يناير عام ١٩٦٩. وضم هذا اللقاء الحزب التقدمي الاشتراكي، واتحاد الشيوعيين اللبنانيين، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب النجادة، وهيئة التعبئة الوطنية، والتقدميون المستقلون، ونادي خريجي المقاصد في صيدا.. وتلا ذلك لقاء في ٢١/ ٤/ ١٩٦٩ يعتبره البعض تأريخ قيام التجمع، ضم الحزب التقدمي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والشيوعيين اللبنانيين(الحزب الشيوعي واتحاد الشيوعيين) وغيرهم. وأصدر المجتمعون بياناً دعوا فيه إلى التظاهر في ٢٣ نيسان / ابريل لاستنكار تأمر السلطة على العمل الفدائي ومحاصرتها له. ويعزو محسن ابراهيم انسحاب الحزب الشيوعي من التجمع إلى الموقف من الكفاح المسلح الفلسطيني وهو، التزام الحزب الشيوعي اللبناني باستراتيجية إزالة آثار العدوان وبالتسوية السلمية عن طريق مجلس الأمن وانضباطه ضمن التاكتيكات العربية الرسمية واعتباره الكفاح المسلح ورقة ضغط[٤٢] وانفجرت في ٢٣ و٢٤ نيسان / ابريل مظاهرات جماهيرية صاخبة كان في طليعتها العمال والفلاحون والفلسطينيون، وشملت مدن بيروت، وصيدا، وصور، وبر الياس في البقاع، فقاومتها الحكومة بوحشية وسقط ما يزيد على الـ ٤٠ شهيداً، واعتقال المئات من المتظاهرين.. واعلنت حالة الطوارئ في بعض المدن، وقامت حملة استنكار عالمية وشعبية اضطرت الحكومة إلى تقديم استقالتها بعد يومين[٤٣] وعاشت البلاد فترة طويلة بلا حكومة وتفاقم خطر هيستريا العداء للشيوعية وصدرت في ٣٠ ايلول / سبتمبر عام ١٩٦٩ أوامر

باعتقال قادة الحزب الشيوعي اللبناني. والتقت في تلك الفترة الأحزاب والقوى الوطنية ومنها بالدرجة الأولى، الحزب التقدمي الاشتراكي، والحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي. واستنكرت هذه الأحزاب في بيان لها مواقف السلطة وطالبت بحرية العمل الفدائي وحرية العمل الوطني والتقدمي ومعاقبة المسؤولين عن المجازر وتحصين القرى الأمامية وتدريب سكانها وتسليحهم وتحقيق التجنيد الاجباري(٤٤).

ومن جهة أخرى امتدت عمليات الجيش اللبناني ضد الفدائيين من جنوب لبنان إلى شماله، فقد سائد الشغيلة في طرابلس الفدائيين ونشبت المعارك في شوارع المدينة.. ومن جانب إسرائيل فقد نفذت عدواناً غاشماً في ١٢/ ٥/ ١٩٧٠(٤٥) وأصدر وزير الداخلية كمال جنبلاط في ١٥ آب / أغسطس عام ١٩٧٠ مراسيم ترفع الحظر عن نشاط الأحزاب اليسارية وغير اليسارية من الاحزاب الممنوعة، وتعترف بشرعيتها، وهي الحزب الشيوعي اللبناني، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب القومي الاجتماعي (القومي السوري)، وحركة القوميين العرب(٤٦).

ولاحظ الحزب الشيوعي اللبناني أثناء استعداده لعقد مؤتمره الثالث ان صفوفه قد اتسعت وتضاعف عدد منظماته، وأن قوى جديدة شابة انضمت إليه. وبالتالي فقد ازدادت وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية توطداً. واستطاع انطلاقاً من هذه الوحدة بالذات، «ان يحطم كل محاولات التكتل الانقسامية التي جرت، وأن يصبح في وضع يستطيع معه فتح ابوابه، من جديد، لجميع الشيوعيين الذين خرجوا أو أُخرجوا من صفوفه لأسباب مختلفة، في فترات مختلفة.. والحزب في ندائه الذي وجهه إلى هؤلاء الشيوعيين السابقين راغب رغبة حقيقية في أن يكون هو الاطار الذي يلتقي داخل حدوده كل الشيوعيين.. وقد توجه عدد من هؤلاء الشيوعيين في الآونة الأخيرة إلى هيئات الحزب بطلبات العودة.. كما تلقى الحزب رسائل من الكتل الانقسامية نفسها تعبر عن الرغبة في العودة إلى الحزب.(٤٧)

المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني

انعقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني في تموز / يوليو ١٩٧٢ تحت شعار في سبيل حكم وطني ديموقراطي يفسح في المجال أمام الانتقال إلى الاشتراكية. وتناولت الموضوعات التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها في أواخر ايلول / سبتمبر ١٩٧١ الوضع الدولي والعربي، وأزمة نظام الاقتصاد «الحر» ومضاعفاتها السياسية، ووحدة القوى التقدمية والوطنية والديموقراطية.

وبالنسبة إلى الحياة الداخلية في الحزب فقد جاء في الموضوعات ان المؤتمر الثاني كشف أسس الانحرافات اليمينية واليسارية في خطة الحزب السياسية في المراحل السابقة. وأعاد النظر في

موقف الحزب الخاطئ وغير الطبقي من النضال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الداخل ومن القضية القومية. وحسب الوثيقة فإن المؤتمر الثاني أخرج الحزب من العزلة التي كان يعانيها وجعله ينطلق بانفتاح كبير وزخم ثوري هائل في معترك الحياة الثورية الوطنية والتقدمية(٤٨).

واجتازت حركة التحرر الوطني العربي بعد أحداث ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن، ووفاة جمال عبد الناصر مرحلة صعبة تميزت بإشتداد الهجوم الأمبريالي من جهة، وتعزز مواقع الأجنحة اليمينية في حركة التحرر الوطني من جهة ثانية..

وتحت تأثير ضغط مباشر من أميركا والسعودية حاولت السلطات اللبنانية وأد الحريات الديموقراطية، عن طريق المشروع الرجعي لتنظيم الأحزاب والجمعيات، والقانون الرجعي للبلديات، والضغط على حرية الصحافة، والسعي إلى توجيه ضربة إلى الحركة التقدمية وإلى حركة المقاومة(٤٩).

وجاءت زيارة روجرز- بعد سلسلة من الزيارات للمبعوثين الأمريكيين، وبعد جولات من الاتصالات الدبلوماسية الأمريكية السرية- لتخطو بالوضع إلى مرحلة تنفيذ المخطط الأمريكي عملياً.. وكان من أهم أهداف هذا المخطط: أولاً، تصفية المقاومة الفلسطينية تصفية تامة وسد الطريق امام تحقيق الحق المشروع للشعب العربي الفلسطيني، وثانياً، تقوية مواقع الأنظمة الرجعية... وثالثاً، أضعاف مواقع الأنظمة التقدمية(٥٠).

وبرزت على سطح الحياة الاجتماعية والاقتصادية السياسية واللبنانية، في اوائل السبعينات، ظاهرتان كبيرتان متناقضان: فمن جهة أزمة اقتصادية تتفاقم، فرضت الاعتراف بوجودها حتى على غلاة المتحمسين للنظام الرأسمالي اللبناني، وفي الجهة المقابلة مطالب اجتماعية انتزعت انتزاعاً وكان آخرها وأكبرها اقرار تنفيذ الضمان الصحي اعتباراً من الأول من شباط / فبراير ١٩٧١(٥١) وتميزت تلك الفترة من وجهة النظر الاقتصادية، بالتضخم ووجهه الآخر، الغلاء أي ارتفاع اكلاف المعيشة في لبنان، ارتفاعاً كبيراً، وانعكاس ذلك على مستوى معيشة فئات اجتماعية متزايدة. وهي ظاهرة تعصف بلبنان منذ اوائل السبعينات، وهذا ناتج عن سياسة الاسراف (تسلح) مشاريع كبرى، ميزانيات حكومية ضخمة(٥٢) وبرهنت فضيحة صواريخ «كروتال» الفرنسية فساد الحكم حيث السمسرة والقومسيون وغيرها، وتقوية مواقع النفوذ الأمريكي في لبنان على حساب المواقع الفرنسية(٥٣).

وإذا كانت الرجعية في لبنان لم تسفر عن وجهها بصورة تامة قبل حرب تشرين الوطنية ضد إسرائيل عام ١٩٧٣، فإن تخاذل السادات وارتمائه في أحضان الأمبريالية الأمريكية، قد سمحا

للرجعية اللبنانية ان تتجرأ وتطالب علناً، بما كانت تهمس بـه سراً. وبالإضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة شن حزب الكتائب وباقي أطراف «الجبهة اللبنانية» حرباً أهلية اتخذت عام ١٩٧٤ شكل تفجيرات وقنص وخطف. وتوجت الكتائب هذه الأعمال بمجزرة عين الرمانة في أواسط نيسان / ابريل عام ١٩٧٥. فاجتمعت الأحزاب والقوى الوطنية وقررت القيام بإضراب مفتوح، وتشكيل قيادة موحدة والدعوة إلى مؤتمر. وتم الاستنتاج بأن سلوك الكتائب من عام ١٩٧٠ قد أدى إلى تفجير صاعق الحرب الأهلية. وصدر بيان للقوى الوطنية.. وكان قد بلغ عدد الضحايا ٥٥ قتيلا ارتفع فيما بعد إلى ٧٠ قتيلا و٦٤ جريحاً. واستقال كمال جنبلاط من وزارة الداخلية، وطلب الرئيس سليمان الفرنجية مساعدات عربية[٥٤].

وجرى شكل من أشكال التعويض عما كان يجري في لبنان برفع درجة التنسيق ما بين القوى الوطنية في دمشق وبغداد، بوصفهما يمثلان مركزين رئيسيين للصمود والتصدي. وعبر الحزب الشيوعي اللبناني عن أسفه لأن الخط الأحمر الإسرائيلي حال دون دخول قوات الردع العربية إلى جنوبي الليطاني. وفُرض على المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية أن تخوضا حرب صمود طويلة بلغت ذروتها في التصدي للعدوان الإسرائيلي الشامل الذي بدأ في ١٦/ ٣/ ١٩٧٨ وكان الثمرة الاولى لزيارة السادات إلى القدس.

لقد دمرت الحرب الأهلية قسم كبير من الطاقة الانتاجية للاقتصاد، اللبناني، ولحقت الخسائر المادية والبشرية بجميع المؤسسات والمناطق والقطاعات المختلفة، بحيث حصل تراجع كلي في الانتاج الزراعي والصناعي، وهجرة في اليد العاملة المتخصصة تركت آثاراً كبيرة.. على جميع فروع الاقتصاد بحيث حصل نقص في عرض السلع والخدمات، وحتى في البضائع المستوردة، كان له دور فعال في زيادة حدة التضخم وارتفاع الأسعار[٥٥].

المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني

انعقد المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني في تموز / يوليو ١٩٧٩ واستنتج المؤتمر أن تصحيح خط الحزب من القضية القومية قد لقي ترجمته الواضحة في الممارسة الثورية المنسجمة التي اعتمدها الحزب طوال الفترة الزمنية الفاصلة ما بين المؤتمر الثاني والمؤتمر الرابع، مسهماً في تحويل الحزب إلى قوة طليعية في النضال الوطني وإلى حليف رئيسي للثورة الفلسطينية وفصيل أساسي من فصائل حركة التحرر الوطني العربية.

واعتبر المؤتمر اسقاط اتفاقية الخيانة المهمة الرئيسية أمام حركة التحرر الوطني العربية، وحدد برنامج المواجهة الشاملة. ولفت النظر إلى أن التناقض الرئيسي في هذه الحركة يدور حول القضية القومية.

وكان المخطط الرئيسي للأمبريالية والصهيونية، على الصعيد اللبناني، يتمثل بتصفية المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية من خلال تفجير الصراع المسلح ضدهما، وبتوقيف هذا التفجير في فترة الاعداد لاتفاقية سيناء.

وللوصول إلى استنزاف سوريا، وترتيب أوضاع الساحة اللبنانية، بما يسمح بإقامة كيان طائفي عنصري، فاشي، يفكك لبنان ويقضي على استقلاله الوطني.

أما النظام السياسي القائم في لبنان فإنه يعاني من أزمة شاملة، وبالتالي، فإن اتجاه السلطة نحو العنف هو الذي دفع البلاد إلى الحرب الأهلية، وعكس البرنامج المرحلي للإصلاح السياسي مستوى التطور المهم الذي بلغته الحركة الوطنية. وقد لعب الشهيد كمال جنبلاط (الذي اغتيل عام ١٩٧٨) دوراً هاماً في تطوير هذا النضال.

وأعلن المؤتمر أن رئيس الجمهورية يحمي رؤوس التآمر الانعزالي وأن إسرائيل خطت خطوة نوعية جديدة في عدوانها، وفي صيغة احتلالها للأراضي اللبنانية حين دفعت عميلها سعد حداد للإعلان عن دويلة تقسيمية تحاول أن تتخذ منها إسرائيل ستاراً «لبنانياً».. وقرر المؤتمر أن لا مساومة مع المشروع الانعزالي، وان العمل يجري لتحضير الديكتاتورية العسكرية كبديل للفاشية.

وتمثل برنامج المواجهة الوطنية للمشروع الانعزالي بـ: أولاً، وحدة لبنان شعباً وأرضاً ووطناً، وثانياً، باستقلال لبنان الوطني، وثالثاً، بعروبة لبنان وبتطوره الديموقراطي.

ودعا المؤتمر إلى تحالف وطني عريض يضم تياراً وطنياً مسيحياً، وتوطيد التحالف مع الحزب التقدمي الاشتراكي وسائر أطراف الحركة الوطنية، وتوطيد وتطوير العلاقات الرفاقية مع منظمة العمل الشيوعي، وتوطيد التحالف اللبناني- الفلسطيني، وتوطيد العلاقة الوطنية- اللبنانية السورية، وبناء الحزب الشيوعي الجماهيري المقاتل.

ونتيجة إصرار الأمين العام نقولا شاوي وانتخاب جورج حاوي أميناً عاماً للحزب، جرى تعديل في النظام الداخلي يُسمح بموجبه بانتخاب نقولا شاوي رئيساً للحزب، وانتخاب جورج حاوي أميناً عاماً.

وتوقع المؤتمر الرابع عدواناً إسرائيلياً واسعاً، وعادت اللجنة المركزية للحزب لتسترشد بأعمال المؤتمر، ولتؤكد أرجحية هذا الاحتمال في اجتماعها في نهاية عام ١٩٨١، وفي اجتماعها في آذار / مارس ١٩٨٢. فقد رأى اجتماع اللجنة المركزية في أواخر عام ١٩٨١ أن البلاد تواجه محاولة توحيد المشاريع الأمريكية والإسرائيلية والسلطوية في مشروع واحد تحت المظلة الأمريكية، وفي وهج التهديد الإسرائيلي بالعدوان (وربما وهج العدوان نفسه) لتأمين امكانية

السيطرة الرجعية الداخلية عبر ركيزتين أساسيتين: الكتائب والجيش الطائفي الفئوي، والسعي لالحاق القوى الأخرى الحاقاً بهذا المشروع[٥٦].

وأشار اجتماع اللجنة المركزية في شهر آذار / مارس ١٩٨٢ إلى ترابط المعارك التي كانت تخوضها الحركة الوطنية والحركة الشعبية، ومن ضمنها الحزب الشيوعي اللبناني في مواجهة المخطط الأمريكي- الصهيوني- الرجعي العربي الانعزالي في الداخل.

وكما هو معروف فقد بدأت إسرائيل عدوانها في أوائل حزيران ١٩٨٢. وكانت تهدف منه إلى سحق المقاومة الفلسطينية، وطرد القوات السورية من لبنان، وتصفية الحركة الوطنية، وتسليم السلطة إلى بشير جميل. وبالرغم من وصول القوات الإسرائيلية إلى بيروت وحصارها واحتلالها. فإن لبنان الوطني التقدمي لم يخسر المعركة عسكرياً، بل خسرها سياسياً. ولم يترك الصمود البطولي لأحد خارج لبنان أي حجة، فمن كان يريد أن يتحرك كان بإمكانه أن يتحرك، ولكن لا حياة لمن تنادي. ولعبت قيادة المقاومة الفلسطينية في كل ما جرى دوراً سلبياً بسبب كونها قد استساغت في كثير من تصرفاتها، واقع أنها هي السلطة الفعلية فوق عدد من المناطق اللبنانية.[٥٧]

وبرأي د. عبد الرحمن منيف وهو يرد على جورج حاوي فـ«أن ما نواجهه هو حصيلة مجموعة من العوامل والقوى والأخطاء. وهذه الحصيلة تكونت وتراكمت عبر فترة طويلة. فإذا أردنا أن نفهم ما حصل جيداً، يجب ان نحلل العوامل التي كونت وهيأت وساعدت في الوصول إلى الحالة الراهنة.

وهذا معناه أن نستبعد المعادلات السهلة أو الاجابات السريعة. ويجب أن لا نكرر الموقف الذي حصل عام ١٩٦٧، لأن في جملة ما حصل بعد تلك الهزيمة أن توقف النقاش حول الأسباب التي أدت إليها، وبالتالي، انتفى النقد والنقد الذاتي، أو صودرا في وقت مبكر. ولأن الهزيمة ذاتها، مُوَّهت وأعطيت أسماء لوصفات خادعة، حيث اعتبر أن هدف عدوان ١٩٦٧ اسقاط «الأنظمة التقدمية» ولأن هذه الأنظمة لم تسقط فإن العدوان لم يحقق نتائجه، وبالتالي، فإن الهزيمة لم تقع إلا بصورة جزئية. ولأن من جملة ما حصل بعد تلك الهزيمة أيضاً أن أُغرق العقل العربي والضمير العربي بحلول ووصفات جاهزة. وتراوحت هذه الحلول والوصفات بين حدين متناقضين: العودة إلى التراث وامتلاك التكنولوجيا الغربية المعاصرة».[٥٨]

ومن الاستنتاجات التي توصل اليها المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني بصدد عدوان إسرائيل، أن قوى العدو كانت على أقصى درجة من الاستنفار والتأهب والاستعداد، دولياً وعربياً وداخلياً، في الوقت الذي لم تكن فيه القوى المواجهة للعدوان على المستوى المطلوب من الاستعداد

لا دولياً، ولا عربياً، ولا داخلياً. وأن تستبد القوىٰ العالمية لم تكن في صالح قوىٰ التحرر الوطني والاشتراكية والسلم.. ذلك أن أوساطاً برجوازية عربية شاركت في العدوان، وبسبب الانتكاسة الكبرىٰ في العلاقات السورية- العراقية، وبسبب الحرب العراقية- الايرانية ونتائجها المدمرة.

ولبنانياً استشرت الصراعات الفلسطينية- الفلسطينية، وتحول لبنان إلىٰ ساحة صراع وليس إلىٰ قضية، بغض النظر عن مدىٰ تحمل لبنان للوجود الفلسطيني. واستعاضت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن العمل لتعزيز الثورة داخل الأراضي المحتلة، وهو عمل صعب ومعقد، بعمل أكثر سهولة، وهو تثبيت وجود الثورة وأجهزتها في لبنان.

وإذا كان اليمين الفلسطيني قد نظر إلىٰ لبنان وتعاطىٰ معه، من موقع إقامة دولة مؤقتة فيه، فإن اليسار الفلسطيني قد خاض معركته ضد اليمين، من نفس هذا الموقع. ولقد كان من الطبيعي أن تفشل الثورة الفلسطينية في تحقيق إقامة علاقة سليمة مع الجماهير نتيجة ذلك.

وأكد المؤتمر الرابع علىٰ ان العمل لتثبيت منطق كامب دافيد، وتعميقه يتطلب حكماً مطواعاً حليفاً في لبنان، وإلىٰ تصفية الثورة الفلسطينية. ومن المحتمل أن تنتقل الثورة البورجوازية اللبنانية من الخيار الفاشي إلىٰ الخيانة الوطنية المباشرة. وبالإضافة إلىٰ آل جميل، كان الحكم اللبناني (أي المارونية السياسية): كتائب وأحرار ورهبانيات وجبهة لبنانية مع العدوان. وظن الفلسطينيون والسوريون أنهم وحدهم المستهدفون من العدوان، ونسوا لبنان مرة أخرىٰ.

وأخذ الضعف يدب في جميع أنحاء جسم المقاومة نتيجة استشراء الصراعات الجانبية والتقاتل المسيء للعلاقات فيما بين القوىٰ الوطنية حيث وقف الشيوعيون وبعض حلفائهم في جهة، ووقفت منظمة «أمل» في جهة أخرىٰ.

وتحولت ساحة العمل الوطني، بسبب فقدان الأمل، إلىٰ ثورة للإرهاب الدولي، وارتفعت فيها الاسعار، وانعزلت القوىٰ الوطنية عن الجماهير.

ويتحمل الحزب الشيوعي اللبناني- حسبما ورد في مشروع تقريره إلىٰ المؤتمر الخامس- قسطاً من المسؤولية. وهو ينتقد أسهامه العملي في تغطية جوانب كثيرة من التجاوزات الداخلية لأطراف الحركة الوطنية، والفلسطينية والعربية، وكذلك بسبب عدم المصارحة العلنية، إلا أن كل ذلك لم يمنع الوطنيين الذين كانوا يتقاتلون، قبل الاحتلال، من أن يلتقوا في خندق واحد في النضال ضده.

ومن جهة أخرىٰ، فقد استغلت أميركا الخلافات بين بشير جميّل وإسرائيل لكي تتسرب وتحكم قبضتها علىٰ لبنان.. وأدت مواقف القيادة الفلسطينية إلىٰ الدفاع عن قرار خروجها خوفاً

من أن تضطر قيادة المنظمة إلى القبول بشروط أكثر أذلالاً. وهكذا فقد حولت قيادة المنظمة الانتصار في صمود بيروت إلى نصف هزيمة عسكرية في شروط الخروج، وإلى هزيمة سياسية كاملة في نهجها اللاحق.

وانخرط الحزب الشيوعي اللبناني بعد حزيران ١٩٨٢ في الإعداد للعمل العسكري والاعداد لمقاومة الاحتلال بدءاً من تجربة الحرس الشعبي. وصولاً إلى الأشكال المتطورة التي تبعتها.. وإضافة إلى العمليات العسكرية لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي اشترك فيها الحزب الشيوعي اشتراكاً نشيطاً، لعبت الهبّات البطولة دوراً هاماً في تسريع عمليات الانسحاب الإسرائيلي، وفي بدء النهوض الوطني اللبناني[٥٩].

وكان الحزب الشيوعي اللبناني هو المبادر لإطلاق العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية التي حلت بها أكبر هزيمة بعد هزيمتها في فيتنام. وشكلت جبهة الخلاص الوطني محطة تاريخية هامة. وشكل محطات مماثلة: التحالف مع سوريا، ومعركة تحرير الجبل، وانتفاضة ٦ شباط / فبراير في بيروت التي ترافقت مع معركة الضاحية.. وتحرير العاصمة من سيطرة الكتائب. وأدى ذلك إلى انقسام الجيش اللبناني، وطرد الأمريكين، وإسقاط اتفاق ١٧ أيار / مايو.

وإذا كانت القوى الرجعية اللبنانية قد دخلت في صراع دام فيما بينها وانقلبت الميليشيات الكتائبية بقيادة سمير جعجع على حزب الكتائب عموماً، وعلى الرئيس أمين جميّل خصوصاً، مما سيمهد مستقبلاً إلى إحداث ترتيبات يرث بموجبها ميشال عون من أمين جميل رئاسة البلاد[٦٠] فقد شهدت الساحة المقابلة صراعات مماثلة، إن كان بين منظمة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي، أو ما بين «أمل» والحزب الشيوعي اللبناني.

ودعا الحزب إلى عقد ندوة عالمية في طرابلس لمناقشة وثيقة إلى المؤتمر الخامس. وقد استمرت أعمال هذه الندوة من ٩-١٣ كانون الأول / سبتمبر ١٩٨٦ تدرس وتُغني المواضيع المتصلة بالوثيقة المذكورة بصورة عامة، وقضايا المقاومة الوطنية اللبنانية وحركة التحرر الوطني العربية وقضايا السلم العالمي بصورة خاصة.

المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني

انعقد المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني ما بين ٣ و٦ شباط / فبراير عام ١٩٨٧ تحت شعار النضال في سبيل وحدة لبنان وتحريره من الاحتلال الإسرائيلي وتخليصه من الهيمنة الفاشية، ومن أجل الإصلاح والتغيير الديموقراطي، ودور الحزب الشيوعي والحركة الوطنية في مقاومة الغزو الإسرائيلي الأطلسي وإسقاط اتفاق ١٧ أيار / مايو.

وقدم الأمين العام في بدء أعمال المؤتمر خلاصة عن وثائق المؤتمر. ثم ناقش المؤتمر القضايا المحورية في مشروع التقرير السياسي الذي تناول الظروف التي جرىٰ في ظلها العدوان الإسرائيلي علىٰ لبنان. وتناول القسم الثاني ملحمة الصمود البطولي بوجه العدوان، وتناول القسم الثالث المقاومة الوطنية وتأسيس وإطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية. وكان عنوان القسم الرابع من أجل انتصار الثورة الوطنية الديموقراطية في لبنان. وعرض القسم الخامس الاتجاهات الرئيسية في الوضع الدولي[٦١].

وبين المؤتمر أن عشرين ألف شيوعي وشيوعية قد ناقشوا هذه الوثائق، وأن الحزب قدم ألف شهيد في المعارك الوطنية، منهم ٢٨٢ شهيداً ما بين المؤتمرين الرابع والخامس.

واختتم المؤتمر بتقرير قدمه الأمين العام جورج حاوي لخص فيه المناقشات وأكد علىٰ دور الحزب في المقاومة الوطنية وعلىٰ أهمية الحل الوطني لأزمة لبنان الراهنة. ورفض الحل الطائفي، وأكد علىٰ دور الحزب الوطني والأممي وعلىٰ تحالفاته وخاصة مع الحزب التقدمي الاشتراكي.

وجرىٰ انتخاب الهيئات القيادية: اللجنة المركزية ولجنة الرقابة. وانتخبت اللجنة المركزية المكتب السياسي، وجددت انتخاب جورج حاوي أميناً عاماً للجنة المركزية، كما انتخبت كريم مروة ونديم عبد الصمد نائبين للأمين العام. وانتُخب يوسف خطار الحلو رئيساً للجنة المراقبة وجورج الهبر نائباً له.[٦٢]

لقد كان من النتائج السلبية الأولىٰ للمظاهرة الشيوعية الباهرة في بلدة بعقلين التي انعقد فيها المؤتمر الخامس الرعب الذي أصاب أعداء الحزب وقسم من حلفائه ممن فوجئوا باعداد الشيوعيين والشيوعيات في لبنان التي كشف عنها المؤتمر. فتعرضت كوادره، بعد ايام قليلة من انعقاد المؤتمر، لحملة اغتيالات ظالمة، استهدفت القيادات الفكرية التي تمثلت بحسين مروّة، ومهدي عامل، وسهيل طويلة وغيرهم.

ودخلت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان مرحلة جديدة من مراحل تفاقمها بعد اغتيال الرئيس رشيد كرامي. وأدىٰ ذلك إلىٰ الانهيار المريع الذي طال سعر الليرة اللبنانية الخارجي وقيمتها الشرائية.[٦٣]

وكما ألمحنا قبل قليل سلّم أمين جميّل السلطة في الثواني الأخيرة من حكمه (ليل ٢٢-٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨) إلىٰ ميشال عون قائد الجيش اللبناني[٦٤] وانتصبت أمام الشعب اللبناني مهمة اسقاط حكم ميشال عون من أجل انقاذ لبنان من المشروع العسكري الفاشي[٦٥].

وتجاوباً مع تطور الأحداث في عالم الاشتراكية في أواخر الثمانينات أدلى قادة الحزب الشيوعي اللبناني وأصدقاؤهم بدلوهم، وأفسح في المجال أمام الحوار والنقاش وخصوصاً فيما طرحه كريم مروّة بصدد المسألة القومية- الدين والتراث والثورة.

وأقرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني في اجتماعها المنعقد في ١١/٦/١٩٩١ الوثيقة البرنامجية: الفكرية- السياسية- التنظيمية تحضيراً للمؤتمر الوطني السادس. ولقد طرحت هذه الوثيقة للنقاش داخل الحزب، ومن قبل الأوساط الاجتماعية والسياسية تمهيداً لإعداد مشروع وثيقة برنامجية تطرح على المؤتمر الوطني السادس لإقرارها[٦٦] ويتألف القسم الأول من الوثيقة التي وضعت عنواناً لها «مفاهيم ومنطلقات فكرية جديدة»، من أولاً، الحزب وعلاقته بالماركسية. واستهلت بحثها بالتساؤل إن كانت الاشتراكية خيار الانسانية المستقبلي أم أن الرأسمالية هي الكلمة الأخيرة للتاريخ. وإن كانت الماركسية لازالت صالحة كأداة معرفة علمية بعالمنا وباتجاه تغييره. أم أنها استنفذت قدراتها وصارت من الماضي. وتوصلت الوثيقة من خلال عدد من الاجابات إلى:

١- أن الماركسية لا تبقى منحصرة في علاقة النسب المباشرة بشخص ماركس وانجلر ولينين، ولا بما أنتجوه من فكر خلاق ثوري فائق الغنى، ولا خصوصاً. بحرفية النصوص التي خلفوها، بل تتحرر من هذا النسب لتتحول إلى أداة معرفة ملموسة للتغيير والتجديد في ظروف كل بلد أو مجموعة بلدان باستيحاء خصائص مجتمعاتها ودرجات تطورها وموروثها التاريخي والفكري والروحي.

٢- ان من الضروري اعادة النظر بمسألة علاقة الحزب بالنظرية الماركسية باتجاه يستبعد أن يصبح الحزب معها المرجعية النظرية الوحيدة لتفسير النظرية وفرض هذا التفسير على الأفراد والجماعات، وعلى الفكر عموماً، بكل ما يؤدي اليه ذلك من عواقب وخيمة في المجالين الفكري والسياسي العملي.

٣- سادت هذا الفكر الصيغة السوفياتية للماركسية التي ارتبطت بالنموذج السوفياتي لبناء الدولة والمجتمع، أو النماذج الأخرى. وتحولت إلى نوع من ايديولوجيا تبريرية لهذه النماذج ولممارستها، ففقدت الكثير من علميتها وقابليتها الملموسة للتطور. وقد طبعت هذه الصيغة للماركسية النشاط النظري لهذه الأحزاب التي عانت على الصعيد هذا من الجمود العقائدي المتأتي من تقليد النموذج، في حين أُقصيت بتهمة التحريضية، كل محاولة للتجديد النظري عموماً، خارج الأطر الرسمية للأحزاب ثانياً، الرأسمالية ليست الحل: وجاء في الوثيقة تحت هذا العنوان

أن الماركسية بدت وكأنها عاجزة عن ادراك نوع وحجم التغييرات والظاهرات الجديدة التي لحقت بالرأسمالية منذ ذلك الحين، وعن كشف ابعاد وأشكال التكيّف الذي طبع تطورها، ولا سيما بعد ثورة أكتوبر وفي مواجهة التحدي التاريخي الذي شكلته هذه الثورة أمام النظام الرأسمالي العالمي... وأن من أبرز معالم تكيّف الرأسمالية مع الوقائع العالمية الجديدة قد تمثل في تدخل الدولة على نطاق واسع في النشاط الاقتصادي.. وقد دخلت عملية التكيّف هذه بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة تميزت أساساً بتطور عاصف للثورة التكنولوجية في البلدان الرأسمالية المتطورة، وبازدياد الانتاجية وارتفاع مستوى المعيشة، بما يعنيه ذلك من تطور سريع للقوى المنتجة في هذه البلدان.

ومقابل ذلك، عانت البلدان المتوجهة لبناء الاشتراكية، الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية من تخلف في مستوى التطور التكنولوجي والعلمي، ومن تراجع في مستوى الانتاجية، ومن عوائق متعددة العوامل والأشكال أمام تطور القوى المنتجة.. ولقد شكل هذا الواقع المتفارق مصدراً واقعياً للطروحات التي أستنتجت، وعممت، قدرة الرأسمالية على تجاوز تناقضاتها البنيوية ذاتياً، وانعدام الحاجة التاريخية إلى الاشتراكية، وسقوط الماركسية.

ولحظت الوثيقة بالنسبة إلى الرأسمالية.. أن التناقض بين الأجراء والرأسمال يتعمق، والتكنولوجيا تسخر لمصالح الاحتكارات أساساً...

وأن التراكم الداخلي والثورة العلمية التكنولوجية، والثروات المتراكمة في دول المركز الرأسمالي المتطور من نهب دول العالم الثالث ومنعها من تأمين تراكمها الداخلي، قد أتاحت للرأسمالية في البلدان المتطورة أن تخفف، بالمنظور التاريخي، من حدة التناقضات، وأن تخفف من انعكاساتها الأجتماعية.

ثالثاً، الديموقراطية، ومما جاء في الوثيقة تحت هذا العنوان، أن الفهم البورجوازي للديموقراطية يعطي الأولوية لاشكال من الديموقراطية السياسية تقوم في جوهرها على المساواة الحقوقية للمواطنين، وعلى مبدأ الانتخابات الحرة، وضمان التعددية، وحرية التعبير والمعارضة، ومفهوم حقوق الانسان الفرد في المجتمع. وهذه الأشكال تكونت في سياق عملية تاريخية صراعية معقدة، لعب فيها نضال العمال والكادحين وكل الثوريين دوراً أساسياً في انتزاعها، ولم تصدر بأي حال من الأحوال عن نوع من التلازم الطبيعي مع التطور الرأسمالي... ومع ذلك تتحول الديموقراطية السياسية إلى ديموقراطية شكلية أو وهمية.. وتبرز فئوية الديموقراطية البورجوازية ونفاقها..

وفي المقابل فإن وجهي الديموقراطية السياسي والاجتماعي متلازمان... وبالتالي فإن الحزب السياسي، وبالأخص الحزب الذي يضع أمامه مهمة التغيير، لا يمكن أن يكون أداة للتغيير إن لم يكن هو حزباً ديموقراطياً بالفعل مرتبطاً بالجماهير، منفتحاً عليها في النضال لتحقيق مطالبها والانخراط في عملية التغيير. وليس بمقدور هذا الحزب أن يكون كذلك إلا إذا تجسدت في حياته الداخلية بشكل واضح وعميق الديموقراطية في النقاش وفي المشاركة في القرار وفي احترام الرأي الآخر، وفي حق التعبير عنه.

رابعاً، لا حل غير الاشتراكية.. ولكن أي اشتراكية؟

١ - البيريسترويكا بصفتها عملية ثورية: أن الجمود الذي أصاب الفكر الماركسي بعد ثورة أكتوبر والصيغة الرسمية التي اتخذتها الاشتراكية في التطبيق، جعلت هذا التطبيق مختلفاً في نتائجه عن المبادئ المعلنة التي قام على أساسها. ورغم النجاحات الهامة التي تحققت في البداية في كافة المجالات، ورغم التأثير التاريخي لقيام الثورة، ثم لقيام المعسكر الاشتراكي. بخاصة تأثير ذلك على تطوير النظام الرأسمالي بالذات وعلى حركة التحرر الوطني وعلى العلاقات الدولية، فإن الصيغة المحققة من الاشتراكية قد خسرت السباق أمام النظام الرأسمالي، وكشفت عن خلل كبير جعلها غير قابلة للاستمرار... والبيريسترويكا - من جهة ثانية - لم تفتعل الأزمة ولا تتحمل هي مسؤولية الخلل الحاصل في النظام المحقق. إن فضل البيريسترويكا انها كشفت عن هذه الأزمة بعمقها وشموليتها وحدتها، ودعت إلى معالجتها باتجاه تجديد البناء الاشتراكي وفق مفاهيم جديدة، علمية، وعلى قاعدة الفكر الماركسي العلمي الصحيح.

وحددت الوثيقة مواقع الخلل في الاشتراكية المحققة:

أ- في الاقتصاد والملكية في الاشتراكية حيث فُرض نموذج ملكية الدولة الذي أشرفت على ادارته البيروقراطية. وتعززت السيطرة والتسلط البيروقراطيين في ظل غياب الديموقراطية، في حين أُبعد الشغيلة عن الاشراف على عملية الانتاج والتوزيع، وهم المفروض أن يكونوا المالكين الحقيقيين، الأمر الذي ولّد وعمّق ظاهرة الاغتراب.

ب- الديموقراطية في الاشتراكية: لقد قدمت التجربة الاشتراكية المحققة نموذجاً عن الديموقراطية. وهي بحجة أولوية الديموقراطية الاجتماعية على الديموقراطية السياسية، قللت من أهمية الحريات الفردية والعامة، ومن أهمية الحريات السياسية ومن دور الالتزام العام في المجتمع بقوانين وتشريعات تنطلق من المساواة التامة في الحقوق والواجبات، وتفصل القضاء عن السلطة السياسية.

ج- المسألة القومية والوطنية، والأممية في الاشتراكية. وقد لاحظت الوثيقة في هذا الصدد أنه جرى تجاهل الظاهرة القومية باسم محاربة النزعة القومية الشوفينية البورجوازية. وشكّلت هذه المعارضة المغلوطة للقومية بالأممية، بتعميمها داخل الاتحاد السوفياتي وخارجه، وبالتسليم بها من قبل معظم فصائل الحركة الشيوعية، وفي عدادها الحركة الشيوعية العربية، واحداً من العوامل الاساسية التي سهلت على الطبقات الرجعية دعواها «بغربة» الشيوعيين عن مجتمعاتهم.

د- العوامل الروحية ودورها في المجتمع: أن التفسير الاقتصادي، والمادي التبسيطي، يجعل من عملية التحويل الاشتراكي، مجرد سلسلة من الاجراءات الاقتصادية دون أي مراعاة لدور الوعي والعامل الانساني في ذلك، ودون الأخذ بعين الاعتبار الدور الكبير والفعال الذي تلعبه، إضافة إلى العوامل المادية، العوامل الروحية والثقافية، والذي تلعبه كذلك أشكال الوعي السائد ولا سيما الوعي الديني، وأشكال الوعي الشعبي الأخرى، وخصوصاً في دول العالم الثالث، ومنها العالم العربي...

ولا يمكن للمجتمع الاشتراكي الذي ندعو إليه، أن يقوم باعتباره مجتمعاً ملحداً، ولا الحزب الذي يدعو لهذا الخيار حزباً ملحداً. فالاشتراكية خيار التطور والتقدم المستمرين للمجتمع بأسره، مادياً وروحياً، وفيه تتفاعل كل مكونات هذا المجتمع، وتخضع لعملية تحول مستمر نحو الأفضل نابعة من حركتها الداخلية، غير مفروضة عليها إرادياً، نحو مجتمع أكثر ثراء على الصعيدين المادي والروحي.

هـ- الحزب أداة للتغيير: وفي هذا المجال لابد من الاقلاع عن ذلك الفهم الذي يجعل من الحزب بديلاً عن الجماهير ودورها في التاريخ. وهو الفهم نفسه الذي يقود إلى استبدال لاحق لدور الحزب، قاعدة وكوادر، بدور القيادة، ثم داخل القيادة نفسها بنسف العمل الجماعي لصالح دور الأفراد.

«فسيادة هذا الفهم، بمقدار ما يعطل الديموقراطية داخل الحزب، فإنه يجعل منه عاجزاً عن تطوير الديموقراطية داخل المجتمع. وتزيد خطورة هذا الفهم في حالة تمكن هذا الحزب من الوصول إلى السلطة، فيصبح الحزب وأجهزته بديلاً عن الدولة، ووصياً عليها وعلى المجتمع، وتتعطل بشكل شبه كامل آليات الديموقراطية السياسية وينسف الطابع التمثيلي المخصص للهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية».

خامساً- من أجل فهم جديد للاشتراكية:

أ- اقتصادياً، أن الاشتراكية هي تشكيلة اقتصادية- اجتماعية متعددة الأنماط الانتاجية، تتعايش فيها، وفي سيروتها التاريخية، أنماط تنتمي إلى الرأسمالية وما قبلها، مع انماط انتاجية جديدة متغيرة خاصة بالتشكيلة الاشتراكية. والمقياس الأهم يكمن في مدى توصل هذه الصيغة المركبة من أشكال الملكية والعلاقات الاقتصادية إلى تحقيق النمو المطرد في القوى المنتجة..

ب- اجتماعياً، انتقال المجتمع تدريجياً إلى السيطرة على نفسه عبر اشكال متنوعة من الادراة الذاتية على مختلف المستويات.

جـ- سياسياً، يطرح التحول الاشتراكي عملية التحول التدريجي لوظائف الدولة السياسية بالدرجة الأولى، ومجمل موقع الدولة في حياة المجتمع، حيث تخضع هي لرقابة المجتمع لا العكس.

د- روحياً، منوط بالاشتراكية معالجة الآثار الروحية السلبية المتولدة عن هيمنة الرأسمالية اللانسانية، وتكوين وتعميم قيم جديدة، إنسانية في جوهرها، تخفف من حالة الاستلاب والغربة، وتعيد الاعتبار للقيم الاخلاقية والروحية والجمالية واعلاء شأن الفنون والبحث العلمي والقيم المجتمعة».

المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي اللبناني

انعقد المؤتمر للوطني السادس للحزب الشيوعي اللبناني ما بين ٩ و١٢ كانون الثاني / يناير عام ١٩٩٢، تحت عدد من الشعارات أهمها: اخراج لبنان من بقايا الحرب الأهلية، ومن التهديم المادي والمعنوي الذي أصاب البيوت والنفوس معاً، من أجل تحقيق السلم الأهلي، من أجل أن يلعب لبنان دوره العربي ويستمر في تعزيز تعاونه مع سورية. وحضرت المؤتمر كل القوى السياسية في لبنان باستثناء حزب الله وحضر لأول مرة، ممثلون عن القوات اللبنانية وعن حزب الكتائب. وانفسح المجال للأمل في امكانية أجراء مصالحة وطنية وتمثلت في المؤتمر أيضاً القوى الفلسطينية العاملة في لبنان.

وناقش المؤتمر قضايا الأساس الفكري لخط الحزب، وأسباب الخلل في التجربة التي حملت اسم الاشتراكية، والوضع العربي واللبناني الراهن، والحزب الذي يريده الشيوعيون في ظروف لبنان. وكان كونفرنس حزبي سبق المؤتمر قد قرر تأجيل بحث القضايا التنظيمية، وتأجيل تغيير اسم الحزب، إلى فترة أخرى، على أن يتم ذلك خلال سنة، وبقي كل شيء على حالة في هذا الميدان، سوى اقرار مبدأ عدم جواز بقاء المسؤول في مركزه أكثر من دورتين.

وأقر المؤتمر الوثيقة الأساسية ومشروع الميثاق، وانتخب لجنة مركزية انتخبت مكتباً سياسياً، كما انتخبت جورج حاوي أميناً عاماً وفاروق دحروج نائباً للأمين العام.(٦٧)

وأصدر الحزب في كانون الأول / ديسمبر من العام نفسه (١٩٩٢) الوثائق السياسية والتنظيمية المقرة من اللجنة المركزية تحضيراً للمؤتمر السابع الاستثنائي (وهي مشاريع للنقاش) وجاء في الوثيقة الاساسية أن اللجنة المركزية للحزب دعت، بعد مضي تسعة أشهر على انعقاد المؤتمر السادس لعقد المؤتمر الاستثنائي السابع للحزب. وترى اللجنة المركزية الاسباب الموجبة لهذه الدعوة فيما يلي:

١- ان المؤتمر السادس قد أرجأ البت بمسألتي اسم الحزب والهيكلية التنظيمية إلى كونفرنس تنظيمي يعقد بعد سنة، أي كنا بصدد الاعداد لعمل شبه مؤتمري.

٢- أن عمل اللجنة المركزية وعمل الحزب عموماً بعد المؤتمر السادس قد استمر يشكو من ثغرات غير قليلة، الأمر الذي حدا باللجنة المركزية إلى البحث بإمكانية توسيع نطاق البحث ليطال تقييم خطتنا السياسية وأدائنا خلال السنة المنصرمة، وكذلك البحث في تدقيق مهمات وتوجهات المؤتمر السادس الفكرية والسياسية والتنظيمية التي أسفر الخلاف في الاجتهادات حولها.

٣- برزت مستجدات سياسية اقليمية (المفاوضات مع إسرائيل ومجمل الوضع العربي) ومحلية (الانتخابات النيابية وعملية إعادة بناء الدولة بالشكل الذي جرى فيه...)

٤- وكان من أبرز المستجدات التنظيمية استقالة الأمين العام السابق الرفيق جورج حاوي الأمر الذي يستدعي انتخاب قيادة جديدة.

وبالنسبة إلى هوية الحزب الفكرية فإن من الضروري- حسب الوثيقة- جعل الفكر المستند إلى الماركسية، والهادف إلى التغيير الثوري للمجتمع، فكراً نابعاً من خصائص المجتمع، وعن الاشتراكية فإن الحزب يؤكد التزامه بالاشتراكية ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ويعمل إلى تحقيق المساواة بين الناس، وعلى اشاعة العدل والحرية والسعادة. إلا أنه يعلن تمايزه عن التجربة التي تحققت في بناء الاشتراكية ويؤكد رفضه للنموذج الذي جرى اعتماده مثالاً للاشتراكية، ولكل نموذج، وصيغة محددة، ويتمسك بحقه في اختيار طريقه الخاص إلى الاشتراكية ورؤيته للمجتمع الاشتراكي.

المؤتمر السابع الاستثنائي للحزب الشيوعي اللبناني

انعقد المؤتمر الاستثنائي السابع للحزب الشيوعي اللبناني ما بين ٤ و٦ حزيران / يونيو عام ١٩٩٣ في «الميريلاند» في بيروت في جلسات مغلقة وقد حضر المؤتمر ٣٥٧ مندوباً منهم ٦١ مندوباً مراقباً، وتم في الجلسة الافتتاحية انتخاب رئاسة المؤتمر، واقرار جدول الأعمال الذي تضمن:

١- البحث في الموضوعات السياسية. ٢- مشروع النظام الداخلي الجديد. ٣- الوضع التنظيمي. ٤- انتخاب الهيئات القيادية.

وعرضت الكلمة الافتتاحية التي القاها نائب الأمين العام فاروق دحروج لطبيعة النقاش التحضيري الذي سبق انعقاد المؤتمر والذي أتسم بأشكال متعددة من الجدل على مسائل الفكر السياسة والممارسة والتنظيم والعلاقات والمواقف.

وأكدت الكلمة على مسؤولية أعضاء المؤتمر في «التوصل إلى فهم يعكس التوافق على أسس وجوامع مشتركة يتم على أساسها الاختلاف والتباين، وحق الرأي الآخر، انطلاقاً من أهمية هذا التوافق في تفعيل دور الحزب في السياسة وبين الجماهير ليضطلع بدوره في عملية التغيير[٦٨].

وجرى النقاش حول الوثائق السياسية المقترح صدورها عن المؤتمر وأقر مشروع التقرير السياسي بعد ادخال التعديلات عليه. وتم التصويت على اصدار ١٤ بياناً وقراراً ونداءً سياسياً، من ضمنها قرار حول صياغة برنامج جديد للحزب، وقرار حول أصدار وثيقتي المؤتمرين السادس والسابع. وعند التصويت على اسم الحزب صوتت الأكثرية مع إبقاء اسم الحزب مقابل ٢٨ صوتاً لصالح التغيير، وامتنع عشر أعضاء عن التصويت.

وانتخب المؤتمر لجنة مركزية انتخب موريس نهرا رئيسا لها- ولجنة للمراقبة المالية انتخبت محمود الواوي رئيساً لها، وانتخب مجلساً وطنياً انتخب نديم عبد الصمد رئيساً له. وانتخب فاروق دحروج أميناً عاماً للحزب.[٦٩]

لقد غاب الحزب الشيوعي اللبناني مثل غيره من الأحزاب والحركات السياسية إن كان بقوة سلبيات الوجود السوري في لبنان، أو بقوة إغتيال رفيق الحريري وإن كان العامل الأساسي زوال دولة الاتحاد السوفياتي. وكتب اسكندر منصور في جريدة «الأخبار» اللبنانية في ١٦/ ٩/ ٢٠٠٨ أن الحزب الشيوعي اللبناني الذي كان أصلاً مرهقاً ومنهكاً يفتش عن هوية جديدة في عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي، من العاصفة، فهوت السنديانة الحمراء في كل الاتجاهات، وبرزت «حركة اليسار الديموقراطي» و«الحركة اليسارية اللبنانية» و«حركة الانقاذ»، بالإضافة إلى تيار المعتكفين وربما كان المعتكفون هم الأكثرية».

ومن جهة أخرى، فقد كانت ولا زالت إلى هذا الحد أو ذاك، علاقة الحزب الشيوعي باليسار الإسلامي عموماً، وبحزب الله خصوصاً. وكانت النتيجة حسب الكاتب نفسه- عشرات الشهداء في طرابلس على يد حركة التوحيد الإسلامي واغتيال قادة ومفكرين بالإضافة إلى تهجير مئات العائلات على أثر الصراع الشيوعي- «الشيعي»..

المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي اللبناني في عام ١٩٩٩

بدأ المؤتمر بتقرير الأمين العام للحزب، وتكلّم فيه باختصار شديد عن الصعوبات التي واجهها الحزب منذ حدوث الزلزال المتمثل بانهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أنه تكلم أيضاً عن الاقتناع بضرورة بقاء الحزب مستفيداً من أخطائه ومن أخطاء غيره من الأحزاب الشيوعية، فاتحاً صدره لاستقبال الجديد، وعلى هذا الدرب عقد الحزب المؤتمرين السادس والسابع، وهاهو يتوج هذه المسيرة بعقده المؤتمر الثامن.

أما برنامج الحزب فقد استهل بالاعتراف أن الحزب وقع في خضم مسيرته النضالية الطويلة في أخطاء كبيرة، في النهج والممارسة، وعانى ولازال يعاني بعض مظاهر الوهن في ظل ظروف وضغوط شديدة التعقيد، إلا أنه حاول دوماً أن يكشف هذه الأخطاء، بقدر وعيه لها. وسيستمر في جهوده لتصويب مساره وتقويم ممارساته، ساعياً أبداً إلى التجدّد والتطوّر، آخذاً في الاعتبار ما توفره الحياة، وتولّده حركة التاريخ من مستجدات متكيفاً مع واقع حركة المجتمع اللبناني...

وجاء في الفصل الثاني، أن «وحدة النظام الديموقراطي العلماني بخصائصه اللبنانية، هو البديل العادل والفاعل والدائم، وتحديده لهذا الهدف «يعمل الشيوعيون على التعاون مع جميع القوى المقاومة للاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي اللبناني، ويرتدي التنسيق مع سورية، في هذا المجال، أهمية إستراتيجية قصوى»..

ومن الاستنتاجات التي استنتجها المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي اللبناني في أوائل عام ١٩٩٩ أن انهيار الصيغة السابقة المسماة اشتراكية لا يعني بالضرورة انهيار الاشتراكية كمبادئ ومُثُل وأهداف، وكمستقبل للبشرية الطامحة إلى العيش في ظل البحبوحة والعدالة والحرية والمساواة».

المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي اللبناني

وانعقد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي اللبناني في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤ وكان بمثابة محطة انقسامية أدّت إلى خروج مجموعة من الحزب بقيادة النائب إلياس عطا الله، ما سمح للحزب بإعادة تنظيم صفوفه، وكان المؤتمر التاسع نتيجة لتراكمات من ثلاثة مؤتمرات منذ عام ١٩٩٢.. فالشيوعيون حسموا موقفهم خارج إصطفافي الثامن والرابع عشر من آذار، وإن كان جزء منهم يرى نفسه على تلاقٍ مع فريق الثامن من آذار لأسباب تتعلّق بالمقاومة من جهة، ورهان على علمانية ما لدى التيار الوطني الحر. واستكمالاً للصورة فإن غالبية الشيوعيين لا تجد تقاطعاً عندهم مع فريق ١٤ آذار الذي يمثل عندهم «الخضوع للإملاءات الأميركية»، واستكمالاً

لمشروع الرئيس رفيق الحريري الاقتصادي الذي يريد رهن البلد وبيعه إلى الشركات الأجنبية»، وتشكيل سياسي يضع السلم مع إسرائيل في أولوياته.

وعقد المجلس الوطني للحزب الشيوعي اللبناني دورة اجتماعات في أواسط شهر أيلول / سبتمبر من عام ٢٠٠٦ ناقش خلالها تقريراً قدمه المكتب السياسي عن العدوان الهمجي على لبنان في الفترة الواقعة ما بين ١٢ تموز / يوليو تاريخ عملية أسر الجنديين الإسرائيليين، ومقتل عشرة آخرين، و١٤ آب / أغسطس ٢٠٠٦ تاريخ انتهاء العدوان وسريان قرار وقف الأعمال الحربية. وقد أقرّ المجلس الوطني تقرير المكتب السياسي الذي تضمّن توصيفاً للعدوان الإسرائيلي وعرضاً لأهدافه ونتائجه ومن ثم تحديداً للمهمات المطروحة أمام الشيوعيين وقوى اليسار اللبناني في المرحلة المقبلة.

وكان صدور القرار ١٧٠١ عن الأمم المتحدة تدويل وهزيمة سياسية لصمود المقاومة. فقد نشطت الإدارة الأميركية عبر كبار المسؤولين فيها (الرئيس ووزيرة الخارجية خصوصاً) لتأمين مناخ دولي مكمّل للعدوان ومحقّق لأهدافه... ومنذ البداية اتخذ الحزب الشيوعي اللبناني موقفاً يؤكد ويؤيّد عملية ١٢ تموز / يوليو.. ثم شجب الحزب العدوان في بيانات للمكتب السياسي وتصريحات للمسؤولين فيه وفي المجلس الوطني.. وأطلق الحزب الدعوة للمساهمة في مقاومة العدوان.. وأبدى المئات من الرفاق في منظماتهم اندفاعاً ممتازاً للمشاركة في القتال ضد العدو. وفي مجرى عمليات المقاومة والتصدّي للإنزال كما في بعلبك - الجمالية، والحراسة تحسّباً للتقدّم وعمليات الإنزال، وكذلك المشاركة في أعمال الإغاثة والأعمال الصحية، استشهد ثلاثة عشر رفيقاً وصديقاً في «الجمالية» و«حريقا» و«علي النهري» و«أنصار».

المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي اللبناني

وزع الحزب الشيوعي اللبناني منذ شهر كانون الأول / ديسمبر٢٠٠٨ كراساً بعنوان «مشروع التقرير حول العمل الجماهيري المعد للنقاش في المؤتمر الوطني العاشر» تناول فيه أولاً، مفهوم الحزب الشيوعي ورؤيته للعمل الجماهيري والمنظمات الجماهيرية، وثانياً، واقع العمل الجماهيري وأزمته، ودور الشيوعيين ضمنه، وثالثاً، السمات العامة لسياسات البرجوازية وحلفائها وبعض نتائجها الاجتماعية، ومحاور وأولويات البرنامج المطلبي.

وانعقد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي اللبناني في الفترة الواقعة ما بين ٢٧/ ٢ وأوائل آذار / مارس ٢٠٠٨، وهو المؤتمر الأول منذ الحرب الأهلية بلا صراع سياسي حاد داخل الحزب. فالمؤتمر السابق في ك١/ ديسمبر ٢٠٠٤ كان مؤتمراً انقسامياً أيضاً أدى إلى خروج مجموعة من

الحزب بقيادة النائب الياس عطا الله الذي انضم إلى مجموعة ١٤ آذار / مارس بقيادة آل الحريري. وكان ذلك المؤتمر نتيجة تراكمات من ثلاثة مؤتمرات أي منذ العام ١٩٩٢، وقد حسم الشيوعيون اللبنانيون أمرهم خارج الاصطفاف في ١٤ آذار / مارس أو ٨ آذار / مارس، وإن كانوا أقرب إلى الثامن من آذار / مارس بسبب التزامهم بالمقاومة.

وعلى هامش المؤتمر عقدت ندوة يسارية دولية في قصر اليونسكو في بيروت تحت عنوان «الأزمة الاقتصادية العالمية- مصدر لتنامي العدوانية الأميركية والتوتر في الشرق الأوسط والعالم» اعتبرت بمثابة استهلال للمؤتمر اشترك فيها ٣٢ دولة عربية واوربية وافريقية وأميركية (لاتينية).

وكان بمثابة مقدمة ثانية أو استهلال ثان مقال الدكتور أسعد ابو خليل في جريدة «الأخبار» في ٢٨/ ٢ تحت عنوان «الشيوعية العربية»، وجاء فيه أن اليسار العربي لم يسقط هكذا عفوا، ولم تكن عملية السقوط سريعة ومفاجئة. وان الانشقاقات الطائفية نخرت جسم الحزب الشيوعي اللبناني ليس بدون دعم وتمويل وتشجيع الحركات الدينية الرجعية في البداية، ودعم وتمويل وتشجيع مباشر من قبل الإمبريالية والصهيونية في النهاية.

ويتمثل العامل الاخر- حسب المصدر نفسه- بالبكداشية العربية (نسبة إلى خالد بكداش الذي بقي أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوري من عام ١٩٣٦ حين عاد من موسكو حتى يوم وفاته وحلت زوجته محله) التي قصمت ظهر اليسار. فشخصية خالد بكداش رسمت معالم الشيوعية المعاصرة: هذا الذي تلقى تدريباً ستالينياً في عهد ستالين في موسكو عاد عاقداً النية على نشر نفوذ الاتحاد السوفياتي أكثر من اهتمامه بنشر الشيوعية أو فكر اليسار.

وكانت جريدة «السفير» اللبنانية قد نشرت في ٢٣/ ٢ و٢٤/ ٢ وثيقة بعنوان «لبنان في قلب الصراعات مجدداً» ثم نشرت «التقرير التنظيمي» في ٢٥/ ٢، كما نشرت لـ«حركة الانقاذ» الشيوعية المنشقة عن الحزب المذكور بياناً سياسياً شاملاً تحت عنوان الدعوة إلى المؤتمر العاشر غير شرعية.

وفي المؤتمر الذي بدأ أعماله في ٢٧/ ٢ رفع البعض شعار «شرعوا أبواب الحزب» وسأل غيرهم على صفحات «السفير الثقافي» في ٢٧/ ٢: «ماذا تقدم الماركسية اليوم لفهم الصراعات غير الطبقية؟» ولماذا يخبو صوت الماركسيين، ولم تعد كتاباتهم مثيرة للاهتمام ومدار نقاش في السجالات الدائرة حول القضايا والهموم التي تواجهنا في هذه الأيام؟ هل السبب يعود إلى عجز ذاتي، أم قصور في النظرية ذاتها؟

وألقيت في المؤتمر مداخلات (كلمات) هامة مثل مداخلة الأستاذ فواز الطرابلسي بعنوان «بناء معارضة شعبية أساس مهمة اليسار اليوم»، ومداخلة الأستاذ محمد دكروب «عن الحزب

الشيوعي والخبز الثقافي» نشرت الأولى في «السفير» في ٢/ ٣ والثانية في ١٢/ ٣ وكتب الأستاذ وسام متى في ٢/ ٣ عن «مؤتمر شيوعي» يضم ٢٣ عضواً جديداً إلى قيادته: اللجنة المركزية «بدلاً من المجلس الوطني»، وخالد حدادة ينتخب مرة ثانية أميناً عاماً للحزب بالتزكية، وفق المدرسة السوفياتية الكلاسيكية.

وبالرغم من الجهد الكبير المبذول من قبل الحزب الشيوعي اللبناني كوادراً وقيادات في الاعداد للمؤتمر العاشر ونجاحه في رسم السبيل لحزب جماهيري حقاً وفعلاً، فإن جملة من القضايا الهامة والأساسية، إما لم يلق عليها أي ضوء (لغاية في نفس يعقوب) أو تم تجاهلها أو تجاوزها للسبب نفسه. ويقع على رأس هذه القضايا الشرط الأول لنجاح الثورة الشيوعية الذي لم يتوفر في ثورة اكتوبر وأدى في النهاية إلى ما أدى إليه، ويتمثل هذا الشرط حسب ماركس وانغلز- «بتطور المنظومة الرأسمالية التام الشامل، الذي سيتيح للبروليتاريين أن يتملكوا جملة قوى الانتاج الواصلة إلى اعلى درجات تطورها وان يصيروا بتطبيقها رجالاً كليين، وان يعطوا الشيوعية طابعاً كلياً- كونياً يستجيب للطابع الذي اتخذته الرأسمالية».

«فطالما لم يتطور الانتاج الرأسمالي حتى النقطة التي يصير فيها التزاحم نافلاً، سيكون بالنسبة للبروليتاريا، اضطلاعاً بمهمة مستحيلة ان تريد استبدال المنظومة الرأسمالية بمنظومة اشتراكية. فإذا ما نشبت الثورة الشيوعية قبل تمام تطور النظام الرأسمالي، لن يكون لها سوى طابع محلي محدود، وتنتهي إلى فشل محتوم. وبما أن منظومة الانتاج الرأسمالي ستواصل نموها وتطورها، وبما أن الرأسمالية ستزاحم البلد الشيوعي مزاحمة منتصرة، فإن هذا البلد سيغرق في البؤس، الأمر الذي ستكون عاقبته دمار الشيوعية والرجوع إلى وضع الأشياء القديم»[٧٠].

ثانياً، اعتبر السبيل الذي اخطته فلاديمير أوليانوف (لينين) إن كان في إقامة الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي الذي سمي بعد الثورة باسم الحزب الشيوعي، واختلف بشأنه مع جيورجي فالينتينوفيتش بليخانوف الذي أرسى الأساس لنشر تعاليم كارل ماركس الثورية في روسيا، واختلف معه أكثر بصدد الثورة التي لم تكن لا في مكانها ولا في زمانها الصحيحين، اعتبر هذا السبيل اجباريا لنشوء وتطور الأحزاب الشيوعية في كل بلدان العالم، وان كانت ثورة اكتوبر نفسها قد جرت في ظرف خاص جداً تمثل في الحرب العالمية الأولى التي اشتركت فيها روسيا وهذا الظرف الخاص جداً جعل ستالين يتصور أن الثورة الشيوعية مرتبطة بنشوب الحرب.

ومن جهة اخرى، استخدم مفهوم المركزية الديموقراطية في إقامة تنظيم عسكري ليس للديموقراطية فيه أي وجود حقيقي. وأكثر من ذلك تحول مبدأ خضوع الأقلية للأكثرية إلى

سلاح للتخلص من المخالفين بالرأي، أي الخصوم في الحزب، إن في إعدامهم من قبل ستالين أو نفيهم او قبرهم في اقبية التعذيب.

وكان على الحزب الشيوعي اللبناني وغيره من الأحزاب الشيوعية ان تبحث عن السبل الذي تجعلها مؤيدة من قبل الأكثرية في المجتمع، وان لا تبقى أقلية معزولة، تنتظر الفرصة المناسبة لكي تنقض على الحكم وتحكم الناس بقوة السلاح وليس بقوة الأفكار والأفعال.

وثالثا، ومن العوامل التي أدت إلى ما أدت إليه ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ أن أكثر من ٨٠٪ من المنتسبين إلى الأحزاب الشيوعية كان هدفهم الوصول إلى كراسي الحكم عن طريق الثورة الشيوعية. والمثقفون حسبوا بدقة ان البيرق الشيوعي قد غطى ثلثي البشرية ما بين عامي ١٩١٧و ١٩٦٠ وهو سيغطي بالتأكيد الثلث الباقي في الأعوام القليلة التالية، وخاصة أن الجبروت العسكري السوفياتي قادر -حسب ما كان يشاع- على الحاق الهزيمة الماحقة بالأمبريالية العالمية وعلى رأسها الأمبريالية الأميركية. وما أن سقطت دولة الاتحاد السوفياتي بعد سقوط الأنظمة (الاشتراكية) في اوربا الشرقية في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الفائت. حتى عاد الـ٨٠٪ من المنتسبين وأكثر من ذلك بكثير إلى قواعدهم القومية أو الدينية، ولم يبق غير المستفيدين مادياً من هذا اللقب أو الانتساب، وبعض كبار السن الواقفين على حوافي قبورهم مثلي.

وانتقل بعض أكثر المتعصبين للشيوعية وفق الطريقة الستالينية إلى مواقع ألد أعداء الشيوعية في المعسكر الآخر، إن كان إلى مواقع الليبراليين المتأمركين، او مواقع أسوأ، كأن يسيروا أمام قوات المستعمر الأميركي في العراق ليدلوهم على بيوت ومخابئ المناضلين الشرفاء..

رابعاً، كان ولا زال هناك في روسيا وغير روسيا كأن يكون في سورية ولبنان من اتخذ من الشيوعية ديناً يحرم فيه إضافة كلمة أو حذف كلمة مما كتبه ماركس وانغلز ولينين وهم في أغلب الأحوال لا يستطيعون أن يفكوا حرفاً، او أنهم يقرأون ويكتبون إلا أنهم لم يقرأوا أي كتاب له علاقة بالماركسية اللينينية، واكتفوا بالحمد والثناء، أو السباب والشتائم. ومثل هؤلاء يوجهون إلى بليخانوف اقذع الشتائم لأنه كتب أن الماركسية لم تذكر كل شيء وبالتالي فإن الاكتشافات ستغنيها مثلما أغنت الاكتشافات في علم الفضاء معارف كوبرنيكوس الذي رسم معالم الطريق..

خامساً، أحسن الحزب الشيوعي اللبناني عملا في اقراره برنامجاً عن العمل الجماهيري لم يترك جانباً هاماً إلا تطرق إليه، مما يبشر بتحوله إلى حزب جماهيري قولاً وفعلاً.. وكان ينبغي أن يفكر بما سبقت الاشارة إليه والعمل لإقامة حزب يخضع لقانون الانتخابات كل أربع سنوات حتى لو شكل الحكومة إذا حاز على أكثرية المقاعد في المجلس النيابي (البرلمان). والجماهير هي وحدها

صاحبة الحق في الحكم على انجازه، او معاقبته بعدم انتخابه، مما يتطلب منه دراسة أخطائه ليتلافاها في الدورة الانتخابية التالية..

وإذا كانت ديكتاتورية البروليتاريا قد فرضتها «أحوال الطبقة العاملة في بريطانيا» في القرن التاسع عشر التي درسها فريدريك انغلز وأصدر كتاباً بالعنوان المذكور، فإن مياهاً كثيرة جرت تحت الجسر منذ ذلك التاريخ..

سادساً، كتب فلاديمير أوليانوف (لينين) في عام ١٩٢١ أي بعد ثلاث سنوات من موت بليخانوف في عام ١٩١٨ «يبدو لي أن من المناسب تنبيه أعضاء الحزب الشباب إلى أنه لا يمكن للمرء أن يصبح شيوعياً حقيقياً واعياً بدون أن يدرس- وان يدرس بالذات- كل ما كتبه بليخانوف في الفلسفة، فذلك هو أفضل ما تحتويه كل الأدبيات العالمية للماركسية»[٧١] وهو أي لينين لم يصغ لبليخانوف لا قبل الثورة، أي منذ عام ١٩٠٣، ولا بعدها، مع أنه اعترف بما كان يجب أن يعترف به. والخطأ الفادح الذي اقترفه لينين، رغم كل عظمته، هو ضربه عرض الحائط بكل ما قاله وكتبه في كتابه «خطتا الاشتراكية الديموقراطية في الثورة الديموقراطية» الذي صدر في عام ١٩٠٦ بشأن الثورة الشيوعية، وطلب فيه فتح أبواب روسيا ونوافذها لدخول النظام الرأسمالي، إذ أن لا سبيل للاشتراكية إلا من خلال النظام الرأسمالي، وليس بتجاوزه كما كان يطلب الشعبيون.. وإن من الخطأ الظن ان الثورة البرجوازية الديموقراطية لا تفيد الطبقة العاملة....

المراجع:

١- مجموعة من العلماء السوفييت، تاريخ الأقطار العربية، ج١، دار التقدم، موسكو ١٩٧٦، ص٨٦.

٢- د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢، ص٢٢٦ - ٢٢٧.

٣- جان كولان، الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ - ١٩٤٦ تعريب نبيل هادي دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، ص٢٩.

٤- محمد دكروب، جذور السنديانة الحمراء، حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني ١٩٢٤ - ١٩٣١، ط٢، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٠٤.

٥- د. ماهر الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين، ١٩١٩ - ١٩٢٨، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠، ص٢٥٨.

٦- ج.ج.كوستاس، تاريخ الحركة الشيوعية - الكومنترن والأحزاب الشيوعية في البلدان العربية خلال العشرينيات والثلاثينيات، مجلة «النهج» ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٤.

٧- خالد بكداش، أربعون عاماً في خدمة الوطن والشعب. مقال نشر عام ١٩٦٤.

٨- مصطفى غالب، الحزب الشيوعي السوري، تاريخه، مخازيه، مؤمراته السلمية، ص١٨.

٩- إلياس البواري، تاريخ الحركة النقابية في لبنان ١٩١٨ - ١٩٤٦، ج١، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ص١٥٥.

١٠- المصدر رقم ٥، ص٢٥٧.

١١- جريدة «الأهرام» المصرية، في ١٢/ ٧/ ١٩٣٠ وقد نقلته عنها مجلة «الطريق» اللبنانية العدد٢/ ٣ عام ١٩٨٤، ص٢٧٨.

١٢- مجلة «المراسلات الأممية» عام ١٩٣٣، ونشرتها مجلة «الطريق» اللبنانية ٢ و٣/ ١٩٨٤، ص٣٠١ ومابعدها.

١٣- إلياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤، ص٢٧.

١٤- المصدر رقم ١، ص٩٤.

١٥- المصدر رقم ١٢، ص٣٧.

١٦- مصطفى العريس، مصطفى العريس يتذكر، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٢، ص٥٣.

١٧- جريدة «النداء» في ٣٠/ ٨/ ١٩٨٤ مقال ليوسف خطار الحلو.

١٨- د. عبد الله حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠ - ١٩٤٥، دار دمشق ١٩٧٣، ص٣٠٠.

١٩- كتاب «الأحزاب في سورية» دار الرواد، دمشق ١٩٥٤، ص٢٥٥، لم يذكر فيه اسم المؤلف أو المؤلفين.

٢٠- أرتين مادويان، حياة على المتراس، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٦، ص١٨٧.

٢١- المصدر رقم ٩، ص١٩٤.

٢٢- يوسف خطار الحلو، الدرب والرفاق، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ص٣٣.

٢٣- المصدر رقم ٢٠، ص٢٩٦.

٢٤- المصدر رقم ٢٢، ص١٠٩.
٢٥- المصدر رقم ٢٠، ص٢٧٨.
٢٦- د. مصطفى الدندشلي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي بعد الحرب، ١٩٤٠ - ١٩٦٣ (لم يذكر اسم دار النشر) ١٩٧٩، ص٤٣.
٢٧- نقولا هـ. هوفها نسيان، النضال التتحرري الوطني في لبنان ١٩٣٩ - ١٩٥٨، ترجمة بسام اندوبان، دار الفارابي، بيروت ١٩٦٨، ص١٠٩.
٢٨- نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائق، بيروت ١٩٧١، ص١٢٠.
٢٩- المصدر رقم ٩، ص٢٥٤.
٣٠- المصدر رقم ١٣، ص٦٩.
٣١- المصدر رقم ٢٢، ص٣٨.
٣٢- المصدر نفسه (٢٢)، ص٢٤٤.
٣٣- المصدر نفسه، ص٢٥٢.
٣٤- المصدر رقم ٢٠، ص٣١٢.
٣٥- المصدر رقم ٢٧، ص١١٥.
٣٦- المصدر رقم ٢٠، ص٣٢٥.
٣٧- جورج بطل، قراءة في الأهمية التاريخية للمؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني، مجلة «الطريق» اللبنانية، العدد٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، ص١٤.
٣٨- المصدر نفسه.
٣٩- المصدر رقم ٢٢، ص١٧٦، أورده فارس أشتي، في كتابه «الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية» ١٩٤٩ - ١٩٧٥، الدرا التقدمية، بيروت، ص ١١٢.
٤٠- د. فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي، المصدر السابق، ص٥١٨.
٤١- المصدر رقم ١، ص١٩٥.
٤٢- المصدر رقم ٤٠، ص٥٢٦.
٤٣- المصدر رقم ٩، ص٣٢٨ - ٣٢٩.
٤٤- المصدر رقم٤٠، ص٥٣٢.
٤٥- المصدر رقم ١، ص١٩٧ - ٢٠٠.
٤٦- المصدر نفسه، ص٢٠١.
٤٧- كريم مروة، أزمة القطاع ومسألة الحكم الوطني الديموقراطي في مشروع موضوعات المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني، مجلة «الطريق» ١٢/ ١٢/ ١٩٧١.
٤٨- نحو المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني، في سبيل حكم وطني..
٤٩- كريم مروة، لابد من مجابهة تصاعد الاتجاهات اليمينية، مجلة «الطريق» اللبنانية ٧ و٨ عام ١٩٧٢.
٥٠- إبراهيم مصطفى، الأنغام النشاز، مجلة «الطريق» ٥/ ١٩٧١.

٥١- رأي الطريق، تفسير ظاهرتين، مجلة «الطريق» ٢/ ١٩٧١.

٥٢- ندوة اقتصادية.. مجلة «الطريق» ١٠ و١١/ ١٩٧٤.

٥٣- فضيحة صواريخ كروتال، مجلة «الطريق» ٧ و٨/ ١٩٧٢.

٥٤- جريدة «السفير» اللبنانية في ١٥/ ٤/ ١٩٧٥.

٥٥- حسن عواضة، التضخم، مجلة «الطريق» ١/ ١٩٨١.

٥٦- جورج حاوي، ماذا جرى؟ ولماذا؟ وما العمل؟ مجلة «الطريق» ٣/ ١٩٩٢.

٥٧- المصدر نفسه.

٥٨- عبد الرحمن منيف، اسهام، مجلة «الطريق» ١/ ١٩٨٣.

٥٩- مشروع التقرير السياسي تحضيراً للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اللبناني.

٦٠- جريدة «نضال الشعب» السورية ٣٥٨ أواخر آذار ١٩٨٥.

٦١- ماري دبس، نحو المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اللبناني، مجلة «النهج» ١٣/ ٦/ ١٩٨٦.

٦٢- جريدة «نضال الشعب» (فيصل) ٣٩٠/ أواسط شباط/ فبراير ١٩٨٧.

٦٣- بيان المكتب السياسي، للجنة المركزية ح.ش.ل في تموز/ يوليو ١٩٨٦ مجلة «النهج» ٢٢/ ١٩٨٨

٦٤- مجلة «النهج» ٢٢/ ١٩٨٨.

٦٥- جريدة «النداء» ١٥/ ٤/ ١٩٨٩.

٦٦- مجلة «الثقافة الجديدة» العراقية ٢٣٥/ تموز/ يوليو ١٩٩١.

٦٧- جريدة «نضال الشعب» (فيصل) ٤٦١/ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

٦٨- مجلة «الحرية» الفلسطينية في ١٣/ ٦/ ١٩٩٣ ص٢٥.

٦٩- المصدر ٦٧ العدد ٥٢٣ في ٨/ ٧/ ١٩٩٣.

٧٠- أوغست كورنو، ماركس وانجلس، حياتهما واعمالهما الفكرية، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٤، ٣٢، ص ١٩٧.

٧١- بليهانوف، في تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ، دار التقدم، موسكو، ١٩٨١، ص٤.

المقدمة للحزب الشيوعي الفلسطيني وللحزب الشيوعي الأردني

لم تذكر وثائق الحزب الشيوعي المصري أن للحزب الشيوعي الفلسطيني فضل عليه، أو على أي من الحلقات الماركسية التي أقيمت في مصر، وإن كانت الوثائق أشارت إلى فضل عدد من اليهود المصريين المعادين للصهيونية في نشوء، وفي إعادة إنشاء الحلقات الماركسية والحزب الشيوعي المصري. ومع ذلك فقد كان من جملة التهم الموجهة إلى الحزب الشيوعي المصري، أو بالأحرى، إلى الحركة الشيوعية المصرية والعربية، أن قادتها كانوا من الأجانب واليهود. والواقع لعب جوزيف بيرغر، والياهو تيبر، ونعوم لينسكي في فترات مختلفة دوراً هاماً في تأسيس الحزب الشيوعي السوري- اللبناني[1] ورفع الكومنترن شعار تعريب الأحزاب الشيوعية وقام بمساعدة الحزب الشيوعي السوري- اللبناني عمر الأطرش (محمود الحاج رباح) الجزائري الأصل وكان عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني[2] وظهرت النواة الأولى للحركة الشيوعية في فلسطين بين أوساط المهاجرين من العمال اليهود في نهاية القرن التاسع عشر. وأقام العمال الزراعيون اليهود منظمتهم النقابية الأولى في العام ١٨٩٩، وتشكلت منظمة بوعالي تسبون- العامل الصهيوني في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٠٥ كما تشكلت منظمة «العامل الفتي» وتغلب الاتجاه الرجعي المعادي للعرب[3].

وخلق انتصار ثورة أكتوبر عام ١٩١٧، وتقارب الصهاينة مع الإنكليز، والعداء السافر للعرب، الظروف المناسبة لإقامة حزب العمال الاشتراكي الذي عقد مؤتمره التأسيسي ما بين ١٥ و١٧ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩١٩ بمساهمة بضعة عشرات من اليهود. واعتبر هذا المؤتمر بمثابة المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي الفلسطيني. وانعقد مؤتمره الثاني في الشهر نفسه من عام ١٩٢٠. وأضيفت إلى التسمية كلمة «العبري» نتيجة ضغوطات معينة. وبعد توزيع بيان بمناسبة الأول من أيار / مايو ١٩٢١ شنت السلطات البريطانية حملة اعتقالات واسعة. ودعي لحضور المؤتمر الثالث للأممية بصوت استشاري وطلب منه أن يقطع صلته بـ«بوعالي تسيون».

وأعلن اتجاه الأغلبية المعادي للصهيونية في المؤتمر الرابع الذي انعقد في أيلول / سبتمبر عام ١٩٢٢ انسلاخه عن الحزب وتشكيل حزب «الشيوعيين الفلسطينيين». وتبنى المؤتمر الخامس في تموز ١٩٢٣، وهو مؤتمر الوحدة اسم الحزب الشيوعي في فلسطين. وصدرت مجلة «حيفا» كصدى لنداء التعريب، معلنة الحرب ضد الصهيونية[4] وأيد الحزب «هبة البراق» في القدس التي

جرت في آب / أغسطس عام ١٩٢٩ واشترك فيها العرب واليهود ضد سلطات الاحتلال البريطاني[٥].

وعيّن الكومنترن في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٣٠ لجنة مركزية جديدة للحزب مؤلفة من ثلاثة من العرب ويهوديين. وأصدر الحزب في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٣٥ منشوراً بعنوان «من أجل تحالف كل العرب وأصدقائهم ضد الامبريالية»[٦] ولعبت صحيفة «الجبهة الشعبية» عام ١٩٣٦ دوراً هاماً في الانتفاضة والتحق نمر عودة عضو اللجنة المركزية بالمجموعات العربية المسلحة.

وقاد المعارضة اليهودية في الحزب ميكونيس. وتأسست في شباط عام ١٩٤٤ عصبة التحرر الوطني. وفي اعقاب قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ أعيد توحيد الجماعات الشيوعية اليهودية المختلفة في حزب شيوعي إسرائيلي انشق في آب / أغسطس عام ١٩٦٥ إلى: فئة ميكونيس- سنيه التي احتفظت باسم الحزب، وفئة فيليز- طوبى التي سميت باسم «القائمة الشيوعية الجديدة»[٧] واختلف ميكونيس مع حزبه وانسحب منه عام ١٩٧٤.

وبالنسبة إلى عصبة التحرر الوطني فقد سبق إعلان تأسيسها عام ١٩٤٤ نشوء منظمة الطلبة العرب في بيت لحم للانقاذ من الأمية. وقرر تغيير اسمها في تموز ١٩٣٨ إلى عصبة الطلبة العرب. وغيرت اسمها ثانية إلى «عصبة المثقفين العرب» في ايلول ١٩٤١.

وتأسست بعدئذ نواد عربية في المدن. واجتمعت هذه النوادي وشكلت عام ١٩٤٤ نواة «عصبة التحرر الوطني» التي أصدرت نشرة نصف شهرية باسم «الاتحاد» ووقفت العصبة حتى صيف عام ١٩٤٧ ضد مشاريع تقسيم فلسطين. وقد وافق على قرار التقسيم انطلاقاً من الثقة بالاتحاد السوفياتي فؤاد نصار الذي أصبح فيما بعد الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، وأميل حبيبي. والتقت العصبة بزعامة فؤاد نصار الذي ألقي القبض عليه في تموز ١٩٤٨ وأميل حبيبي مع الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي أيد قرار التقسيم، ونشأ الحزب الشيوعي في إسرائيل أو الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكح)[٨].

وبانضمام الضفة الغربية إلى الأردن انتقلت عصبة التحرر الوطني إلى الحزب الشيوعي الأردني في أوائل صيف عام ١٩٥١. وواجه الشيوعيون في غزة الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٥٦، ومرة ثانية في عام ١٩٦٧.

وبحثت مسألة قيام حزب شيوعي فلسطيني في الحزب الشيوعي الأردني منذ العام ١٩٧١. وبقي القرار معلقاً بسبب ربط قيادة الحزب في الأردن بين قيام حزب شيوعي فلسطيني وبين

إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وتبادل الطرفان عشرات الرسائل وتوسطت الأحزاب الشيوعية العربية والعالمية. ونشرت صحيفة «الجماهير» الناطقة بلسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني في عددها الثاني عشر ١٩٨١ قراراً بشأن قيام «حزب شيوعي فلسطيني». وشكل عربي عواد في لبنان حزباً شيوعياً فلسطينياً(ثورياً). وعقد الحزب الشيوعي الفلسطيني مؤتمره التأسيسي في عام ١٩٨٣، وعقد مؤتمره الثاني في أواخر تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٩١ وغيرّ اسمه إلى «حزب الشعب الفلسطيني».

وكما كان الحال في كل من مصر وسوريا، فقد تشكل فوق الساحة الفلسطينية أيضاً، يسار عربي إلى جانب الشيوعيين. وتشكل هذا اليسار بالدرجة الأولى من حركة «القوميين العرب» التي وصفت بالراديكالية منذ بدء وجودها. وتحولت هذه الحركة بعد فشل الوحدة السورية- المصرية إلى أحزاب ناصرية وإلى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، التي اختارت الكفاح المسلح والحرب الشعبية لتحرير فلسطين اقتداءً بامثلة حركات التحرر في الصين وكوريا الشمالية وكوبا وفييتنام وغيرها. وانقسمت هذه المنظمة إلى عدد من المنظمات، منها الجبهة الديمقراطية، والقيادة العامة وغيرها.

وإضافة إلى ما تفرع عن الجبهة الشعبية فإن هناك العديد من المنظمات «الجبهوية» اليسارية في داخل الأرض المحتلة وفي خارجها. وكان لحزب البعث العربي الاشتراكي وجود منذ ما قبل انعقاد مؤتمر حمص في عام ١٩٥٤ وانتخاب عضو في القيادة القومية من سبعة أعضاء يمثل ضفتي الأردن. وتتبع البعث في سوريا منظمة فلسطينية «اسمها» الصاعقة.

وكشفت المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين في كراس لها بعنوان «إلى أين يسيرون بقضية فلسطين؟» الصادر في أواسط عام ١٩٧٠ عن أن الأزمة في صفوف المقاومة الفلسطينية ناتج عن سير قيادة المقاومة الفلسطينية لإقامة دولة فلسطين «تعيش في كنف إسرائيل وترضع من حليبها.. أي أنها (القيادة) تسير نحو تشكيل الدولة الفلسطينية المسخ في ظل حراب الاحتلال الصهيوني».

وكتبت الجبهة الشعبية «الثورية» لتحرير فلسطين في كراس بعنوان: «كيف نفهم أزمة الجبهة الشعبية وطبيعة تناقضاتها» أن الأزمة الراهنة لم تكن الوحيدة في تاريخ الجبهة، انها حلقة في سلسلة من الأزمات الناتجة عن طبيعة بنية وتكوين الجبهة. وأن أزمة المقاومة وبالتالي أزمة كل فصيل من فصائلها لم تكن واضحة وبارزة قبل أيلول (عام ١٩٧٠) ولم يكن ليحدث ما حدث لولا القيادة اليمينية الفلسطينية العاجزة.

وما قيل في هذين الكراسين قيل في عشرات، بل مئات الكراريس والمنشورات الصادرة عن مختلف فصائل المقاومة ومن أبرزها: «في سبيل التغلب على الأزمة في حركة المقاومة الفلسطينية»

لنعيم الأشهب في الحزب الشيوعي الاردني في عام ١٩٧٢، «والأزمة في منظمة التحرير الفلسطينية وتحالفاتها العربية»، للجبهة الديمقراطية في عام ١٩٨٤، «وأزمة منظمة التحرير الفلسطينية- تحليل ونقد الجذور والحلول»- لنايف حواتمة، في أوائل التسعينات، و«رد على البرنامج السياسي لزمرة بشير البرغوثي (أي الحزب الشيوعي الفلسطيني) من منشورات الحزب الشيوعي الفلسطيني- القيادة المؤقتة (أي فصيل عربي عواد) في عام ١٩٨٥...

واثبتت الأيام أن القيادة الفلسطينية مثل غيرها من القيادات العربية لا تطيق العيش في جو من القيادة الجماعية. فبعد أن تألق الوجه الفلسطيني من خلال الوفد الفلسطيني إلى المباحثات إن كان في مدريد أو واشنطن، التقت القيادة الإسرائيلية بالقيادة الفلسطينية جانبياً وتوصلت القيادتان إلى اتفاق اوسلو بعد مباحثات سرية.

وفي الأردن يعود الفضل إلى عصبة التحرر الوطني بقيادة فؤاد نصار في نشوء وتطور الحزب الشيوعي الاردني، وفي إقامة جبهة وطنية في عام ١٩٥٤ دخل فيها البعثيون والسياسيون المستقلون، وكانت بمثابة قاعدة لحكومة سليمان نابلسي التي تألفت في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٥٦ وعطلت كثيراً من الاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا والمجحفة بحق الاردن، وحررت الجيش العربي (الأردني) من هيمنة غلوب باشا عليه، ورفضت حلف بغداد.

إلا أن شهر العسل هذا لم يدم طويلاً وتحمل الحزب الشيوعي الأردني أكثر من غيره تبعات الاطاحة بحكومة النابلسي وقضى عدد من قادته سنوات طويلة في السجون. وخاض البعثيون نضالاً واسعاً ضد ارهاب الملك[٩].

وعقد الحزب الشيوعي الاردني مؤتمره الثاني في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ على أثر الانقسامات والاختلافات مع أطراف المقاومة الفلسطينية». وأدان المؤتمر الأعمال الانشقاقية والتكتل التحزبي الذي قامت به مجموعات معينة في الحزب وحرفته عن خطه. وقد طرد رؤوس الزمرة التكتلية من الحزب[١٠] وكتبت الصحيفة السرية للحزب «الحقيقة» عن عودة الوحدة إلى الحزب[١١] إلا أن ما آل اليه الوضع، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي جدد الانقسامات وعمقها.

ووجهت إلى حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن ضربة أليمة نتيجة انتقال عبد الله الريماوي زعيم الحزب في السابق إلى صفوف الناصريين. وقد قاوم الريماوي خطط ميشال عفلق لاعادة تأسيس حزب في سوريا في المؤتمر الرابع القومي للحزب الذي انعقد في بيروت[١٢].

ودب النشاط في صفوف الشيوعيين والبعثيين والناصريين والإسلاميين والاشتراكيين وغيرهم في حملة المعارضة ضد اتفاق «وادي عربا» بين الاردن وإسرائيل في العام ١٩٩٥.

المراجع:

١- جاك كولان، الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ - ١٩٤٦، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ص٤٨ و١٧٤.

٢- مجلة «النهج» ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، ص١٤١.

٣- ماهر الشريف، شؤون فلسطينية، العدد ٨٠ تموز ١٩٧٨، محاولة أولية للتعرف على حيثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، ص٩٧-١١١.

٤- المصدر نفسه (شؤون فلسطينية) العدد ٥٨ حزيران ١٩٧٦، دراسة تاريخية: قراءة في سياسة الحزب الشيوعي الفلسطيني، مجلة «حيفا» ١٩٢٤-١٩٢٦ إعداد وتعقيب هاني حوراني، ص١٣٩-١٧٨.

٥- المصدر نفسه (شؤون فلسطينية)، العدد ٦١ كانون الأول/ ديسمبر ماهر الشريف، الحزب الشيوعي وهبة البراق، ص٢١٦-٢٤٥.

٦- المصدر نفسه (شؤون فلسطينية)، العدد ٣٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، موسى خليل، الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩-١٩٤٨، ص١١١-١٤٢.

٧- المصدر نفسه (شؤون فلسطينية)، العدد ١٤٨ آب ١٩٧٥، د. إياد قزاز، الحزب الشيوعي في إسرائيل، ص٢٥١-٢٥٤.

٨- د. سلمان رشيد سلمان، اليسار في أسرائيل، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٤، ص٤٢.

٩- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، دراسة تاريخية، موجز لنضال الحزب المذكور ١٩٤٣-١٩٧١، ص٤ (دون ذكر دار النشر).

١٠- مجلة «النهج»، ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٤.

١١- المصدر نفسه ١٢/ ١٩٨٦.

١٢- عدنان عنتباوي ومحمد أزهر الكيلاني، القطر العربي السوري في معركة النضال القومي، ١٩٤٣ - ١٩٦٣ دار الاعتدال، دمشق ١٩٦٣، ص١٠٥.

الحزب الشيوعي الفلسطيني

مقدمة

ترجع جذور الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، وبشكل أساسي، إلى الجناح الصهيوني لـ«بوعالي تسيون- العامل الصهيوني» داخل الحركة العمالية اليهودية في روسيا القيصرية، الذي كان ينطلق، في مواقفه وسياساته، من إمكانية الجمع بين الصهيونية والاشتراكية، ويدعو العمال اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين وتصدر النضال من أجل «ضمان الاستقلال الاقليمي للشعب اليهودي في فلسطين وإيجاد حل اشتراكي» للمسألة اليهودية. وعلى هذا الاساس قررت مجموعة من أنصار البوعالي تسيون الروسي في مطلع القرن العشرين. الانتقال إلى فلسطين للمساهمة في عملية «التجميع الاقليمي للشعب اليهودي» والنضال من اجل ضمان نجاح «الحل الاشتراكي» للمسألة اليهودية[1].

ومن جهة أخرى، فقد ترافق ظهور المنظمات العمالية اليهودية في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر مع تصاعد حركة الاستيطان الصهيوني. ففي عام ١٨٨٧، تشكلت جمعية عمالية بقيادة تحرك عمال مستوطنة «ريشون تسيون» ضد ادارة البارون روتشيلد، عرفت تحت اسم «منظمة العمال». وفي عام ١٨٩١ ظهرت منظمة عمالية يهودية جديدة تحت اسم الوطن والعمل. وأسس العمال الزراعيون منظمتهم النقابية الأولى في عام ١٨٩٩[2].

ويبدأ تاريخ الحركة العمالية اليهودية في فلسطين مع وصول (الرواد الأوال) من مجموعة «هومل» الذين افتتحوا بوصولهم إلى فلسطين، في كانون الثاني / يناير ١٩٠٤ عهداً جديداً في تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين. إلا أن ٨٠٪ من هؤلاء المهاجرين إما عادوا إلى روسيا، أو انهم ذهبوا إلى الولايات المتحدة الأميريكية. وعقد أعضاء الـ«بوعالي تسبون العامل الصهيوني» وهم بالاساس من الفرع الروسي للعامل الصهيوني- بوعالي تسيون بقيادة «بوروشوف» اجتماعاً عاماً في عام ١٩٠٥ في مستوطنة «بتاح تكفا» لتوحيد جميع العمال اليهود في فلسطين، وتأسست، بسبب فشل الاجتماع التوحيدي، منظمتان عماليتان مختلفتان: الأولى، «منظمة العامل الصهيوني الفلسطيني» في تشرين الأول / أكتوبر من ذلك العام. والثانية «منظمة العامل الفتي» في تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه. وكانت الأولى تضم ستين عضواً، في الوقت الذي ضمت فيه الثانية تسعين عضواً.

وانعقد المؤتمر التأسيسي لحزب بوعالي تسيون الفلسطيني في فندق «سبيكتور» بمدينة يافا في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٠٦ وساهم فيه ١٥٠ عضواً وانتخب دافيد بن غوريون الذي وصل قبل شهر من انعقاد المؤتمر رئيساً للمؤتمر التأسيسي. وبالرغم من بروز اتجاه لتنظيم العمال اليهود والعرب في منظمة واحدة فقد تغلب الاتجاه الصهيوني، الذي رفض بشكل قاطع إقامة منظمة نقابية مشتركة تجمع العمال العرب إلى جانب العمال اليهود. وعندما تشكلت لجنة لتحديد الخط الايديولوجي للحزب ظهر اتجاه ماركسي بقيادة روستوف، واتجاه يميني بقيادة دافيد بن غوريون. وبقي الانقسام قائماً في المؤتمر الأول الذي عقد في يافا عام ١٩١٠ وفي باقي المؤتمرات. وكانت جماعة «روستوف» تعتقد أن بالإمكان تزاوج الصهيونية مع الاشتراكية.

وانعقد مؤتمر وحدة «بوعالي تسيون» مع العامل الصهيوني وغيره، وهو المؤتمر الثالث عشر في مدينة يافا في ٢١/ ٢/ ١٩١٩، وتمت الدعوة، بعدئذٍ، إلى مؤتمر عام في «بتاح تكفا» بمساهمة ١٩ مندوباً من «بوعالي تسيون»، و١١ من «العامل الفتي» و٢٨ من غير الحزبين. واتفق على عقد مؤتمر لممثلي جميع العمال اليهود في فلسطين في «احدوت ها عفودا- اتحاد العمل». وانعقد هذا المؤتمر في شهر آذار / مارس ١٩١٩. وأقر مبدأ اشتراك الاتحاد في نشاطات المنظمة الصهيونية العالمية ومبدأ انضمامه إلى الأممية الثانية.

وقد رفضت أقلية يسارية من البوعالي تسيون الفلسطيني في العام ١٩١٩ الانضمام إلى «أحدوت هاعفودا- اتحاد العمل» وتابعت نشاطها المستقل. وأسست هذه المجموعة بمساعدة مجموعات اشتراكية صغيرة أخرى حزب العمال الاشتراكي M.P.S وانعقد المؤتمر التأسيسي لهذا الحزب في مدينة يافا في الفترة الواقعة ما بين ١٥ و ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٩. ويعتبر هذا المؤتمر التأسيسي لحزب العمال الاشتراكي بمثابة المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الفلسطيني أو الحزب الشيوعي في فلسطين.

وأقر هذا المؤتمر السير سوية مع كل جماهير العمال في البلاد دون فرق في القومية وطالب بالعمل على إيجاد طريق للتقارب والتفاهم بين العمال اليهود والكادحين العرب[٢].

وانعقد في مدينة حيفا في الفترة الواقعة ما بين ٣ و٤ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٢٠ المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي في فلسطين حضره ٢٢ مندوباً يمثلون ٣٠٠ عضو، أعرب المجتمعون عن قناعاتهم بأن إقامة الجماهير اليهودية في فلسطين «لا تتعارض مع مصالح العمال والفلاحين العرب، بل على العكس فهي تتوافق تماماً مع مصالحهم». ومعنى ذلك اتفاق «الصهيونية البروليتارية» مع مصالح الكادحين العرب. وأعار المؤتمر أهمية خاصة لقضية إقامة

حزب ثوري اشتراكي موحد في فلسطين قائم على قاعدة من «فرعين قوميين»، أحدهما يهودي والآخر عربي، انطلاقاً من القناعة بأن العرب وحدهم قادرون على خلق حركة ثورية بين الجماهير العمالية العربية في فلسطين، وأقر المؤتمر بأن الاشتراكية هي الهدف النهائي لنضال الحزب.

وانعقد المؤتمر الثالث لحزب العمال الاشتراكي في فلسطين بمدينة يافا في الفترة الواقعة ما بين ٢٢ و ٢٥ نيسان ١٩٢١ بمساهمة ٢٦ مندوباً. وتبنى هذا المؤتمر اسماً جديداً للحزب وهو «الحزب الشيوعي اليهودي: بوعالي تسيون» أي انه لا زال يشكل فرعاً من «العامل الصهيوني» إلا أن ما تميّز به هذا المؤتمر هو ظهور أفكار معادية للصهيونية.

وعندما نظم الحزب في الأول من أيار من ذلك العام (١٩٢١) مظاهرة في شوارع مدينة يافا لم توافق عليها السلطات البريطانية، حدثت اشتباكات دموية عنيفة نتج عنها مصرع وجرح عدد كبير من العرب واليهود. واستغلت السلطات هذه الفرصة في توجيه ضربة أليمة إلى الحزب، فاعتقلت العشرات من أعضائه، وأبعدت ثمانية عشر كادراً من أبرز كوادره إلى خارج البلاد. وتابع الحزب نشاطه ولكن بصعوبة كبيرة، واحتدم الصراع الايديولوجي الدائر في صفوف الحزب احتداماً شديداً عام ١٩٢٢ من حول: أولاً، الموقف من مفهوم «الصهيونية البروليتارية» أي الجمع بين الصهيونية والاشتراكية واستتبع ذلك خلاف من حول الاتحاد العالمي (اليساري) لـ«بوعالي تسيون- العامل الصهيوني»، وثانياً من حول الموقف من الانضمام إلى الأممية الشيوعية.

وفي المؤتمر الرابع للحزب الذي انعقد في شهر أيلول / سبتمبر عام ١٩٢٢ أعلن اتجاه الأقلية «المعادي للصهيونية» انسلاخه عن الحزب، وتشكيل منظمة سياسة مستقلة تحت اسم «حزب الشيوعيين الفلسطينيين K.P.P.» وتمت الدعوة وقتئذ إلى الانسحاب الفوري من الاتحاد العالمي لـ«بوعالي تسيون» والانضمام غير المشروط إلى صفوف الأممية. وتمثلت النقطة الأخرى للخلاف ما بين الأكثرية والأقلية بالموقف من نضال الحركة القومية العربية المعادي للامبريالية والصهيونية. فقد اظهرت الأقلية تعاطفاً واضحاً مع الحركة القومية العربية.

وبالاستناد إلى تغلب الأغلبية على أوهامها الصهيونية فقد عاد الاتجاهان فأقرا الوحدة التنظيمية بينهما من خلال الاجتماع الذي عقده ممثلو الاتجاهين في ٩/ ٧/ ١٩٢٣، وتبنى الحزب الجديد / القديم «اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني»، وتقرر في شهر أيلول / سبتمبر من العام نفسه ايفاد مندوب إلى موسكو لاقناع قيادة الأممية الشيوعية بالاعتراف رسمياً بالحزب. وقد اعترفت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية بالحزب في شهر شباط / فبراير عام ١٩٢٤ بشرطين،

يتمثل الشرط الأول بإقامة أوثق الصلات مع أوسع الجماهير العربية، ويتمثل الشرط الثاني بتقديم كافة أشكال الدعم لحركة التحرر الوطني للسكان العرب.

وتمت الدعوة بعدئذٍ إلى كونفرانس (مجلس وطني) حزبي جديد، كان بمثابة المؤتمر الخامس للحزب. وقد عقد هذا المجلس- المؤتمر في مدينة حيفا في أوائل شهر تموز ١٩٢٤ في ظروف السرية التامة، وكان مؤلفاً من ١٩ مندوباً منهم مندوب عربي واحد. وقد اتجه الحزب بعد انتهاء أعمال مؤتمره هذا إلى: أولاً، انجاز «قطرية» الحزب أي عملية تعريب «صفوفه» وثانياً، إقامة الجبهة العمالية المتحدة، وثالثاً، إقامة الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية.

وقد ساعدت الأزمة الاقتصادية الخانقة التي شهدتها فلسطين خلال الفترة الواقعة ما بين أواخر العام ١٩٢٥ واواخر العام ١٩٢٧ على تعزيز مواقع «الكتلة العمالية» التي يوجهها الحزب الشيوعي الفلسطيني، وازداد نفوذ الحزب بين أوساط العمال اليهود، وتكلل نشاطه النقابي بين العمال العرب بالنجاح في أواخر عام ١٩٢٤ بتنظيم نقابة للعمال العرب العاملين في صناعة الاسمنت، بالرغم من الصعوبات التي واجهها النضال على كل جبهة من الجبهات الثلاث، بسبب قوة ومنعة الأعداء الطبقيين، إن كانوا في الصف العربي الرجعي ممن حاربوا بكل الأشكال الممكنة انتشار الوعي الطبقي والأممي في وسط الكادحين العرب، او كانوا في الصف اليهودي الرجعي الصهيوني الذين حاصروا «الكتلة العمالية» بصورة خاصة، والعمال الشيوعيين بصورة عامة، إن كان في التنظيم العمالي اليهودي- الصهيوني (الهستدروت)، أو في خارج الهستدروت، او كانوا من الغزاة البريطانيين والصهاينة.

ودعم الحزب المنظمات النقابية العربية المستقلة عن الهستدروت التي بدأت تتشكل منذ ٢١/ ٣/ ١٩٢٥ اثر زوال الوهم من امام الحزب بإمكانية التحرك وسط الهستدروت. وأشارت أجهزة الاستخبارات البريطانية في أحد تقاريرها إلى أن الحزب الشيوعي الفلسطيني كان يضم عضواً عربياً واحداً في عام ١٩٢٤، وثمانية أعضاء في عام ١٩٢٥.

واعلن الحزب الشيوعي الفلسطيني منذ اللحظة الأولى لاندلاع انتفاضة جبل الدروز وقوفه إلى جانب الثوار السوريين.. وقررت اللجنة المركزية للحزب ايفاد سكرتيرها العام إلى بيروت بهدف الحصول على معلومات تفصيلية عن اوضاع الثورة.. وقد وصل أبو «زيام» إلى بيروت خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٥[٤] وكانت قيادة الحزب قد اطلعت على مقال عن أناتول فرانس كتبه يوسف ابراهيم يزبك في مجلة «المعرض» اللبنانية فأرسلت قبل سنة (أي في

تشرين الأول / أكتوبر) جوزيف بيرغر إلى بيروت ليتصل به وبغيره من التقدميين. وقد ساعد هذا اللقاء على ولادة «حزب الشعب» الوجه العلني للحزب الشيوعي السوري.

وقام الحزب الشيوعي الفلسطيني بتوزيع المجلات والجرائد العربية التي كان يصدرها الشيوعيون في البلدان العربية المجاورة، وخاصة جريدة «الحساب»، التي كان يصدرها الحزب الشيوعي المصري بواسطة عضو لجنته المركزية رفيق جبور الذي أمن وصولها إلى فلسطين بصورة شبه منتظمة.

ونجح الشيوعيون الفلسطينيون في تنظيم نشاطات مشتركة مع زعماء الحركة القومية العربية، كما حدث خلال حملة الانتخابات البلدية في القدس في عام ١٩٢٤، أو خلال المظاهرات الاحتجاجية التي نظمت لاستنكار زيارة اللورد بلفور إلى فلسطين عام ١٩٢٥. وكانت اللقاءات التي تنظم بين قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني وبين زعماء الحركة القومية العربية تتم بصورة سرية تماماً.

وكان بين الـ٨٥ مبعوثاً إلى المؤتمر السادس للحزب: مؤتمر ايحود (الوحدة) الذي انعقد في تل ابيب في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٦ ثمانية عشر عربياً. ونجح في انتخاب المجلس الأعلى (البريزديوم - الرئاسة) عربياً بين المنتخبين الستة[٥].

وانعقد المؤتمر السابع (وهو المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الفلسطيني حسب موسى خليل) في شهر كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٢٨ وتألف من ٢٤ مندوباً (عرباً ويهوداً) أُبعدت فيه الأقلية عن المناصب القيادية داخل الحزب ومن ثم طردت منه. وهذه الأقلية قريبة من الصهيونية إن كان في تقييمها للحركة الصهيونية أو تقييمها لحركة التحرر الوطني العربية[٦].

وبالرغم من كل النجاحات التي أحرزت فقد طغى التناقض القومي على المصلحة الطبقية الواحدة[٧] حتى قبل هبة البراق. فالشيوعيون اليهود توصلوا، بعد سلسلة طويلة من التجارب، إلى القناعة الراسخة بأن تعزيز الطابع المعادي للامبريالية في الحركة القومية العربية في فلسطين لن يتم إلا إذا حدث تغيير في طبيعة تركيب قيادة هذه الحركة. وعلى هذا الأساس بدأ الحزب الشيوعي تنديده بضعف وجبن قيادة الحركة القومية وبعجزها عن مجابهة مناورات الأمبريالية الإنكليزية. ودعا، من اواسط العام ١٩٢٦، إلى تشكيل منظمة ديموقراطية يسارية تكون قادرة على تسلم زمام قيادة الحركة القومية العربية من أيدي العناصر الاقطاعية. وقد تصدى المؤتمر السادس للحزب الذي انعقد في شهر أيلول / ديسمبر (وليس كانون الأول / ديسمبر) عام ١٩٢٦ إلى مناقشة هذه القضية بالتفصيل[٨].

ومن جهة أخرى، فقد أثار الانعطاف في توجه الحزب الشيوعي الفلسطيني تجاه قضية الحركة القومية العربية بعض الخلافات داخله، ففي تلك الفترة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ظهرت أقلية متطرفة (مجلس العمال اليهود) حاولت تغيير الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية في فلسطين على أنه يعني عملياً التطابق التام بين سياسة الحزب الشيوعي وبين مطالب اللجنة التنفيذية العربية وتوجهاتها... وقد ظهر الخلاف واضحاً بين الاتجاهين داخل الحزب عشية انعقاد المؤتمر العربي السابع في مدينة القدس في شهر حزيران / يونيو ١٩٢٨. وقد قررت قيادة الحزب الشيوعي فصل أعضاء (مجلس العمال اليهود) من صفوف الحزب، واتهمتهم بالتعاطف مع المعارضة التروتسكية[٩].

وقد احتكمت قيادة الحزب إلى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية لحسم الخلاف.. ومن المرجح أن اللجنة التنفيذية وقفت أنذاك إلى جانب قيادة الحزب، ودعمت مواقفها وتوجهاتها «الانعزالية» الجديدة تجاه قيادة الحركة القومية العربية في فلسطين، إلا أن الشيوعيين لعبوا دوراً فعالاً بين عامي ١٩٢٨ - ١٩٢٩ في حث جماهير الفلاحين على التصدي بالقوة للمستوطنين الصهاينة الذين حاولوا طرد الفلاحين والرعاة العرب من الأراضي الشاسعة التي كانوا قد ابتاعوها، بمساعدة الصندوق القومي اليهودي، من بعض الوجهاء العرب[١٠].

وفي تقييم قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني لهبة البراق التي حدثت في ٢٣ آب / أغسطس ١٩٢٩، اعتبرت أن الأحداث الدامية قد اندلعت «حين اندفعت الجماهير المتزمتة من الفلاحين والبدو، تحت قيادة البورجوازيين والاقطاعيين ورجال الدين، لمهاجمة المستوطنات اليهودية الفقيرة.. حيث اقترفت مذابح مخيفة» نتجت عن لعبة خبيثة شاملة نسجت خيوطها الأمبريالية الإنكليزية بالتعاون مع الفاشيين الصهاينة ومع المجلس الإسلامي وأدت إلى تحول قضية «حائط المبكى» إلى «قضية الساعة السياسية ورمز الصراع من أجل الهيمنة السياسية على الأرض المقدسة».[١١]

وعلى العكس من تقييم قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني فقد كانت هبة البراق في القدس في آب / أغسطس ١٩٢٩ «هبة جماهيرية عربية ويهودية ضد الأمبريالية البريطانية وضد الصهيونية بصرف النظر عن حالات الصدام بين الطرفين العربي واليهودي»[١٢].

وشهد مطلع الثلاثينات انعطافاً جذرياً في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من المسألة القومية الكولنيالية في فلسطين. ففي أعقاب الأحداث الثورية التي اندلعت في شهر آب / أغسطس ١٩٢٩ تمكن الشيوعيون الفلسطينيون من تلمس خصوصية هذه المسألة، وتصدوا

جدياً لحل معضلاتها. وقد تم ذلك في ظروف بدء العملية التاريخية التي أدت إلى انتقال مواقع المسؤولية الرئيسية، داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني من أيدي اليهود إلى أيدي العرب، وإلى تحويل مركز الثقل الرئيسي في عمل الحزب ونشاطه من القطاع اليهودي إلى القطاع العربي.

وتجاه استمرار المعارضة غير المعلنة التي أظهرتها قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين ازاء تطبيق سياسة التعريب، قرر القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية التدخل فعلاً، وبشكل مباشر، من أجل حسم هذه القضية، فقام باستدعاء قادة الحزب المعارضين لسياسة التعريب إلى موسكو للعمل في أجهزة الأممية الشيوعية، وكان أبرزهم الأمين العام أبو زيام وعضو السكرتاريا والمكتب السياسي نداب وقرر في الوقت نفسه، إنهاء فترة دراسة الكوادر العربية في جامعة كادحي شعوب الشرق، وكان أبرزهم محمود الأطرش، وإيفادهم إلى فلسطين للاشتراك في انجاز خطة التعريب.

وانعقد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفلسطيني بمدينة القدس في أواسط شهر كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٣٠ بمساهمة ٤٠ مندوباً، وباشتراك ممثل عن قيادة الأممية الشيوعية هو الهنغاري «هانز» وكان عدد المندوبين العرب مساوياً لعدد المندوبين اليهود. وانتخب المؤتمر في ختام اعماله لجنة مركزية جديدة ضمت، لأول مرة في تاريخ الحزب، أغلبية من الشيوعيين العرب، وكان بينهم محمود الأطرش، ونجاتي صدقي، ويوسف خلف، وعلي الجيباوي. وجرى في الاجتماع الأول للجنة المركزية الجديدة انتخاب أعضاء المكتب السياسي وأعضاء السكرتاريا الثلاثة: جوزيف بيرغر، ونجاتي صدقي ومحمود الأطرش[١٣].

ولم تمض أسابيع قليلة على انتهاء أعمال المؤتمر الثامن للحزب، حتى قامت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين باعتقال العضوين العربيين في سكرتاريا الحزب، عشية الأول من شباط / فبراير ١٩٣١. وحكمت عليهما محكمة خاصة في ١٤ أيار / مايو ١٩٣١ بالسجن لمدة ٢٤ شهراً بتهمة الانتماء إلى صفوف الحزب الشيوعي، ونشر الدعاية الشيوعية. وقامت السلطات في العام نفسه (١٩٣١) بإبعاد ٤٤ شخصاً إلى خارج فلسطين، وكان بينهم ١٧ شيوعياً يهودياً. واعتقلت السطات في نيسان / ابريل عام ١٩٣٢ ثمانين ثورياً من العمال العرب واليهود في مختلف مناطق البلاد، بهدف منع الحزب الشيوعي من تنظيم حملة الأول من أيار / مايو. وبلغ عدد المعتقلين ٢٠٠ شخص، طُرد القسم الأكبر منهم إلى خارج فلسطين، وحلت لجنة مركزية محل اللجنة السابقة حوفظ فيها على النسبة العددية للعرب[١٤]

وأتاحت الانتفاضة الثورية التي اندلعت في فلسطين في شهر تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٣٣ للحزب الشيوعي الفلسطيني أن يؤكد توجهه الجديد تجاه المسألة القومية العربية، في الممارسة العملية. فبعد أن حلل الحزب، وبشكل سريع، طبيعة الأحداث الثورية ساهم بنشاط في المظاهرات الجماهيرية التي اندلعت في المدن الرئيسية، ودعا أعضاؤه إلى إنهاء الانتداب البريطاني، والغاء وعد بلفور، وإيقاف الهجرة اليهودية.

وبعد أن عاد رضوان الحلو من موسكو وتسلم منصب الأمين العام في عام ١٩٣٤ واشترك بوفد إلى المؤتمر السابع للأممية الشيوعية المنعقد ما بين ٢٥ تموز / يوليو و٢٠ آب / أغسطس عام ١٩٣٥، عقد الحزب الشيوعي الفلسطيني اجتماعاً خاصاً لكوادره في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه (١٩٣٥) تحدث فيه رضوان الحلو عن الجبهة المعادية للأمبريالية. وأصدر الحزب بياناً مطولاً تحت عنوان من أجل تحالف كل العرب وأصدقائهم ضد الأمبريالية.

وساعد ذلك على اشتراك الحزب منذ اليوم الأول لانتفاضة عام ١٩٣٦ في الاضراب العام في نيسان / ابريل ١٩٣٦ إلى جانب الحركة الوطنية العربية، ودعمه لمطالبها الداعية إلى إيقاف الهجرة اليهودية، ووقف النهب الصهيوني للأراضي العربية، وإلى إقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس تشريعي منتخب. ودعا الحزب جميع العمال والكادحين اليهود إلى الالتحاق بالنضال التحرري الذي كانت تخوضه الحركة الوطنية العربية ضد الأمبريالية والصهيونية. والتحق عدد من الشيوعيين العرب بالكفاح المسلح، وكان على رأسهم نمر عودة الذي انتخب عام ١٩٣٧ عضواً في اللجنة المركزية للحزب[١٥].

واجتمع ممثلو المنظمات الحزبية في أوائل عام ١٩٣٧ في القدس وحيفا وتل أبيب، باشراف اللجنة المركزية وقرروا تشكيل «القسم اليهودي» كهيئة تنظيمية مسؤولة عن نقل قرارات، وتوجيهات قيادة الحزب، إلى الأعضاء العاملين في الوسط اليهودي. ثم اعتقل الأمين العام.. وبدأت الروابط والصلات تضعف بين قيادة الحزب، وبين سكرتاريا القسم اليهودي. وبدأ هذا الأخير يتمتع ببعض الاستقلالية، وينتهج سياسة مغايرة للسياسة العامة التي كانت أقرتها اللجنة المركزية. وتعزز استقلال القسم اليهودي (أي عزلته عن الحزب) بعد اعتقال سيمحا باري معاونة الأمين العام في حزيران / يونيو ١٩٣٨.

وظهر الخلاف في اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٣٩ وصدر قرار بحل القسم اليهودي. ولم تمض سوى أشهر قليلة حتى ظهر تكتل انشقاقي جديد داخل الحزب، وقف على رأسه بعض قادة القسم اليهودي السابقين. واستمر العمل خارج

صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني لمدة عامين تحت اسم مجموعة «هاأميث الحقيقة»[١٦] ولم تحل هذه المجموعة نفسها رغم مطالب الحزب إلا في حزيران / يونيو عام ١٩٤٢ في الفترة التي تسمى فترة رأب الصدع حين عادت إلى الحزب مؤقتاً. إلا أن هذا الوضع لم يدم بسبب: اولاً ارباكات الحرب العالمية الثانية التي اشتركت فيها بريطانيا، كما اشترك فيها فيلق يهودي تحت القيادة البريطانية. وأضاف عقد اتفاقية «روبنتروب- مولوتوف» بعدم الاعتداء المتبادل ما بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية في عام ١٩٣٩ تعقيدات جديدة استثمرتها بريطانيا في صالحها وصالح الصهيونية.

وثانياً سقوط القناع عن وجه نجاتي صدقي وتبيّن أنه من المخابرات البريطانية[١٧] وثالثاً، حل الكومنترن في عام ١٩٤٣ الذي جاء ليثبط همم كثير من الناس.

وفي الوقت الذي جرت فيه محاولات لانشاء حزب شيوعي عربي، عارض الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني رضوان الحلو إندماج الحزب مع مجموعة «ها أميت» فقاد شموئيل ميكونيس المعارضة اليهودية في ربيع العام ١٩٤٣. واتخذت اللجنة المركزية قراراً باغلاق فرعي حيفا وتل أبيب وبطرد ميكونيس وفاينهوس. واجتمعت الجمعية القومية لرأب الصدع في ٢٩/ ٥/ ١٩٤٣، إلا أن بياناً عربياً متطرفاً أفشل المحاولة.

وأعلن الحزب عن نفسه بانه حزب عربي وبإمكان اليهود الانتماء إليه. وقد تنصل أمين عام الحزب من هذا الإعلان[١٨].

وتوصل عضوا اللجنة المركزية فيلنسكا وفلنر في أوائل عام ١٩٤٤ إلى تفاهم مع مجموعة ميكونيس وتأسست في شهر شباط / فبراير من العام نفسه عصبة «التحرر الوطني» وعقدت مجموعة فلينسكا وفلنر وميكونيس المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفلسطيني في آيار / مايو ١٩٤٤. وانشأ مؤيدو رضوان الحلو في أمانة الحزب (سلونيم وتساباري) مع شيوعيين آخرين «الاتحاد التربوي الشيوعي» الذي أصبح بعد تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٤٧ «الحزب الشيوعي العبري» واقترب من الصهيونية[١٩].

أعلن في آذار / مارس ١٩٤٤ عن قيام الوحدة بين مجموعة ميكونيس ومجموعة رضوان الحلو. وقامت المجموعتان بعقد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفلسطيني في ٢٦/ ٥/ ١٩٤٤. وحصل الحزب على ثلاثة مقاعد في الكنيست في انتخابات ١٩٤٤. وانعقد المؤتمر التاسع في ٦/ ٩/ ١٩٤٥ وأقر السعي إلى إعادة الوحدة مع الشيوعيين العرب والمقصود بالدرجة الأولى عصبة التحرر الوطني في فلسطين التي نشأت حديثاً[٢٠] ولقد مثل الحزب الشيوعي الفلسطيني

ميكونيس في مؤتمر الأحزاب الشيوعية لدول الكمونولث في لندن عام ١٩٤٧، في حين مثل اميل توما عصبة حركة التحرر الوطني[٢١].

وفي عام ١٩٤٨ انضم الحزب الشيوعي العبري إلى الحزب إلا أنهم طردوا بتهمة التروتسكية بعد أربعة أشهر. وعقد مؤتمر الوحدة في ٢٢ و٢٣ تشرين الأول ١٩٤٨ وهو المؤتمر العاشر.

وتسمى الحزب بعد إعلان قيام دولة إسرائيل باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ميفلاني كومونيسيت بزراتلييت- ماكي)[٢٢].

الحزب الشيوعي الإسرائيلي

حافظ الحزب على أغلبية عربية كبيرة بين أعضائه وعقد مؤتمره الحادي عشر في شهر تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٤٩ وحذر فيه الشيوعيون من خطر ارتماء إسرائيل في أحضان الاستعمار الأميركي. ورفع المؤتمر عالياً شعار الدفاع عن الاستقلال، والمحافظة على السلام، وإقامة نظام ديموقراطي مستقل[٢٣].

وشدد الحزب الشيوعي الإسرائيلي في مؤتمره الثاني عشر الذي انعقد في أيار / مايو ١٩٥٢ على ضرورة التوصل إلى «الصلح مع الدول العربية المجاورة على أساس الاحترام المتبادل للسيادة القومية، والغاء الضم الاقليمي والاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة الديموقراطية، وحق اللاجئين العرب في العودة إلى بلادهم. ودعا الحزب إلى النضال ضد مشاريع الاحلاف الاستعمارية في المنطقة ومنع «ضم إسرائيل إلى قيادة الشرق الأوسط العدوانية» التي كانت الولايات المتحدة تخطط لإقامتها في المنطقة[٢٤].

وانشق في عام ١٩٥٤ قسم من حزب «مابام» الإسرائيلي بقيادة موشيه سنيه وكوّن ما سمي بحزب اليسار الإسرائيلي الذي انضم إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي مما سبب زيادة في قوة الحزب حتى وصلت مقاعده إلى ١ / ٢٠ من مقاعد الكنيست[٢٥].

ولم تكن التركيبة الجديدة للحزب الشيوعي الإسرائيلي لتقبل نهج الحزب في مواجهة سياسة «الرجعية الإسرائيلية» الحاكمة التي تسيء استغلال رغبة جماهير الشعب الطبيعية في السلام والأمن، وتعمل على ضم دولة إسرائيل إلى مشاريع الحرب الانكلو- أميريكية، وخصوصاً أن هذه التحذيرات أخذت تتصاعد مع التطور الذي أخذ يطرأ على مواقف الاتحاد السوفياتي من سياسة حكام إسرائيل بعد وقوف إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية وتوقيعها اتفاقية الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة.

وفي المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي انعقد في نهاية شهر أيار / مايو عام ١٩٥٧، أي بعد إعلان الرئيس الأميركي عن مبدئه لملء الفراغ في الشرق الأوسط، فرد الشيوعيون في إسرائيل «أن واجب الساعة يفرض تكتل القوى الشعبية في النضال من أجل انقاذ إسرائيل من براثن مبدأ ايزنهاور الذي أقرته الحكومة رسمياً، ويحمل في طياته أخطار اندلاع حرب عالمية[٢٦].

«لقد انتهج الحزب الشيوعي الإسرائيلي منذ البداية سياسة موالية لقضايا التحرر الوطني في الوطن العربي، فقد أصدر الحزب بيانات تؤيد الثورة في الجزائر، ووقف ضد الاستفزازات الإسرائيلية للعرب، ثم وقف إلى جانب سياسة عبد الناصر، وكانت نتيجة ذلك أن طالب الأعضاء اليهود في الحزب الشيوعي الإسرائيلي بوجوب دعوة الدول العربية للاعتراف بدولة إسرائيل، وبعد ذلك سيكون من الممكن حل المشاكل المعلقة. اما «الجناح العربي» فقد وقف ضد هذه الدعوة وطالب بأن يتبنى الحزب دعوة إسرائيل لايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية أولاً.

وعلى أثر ذلك انشق الحزب الشيوعي الإسرائيلي في آب / أغسطس عام ١٩٦٥ إلى:

أ) قسم بزعامة ميكونيس - سنيه الذي احتفظ باسم الحزب، وقد انشقت عنه بعد عدوان إسرائيل في الخامس من حزيران ١٩٦٧ كتله موشيه سنيه، وانتقلت إلى ما سمي بـ«سياح»: اليسار الصهيوني الليبرالي. وكشفت الوثائق بعد موت سنيه انه كان يعمل بتوجيه من الأجهزة الصهيونية الهادفة إلى تكييف نهج الحزب الشيوعي الإسرائيلي وفق مصالح وأهداف الحركة الصهيونية.

ب) وقسم بزعامة فيلنر (ماير) - طوبى الذي أطلق على نفسه اسم القائمة الشيوعية الجديدة - ريشما كومينستيت حداشا - راكاح). وادى هذا الانقسام، كما أدت الهجمات الفدائية وسياسة «فتح» إلى ابداء المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي انعقد في شهر آب / أغسطس ١٩٦٥ «تحفظاً على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية». وندد المؤتمر بعمليات الجماعة الارهابية، فتح، معلناً رفضه لكل موقف عربي يتناقض مع المبدأ الديموقراطي في حق تقرير المصير لشعب إسرائيل.. «معتبراً أن موقفاً كهذا يجلب الضرر لقضية وحدة شعوب المنطقة في المعركة ضد الاستعمار ويقوي نفوذ العناصر الشوفينية والعسكرية في إسرائيل»[٢٧].

وصار «ماكي» منذ انقسام ١٩٦٥ معزولاً عن الأحزاب الشيوعية خارج إسرائيل. وبرز فيه توتر بين الزعيم شموئيل ميكونيس وأعضاء الجيل الجديد. وقد تركز التوتر حول مسألة اندماج ماكي مع الحركة «الزرقاء - الحمراء» التي حافظت على تعاون وثيق مع «موكيد» الصهيونية ومع

باقي المؤسسات الصهيونية. وقررت اللجنة المركزية في «ماكي» في اجتماعها السادس عشر المنعقد في ٢/ ٣/ ١٩٧٤، وعملاً بقرار مؤتمر الحزب السابع عشر، الانضمام إلى المؤتمر اليهودي العالمي.

واستقال شموئيل ميكونيس في تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه (١٩٧٤) من منصبه كأمين عام احتجاجا على قرارات الحزب واعماله. ولم يحرز أي مقعد في الكنيست رغم دخوله المعركة الانتخابية على لائحة موكيد[٢٨].

عصبة التحرر الوطني في فلسطين

إذا كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي بتفرعاته وتسمياته المختلفة يمثل الوريث الأول للحزب الشيوعي الفلسطيني من حيث الجغرافيا ومن حيث الديموغرافية العربية فيه، فإن الوريث الثاني يتمثل بـ«عصبة التحرر الوطني» التي نشأت في حيفا عام ١٩٤٣، اثر خروج الأعضاء العرب من الحزب الشيوعي الفلسطيني نتيجة الانقسام القومي فيه، وإثر تكون خلايا وحلقات ماركسية في أوساط المثقفين والكادحين بعد هزيمة ثورة العراق بقيادة رشيد عالي الكيلاني وعودة فؤاد نصار إلى فلسطين.

ويعود تاريخ النشاط بين صفوف الطلبة والمثقفين العرب في فلسطين إلى صيف عام ١٩٣٧ حين قرر عدد من طلبة مدرسة «المطران جوبان» الثانوية في القدس، تأسيس اتحاد للطلاب العرب لتأطير نشاط الطلبة الذين كان من ابرزهم توفيق طوبي الذي كان على اتصال مع الأساتذة التقدمين ومن أبرزهم الشاعر اللبناني رئيف خوري[٢٩].

وكلفت قيادة الاتحاد أميل توما وكان يدرس في بريطانيا بأن يمثل الاتحاد في مؤتمر الطلاب العالمي الذي انعقد في باريس في نيسان / ابريل ١٩٣٨ وسمّي الاتحاد في تموز / يوليو من العام نفسه باسم «رابطة الطلاب العرب»، واصدر مجلة «الغد» وقررت رابطة الطلاب العرب تغيير اسمها في ايلول / سبتمبر ١٩٤١ إلى «رابطة المثقفين العرب في فلسطين» وقررت فيها بعد تشكيل لجنة لقيادة نشاطها. وترأس هذه اللجنة عبد الله البندك، وتوفيق طوبي، وأميل توما. وأسست هذه الرابطة عدداً من اللجان والروابط والنوادي مثل «عصبة مكافحة الفاشية في فلسطين» و«نادي شعاع الأمل» و«نادي الشعب» الذي اهتم بالتنظيمات النقابية. وقد حل «نادي شعاع الأمل» نفسه في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٤٢ وأقام «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب».

وتبلور تيار عربي تقدمي من نشطاء الفروع الطلابية المذكورة ومن أعضاء الحلقات والخلايا الماركسية ومن الشيوعيين العرب الذين خرجوا من الحزب الشيوعي الفلسطيني، ومن قيادة

اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب في حيفا. وكوّن هؤلاء جميعاً عصبة التحرر الوطني التي أصدرت أول بيان لها في شهر شباط / فبراير ١٩٤٤.

وتضمن هذا البيان ميثاقها الوطني، وأسماء أعضاء اللجنة المركزية فيها. وباشرت في اصدار نشرات اسبوعية مطبوعة. وأصبح اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب في حيفا. بمثابة مركز للاتجاهات اليسارية. ونجح هذا الاتحاد في اصدار جريدة «الاتحاد» ونجح اتحاد نقابات وجمعيات العمال أيضاً في تشكيل مؤتمر العمال العرب في فلسطين الذي ضم ٢٠ ألف عامل.

ورفضت عصبة التحرر الوطني منذ لحظة قيامها عام ١٩٤٣ محاولات بريطانيا الرامية إلى عزل قضية فلسطين عن قضية المستعمرات المطروحة على صعيد عالمي، والتعامل معها على أساس أنها قضية نزاع بين العرب واليهود، أو على أساس أنها قضية هجرة يهودية ومقاومة هذه الهجرة. وشددت العصبة على أهمية النظر إلى قضية فلسطين باعتبارها «جزء من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن أوطانها وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقية وهناء دائم».

وفضحت العصبة المشاريع الاستعمارية المختلفة، مثل مشروع التقسيم، ومشروع الدولة الثنائية القومية، وضمنت مواقفها هذه في كراس أصدرته في آب / أغسطس ١٩٤٧ تحت عنوان «طريق فلسطين إلى الحرية». وجاءت موافقة الجمعية العمومية للأمم المتحدة على مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وتأييد الاتحاد السوفياتي لهذا القرار صدمة عنيفة لعصبة التحرر الوطني في فلسطين.. مما آثار البلبلة والارتباك في صفوفها،... ومع ذلك فإن الغالبية في اللجنة المركزية للعصبة قد عارضت قرار التقسيم ورفضت حضور الكونفرنس الذي انعقد في الناصرة لمناقشة هذا الموضوع. إلا أن العصبة في هذا الكونفرانس قررت تغيير موقفها السابق في معارضة التقسيم. وايدت هذا القرار[٣٠].

وهكذا فقد كانت الشيوعية هي التيار الوحيد، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، الذي أيد قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وتمسك بهدف إقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة إلى جانب الدولة اليهودية، ضمن الحدود التي حددها ذلك القرار[٣١].

ونظم الشيوعيون الفلسطينيون المنضوون في إطار عصبة التحرر الوطني بعد موافقتهم في شباط / فبراير ١٩٤٨ على قرار التقسيم حملة واسعة استهدفت اقناع الجماهير العربية بالبقاء فوق أرضها والوقوف في وجه تنفيذ المؤامرة الاستعمارية الدنيئة التي يراد من ورائها نزع استقلال فلسطين.. وضم القسم العربي من فلسطين إلى الملك عبد الله صنيعة الاستعمار البريطاني[٣٢].

وكان أعضاء اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني الذين بقوا في المناطق التي شملتها حدود دولة إسرائيل بموجب قرار التقسيم، قد توصلوا في أواخر شهر أيلول / سبتمبر عام ١٩٤٨، اثر مشاورات أجروها مع رفاقهم الآخرين، إلى اتفاق مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي هدف إلى إعادة بناء حزب شيوعي أممي (يهودي- عربي) موحد في دولة إسرائيل. وذلك على قاعدة اندماج أعضاء العصبة ومنظماتها داخل دولة إسرائيل في صفوف الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

واشتطت بعض عناصر قيادة العصبة إلى درجة انها وزعت في ربيع عام ١٩٥١ نشرة داخلية، طالبت فيها أن يعمل أعضاء عصبة التحرر الوطني في قطاع غزة، من أجل ضم القطاع لدولة إسرائيل بدلاً من بقائه تحت الادارة المصرية، بحجة أن إسرائيل دولة ديموقراطية مستقلة متقدمة يسودها النظام الرأسمالي، بخلاف مصر التي تعتبر دولة متخلفة[٣٣].

أما تنظيمات العصبة العاملة في المناطق العربية التي احتلتها القوات الإسرائيلية خلافاً لقرار التقسيم كمنطقة الناصرة مثلاً، فقد اتفق في ذلك الحين، على أن تحافظ على تنظيمها المستقل وعلى وحدتها الفكرية مع تنظيمات العصبة في بقية أجزاء القسم العربي الفلسطيني.

ونظر الشيوعيون العرب في سوريا ولبنان والعراق وفلسطين إلى الحرب التي اندلعت على الأرض الفلسطينية باعتبارها «حرباً عنصرية نظمها الاستعمار كأضمن وسيلة لتمزيق قرار هيئة الأمم المتحدة، وضرب حركات التحرر في الأقطار العربية». وأشاروا إلى أن هذه الحرب قد كشفت «خيانة الحكام الرجعيين في الدول العربية وخضوعهم المطلق للاستعمار حيث اتضح، بما لا يقبل الجدل، انهم لم يعلنوا الحرب لمنع التقسيم، كما زعموا بل لتنفيذ التقسيم كما تريده بريطانيا». وكانت الصهيونية «أكبر مساهمة في جرائم الاستعمار ومؤامراته، واستغلت حرب فلسطين لتوطيد حكمها والتوسع في القسم العربي، ولتبرر ارتمائها في أحضان الاستعمار الأميركي وفتح المجال لتغلغله الاقتصادي والعسكري في أراضي الدولة اليهودية وفي كل فلسطين[٣٤].

وانشئت في أيلول / سبتمبر ١٩٤٨ حكومة في فلسطين في مدينة غزة. وسرعان ما اعترف بها أعضاء جامعة الدول العربية كلهم تقريباً. ولكن عبد الله (ملك الأردن) المدعوم من بريطانيا رفض التعاون مع هذه الحكومة. وانعقد في أريحا مؤتمر حلفاء عبد الله السياسيين في فلسطين. ونادى به في أول كانون الأول / سبتمبر ١٩٤٨ ملكا على فلسطين، وصادق البرلمان الأردني في ١٣ كانون الأول / سبتمبر ١٩٤٨ على قرار مؤتمر أريحا. وضم ممثلو الاقطاعيين الفلسطينيين إلى الوزارة الأردنية وإلى مجلس الأعيان[٣٥].

ووزع الشيوعيون في سنوات ١٩٤٩-١٩٥١ بيانات في الضفة الغربية وقاموا ببناء خلايا جديدة وفروع جديدة، ونظموا مظاهرات عامة في القرى والمدن الكبرى.. وكان الموضوع المركزي للشيوعين أن يؤمنوا الانسحاب الفوري للجيوش المحتلة. ونشطت العصبة في الوصول إلى هذا الهدف ليس بواسطة السكان المحليين.. فحسب، بل أيضاً عبر الجنود العاملين في مختلف الجيوش العربية.. وكان موقف الشيوعيين المعادي للاحتلال الأجنبي- حتى ولو كانت الجيوش المحتلة عربية- مستمداً من إعلانهم التزامهم تطبيق قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ورفضهم لأية محاولة لالحاق الضفة الغربية بالأردن. وقد وجهت العصبة معظم مجهوداتها لمحاربة توجه الملك عبد الله ضم الضفة الغربية إلى مملكته. وعندما اهتمت السلطات الأردنية بإجراء انتخابات بهدف اعطاء عملية الضم صفة شرعية، قررت العصبة تمزيق قوائم الانتخابات، وحركت مظاهرة جماهيرية في نابلس- وقامت بإرسال عدة رسائل تهديد لعدد من المرشحين[٣٦].

وافتتح فرع للعصبة في مدينة نابلس بواسطة رضوان الحلو الشيوعي البارز.. وعاد فهمي السلفيتي إلى قريته الأصلية- موطن ميلاده- سلفيت بعد أن عمل سكرتيراً للجنة المركزية في غزة، وأخذ ينظم الفروع في قريته وفي المناطق المجاورة لها.. ثم انتقل إلى السرية بعد مظاهرة طولكرم[٣٧].

وفي ٣١/ ٥/ ١٩٥٠ قامت مظاهرة في نابلس كاحتجاج على الانتخابات، وشارك في المظاهرة خمسون شخصاً اعتقلوا جميعهم وأجبروا على السير على أقدامهم إلى عمان. ولقد استشهد أحدهم على الطريق ووضع الآخرون في السجن لمدة شهرين، وتم وصف العقاب من قبل د. ماهر الشريف بالقول بأن «العشرات» منهم «جروا» مربوطين بذيول الخيل.. وسارت هذه القافلة على هذا النمط من التعذيب الوحشي من سجن نابلس المركزي على الطريق الرئيسي إلى عمان.. وكان من نتيجة ذلك استشهاد الرفيق «روحي الكيلاني»[٣٨].

وعندما أصبح واضحاً بشكل كاف أن الأوضاع التي تمخضت عنها الحرب العربية- الإسرائيلية لم تكن أوضاعا عابرة أو مؤقتة، بل كانت راسخة بقوة الأمبريالية والصهيونية اللتين تكللت خططهما بشأن فلسطين والمنطقة بالنجاح التام رأى الشيوعيون الفلسطينيون في عصبة التحرر الوطني أن الجزء الذي ألحقه الاستعمار البريطاني بشرق الأردن قد أصبح يكوّن مع شرق الأردن دولة واحدة، وأن تحرر شعبي هذه الدولة لن يتم إلا عبر نضالهما المشترك بقيادة الطبقة العاملة... وباعتبار أن شرقي الأردن لم يتبلوّر فيه حزب للطبقة العاملة فقد وضع الشيوعيون الفلسطينيون أمامهم مهمة تكوين حزب موحد للطبقة العاملة الفلسطينية والأردنية. وتبعاً

لذلك اتخذت اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني في فلسطين، في اجتماعها المنعقد في شهر ايار / مايو ١٩٥١، وبعد التنسيق مع الحلقات الماركسية العاملة في شرق الأردن، قراراً بتغير اسمها إلى الحزب الشيوعي الأردني. و«اعتبر هذا القرار» ظاهرة سلبية بالنسبة للنضال الوطني الفلسطيني بسبب التخلي عن الهوية الوطنية الفلسطينية للشيوعيين الفلسطينيين، وانحصار نضالهم بين العمال والجماهير الفلسطينية في الضفتين (الغربية والشرقية)[٣٩].

الحزب الشيوعي في قطاع غزة

استفاد الشيوعيون في قطاع غزة، من بقاء القطاع أرضاً فلسطينية لم يكن لها وضع سياسي ودولي محدد، ونجحوا في الحفاظ على كيانتهم المستقلة، فناضلوا كأعضاء في عصبة التحرر الوطني، ومن ثم كأعضاء في الحزب الشيوعي في قطاع غزة. وتعرضوا للملاحقات والاعتقال والتعذيب. ووقعت الخلافات بينهم. وخاضوا المعارك ضد السلطات العسكرية المصرية، وضد العدو الإسرائيلي الذي احتل القطاع عام ١٩٥٦، واحتله مرة ثانية عام ١٩٦٧[٤٠].

وأعاد الشيوعيون الفلسطينيون في الضفة الغربية الاتصال برفاقهم في قطاع غزة بعد عدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧. إلا أن الشيوعيين في قطاع غزة حافظوا على استقلاليتهم، وأصدروا نشرة «المقاومة» وكانوا العنصر المحرك في «الجبهة الوطنية المتحدة» التي ترأسها د. حيدر عبد الشافي الشخصية الوطنية المستقلة، وطرحت فكرة حزب شيوعي فلسطيني- اردني، ووجهت رسالة تحية إلى المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري باسم الحزب الشيوعي في قطاع غزة. واعترضوا على قيام جبهة وطنية يشترك فيها الشيوعيون وتكون برئاسة الملك حسين.

وفي أوائل السبعينات وجهت لهم ضربة بوليسية، ثم اندمجوا بالحزب الشيوعي الفلسطيني.

التنظيم الفلسطيني في الحزب الشيوعي السوري

بدأ الحزب الشيوعي السوري في إقامة اتصالات بالفلسطينيين في اطار اللجنة المنطقية بدمشق في أواخر الستينات. وسُلطت الأضواء على هذا التنظيم الصغير في أوائل السبعينات عندما حاول أحد طرفي الصراع في الحزب الشيوعي السوري، وهو الطرف الذي كان يقوده رياض الترك أن يستخدم في صالحه الورقة الفلسطينية. إلا أن التنظيم المذكور وقف إلى جانب خالد بكداش.

وتقدم هذا التنظيم خطوة إلى الأمام في المجال الحزبي في المرحلة الثانية من الصراع الذي شهده الحزب الشيوعي السوري قبل المؤتمر الرابع للحزب الذي عقد عام ١٩٧٤، واثناءه وبعده بقليل، ما بين خالد بكداش ويوسف فيصل.

وتمثلت الخطوة الثالثة بانحياز قسم كبير من هذا التنظيم إلى جانب مراد يوسف عندما انفجر الصراع في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ما بين خالد بكداش ويوسف فيصل من جهة ومراد يوسف من جهة أخرى[٤١].

التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان

لم تول قيادة الحزب الشيوعي الاردني قضية تنظيم الفلسطينيين خارج الضفة الغربية أي اهتمام جدي بالرغم من تحول لبنان، بعد أيلول الأسود ١٩٧٠، إلى القاعدة الرئيسية للثورة الفلسطينية (حسب تقدير الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري والحزب الشيوعي اللبناني)، ومعظم أعضاء المنظمة الحزبية في لبنان لم يجيئوا إلى لبنان بتكليف من الحزب الشيوعي الاردني.. بل جاؤوا بمبادرة منهم[٤٢] ونظراً لادراك المنظمة الحزبية في لبنان بضرورة حمل الهوية الفلسطينية فقد طلبت منذ صيف ١٩٧٥ حين أعلن عن قيام التنظيم الشيوعي في الضفة الغربية بتبني الهوية الفلسطينية والإعلان عن قيام التنظيم الشيوعي االفلسطيني في لبنان كخطوة على طريق قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، رغم قناعاتها التي عبرت عنها أكثر من مرة، أن هذه الخطوة غير كافية ولا بد من قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني. ولكن هذا الطلب كان يواجه بالرفض وبعد جهد كبير تمت الموافقة عليه، وهذه الموافقة اقتصرت على تغيير الاسم[٤٣].. وأصبح عربي عواد، احد القادة الشيوعيين المبعدين عن الضفة الغربية سكرتيراً لهذا التنظيم[٤٤].

الحزب الشيوعي الفلسطيني

مثلما دفعت أوضاع معينة الشيوعيين الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى حل عصبة التحرر الوطني في فلسطين وإقامة الحزب الشيوعي الأردني، فقد دفعتهم أوضاع أخرى إلى مطالبة الحزب الشيوعي الاردني بالسماح لهم باعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني. وتتمثل هذه الأوضاع ببروز الهوية المستقلة للشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية التي حازت على اعتراف الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق وجوده وعلى اعتراف عربي ودولي، بصرف النظر عن اخطائها ونواقصها وعيوبها. وطرحت مسألة قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني في الحزب الشيوعي الأردني من عام ١٩٧١، وقد تولى طرحها أعضاء اللجنة القيادية لفرع الحزب في الضفة الغربية. وقد عرضت المسألة ونوقشت أمام المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني في صيف عام ١٩٧٢ وترافق ذلك مع البحث في قيام الجبهة الوطنية الفلسطينية وأعلن عن برنامجها في منتصف شهر آب / أغسطس عام ١٩٧٣. وترافق ذلك أيضاً مع قرار اللجنة

القيادية الحزبية في الضفة الغربية، بتغيير اسم اتحاد الطلبة الاردني في الضفة الغربية بحيث صار اسمه اتحاد طلبة فلسطين في الضفة الغربية.

وركزت سلطات الاحتلال نشاطها في الأشهر الأخيرة (من عام ١٩٧٤ والأشهر الأولى من عام ١٩٧٥) على ملاحقة نشيطي «الجبهة الوطنية الفلسطينية» وبالدرجة الأولى أعضاء «الحزب الشيوعي في الضفة الغربية»... وذكرت صحيفة «هـا أرتـس» الإسرائيلية أنه وزع في القدس الشرقية والضفة الغربية صحيفة «الوطن» السرية التي يصدرها الحزب الشيوعي الفلسطيني وقد حمل العدد الصادر يوم ١/ ٢/ ١٩٧٥، اسم الحزب الشيوعي (الفلسطيني) بدلاً من (الأردني)[٤٥] ومن ناحية أخرى، تابعت الصحافة الإسرائيلية باهتمام، وقائع، محاكمة أحد قادة الحزب بشير البرغوثي (٤٢ سنة) أمام المحكمة العسكرية في رام الله، بتهمة جمع معلومات عن قوات الاحتلال، والاتصال بمنظمات المقاومة الفلسطينية. وتم منذ أوائل عام ١٩٧٤، اعتقال ٩٠ زعيماً شيوعياً في الضفة الغربية، بتهمة إقامة «جبهة وطنية فلسطينية»[٤٦].

إلا أن ذلك لم يمنع امتداد حالة الأخذ والرد لفترة طويلة جداً ما بين اللجنة القيادية للتنظيم الحزبي في الضفة الغربية وبين قيادة الحزب الشيوعي الاردني. وبعد أن ربطت قيادة الحزب المذكور قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وبعد أن تأزمت العلاقات بين الطرفين، حسم الموضوع في نهاية المطاف لصالح أنصار وجهة النظر الداعية إلى قيام حزب شيوعي فلسطيني مستقل عن الحزب الشيوعي الاردني.. وصدر في العاشر من شهر شباط / فبراير ١٩٨٢ بيان الإعلان عن تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني مؤكداً تمسكه بحقه في أن يمثل في مختلف أجهزتها تدعيماً للوحدة الوطنية وتعزيزاً للديموقراطية[٤٧].

وبعد صدور بيان العاشر من شباط / فبراير ١٩٨٢، جرت مباحثات ما بين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة تمخضت في مطلع عام ١٩٨٣، عن التوصل إلى اتفاق يقضي بحل الحزب الشيوعي في قطاع غزة وانتساب اعضائه إلى منظمات الحزب الشيوعي الفلسطيني ومشاركتهم في التحضير لعقد مؤتمره الأول. وفي الفترة نفسها تقريباً أعلن عن حل التنظيم الشيوعي الفلسطيني في سوريا واندماج اعضائه في الحزب الشيوعي الفلسطيني.

ومن جانب الحزب الشيوعي السوري (بكداش - فيصل) فقد درس المكتب السياسي وضع التنظيم الفلسطيني للحزب الشيوعي السوري بعد الإعلان عن قيام الحزب الشيوعي

الفلسطيني قرر في ضوء المصلحة العامة، حل التنظيم الفلسطيني للحزب الشيوعي السوري، وترك الحرية للرفاق الفلسطينيين المتواجدين في إطار الحزب بالانضمام للحزب الشيوعي الفلسطيني أو الاستمرار في الحزب الشيوعي السوري[٤٨].

ووجهت إسرائيل في العام نفسه ضربة إلى لبنان بهدف تصفية الثورة الفلسطينية تصفية كاملة، ذلك أن انطلاقة الثورة الفلسطينية وتطور نضالها حققا تقدماً ملموساً في مسار حركة التحرر الوطني العربية[٤٩]» ونتج عن ذلك تمحور الصراع، داخل منظمة التحرير الفلسطينية، فور خروجها من لبنان بين اتجاهين: اتجاه وطني معاد للمشاريع الاستسلامية، واتجاه يميني مساوم[٥٠].

وأقر المؤتمر الأول التأسيسي للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي انعقد في الربع الأخير من عام ١٩٨٣ الوثيقتين الرئيسيتين في حياته: النظام الداخلي والبرنامج السياسي، مع ملحق تاريخي بعنوان «نشوء وتطور القضية الفلسطينية»، كما انتخب هيئات الحزب القيادية. وقد جاء في برنامج الحزب أن الحزب الشيوعي الفلسطيني هو فصيل من فصائل الحركة الشيوعية والعمالية العالمية. ومن حركة التحرر الوطني العالمية وهو جزء من حركة التحرر الوطني العربية[٥١].

وأقر الحزب «أن الخطر الرئيسي الذي يتهدد الثورة الفلسطينية ومكاسبها في الظروف الراهنة (ظروف عام ١٩٨٤) هو خطر التيار الاستسلامي في منظمة التحرير الفلسطينية الذي تفاقم بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت»[٥٢].

واستبشرت قيادة الحزب خيراً باتفاق الأطراف الفلسطينية المختلفة في عدن في أواسط العام ١٩٨٤. وحذر بشير برغوثي من خلال مجلة «الطليعة» المقدسية من اعادة العلاقات بين الأردن ومصر. وأصدر المكتب السياسي للحزب في أواخر العام المذكور (١٩٨٤) بياناً دعا فيه إلى بذل «كل الجهود من أجل قطع الطريق على التحرك الأردني- المصري الرجعي». وانتقد بشدة «انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني» في عمان واستخدام حكام الأردن هذه الورقة للظهور بمظهر الطرف العربي الوحيد الذي يعطف على الفلسطينيين. وفضح جو «الارهاب الذي فرضته المخابرات الأردنية على المؤتمر».

وصدر عن التحالف الديموقراطي المؤلف من الجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، بيان في اوائل شباط / فبراير ١٩٨٥ ندد باتفاق ياسر عرفات مع الملك حسين لأخذه بالعناصر الرئيسية للمبادرة التي طرحها الملك حسين في افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني في عمان. ويرتكز المبدأ على «الأرض مقابل السلام»[٥٣].

وطالب الحزب في بيان أصدره في أوائل أيار / مايو ١٩٨٥ بتنشيط التعاون والتنسيق بين كافة القوى المناهضة لاتفاق عمان.. ضد النهج التفريطي والاستسلامي في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[٥٤].

ولاحظت مجلة «صوت الوطن» أن القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء، لم تعط التغطية للتحرك الأردني- الفلسطيني. ونبهت في عدد آخر إلى أن الاستمرار على طريق تقديم التنازلات سيؤدي بأصحابه إلى التهلكة. ورحب الحزب في عام ١٩٨٦ بمبادرة الرئيس شاذلي بن جديد بصدد البدء بحوار وطني شامل لاستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية. ورحب بنتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في عام ١٩٨٧ واعتبر أن الإعلان عن الغاء اتفاق عمان انتصاراً وطنياً كبيراً. وتمثل الحزب في هذه الدورة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية كفصيل مستقل.

وتم الإعلان في ١٥/ ١١/ ١٩٨٨ عن صدور وثيقة إعلان الدولة المستقلة في نهاية اجتماعات الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وأعلن البيان السياسي الذي صدر عن أعمال المجلس، أن منظمة التحرير الفلسطينية عازمة على الوصول إلى تسوية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة[٥٥] وحدد نعيم الأشهب عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني موقف حزبه تجاه القضية داخل اجتماعات اللجنة السياسية، مرحباً بقبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وطالب بعدم إضاعة الفرصة الدولية، كما أضاعها المسؤولون الفلسطينيون وغير الفلسطينيين عندما رفضوا قرار التقسيم رقم ١٨١ عام ١٩٤٧.

وكتب بشير البرغوثي أن التآمر على القضية الفلسطينية بشكل خاص. وعلى حركة التحرر الوطني العربية بشكل عام، بلغ حده الأقصى في أواخر الثمانينات فانعقد مؤتمر القمة العربية في عمان. وكان هذا المؤتمر بالنسبة إلى القضية الفلسطينية نذيراً بتطور غير ملائم للشعب الفلسطيني واشارة إلى تنصل من الالتزام الرسمي العربي تجاه القضية الفلسطينية. والأهم من ذلك، كانت هناك خطوات متلاحقة تتم داخل الأراضي المحتلة لتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية وحق تقرير المصير، لصالح مشاريع تستهدف في جوهرها اعادة اتفاقيات كامب دافيد وتطبيق الحكم الذاتي[٥٦].

حزب الشعب الفلسطيني

في مكان ما على الأرض الفلسطينية، وفي ظل الانتفاضة الباسلة عقد الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أواخر تشرين الأول / نوفمبر ١٩٩١ مؤتمره الثاني، حيث قرر أعضاء المؤتمر

(وهم من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن فروع الحزب في الخارج) بالأغلبية تسمية الحزب باسم حزب الشعب الفلسطيني. وأقر المؤتمر الذي شارك في أعماله أغلبية المندوبين التقرير السياسي، ومشروع البرنامج السياسي والنظام الداخلي الجديد، وتم انتخاب أجهزة الحزب وأمينه العام، وصدر عن المؤتمر بلاغ صحفي.

واتخذ المؤتمر قراراً جاء فيه «بعد عشر سنوات من اعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي ضوء المراجعة الدقيقة والمسؤولة التي باشرناها ونجم عنها مشروع البرنامج والنظام الداخلي، كان لا بد من طرح مسألة اسم الحزب للفحص والتدقيق. وقد بدأ هذا التوجه لتغيير اسم الحزب مع التغيير المطروح في البرنامج والنظام الداخلي. لكن اللجنة المركزية آثرت أن تترك هذه المسألة لتناقش بجدية ومسؤولية من قبل مجموع أعضاء الحزب. وكان نتيجة هذه المناقشات، التي امتدت منذ أوائل عام ١٩٩٠،.. ترجيح الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب لمسألة تغيير اسمه».

وتتلخص الأسباب الداعية إلى هذا التغيير - حسب القرار المذكور- بـ: ١- أن هذا التغيير ضرورة لا بد منها بسبب الانتكاسات التي حدثت في الأحزاب الشيوعية في شرق أوربا والاتحاد السوفياتي وما تكشف عن ممارسات غير ديموقراطية وتشويهها في التطبيق لفكرة الاشتراكية السامية.

٢- لأن البرنامج الجديد للحزب برنامج وطني وديموقراطي يتطلب اسماً متطابقاً مع مضمونه، الأمر الذي جعل الابقاء على اسمه الشيوعي غير منسجم ولا يتفق مع مضمون البرنامج الجديد.

٣- لأن المراجعة الدقيقة واعادة النظر في واقعنا المحلي والقومي على اساس المنهج العلمي الجدلي (بينت) أن تسمية حزبنا باسم الحزب الشيوعي كانت اجتهاداً نجم عن الاستسلام لقوة العادة دون تمحيص في واقع بلادنا وظروف وسمات حركتنا الثورية ومستوى تطورها، فضلاً عن المرحلة التاريخية التي تمر بها.

وأضاف التقرير يقول: «إن نضالنا كان ولا يزال من أجل التحرر والاستقلال الوطني وفي سبيل إقامة دولتنا الوطنية المستقلة، ولم تكن القضية الاجتماعية في مركز الصدارة في نضال الحزب منذ اعادة تأسيسه. وإن كان الاهتمام بتقديم حلول تقدمية للقضايا الاجتماعية في مختلف الميادين وبأحوال الكادحين والدفاع عن حقوقهم، والنضال من أجل تحسين أوضاعهم. وسيظل في المستقبل، مهمة بارزة وثابتة في نضال الحزب على امتداد سنوات وجوده.

ولكن شعبا يناضل من أجل تثبيت هويته الوطنية وتحقيق استقلاله الوطني- يحتاج، في المقام الأول، إلى حزب ثوري ديموقراطي يكرس طاقاته من اجل خدمة أهداف شعبه، في المرحلة التاريخية المحددة، وفي مرحلة الاستقلال الوطني.

ومن أجل ذلك كان تغيير برنامج الحزب ونظامه الداخلي، ومن اجل ذلك أيضاً كان تغيير اسم الحزب، ليتطابق الشكل مع المضمون.

وأوضح تقرير المؤتمر أن تغيير اسم الحزب ليس هروباً من أية مسؤولية.

فحزبنا ليس مسؤولاً عن اخفاقات الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية، ولا في أي مكان آخر. ان تشابه الأسماء مع تلك الأحزاب لا يعني، بحال التشابه في تحمل المسؤولية».

وجاء في الفصل الرابع والأخير في البرنامج السياسي الذي أقره المؤتمر أن حصيلة التغييرات العاصفة في شرق أوربا والاتحاد السوفياتي اعادت الاعتبار للديموقراطية بوصفها من أبرز القيم الانسانية الشمولية، وحكمت بالسقوط المريع للنمط البيروقراطي الديكتاتوري للاشتراكية».

إلا أن ما حدث لم ينف الحاجة إلى الاشتراكية ذات الوجه والجوهر الانساني- حسب تعبير الوثيقة- بل أن هذه الحاجة تأكدت. «وفي هذا الاطار فإن الحزب يميّز بين الاشتراكية من جهة، وتطبيقها الخاطئ من جهة ثانية، ويؤمن أن ظاهرة تغييب الديموقراطية السياسية والركود الاقتصادي ليست ظاهرة ملازمة للاشتراكية - بل متناقضة مع جوهرها الحقيقي»...

وأعلن البرنامج بالنسبة للرأسمالية كنظام عالمي أنها «لم تنتصر إلا على نمط من الديكتاتورية البيروقراطية يسمي نفسه اشتراكية، أنها لا تستطيع التخلص من تناقضاتها الداخلية، ولا يمكنها تحقيق العدالة الاجتماعية، بل تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، كما تزداد التناقضات بين مصالح تكتلاتها الاقليمية ودولها».

وغنيٌّ عن البيان أن لأعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الذين وافقوا على هذا التغيير العميق والشامل ملء الحق فيما اختطوا وانتهجوا. ومن حق الشعب الفلسطيني ان يحوز على حزب مثل حزب الشعب الفلسطيني بالمواصفات المذكورة وغير المذكورة في وثائقه المعلنة وغير المعلنة. ونتمنى أن لا يكون الدافع إلى الانتماء إلى الحركة الشيوعية العالمية في الماضي القريب أو البعيد، أو حتى في المستقبل، ناتجاً عن رغبة محمومة بسلوك أقرب الطرق إلى السلطة، مأخوذ بعين الاعتبار وصول أحزاب شيوعية اليها بقوة نتائج الانتصارات السوفياتية في الحرب العالمية

الثانية. وأن لا يكون التغيير الذي حدث في الحزب الشيوعي الفلسطيني بمثابة استبدال حصان كبا بحصان غيره.

والشعب الفلسطيني، دون غيره، هو وحده الذي قرر في الماضي وسيقرر في المستقبل إن كان بحاجة إلى حزب شيوعي فلسطيني. ولا تقلل هذه الحقيقة من قيمة أي من الحزبين الشيوعيين الفلسطينيين اللذين لا زالا قائمين فوق الساحة الفلسطينية: يتمثل الأول بالحزب الشيوعي الفلسطيني الذي يشكل امتداداً للحزب الذي جرت فيه التغييرات المذكورة، ويتمثل الثاني بالفرع في لبنان الذي لم يسر منذ شباط / فبراير ١٩٨٢ وراء قيادة التنظيم في الضفة الغربية وأعلن نفسه حزباً شيوعياً فلسطينياً وتحول في مؤتمره، الأخير إلى «الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري».

الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري

وقد أضيفت كلمة (الثوري) حسبما تقول وثائق هذا الحزب- تمييزاً له عن الحزب الشيوعي الفلسطيني المُدان من قبله. فقيادة هذا الحزب وبالدرجة الأولى عربي عواد تتهم قيادة الحزب الآخر بالانتهازية وبالذهاب مع ياسر عرفات على طريق التصفية النهائية للقضية الفلسطينية بالاتفاق مع الدوائر الأمبريالية والصهيونية، وهذه القيادة قيادة حزب الشعب لم تبد اهتماماً منذ البداية إلا بالضفة الغربية وبقطاع غزة، وبالتالي، فهي متفقة ضمناً مع عرفات على الاعتراف بإسرائيل والسير معها.

ووظفت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري جهداً كبيراً في فضح قيادة الحزب الآخر فأصدرت في أوائل عام ١٩٨٣ كراس بعنوان «وجهة نظر اللجنة القيادية للتنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان حول قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني»، وأصدرت في أيار / مايو ١٩٨٣ كراس بعنوان معالجة ماركسية لبعض قضايا حركة التحرر الوطني. وأصدرت في الوقت نفسه «طريق فلسطين إلى الحرية» لعصبة التحرر الوطني بفلسطين. وكانت العصبة قد أصدرت هذه الدراسة الهامة عام ١٩٤٧ . وصدر كراس بعنوان الرد على البرنامج السياسي لزمرة بشير البرغوثي في شباط / فبراير ١٩٨٥.

وعقد الحزب الشيوعي الفلسطيني (الثوري) أول مؤتمر له في أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ أقر تقريراً سياسياً وبرنامجياً سياسياً ونظاماً داخلياً. وجاء في القسم المخصص للحزب في التقرير السياسي، أن الحزب الشيوعي الفلسطيني قد عانى منذ إعادة تشكيلة في ١٠/ ٢/ ١٩٨٢ من خلاف بين تيارين متمايزين كانا موجودين في صفوف الشيوعيين الفلسطينيين منذ عدة سنوات

قبل إعلان تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني. وهما: تيار ثوري ينطلق من اعتبار القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني للشعب العربي الفلسطيني ضد الاستعمار الاستيطاني المدعوم من الامبريالية وضرورة ممارسة الشيوعيين الكفاح المسلح بوصفه الشكل الأساسي لنضال الشعب الفلسطيني إلى جانب الاشكال الأخرى. وتيار انتهازي ينطلق من التسليم بحق الكيان الصهيوني في الوجود من خلال تشويه مبادئ الماركسية- اللينينية حول حق تقرير المصير، ويتجنب ممارسة الكفاح المسلح. وقد أدى ذلك إلى حدوث انقسام في صفوف الحزب، وتتحمل مسؤولية هذا الانقسام المجموعة الانتهازية التي سلكت منذ البداية سلوكاً انقسامياً تكتلياً، إذ نصبت نفسها قيادة للحزب منذ إعلانه، وتعمدت عدم اشتراك التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان والمنظمات الحزبية في الخارج بوجه عام، في انتخاب هيئات الحزب القيادية، مع أن تلك المنظمات كانت تضم في صفوفها مئات الشيوعيين.

وفي شباط ١٩٨٣، جرى اجتماع موسع للكادر الحزبي الذي تبنى النهج الثوري وانتخب قيادة مؤقتة»[٥٧].

وجاء في مقدمة البرنامج السياسي أن الحزب الشيوعي الفلسطيني يعتبر نفسه فصيلاً من فصائل الثورة الفلسطينية، ويستخدم كافة أشكال النضال الايديولوجية والاقتصادية والسياسية وفي مقدمتها الكفاح المسلح[٥٨] وجاء تحت عنوان «النضال من أجل وحدة الشيوعيين الفلسطينيين أنه وبسبب وجود تيار انتهازي يميني في الحزب الشيوعي الأردني الذي كان يضم الأغلبية الساحقة من الشيوعيين الفلسطينيين ظل يعرقل قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، ثم فيما بعد عمل على فرض نهجه الانتهازي اليميني على الحزب الشيوعي الفلسطيني منذ اعادة تشكيله، وذلك من خلال الخروج على أبسط قواعد التنظيم اللينينية، مما دفع التيار الثوري لمواجهة هذا المسعى وأدى ذلك إلى وقوع الانقسام داخل الحزب الوليد»[٥٩].

وفي شرحه لتاريخ الخلاف في الحزب يقول الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري- أن التنظيم الحزبي تعرض لهجمة أرهابية شرسة شنها ضده المحتلون الصهاينة في أواخر عام ١٩٧٣ ومطلع عام ١٩٧٤ وترتب على تلك الحملة ابعاد القسم الأكبر من قيادة التنظيم في الضفة الغربية وسجن العشرات من مناضليه، فوجد الجناح الانتهازي اليميني بذلك الفرصة لوضع يده على التنظيم الحزبي في (الضفة الغربية) ووجهه حسب خطه الانتهازي[٦٠].

«وأخذت تلك المجموعة في تعبئة التنظيم الحزبي وتحريضه ضد نهج القيادة التي أبعدها المحتلون إلى الأردن. والتي أقامت بعد ذلك في لبنان، تعبيراً عن أصرارها على التواجد في

الساحة التي كانت تشكل القاعدة الرئيسية للثورة الفلسطينية.. ونصبت (الكتلة الانتهازية) من نفسها وبشكل تعسفي قيادة للحزب الشيوعي الفلسطيني الوليد، وعينت لجنته المركزية ومكتبه السياسي[٦١].

وأصدر الحزب الشيوعي الفلسطيني -الثوري- في آذار / مارس ١٩٩٢ مشروع الوثيقة البرنامجية الفكرية السياسية التي تألفت من مقدمة ومن القسم الأول الذي يتضمن: أ- سمات الوضع الدولي الجديد. ب- القوىٰ المؤثرة في صياغة النظام الدولي الجديد. ت- أزمة النظام الاشتراكي.

وقد تضمنت هذه الفقرة ١- الخلل في فهم تطبيق الاشتراكية. ٢- الخلل في النظرة إلىٰ الديموقراطية. ٣- الخلل إزاء المسألة القومية. ٤- الخلل إزاء العوامل الروحية. ٥- الخلل في فهم دور الحزب. ٦- البيريسترويكا أو محاولة التغيير.

ث- أزمة الرأسمالية وآفاق تجاوزها كنظام.

ج- العلاقات الأممية في الوضع الدولي الجديد.

ويتألف القسم الثاني بعنوان: «الوضع العربي» من المقدمة:

أ) عوامل الأزمة والانهيار. ب) غياب الديموقراطية. ت) أزمة النظام العربي. ث) حركة التحرر الوطني العربية والأزمة المستعصية. ج) أزمة حرب الخليج. ح) المهام النضالية علىٰ الصعيد العربي في المرحلة المقبلة.

ويتألف القسم الثالث بعنوان: «الوضع الفلسطيني» من:

أ) القضية الفلسطينية أمام خطر التصفية.

ب) التطورات والعوامل الدولية والعربية والفلسطينية التي أوصلت القضية الفلسطينية إلىٰ الوضع الحالي.

ت) عوامل وتطورات الأزمة علىٰ الصعيد الفلسطيني.

ث) الانتفاضة الفلسطينية مرحلة جديدة من الثورة الفلسطينية المعاصرة.

ج) نحو حركة وطنية فلسطينية واحدة.

ح) التوجهات البرنامجية للحركة الوطنية الواحدة الفلسطينية.

١- في البرنامج السياسي. ٢- اشكال النضال والتنظيم ٣- أهمية الديموقراطية في التنظيم ويتألف القسم الرابع من اولاً، الموقف من الماركسية.

أ) الماركسية منهج وانجازات فكرية. ب) موقع اللينينية. ت) أزمة الماركسية العربية.

ثانياً، مستقبل الاشتراكية، ثالثاً، مسألة الديموقراطية، رابعاً، المسألة القومية:
أ- السياق الواقعي للمسألة القومية العربية. خامساً، الموقف من الدين والتراث:
أ- موقف الماركسية إزاء الدين. ب- الدين والمجتمعات العربية والإسلامية.

ويتألف القسم الخامس بعنوان «الحزب» من أولاً، التوجهات البرنامجية وثانياً، المهام النضالية في هذه المرحلة. ومن الواضح أن هذه الوثيقة قد طرحت للنقاش تحضيراً لعقد المؤتمر الثاني للحزب الذي لم يعقد بعد. ولم تفصح قيادة الحزب عن الأسباب التي دعتها إلى تأجيل عقده، كما انها لم تحدد بعد موعداً لعقده.

الحزب الشيوعي الفلسطيني (الموحد في الضفة الغربية وقطاع غزة)

قال الأمين العام المؤقت للحزب الشيوعي الفلسطيني فضل بورنو في لقاء أجرته معه جريدة «نضال الشعب» السورية الصادرة عن فريق خالد بكداش في أواخر ١٩٩٤: «ان اللجنة المركزية (القديمة) للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان قائماً قبل تغيير الاسم قد أصدرت وثيقتين: الأولى تتعلق بالبرنامج السياسي، والثانية متعلقة بالنظام الداخلي، وكان واضحاً من هاتين الوثيقتين أن قيادة الحزب قد تنازلت تماماً عن كل ما يتعلق بالماركسية- اللينينية. وعن الوجه الطبقي للتنظيم بحيث يصبح الحزب حزب كل الفلسطينيين وليس هو حزب الطبقة العاملة[٦٢].

وتم اصدار هذه الوثائق وتوزيعها على القواعد، وطلب من القواعد أن تقدم تقاريرها خلال ٢٤ ساعة من تسلُّمّ هذه الوثائق بالموافقة او الرفض دون مناقشة.

«وكان رد الفعل الأول على اصدار الوثائق وعلى طلب قيادة الحزب من اعطاء الرأي بعد ٢٤ ساعة بالموافقة أو الرفض، أن معظم المنظمات، معظم قواعد الحزب وافقت على التقارير المقدمة دون نقاش جدي. ولكن بعد ذلك وحين وصلت الوثائق إلى الكوادر العليا للحزب.. كتبنا فوراً كراساً صغيراً لمناقشة هذه الوثائق وإظهار أين يقع الخطأ فيها، وضرورات عدم التخلي عن الماركسية-اللينينية، وعدم التخلي عن الحزب وعن اسم الحزب».

وعندما فشلت القيادة في كم الأفواه أثناء انعقاد كونفرنسات المناطق التي تمخضت عن انتخاب عدد كبير من المندوبين الذين لا يؤيدونها، عمدت إلى دعوة أعداد كبيرة من أصحاب الاختصاص لحضور المؤتمر كأعضاء كاملي العضوية. وبحجة الاعتبارات الأمنية لم تدع لحضور المؤتمر من المندوبين المنتخبين غير الذين يؤيدونها. وتم عقد المؤتمر بهذه التركيبة.. تركيبة أعضاء منتخبين وغير منتجين وأعضاء معينين من قبل اللجنة المركزية. وجرى سلق المؤتمر بشكل سريع جداً حتى أن مناقشة الوثائق بما فيها البرنامج السياسي والنظام الداخلي وتقرير الأمين العام،

والتقرير المالي، وانتخاب اللجنة المركزية، وانتخاب الأمين العام، تم كل ذلك خلال ساعتين إلا عشر دقائق. وصدر القرار بالموافقة على هذه الوثائق. وفي اليوم التالي أعلن عن اسم الحزب الجديد ونزلت وثائق بهذا الصدد.

ورداً على التغيير الذي حدث عقد اجتماع في غزة لمجموعة من الشيوعيين نوقشت فيه مسألة التغييرات.. وقرر الإعلان عن أن الحزب الشيوعي الفلسطيني مستمر في العمل، وان نضاله لم يتوقف. وتقرر بدء العمل فوراً على الأقل في منظمة غزة، وذلك بإعادة تشكيل قواعد الحزب وهيكله التنظيمي، لحين الاتصال برفاقنا في الضفة الغربية.

وصدر بيان يؤكد ان الحزب لازال مستمراً.. وبعد شهر من اصدار هذا البيان سمعنا أن رفاقنا في الضفة الغربية قد أصدروا بيانات مماثلة. فاتصلنا بهم.. وصدر بيان مشترك جاء فيه ان الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال موجوداً.. ومن وقتها في أوائل يناير / كانون الثاني ١٩٩٢ بدأ الحزب يعمل.

واجتمعت القطاعات الأربعة: قطاع جنوب الضفة الغربية: بيت لحم والقرى المحيطة، والقطاع الأوسط ويشمل القدس ورام الله والقرى المحيطة، والقطاع الشمالي. ويشمل نابلس، وطولكرم، والقطاع الغربي، قطاع غزة. وتم في هذا الاجتماع اختيار قيادة مركزية مؤقتة للحزب، حلت محل اللجنة المركزية، لحين انعقاد المؤتمر وتم انتخاب مكتب سياسي وأمين عام مؤقت للحزب انتظاراً لعقد المؤتمر..

ولقد اتصلت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني - الثوري - بقيادة الحزب المذكور وتكون لديها انطباع بأن هذه القيادة لا تختلف عن قيادة حزب الشعب الفلسطيني وخصوصاً فيما يتصل بحل القضية الفلسطينية وبالموقف من نهج ياسر عرفات.

أوسلو ونهاية الاستقلال الفلسطيني

لم يكن اتفاق أوسلو مجرد تدشين لحقبة جديدة من العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، بل كان ذا أثر دائم في تحويل اللغة ذاتها التي أديرت من خلالها هذه العلاقات على الصعيد الدولي. كذلك في الطريقة التي نظرت بها القيادة الفلسطينية إلى هذه العلاقات[٦٣].

لم تقتصر آثار أوسلو على المفردات الفلسطينية مثل التحرير وإنهاء الاستعمار والمقاومة والنضال ضد العنصرية، ووضع حد للعنف الإسرائيلي، وسرقة الأراضي، والاستقلال، وحق العودة، والعدالة، والقانون الدولي التي حلت محلها مصطلحات جديدة مثل المفاوضات والاتفاقيات، والمساومة، والبراغماتية، والطمأنات الأمنية والاعتدال والاعتراف، التي كانت

جزءاً من مفردات إسرائيل قبل أوسلو وبقيت بعدها كذلك، بل مأسست أوسلو نفسها كذلك بوصفها لغة السلام التي تنتزع الشرعية تعريفياً عن اية محاولة لمقاومتها بدعوى أنها دعم للحزب، وتنبذ كلك جميع معارضي التنازل عن الحقوق الفلسطينية بوصفهم معارضين للسلام. إن جعل لغة التنازل عن الحقوق لغة السلام قد مثلت جزءاً من إستراتيجية إسرائيلية قبل أوسلو وبعدها. كذلك فإنها لغة السلطة الأمبريالية الامريكية ذاتها. التي بها تلقى العرب والمسلمون درس الرئيس باراك أوباما في خطابه في القاهرة في حزيران / يونيو ٢٠٠٩.

وهكذا فإن التحول الذي أحدثته أوسلو لم يقتصر على اللغة فحسب، بل أيضاً على تحويل اللغة والمنظور الفلسطيني اللذين نظرت القيادة الفلسطينية من خلالها إلى طبيعة العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية، حيث مأسست عوضاً عنهما المنظور والمفردات الإسرائيلية بوصفها محايدة وموضوعية.

إن ما سعت اليه عملية اوسلو، إذاً كان قلب هدف السياسة الفلسطينية ذاتها من هدف الاستقلال الوطني عن الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي هدف يصبح الفلسطينيون بموجبه عالة في بقائهم السياسي والوطني على إسرائيل وراعيها الأمريكي، وذلك لقاء سلام محتليهم وأمنهم.

أما المعادلة التحويلية الرئيسية لاتفاق أوسلو المكرسة نصاً مقدساً في إعلان المبادئ الصادر في ١٣/ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣. فقد كانت الأرض مقابل السلام، وتظل هذه المعادلة المجحفة بحقوق الشعب الفلسطيني، المعترف بها دولياً، هي المقاربة الموجهة والمحددة لكل ما تلاها من اتفاقات وخلافات- بين السلطة الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. إن هذه المعادلة هي التي تنزاح بالعملية برمتها بافتراضها ضمناً أن لإسرائيل «أراضي» ستكون مستعدة لمنحها «للعرب» و«العرب» بوصفهم مسؤولين عن حالة الحرب مع إسرائيل، بمقدورهم منح إسرائيل السلام الذي تتوق إليه من عقود. إذ إن إلقاء مسؤولية الحروب العربية- الإسرائيلية على عاتق «العرب» هو رؤية نموذجية لا تخضع لأية مساءلة في الغرب. كذلك، إن تنازل منظمة التحرير الفلسطينية، قد ضمن أخيراً أن الفلسطينيين وبقية العرب لن يتقدموا بمساءلتها أيضاً. فبالرغم من مظهرها السطحي لتسوية سياسية، إلا أن هذه المعادلة هي في الواقع انعكاس للرؤى العنصرية التي تَسِمُ (اليهود الأوربيين) الإسرائيليين والفلسطينيين وغيرهم من العرب.

ففيما يطالب الإسرائيليون و(يُطرحون) ظاهرياً بأنهم راغبون في التفاوض في موضوع الممتلكات ذلك الحق البرجوازي (الغربي) المسلم به بامتياز، يُطالب الفلسطينيون والعربُ الآخرون بنبذ الإرهاب - أو بدقة أكثر وسائل «هم» الإرهابية- بوصفها وسائل غير شرعية

ويمكن أن تُنسبُ فقط إلى برابرة غير متحضرين. إن حقيقة كون فلسطينيين قد تنازلوا عن مطلبهم العادل المشروع بـ٧٧ بالمئة من فلسطين ويفاوضون على سيادتهم المستقبلية على مجرد ٢٣ بالمئة من وطنهم لا تصلح لمعادلة «أرض مقابل أرض» لأن تبنى عليها «عملية السلام» إذ أن الصيغة الصحيحة من منظور فلسطيني، يجب أن تكون معادلة «الأرض مقابل السلام» إذ أن الفلسطينيين هم من يتخلى بموجبها عن حقوقهم في وطنهم التاريخي (الأرض) مقابل إنهاء الاضطهاد الإسرائيلي والعنف الكولونيالي ضد شعبهم (السلام).

رحبت منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل والأعلام الغربي باتفاقية أوسلو كـ«اعتراف متبادل» إلا أن هذا يناقض فحوى الكلمات التي نطق بها كلا الطرفين والأفعال المترتبة على تلك الكلمات. فبينما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية (التي كتبت الرسالة الأولى) «بحق دولة إسرائيل في الوجود بأمن وسلام» فقد قررت الحكومة الإسرائيلية في «رد» على رسالة عرفات «الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية مُمثلاً للشعب الفلسطيني وبدء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار عملية سلام الشرق الأوسط». لكن هذا بالكاد يرتقي إلى الاعتراف المتبادل، فلكي يصبح هذا اعترافاً متبادلاً، كان يتحتّم إما أن يعترف الإسرائيليون بحق الشعب الفلسطيني بالوجود في دولة له وأمان، أو أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحكومة رابين ممثلة للشعب الإسرائيلي فقط دون الحاجة إلى منح الدولة الإسرائيلية أي «حق» في الوجود بسلام وأمان، أو بأي شكل آخر.

إذن لم ترقَ الاتفاقية المعلنة إلى اعتراف متبادل، بل أفضت إلى الشَّرْعنة النهائية للدولة اليهودية بالاعتراف بأنها تملك «الحق» بأن تكون دولة أبارتايد عنصرية، وذلك من الشعب ذاته الذي مارست وتمارس بحقه سياساتها العنصرية ودون إلزام الإسرائيليين بجديد جوهري حيث إن منح منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بأنها تُمثل الفلسطينيين، الأمر الذي اعترف به معظم العالم (باستثناء الولايات المتحدة) منذ منتصف السبعينيات، لا يُلزم إسرائيل بأي تنازلات للشعب الفلسطيني وما يُلزمها به لا يتعدى سيناريو يرتب على الحكومة الإسرائيلية، إن هي رغبت في التحدث مع «ممثلين» عن الفلسطينيين أن تتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكونها باتت تعترف بها الآن طرفاً ممثلاً لهم، بينما لم يكن مثل هذا الاعتراف قائماً في السابق. وهذا هو السبب الحقيقي وراء ترددُ الحكومات والقادة الإسرائيليين المتعاقبين في ما إذا كانوا سينعمون على الفلسطينيين بحق إقامة دولة مستقلة، مستندين دائماً إلى اتفاقية أوسلو والاتفاقيات اللاحقة التي لم تقدم فيها إسرائيل للفلسطينيين أي تعهد من هذا القبيل.

بعدما انتزع الإسرائيليون اعترافاً ثميناً بشرعيتهم من ضحاياهم، مضوا قدماً من خلال آلية عملية أوسلو للسلام، لتقسيم الفلسطينيين إلى مجموعات مختلفة، طردت غالبيتها خارج عملية السلام. ومن خلال تحويل منظمة التحرير الفلسطينية، التي مثلت جميع الفلسطينيين في الشتات وداخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى السلطة الفلسطينية، التي كان أقصى ما طمحت إليه هو تمثيل فلسطينيي الضفة الغربية وغزة الذين لا يمثلون سوى ثلث الشعب الفلسطيني، فقد هَندَست اتفاقيات أوسلو اختزالاً ديموغرافياً عظيماً للشعب الفلسطيني، خافضة عدده إلى الثلث، فيما أحدثت نمواً ديموغرافياً كبيراً في عدد السكان اليهود في إسرائيل، مضاعفة عددهم ثلاثة أضعاف. يتمثل مكرُ هذه العملية في أنه كيف السلطة الفلسطينية، المدركة لهذا التحول، أن تواصل الحديث باسم «الشعب الفلسطيني» الذي لا تزال تدعي أنها تمثله، بالرغم من أنه اختُزل من خلال اتفاقيات أوسلو إلى فلسطينيي الضفة الغربية وغزة فقط. وببساطة فإنه يُشار إلى فلسطينيي الشتات، وفقاً للغة الإسرائيلية والأمريكية السائدة، بـ«اللاجئين» فيما يطلق على فلسطينيي إسرائيل بموجب الاملاءات الإسرائيلية اسم «عرب إسرائيل». بهذا فإنه ليس دور القيادة الفلسطينية ومكانتها التمثيلية لجميع الشعب الفلسطيني ما جرى اختزاله فحسب، بل إن الشعب الفلسطيني نفسه قد تقلص ديموغرافياً من خلال استملاك السلطة الفلسطينية لاسم «الشعب الفلسطيني» لاطلاقه على ثلث الفلسطينيين لا اكثر.

في هذه الأثناء، دفعت عملية أوسلو التي أنتجت الاتفاقيات الشبحيّة، التي من بينها اتفاق جنيف، دفعت قدماً الادعاء الإسرائيلي بوجوب اعتراف الفلسطينيين بحق إسرائيل في الوجود لا فقط في أمن وسلام، لكن أيضاً بحقها في الوجود بوصفها دولة يهودية، وهذا يعني أن تكون دولة عنصرية بموجب القانون وأن تميز بموجب مواد القانون وطبيعة الحكم ضد المواطنين غير اليهود. ويشمل ذلك الاعتراف بأنها ليست دولة لمواطنيها اليهود وحسب، بل دولة اليهود في كل أنحاء العالم. وهذا ما أصرت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة من كلينتون إلى بوش، وصولاً إلى أوباما أخيراً. ولا تفوّت إدارة أوباما في الواقع فرصة لإعادة تأكيد التزامها بإجبار الفلسطينيين على الاعتراف بحق إسرائيل في أن تكون «دولة يهودية». ورغم أن إسرائيل لا تملك أية شرعية وغير معترف بها من أي هيئة دولية بوصفها «ممثلاً» في جميع أنحاء العالم بل كدولة للشعب الإسرائيلي الذين هم مواطنون فيها، فإن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية مطالبتان بالاعتراف بسيادة إسرائيل على يهود العالم. وهكذا.

فبينما تقلصت المكانة التمثيلية المعترف بها دولياً لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني كله إلى ثلث عدد الفلسطينيين منذ أوسلو، تنامت المكانة التمثيلية للحكومة الإسرائيلية لتشمل ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل أوسلو، وهو ما اعترف لها به الممثلون غير الرسميين للسلطة الفلسطينية في جنيف. يصرّ بنيامين نتنياهو على أنه لن يحرز أي تقدم في ما يسمى «عملية السلام» ما لم يعترف الفلسطينيون رسمياً بحق إسرائيل في أن تكون دولة يهودية عنصرية. كذلك دعا الرئيس أوباما أيضاً جميع العرب إلى التصديق على هذا الاعتراف رسمياً. وقد تم ذلك على الرغم من حقيقة كون غالبية اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل ليسوا مواطنين إسرائيليين كذلك ليس من الهيئات التي تمثلهم في أي وقت مضى هيئة منحت الدولة الإسرائيلية الحق في تمثيلهم.

تواكبت عملية تقسيم الشعب الفلسطيني وتقليصه ديموغرافياً مع عمليات تقليص أرض فلسطين جغرافياً أو بالأحرى تقليص تلك الاجزاء منها التي استعدت إسرائيل للتفاوض على إعادة انتشار قوات احتلالها العسكري الاستعماري فيها. فقد استثنيت القدس الشرقية المستعمرة والمحتلة التي مددت مساحتها بصورة مخالفة للشرعية الدولية (حيث تضاعفت مساحتها عدة مرات عن مساحتها الأصلية على حساب أراضي الضفة الغربية) من الأراضي التي استعدت إسرائيل للتفاوض على إعادة الانتشار فيها، كذلك قسمت الضفة الغربية إلى كانتونات تستثني من هذه المفاوضات كذلك المستوطنات الاستعمارية اليهودية والطرق السريعة المقصورة على استخدام اليهود، التي تربط بين هذه المستوطنات، وما فرضته من محميات طبيعية ومناطق عسكرية مغلقة.

لكن هذا ليس كل شيء، فقد بنت إسرائيل ايضاً جدار الفصل العنصري داخل الأراضي الفلسطينية الذي يزيل فعلياً ١٠ في المئة من مساحة الضفة الغربية من ذلك الأراضي التي قلت التفاوض عليها، وكذلك من عمليات إعادة انتشار جيشها فيها. وقد تمثلت أهم التدابير الأخرى التي حرص مهندسو اتفاق اوسلو من الإسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذها لضمان الاستمرار البنيوي لـ«عملية أوسلو للسلام» بإنشاء بنى ومؤسسات وطبقات مرتبطة بهذه العملية مباشرة، لديها القدرة على البقاء والاستمرار، ولو انهار اتفاق أوسلو نفسه ما دامت قد حافظت على «العملية» التي تمخضت عن هذا الاتفاق. وقد كرست هذه الضمانة قانوناً، واعتمدت من التمويل الدولي شرطاً لاستمرار «عملية أوسلو» ما دامت تخدم هذه الأخيرة المصالح الإسرائيلية والامريكية ومصالح النخبة الفلسطينية الفاسدة التي قبلت بها.

أما الطبقات الخمس الرئيسية التي أنشأها مهندسو اتفاقيات أوسلو لضمان استمرار «العملية» فهي طبقة سياسية، مقسمة بين أولئك الذين انتخبوا لخدمة عملية أوسلو، سواء في المجلس التشريعي أو السلطة التنفيذية و(أساساً مركز رئيس السلطة الفلسطينية)، وأولئك الذين يُعينون لخدمة الذين يُنتخبون، سواء في الوزارات أو في مكتب الرئاسة، طبقة شرطية، يبلغ تعداد منتسبيها عشرات الآلاف، وتتمثل مهمتها في الدفاع عن عملية أوسلو ضد أي فلسطيني قد يهدد بقاءها. وهي مقسمة إلى عدد من الأجهزة الأمنية الاستخبارية تتنافس فيما بينها، كل يعمل لإثبات أنه الأكفأ في القضاء على أي تهديد لعملية أوسلو. وقد شن فريق هذه الطبقة خدماته أثناء سلطة عرفات، بإطلاق النار وقتل ١٤ فلسطينياً عدوهم أعداء لـ«العملية» في غزة في عام ١٩٩٤، وهو الإنجاز الذي اكسبهم احترام الأمريكيين والإسرائيليين الذين أصروا على ضرورة أن تستخدم هذه الطبقة الشرطية المزيد من القمع لكي تكون أكثر فعالية. أما أحدث مثال على أدائهم، فقد تمثل بقتل أعضاء من حماس وبعض المارة غير المنتسبين الصيف الماضي في جنين، في محاولة لاسترضاء الرئيس أوباما الذي طالب القيادة الفلسطينية بالالتزام بالشق الأمني من اتفاقها مع إسرائيل.

ثالثاً، طبقة بيروقراطية مرتبطة بالطبقة السياسية والطبقة الشرطية وتتألف من جهاز إداري يضم عشرات الآلاف من الأفراد الذين ينفذون أوامر الأعضاء المنتخبين والمعينين لخدمة «العملية» رابعاً، طبقة المنظمات غير الحكومية وهي طبقة بيروقراطية تكنوقراطية يعتمد تمويلها بالكامل على ما تقدمه من خدمات لعملية أوسلو لضمان نجاحها من خلال التخطيط والخدمات. وأخيراً، طبقة تجارية تتألف من رجال أعمال فلسطينيين من الشتات، إضافة إلى رجال الأعمال المحليين- وتشتمل على أعضاء من الطبقات السياسية والشرطية والبيروقراطية- ويعتمد دخلهم جميعاً على الاستثمارات المالية في عملية أوسلو والصفقات الرابحة التي يمكن للسلطة الفلسطينية ضمانها..

وفيما لا تتلقى طبقة المنظمات غير الحكومية في الغالب تمويلاً من السلطة الفلسطينية، حيث تنعم بالسخاء التمويلي للمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأجنبية المرتبط هيكلياً بعملية اوسلو، فإن الطبقات السياسية والشرطية والبيروقراطية تتلقى جُلّ دخلها الشرعي وغير الشرعي من السلطة الفلسطينية مباشرة.

وبربطهم لسبل عيش مئات الألوف من الفلسطينيين بعملية أوسلو، منح مهندسو العملية هذه المجموع أسباباً جوهرية للالتزام بالمحافظة على استمرار «العملية» وإن لم تؤد إلى أية نتائج

سياسية، أما المهمة الرئيسية النخبة السياسية التي تربعت على عرش السلطة الفلسطينية فقد تمثلت بضمان استمرارية عملية أوسلو وضمان سيطرة هذه النخبة على كل المؤسسات التي تضمن استمرارية «العملية».

لكن ما لم تتوقعه هذه النخبة هو أن تفقد زمام الأمور لمصلحة حركة حماس، المعارضة الرئيسية لعملية أوسلو، التي قاطعت كما كان متوقعاً منها انتخابات عام ١٩٩٤ التي كانت تسيطر عليها حركة فتح من خلال لعبة تقسيم الدوائر. أما انتخابات عام ٢٠٠٦، التي كانت فتح واثقة من الفوز بها. فقد أحدثت الزلزال الذي يمكن أن يدمر كل هذ الضمانات الهيكلية ومعها «العملية» برمتها التي صُمِّموا لحمايتها.

وهذا ما يفسر ذعر الأميركيين الذين هندسوا عملية الانقلاب بمساعدة إسرائيل وأمن السلطة الفلسطينية برئاسة محمد دحلان لإسقاط حكومة حماس التي اشتملت على خطف أعضاء من حماس: ممثلين في المجلس التشريعي ووزراء الحكومة وسياسيين واعتقالهم رهائن في السجون الإسرائيلية، وأخيراً المحاولة العنيفة للاستيلاء على قطاع غزة التي فشلت فشلاً ذريعاً. وقد ركزت كل المحاولات منذ الانقلاب الأميركي الفاشل في قطاع غزة على استمرار عملية السلام من خلال الحفاظ على هياكلها تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وبعيداً عن متناول أيدي حماس المنتخبة ديموقراطياً.

وهكذا، فقد أصرت إسرائيل والأميركيون على أن تقويض الديموقراطية الفلسطينية هو الثمن الضروري الذي يجب على الفلسطينيين دفعه، وهو ما مضوا به قدماً من خلال جهود الجنرال كيث دايتون العسكرية. لقد أصبح هذا الوضع ممكناً نتيجة الاستراتيجية التمويلية التي تبنتها الولايات المتحدة وإسرائيل.

المراجع:

١- د. ماهر الشريف، الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ١٩٨٦ ص١٥.
٢- د. ماهر الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩-١٩٢٨ دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠، ص٧٨ وأيضاً للكاتب نفسه، محاولة أولية للتعرف على حيثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ٨٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨ ص٩٧.
٣- المصدر نفسه (المجلة)، ص٩٤.
٤- المصدر نفسه (الكتاب)، ص٢٥٨.
٥- موسى خليل، الحزب الشيوعي الفلسطيني، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ٢٣٩ الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، ص١١١-١٤٢.
٦- المصدر نفسه.
٧- المصدر رقم١، ص٤٣.
٨- المصدر رقم٢، ص٢٣٣ (الكتاب).
٩- المصدر نفسه، ص٢٣٦-٢٣٧.
١٠- المصدر نفسه، ص٢٤٢.
١١- المصدر رقم١، ص٤٤.
١٢- د. ماهر الشريف، الحزب الشيوعي وهبة البراق، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ٦١ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، ص٢١٣-٢٤٥.
١٣- المصدر رقم١، ص٥٨-٥٩.
١٤- المصدر رقم٥.
١٥- المصدر رقم١، ص٧٨-٩١.
١٦- المصدر نفسه، ص٩٢-٩٧.
١٧-أرتين مادويان، حياة على المتراس، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٦ ص١٠٨.
١٨- المصدر رقم٥.
١٩- المصدر نفسه.
٢٠- سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين- الطبقة والشعب في مواجهة الكولينالية، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٩ ص٢٣٠-٢٤٠.
٢١- المصدر نفسه، ص٢٧٩.
٢٢- د. إياد القزاز، الحزب الشيوعي في إسرائيل، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ٤٨ في آب/ أغسطس ١٩٧٥، ص٢٥١-٢٥٤.

٢٣- د. ماهر الشريف، البحث عن كيان، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا ١٩٩٥، ص٧٣ عن صحيفة «الاتحاد» ٣/ ١/ ١٩٤٩.
٢٤- المصدر نفسه.. عن «الاتحاد» حيفا ١٤/ ٦/ ١٩٥٢.
٢٥- د. سلمان رشيد سلمان، اليسار في إسرائيل، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٤، ص٣٨.
٢٦- المصدر رقم٢١، ص٧٤.. عن «الاتحاد» ١٨/ ١/ ١٩٧٥.
٢٧- المصدر نفسه، ص١٦٨.
٢٨- المصدر رقم٢٠.
٢٩- المصدر رقم١، ص١٠٥.
٣٠- الحزب الشيوعي الفلسطيني، القيادة المؤقتة، رد على البرنامج لزمرة بشير البرغوثي، شباط/ فبراير ١٩٨٥ ص٨٦-٨٧.
٣١- المصدر رقم٢١، ص٥٦.
٣٢- المصدر رقم١، ص١٩.
٣٣- المصدر رقم٢٩، ص٨٨.
٣٤- بيان إلى الشعوب العربية موقع في شهر تشرين الثاني/ أكتوبر عام ١٩٤٨ من: الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني، وعصبة التحرر الوطني في فلسطين، أورده د. ماهر الشريف في المصدر رقم ٢ ص٥٦.
٣٥- عدد من العلماء السوفييت، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، موسكو ١٩٦٦، ص٢٥٤ (ج١).
٣٦- آمون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني بين ١٩٤٩ و١٩٦٧، ترجمة ابراهيم الراهب، دار دمشق ١٩٨٦، ص٢٠-٢١.
٣٧- المصدر نفسه، هامش ص٢٣.
٣٨- المصدر رقم ٢١، ص٢٢.
٣٩- المصدر رقم ٢٩، ص٩٠.
٤٠- عبد القادر ياسين، حزب شيوعي ظهره إلى الحائط، شهادة تاريخية عن الحركة الشيوعية في قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٨، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٨
٤١- حمد موعد، العمل الشيوعي الفلسطيني في سوريا، دار الطليعة الجديدة، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩٥.
٤٢- وجهة نظر اللجنة القيادية للتنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان حول قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، منشورات ح.ش.ت، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ ص١٩
٤٣- المصدر نفسه.
٤٤- المصدر رقم٢١، ص٢٩٣.
٤٥- جريدة «السفير» اللبنانية الصادرة في ٢/ ٢/ ١٩٧٥.
٤٦- المصدر نفسه.

٤٧- المصدر رقم٢١، ص٣١٤.

٤٨- المصدر رقم٤٠، ص١١٦.

٤٩- التقرير السياسي للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اللبناني، ص٤٢.

٥٠- المصدر نفسه.

٥١- مجلة «النهج» ٤/ أيار ١٩٨٤.

٥٢- المصدر نفسه، عن «صوت الوطن» الصادرة عن ح.ش.ف - قيادة الخارج العدد ٢٤/ أواسط نيسان/ أبريل ١٩٨٤.

٥٣- جريدة «نضال الشعب» السورية العدد ٣٥٧/ أوائل آذار/ مارس ١٩٨٥.

٥٤- المصدر نفسه، العدد ٣٦٢ أواخر أيار/ مايو ١٩٨٥.

٥٥- المصدر نفسه، العدد ٤٢٠ أوائل حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

٥٦- بشير البرغوثي، عالم الانتفاضة، عالم زاخر بالمعاني والدلالات، مجلة الثقافة الجديدة العراقية، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

٥٧- التقرير السياسي المقر من المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الفلسطيني - الثوري كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، ص٣٩ - ٤٠.

٥٨- البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب الشيوعي الفلسطيني - الثوري ت٢/ نوفمبر ١٩٨٧، ص٦

٥٩- المصدر نفسه، ص٢٧.

٦٠- المصدر نفسه، ص ٦٩.

٦١- المصدر نفسه، ص٧٠ - ٧١.

٦٢- جريدة «نضال الشعب» السورية، العدد ٥٦٢ في ١٢/ ١/ ١٩٩٥.

٦٣- جوزيف مسعد، جريدة «الأخبار» اللبنانية ١٥/ ٢/ ٢٠١٠.

الحزب الشيوعي الأردني

استعيض في أيار / مايو عام ١٩٤٦ عن اسم شرقي الأردن باسم المملكة الأردنية الهاشمية (الأردن) ونودي بالأمير عبد الله ملكاً، وفي ١٥ آذار / مارس ١٩٤٨ عقدت معاهدة جديدة بين الأردن وبريطانيا. وأثناء الحرب العربية- الإسرائيلية (١٩٤٨-١٩٤٩)، احتلت القوات الاردنية قسماً كبيراً من فلسطين الوسطى، وبقيت فيها حتى توقيع الهدنة مع إسرائيل. في البدء وضعت هذه الأراضي تحت سلطة حاكم عسكري خاضع شخصياً للملك عبد الله. إلا أن سياسة عبد الله وحلفائه البريطانيين الهادفة إلى الحاق المناطق المحتلة (اردنياً) بالأردن نهائياً لقيت صدى سلبيا بين حكومات البلدان العربية وزعماء الأحزاب القومية في فلسطين. وانشئت في مدينة غزة في أيلول / سبتمبر ١٩٤٨ حكومة فلسطينية سرعان ما اعترف بها أعضاء جامعة الدول العربية كلهم تقريباً. ولكن عبد الله، المدعوم من بريطانيا، رفض التعاون مع هذه الحكومة. وعقد حلفاء عبد الله السياسيين مؤتمراً في مدينة أريحا نادى به (أي بعبد الله) في أول كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ملكاً على فلسطين. وفي ١٣ كانون الأول / ديسمبر من العام نفسه صادق البرلمان الأردني على قرار مؤتمر اريحا. وضُم ممثلو الاقطاعيين إلى الوزارة الاردنية وإلى مجلس الأعيان. وفي ١٣ نيسان / ابريل عام ١٩٥٠، جرت الانتخابات إلى البرلمان الاردني، واشترك فيها كذلك سكان فلسطين الشرقية. واتخذ البرلمان في جلسة ٢٣ نيسان / ابريل. ١٩٥٠ قراراً بدمج الأردن وفلسطين في دولة واحدة[١].

ومن جهة أخرى، شهدت الحياة السياسية في شرقي الأردن نشوء الأحزاب السياسية منذ أواخر العشرينات. وكان من أهم الأحزاب التي نشأت في الأربعينات والخمسينات «الحزب العربي الأردني» الذي تأسس عام ١٩٤٦ ويعتبر أول محاولة وطنية أردنية لتنظيم المعارضة الوطنية في اطار ضيق نسبياً. وكان سليمان النابلسي، وشفيق ارشيدات، وعلي مسمار وغيرهم من كبار الشخصيات التي لعبت دوراً في تأسيس هذا الحزب[٢].

وأعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الأردني في أيار / مايو ١٩٥١ باتحاد عصبة التحرر الوطني في فلسطين التي كانت قد تأسست في حيفا عام ١٩٤٣ أثر الانشقاق الذي وقع في الحزب الشيوعي الفلسطيني، وانقسم الحزب على اثر ذلك إلى حزبين عربي ويهودي. ودعت العصبة إلى قيام الدولة الفلسطينية وضد وحدة الضفتين. ونظمت المظاهرات وقاطعت الانتخابات التي جرت في ١٣ نيسان / ابريل ١٩٥٠. وسقط للعصبة أول شهيد لها في الأردن

وهو روحي زيد الكيلاني، عندما سيّرت السلطة المتظاهرين سيراً على الأقدام من سجن نابلس المركزي إلى عمان.

وإذا كنا قد كتبنا بشيء من التفصيل عن نشوء عصبة التحرر الوطني في فلسطين وعن دورها في تأسيس الحزب الشيوعي في فلسطين لدى تناولنا موضوع الحزب الشيوعي الفلسطيني، فإن الخلايا الماركسية في شرقي الأردن التي التحمت مع العصبة في تشكيل الحزب الشيوعي الأردني، كانت قد تشكلت بالاساس في دمشق وبيروت بتأثير من الحزب الشيوعي السوري- اللبناني، وفق ما جاء في كتاب «البدايات» للدكتور يعقوب زيادين الذي ذكر أنه خضع مع بعض الطلبة الأردنيين لتأثيرات الشيوعيين السوريين الذين كانوا على علاقة وثيقة بأحد الطلبة الاردنيين وهو الدكتور نبيه إرشيدات الذي كان يتردد مع بعض الطلبة الاردنيين على مكتب الحزب ومقر جريدة «صوت الشعب»[٣].

والواقع أن نبيه ارشيدت- حسب قول خالد بكداش أكثر من مرة- حضر المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي السوري الذي انعقد في بيروت في اليوم الأخير من عام١٩٤٣ واليومين الأولين من عام ١٩٤٤. وقال مسؤول الأرشيف في الحزب الشيوعي السوري قبل أن ينقسم إن لنبيه إرشيدات صورة فوتوغرافية وهو في المؤتمر المذكور. ولعب د. نبيه بعدئذ دوراً في انقاذ حياة بعض الجرحى الذين أصيبوا في معركة مكتب جريدة «صوت الشعب» في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٤٧، وهو نفس المقر الذي تكلم عنه د.يعقوب زيادين.

وتشكلت أول لجنة وطنية للسلام في خريف ١٩٥٠.. وصدرت مجلة سرية اسمها «السلام» كان يكتبها عربي عواد المدرس في رام الله بخط يده وطُرح على الدكتور زيادين في أحد أيام الخريف عام ١٩٥١ مشروع متواضع لبرنامج حزب شيوعي أردني، يحل محل عصبة التحرر الوطني ويتضمن النقاط التالية:

١- إلغاء المعاهدة المعقودة مع بريطانيا التي تنص على توزيع القوات البريطانية على عمان والمفرق.

٢- تحديد ساعات العمل بثماني ساعات يومياً

٣- اجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة.

وتوسعت أهداف الحزب لتشمل النضال من أجل القضاء على سيطرة الاستعمار البريطاني والغاء المعاهدة العسكرية التي كانت تربط الاردن ببريطانيا، وضمان الاستقلال الوطني، والعمل من اجل تنفيذ قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وتأمين عودة المشردين إلى ديارهم.

وأكدت الأهداف البرنامجية على أن تحرر الشعبين لن يتم إلا بنضالهما المشترك، الأمر الذي جعل فلسطيني الأردن، بالإضافة إلى اعتبارهم يشكلون جزءاً من الشعب الفلسطيني وقضيته، كذلك، هم جزء من الأردن وقضاياه الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبقية.

وسجل اغتيال الملك عبد الله في ٢٠/٧/١٩٥١ بداية الأزمة في النظام الاردني. ووجهت السلطة في اواخر عام ١٩٥١ واوائل عام ١٩٥٢ ضربتين إلى الحزب الناشىء حديثاً، تمثلت الضربة الأولى بالمعلومات التي تلقتها السلطة من مخبر محلي في أواخر كانون الأول / ديسمبر ١٩٥١ بمكان وجود فؤاد نصار الأمين العام للحزب، فاعتقل في عمان مع أربعة من الفعاليات (الكوادر) الحزبية وصودرت كميات كبيرة من المواد الدعاوية مع مطبعة الحزب الوحيدة. وحكم على فؤاد نصار في شباط / فبراير ١٩٥٢ بالسجن لمدة عشر سنوات. وحكم على الأعضاء الأربعة الأخرين بست سنوات سجن لكل منهم[٤].

وتمثلت الضربة الثانية باعتقال خلية (هيئة) من انشط الخلايا (الهيئات) في الحزب في أوائل أذار / مارس ١٩٥٢. وقد تم اعتقال هذه الهيئة في نابلس حيث اعتقل عضوان من قيادة الحزب. وصودرت آلة النسخ التي كانت تطبع عليها مناشير الحزب. فانتقل رشدي شاهين إلى العمل السري وأخذ يقوم في تسيير الحزب وجريدته.

وقام الملك الجديد طلال بن عبد الله، بمحاولة للتخلي عن أكثر مظاهر سياسة والده مدعاة للاستياء، فأعلنت الحكومة في كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ أنها ستنضم إلى «ميثاق الأمن الجماعي» الذي عقدته البلدان العربية. وشرع طلال يطبق سياسة موجهة ضد النفوذ البريطاني في البلد، ويجهد للحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية له. إلا أن البرلمان الاردني خلع الملك طلال في ١١/٨/١٩٥٢ ونادى بابنه حسين ملكاً.

وتناقل المواطنون أخبار الشيوعيين المعتقلين في سجن الجفر الصحراوي سيء الصيت. وصدر في الأول من كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣ قانوناً ضد الشيوعية. وقد فرض هذا القانون أعمالاً شاقة مؤقتة ضد أي شخص في الحزب الشيوعي الاردني، وأي إنسان له صلة في طباعة وتوزيع الدعاية الشيوعية، وكل إنسان لديه مناشير تحمل أهدافاً شيوعية. وكان هناك قانون آخر ضد الشيوعية منذ عام ١٩٤٨. وكان ذلك القانون ينص على سجن أي أنسان ثلاث سنوات إذا كان ينتسب لمنظمة شيوعية أو يطبع أو يبيع أو يوزع مؤلفات أو مناشير شيوعية[٥].

ورفضت حكومة فوزي الملقي مشروع إنشاء اتحاد بين العراق والاردن، وطلبت اعادة النظر في معاهدة «المساعدة» الأمريكية، ومنعت رئيس البعثة الأمريكية لدراسة القضايا المتعلقة

باستغلال مياه نهر الأردن من دخول البلاد. وتميزت هذه الفترة بصورة عامة، وتميز عام ١٩٥٣ بصورة خاصة بنشاط حزبي جماهيري واسع قام به الحزب الشيوعي الاردني، وبانتظام صدور جريدته وانتظام توزيعها. ونمت قوة الحزب بصورة ملحوظة.

وقامت السفارة الأمريكية بنشاط محموم أدى إلى استقالة حكومة الملقي في ٢/ ٥/ ١٩٥٤ والاتيان بحكومة توفيق أبو الهدى، وقامت هذه الحكومة باقرار قانون مكافحة الشيوعية، بعد أن أخفقت مناقشة هذا القانون في البرلمان الأردني ثلاث مرات في عهد فوزي الملقي. وطالب الحزب الشيوعي إقامة حكم وطني ديمقراطي، وفك ارتباط الأردن بالأمبريالية وإباحة الحريات والديموقراطية[٦].

وأنشأ القادة التقدميون في أواخر أيار مايو من العام نفسه (١٩٥٤) جبهة وطنية نص برنامجها على الغاء معاهدة ١٩٤٨ وسحب القوات البريطانية واستقالة غلوب باشا، وفسخ المعاهدة المعقودة مع الولايات المتحدة بشأن المساعدة «بموجب النقطة الرابعة من برنامج ترومان»، وحماية الاقتصاد الوطني، وتخفيض الضرائب.

ولم تمض أيام على تأسيس الجبهة المذكورة حتى شنت السلطة حملة اعتقالات شملت د. يعقوب زيادين، ونعيم الأشهب. ورغم ذلك استطاعت الجبهة انجاح مرشحها عبد القادر صالح بـ٣٦ ألف صوت في نابلس في مواجهة حكمت المصري الذي حاز على ١٢ ألف صوت في الانتخابات التي جرت في جو إرهابي في ١٦/ ١٠/ ١٩٥٤[٧] ورد العمال والطلاب والحرفيون على ذلك بإقامة المتاريس في عمان وصدوا هجمات البوليس حتى المساء متسلحين بالحجارة. وأعلنت السلطات حالة الطوارئ في عدد من المناطق. واعتقل اثناء الانتخابات وبعدها مباشرة حوالي ألف شخص بينهم بضعة وزراء سابقين، وأعضاء في البرلمان، وحقوقيين بارزين، وأطباء. ونجح للجبهة الوطنية نائبان ونالت المعارضة زهاء ربع مقاعد البرلمان رغم الارهاب والتزوير.

واستمرت الأضرابات والاجتماعات الحاشدة طوال خريف عام ١٩٥٤ واستبدلت حكومة توفيق أبو الهدى في أيار / مايو ١٩٥٥ بحكومة سعيد المفتي، واشتركت الحكومة في مؤتمر باندونغ في اندونيسيا[٨].

ونتيجة وصول حكومة الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر إلى اتفاق مع بريطانيا في أواخر عام ١٩٥٤ فقد إعتزمت بريطانيا نقل قواتها أو معظم قواتها من منطقة قناة السويس في مصر إلى الأردن. وبذلت مساع محمومة لضم الأردن إلى حلف بغداد. واستقال أربع وزراء من وزارة سعيد المفتي اعتراضاً على نهج رئيس الوزراء المؤيد لانضمام الأردن إلى حلف بغداد، فسقطت

الحكومة. وشكل حكومة جديدة هزاع المجالي الذي أعلن على رؤوس الاشهاد بأن الاردن سينضم إلى حلف بغداد. فانفجرت الأوضاع انفجاراً هائلاً، مما اضطر رئيس الوزراء إلى الاستقالة بعد خمسة أيام من تشكيل حكومته. وحل الملك حسين وقائد الجيش غلوب باشا البرلمان الأردني في ٤/ ١/ ١٩٥٦. وحل سمير الرفاعي في رئاسة مجلس الوزراء في ٩/ ١/ ١٩٥٦ واعتقل قادة حزب البعث العربي الاشتراكي. ورفضت حكومة سمير الرفاعي في ١٢/ ١/ ١٩٥٦ عرض المساعدة الاقتصادية من جانب البلدان العربية. فانفجرت الأوضاع من جديد في كل أنحاء الأردن. وقتل وجرح المئات واعتقل حوالي ألف شخص. وترأس غلوب باشا المحكمة العسكرية الاستثنائية التي أخذت تحاكم العسكريين الذين رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين.

فطلب الضباط الأحرار في الجيش الاردني برئاسة علي أبو النوار من الملك حسين إقالة غلوب باشا، وتم تنفيذ ذلك في ٢/ ٣/ ١٩٥٦ وصرف من الفيلق العربي جميع البريطانيين، وعهد بجميع الصلاحيات فيه إلى الضباط الاردنيين. وعقدت اتفاقية مع مصر بشأن القيادة الموحدة في أوائل أيار / مايو وعقدت إتفاقية مماثلة مع سوريا. وتم التوقيع بين سوريا والأردن على معاهدة إضافية بشأن الوحدة الاقتصادية في ٥/ ٧/ ١٩٥٦. ودعم الاردن قرار مصر بتأميم (تمصير) قناة السويس.

وتم الافراج عن المعتقلين السياسيين، ومن ضمنهم الأمين العام للحزب الشيوعي الاردني فؤاد نصار الذي استقبل بحماس جماهيري كبير أثناء عودته إلى نابلس. وحل البرلمان في ٢٦/ ٦/ ١٩٥٦ وعين موعد لاجراء انتخابات جديدة في ٢١/ ١٠/ ١٩٥٦. وتمت هذه الانتخابات في ظل تهديدات بريطانية وعراقية، وانتصرت القوى الوطنية، ونجح من الشيوعيين فائق وراد في رام الله، ويعقوب زيّادين في القدس، وعبد القادر صالح في نابلس. «وتبع هذه الانتخابات ارتفاع في عضوية الحزب، وأصبح غير قادر على إستيعاب الأعداد الغفيرة من الفلاحين وطلبة الثانوية والموظفين»[٩].

وعهد بتشكيل الوزارة إلى سليمان النابلسي الذي واجه في الأيام الأولى لوزارته العدوان الثلاثي على مصر فأعلن التعبئة العامة، وغُصت شوارع العاصمة عمان وغيرها من المدن الاردنية بالمظاهرات الجماهيرية التي اشترك فيها الشيوعيون اشتراكاً نشيطاً تأييداً لمصر وضد دول العدوان الثلاثة: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وقطع الأردن علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا، ومنع الطائرات البريطانية من استخدام المطارات الاردنية. وسمح بدخول وحدات من القوات

المسلحة السورية للمساعدة على حماية الحدود الاردنية مع إسرائيل. واستقبل الأردن أيضاً قوات عراقية وسعودية، وانشئت منظمات الدفاع العام التي انضم إليها الشباب الذين بلغوا الثامنة عشر من عمرهم، «وتشكلت في القدس لجان بأسلحة خفيفة تحرس الشوارع وأسوار القدس القديمة... وبادر الحزب الشيوعي الأردني إلى النضال بشكل علني شبه كامل»(١٠).

وصدرت جريدة الحزب أيضاً بصورة علنية، وأخذت تواكب الاحداث. وأصدر رشدي شاهين في كانون الثاني / يناير ١٩٥٧ جريدة «الجماهير»(١١) التي شهدت بدء الهجوم الرجعي المعاكس. فقد أخذت الشرطة بحصار المطبعة أثناء طبع الجريدة منذ أواخر الشهر المذكور(١٢).

ووقع في القاهرة في ١٩/ ١/ ١٩٥٧ ميثاق التضامن العربي لتقديم مساعدة سنوية للأردن من قبل مصر والسعودية قيمتها ١٢.٥ مليون جنيه مصري. وفسخ الأردن المعاهدة البريطانية لعام ١٩٤٨ في ١٣/ ٣/ ١٩٥٧ وأخذ يشجب مبدأ أيزنهاور. وعندما أعلن الملك حسين هجومه على الشيوعيين استقال عبد القادر صالح من مركزه كوزير للزراعة في حكومة النابلسي إحتجاجاً على هجوم الملك. ولم تفد شيئاً محاولات الشيوعيين إقناعه بالعودة عن الاستقالة(١٣).

واحتدم الخلاف بين الملك وسليمان النابلسي، فقد أعلن الملك عن تحريم وجود الحزب الشيوعي في الأردن، وطالب بطرد المعارضة في رسالة منه إلى رئيس الوزراء في شباط / فبراير ١٩٥٧. ورد النابلسي أن الشيوعية لا تشكل تهديداً للأردن. فأقاله الملك في ٢٤/ ٤/ ١٩٥٧ وقال في تصريح صحفي أن النابلسي قد عمل ضد تعليماته وسمح للحزب الشيوعي أن يروج الفتن في البلاد.

وقرر الملك في ٢٥/ ٤/ ١٩٥٧ حل جميع الأحزاب السياسية متهماً الحزب الشيوعي الاردني بالعلاقة مع إسرائيل، وبتهديد معتقدات ووحدة المملكة القومية، وبدأت حملات الاعتقال الموجهة إلى قادة الحزب وكوادره وأعضائه(١٤) وجرت في سياق النصف الثاني من عام ١٩٥٧ محاكمات كثيرة في المدن الأردنية بحق قادة الحزب الشيوعي. وكانت المحاكمات تحكم على الوطنيين الاردنيين بالسجن مدداً طويلة أو بالاشغال الشاقة لمجرد الاتهام بالانتساب إلى منظمة شيوعية أو بالتعاون مع الحزب الشيوعي(١٥).

وتعرضت منظمة «الضباط الأحرار» للقمع القاسي. وأعلنت الحكومة الأمريكية في ٢٩/ ٤/ ١٩٥٧ عن منح الأردن معونة مالية قدرها ١٠ ملايين دولار. ثم منحه في تموز / يوليو ٢٠ مليون دولار. واستأنفت بريطانيا في مستهل آب / أغسطس ١٩٥٧ دفع المبالغ المترتبة

بموجب قرض ١٩٥٧. وفي ٣١/ ٥/ ١٩٥٧ سلمت بريطانيا إلى الأردن مطار المفرق وأجلت قواتها عن العقبة في ٦/ ٧/ ١٩٥٧.

وبدأت منذ أوائل عام ١٩٥٨ المباحثات الاردنية- العراقية بهدف إقامة اتحاد بين المملكتين الهاشميتين كردٍ على إقامة الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا، وصدر في ١٤/ ٢/ ١٩٥٨ بيان تشكيل «الاتحاد العربي العراقي- الأردني»، ونودي بملك العراق رئيساً للاتحاد العربي. ومُنع في ١/ ٥/ ١٩٥٨ نشاط اتحاد الطلاب واتحاد النساء وفرضت الرقابة على الصحف. ووجهت حملة اعتقالات جديدة ضد الشيوعيين.

وأدت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق إلى انزال القوات البريطانية في الأردن، وانزال قوات مشاة البحرية الأميريكية في لبنان.. وأجربت لقادة الحزب الشيوعي الأردني محاكمات في شباط/ فبراير ١٩٥٩. وكانت التهمة لهم إقامة مخابئ للأسلحة، وأجريت محاكمات عسكرية أخرى في القدس، وبيت لحم وأريحا، وصدرت أحكام (بعضها غيابي) لمدد طويلة بالسجن. وتم تجنيد المساجد في الحملة ضد الشيوعيين. إلا أن الحزب تكيّف مع الأحوال المستجدة وبقي حياً. وتابعت جريدة «المقاومة الشعبية» السرية صدورها، وفشلت كل محاولات السلطة في اكتشاف مكان طباعتها[١٦].

وشكّل هزاع المجالي حكومته في ٥/ ٥/ ١٩٥٩، وأنشأ مجلساً للأمن الداخلي. وخول هذا المجلس صلاحيات مطلقة «لحفظ الأمن». وأنشئت بموجب قانون خاص، محكمة أمن الدولة للنظر في أهم القضايا السياسية. وكان الحزب الشيوعي الاردني القوة السياسية الأعظم في الأردن في الخمسينيات. وكانت درجة تثقيف الحزب وتنظيمه عالية. وامتلك الحزب قوة ومرونة أكثر بكثير من حجم أعضائه. وحسب تقديرات السلطات الحاكمة في الأردن عموماً فقد بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي الاردني في الضفة الغربية في أوائل الخمسينات ٢٠٠ عضو، وبلغ عددهم في الضفة الشرقية ١٠٠ عضو، وارتفع هذا العدد من ١٠٠-٢٠٠ في عام ١٩٥٨. ولم يبلغ عددهم جميعاً في عام ١٩٥٨ أكثر من ١٠٠٠ عضو[١٧].

ولقي الشيوعيون تعذيباً قاسياً جداً في السجون الأردنية واستشهد تحت التعذيب عبد الفتاح تولستان. واعتبر السجناء أن الانتقال إلى سجن الجفر الصحراوي بمثابة عملية افراج عنهم.

وانفرجت الأوضاع قليلاً في أوائل الستينات بعد اغتيال هزاع المجالي وتأليف حكومة بهجت التلهوني ثم مجيء حكومة وصفي التل في ٨/ ١/ ١٩٦٢ التي عملت على الأفراج عن السجناء السياسيين المحكومين عام ١٩٥٧ و١٩٥٨ بتهمة الانتساب إلى الحزب الشيوعي الأردني،

وسمحت للمهاجرين السياسيين بالعودة إلى الوطن، وعدلت قانون الانتخابات لكي تنال المرأة حق التصويت. وسمحت للأحزاب السياسية باستئناف نشاطها وعدّلت قانون العمل والعمال الذي صدر عام ١٩٦١.

وعلى المستوى الخارجي، أقامت حكومة وصفي التل العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ومع كثير من بلدان المعسكر الاشتراكي. وأتخذ الأردن مواقف تنسجم أكثر وأكثر مع سياسة دول عدم الانحياز. ونوهت دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني المنعقدة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٤ بالتطورات الايجابية التي حدثت في سياسة الأردن الداخلية والخارجية. وأشارت دورة اللجنة المركزية هذه إلى أن الحزب سيسعى إلى مواصلة وتطوير النهج الايجابي المرسوم في سياسة الأردن[١٨].

وأيد الاجتماع نفسه إنشاء الكيان الفلسطيني، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية[١٩] وأصدر الملك حسين في آذار / مارس ١٩٦٥ موسوماً يقضي بتصفية اضبارات البوليس السري عن المواطنين الاردنيين الموجودة في الأرشيف. وأقر البرلمان في الشهر الذي تلاه، أي في نيسان / ابريل ١٩٦٥ قانوناً بالعفو العام عن السجناء واللاجئين السياسيين. وأخلي بموجب هذا القانون سبيل ١٦٠٠ شخص من السجون وأعيدت الحقوق المدنية إلى ٢٤٠ مهاجراً سياسياً، وكان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني فؤاد نصار في عداد المهاجرين السياسيين الذين شملهم العفو العام.

وعندئذ، أي في أواسط الستينات، ظهر حسب البرنامج السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري - تيار يميني خطير في قيادة الحزب الشيوعي الأردني، تجسد في تزعزع الثقة بضرورة وجود حزب شيوعي في الأردن، وما ترتب على ذلك من تراجع في الروح الكفاحية والنزوع للمهادنة والمساومة. وقد كان هذا التيار امتداداً للتيار اليميني في بعض الأحزاب الشيوعية العربية نتيجة الوقوع تحت تأثير اشتراكية أحزاب البرجوازية الصغيرة في عدد من الأقطار العربية...

وانعكس هذا التيار في الحزب الشيوعي الأردني في قرارات اللجنة المركزية، ومن بينها قرار تغيير اسم الجريدة المركزية للحزب بحيث أصبح اسمها «التقدم» بدلاً من «المقاومة الشعبية» تعبيراً عن تخلي الحزب عن نهج المقاومة ضد الحكم الملكي الرجعي[٢٠]..

وكتب د. يعقوب زيادين عن انحراف نحو اليمين كان يقوده منذ أواسط الستينات فهمي السلفيتي الذي كان يقود الحزب أثناء غياب فؤاد نصار إما في السجن أو المهجر[٢١] ولكن ما أن

تنفس الشيوعيون الاردنيون المتفقون والمختلفون الصعداء حتى جرى انعطاف حاد جديد نحو اليمين في سياسة الاردن الذي اعلنت الأوساط الحاكمة فيه عن تأييدها ما سميّ في حينه «الحلف الإسلامي». وقامت السلطات السعودية بتقديم ما يلزم لتعزيز الدور الأردني المعادي لنهج سوريا ومصر التقدمي.

فزجّ بمئات الوطنيين في السجون والمعتقلات بدون تحقيق أو محاكمة. وأحيل الكثيرون إلى المحكمة العسكرية دون أن يكون لهم حق الدفاع عن أنفسهم. وحكم عليهم بالسجن مدداً تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات. وكان بين المعتقلين رشدي شاهين، وخلدون عبد الله، وعربي عواد.

وكان رد الجماهير في الضفة الغربية خصوصاً عاصفا، وتآزر العالم التقدمي مع شعب الأردن. ودعا الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني في مقال نشرته مجلة «الوقت» الصادرة في آذار / مارس ١٩٦٧ تحت عنوان «استفحال الأزمة السياسية في الأردن». ودعا إلى دخول الأردن مع سوريا ومصر في المعاهدة الدفاعية المشتركة المعقودة بينهما.

وأدى عدوان إسرائيل في ٥/ ٦/ ١٩٦٧ إلى احتلال الضفة الغربية وتقليص مساحة الدولة الاردنية، وتعميق الأزمة السياسية الاقتصادية. وهبت القوى الوطنية في الأردن للكفاح ضد المحتلين الإسرائيليين، وسار الحزب الشيوعي الاردني في طليعة هذا الكفاح. وعاد فؤاد نصار إلى بلاده في كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ بعد هجرة دامت عشر سنوات. ورفع الحزب الشيوعي الاردني شعار الامتناع التام عن التعاون مع سلطات الاحتلال، ودعا إلى إنشاء جبهة وطنية واسعة تضم جميع القوى الوطنية والقومية في البلاد. ولقد أنشئت هذه الجبهة بالفعل. وانشئت أيضاً لجنة تحرير برئاسة رئيس الوزراء السابق، عضو مجلس الأعيان سليمان النابلسي. وطرح الحزب الشيوعي في البرنامج المرحلي، تحت عنوان «العدوان الإسرائيلي الاستعماري والعمل لتصفية آثاره» الهادف إلى تجاوز النكسة وتلافي الثغرات التي برزت في الوضع العربي، عدداً من المهمات الرئيسية، كان في مقدمتها العمل على ضمان وحدة كل القوى الوطنية في الضفتين في جبهة واسعة، تضم كل القوى والفئات، خارج السلطة وداخلها، الراغبة في مقاومة الاحتلال، والحريصة على الحفاظ على وحدة الاردن، والسعي إلى توطيد النضال العربي[٢٢].

وجاء في وثيقة بعنوان «رأي الشيوعيين الاردنيين في ما يتطلبه الظرف الراهن وطبيعة المرحلة» أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ رغم كل ما فيه من ثغرات ونواقص، يمكن أن يشكل خطوة أولية على طريق تصفية آثار العدوان.

واهتم الحزب بالغ الاهتمام بتقوية تنظيم الجماهير، ففضلاً عن النشاط الفعال في الجبهة الوطنية وفي لجنة تحرير القدس وفي النقابات، انشئت منظمات للنساء الاردنيات، عملت على نطاق الجبهة الوطنية. وبرز الحزب الشيوعي الاردني بوصفه القوة المنظمة الاساسية في المناطق المحتلة، وأصدر الجريدة السرية «الوطن» وكانت هذه الجريدة العربية الوحيدة الصادرة في هذه المناطق. وبالاستناد إلى هذا الدور الذي لعبه الحزب حدث شيء من الانفراج في الحياة السياسية في الأردن. فسمحت الحكومة بنشاط بعض النقابات التي حلت قبل العدوان الإسرائيلي. كما سمحت بنشاط المنظمات النسائية. وانشئت في المناطق المحتلة لجان وطنية قامت بتنظيم الإضرابات المطالبة بتحسين ظروف الحياة المعاشية.

وأيد الحزب الشيوعي القانون الذي صدر في كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ بشأن الخدمة العسكرية الألزامية العامة. وانشئت الجبهة الوطنية المتحدة التي تضم الشيوعيين، كما نشأت اللجنة العليا للتوجيه الوطني في الضفة الغربية[٣٣].

وكتب فهمي السلفيتي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني أن الظروف لم تنضج بعد لا في الأردن ولا في اي بلد عربي للنشاط الفدائي داخل أو خارج الأرض المحتلة، وأن أسلوب النضال المسلح يتناقض مع الظروف الموضوعية ويتسم بألوان متطرفة قوية[٣٤].

وحذر المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني في تقرير أقرته اللجنة المركزية في اجتماعها المنعقد في أواخر آب / أغسطس ١٩٦٨ من خطر اتجاهين سياسيين وفكريين: يتمثل الخطر الأول بـ«الاتجاه الاستسلامي» أمام الأمبريالية والصهيونية، ويتمثل الخطر الثاني بـ«الاتجاه المغامر»[٣٥].

وأصدر الحزب في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٦٨ بياناً حول تعزيز صمود الشعب الأردني دعا من خلاله ومن خلال غيره من المنشورات، التجمع الوطني في الأردن إلى عقد مؤتمر[٣٦] وأصدر الحزب بياناً آخر ضد الحملات الحكومية الموجهة إلى الفدائيين في عمان والزرقاء[٣٧].

الانشقاق في الحزب الشيوعي الاردني

ذكرت مجلة «الهدف» البيروتية في عددها الثالث الصادر في ١٩٦٩/٨/٩ «أن الحزب الشيوعي الاردني قد انشق نهائياً، وانسلخت عنه مجموعة أطلقت على نفسها اسم جبهة اتحاد الثوريين العرب». إلا أن جريدة «التقدم» لسان حال اللجنة المركزية للحزب كذبت الخبر[٣٨].

والواقع دفع الدور المتعاظم الذي أخذت تلعبه حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في الحياة السياسية في الأردن، وتزايد نشاطها في مقاومة الاحتلال، دفع الحزب الشيوعي إلى التقرب أكثر وأكثر، من هذه الحركة، وإلى التوجه نحو المشاركة في الكفاح المسلح.. وعلى ما يبدو فإن الخلافات في الحزب بهذا الشأن، والتي أشار إليها الخبر المنشور في مجلة «الهدف» البيروتية منعت القسم الأكثر حماساً واقتناعاً بالكفاح المسلح من فرض رأيه على الحزب في وقت مبكر. وعندما أخذ هذا الاتجاه يفرض نفسه بقوة الحلفاء وقوة الأكثرية في هيئات الحزب القيادية، خرجت المجموعة التي ذكرتها مجلة «الهدف». وكتب د. يعقوب زيادين باطناب عن الصراع في الحزب الشيوعي الأردني ما بين اتجاه معادٍ للكفاح المسلح يقوده فهمي السلفيتي وبين اتجاه يؤيده بقيادة فؤاد نصار الذي حسم الصراع في اواخر عام ١٩٦٩ وأوائل عام ١٩٧٠[٢٩].

وبرأي فهمي السلفيتي فإن الضرر الذي يجلبه «العمل الفدائي» يأتي متسللاً من خلال تضخيم دور هذا الشكل من أشكال النضال الذي لا يجوز تسخير باقي أشكال النضال التي يخوضها الشيوعيون لخدمته وحده. فالمعركة ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي الاستعماري هي، أولاً، وقبل كل شيء معركة الجماهير الشعبية الواسعة، معركة جماهير العمال والفلاحين ومختلف فئات الكادحين والشباب والطلاب والمثقفين والنساء ضد عدو شرس. وهي معركة طويلة ومعقدة استخدمت فيها وتستخدم مختلف أشكال النضال، ابتداء من مقاومة الترحيل والتشريد واحباط المشاريع الإلحاقية وأعمال الاحتجاج والنشر السري والاضرابات والتظاهرات والاصطدامات مع قوات الاحتلال، واخفاء المطاردين والمقاومين والفدائيين ومساعدة المسجونين والمعتقلين، وتقديم العون للمتضررين، إلى تنظيم المقاومة المسلحة وتطويرها[٣٠].

ومع ذلك فقد اشتركت الأحزاب الشيوعية في الأردن وسوريا ولبنان بتأسيس «قوات الأنصار» الفصيل الفدائي الشيوعي في آذار / مارس ١٩٧٠[٣١] وتم حل هذه القوات فور خروج قوات الثورة الفلسطينية من الأردن إثر ايلول الأسود عام ١٩٧٠ «وتجدر الاشارة إلى أن غالبية فصائل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة قد اتخذت موقفاً سلبياً من «قوات الأنصار» واعترضت على قبول ممثليها في الهيئات القيادية الجبهوية لحركة المقاومة، وذلك بحجة عدم تطابق مواقفها السياسية مع مواقف فصائل هذه الحركة وموافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[٣٢].

ومن جهة أخرى، فقد شاركت كل فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، إلى هذا الحد او ذاك، في الحملة السياسية والاعلامية التي جرى تنظيمها ضد موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على مبادرة روجرز. ولم يتمايز في ذلك الحين سوى الموقف الذي اتخذه الشيوعيون الاردنيون الذين أكدوا في بيان أصدره الحزب الشيوعي الاردني في ٣/ ٧/ ١٩٧٠ «حول قبول الجمهورية العربية المتحدة بمشروع «روجرز» على أن الجماهير العربية تشعر بالثقة بأن الجمهورية العربية المتحدة وافقت على المشروع الأمريكي.. بهدف كشف آخر أوراق الأمبريالية الأمريكية وفضحها أمام الرأي العام». وينبغي أن لا يحول ذلك دون استمرار حركة المقاومة الفلسطينية في كفاحها العادل والمشروع ضد المحتلين الإسرائيليين بالتعاون والتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة.. لا أن تقع في الفخ الأمبريالي وتجد نفسها تتحول من الهجوم على الامبريالية وإسرائيل إلى الهجوم على الاتحاد السوفياتي وعلى الجمهورية العربية المتحدة[٣٣].

وأدت صدامات أيلول عام ١٩٧٠ إلى وقوع إنشقاق داخل صفوف الحزب الشيوعي الأردني حيث اعتبرت (الأقلية المنشقة)- حسب تعبير د. ماهر الشريف- التي أطلقت على نفسها اسم «الكادر اللينيني» في تقرير لها في أوائل كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٧٠، أن الحزب قد وقع أسير «الاتجاه القومي» الذي سيطر على قيادته، وأنجر وراء الحركات والفكر القومي وشارك الآخرون في السير وراء المغامرة المدمرة «التي وقعت في الأردن. وانتقدت هذه (الأقلية) المحاولات التي جرت، قبل صدامات ايلول لـ«تضخيم» العمل الفدائي، و«المبالغة» في الدور الذي يستطيع القيام به، موجهة حربة نقدها إلى «التيار المغامر» داخل حركة المقاومة الفلسطينية، الذي «استهان بالنضال الجماهيري المنظم» واستمد غذاءه الفكري «من الماوية «والتروتسكية». كما أخذت هذه «الأقلية» على حركة المقاومة الفلسطينية ككل نزوعها إلى أقلمة، النضال ضد الاحتلال واغفال دور الجماهير الأردنية، ولا سيما دور الفلاحين ودور جنود الجيش وضباطه الشرفاء، الأمر الذي سهّل تدريجياً مهمة الأمبريالية والصهيونية في عزل الجماهير الواسعة عن النضال ضد الاحتلال». وخلصت إلى أن أحداث ايلول / سبتمبر ونتائجها قد بددت الأوهام الكثيرة حول ميزان القوى في البلاد، وعرت التقديرات غير الواقعية «التي تكونت في أذهان البورجوازية الصغيرة وبعض القوى التقدمية والوطنية حول الانجازات الممكن تحقيقها في الأردن في المرحلة الحالية»[٣٤].

ومع أن قيادة الحزب الشيوعي الاردني قد اتفقت مع (الأقلية المنشقة) في تقرير اللجنة المركزية للحزب الصادر في آذار / مارس ١٩٧١ في انتقاد «السياسات المغامرة» التي برزت

داخل صفوف المقاومة الفلسطينية، والتي ساعدت على تغذية النعرات الأقليمية»، وجعلت هذه الحركة تقف في «تعارض» مع الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي، وترفع شعارات «خاطئة» مثل شعار «كل السلطة للمقاومة» وتركز على شكل النضال المسلح وحده، فقد شددت هذه القيادة على أن ما يميز حركة المقاومة «ليست الأخطاء والسلبيات» بل أصالة هذه الحركة الثورية وروحها الكفاحية العادلة المستمدة من إرادة الشعب العربي الفلسطيني وعدالة «قضيته» مرجعة، في هذا السياق، أسباب اندلاع صدامات أيلول / سبتمبر إلى «سياسة الكبت والارهاب وممالأة الأمبريالية» ومعتبرة أن الحزب الشيوعي لا يمكن إعفاء نفسه من تحمل قسط من المسؤولية عن الأخطاء التي وقعت فيها حركة المقاومة، ولا سيما بعد ان تأخر فترة غير قصيرة عن المشاركة في المقاومة المسلحة» وهو ما ترك «أثراً سلبياً غير قليل» على مجمل النضال في الأردن[٣٥].

وصدر عن قيادة الحزب الشيوعي الاردني بيان بعنوان «جذور الانتهازية اليمينية للزمرة المنشقة عن الحزب الشيوعي الاردني» جاء فيه أنه في أواخر ايلول / سبتمبر عام ١٩٧٠ عمدت زمرة يمينية إلى الانشقاق عن الحزب الشيوعي الاردني، وأعلنت تكوين ما دعته بـ«اللجنة المركزية المؤقتة للحزب الشيوعي الأردني» وأصدرت جريدة خاصة بها.. وعند ذاك لم يجد الحزب الشيوعي الأردني بداً من اصدار قرار اجماعي بطرد رؤوس هذه الجماعة من عضوية الحزب[٣٦].

وطرح الحزب الشيوعي الأردني في أواخر حزيران / يونيو عام ١٩٧١ مشروعاً لإقامة «جبهة وطنية» في الأردن ودعت الحكم الاردني إلى التفاهم مع المقاومة من خلال جبهة وطنية واسعة تتمخض عنها حكومة وحدة وطنية. ذلك أن المهمة الرئيسية المطروحة في الوقت الراهن أمام الشعوب العربية، بما في ذلك الشعب العربي الفلسطيني، هي النضال لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.. وجلاء الجيوش الإسرائيلية عن كافة الأراضي المحتلة. وأن تنفيذ القرار المذكور سيحرر الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عدوان حزيران / يونيو عام ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما سيهيء ظروفاً أفضل لمواصلة النضال من أجل استرداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني، أي النضال لتنفيذ قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، ولعودة اللاجئين إلى ديارهم.. وإلى أن يتم للشعب العربي الفلسطيني استرداد حقوقه المغتصبة فإن من حقه الكامل، إذا أراد، بعد جلاء الجيوش الإسرائيلية، أن يمارس حقه في تقرير مصيره فوق أراضيه المحررة[٣٧].

وفي رد قيادة الحزب الشيوعي على الاتهام الذي وجهته اليها الأقلية المنشقة بـ«التذلل» لحركة المقاومة والانجرار وراء شعار «كل السلطة للمقاومة» أكدت على صفحات جريدة «الحقيقة» في نيسان / ابريل ١٩٧٢، أنها قد حذرت، منذ شهر آذار / مارس ١٩٧٠ من خطر استمرار «ازدواجية السلطة» في الأردن، والتي ساعد على تشكلها، كما قدرت «عجز» السلطة الاردنية عن مواجهة مهمات التصدي للاحتلال، وتوجه الجماهير نحو قوة أخرى، «أثبتت فعالية في مقاومة الاحتلال»، وانها قد اقترحت، بهدف تجاوز حالة الازدواجية هذه، تشكيل «حكومة وحدة وطنية» تقف في وجه التيار المغامر في الجانبين[٣٨].

وواجه الحزب الشيوعي الاردني في هذه السنة (١٩٧٢) حملة اعتقالات واسعة شملت عيسى مدانات أحد قادة الحزب. وقد طالبت الأحزاب الأخرى في الأردن، كما طالبت الأحزاب في خارج الأردن، بالافراج عنه[٣٩].

وأيد الحزب حرب تشرين ضد إسرائيل وبذل جهداً كبيراً في تنوير الرأي العام الداخلي والخارجي. وربطت اللجنة المركزية في تقريرها الصادر عن اجتماعها في مطلع أيار / مايو ١٩٧٤، بين التغيرات التي نجمت عن حرب تشرين / أكتوبر في منطقة الشرق الأوسط، وبين التحول الذي طرأ على الوضع الدولي، معتبرة أن هذه الحرب قد غيرت ميزان القوى نسبياً لصالح حركة التحرر الوطني العربية، وأظهرت ان العدوان الإسرائيلي عاجز عن تحقيق أهدافه في «ظروف انحسار الحرب الباردة»[٤٠].

وأصدر الحزب في أول حزيران / يونيو ١٩٧٤ نداء فضح فيه الممارسات في السجون الإسرائيلية، وطالب بالافراج عن المناضلين الذين تتهدد حياتهم في الضفة الغربية. وجاء في بيان صادر عن اللجنة المركزية للحزب في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ أن الظروف الفلسطينية والعربية والدولية أصبحت مهيأة لتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تتمثل فيها كافة القوى السياسية والوطنية والشعبية، بلا تمييز، التي ساهمت وتساهم في الكفاح المعادي للأمبريالية والصهيونية.

وبعد صدور بيان القمة العربية في الرباط في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ الذي اعتبرت فيه منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني قررت قيادة الحزب الشيوعي الاردني التوجه نحو إقامة حزب شيوعي فلسطيني يضم في صفوفه الشيوعيين في الضفة الغربية وقطاع

غزة وبلدان الشتات الفلسطيني. وأثر نقاشات حامية، ومداولات عربية ودولية، تقرر أن يتم الوصول إلى هذا الحزب على مراحل، تمثلت المرحلة الأولى في اتخاذ اللجنة المركزية للحزب قراراً في اواخر تموز ١٩٧٥ بتسمية فرع الحزب في الضفة الغربية، باعتباره أكبر تجمع للشيوعيين الفلسطينيين باسم «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية».

وواجه التيار الثوري في الأرض المحتلة، معارضة شديدة من التيار اليميني بزعامة كتلة عيسى مدانات-البرغوثي التي رفضت الموافقة على قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، بحجة أن قيام هذا الحزب مرهون بقيام الدولة الفلسطينية، وأن قيامه قبل ذلك، يشكل انحرافاً قومياً عن الخط الأممي، الذي يقضي ببقاء الشيوعيين الفلسطينيين ضمن الحزب الشيوعي الاردني، كما عارضت الجبهة الوطنية الفلسطينية، بدعوى أنها تذيب شخصية الشيوعيين الفلسطينين، وعارضت كذلك ممارسة الشيوعيين للكفاح المسلح[٤١].

ولاحظ الشيوعيون الفلسطينيون أن الأزمة في حزبهم «هي امتداد للأزمة داخل الحزب الشيوعي الاردني منذ عام ١٩٦٦ التي تفجرت أكثر من مرة بسبب الخلاف حول القضية الفلسطينية وممارسة الكفاح المسلح، وانشقاق السلفيتي، في أواخر عام ١٩٧٠، وبروز كتلة عيسى مدانات بُعيد الكونفرانس في أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٧، وفي عام ١٩٨١ خلال بحث قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني[٤٢] ووصف د. يعقوب زيّادين الأوضاع في الحزب في تلك الآونة بأنها سيئة جداً.. مما جعل اعادة تنظيم الحزب مهمة بالغة التعقيد والصعوبة»[٤٣]..

وناضل الحزب الشيوعي الاردني ضد الهجمة اليمينية التي تعرضت لها فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وأدان تحركات السادات وتحركات الرجعية في لبنان، وأيد التقارب العراقي-السوري، وواجه حملات متنوعة قامت بها السلطة الأردنية ضده. وبقيت تعمل في داخله وفي إطاره عوامل الأزمة الناتجة بالدرجة الاولى عن الموقف من المقاومة الفلسطينية، ومن مفهوم الكفاح المسلح. واستمر النقاش في داخله وفي إطاره من حول إعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني بما يحمله هذا الموضوع من تعقيدات إن كان بالنسبة للجمهور الفلسطيني في الأردن، او بالنسبة إلى تنظيمات الحزب في الخارج.

وعلى المستوى الوطني أدان الحزب شروط إعادة جدولة ديوان الأردن الخارجية باعتبارها تعمق بصورة خطيرة تبعية الأردن الاقتصادية للدول الغربية[٤٤] وفي المقابل تزايدت عمليات القمع الموجهة ضد المناضلين في الأردن[٤٥].

المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الاردني

انعقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الاردني في شهر كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٨٣ في ظروف السرية والتضييق على الحريات العامة والنشاطات السياسية. وبعد مرور خمس سنوات على وفاة أمينه العام فؤاد نصار في أواسط تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٦.

وتناولت الوثيقة البرنامجية لهذا المؤتمر الوضع الدولي والعربي، وناقشت موضوع الحريات الديموقراطية، وموضوع الوحدة العربية. وتناولت في القسم الثاني الوضع في الأردن الذي يحتاج- حسب الوثيقة- قبل أي شيء آخر، إلى اطلاق الحريات الديموقراطية، وفك ارتباط الاردن بالأمبريالية والقضاء على التبعية لها، وإقامة حكم وطني ديموقراطي..

وطالب الحزب في المجال الفلسطيني رفض وإحباط سائر الحلول الأمبريالية والتصفوية والانفرادية، وكشف عن الأسباب والدوافع الحقيقية الكامنة وراء الدعوة للتخلي عن القطاع العام في الأردن.

وشجب الحزب دعم السلطة الاردنية مغامرة النظام العراقي في حربه ضد إيران. وكانت الحكومة الاردنية قد سمحت للنظام العراقي باستيراد المعدات العسكرية وغيرها عن طريق ميناء العقبة الاردني، وقدمت له الاعتمادات الضرورية، وسددت أثمان جميع البضائع الاردنية التي تصدر إلى العراق.. واستوفت جزءاً من ديونها من الحكومة العراقية نفطاً[٤٦].

وأصدر الأمين العام الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني فايق وراد في ١٤/ ٥/ ١٩٨٥ بياناً بعنوان «من أجل وحدة الشيوعيين في الأردن» جاء فيه أن الحزب يعاني من حوالي خمسة عشر عاماً من حالة انقسام مزمن لم تنجح المساعي السابقة التي بذلت في انهائها. وقدم الأمين الأول برنامجاً للوحدة يتألف من أولاً، تعلن كل من مجموعة «الكادر اللينيني» ومجموعة «ع.م» عن الاستعداد لحل نفسها والعودة لصفوف حزبهم، الحزب الشيوعي الاردني. وثانياً، تقوم قيادة الحزب الشيوعي الأردني، بالاشتراك مع الأطراف الأخرى المعينة باتخاذ كافة الترتيبات والاجراءات اللازمة لعودتهم إلى صفوف الحزب بدون عائق.

وحدد الأمين الأول قوام اللجنة المركزية الجديد، وأعلن أن اللجنة المركزية تتعهد بعقد مؤتمر عام للحزب في مدة لا تتجاوز السنتين، إلا إذا حالت ظروف قاهرة دون عقده[٤٧].

وأصدرت اللجنة المركزية للحزب في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ بياناً «حول وحدة الشيوعيين في الأردن» جاء فيه أن وحدة الشيوعيين في الأردن التي ناضل الشيوعيون في سبيلها

سنين طويلة قد تحققت في إطار الحزب الشيوعي الأردني بعد الجهود التي بذلت في هذا الصدد، وبالاستناد إلى مبادرة الرفيق فايق وراد الأمين الأول للجنة المركزية للحزب[٤٨].

وانتقدت اللجنة المركزية قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦ لأن المادة ١٨ فيه حرمت كل من كان «منتمياً لتنظيم غير مشروع» من ممارسة حقه في الترشيح.

وجاء في بيان صادر عن الأحزاب الشيوعية والعمالية في بلدان المشرق العربي في ٢٠/ ٤/ ١٩٨٦ حول حملة الاعتقالات في الأردن، أن السلطات الأردنية اعتقلت من قيادة الحزب عيسى مدانات وآمال نفاع، وعيسى خشان، وأحمد جرادات، ود. محمد الزعبي بسبب اعتراض الحزب على بطش السلطة الأردنية بالطلاب الذين تظاهروا أمام سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، تأييداً لليبيا ضد الهجوم الأميركي عليها، وسقط ١٥ قتيلاً وعشرات الجرحى، واعتقل الكثيرون. وشملت الاعتقالات في مرحلتها الثانية الأمين الأول للجنة المركزية فايق وراد، ومساعده د. يعقوب زيّادين، وأعضاء المكتب السياسي اسحق الخطيب، وخالد حمشاوي، ورشدي شاهين.

وطالب بيان آخر للأحزاب المذكورة صادر في ١٧/ ٥/ ١٩٨٦ بإيقاف حملات القمع والارهاب في الاردن. وصدر بيان للحزب الشيوعي الأردني في أواخر عام ١٩٨٦ تحت عنوان «يسقط الارهاب الدموي الأسود» ذكر فيه أن كل قيادة الحزب تقريباً قد اعتقلت. وتم الإفراج عن القيادة إثر حملة التآزر الواسعة في اواخر آب / أغسطس ١٩٨٦.

وانتخب د. يعقوب زيّادين أميناً أولاً للجنة المركزية إثر وفاة فايق وراد، وصدر بيان عن لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الأردن أدانت فيه اللجان السلطات الأردنية التي تقتحم السجون بحجة تحديثها وتصويب أوضاعها، وهي تسعى إلى إذلال السجناء السياسيين واخضاعهم لمشيئة الأجهزة الأمنية... كما أدانت قرار الحاكم العسكري العام بحل رابطة الكتاب الاردنيين وإغلاق مقراتها بالشمع الأحمر[٤٩].

وصدرت عن الحزب الشيوعي الأردني في تموز ١٩٨٧ وثيقة نظرية هامة بعنوان «الثورة الوطنية الديموقراطية». ومما جاء تحت هذا العنوان، أن القوى الرجعية المحلية سارعت بدعم من القوى الاستعمارية والأمبريالية إلى اللجوء إلى الانقلاب الرجعي في ربيع عام ١٩٥٧ أطاح بالحكومة الوطنية. وشنت السلطات الرجعية بعد ذلك حملة قمع واسعة ضد القوى الوطنية والتقدمية.. وقد استهدفت الخطة الجديدة التي بوشر فيها بالاستناد إلى المساعدة المالية والدعم

العسكري من القوىٰ الأمبريالية، تبديل طابع التحالف الحاكم وتوسيع القاعدة الاجتماعية للحكم وذلك عن طريق غرس علاقات الانتاج الرأسمالية من أعلىٰ[٥٠].

ومن جانب آخر «إن المساعدات التي قدمت للدولة بموجب برنامج الدعم العربي في أعقاب عدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧، قد استخدمت بشكل فعّال في تنفيذ السياسة التي رسمت بالاتفاق مع الاستعمار الجديد، وتحت مراقبته» وهي تهدف إلىٰ تعميق الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية[٥١].

واقتصادياً أصبح أداء القطاع الزراعي ضعيفاً، ولم تؤد إلىٰ نتيجة الاجراءات التي اتخذت للحد من حالة التدهور وأدت السياسة الزراعية إلىٰ هجرة من الريف إلىٰ المدينة.. وأصبح أثرياء المدن يملكون الجزء الأعظم من المزارع والمساحات الزراعية في المناطق المروية.. وهم المستفيدون الاساسيون من الأقراض المتخصص.

وكان من الضروري، في ضوء هذه المتغيرات وغيرها في البناء التحتي، إجراء تبديل عميق وشامل في «التحالف الذي كان حاكماً في السابق والذي كان يتكوّن من زعماء العشائر وأنصاف الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضي وبعض فئات التجار في المدن، ليحل محل التحالف الجديد والذي يتكون من البورجوازية البيروقراطية والطفيلية والكومبرادور والملاك العقاريين»[٥٢].

وأدت حالة الكساد والمديونية الكبيرة، والخراب الذي تعاني منه الزراعة والصناعة، وانتشار البطالة بشكل واسع وشامل، إلىٰ ارهاصات توّجت بانفجار «ثورة الخبز» التي بدأت في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٨٩ أثر اضراب سائقي السيارات في «معان» حيث هوجمت مراكز الشرطة وبنك الاسكان وأضرمت النار بالسيارات وبعض المؤسسات الحكومية، ومن ضمن ذلك «بنك ريفكو». وفي اليوم التالي انضمت الكرك والمزار والطفيلة والشوبك والحسينية والجفر والعديد من القرىٰ.. وقتل مواطنان وجرح ثلاثة. وعندما امتد لهيب الانتفاضة إلىٰ مناطق أخرىٰ واشتدت المعارك سقط عشرات القتلىٰ.. وشنت السلطة حملة اعتقالات واسعة شملت الشيوعيين الأردنيين الذين كانوا قد أصدروا نداء في غمرة الأحداث، دعوا فيه إلىٰ التضامن من أجل الغاء الاتفاق المهين مع صندوق النقد الدولي. واعتقل أيضاً الكثير من المناضلين الفلسطينيين. وفرضت حالة الحصار العسكري علىٰ مناطق الجنوب التي عزلت بقوانين جديدة للطوارئ، ونظمت حملة لا سابق لها من الارهاب والتضليل وقمع الرأي[٥٣]..

«وأرادت السلطة أن تعيد الكرّة في القمع كما فعلت عام ١٩٥٦ وعام ١٩٥٧ ولكنها فشلت واضطرت تحت الضغط الشعبي والعالمي إلىٰ اطلاق سراح المعتقلين السياسيين[٥٤].

وبسبب عوامل كثيرة داخلية وخارجية، وأهمها أن السلطة الاردنية التي أظهرت دائماً حنكة في معالجة الأمور، كانت تحسب حساباً للشيوعيين أكثر من القوى الأخرى، اتجهت بما يشبه الحزم، نحو الديموقراطية بعدما انهارت الاشتراكية في دول أوربا الشرقية، وكان واضحاً أنها ستنهار في الاتحاد السوفياتي، ولم تعد الشيوعية ذلك البعبع المخيف. فألغي قانون مكافحة الشيوعية، وأعيدت الوظائف لكل الذين طردوا منها أثناء فرض الأحكام العرفية التي استمرت ٢٥ عاماً. وتضمن البيان الوزاري لأول حكومة ديموقراطية في الأردن فقرات عديدة من برامج الشيوعيين الانتخابية[٥٥].

وفرضت المطالبة الجماهيرية المستمرة اجراء انتخابات وفرضت عدم استخدام الفقرة هـ من المادة ١٨ التي تحرم على منتسبي الأحزاب السياسية المحظورة من الاشتراك في الانتخابات[٥٦] وخاض الحزب الشيوعي الاردني المعركة الانتخابية بثمانية مرشحين، ثلاثة منهم أعضاء في المكتب السياسي، وكان أحدهم الأمين العام للحزب د. يعقوب زيّادين. ونجح عضو المكتب السياسي عيسى مدانات.

وبالنسبة إلى الأوضاع في الحزب. و«رغم وجود ذيول للمشكلة- حسب تعبير الأمين العام- فإن الوضع في المكتب السياسي جيد جداً، تلاحم جيد ووفاق جيد، وهذا ينعكس على الحزب بشكل أفضل». وحسب تقدير الأمين العام فإن الشيوعيين الاردنيين خرجوا من هذه التجربة المرّة بأشياء مفيدة كما أن قضية علاقة الحزب بالقضية الفلسطينية قد استقرت الآن بوجود حزب شيوعي فلسطيني. واستفاد الحزب من «البيريسترويكا» بتوسيع الديموقراطية في حياة الحزب. وأخذت تجري الانتخابات في كل المنظمات تقريباً... ذلك أن معظمنا مكشوف.. لماذا لا يجتمع المكشوفون وينتخبون منهم المسؤولين؟ خفضنا من المركزية، أعطينا ديموقراطية أوسع، طوّرنا القيادة الجماعية»[٥٧].

وطالبت الأحزاب وبالدرجة الأولى الحزب الشيوعي الاردني، باقرار قانون للأحزاب والمطبوعات، وبقانون عمل جديد. وبعد نقاش مستفيض استمر خمس جلسات لمجلس النواب الاردني أقر المجلس مشروع قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩١ في أوائل شهر تموز / يوليو عام ١٩٩٢. وتسلم د. يعقوب زيّادين في ١٧/ ١/ ١٩٩٣ كتاب من وزير الداخلية الاردني يعلمه فيه الموافقة بالترخيص للحزب الشيوعي الاردني

المؤتمر الوطني العلني الأول للحزب الشيوعي الأردني

عقد الحزب مؤتمره الوطني العلني الأول في المركز الثقافي الملكي في عمان ما بين ٢١ و٢٣ نيسان / ابريل ١٩٩٣ تحت شعار «من أجل أوسع تحالف وطني دفاعاً عن استقلال الوطن ولتعزيز الديموقراطية والدفاع عن مصالح الكادحين» و«من أجل تضامن عربي كفاحي في مواجهة الأمبريالية والصهيونية» و«عاش التلاحم الكفاحي بين الشعبين الأردني والفلسطيني». وحضر المؤتمر ١٩٣ مندوباً ١٦٪ من النساء وأكثر من النصف من عنصر الشباب، ناقشوا مشروع البرنامج السياسي ومشروع الميثاق الوطني، والنظام الأساسي (النظام الداخلي). وانتخب المؤتمر في نهاية أعماله لجنة مركزية مؤلفة من خمسة وعشرين عضواً أصيلاً وستة أعضاء مرشحين لعضويتها، كما انتخب لجنة مراقبة من تسعة أعضاء. وانتخب اللجنة المركزية بالإجماع د. يعقوب زيّادين أميناً عاماً، وعبد العزيز العطي مساعداً للأمين العام، وأميلي نفاع أميناً للشؤون المالية. وانتخبت اللجنة المركزية مكتباً سياسياً لها يتألف من تسعة أعضاء[٥٨].

ولقد جاء في كلمة الأمين العام أمام المؤتمر أن انهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الاشتراكية في شرق أوربا كان عامل ضغط هائل على الحزب، تكاتف مع الحملة الاعلامية الطاغية على اشاعة البلبلة والارتباك في صفوفه وعاشوا لأكثر من عامين صراعاً مريراً حول هوية حزبهم ومنطلقاته الفكرية، وتاريخه واسمه[٥٩].

وأكد الحزب الشيوعي الأردني- حسب الكلمة المذكورة - تمسكه بالخيار الاشتراكي بعيداً عن القوالب الجامدة والمخططات التبسيطية مسترشداً بمنهج التفكير العلمي الجدلي ومستنداً إلى كل ما هو عقلاني وتقدمي في تراثنا العربي الإسلامي، والحضارة الانسانية. والتجارب الكفاحية لكل الشعوب.

وأوضح الأمين العام في كلمته ان هناك أسباباً موضوعية لانهيار الاتحاد السوفياتي أهمها الاستنزاف الهائل الذي شكله سباق التسلح، واحراز الرأسمالية قصب السباق في التطور العلمي والتكنولوجي. وغياب الديموقراطية السياسية واندماج الحزب في جهاز الدولة، وإلى جانب ذلك أيضاً عوامل تخريب داخلية وخارجية.

وفي المقابل فإن جميع محاولات تزيين الرأسمالية لا يمكن أن يخفي الحقيقة الساطعة، وهي أن الرأسمالية ليست بديلاً للاشتراكية وهي غير قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولفت التقرير التنظيمي إلى التكتلات والانقسامات التي عانى منها الحزب الشيوعي الاردني في أعوام ١٩٧٠ و١٩٨٢، ١٩٨٦ و١٩٨٧ وحتى في العام ١٩٩١. ورغم محاولتي التوحيد في

عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩ فإن عدم دراسة أسباب الانشقاقات والتكتلات وعدم تخلي البعض عن العقلية التكتلية والانقسامية، وفي ظل تخلّي واضح وصريح عن الأسس اللينينية، أدىٰ إلىٰ تكرار حالات الانقسام بصيغ وأشكال ومسببات جديدة تندرج جميعها تحت شعار الوحدة لفظاً والممارسة الانشقاقية فعلاً[٦٠].

لقد أظهرت حالات وحدة وانقسام واعادة وحدة الشيوعيين إن قسماً من الانشقاقيين قد تخلىٰ كلياً عن الماركسية حتىٰ أنها لم تعد أحد مصادره الفكرية، وقسم آخر يحاول تقديم تفسيرات تبرر انقسامه بأنه تجديد وتطوير لما شاح أو اثبتت الحياة عدم صحته بدون بذل أي جهد فكري أو نظري في هذا المجال سوىٰ ترديد ما يقول أعداء الشيوعية.. فخرجت من الحزب ثلاث مجموعات تعمل تحت أسماء أحزاب مختلفة.. وتوجد مجموعة رابعة لم تنضم لأي حزب من المجموعات الثلاث أو غيرها. وقد نجحت جهود الرفاق مع قسم غير قليل منهم عادوا للحزب، وجزء منهم موجود في المؤتمر...

وبمراجعة سريعة لمسيرة الحزب السابقة وبالتدقيق فيها وجدت قيادة الحزب الشيوعي الأردني أن مجمل التراجعات والأزمات التي حصلت في الحزب كانت نتيجة لسيادة المفاهيم الانتهازية في الحزب والتي أدت بالمعنىٰ الحرفي إلىٰ التخلي عن اللينينية، التخلي عن الطابع الكفاحي والثوري للحزب ولأجل إعادة هذا الطابع يجب إعادة دراسة اللينينية بشكل دقيق وبعقل مفتوح[٦١].

ولاحظ البرنامج الذي أقره المؤتمر لدىٰ تناوله «الوضع العربي» أن الدين يمكن أن يساعد علىٰ تحقيق قيمّ العدالة والحرية والمساواة بقدر ما يتفاعل العاملون تحت لوائه وباسمه مع معطيات العصر الروحية والمادية التي ينبغي توظيفها لسعادة الانسان وتقدم المجتمع الانساني، وليس عن طريق الدعوات التي تنشط لها بعض التيارات السلفية التي تريد بناء الحاضر علىٰ صيغة الماضي، وتنشر التعصب الديني والمذهبي وأساليب العنف لأغراض سياسية[٦٢]..

ووصف البرنامج طبيعة المراحل الراهنة بأنها مرحلة التطور الوطني الديموقراطي، وتتطلب هذه المرحلة صيانة الاستقلال الوطني وتعميقه والدفاع عنه ومقاومة كل أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية، ودعم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه، ويتمثل الحل الوطني للقضية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاعتماد علىٰ الذات.. وبالتعاون والتنسيق مع الدول العربية والاستفادة من أية علاقات متكافئة علىٰ الصعيد الدولي.

أما التحالف الوطني لتحقيق مهام المرحلة فيتشكل من جبهة عريضة تشمل جميع الكادحين من عمال وفلاحين وكسبة والبورجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية التي تعمل في حقل الانتاج المادي في الزراعة والصناعة، وكذلك ممثلي الرأسمال الوطني غير المرتبط تبعياً بالرأسمال الأجنبي. وفي ذات الوقت فإن هذا التحالف يضم أوسع شريحة من المثقفين والباحثين والكتّاب والمبدعين في مختلف المجالات[٦٣].

وأصدر الحزب الشيوعي الأردني بياناً في ٢١/ ٧/ ١٩٩٤ أدان فيه المفاوضات الاردنية الإسرائيلية في وادي عربة، والمفاوضات الاردنية-الإسرائيلية- الأميريكية في البحر الميت[٦٤] ووجهت تسعة أحزاب يسارية وقومية وإسلامية أردنية مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي يوم ٧/ ٨/ ١٩٩٤ عبرت فيه عن رفضها للاتفاقيات الاردنية- الإسرائيلية واستغرابها لاستبعاد مجلس النواب الأردني والرأي العام، ومنع التحركات الشعبية المناهضة للاتفاقيات[٦٥].

وتناول التقرير السياسي الذي أقره المجلس الحزبي المنعقد بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٩٦، أولاً الوضع السياسي المحلي حيث اشتدت اجراءات التضييق على العمل السياسي، وهبط سقف الحريات العامة، واتسعت حالات التجاوز على القانون والدستور من قبل السلطة التنفيذية.. ويتم التشديد على الأحزاب بوسائل كثيرة كالتضييق على أحزاب المعارضة في مختلف النشاطات.

وفي المقابل، فقد بلغ من شدة رضوخ الحكومة للضغوط الأميركية والإسرائيلية أن اعادت القواعد والنشاط العسكري الأجنبي للبلاد من خلال تواجد الطائرات العسكرية الأميريكية[٦٦].

ثانياً، الوضع الاقتصادي والأجتماعي الذي يتميز بالهجرة من الريف إلى المدينة وبارتفاع الاسعار وتدني الأجور واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء حيث نجد أن ٢٠٪ من السكان تمتلك ما يزيد كثيراً عن ٥٠٪ من الثروة والدخل.

ثالثاً، يتسم الوضع العربي بمحاولات الولايات المتحدة وإسرائيل جعل التسوية وسيلة لاعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يؤدي إلى بناء شرق أوسط جديد من جهة، وتعزيز النفوذ الأميريكي سياسياً وعسكرياً واحكام القبضة على المقدرات الاقتصادية العربية ولا سيما النفط والاستئثار بأسواق المنطقة من جهة ثانية.. وقد شكل مؤتمر القمة العربي في القاهرة بمبادرة من مصر وسوريا والسعودية محطة هامة وخرج بمجموعة من القرارات التي يحتاج تطبيقها والتمسك بها إلى جهود شعبية ورسمية.

رابعاً، الوضع الدولي - حيث سعت الدول الرأسمالية الاحتكارية وفقاً لقوانين رأس المال، إلى حل التناقضات في دولها على حساب الطبقة العاملة وجموع الأجراء والجماهير الشعبية في بلدانها، وتشديد النهب لمختلف شعوب العالم.

وطالبت نواب المعارضة في شهر أيلول / سبتمبر عام ١٩٩٦ باستقالة الحكومة الأردنية بسبب رفع أسعار الخبز والأعلاف مما أدى إلى انفجار مظاهرات واجراء اعتقالات وأصدر الحزب الشيوعي الأردني بياناً طالب فيه بالتراجع عن رفع أسعار الخبز والأعلاف وباطلاق سراح جميع المعتقلين، ووقف كل المظاهر العسكرية[٦٧].

وقال د. يعقوب زيادين أمين عام الحزب الشيوعي الاردني في لقاء أجرته معه جريدة «نضال الشعب» الصادرة عن جماعة خالد بكداش أن الصعوبات المعاشية في الأردن قد ازدادت وخصوصاً بعد غزو صدام للكويت، وعم الفساد، وامتدت الأيدي على الحق العام، والقوانين متخلفة مثل قانون الدفاع وقانون مكافحة الشيوعية وتعاني البلاد، إضافة إلى ذلك من الهجوم الشرس على رغيف الخبز[٦٨].

ومن المؤسف أن يواجه الحزب الشيوعي الاردني معضلة تدعو إلى الحزن أكثر مما تدعو إلى النقد- حسب تعبير ناهض حتر- ففي نيسان المقبل، تنتهي فترة السماح التي أعطتها الحكومة الأردنية للأحزاب المرخصة لزيادة عديد مؤسيسها إلى خمسمائة مؤسس، وفقاً لقانون الأحزاب الجديد. والحزب الذي كان يسيّر تظاهرات بمئات الألوف في الخمسينات يكدّ الآن لتجميع خمسمئة عضو. يفتح دفاتره القديمة، ويسعى إلى الاتحاد مع مجموعات صغيرة منشقة عنه، لكن لا يزال عاجزاً عن توفير متطلبات القانون في بلد يعج بمئات الكوادر اليسارية الشابة. والحزب الذي ليست له فاعلية شعبية وسياسية للبقاء من دون ترخيص، قد يتمكن من تجميع التواقيع المطلوبة، لكن من مسنين تركوا النشاط السياسي منذ وقت طويل، ومعظمهم من خارج التيار العام للمجتمع الأردني، وتحديداً من شخصيات مسيحية وفلسطينية متقوقعة، إلا أنها نهاية موجعة لولا أن الاردن في الوقت نفسه، يشهد ولادة حركة يسارية جديدة فاعلة تستقطب الاهتمام... هي حركة اليسار الاجتماعي الاردني..

النقد الذاتي للشيوعية العربية وأسباب الانهيار السوفياتي

ألقى الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الأردني د.يعقوب زيادين هذه المحاضرة في ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٧ في منتدى الفكر الاشتراكي في عمان في ذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية.

... الكل مارس النضال الشاق سجوناً وحرماناً وفقراً من جانب، لكن الجانب الآخر كان أخطاء وتجاوزات سببت الكثير من التراجعات والإساءات..

١- لماذا سميناه الحزب الشيوعي الأردني في بلد صغير بلا صناعة وبلا زراعة متطورة، وبالطبع بلا طبقة عاملة؟

٢- لماذا ابتعدنا عن الدين بشكل عام؟ علماً بأن الحزب لم يتعارض مع الديانات السماوية، ولكنه لم يستفد مما يضم الدين من دفاع عن الفقر والجوع والاضطهاد..

٣- لماذا لم نتكلم عن حضارتنا العربية الإسلامية وتاريخها المجيد بما فيه من إيجابيات هائلة نتبناها وأخطاء ونواقص نتجنبها؟..

٤- نحن حملنا الشيوعية - الماركسية - اللينينية في حزب ليس فيه ماركسيون حقيقيون، ولا منظّرون، ولا حتى اهتمام بالفكر الاشتراكي العلمي...

٥- من دون وعي علمي جاد، واصلنا الاستعلاء والشللية وحب الظهور والتطلّع إلى المراكز والتكتلات، مع انعدام النقد والنقد الذاتي.

٦- لماذا حرص الحزب منذ البداية على إيجاد ستالين خاص بنا وعلى قياسنا..؟

٧- لماذا قررنا الالتزام بما يقوله الشيوعيون في الاتحاد السوفياتي، متجاهلين أوضاع بلدنا وبلداننا العربية..؟

٨- وبأي حق قاومنا وبشدّة تقسيم فلسطين حتى آخر لحظة ثم وافقنا على ذلك صباح اليوم التالي؟

٩- وماذا استفدنا من مذابح العراق وبين الشيوعيين والبعثيين، وفي سوريا بين البعثيين والإسلاميين؟

١٠- لماذا ارتضى البعض منّا التمويل الأجنبي اللئيم..؟

وبالنسبة إلى انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، وباقي البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فقد جاءت ثورة أكتوبر تعبيراً عن تفجير تناقضات الرأسمالية في واحدة من أضعف حلقاتها.. ضد السلطات القيصرية وضد طغيان الملاكين والاقطاعيين...

لم يكن خافياً على لينين.. أن روسيا لم تكن تمتلك الشروط المادية لقيام الاشتراكية فيها.. وأثناء الحرب الأهلية وبعدها جاءت السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب).. وجاء ستالين بعد وفاة لينين ملغياً النيب.. معرقلاً التحوّل الديموقراطي في النظام الاشتراكي.. وكل هذا أدى في النهاية إلى حصر سلطة القرار بيد قيادة الحزب الشيوعي الذي أصبح منذ عام ١٩٢٢ الحزب الوحيد في السلطة.. ومثّلت فترة الركود ١٩٦٤ - ١٩٨٣ في عهد بريجنيف مرحلة سلبية..

بعدها جاءت البيريسترويكا المشهورة بقيادة غورباتشوف.. ولم يفض تجديد الاشتراكية الذي تزعمه غورباتشوف سوى إلى انهيار الاشتراكية... وإن أحد أهم الأسئلة التي أثارها الانهيار يتعلّق بالمرجعية الفكرية والنظرية لهذه التجربة..

وأخيراً دعا د. يعقوب زيادين إلى دراسة الماركسية في ضوء الدراسات والاستنتاجات المستخلصة من تجارب البناء الاشتراكي السابقة وتحريرها من الجمود والتقديس الذي فرض عليها في الفترة الستالينية، ثم الكشف عن الجديد في القوانين المحركة للرأسمالية المعاصرة، وكل تناقضاتها في وقت لا تواجه فيه منافسة أو تهديد نظام بديل.

وكتب الصحفي ناهض حتر في جريدة «الأخبار» اللبنانية تحت عنوان «الحزب الشيوعي الأردني: وفاة عيادية بعد ٤٠ عاماً من الوفاة السياسية»، أن الحزب المذكور يواجه معضلة.. ففي نيسان / أبريل المقبل، تنتهي فترة السماح التي أعطتها الحكومة الأردنية للأحزاب المرخصة لزيادة عديد مؤسسيها إلى خمسمئة مؤسس، وفقاً لقانون الأحزاب الجديد.

والحزب الذي كان يسيّر تظاهرات بمئات الألوف في الخمسينات، يكدّ الآن لتجميع خمسمئة عضو. يفتح دفاتره القديمة، ويسعى إلى الاتحاد مع مجموعات صغيرة منشقة عنه، لكنه لا يزال عاجزاً عن توفير متطلبات القانون في بلد يعجّ بمئات الكوادر اليسارية الشابة. والحزب الذي ليست له فعالية شعبية وسياسية للبقاء من دون ترخيص، قد يتمكن من تجميع التواقيع المطلوبة، لكن من مسنين تركوا النشاط السياسي منذ أمد طويل، ومعظمهم من خارج التيار العام للمجتمع الأردني..

ويصبح هذا الخبر مفهوماً إذا فحصنا الساحة الأردنية السياسية التي يملؤها السلفيون الذين قاموا ويقومون بمختلف الأنشطة السياسية والعسكرية (تفجيرات وخوض معارك، وسقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى).. أما الأخوان المسلمين «فيعيشون أزمة العزلة السياسية والتفكك الداخلي. ويمكن القول إن التطورات المصرية والسورية دون خطابهم السياسي، بينما شقهم تناقض الأجندتين الحمساوية الفلسطينية والوطنية الأردنية إلى حزبين».[٦٩]

المراجع:

١- مجموعة من العلماء السوفييت، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج١، دار التقدم موسكو ١٩٧٥، ص٢٥٣-٢٥٦.

٢- موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن، ١٩٢٧ - ١٩٨٧، دار الصداقة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٨، ص١٠.

٣- د. يعقوب زيّادين، البدايات (سيرة ذاتية.. أربعون سنة في الحركة الوطنية الاردنية) دار ابن خلدون، بيروت ط٢، ١٩٨١، ص٢٦.

٤- المصدر رقم٢، ص٤٦.

٥- آمون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني بين ١٩٤٩ و١٩٦٧، ترجمة ابراهيم الراهب، دار دمشق ١٩٨٦ ص٢٤.

٦- المصدر نفسه، ص٢٥-٢٦.

٧- المصدر رقم٢، ص٢٦.

٨- المصدر رقم٥، ص٢٦.

٩- المصدر رقم٣، ص٧٥.

١٠- المصدر نفسه، ص٧٦-٧٧.

١١- المصدر رقم٥، ص٣٠.

١٢- المصدر رقم٣، ص٧٨.

١٣- المصدر رقم٥، ص٣٠.

١٤- المصدر نفسه، ص٣١.

١٥- المصدر رقم١، ص٢٦٩.

١٦- المصدر رقم٥، ص٣٢.

١٧- المصدر نفسه، ص٥٣.

١٨- المصدر رقم١، ص٢٧٧.

١٩- د. ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي A 120 F المحدودة للنشر، نيقوسيا، قبرص ١٩٩٥ ص١٠٧.

٢٠- البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب الشيوعي الفلسطيني- الثوري – تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ ص٦٦.

٢١- المصدر رقم٣، ص٦٦.

٢٢- المصدر رقم ١٩، ص١٦٩.

٢٣- جريدة «نضال الشعب» السورية السرية، العدد١٠٧/ أواسط حزيران ١٩٦٨.

٢٤- المصدر رقم ١٩ ص١٧٠ عن مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» ١٩٦٨.

٢٥- المصدر نفسه، ص١٧١.

٢٦- جريدة «نضال الشعب» السورية، ١١٦ في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨.

٢٧- المصدر نفسه، ١١٧/ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨.

٢٨- المصدر نفسه، ١٢٨/ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩.

٢٩- المصدر رقم ٣، ص١٥١-١٥٥.

٣٠- خطاب فهمي السلقيتي، وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري، حزيران - يونيو ١٩٦٩، ص ٢٥١.

٣١- نضال الشعب، ١٣٥، ١٩٧٠

٣٢- المصدر رقم ١٩، ص١٧٤ (الهامش).

٣٣- المصدر نفسه، ص٢٠٠.

٣٤- المصدر نفسه، ص٢٠٩.

٣٥- المصدر نفسه، ص٢١٠.

٣٦- نشرة إخبارية، وثائق الأحزاب الشيوعية والعمالية.. دار نشر السلم والاشتراكية، براغ ٩ و١٠/ ١٩٧١، ص٥٠.

٣٧- المصدر رقم ١٩، ص٢١٦.

٣٨- المصدر رقم ٢٣.

٣٩- نضال الشعب، ١٥٧/ أيار/ مايو ١٩٧٢.

٤٠- المصدر رقم ١٩، ص٢٤١.

٤١- القيادة المؤقتة للحزب الشيوعي الفلسطيني، رد على البرنامج السياسي لزمرة بشير البرغوثي، شباط/ فبراير ١٩٨٥، ص٩٨.

٤٢- مشروع رسالة داخلية: الأرضية السياسية والتنظيمية والنضالية لقضايا الخلاف في الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسؤولية الشيوعية بصددها، ص ٥٩.

٤٣- المصدر رقم ٣، ص١٦٧.

٤٤- جريدة «الجماهير» الأردنية، العدد ٣ أواخر آذار/ مارس ١٩٧٩.

٤٥- «نضال الشعب» ٢٢٤/ ١٩٧٩.

٤٦- «الجماهير» آذار ١٩٨٥.

٤٧- المصدر رقم ٣٦/ ١٩٨٥.

٤٨- المصدر نفسه، ١٩٨٦ ص٥٤.

٤٩- «نضال الشعب» ١٠٠-٤٠٥/ ١٩٨٧.

٥٠- الثورة الوطنية الديموقراطية، منشورات الحزب الشيوعي الأردني، تموز/ يوليو ١٩٨٧، ص٢٤-٢٥.

٥١- المصدر نفسه، ص٣.

٥٢- المصدر نفسه، ص٣٢.

٥٣- مجلة «الثقافة الجديدة» العراقية، العدد٢٠٩/ أيار/ مايو ١٩٨٩.

٥٤- المصدر نفسه ٢١٩/ آذار/مارس ١٩٩٠، الانعطاف نحو اليموقراطية.

٥٥- المصدر نفسه.

٥٦- عبد المنعم الأعسم، انتصرت الديموقراطية في الجولة الأولى / فماذا عن المستقبل؟ مجلة «الثقافة الجديدة» العراقية ٢١٦ك١ ديسمبر ١٩٨٩.

٥٧- المصدر رقم ٥٤.

٥٨- الحزب الشيوعي الأردني، المؤتمر الوطني العلني الأول، ص١٤٠.

٥٩- المصدر نفسه، ص٥٧.

٦٠- المصدر نفسه، ص٧٥.

٦١- المصدر نفسه، ص٧٩.

٦٢- المصدر نفسه، ص٩٢.

٦٣- المصدر نفسه، ص١٠٣.

٦٤- جريدة «نضال الشعب» السورية (فيصل)، ٤٥٨ في ٨/ ٨/ ١٩٩٤.

٦٥- المصدر نفسه (بكداش) ٥٥٣ في ٢٥/ ٨/ ١٩٩٤.

٦٦- التقرير السياسي المقدم من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني والذي أقره المجلس الحزبي بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٩٦، ص١-٣.

٦٧- المصدر رقم ٦٥، العدد ٦٠٥ في ٣/ ١٠/ ١٩٩٦.

٦٨- المصدر نفسه، العدد ٦٣٤ في ١٦/ ١٢/ ١٩٩٦.

٦٩- ناهض حتر، «الأخبار» اللبنانية في ٢١/ ١٢/ ٢٠١١.

الحزب الشيوعي العراقي

مقدمة

ظهرت أول حلقة ماركسية في العراق برئاسة حسين رحال في بغداد في أواخر عام ١٩٢٤ وأوائل عام ١٩٢٥. وصدر العدد الأول من مجلة «الصحيفة» في ٢٨/ ١٢/ ١٩٢٤ ونشرت فيها موضوعات عن روسيا السوفياتية، ومواد ماركسية مترجمة، وعن قضايا الحركة العمالية والنضال ضد الاستعمار[١] وظهر أول نداء في العراق وعليه علامة المطرقة والمنجل وكان كاتبه يوسف سلمان (فهد) بخط يده يوم ١٣/ ١٢/ ١٩٣٢ وكان موقعاً باسم «العامل الشيوعي». واحتوى النداء على صيغة «ياعمال العالم اتحدوا!» وفي ٣١/ ٣/ ١٩٣٤ عقد في بغداد اجتماع للحلقات الماركسية واتخذ قرار بتوحيدها في حركة واحدة باسم «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار» وبلغ عدد الموقوفين بعد إعلان اللجنة المركزية ٦٠ شخصاً ونيف[٢].

واشترك الشيوعيون في انتفاضة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥ ووجهوا بياناً إلى الجنود والضباط للوقوف إلى جانب الفلاحين في الكليلة وقصبة سوق الشيوخ. وحكم بالاعدام على ٦٣ ونفذ بـ٩ وأبدل بحق ٥٤ بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وعقدت اللجنة المركزية للجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار اجتماعاً في نهاية تموز ١٩٣٥، قررت فيه اتخاذ اسم «الحزب الشيوعي العراقي» واصدار أول جريدة مركزية له باسم «كفاح الشعب» التي لم يصدر منها أكثر من خمسة أعداد، إلا أن الحزب أصدر بصورة علنية عدداً من الصحف ولكن بأسماء أشخاص مثل جريدة «عطارد» و«فينوس» ومجلة العقاب الاسبوعي. واشترك الحزب في المؤتمر السابع للأممية (الكومنترن) بصفة مراقب. وفي خريف العام نفسه ١٩٣٥، تعرض لحملات اعتقال متوالية[٣]. وعلى اثر الانقلاب العسكري في ٢٩/ ١٠/ ١٩٣٦ حرّك الحزب المظاهرات وقادها في المدن الرئيسية. وقاد في شتاء العام نفسه عدداً من الاضرابات. وأغلقت الحكومة في ١٤/ ٧/ ١٩٣٧ جمعية «الاصلاح الشعبي» لأنها- حسب قول وزير الداخلية- «تبث فكرة مسمومة كالشيوعية». وسافر في تلك السنة يوسف سلمان (فهد) إلى موسكو للدراسة الحزبية.

وعندما حاولت السلطات البريطانية تفسير معاهدة ١٩٣٠ وفق مصالحها ومطامحها هبت جماهير الشعب في أيار / مايو عام ١٩٤١ في ثورة عارمة، واصطدمت بقوات الاحتلال البريطاني وأشهرت السلاح في وجهه واستخدمته للمرة الأولى بعد ثورة عام ١٩٢٠.[٤]

وشن الشيوعيون حرباً لا هوادة فيها ضد الفاشية وافترقت عن الحزب كتلة لا نعرف عنها الشيء الكثير. ويقتصر ما عرفناه أنها استطاعت أن تستولي على جريدة الحزب المركزية «الشرارة» وهي ترجمة لـ«الايسكرا» جريدة الحزب الشيوعي البلشفي التي أسسها لينين. وقد اضطرت القيادة الحزبية العراقية إلى اصدار صحيفة أخرى باسم «القاعدة».

وانعقد في نيسان / ابريل عام ١٩٤٤ الكونفرنس الوطني للحزب، وانعقد في الشهر نفسه من العام الذي تلاه المؤتمر الوطني الذي أقر ميثاقاً وطنياً(٥).

وانتشرت في اوائل عام ١٩٤٨ أخبار عن المفاوضات في قصر الرحاب. وتواترت التصريحات عن المعاهدة الجديدة الموقعة بالحروف الأولى في ١٥/ ٢/ ١٩٤٨. ففجّر طلبة المعاهدة انتفاضة هزت أركان الحكم. وأطيح بحكومة صالح جبر، وألغيت معاهدة بورتسموث، وحُل مجلس النواب، وأطلق سراح المعتقلين، وجرى التحقيق في أسباب اطلاق النار على المتظاهرين وسُمح بتنظيم اكتتاب لعوائل الشهداء. وأعدم في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ يوسف سلمان (فهد) واثنين من رفاقه.

وكان يوجد في داخل حزب البعث العربي الاشتراكي منذ نشوئه عام ١٩٤٧ تيار مؤيد للعراق الهاشمي ترأسه جلال السيد ومدحت بيطار. وقد غادر مدحت صفوف الحزب في سوريا في عام ١٩٥٥ اثر مؤامرة فاشلة اتهم فيها بالعمل لمصلحة العراق(٦) علما بأن حزب البعث نفسه كان يشيد بثورة الشريف حسين عام ١٩١٦، وتبنى علمها، كما نصت المادة التاسعة من دستوره. وزين الحزب في سوريا مكتبه لفترة طويلة بالتمثال النصفي البرونزي الذي يمثل الملك فيصل(٧).

واستعاد الحزب الشيوعي نشاطه في الحركة الأضرابية عام ١٩٥٢، كما اشترك مع البعثيين وغيرهم في اصدار بيان ٢/ ١١/ ١٩٥٢ لمقاطعة الانتخابات. وشكل الشاعر مهدي الجواهري حركة أنصار السلم في العراق.

واشترك الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٥٤ بتشكيل جبهة انتخابية. وأسهم عام ١٩٥٧ إسهاماً فعالاً في انتفاضة ذلك العام وتحول إلى قوة منظمة وقائدة ومعترف بها. وعلى سبيل المثال اعترف ميشال عفلق في مقابلة أجراها معه الكاتب البريطاني باتريك سيل صاحب كتاب «الصراع على سوريا».. في بيروت في ٧/ ١/ ١٩٦١، بأن الحزب الشيوعي العراقي استطاع أن يعكس التطلعات والآمال الشعبية، ونجح الشيوعيون العراقيون فعلاً في أن يصبحوا حركة شعبية أصيلة(٨).

وعندما عقد المؤتمر الثاني لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا في مدينة حمص في حزيران ١٩٥٤ كان يضم عدداً محدوداً من الممثلين عن أربعة أقطار عربية وهي سورية ولبنان والأردن والعراق. ولدى انتخاب قيادة قومية انتخب عراقي من أصل سبعة أعضاء(٩).

وأقيمت في آذار / مارس ١٩٥٧ جبهة الاتحاد الوطني من الحزب الشيوعي وحزب البعث وحزب الاستقلال[١٠] وانعقد في أواخر عام ١٩٥٧ المؤتمر القطري الثاني لحزب البعث العربي الاشتراكي وصدرت النشرة الطلابية «صوت الطلبة»[١١] وحرك حزب البعث مظاهرة ضد الانتخابات التي دعا لها نوري السعيد في عام ١٩٥٨ واعتقل أعضاء فيه. كما قام حزب البعث بمظاهرات في الموصل عندما زارها الملك فيصل فأحرق أقواس النصر وقاوم مظاهر الزينة واتصل بالجيش، وحضّر لثورة ١٤ تموز[١٢].

وخاض سلام عادل (أحمد حسين رضي) في تلك الآونة النضال ضد قيادة حميد عثمان التي نُعتت بـ«الانعزالية» وكانت هذه الكتلة قد سيطرت على قيادة الحزب في الخمسينات. وانتهت سياستها وقتئذ بالسياسة المغامرة. وأسفرت المعركة الحزبية في النهاية عن إقصاء حميد عثمان عن قيادة الحزب. وتولى الأمانة العامة سلام عادل[١٣].

وقبل انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي قاده عبد الكريم قاسم اتصل رشيد مطلق مبعوث عبد الكريم قاسم بقيادة الحزب وأسر بالاشارة المتفق عليها مع الحزب وهي «العمالة حاضرون». وأصدر الحزب على الفور يوم ١٢/ ٧ «توجيه هام إلى كافة منظمات الحزب». واعتبر الانقلاب منذ اليوم الأول انقلاباً شيوعياً. وبالتالي فقد قال العلماء والسياسيون السوفيات في ملاحظاتهم إلى الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٧١ صراحة، أنهم حذّروا قيادة الحزب الشيوعي العراقي من مغبة السير في ركاب سياسة عبد الكريم قاسم، وقالوا لهم: «غداً يذهب قاسم وتخسرون كثيراً!» وحاول البعثيون والناصريون وغيرهم أكثر من مرة اغتيال عبد الكريم قاسم، وفجروا انتفاضة الموصل.

وعلى العموم خاض البعثيون كفاحاً باسلاً ضد حكم عبد الكريم قاسم واصطدموا بالشيوعيين اصطدامات دامية. ووقفوا أمام محكمة المهداوي يدافعون عن أفكارهم. وكانوا قد اصدروا جريدة «الجمهورية» وأسسوا «التجمع القومي» وأسسوا اتحادات طلابية وعمالية وفلاحية ونسائية وحققوا نجاحاً كبيراً في نقابة المحامين[١٤].

إلا أن انعقاد المؤتمر القومي الرابع في بيروت في اواخر عام ١٩٦٠ كشف عن انتهازية مسؤول حزب البعث في العراق فؤاد الركابي[١٥] وارتباطه بجمال عبد الناصر.

وذهب سلام عادل في عام ١٩٦١ إلى موسكو للدراسة الحزبية إلا أنه عاد سراً إلى العراق عام ١٩٦٢ ليقود النضال ضد اتجاه في الحزب وصف بأنه انتهازي يميني وقومي ضيق الأفق.

وأخيراً نجح الانقلاب العسكري ضد عبد الكريم قاسم ودفع الشيوعيون العراقيون ثمناً باهظاً جداً، وارتفع عدد القتلى والجرحى والمعتقلين أثر فشل حركة معسكر الرشيد في ٣/ ٧

١٩٦٣. وانفرط، بعدئذ، عقد التعاون بين البعثيين والناصريين بواسطة انقلاب قاده عبد السلام عارف، وتبددت هباءً منثوراً مشاريع الوحدة العسكرية وغير العسكرية ما بين سوريا والعراق، بعد أن أعلن عبد الناصر خروجه من مشروع الوحدة الثلاثية، وأُبعد البعثيون عن السلطة.

وابتعدت عن الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٦٤ حركة أطلقت على نفسها اسم «اللجنة الثورية». وقد حَمَّلَتْ هذه الحركة مسؤولية ما أصاب الحزب من مصائب إلى أولئك الذين كانوا ينامون على حرير وعود عبد الكريم قاسم. وكانت هذه الحركة شبيهة بحركة ٣/ ٧/ ١٩٦٣ «حتى أن كثيراً من اعضائها يعتبرون حركتهم امتداداً لحركة ٣ تموز»[١٦] وابتعدت عن الحزب الشيوعي العراقي تنظيمات أخرى، مثل «منظمة الكفاح المسلح» التي نشطت في جنوب العراق، وخاصة في منطقة الأهوار، و«جيش التحرير الشعبي» في كردستان[١٧] وأعلن، على أثر هزيمة عام ١٩٦٧ امام إسرائيل عن وجود «القيادة الثورية» في الحزب الشيوعي العراقي.

واستولى حزب البعث العربي الاشتراكي بقوة انقلاب عسكري في ١٧/ ٧/ ١٩٦٨ (١٤ رمضان) على السلطة، وتشكل مجلس قيادة الثورة الذي سيطر عليه كبار الضباط. ووصف حزب البعث في سوريا هذا الانقلاب بانه يمثل الاتجاه اليميني المتحالف مع قوى مشبوهة وعميلة[١٨].

وقد كتب جون كينيت غالبريت بهذا الصدد أن العالم عانى طوال آلاف السنين المليئة بالتجارب المريرة من الخضوع القسري للنظام العسكري. وما زالت بقايا تلك التجارب ماثلة للعيان حتى الآن، وهذا الارث التاريخي الكالح وغيره هما اللذان دمغا السلطة بهذه الرعشة التي تصيب المرء كلما ذكر اسمها.. وبالتالي، فقد أصبحت السلطة العسكرية تمثل الخطر الأكبر على الحياة المدنية وعلى العملية الديمقراطية[١٩].

وحسب تقدير غالبريت فإن الجيوش التي تقوم بانقلابات عسكرية هنا وهناك ليست نماذج للالتزام القوي والفعال، ولكن ليس هناك ثمة تنظيمات أخرى منافسة لها في معظم الحالات. ويؤيد د. بشير العظمة وجهة النظر هذه قائلاً: «أن بلاء بلادنا بالانقلابات العسكرية.. نتيجة حتمية لترك ساحة العمل السياسي للقوة الوحيدة المنظمة الطيّعة، تحمل السلاح وتمارس السياسة بالعصي والسجن والبنادق، والدبابات[٢٠].

أما عن حقيقة الانقلابات العسكرية فهي ليست أكثر من «محاولات لاحتواء الغليان بالسلاح أو بالشعارات، وتمرير مؤامرات أحياناً، بالتوافق والاتفاق أحياناً خلف الابواب المغلقة، مع الفرد الذي بيده الأمر النافذ، أيسر وأسلم عاقبة من كشف الصفقات في نور الديموقراطية والاعلام الأمين[٢١].

وتقدم نظام الحكم في العراق خطوة نحو اليسار بإبرام معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي وبالاعتراف بألمانيا الديموقراطية- الشرقية. وأقام في العراق جبهة وطنية قومية وتقدمية، واستقبل الحزب الشيوعي العراقي هذه السياسة بفتح ذراعيه «لاحتضان» أولئك الذين اخذوا يسيرون «على طريق الاشتراكية» والشيوعية. ولاحظ زبيغنيو بريجنسكي أن القادة الجدد في العالم الثالث وجدوا الدعم السوفياتي مفيداً وظلوا أميَل إلى مغازلة العقائد التي تزخر بها الدعاية السوفياتية، لاسباب سياسية بشكل خاص. وشكلت التقنيات اللينينية الخاصة باستلام السلطة والحفاظ عليها قوة جذب خاصة بالنسبة لهم. كما أن مفهوم الحزب الحاكم المنضبط الهرمي كان ذا جاذبية بالنسبة للجيل الجديد من الحكام المهتمين بإدامه سلطتهم الشخصية إلى الأبد[٢٢].

وبدل أن يسير حكام العراق وعلى رأسهم صدام حسين على طريق الاشتراكية سار منذ أواخر السبعينات على طريق العداء للشيوعية، ونفذ حكم الاعدام ما بين آذار ١٩٧٩او آذار ١٩٨٠ بأكثر من مئة، وخضع للتعذيب الوحشي بضعة آلاف. وتم تشريد الحزب الشيوعي العراقي وملاحقة عناصر المعارضة الأخرى. ثم شن حرباً منهكة طويلة الأمد ضد ايران بعد أن كان قد اتفق مع الشاه.

ولم تضع حرب الخليج الأولى هذه أوزارها حتى احتلت قواته العسكرية الكويت وفتكت بشعبه مما أدى إلى نشوب حرب الخليج الثانية. وقد أكدت سياسة القيادة العراقية صحة تحليل د. الدندشلي الذي قال: إن القادة العسكريين «لم يكونوا لا مع «اليمين» ولا مع «اليسار» فهم في الواقع ليسوا سوى عسكريين وجميعهم من جذور اجتماعية يمكن وصفها بـ«البرجوازية الريفية» وما يسعون إليه ويبحثون عنه كان بسيطاً للغاية: السلطة أولاً في الجيش ومن ثم في الدولة والحزب. مكيا فليون بأسلوبهم، فكل الوسائل جيدة لديهم إذا كانت توصل إلى الهدف. وتكتيكهم يتلخص في ابعاد خصومهم وحلفاء الطريق بمجموعة بعد أخرى، وعدم الدخول في معارك على جبهات متعددة في نفس الوقت، حتى يبقوا ويستمروا «سادة الموقف».. أما فيما يخصهم هم، فإنهم حذرون إلى أبعد حدود الحذر[٢٣].

ومن ناحية أخرى قال أحد رجال المعارضة العراقية: أن عراقاً علمانياً متعدد الأحزاب يضمن حكماً ذاتياً واسعاً للأكراد هو، في الواقع، أخطر من دبابات صدام وصواريخه السكود بنظر العديد من البلدان المجاورة له.. من وجهة نظر الأوربيين. والبديل الممكن الوحيد للنظام العراقي هو ديكتاتورية عسكرية تحت سلطة السنة كي تستطيع مقاومة الأكراد والشيعة[٢٤].

المراجع:

١- مجلة «الثقافة الجديدة» العراقية، العدد١٦ آذار/ مارس ١٩٨٥ سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية في العراق.

٢- المصدر نفسه، العدد٤٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢.

٣- المصدر نفسه.

٤- المصدر نفسه، العدد٤٣، كانون الأول/ ديسمبر

٥- مجلة «النهج» العدد ١٢، ١٩٨٦ بطرس باك نشوء الأحزاب الشيوعية العربية.

٦- مصطفى الدندشلي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، (لم تذكر دار النشر ولا مكانها) ١٩٧٩، ج١، ص٥١.

٧- المصدر نفسه، ص٥٢.

٨- باتريك سيل، الصراع على سورية.. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحه، دار طلاس، (لم يذكر التاريخ) دمشق ص٣٣٦.

٩- حزب البعث العربي الاشتراكي- القيادة القومية، ١٩٤٣-١٩٧١ ص٤١.

١٠- المصدر رقم ١، العدد رقم ٢١.

١١- المصدر رقم ٩، ص٨٧.

١٢- المصدر نفسه.

١٣- المصدر رقم ١، العدد ١٩٥ آذار/ مارس ١٩٨٨.

١٤- المصدر رقم ٩، ص٨٨.

١٥- المصدر نفسه، ص٧٦.

١٦- كراس باسم تنظيم الشيوعيين الثوريين العراقيين: نظرة إلى الوضع السياسي العام ومهمات القوى الثورية، آذار ١٩٧٧، ص١٤.

١٧- المصدر نفسه.

١٨- المصدر رقم ٩، ص٩٩.

١٩- جون كينيث غالبريت، تشريح السلطة، ترجمة عباس حكيم، واصداره، دمشق ١٩٩٣، ص٢٠٧.

٢٠- د. بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، رياض الريس، لندن ١٩٩١، ص ١١٩.

٢١- المصدر نفسه، ص١٨١.

٢٢- زديغنبو بريجنسكي، الاخفاق الكبير- ميلاد الشيوعية وموتها، ترجمة فاضل جنكر، دار كنعان، دمشق، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٠٠.

٢٣- المصدر رقم ٦، ص١٨١.

٢٤- الثقافة الجديدة «العراقية» ٢٣٦/ آب ١٩٩١، ص ١٧٨ ونشرت رسالة أبو مازن إلى المعارضة بعنوان «أين الطريق»؟ الليبراسيون الفرنسية في ٤/ ٤/ ١٩٩١.

الحزب الشيوعي العراقي

شهد الحكم العثماني في العراق حركات متواصلة - عربية وكردية - ضد الاضطهاد والاستغلال التركي، ومن أهم هذه الحركات ثورة بغداد في ١٣/ ٦/ ١٨٣١. وانعكس على العراق تأثير الثورات ١٩٠٥ في روسيا. و١٩٠٦ في إيران، وانقلاب ١٩٠٨ في تركيا. ووصلت إلى مسامع العراقيين أخبار التسويات الإنكليزية- الفرنسية في معاهدة لندن عام ١٩١٥، وما وصلت إليه الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في سان ريمو عام ١٩٢٠.

وبعد أن كانت أرض العراق ساحة حرب بين الأتراك والفرس أصبحت أرض محكومة بشروط الاستعمار البريطاني وقيوده. واشتعلت نار الانتفاضة في الرمثية في ٣٠/ ٦/ ١٩٢٠ لتخليص شعلان أبو الجون من قبضة الإنكليز الذين اعتقلوه، وتم انقاذه. وحاصر الثوار الرمثية في ٦/ ٧/ ١٩٢٠ وأنزلوا هزائم منكرة في الجيوش البريطانية المحمولة بالقطارات لإنقاذ ما يمكن انقاذه[1].

ومن جهة ثانية، تسربت الأفكار الديموقراطية والاشتراكية إلى العراق منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. وتعرف بعض العراقيين على الفكر الاشتراكي الاوربي في مدارسه المختلفة، إما من خلال ما كانت تنقله الصحف العربية والأجنبية، وإما من خلال الاتصال المباشر بأوربا. وقد انعكست أنباء الثورة الاشتراكية وصمود الدولة الاشتراكية الوليدة في وجه التدخل الأمبريالي في الصحافة العراقية آنذاك، ولا سيما في صحيفتي الثورة العراقية، الاستقلال والفرات. فقد كتبت جريدة الاستقلال في عددها الثالث الصادر في ١٠/ ١٠/ ١٩٢٠، «أن الأفكار البلشفية أخذت تتوسع في سوريا وأن الرسائل التي كتبها لينين وتروتسكي تبين اعترافهما باستقلال البلاد العربية قد انتشرت في جميع أنحاء سوريا». وكتبت جريدة «الفرات» في عددها الأول الذي صدر في عام ١٩٢٠ أيضاً، أن البلشفية ليست روسية بالضرورة..» فلا بد أن تتكيّف في البلدان الأخرى مع أخلاق الشعوب التي تقطن فيها وأحوالهم المادية والأدبية». وكتبت جريدة «الاستقلال» الصادرة في ٢٨/ ١١/ ١٩٢٠عن انطباعاتها بشأن الثورة في حرب التدخل فتقول: إن المفكرين يجمعون «على عدم وجود قوة تقاوم البلشفية لأن جنود الدول تحارب حباً بالمال أو خوفاً من العقاب، وأما جنود البولشفيك فأنها تحارب عن مبادئ ومعتقدات راسخة في قلوبهم». وكتبت جريدة «العراق» مقالاً افتتاحياً في عددها الثالث عشر الصادر في ١٥/ ٦/ ١٩٢٠ بعنوان «المسألة الروسية والمبادلات التجارية»[2]: وثمة ما يشير إلى أن اتصالات قد جرت بين بعض الزعماء الوطنيين والحكومة السوفياتية. وعلى سبيل المثال، أرسل الشيخ

محمود، زعيم الأكراد، رسالة إلى الحكومة السوفياتية عبر القنصل السوفياتي في تبريز في ٢٠/ ١٢/ ١٩٢٣. وتشير رسالة لرئيس الأممية الشيوعية بعثها إلى ممثلي «بلاد الرافدين» إلى أن رسالة وجهت منهم إلى الأممية الشيوعية في ٢١/ ١٢/ ١٩٢٢[٣].

وكان من نتيجة هذا التفاعل أن اتجه عدد من الشباب صوب الفكر الاشتراكي، وكان من أوائل هؤلاء الشخصية الوطنية المعروفة محمد عبد الحسين الذي لعب دوراً في اعلام ثورة العشرين وما بعدها. واعتنق بعضهم الماركسية، وكان أبرز هؤلاء حسين رحال وجماعته جماعة «الصحيفة» نسبة إلى «الصحيفة» التي أصدرها في ٢٨/ ١٢/ ١٩٢٢[٤].

ومن جهة ثالثة، نشأت علاقات ما بين العمال العراقيين، كما بدأت تحركاتهم ونضالاتهم الاقتصادية. وعلى سبيل المثال فقد بدأ أول اضراب شامل ومنظم في أخطر معاقل الاستعمار، أي في الميناء، في عام ١٩٢٤ بقيادة يوسف سلمان يوسف (فهد) وفي أواخر عام ١٩٢٤ واوائل عام ١٩٢٥ ظهرت أول حلقة ماركسية في العراق برئاسة حسين رحال في بغداد. وصدر العدد الأول من مجلة «الصحيفة» في ٢٨/ ١٢/ ١٩٢٤ ونشرت فيها موضوعات عن روسيا السوفياتية، ومواد ماركسية مترجمة، وعن قضايا الحركة العمالية والنضال ضد الاستعمار[٥] وأهدى القائد النقابي الشيوعي اللبناني فؤاد الشمالي إلى جمعية أصحاب المصانع نسخاً من كتابه «نقابات العمال»... وكان محمد صالح القزاز يراسل الاتحاد العالمي لنقابات العمال» الذي كان يتخذ برلين مقراً له في أوائل الثلاثينات[٦].

وفي تلك الآونة، في أوائل الثلاثينات أو قبل ذلك بقليل تبلورت الأحزاب في العراق في ثلاثة أحزاب أولها، حزب العهد العراقي بقيادة نوري السعيد. وقد حل هذا الحزب نفسه بعد توقيع المعاهدة البريطانية- العراقية عام ١٩٣٠. أما الحزب الثاني فهو حزب الاخاء الوطني وكان حزباً معارضاً إلا أنه ما لبث أن دخل لعبة المنافسة على الحكم. وكان الحزب الثالث الحزب الوطني العراقي الذي حل نفسه بعد استقالة أحمد أبو التمن عام ١٩٣٣[٧].

وكان من ضمن أعضاء الحزب الوطني (ذي القاعدة العمالية والحرفية) الذين عرفوا بنشاطهم السياسي الوطني يوسف سلمان يوسف والأخوان عبد الكريم وعبد الجبار حسون، وجاد الله وغالي الزويد.. وكانوا جميعاً من الشيوعيين الأوائل في البصرة والناصرية. وكان من أعضاء هذا الحزب أيضاً عبد القادر اسماعيل وعاصم فليح وكانا من الجماعات الشيوعية في بغداد يومذاك، ومحمد مهدي كبة، وفائق السامرائي اللذين أصبحا من مؤسسي نادي المثنى وحزب الاستقلال[٨].

وكانت مجلة «الشباب» التي كان يرأس تحريرها سعيد السامرائي ومديرها المسؤول عبد القادر اسماعيل، قد فتحت صدرها عام ١٩٢٩ للشباب التقدمي من شيوعيين وغيرهم وكان

يوسف سلمان يوسف (فهد) يتولى توزيعها في البصرة. وأشارت المجلة أن «يوسف أفندي سلمان» وكيلها في البصرة. وكان تخصص الوجه الخارجي لغلافها الأخير لإعلان لـ«الخياط العصري عاصم فليح»(٩).

واتصفت بداية الثلاثينات بانخراط أعداد متنامية من جماهير المدن في نضالات واسعة ضد السلطة والاستعمار البريطاني بتأثير الضائقة الاقتصادية التي عانتها ومن اجراءات السلطة في مواجهة الأزمة، وبدافع السخط الذي عم الأوساط السياسية الوطنية على عقد معاهدة ١٩٣٠ التي ربطت العراق ببريطانيا وأكدت تبعيتها لها. وكان الشيوعيون والنقابيون الأوائل يتصدرون هذه النضالات(١٠) فقد قام اضراب قانون رسوم البلديات الذي أصدرته حكومة نوري السعيد في ٢/ ٦/ ١٩٣١ لعب الشيوعيون فيه دوراً ملحوظاً، ولا سيما في البصرة والناصرية. وظهر أول نداء في العراق وعليه علامة المطرقة والمنجل كان كاتبه يوسف سلمان يوسف (فهد) بخط يده ولصق في ١٨ موقعاً في مدينة الناصرية مساء يوم ١٣/ ١٢/ ١٩٣٢ وكان موقعاً باسم «العامل الشيوعي» واحتوى النداء على الصيغة «يا عمال العالم اتحدوا!»(١١)

ودعا «اتحاد العمال في العراق» الذي نُظم في خضم نضالات العمال في عام ١٩٣٢، دعا في ٣/ ١٢/ ١٩٣٣ إلى مقاطعة شركة الكهرباء بعد أن فشلت المفاوضات معها لتخفيض سعر الوحدة الكهربائية.

وكان لا بد من نشوء تنظيم ثوري يضم الثوريين في العراق بعد أن فقدوا الوعاء القانوني المركز والمنظم الذي كانوا ينشطون في إطاره والمتمثل بالحزب الوطني العراقي الذي توقف عن العمل السياسي، فعقد في بغداد في ٣١/ ٣/ ١٩٣٤ اجتماع للحلقات الماركسية واتخذ قرار بتوحيدها في حركة واحدة باسم «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار». وبلغ عدد الموقوفين بعد الإعلان عن اللجنة المركزية ٦٠ شخصاً ونيف. وجاء في تاريخ الوزرات في العراق أن الأفكار الشيوعية انتشرت بين الأهلين في بغداد انتشاراً كبيراً. واشتبهت الشرطة- حسب الكتاب المذكور- بعدد كبير من الكتّاب والمحامين ببثهم هذه السموم في العراق. فقبضت يوم ٤/ ١٠/ ١٩٣٤ عليهم وساقتهم إلى الناصرية لاجراء محاكمتهم فيها وبعد أن لبثوا في السجن مدة ظهرت براءة البعض منهم، وحكم على البعض الآخر بعقوبات منوعة(١٢).

واشترك الشيوعيين في انتفاضة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥ وزج بأكثر من ٥٠ شخصاً من أعضاء لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار. ووزع مكتب لجنة فرع الفرات الأوسط للجنة المذكورة بياناً موجهاً إلى الضباط والجنود للوقوف إلى جانب الفلاحين الذين انتفضوا في

٩/ ٥/ ١٩٣٥ في الكلية وقصبة سوق الشيوخ.. وحكم بالاعدام على ٦٣ ونيف بـ٩، وأبدل بحق ٥٤ بالاشغال الشاقة.

وعقدت اللجنة المركزية للجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار اجتماعاً في نهاية تموز / يوليو عام ١٩٣٥، قررت فيه اتخاذ اسم «الحزب الشيوعي العراقي» واصدار أول جريدة مركزية له باسم «كفاح الشعب». وكانت أول جريدة عراقية تطبع سراً، وهي تحمل في صدر صفحتها الأولى الشعارات الأساسية للحزب، وبالدرجة الأولى، الغاء معاهدة ١٩٣٠. ولم يتح للحزب اصدار أكثر من خمس اعداد. غير أن الحزب أصدر جرائد ومجلات علنية بواسطة اشخاص غير معروفين بانتسابهم إلى الحزب، مثل جريدة «عطارد» وجريدة «فينوس» ومجلة «العقاب الاسبوعي».

واشترك الحزب الشيوعي العراقي في العام نفسه (١٩٣٥) في أعمال المؤتمر العالمي السابع للأممية الشيوعية «الكومنترن» بصفة مراقب. وتعرض الحزب في خريف ذلك العام لاعتقالات متتالية[١٣].

انقلاب بكر صدقي

ضمن انقلاب بكر صدقي المتعاطف مع النازية في بيانه في ٢٩/ ١٠/ ١٩٣٦ «حرية الصحافة وأجاز النقابات العمالية وشجع الصناعة الوطنية». وبسبب ذلك لقي الانقلاب الترحيب من جانب القوى التقدمية في كل أنحاء العالم. وسارع الشيوعيون العراقيون إلى مساندة الانقلاب منذ ساعة نجاحه، فحركوا المظاهرات وقادوها في مختلف المدن الرئيسية. وتعاونوا مع جماعة صحيفة «الأهالي» في توسيع قاعدة المؤيدين للانقلاب»[١٤].

ومن جانب الانقلابيين فقد أطلقوا سراح السجناء السياسيين وسمحوا بادخال الكتب التقدمية. إلا أن بكر صدقي ما لبث أن جاهر في ١٧/ ٣/ ١٩٣٧ بعدائه للقوى العمالية والديموقراطية، وسارع إلى شن حملة من الارهاب ضدها. فقاد الحزب حركة اضرابية واسعة فأغلقت الحكومة جمعية «الاصلاح الشعبي» في ١٤/ ٧/ ١٩٣٧ لانها -حسب قول وزير الداخلية- «تبث فكرة مسمومة كالشيوعية»[١٥] وأدت الضربات التي وجهت إلى الحزب عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ إلى تشتيت خلاياه وتنظيماته بعد أن زج في السجون بأبرز كوادره وفق أحكام شرعت لمكافحة الشيوعية بشكل خاص[١٦] ومع ذلك استغل الحزب صدور مجلة «المجلة» في الموصل منذ ١/ ١٠/ ١٩٣٨ أفضل استغلال.

وعاد إلى العراق يوسف سلمان يوسف في أوائل كانون الثاني / يناير ١٩٣٨ وكان قد غادر إلى موسكو في كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٤ للالتحاق بجامعة كادحي الشرق. وكان عاصم فليح

قد أُرسل إلى هناك في أواخر العشرينات من قبل فؤاد الشمالي الذي عرض الأمر على حسين جميل الذي كان يدرس وقتذاك بدمشق فاقترح حسين جمال عاصم فليح بدلاً عنه.

واستعاد الحزب شيئاً من نشاطه في أواخر عام ١٩٣٩ حين أصدر منشوراً إلى الشعب في تشرين الأول / أكتوبر من ذلك العام وصدر العدد الأول من جريدة الحزب السرية الثانية في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤٠. وكان رشيد عالي الكيلاني قد شكل في أيار / مايو من العام نفسه وزارة كان من بين اعضائها نوري السعيد وآخرون عرفوا بولائهم لبريطانيا. وحسب الحسني في تاريخ الوزارات في العراق، فإن العقداء الأربعة الذين قادوا حركة رشيد عالي الكيلاني في أيار / مايو ١٩٤١ قد ابتعدوا عن نوري السعيد واقتربوا من الكيلاني بفضل الجهد الذي بذله المفتي الحسيني الذي كان قد لجأ إلى العراق بعد فشل ثورة ١٩٣٦ في فلسطين.

وقد ألهبت جرأة الحركة في التصدي لبريطانيا مشاعر الجماهير وجرفت كل الشكوك جانباً، ودفعتها إلى تأييدها بحماسة كبيرة. ووقفت كل القوى السياسية إلى جانب الحركة ومن ضمنها الحزب الشيوعي العراقي.

وعاد الحزب لمعالجة موقفه المؤيد وحمل العدد الثالث من «الشرارة» الصادر في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤١ عناوين تشير إلى العداء للنازية والاستعمار.

حركة الانشقاقات في الحزب الشيوعي العراقي

وشهد الحزب الذي تبعثر وأعاد يوسف سلمان تجميع صفوفه حركة انشقاقية بعد طرد ذنون أيوب (قادر) ويعقوب كوهين (فاضل) ويوسف ابراهيم زلخة (محمود) وآخرين في آب ١٩٤٢ لتواطئهم مع فاضل الذي كان قد انتُقد في محكمة حزبية خاصة بسبب إصراره على التبشير بآراء معادية للماركسية. اللينينية جوهرها استصغار دور الطبقة العاملة في الثورة وفي حزبها السياسي، واصدارهم بياناً ضد الحزب وقيادته، ولكي تغطي المجموعة على انتهازيتها ونشاطها التخريبي - حسب وصف نصر سعيد الكاظمي - تسترت بالدعوة إلى عقد مؤتمر لينتخب قيادة «شرعية» (غير قيادة سلمان يوسف سلمان (فهد) الذي يبدو أنه عيّن سكرتيرا من قبل الكومنترن) ومن هنا عرفوا باسم «المؤتمرين». وأصدروا جريدة سرية للتبشير بآرائهم دعوها «إلى الأمام». وكان ذلك في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٢، وظلوا يصدرونها حتى حزيران / يوليو من العام التالي. وقد كفوا عن إصدارها بعد أن اعتقل قادة المجموعة أثر حملة شاملة شنها البوليس في أيار / مايو من ذلك العام ضد الحزب الشيوعي. ولم يكتفوا بالدعوة إلى وقف نشاطهم، بل راحوا يبشرون بالعمل على اقناع الآخرين بترك النضال. وذهب ذنون أيوب إلى حد وصف نضال الشيوعيين،

في مقال له في جريدة «صوت الأهالي» بالعمل التخريبي وطالب الحكومة بإنزال العقاب بهم.
وكان على رأس الحركة الانتهازية الانشقاقية الثانية عبد الله مسعود القريني (رياض). فبالتعاون مع وديع طلب، ونعيم طويق، وصفاء مصطفى (وثلاثتهم كانوا أعضاء في اللجنة المركزية) بادر (رياض) إلى عقد «مؤتمر» مفاجيء في غياب ومعارضة سكرتير الحزب فهد الذي كان قد غادر العراق يومذاك سراً إلى موسكو للمشاركة في المؤتمر الأخير للأممية الثالثة الذي أنهى عمل (الكومنترن) ومعارضة ورفض أعضاء اللجنة المركزية الأخرين.. ورفض جميع فروع الحزب في خارج بغداد.

وتمخض المؤتمر عن منهاج أغفل الاشارة كلياً إلى ديكتاتورية البروليتاريا.. وأبعد هذا المؤتمر الذين لم يشاركوا فيه من تكوين اللجنة المركزية التي خرج بها. واستولى رياض وجماعته على جريدة الحزب وشرعوا يصدرونها باسم «الشرارة الجديدة». وكذلك استولى على مطبعة الحزب السرية ومكتب الحزب.. وقد سارع أعضاء اللجنة المركزية الآخرون إلى عقد اجتماع قرروا فيه إدانة العمل (الانشقاقي) الذي يمليه رياض وأصحابه وطردهم من الحزب، وأصدروا صحيفة باسم «القاعدة». وقد صدر العدد الأول في كانون الثاني / يناير ١٩٤٣. وإثر عودة فهد حاول (الانتهازيون) ابتزازه.. فشن حملة من على صفحات «القاعدة».. واعتقل إثر الحملة البوليسية التي أشرنا اليها آنفاً: رياض وجميع من اسهم في «مؤتمره». وسارع من تبقى إلى إيقاف اصدار صحيفتهم «الشرارة الجديدة» في حزيران / يونيو ١٩٤٣.

وبادر من بقي من جماعتي «إلى الامام» و«الشرارة الجديدة» في مطلع عام ١٩٤٤ إلى توحيد أنفسهم في كتلة واحدة أطلقوا عليها اسم «وحدة النضال»... ووجدت هذه الكتلة نفسها معزولة إزاء تنامي قوة الحزب، فسارعت إلى حل نفسها، وأنضمت العناصر الطيبة منها إلى صفوف الحزب كأفراد في نيسان ١٩٤٥ ووفق الشروط التي حددها الحزب.

وأقدم داوود الصائغ على الانشقاق في مطلع عام ١٩٤٤ وأعلن عن تأسيس رابطة «الشيوعيين الوطنيين» وأصدر صحيفة سرية باسم «العمل».. ودعا إلى عقد مؤتمر لانتخاب قيادة «شرعية».. وقد ظلت «العمل» تصدر بصورة متقطعة، حتى اعتقال داود الصائغ وبعض أعوانه في عام ١٩٤٧. وانضمت هذه المجموعة التي كانت تضم ٤٢ عضواً إلى الحزب في ايلول / سبتمبر من ذلك العام على شكل أفراد وطبقاً لشروط الحزب[١٧].

ولعبت الجماعتان المنقسمتان عن الحزب الشيوعي العراقي: جماعة «إلى الأمام» وجماعة «الشرارة» اللتان اتحدتا في «وحدة النضال» وأصدرتا جريدة «الشرارة» واسمها بالكردي

«بليسه» لعبتا دوراً كبيراً في تقوية الشيوعية في كردستان. ولعبت دوراً مماثلاً جريدة «أزادي» لسان حال فرع الحزب الشيوعي العراقي في كردستان» الذي شرع في تكوينه عام ١٩٤٥، وصدر العدد الأول من جريدته «أزادي» في نيسان من العام نفسه[١٨].

المؤتمر الوطني الأول للحزب الشيوعي العراقي

انعقد في البدء الكونفرنس الوطني للحزب في نيسان / ابريل ١٩٤٤. وانعقد في الشهر نفسه من العام الذي تلاه المؤتمر الوطني الاول للحزب الذي أقر ميثاقاً وطنياً، وانتخب لجنة مركزية لم يعلن عن اسماء اعضائها وقاده سلمان[١٩] يوسف (فهد).

وانبرى الحزب بعد ارفضاض مؤتمره الأول للدفاع عن العمال من خلال جريدة السرية الجديدة «القاعدة» وتنشيط الحركة الاضرابية التي بدأت في ١٥/ ٤/ ١٩٤٥. وأسس الحزب «جمعية أصدقاء الفلاح» التي قدمت طلب اجازتها للعمل القانوني في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٥ وسارعت إلى نشر نظامها الداخلي في الصحف، ومنها على سبيل المثال جريدة «الرأي العام» الصادرة في ٩/ ١١/ ١٩٤٥[٢٠].

ودفع الحزب في ٢٢/ ٩/ ١٩٤٥ مجموعة من المناضلين المعروفين بقيادة حسين محمد الشبيبي، عضو المكتب السياسي للحزب، إلى تقديم طلب لتأسيس حزب سياسي باسم «حزب التحرر الوطني» فحفظ الطلب، إلا أن الهيئة المؤسسة واصلت نشاطها طالما لم يرفض الطلب. وتم اصدار كتب وكواريس ومجلة باسم «رسائل التحرر» ومنشورات.. ودُعي إلى إقامة جبهة وطنية موحدة. وصدر كتاب حسين الشبيبي باسم الجبهة الوطنية الموحدة، «طريقنا وواجبنا التاريخي» في عام ١٩٤٦ ونظم الحزب مظاهرة في ٢٨/ ٦/ ١٩٤٦.

ووجه الحزب أيضاً عدداً من الشيوعيين اليهود من بينهم يوسف هارون زلخة ومسرور صالح قحطان وغيرهما، فقدموا طلباً إلى وزارة الداخلية في ١٢/ ٩/ ١٩٤٥ لتأسيس جمعية باسم «عصبة مكافحة الصهيونية» منطلقين من أن الصهيونية دعوة عنصرية وهي «خطر على اليهود مثلما هي خطر على العرب وعلى وحدتهم القومية»، وأنها حركة استعمارية استغلالية ترمي إلى جر المغانم والارباح لنفسها، وإن كان في ذلك تضحية «بجماهير اليهود»، وأنهم كيهود وعرب يرون أن حل القضية الفلسطينية يكمن في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ووقف انتقال الأراضي العربية إلى الصهاينة، وتأليف دولة ديموقراطية عربية مستقلة استقلالاً تاماً تضمن فيها حقوق اليهود. وقد ظلت الحكومة تماطل في اجازتها حتى آذار / مارس ١٩٤٦ حين وافقت على اجازتها ومنحتها حق اصدار صحيفة يومية باسم «العصبة». وقد صاغ فهد في مجموعة مقالاته

التي نشرها في جريدة «العصبة» في صيف ١٩٤٦ بعنوان «مستلزمات كفاحنا الوطني» الاساس النظري للربط بين أساليب الكفاح المختلفة.

وادى النشاط في كافة المجالات إلى التحاق كل الشيوعيين الاكراد بالحزب باستثناء مجموعة «يه كيدتي كوشين» التي طالبت بشيء من الاستقلال الذاتي. وحين رفض الحزب تلبية طلبها أنشأت «الحزب الشيوعي لكردستان- العراق» وأصدرت جريدة سرية باسم «شورش». ثم عقدت مؤتمراً في صيف عام ١٩٤٦ وحلت نفسها. وانضمت غالبية أعضائها إلى الحزب في الوقت الذي أيد فيه بعض اعضائها المساعي التي كانت تبذل لانشاء حزب ديموقراطي كردي- عراقي[٢١].

وبعد فترة الانفراج النسبي التي ميزت الفترة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية اعتقل بعض أعضاء الهيئة التأسيسية لحزب التحرر الوطني في ١٩٤٦/٦/٦ وصدر أمر باغلاق جريدة «العصبة» ووجه انذار لجمعية «عصبة مكافحة الصهيونية» وأنزلت بريطانيا قواتها العسكرية في البصرة في اوائل تموز ١٩٤٦ بقصد بعث الخوف في قلوب العمال المضربين. وأصدر الحزب بياناً بذلك في ١٩٤٦/٨/٧.

وقامت حكومة نوري السعيد باعتقال حسين محمد الشبيبي ورفيقه محمد حسين أبو العيسى زعيمي اللجنة التأسيسية لحزب التحرر الوطني في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦. وفي ليلة ١٨/١٧/ كانون الثاني / يناير عام ١٩٤٧. اقتحم رجال الشرطة دار قيادة الحزب الشيوعي العراقي في بغداد واعتقلوا كثيراً من أعضاء اللجنة المركزية وسكرتير الحزب يوسف سلمان يوسف -فهد- وجرت غارات واسعة على الشيوعيين في البصرة وكركوك والمدن الأخرى، واطبقت السجون على عدة آلاف من الشيوعيين والديموقراطيين[٢٢].

وبعد محاكمات صورية، صدر الحكم في ٢٤ حزيران / يونيو بإعدام فهد وزكي بسيم وابراهيم ناجي (صاحب الدار). وقد خفض الحكم على فهد يوم ٧/١٣/ إلى السجن المؤبد وخفض الحكم على زكي بسيم إلى ١٥ عاماً.

وصعّدت الحكومة حملاتها فألغت أجازتي حزب البعث وحزب الاتحاد الديموقراطي في ١٩٤٧/٩/٢٩. وعطّلت صحفهما. وألقت القبض على عدد من مسؤولي الأحزاب ومن ضمنهم يوسف هارون زلخة.

وبعد اعتقال فهد ورفاقه بخمسة شهور صدرت جريدة «الحزب الشيوعي العراقي «القاعدة» بصورة سرية. واوقفت «رابطة الشيوعيين العراقيين» نشاطها، وهي آخر المنظمات الانشقاقية،

وتوقفت عن الصدور صحيفتها «العمل» وانضمت المنظمة إلى الحزب وخضعت لقراراته. وتم الاتفاق في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب الشعب الذي بات يعمل في السر إثر الغاء اجازته، والحزب الديموقراطي الكردستاني، والجناح التقدمي في الحزب الوطني الديموقراطي على التعاون في إطار «لجنة التعاون الوطني».

وإثر افتضاح أمر المفاوضات التي كان يجريها الوفد العراقي في بورت سموت، سارعت الأحزاب السياسية المجازة إلى إعلان استنكارها لمشروع تعديل المعاهدة العراقية البريطانية، وتفجرت غضبة شعبية عارمة عُرفت في الأدب السياسي العراقي باسم «وثبة كانون». فقد احتلت الجماهير شارع الرشيد في العشرين من كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ وأطلق البوليس النار على المتظاهرين وسقط عدد من القتلى والجرحى. وجرت مظاهرة مماثلة في اليوم التالي عند تشييع الشهداء، وأطلق البوليس النار ثانية فسقط عدد جديد من القتلى والجرحى. وبقيت الجماهير تتظاهر حتى الثامن والعشرين من الشهر المذكور، وكان يسقط في كل يوم عدد من القتلى والجرحى، فسمي الجسر بـ«جسر الشهداء». وتخلت حكومة العراق رسمياً عن المعاهدة في ١٩٤٨/٢/٣.

وتواترت بعدئذٍ، التصريحات عن معاهدة جديدة وعن مزاياها وعن توقيعها بالحروف الأولى في قصر الرحاب في ١٩٤٨/٢/١٥ ففجَّر طلبة المعاهد انتفاضة هزَت أركان الحكم الملكي من أساسه. وأطيح بحكومة صالح جبر. وشكل الحكومة محمد الصدر رجل الدين الشيعي الذي كان قد هجر ماضيه منذ وقت بعيد.

وإضافة إلى غياب قادة الحزب في غياهب السجن، فقد عانى الحزب من هجمات الشرطة التي لم تتوقف، ومن أعضاء حزب التحرر الوطني الذين، اندمجوا فيه. «وزاد في الطين بلة» أن الحزب أصدر في آب / أغسطس ١٩٤٨ كراساً سيئاً جداً بعنوان «ضوء على القضية الفلسطينية».

وفي غمرة هذه الأوضاع السياسية والهجوم الذي يشن على الحزب يجري في ١٩٤٨/١٠/١٢ والأيام التالية بوشاية من داخل الحزب، اعتقال قادة الحزب وعدد كبير من أبرز كوادره، ويبرهن ابرز عناصر هذه القيادة، لا عن عجزهم عن قيادة الحزب بكفاءة في النضال السياسي اليومي فحسب، بل، وفشلهم في الصمود أمام البوليس وهم في الاعتقال. ويتحول مسؤولهم الأول، مالك سيف، إلى خائن ذليل استخدم كأداة لتوسيع حملة الاعتقالات والملاحقات لكادر الحزب، ولتشويه سمعته. وظلت دوائر البوليس والمحاكم، طوال العام التالي تطارد وتحكم على المناضلين بأقصى الأحكام وتدفع بهم إلى سجن «نقرة السلمان» الصحراوي وغيره من السجون[٣٣].

إعدام قادة الحزب الشيوعي العراقي

أعلن نوري السعيد الذي تسلم السلطة من جديد في السادس من كانون الثاني / يناير عام ١٩٤٩ على المكشوف ومن دون أدنى مواربة أن هدف حكومته هو تطهير البلاد من الشيوعيين ومكافحة الشيوعية. وفي شباط / فبراير ١٩٤٩ أجريت محاكمة مجددة لمجموعة كبيرة من الشيوعيين الذين حوكموا في عام ١٩٤٧.

وفي الثالث عشر من شباط / فبراير نظرت المحكمة العليا في بغداد في قضية المحكومين في جلسة سرية، واستناداً إلى افادات مزورة حكمت المحكمة بالإعدام شنقاً على ثلاثة من زعماء الحزب الشيوعي العراقي: يوسف سلمان يوسف (فهد) وزكي محمد بسيم (حازم) وحسين محمد الشبيبي (صارم). كما حكمت على ٥٦ شخصاً بالاشغال الشاقة المؤبدة والسجن مدى الحياة». ونفذ حكم الاعدام شنقاً بالشيوعيين الثلاثة في اليوم التالي ١٤ شباط / فبراير[٢٤].

ومع أن المئات من الشيوعيين صمدوا في السجون الصحراوية وفي غيرها، فقد انهار البعض تحت وطأة الارهاب البوليس، مما أورث الحزب مزاجاً متطرفاً ظل يعاني منه لأمد طويل جداً. وتعاقبت على قيادة الحزب أربعة أو خمسة «مراكز» اثبتت كلها أنها غير جديرة اطلاقاً بقيادته، وكتب الياس مرقص أن ست لجان مركزية تعاقبت على الحزب[٢٥].

وخسر الحزب كثيراً من كوادره وأعضائه بفعل المؤامرات التي دبرها نوري السعيد بالتعاون مع الدوائر الصهيونية لتهجير أكثر من ثلاثة آلاف من ١٥٠ ألف يهودي إلى إسرائيل من العراق عام ١٩٥١. بما يشبه القسر. وقد أبدت الدوائر الصهيونية ولا زالت تبدي اعتزازاً كبيراً بنجاح عمليتها المخابراتية هذه.

وفي مثل هذه الظروف كان لابد للحزب من أن يتعرض للانشقاق. ومن المجموعات التي انشقت عن الحزب في تلك الآونة جماعة «الحقيقة» وغالبيتها من العناصر التي لم تعمل في صفوف الحزب. وقد ألقى القبض على معظمهم باعتبارهم أصدقاء للحزب. وانضم بعضهم إلى الحزب في السجن، بينما ترك الآخرون ساحة القتال. وظهرت جماعة أخرى بعد أشهر من ذلك الوقت. وأصدرت هذه المجموعة جريدة سرية باسم «النجمة» هاجمت فيها قيادة فهد وحملته مسؤولية ما ارتكب من أخطاء في قيادة الحزب بعد أن قبض عليه. ولم تعمر هذه المجموعة طويلاً. وتلتها في أواخر عام ١٩٤٩ جماعة ثالثة ظهرت في السليمانية وعرفت باسم «الاتحاديين» وكانت تدعو إلى توحيد كل العناصر التي تنادي بالشيوعية، وتأسيس حزب شيوعي جديد. إلا أن هذه المجموعة حلت نفسها بعد أشهر قليلة. وعملت جماعة من حزب الشعب تحت اسم

«جماعة الوعي الماركسي» تمهيداً لانشاء حزب شيوعي. وقد أبدلت هذه الجماعة اسمها باسم «حزب وحدة الشيوعيين» وانضمت إلى الحزب في ٢٥/ نيسان / ابريل ١٩٥٦.

وبالرغم من كل ما ذكر فقد بدأ الفلاحون تحركهم في عام ١٩٥٠ بتوجيه ودعم من منظمة الحزب[٣٦] وانتعشت الحركة الأضرابية في اوساط العمال وتأسس مكتب النقابات الدائم عام ١٩٥١ وصدرت جريدة سرية باسم «اتحاد العمال».

ولعب الشاعر مهدي الجواهري دوراً بارزاً بتأسيسه «حركة السلم» في العراق. وأضرب ٥٠٠ سجين عن الطعام، وأصدر الحزب في عام ١٩٥٢ جريدة مركزية موجهة إلى الريف دعاها «نضال الفلاح»، وصاغ الحزب ميثاقاً وطنياً أقرته اللجنة المركزية في عام ١٩٥٢. وأصدرت الأحزاب الوطنية في ٢/ ١١/ ١٩٥٢. بياناً طالبت فيه بمقاطعة الانتخابات بسبب الارهاب. وكان طلاب كلية الصيدلة قد حركوا الشارع باضرابهم يوم ١٩/ ٢/ ١٩٥٢ وسقط ١٢ قتيلاً، وأحرق الطلاب مركز الأعلام الأميركي ومقر حزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد) فشن الحكم حملة اعتقالات واسعة وفرضت الأحكام العرفية، ومنع التجول وعطلت الصحف. وأصدر الحزب الشيوعي بياناً إلى الجيش. وتآخى الجنود مع المدنيين. وألقي القبض على ٢٩٩٩ حكم على اثنين منهم بالاعدام، وعلى ٩٥٨ بالسجن، وعلى ٥٨٢ بالغرامة، وعلى ٢٩٤ بالكفالة وأفرج عن ١١٦١[٣٧].

ودأب الحزب منذ عام ١٩٥٣ على اصدار نشرات خاصة موجهة إلى منظمات الحزب في المناطق الريفية باسم «رسالة إلى الرفاق» وانشأ جمعيات فلاحية سرية. وألقي القبض في ١٣/ ٤/ ١٩٥٣ على عدد من قادة الحزب بينهم سكرتير الحزب آنذاك بهاء الدين نوري. ودبرت للسجناء الشيوعيين مجازر رهيبة في سجني بغداد والكوت في عام ١٩٥٣ استشهد فيها عدد كبير منهم.

ودار في الحزب عام ١٩٥٣ صراع فكري حاد حول السياسات المتطرفة التي كان يسير عليها بقيادة بهاء الدين نوري (باسم). وتعرض عدد من كوادر الحزب إلى الفصل نتيجة «القمع المفروض على النقد في الحزب» كما يقول بيان الحزب في حزيران / يونيو ١٩٥٦. وأسس هؤلاء الأعضاء منظمة خاصة بهم عرفت باسم «راية الشغيلة»، وظلوا حتى حزيران / يونيو ١٩٥٦ يعملون بصورة مستقلة.. وبعد تصفية الخط «اليساري» الانعزالي، وإزاحة حميد عثمان الذي قاد الحزب في عامي ١٩٥٤و١٩٥٥، نشأت أوضاع في الحزب ساعدت المناضلين على تدقيق مواقفهم والاقتراب من بعضهم. وفي ١٣/ ٦/ ١٩٥٦ أصدرت الجماعة في «راية الشغيلة» بياناً اعترفوا فيه بخطئهم الانشقاقي. وقرنوا بيانهم هذا بالإعلان عن حل منظمتهم ودعوتهم

منضاليهم للعودة إلى الحزب دون قيد أو شرط. وبالنسبة إلى حميد عثمان، فقد كان عضو في اللجنة المحلية في أربيل عام ١٩٤٨. وقدم في مطلع عام ١٩٤٩ إلى بغداد ليدخل في عداد اللجنة القيادية التي تكونت يومئذٍ، ومن ثم ليقود اللجنة التي أخذت على عاتقها قيادة منظمات الحزب خلال الفترة ما بين نيسان / ابريل حزيران يونيو ١٩٤٩.

وكانت فترة هامة جداً في حياة الحزب لانها كانت ضرورية لجذب الانفاس بعد الضربات المتلاحقة التي وجهت إلى الحزب بعد اعدام القيادة. وعندما ألقي القبض عليه في صيف ذلك العام صمد بشجاعة أمام تعذيب دوائر البوليس. وفي أجواء الانهيارات التي تعرض لها كثير من كوادر الحزب أمام البوليس كان هذا الصمود والحفاظ على ما تجمع من أسرار حزبية ذا قيمة خاصة رشحته لأن يعلو بسرعة إلى المركز الحزبية، ويحاط بالاعجاب. وفي ١٤/ ٦/ ١٩٥٤ هربه رفاقه من السجن ليشغل موقع سكرتير الحزب من ١٦/ ٦/ ١٩٥٤ إلى حزيران / يونيو ١٩٥٥.

وفي هذه الفترة كشف حميد عثمان عن فرديته وغروره الذي لا يطاق، وأغرق الحزب في مواقف وسياسات انعزالية... ولم يتعظ حميد بعد فصله من اللجنة المركزية في تموز / يوليو ١٩٥٥ فطرد من الحزب في عام ١٩٥٦ بعد أن أصر على خرقه للضبط الحزبي. وتولى قيادة الحزب من حزيران / يونيو ١٩٥٥ أحمد حسين رضي (سلام عادل).

ومن أفدح الأضرار التي ألحقتها السياسة «اليسارية» الانعزالية التي سار عليها الحزب في السنوات الأولى من العقد السادس ما تعرض له الحزب من وضع انقسامي نشأ في الأساس كنتيجة لقمع النقد، وسوء إدارة الصراع الفكري، والتفريط والتعالي، وحب المهاترة.. فباسم التطهير جرى التفريط بمناضلين أشداء برهنوا في السابق، كما اثبتوا في اللاحق إخلاصهم.

وبالرغم من كل ما لحق بالحزب فقد أصدر في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٣ مجلة «الثقافة الجديدة» التي صدر منها ثلاثة أعداد. وتقارب الحزب الشيوعي العراقي مع الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال بغية تشكيل جبهة انتخابية أو صلت عن طريق الانتخابات التي جرت في ١٢/ ٥/ ١٩٥٤ عشر نواب إلى المجلس النيابي الذي حله نوري السعيد واصدر في ٢٢/ ٨/ ١٩٥٤ مرسوماً اعتبرت بموجبه حركات السلام والشبيبة الديموقراطية وما شابه كل ذلك بمثابة خدمة للأغراض الشيوعية. وشمل هذا المرسوم بأحكام المادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي التي أدخلت في عام ١٩٣٨ لمحاربة الشيوعية. وتصل أحكامه إلى الحبس المؤبد (و الاعدام أيضاً في حالة إذا ما تم النشاط في القوات المسلحة). وصدر

قانون للجنسية اسقط الجنسية عن عدد من الشيوعيين. وصدر مرسوم بوضع النقابات تحت هيمنة وزارة الداخلية، ومرسوم أُلغيت بموجبه الأحزاب والجمعيات والنوادي.

وتم التوقيع في ليلة ٥ شباط / فبراير ١٩٥٥ على الميثاق التركي- العراقي في بغداد. وانضمت بريطانيا إلى الميثاق في ٥/ ٤/ ١٩٥٥، وانضمت إليه الباكستان في ٢٣/ ٩/ ١٩٥٥، وتلتها ايران في ٣/ ١١/ ١٩٥٥، ثم انضمت الولايات المتحدة الامريكية إلى بعض لجان حلف بغداد هذا.

واجتمع ممثلو الأحزاب الأربعة: الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الوطني الديموقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦، أي في اليوم الثاني لوقوع العدوان الثلاثي على مصر، وشكلوا قيادة ميدان ألقي القبض عليها.

وأسهم الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٥٧ اسهاماً فعالاً في انتفاضة ذلك العام وتحول إلى قوة منظمة وقائدة معترف بها. وعلى سبيل المثال اعترف ميشال عفلق في مقابلة أجراها معه الكاتب البريطاني باتريك سيل صاحب كتاب «الصراع على سوريا» في بيروت ٧/ ١/ ١٩٦١، بأن الحزب الشيوعي العراقي استطاع أن يعكس التطلعات أو الآمال الشعبية، ونجح الشيوعيون العراقيون «فعلاً في أن يصبحوا حركة شعبية أصلية»[٢٨] وكتب الياس مرقص قائلاً: إن الحزب الشيوعي العرقي تمرس بالنضال السري أكثر من أي حزب شيوعي آخر في الوطن العربي[٢٩] وقال د. يعقوب زيادين الأمين العام للحزب الشيوعي الاردني كلاما مشابهاً فيما يخص عدد من الشهداء ومستوى التضحية[٣٠].

انقلاب ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ في العراق

كان الحزب الشيوعي العراقي، إلى جانب اهتمامه بمنظمته الخاصة بالجيش «اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود» يشجع رفاقه العسكريين على إقامة الروابط مع الضباط الأحرار، ومن بينهم عبد الكريم قاسم. وقد ظل قاسم يحتفظ بعلاقات ودية مع الحزب، وأن لم تكن علاقات منظمة. ولما ترأس اللجنة العليا للضباط الأحرار واصل هذه العلاقات عن طريق رشيد مطلك، والمقدم الشهيد وصفي الطاهر عضو اللجنة العليا للضباط الأحرار. وكان عبد الكريم قاسم يلتقي مباشرة بممثل الحزب الشيوعي في اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود في الأشهر التي سبقت ثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨[٣١].

وقبل انقلاب ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ الذي قاده عبد الكريم قاسم اتصل رشيد مطلك مبعوث عبد الكريم قاسم بقيادة الحزب بواسطة الهاتف وأسر بالاشارة المتفق عليها مع الحزب وهي «العمال حاضرون». وعلى الفور أصدر الحزب يوم ١٢ تموز / يوليو «توجيهاً هاماً إلى كافة

منظمات الحزب»، واعتبر الانقلاب من اليوم الأول انقلاباً شيوعياً. إلا أن هنالك من يقول أن الحزب الشيوعي العراقي لم يكن متحمساً لتأييد انقلاب عسكري، ولكن رجعية السلطة وارتباطها بالاستعمار، وحملاتها الغاشمة المسعورة ضده، وقتل قادته وكوادره، وما أدت إليه من انقسامات وانسحابات وارتداد..، ونجاح انقلاب ٢٣ تموز / يوليو عام ١٩٥٢ في مصر في تحقيق استقلال حقيقي للوطن وسير عبد الناصر في طريق التحرر القومي والتقدم الاجتماعي، كل هذه الأمور وغيرها جعلت الحزب يفكر بانتهاج سبيل الكفاح المسلّح لإسقاط الحكم. وهذا ما توصل إليه بعد الكونفرنس الثاني عام ١٩٥٦ بدليل سعيه المتكرر لتكوين الفرق الفلاحية المسلحة في منطقتي الحي ودزه يي.. وتوصله إلى اتفاق مع منظمة الضباط الأحرار والقوى السياسية الوطنية للعمل من أجل اسقاط الحكم الذي انتهى إلى عقد جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ وثورة ١٤ تموز / يوليو عام ١٩٥٨[٣٢].

وبصرف النظر عن المبررات، وهي كثيرة، فإن الحزب نوَّم يقظته التي لا تسمح له بالاتكال على انقلاب عسكري، وانطلق من عواطفه الانتقامية أو حتى من رغبة ملحة في الخلاص من العذابات بضربة واحدة، والانتقال إلى رحاب مرحلة أعلى وأرقى. ولا يستبعد أن تكون قد دغدغت البعض الأحلام بالحكم الذي يتمتع به رفاقه في الاتحاد السوفياتي وفي باقي المعسكر الاشتراكي.

وكان بالإمكان، لو كان الحزب أكثر يقظة واحتراساً أن يؤيد الانقلاب على اساس أنه يشكل خطوة إلى امام، ويمتنع عن الاشتراك في الحكم بأي صفة من الصفات، فيؤيد الأفعال التي تستحق ذلك، وينتقد ويعارض ما لا ينبغي السكوت عنه.

وساعد على توريط الشيوعيين العراقيين أكثر وأكثر إن كان في المشاركة أو في تحمل المسؤولية أن الانقلاب بحد ذاته وعد في بيانه الأول بأن قادته سيبذلون دماءهم وكل عزيز عليهم في سبيل الشعب، وأنهم سيواصلون العمل من أجله، وأن الحكم يجب أن يعهد من يُولى منه. وحقق انقلاب تموز / يوليو بالفعل انجازات ضخمة، إن كان على مستوى النضال ضد الأمبريالية والصهيونية، أو على مستوى التقدم الاجتماعي، ويمكن تقسيم فترة ثورة تموز / يوليو ١٩٥٨ او فترة حكم عبد الكريم قاسم إلى مرحلتين: المرحلة الأولى، ويسميها بيار روسي المرحلة الكوبية (أو شبه الكوبية) مرحلة «المد الأحمر»: اسقاط عبد السلام عارف، خروج الوزراء القومين، القضاء على ثورة الموصل، قيام جبهة وطنية تضم الحزب الشيوعي العراقي. والحزب الوطني الخ.. والمرحلة الثانية، ويسميها بيار روسي المرحلة المكسيكية، أي مرحلة الهدوء والاعتدال والتراجع: استقالة الجادرجي، تسلط الديكتاتورية القاسمية. انقسام الحزب الشيوعي، إصدار

جريدة «المبدأ» برئاسة داود صايغ أو ربما أوجده قاسم)، ترخيص الحكومة لـ«الأحزاب» القاسمية، ورفض الترخيص للحزب الشيوعي العراقي... إغلاق جريدة «اتحاد الشعب» وبدأت الحرب في الشمال[٣٣].

ومن الواضح أن حزب الطبقة العاملة لم يكن في وضع يؤهله إلى أخذ زمام المبادرة بين يديه واستثمار التناقضات داخل الطبقة البورجوازية بالاتجاه الذي يؤدي إلى تطور الثورة وايصالها إلى نهاية حاسمة.. ولقد أظهر سلوك البورجوازية وهي في السلطة، انها تعوّل على التوازنات والمناورات السياسية، الداخلية والخارجية، واستغلال نقاط الضعف الموضوعية والذاتية التي كان الحزب الشيوعي يعاني منها لفرض السياسات التي يرسمها لترسيخ سلطانها.

وكما جرى في مصر بالنسبة إلى سلطة عبد الناصر التي لم تعد تقبل بغير المديح والثناء، جرى أيضاً في ظل سلطة عبد الكريم قاسم الذي أخذ يطالب بأمور ما أنزل الله بها من سلطان بحجة دقة الظروف التي تمر بها الثورة. وكان ينبغي أن لا يغيب عن الحزب أن منطق الأحداث التي تلاحقت بسرعة في الأشهر الأولى للثورة والتي استهدفت اسقاط الجناح البورجوازي الوطني الذي قاده عبد الكريم قاسم هو الذي ارغمه على تقديم تنازلات عديدة للطبقة العاملة وحزبها السياسي (وهو ما أطلق عليه بيار روسي اسم المرحلة الكوبية).

وبالإضافة إلى موقف الحزب المؤيد لسلطة عبد الكريم قاسم بصورة شبه عمياء، وهو ما دفع العلماء والقادة السوفيات إلى القول في ملاحظاتهم إلى الحزب الشيوعي السوري في أوائل السبعينات، انهم حذروا الحزب الشيوعي العراقي من مغبة هذا النهج وخصوصاً عندما يذهب قاسم، إضافة لذلك، أظهر الحزب ارتباكاً غير مبرر وهو يتراجع عن مطلبه بالاشتراك في الحكم. وأكثر من ذلك انتقد الحزب نفسه بصورة علنية لطرحه هذا المطلب. ونشر ذلك في جريدة الحزب العلنية «اتحاد الشعب» في آب / أغسطس ١٩٥٩ بذريعة إظهار حسن النية.. ونتج عن ذلك تصعيد الهجوم المعاكس. فبعد تأليب الناس ضد الحزب الشيوعي العراقي أوقفت جريدة «اتحاد الشعب» في أواخر ايلول / سبتمبر ١٩٦٠ مما اضطر الحزب إلى اصدار جريدته السرية «طريق الشعب» في اوائل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١. ودعت هذه الجريدة في مقالها الافتتاحي في العدد الأول إلى وضع حدّ للحكم الفردي، وهو (أي الحزب) قادر على انجاز هذه المهمة المشرفة لو عمل الشعب يداً واحدة، وفي جبهة وطنية موحدة»، وشجبت المقالة الحرب التي يشنها عبد الكريم قاسم على الشعب الكردي في شمال البلاد[٣٤].

وذهب سلام عادل (حسين أحمد الرضي) الأمين العام للحزب إلى موسكو للدراسة الحزبية في عام ١٩٦١. إلا أنه عاد سراً في العام الذي تلاه ليقود الصراع ضد اتجاه وصف بأنه انتهازي يميني وقومي ضيق الأفق.

ونظم الحزب مظاهرة ضخمة في بغداد في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٦٢ ضد الحرب في كردستان وتعرض فيها المشاركون لاطلاق النار والاعتقال. وحذر الحزب من خلال جريدته قبل انقلاب شباط / فبراير ١٩٦٣ بشهر واحد، من محاولات التآمر المختلفة. مشيراً إلى لواء المشاة التاسع عشر وكتائب المدرعات المرابطة في معسكرات بغداد التي أصبحت بؤرة لنشاط عدد لا يستهان به من الضباط الرجعيين والمتآمرين[٣٥].

انقلاب ٨ شباط / فبراير ١٩٦٣

عندما وقع الانقلاب الذي قاده حزب البعث بالتعاون مع كل بقايا الاقطاع ورجال الحكم الملكي، قاد الشيوعيون نضالات الجماهير المتصدية للقتلة، واستمرت المقاومة المسلحة أسابيع طويلة. ولم تستطع السلطة الجديدة أن تثبت مواقعها إلا على جثث آلاف الشهداء[٣٦] وفوق ذلك أعطى صدور بيان عن اللجنة المركزية للحزب نشرته «طريق الشعب» في أواسط حزيران / يونيو ١٩٦٣ زخماً للحركة الجماهيرية وتفاؤلاً. فبادر بعض كوادر الحزب في الجيش إلى تشكيل منظمة تضم شيوعيين، مدنيين وعسكريين من مختلف المستويات الحزبية، هدفها الأساسي، حشد الأنصار والمؤيدين. والاتصال بالمنقطعين عن التنظيم الحزبي للتحضير للثورة على الحكم الفاشي والاستيلاء على السلطة وتسليمها إلى الحزب الشيوعي. واستطاعت هذه المنظمة أن تكون لها بسرعة فائقة صلات حزبية واسعة مع قطاعات بغداد والفرات. واتصل قادة التنظيم باللجنة المركزية للحزب الشيوعي يعلمها باستعداده للثورة وبموعد تنفيذها طالباً منها الاسناد...!

فكان الجواب: «يجب الالتحاق بالتنظيم الحزبي والتوقف عن التنفيذ» وأضافت اللجنة المركزية قائلة: «إن عملكم هذا يشكل خرقاً للمبادئ ومنافي للانضباط الحزبي»[٣٧].

ومن جهة أخرى، ألقي القبض على سلام عادل في ١٩/ ٢/ ١٩٦٣ ومات تحت تعذيب وحشي دام لمدة ١٥ يوماً و١٦ ليلة، وسقط الألوف من القتلى والجرحى وارتفع عدد القتلى والجرحى كثيراً أثر فشل حركة ٣ تموز / يوليو العسكرية الشيوعية التي اطلق عليها أحياناً اسم حركة «معسكر الرشيد» التي خالفت القرارات.

ورغم الضربة العميقة التي أصابت الحزب. ورغم الارهاب الذي لم يكن العراق قد شهد مثيلاً له من قبل. عادت «طريق الشعب» إلى الصدور منذ أواسط حزيران / يونيو ١٩٦٣. إلا أن حركة

اطلقت على نفسها اسم «اللجنة الثورية» ابتعدت عن الحزب عام ١٩٦٤ محملة مسؤولية ما جرى إلى أولئك الذين ناموا فوق حرير وعود عبد الكريم قاسم. وهذه الحركة قريبة الشبه بحركة ٣ تموز / يوليو «حتى أن كثيراً من اعضائها يعتبرون حركتهم امتداداً لحركة ٣ تموز / يوليو ١٩٦٣».

ونشأت أيضاً تنظيمات أخرى منفصلة عن الحزب الشيوعي العراقي منها «منظمة الكفاح المسلح» التي نشطت في جنوب العراق، وخاصة في منطقة الأهوار، ومنها جيش التحرير الشعبي» في كردستان العراق[٣٨].

وانتهزت كتلة عبد السلام عارف العسكرية التناحر الذي نشب في قيادة حزب البعث فقامت بانقلاب عسكري ودعمه الجيش في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣. وحاولت حكومة هذا الانقلاب أن تعيد النظر بالخطوات التي اتخذتها قيادة البعث في الأشهر التسع التي حكموا بها البلاد بالحديد والنار. فأوقفوا الحرب في الشمال بعد أن فشلوا بإحراز نصر حاسم، وأعادوا العلاقات مع مصر، وأقروا دستوراً مؤقتاً، وشكلوا الاتحاد الاشتراكي العربي. وعادت حكومة عارف - يحيى في عام ١٩٦٥ إلى استئناف العملية الحربية ضد الأكراد، وأُبعد الوحدويون الذين قاموا بمحاولة انقلاب فاشلة في ١٦/ ٩/ ١٩٦٥. وقاد الحزب الشيوعي عدداً من الاضرابات العمالية.

وتفاقم الوضع في البلاد بوفاة عبد السلام عارف بحادث مفاجئ في ١٣/ ٤/ ١٩٦٦، وحل محله أخوه عبد الرحمن عارف الذي أوقف القتال ضد الأكراد في حزيران نوفمبر ١٩٦٦ وأرسلت القوات المسلحة العراقية إلى الأردن للاشتراك في الحرب ضد إسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٦٧ وأوقف شحن النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية. واتخذت اجراءات أخرى ضد الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل. واشتد التوتر في البلاد في أواخر عام ١٩٦٧ حين سلطت حكومة طاهر يحيى سيف الارهاب على المساهمين في النضالات الجماهيرية[٣٩].

ولحق ضرر كبير بنضال العمال الثوري، النقابي والسياسي، بسبب النشاط الانشقاقي في صفوف الحزب عام ١٩٦٧. وبالرغم من أن الحزب تغلب على هذا الانشقاق وعاد كثير من كوادر وأعضاء الحزب المنشقين من العمال إلى صفوف حزبهم بعد فترة قصيرة، فقد ترك آثاراً ضارة في صفوف الحركة العمالية، وتخلى عدد ليس بالقليل من العمال من بين أعضاء الحزب عن النضال السياسي وحتى النقابي في أجواء الانشقاق.[٤٠]

انقلاب البعث في ١٩٦٨/٧/١٧

أعلنت حكومة انقلاب البعث في ١٧/ ٧/ ١٩٦٨ في بيانها الأول عن نيتها السير بسياسة معادية للاستعمار، وأنها جاءت رداً على انتكاسة حزيران، وأنها عازمة على حل المسألة الكردية

حلاً سلمياً على أساس تلبية المطالب القومية للشعب الكردي. ودعت القوى الوطنية عامة إلى طي صفحة «الماضي» السلبية والانفتاح على بعضها. وكرر رئيس الجمهورية ذات اللهجة في ٣٠ تموز / يوليو حين تم ابعاد بعض الشركاء من العسكريين عن الحكم. وطرح الحزب الشيوعي العراقي من خلال اجتماع اللجنة المركزية في ٢٩/ ٧/ ١٩٦٨ جملة من المطالب الديموقراطية التي يتعين على الحكم تحقيقها[٤١].

ولم تمض ثلاثة أشهر على انقلاب ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨ حتى تساقط العمال قتلى في مصنع الزيوت أثناء أضراب شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ برصاص جلاوزة السلطة.. وقتلت قوى القمع في ساحة السباع عاملين شيوعيين كانا مع جماهير الطلبة والعمال المحتفلين بذكرى ثورة أكتوبر.. ولم ينته شباط / فبراير عام ١٩٦٩ حتى كان أكثر من ١٥ عاملاً مناضلاً قد صفوا تحت التعذيب في السجون[٤٢].

وحسبما ورد في كلمة الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي أمام المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في موسكو في حزيران / يونيو ١٩٦٩ فإن البعث أعلن عن هجر نهج عام ١٩٦٣ وأنه يدعو إلى تأليف جبهة يشارك فيها حزبنا ولا يريد الانفراد بالحكم. وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات في طريق إزالة آثار الماضي السيئة كاطلاق سراح السجناء الوطنيين وإعادة استخدام معظم المفصولين سياسياً باستثناء أوساط معينة من العسكريين التقدميين.. وأجريت تعديلات ايجابية على قانون الاصلاح الزراعي.[٤٣]

وإذا استثنينا وقف اطلاق النار في كردستان العراق في ١١/ ٢/ ١٩٧٠ فإن معظم التصرفات الأخرى للسلطة تثير الريبة. وعلى سبيل المثال، نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وقيادة الحركة الاشتراكية العربية بياناً مشتركاً أدانتا فيه الإجراءات المناوئة للديموقراطية والاعتقالات في صفوف القوى التقدمية[٤٤]، وساهم الطلبة الديموقراطيون والشيوعيون في فضح تزييف الانتخابات الطلابية عام ١٩٧٠ التي حاول البعث فيها أن يفرض عناصره على قيادة العمل الطلابي، مما اضطر السلطة إلى الغاء الانتخابات حينما أحرز الديموقراطيون انتصاراتهم رغم القمع المفروض[٤٥].

ووجهت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في ١٨ آب / أغسطس ١٩٧٠ نداء إلى القوى الوطنية دعتها فيه إلى تشكيل الجبهة الوطنية الموحدة. وطرح الحزب الحاكم في خريف عام ١٩٧١ على الحزب الشيوعي العراقي وعلى الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، تصوراته ومقترحاته وشعاراته لتحالف القوى السياسية الوطنية في مشروع دعاه «الميثاق الوطني».

المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي

انعقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي في ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ وأقر برنامجاً ونظاماً داخلياً. وجرى التأكيد في البرنامج على ضرورة وحدة الطبقة العاملة ووحدة حركتها النقابية وتمتعها بالحقوق الديموقراطية والنقابية. ومن دون أدنى شك أقر المؤتمر الاتجاهات التي أنتهجها الحزب فيما يخص التحالف مع الحزب الحاكم. وإذا كان الأمر كذلك فإن القيادة لا تتحمل مسؤولية كبيرة بصدد الأخطاء في سياسة التحالف والتقارب مع حزب البعث حتى لو أن المؤتمر عقد وفق رأي القيادة.

ومن جانب الحزب الحاكم فقد اتخذ عدداً من الخطوات السياسية والاقتصادية المهمة كان أبرزها تأميم شركة نفط العراق، وهو يواصل سياسة اللاديموقراطية. واحتل موضوع الديموقراطية نصف النص الذي قدمه المكتب السياسي إلى الحزب الحاكم. ولم يتم إعلان قيام الجبهة الوطنية التقدمية إلا بعد عشرين شهراً من صدور مشروع الميثاق دار أثناءها حوار وجدل طويل بين الحزبين الشيوعي والبعث حول مشروع الميثاق الوطني وحول التحالف الجبهوي مع الحزب الحاكم. وسبق قيام الجبهة بأيام صدور مرسوم يعدل الدستور المؤقت باتجاه أخذ بعض ملاحظات الحزب الشيوعي العراقي بنظر الاعتبار. فأضيف فصل يتعلق بمجلس الوزراء وصلاحياته، وتم تحديد صلاحيات «المجلس الوطني في ميدان التشريع[٤٦] وتم في ١٧/ ٧/ ١٩٧٣ التوقيع على اتفاق العمل السياسي المشترك في اطار جبهة وطنية كان يراد لها أن تتسع لتضم القوى الوطنية الأخرى. وكان الحزب الشيوعي وهو يتوجه لتحقيق قيام الجبهة قد أوقف النشر السري بما في ذلك جريدة «طريق الشعب» التي اوقفها في ايلول / سبتمبر ١٩٧١ ولم يسمح بصدور «طريق الشعب» العلنية إلا في ١٦/ ٩/ ١٩٧٣ واشترك الحزب في الحكومة بوزيرين.

وأقامت الحكومة اتحاداً نقابياً حكومياً. واستعان هذا الاتحاد النقابي بالعناصر المرتدة من الحزب الشيوعي، تمهيداً لفرض هيمنة الحكومة على الحركة النقابية.. وفكر الشيوعيون بإيجاد مراكز نقابية سرية. وأوصى الكونفرنس النقابي الحزبي عام ١٩٧٤ بحل «الركائز السرية وشبه السرية النقابية بسبب عزلتها عن الجماهير[٤٧].

المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي

عقد المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي بصورة علنية في بغداد في شهر أيار / مايو ١٩٧٦ أقر فيه برنامج الحزب. وأكد المؤتمر على ضرورة متابعة النضال سوية وسائر الأحزاب والقوى الوطنية من أجل تعزيز وحدة القوى الوطنية والتقدمية، ومن أجل حل المسألة

الزراعية عن طريق الثورة الزراعية الجارية، وإنشاء التعاونيات الزراعية وتوطيد تحالف العمال والفلاحين.

وبعد أن صارت العلاقات ما بين حكومة العراق من جهة، وبين الدول الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى «سمناً على عسل» كما يقولون كثر التنظير فيما يخص السبيل الذي سيعتمده العراق في الوصول إلى الاشتراكية- وكان الحزب الشيوعي العراقي يسعى لبناء الاشتراكية في العراق- حسبما ورد في برنامجه الذي أقره المؤتمر الثالث- ويرى أن استكمال مهمة الثورة الوطنية الديموقراطية يتم بانتهاج طريق التطور اللارأسمالي. وإن هذا الطريق سيخلق المقدمات الضرورية للانتقال إلى الاشتراكية. وبالتالي فإن الانجازات التي تمت خلال مسيرة الثورة الوطنية الديموقراطية مكنت العراق من دخول طريق التقدم اللارأسمالي[٤٨].
وبناء على ذلك فقد أصبح الحزب الشيوعي العراقي «يعتبر من مسؤولياته الملحّة توطيد النظام التقدمي وصيانة السلطة الثورية، والدفاع عن مكتسبات الشعب، وتعزيز التحالف مع يسار الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية المؤتلفة في الجبهة استناداً إلى ميثاق العمل الوطني[٤٩].

وبالرغم من المصادر القليلة التي تتعرض إلى هذه الفترة العلنية من نضال الحزب الشيوعي العراقي وإذا ما صدف وتم التعرض لهذه الفترة، كما هو الأمر بالنسبة إلى الفترة الأولى من حياة ثورة / انقلاب تموز-يوليو التي سبق الحديث عنها، فإن ما يذكر هنا وهناك، يقتصر على ذكر سلبيات الحكم ونضال الحزب الشيوعي ضدها. وقلما يعثر الباحث على نصوص تخص المواقف الاحتفالية بنظامي الحكم اللذين كانا قائمين: نظام حكم عبد الكريم قاسم في عام ١٩٥٨ ونظام حكم البعث ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٨.

والواقع اجتاحت الحزب الشيوعي العراقي في السنوات الاولى من السبعينات، كما في السنة الأولى من ثورة تموز / يوليو ١٩٨٥، موجة عارمة من التفاؤل بقرب دخول مرحلة الاشتراكية التي تشترط أول ما تشترط تأمين قيادة حزب الطبقة العاملة لها، أو على الأقل، تأمين اشتراكه اشتراكاً فعالاً بها. وبمعنى آخر، فقد أصبحت السلطة في متناول اليد، وبغية تأمين الوصول إلى الهدف بأسرع الأوقات تغاضت قيادة الحزب عن مظاهر تهدد بأخطار فادحة، إن كان في العلاقة مع الحليف الحاكم الذي كشفت له كافة الأسرار، وفتحت أمامه كل الأبواب، أو بالنسبة لأعضاء الحزب الذين رموا عبر الحائط بكل المبادئ اللينينية التي تخص حياة الحزب الداخلية.
وعندما أصبحت كل الطرق سالكة أمام النظام قرر أن ينفذ قراره القديم / الجديد بتصفية الحزب الشيوعي العراقي. وأخذ يستغل كل الفرص السانحة للإيقاع بأعضائه وتعذيبهم

وتشريدهم وملاحقة غيرهم. وكانت قيادة الحزب تغض الطرف أملاً بانقشاع «سحابة الصيف»، وخوفاً من النظام الذي يعرف كل شيء عن الحزب، ويحيط به من كل جانب. والحكم الذي يعرف نقاط الضعف خصمه / حليفه صار يتلذذ بتعذيب فريسته قبل الاجهاز عليها: فما بين ١٧ و٢٤ أيار / مايو ١٩٧٨ نفذ حكم الاعدام رمياً بالرصاص أو شنقاً بحق ٢١ مواطناً عراقياً من عسكريين يقضون الخدمة الالزامية في الجيش، ومن مدنيين لا علاقة لهم بأي شأن عسكري[٥٠].

وبالرغم من احتجاج الحزب الشيوعي العراقي ومقاطعة اجتماع الجبهة في شباط / فبراير عام ١٩٧٩ بسبب الارهاب، فقد تابع نظام الحكم في العراق حملته الارهابية ضد الحزب الشيوعي. ومع أن الحملة قد بدأت قبل وقت غير قريب- حسب ما ورد في الصحافة الشيوعية الرسمية- فإن الإعلان عنها لم يتم إلا في أواخر أيار / مايو من عام ١٩٧٨ عندما تناقلت وكالات الأنباء العالمية خبراً عن تنفيذ حكم الاعدام بـ ٣١ (وليس ٢١) شيوعياً عراقياً[٥١] وبذلك أجبر صدام حسين قيادة الحزب الشيوعي العراقي على التحرك، وجلس يرقب هذه التحركات ويوجهها الوجهة التي يريد قدر استطاعته.

وبعد اتخاذ الاجراءات التي لا بد منها لانقاذ ما يمكن انقاذه أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في أواخر تموز / يوليو ١٩٧٩ بيانها بعنوان: في سبيل جبهة ديموقراطية لانهاء الحكم الديكتاتوري وإقامة نظام ديموقراطي في العراق. وقال الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد في حديثه في الذكرى الاولى لانعقاد المؤتمر الرابع: أن طبيعة الحزب الذي تحالفنا معه قد تبدلت، وأن ذلك الحزب ارتد وانتهج نهجاً معادياً لمصالح الشعب والوطن، وانهار التحالف في ظل حملة التنكيل التي تعرض لها حزبنا، وتحول الحزب إلى المعارضة ورفع شعار اسقاط السلطة واختار الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي في النضال لتحقيق هذا الهدف بالتعاون مع الأحزاب الوطنية المعارضة. ثم أقدم الحكم الديكتاتوري الفاشي على زج شعبنا ووطننا في أتون مغامرة خطيرة وحرب عدوانية بادرت الطغمة الحاكمة في بغداد إلى شنها ضد الشعب الايراني[٥٢] في ٢٢/ ٩/ ١٩٨٠.

وتناقلت وكالات الانباء العربية والعالمية أخبار المجازر التي ارتكبها الحكم العراقي بحق الشيوعيين العراقيين. ولوحظ أن الميثاق القومي الذي أعلنه صدام حسين في شباط / فبراير ١٩٨٠ خال من الحديث عن الأمبريالية وعن القضية الفلسطينية. وكان صدام قد أعدم عدداً من كبار المسؤولين في الحزب الحاكم والدولة بتهمة تآمرهم مع سوريا ضده وانفرد بالحكم. وقطعت

الحكومة العراقية بعد شهر من بدء الحرب مع ايران العلاقات الدبلوماسية مع سوريا وليبيا، وطردت منظمات المقاومة الفلسطينية من العراق، وأقامت المحاور ووسعت محاولات التعاون مع السعودية والاردن واليمن الشمالي والمغرب والسودان.

واقامت بعض الأحزاب مع الحزب الشيوعي العراقي الجبهة الوطنية الديموقراطية (جود) التي أخذت تناضل في كردستان، وتمتلك الفصائل المسلحة والاذاعات الموجهة ووسائل النضال الأخرى[٥٣].

وبذلت قيادة الحزب الشيوعي العراقي جهوداً مضنية وهي تناضل، أولاً، من أجل الدفاع عن من يمكن الدفاع عنه في العراق من شيوعيين وتقدميين يتعرضون لحملات وحشية هوجاء متلاحقة لا ترضى بغير الارتداد والتخاذل والخيانة، وإلا فالتصفية الجسدية. وثانياً، تأمين خروج من يمكن اخراجه، وتأمين العلاج والمأوى والعمل والخ لهؤلاء النازحين. وثالثاً، فضح الطغمة العراقية الحاكمة التي اتخذت قراراً بتصفية الحزب الشيوعي العراقي تصفية تامة. ورابعاً، الدفاع عن الشعب العراقي بعربه واكراده، وخامساً، اعادة تنظيم الحزب في الخارج. وسادساً، تنظيم الكفاح المسلح في كردستان وخوض المعارك ضد الاعداء. وسابعاً، إدارة دفة الصراع ما بين الاتجاهات التي كان لا بد أن تنشأ في الحزب، وفي محيطه.

وأصبح الهدف الرئيس لأعضاء الحزب الشيوعي واصدقائه الوصول إلى تقييم موضوعي للسياسة التي انتهجتها قيادة الحزب الشيوعي العراقي ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٩، وأن يتم ذلك بعقد المؤتمر الرابع الذي من حقه وحده أن يصدر الأحكام.

المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي

وأمكن الوصول إلى هذا المؤتمر وسط ظروف بالغة الصعوبة إن كان فيما يتصل بالحرب مع إيران التي كانت لا تزال ملتهبة، أو بتدخل القوات المسلحة التركية في كرستان العراق، أو بالمعارك العسكرية التي تخوضها فصائل الأنصار المسلحة ضد القوات المسلحة للنظام وأنصاره.

وأبدت قيادة الحزب الشيوعي اهتماماً كبيراً بعقد المؤتمر فوق الأرض العراقية المحررة كرد فعل على الانتقادات الموجهة اليها بسبب الخروج الجماعي من العراق. وضمن الأنصار الشيوعيون وصول أعضاء المؤتمر إلى مكان انعقاده، وصانوا سلامتهم، وأمنوا عودتهم لاستئناف نشاطهم.

وانعقد المؤتمر ما بين ١٠ و١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥، تنفيذاً لقرار الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية الذي انعقد في حزيران / يونيو - تموز / يوليو عام١٩٨٤، تحت

شعار: «من أجل انهاء الحرب فوراً، واسقاط الديكتاتورية الفاشية، وتحقيق البديل الديموقراطي».

ولقد ألمح عزيز محمد الأمين العام للحزب في حديثه الذي اشرنا إليه قبل قليل إلى الاخلال الذي جرى في اطار النقد الموجه إلى القيادة بسبب عدم اطلاع الجميع في الحزب على وثيقتي التقييم والبرنامج. ويعني ذلك «التبشير بالآراء الخاصة خارج الهيئات الحزبية وهو ما شخصه المؤتمر باعتباره مظهراً من المظاهر الغريبة في الحزب وطالب بمكافحتها بحزم».

وإذا تجاوزنا هذه اللهجة السلطوية المتعالية فإن اختيار مندوبي الحزب لم يتم عن طريق الانتخاب «ويرجع هذا أولاً وأخيراً- حسب الأمين العام- إلى سرية الحزب وظروف عمله الصعبة، بل القاسية.. وكنا ولازلنا، نريد أن يكون المؤتمر الوطني الرابع خطاً فاصلاً في حياة الحزب يضع نهاية لحالة الانفلات في كشف أسرار الحزب والتي أطلق العنان لها في السنوات الأخيرة، كي يرسي من جديد دعائم العمل السري الحقيقي والضبط الحديدي والطاعة الواعية..».

وغني عن البيان أن حالة الانفلات في كشف الاسرار وغير ذلك من الاتهامات هي انعكاس طبيعي لحالة قهر يعاني منها الأعضاء. والمطالبة بالضبط الحديدي والطاعة الواعية أو غير الواعية هي السلاح الذي تشهره القيادة التي ضاق صدرها بوجه المنتقدين لسياستها. ولنتابع قراءة التعابير ذاتها التي استخدمت من جانب قيادات أخرى في الحركة الشيوعية في البلدان العربية فـ«استناداً إلى تقاليد الحزب وإلى استشارة الاشقاء وخضعت أسس لاختيار المندوبين.. على أن يقترن هذا الاختيار بموافقة المكتب السياسي الذي خولته اللجنة المركزية القيام بهذه المهمة»..

وبالنسبة إلى اللجنة المركزية نفسها فإن المؤتمر الثالث انتخب ٤٤ عضواً وعضواً مرشحاً لأعلى هيئة في الحزب بعد المؤتمر وسقطت عضوية الحزب، وليس فقط عضوية اللجنة المركزية عن عدد منهم. كما أن اللجنة المركزية اتخذت بحق عدد آخر منهم. طبقاً للنظام الداخلي، قرارات تنظيمية، حازت على الاجماع أو الأغلبية، بإعفائهم من عضوية اللجنة، أو الغاء كونهم مرشحين لها، أو بسحب عضويتهم من اللجنة المركزية واعتبارهم مرشحين لها، أو بطردهم من الحزب لأسباب تتعلق بخروقات سياسية وتنظيمية كبيرة واساءات بالغة للحزب صدرت عن بعضهم، أو تتعلق بمواقف ضعيفة لا تنسجم مع مراكزهم الحزبية والأمانة الحزبية الموكولة اليهم، أو لعدم قدرة البعض على الاستجابة لمتطلبات العمل الحزبي الراهن». «وهكذا فعند بدء أعمال المؤتمر الوطني الرابع كان قوام اللجنة المركزية ٣٠ عضواً ومرشحاً» فقط.

وكانت مسائل الترشيح لعضوية اللجنة المركزية قد بحثت في اجتماع اللجنة المركزية الذي سبق انعقاد المؤتمر «واتفق على ترشيح الأكثرية الساحقة من أعضاء اللجنة المركزية السابقة، باستثناء أحد الأعضاء وثلاثة مرشحين أخرين لأسباب مختلفة وليست سياسية أو فكرية. كما أن أحد أعضاء اللجنة المركزية القديمة اعتذر هو عن ترشيح نفسه».

وتطرق الأمين العام للحزب الشيوعي إلى موضوع التخريب الذي تديره -حسب رأيه- جهات معادية. وبالتالي، فإن أكثر ما يثير استغرابه هو ما يسرب إلى هذه الجهات من أمور، أو أسرار تخص الحزب، مما يشكل انتهاكاً للشرعية وللضوابط الحزبية». وسأل الأمين: «ألا يجب على المرء أن يميّز بين نقد و«نقد»، بين موقف و«موقف»»؟

ولفت الأمين العام النظر إلى أن هناك «ضوابط تنظيمية تحكم (النقد والنقاش) فبعد النقاش تتم صياغة القرار، والقرار ملزم للجميع وفق المبدأ اللينيني مبدأ خضوع الأقلية للأكثرية، والهيئات الدنيا للهيئات العليا»[٥٤].

وعلى ما يبدو بقي الشغل الشاغل للقيادة في الحزب الشيوعي العراقي من اسمتهم بـ«المخربين» وعلى سبيل المثال، أدان الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية المنعقد في آذار / مارس ١٩٨٩ النشاط التخريبي، وحددت موقفها من الضالعين فيه، وأكدت على أهمية وضرورة تنشيط الكفاح ضد أفكارهم وتوجهاتهم، وتعبئة المنظمات الحزبية، في هذا الكفاح.. وأوصى اجتماع المكتب السياسي بمعالجة هذه الحالات الشاذة، بما يعزز وحدة الحزب، ويقوي مواقعه. واتخذت اللجنة المركزية في اجتماعها المذكور قراراً مستقلاً حول النشاط التخريبي، وانتخبت في الجلسة الختامية للاجتماع، مكتبها السياسي وجددت الثقة بأمينها العام[٥٥].

وتناول التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع المذكور الذي يحمل بعض صفات المؤتمر «السلطة وسلوكها في فترة ما بعد إيقاف القتال (في الحرب العراقية – الايرانية) بصدد، أولاً، حرب الابادة الشوفينية والارهاب الذي يتواصل في عموم البلاد. وثانياً، المهمات الراهنة، إن كان في مجال تعزيز تنظيم الحزب أو / والعمل بين الجماهير أو / ومواصلة الاهتمام بمنظمة الأنصار المسلحة.

وأشار التقرير إلى أن المؤتمر الوطني الرابع للحزب قد وضع (بعضهم) خارج الهيئات القيادية. إذ جرى فضح اسرار الحزب الداخلية والقيام باتصالات ليبرالية بالجهات والأحزاب والشخصيات العراقية وغير العراقية... بل، ووصل الأمر بعدد منهم، بمن فيهم من لا يزال يتمتع بعضوية الحزب إلى المساهمة في تشكيل كتل ومنابر معادية للحزب.

وأكد التقرير على أن استمرار البعض في السير في طريق التحلل من الالتزامات الحزبية وخرق الانضباط الحزبي والتخندق ضد الحزب والتأليب عليه ومحاربته يفضي بهم حتماً إلى أن يجدوا أنفسهم خارج صفوف الحزب.

وأصدر الحزب في تموز ١٩٨٩ بياناً بعنوان: أوقفوا تدمير كردستان! اوقفوا حرب الابادة ضد الشعب الكردي.

وتناولت منظمة العفو الدولية في عام ١٩٩٠ في عدد من تقاريرها موضوع الاعدامات بدون محاكمات، أو بمحاكمات شكلية. ونـدد الحزب الشيوعي العراقي وباقي أحزاب المعارضة بالعدوان العراقي على الكويت في آب / أغسطس ١٩٩٠، وطالبوا بالانسحاب الفوري للقوات المسلحة العراقية من الكويت من دون قيد أو شرط. وطالب الحزب في أذار / مارس ١٩٩١ بتوحيد كل الجهود من أجل انتصار الشعب وانتفاضته الباسلة.

وأقر اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في أواسط أيلول / سبتمبر ١٩٩١ عقد المؤتمر الوطني الخامس للحزب، كما أقر مشروعي وثيقتي البرنامج والنظام الداخلي واختتم الاجتماع أعماله بتجديد انتخاب عزيز محمد سكرتيراً عاماً للجنة المركزية، كما أنتخب أعضاء المكتب السياسي[٥٦].

وكما هو واضح فإن هذا هو الاجتماع الثاني للجنة المركزية الذي تجدد فيه انتخاب المكتب السياسي وتجددت الثقة بأمينها العام خلال سنتي ١٩٨٩-١٩٩١.

ويسمح هذا بالفعل بالاعتقاد أن التغييرات تشمل أعضاء المكتب السياسي.

المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي

التأم المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي ايام ١٢-٢٥ تشرين الأول ١٩٩٣ في مدينة شكلاوة بمحافظة أربيل تحت شعار «في سبيل استنهاض شعبنا، ورفع الحصار الاقتصادي عنه، واسقاط الديكتاتورية، وإقامة العراق الديموقراطي الفدرالي الموحد، والدفاع عن مصالح الكادحين»[٥٧].

وبحث المؤتمر خلال أيام انعقاده مشروعي الوثيقتين الأساسيتين الجديدتين للحزب: الوثيقة البرنامجية والنظام الداخلي، إضافة إلى التقريرين السياسي – التنظيمي والمالي. وبعد مناقشات مستفيضة.. صادق المؤتمر على الوثيقتين والتقرير المالي، كما أقر التقرير السياسي – التنظيمي.

وجاء في كلمة الافتتاح التي ألقاها الأمين العام السابق عزيز محمد أن الأزمة التي يعيشها الحزب الشيوعي العراقي بسبب الصعوبات الموضوعية. والقصور الذاتي الذي عانينا منه، وما نزال، نلتقي

لنرسم طريق الخروج منها. وقال عن الديموقراطية الحزبية أنه يجب أن تكون بمفهومها الصحيح، أداة للتصدي للكثير من الظواهر السلبية في حياتنا الداخلية، من التسيب وفقدان الانضباط، والتحلل من الالتزامات الحزبية والثرثرة وإباحة الاسرار الحزبية، وغير ذلك من الظواهر السلبية.. ومن جانب آخر فإن عوامل تاريخية وتقصيرات، ومواقف فكرية خاطئة مكنت أجهزة القمع الديكتاتوري من ملاحقة رفاقنا ومنظماتنا بكفاءة، وعرقلة نشاطهم إلى حد كبير[٥٨].

وجاء في بيان اللجنة المركزية التي انتخبها المؤتمر أن المؤتمر قيّم بصورة إيجابية ما تحقق من خطوات في مجال اشاعة الديموقراطية داخل الحزب، واعتماد مبدأ علنية الفكر والسياسة، ومبدأ الانتخاب في جميع الهيئات على أساس الترشيح الفردي وعقد المجالس الحزبية في جميع المنظمات.. ونوه... بأهمية ضمان حق الأقلية في الاحتفاظ بآرائها والدفاع عنها ونشرها في الصحافة الحزبية[٥٩].

وصادق المؤتمر على وثائق وقرارات المؤتمر الثاني لمنظمة أقليم كردستان وأقر قيام الحزب الشيوعي الكردستاني- العراق (حشكع) وأن تقوم علاقته مع الحزب الشيوعي العراقي على استقلالية (حشكع) في معالجة الشئون الكردستانية كافة، بالاستناد إلى منطلقات (حشع) البرنامجية العامة.

وتوقف المؤتمر عند ظاهرة تنامي الحركات «الأصولية» الظلامية الناجمة عن فشل الحكومات العربية في حل مشاكل الجماهير، وحرمانها من حرياتها الديموقراطية، وملاحقتها القوى الديموقراطية واليسارية.

وأظهرت مناقشات المؤتمر ومداولاته التي جرت في جو من الديموقراطية والمكاشفة الرفاقية الجريئة وجود تباينات في الرؤية والاجتهاد ازاء مختلف مفاصل نشاط الحزب وسياسته...

وجاء في التقرير السياسي والتنظيمي إن عدداً من القادة والمناضلين العرب. وخصوصاً الفلسطينيين، لم يكونوا بمستوى الشعور العالي بالمسؤولية (أثناء غزو الكويت)[٦٠] وأدان التقرير اشتراك منظمة «مجاهدي خلق» وبعض العناصر الفلسطينية الموالية للسلطة في قمع انتفاضة آذار ١٩٩١.... وأعاد أسباب ما جرى في العالم الاشتراكي إلى الجمود.. والابتعاد عن الديالكتيك الماركسي.. وظهور الفساد حتى في مستويات عليا في قيادات بعض الأحزاب الشيوعية الحاكمة..

ومن جوانب اشاعة الديموقراطية في حياة الحزب الموقف من الرأي الآخر، رأي الأقلية. وبصدد ذلك قال التقرير: «نحن الآن أكثر احتراماً وسعة صدر في التعامل مع الرأي الآخر المخالف، وسعينا ونسعى لضمان حقه بالتبشير بقناعاته في الصحافة الحزبية.

«وهناك ملمح آخر من ملامح اشاعة الديموقراطية في الحياة الحزبية يتطلب تأكيده وترسيخه وهو القيادة الجماعية ونبذ الممارسات الفردية، وما يرافقها من أوامرية وبيروقراطية في حياة الحزب»(٦١).

«وعندما اضطر الحزب الشيوعي العراقي للانتقال إلى المعارضة في أجواء الحملة الهيستيرية للنظام الديكتاتوري لتصفيته، بادر الحزب إلى «تشكيل فصائل الأنصار منذ أواخر عام ١٩٧٨، وأعلن الحزب القطعية التامة مع النظام الديكتاتوري والدعوة لانهائه في اعقاب اجتماع اللجنة المركزية في تموز ١٩٧٩.

وتبني الكفاح المسلح، الذي اعتبره الحزب، الأسلوب الرئيسي للنضال ضد الديكتاتورية، وذلك في اجتماعات اللجنة لمركزية في ١٩٨٠ ثم في ١٩٨١ وفي المؤتمر الوطني الرابع للحزب عام ١٩٨٥»(٦٢).

غير أن هذه الحركة المجيدة.. لم تستطع الصمود في مواقعها بوجه الآلة العسكرية الضخمة للنظام.. فاضطرت للانسحاب والابقاء على قواها بعيداً عن متناول القوات الحكومية.... ولكن لا بد من الاقرار بما جرى من مبالغة في تقدير دورها والتعويل عليها بأكثر مما يحتمله واقع الحركة(٦٣).

وتناول التقرير بشيء من التفصيل انفراد السلطة الديكتاتورية بالثورة الكردستانية... وإقامة الملاذ الأمن، والانتخابات البرلمانية في أيار ١٩٩٢ التي «رافقها تزوير واسع... وتشكل المجلس الوطني الكردستاني من ممثلي (حدك) و(أوك) بالمناصفة وانبثق عنه مجلس الوزراء، شارك فيه الحزب الشيوعي بمقعد وزاري واحد. ووجدت «سياسة المناصفة طريقها إلى جميع المناصب والوظائف الحكومية...» مما خلق التوتر بين الحزبين المذكورين.. وفي ضو ذلك يجب تلخيص التجربة الكردستانية مما يشوبها من نواقص وثغرات نتمثل في نزعة الاستئثار...ومن التحزب الضيق، واضطراب الأمن، والاغتيالات السياسية...»(٦٤)

وتنظيمياً تعود أسباب الكثير من الصعوبات إلى فترات سابقة وخصوصا فترة التحالف مع البعث في السبعينات... وبالتالي يظل الحديث عن الوضع التنظيمي ناقصاً نقصاً كبيراً -حسب التقرير- إن لم يتناول المظاهر السلبية التي شاعت خلال السنوات الأخيرة(٦٥) وسبق أن تكلم عنها الأمين العام السابق.

وتكلم الأمين العام الجديد حميد مجيد موسى عشية الذكرى الستين لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي، أي في آذار / مارس ١٩٩٤ فقال: أنهم كانوا في الحزب يعانون أزمة والأحداث عمقت

هذه الأزمة التي لم يعد حول وجودها خلاف. فما حصل في العالم من انهيار التجربة السوفياتية «لبناء الاشتراكية» وانهيار الاتحاد السوفياتي، وكذلك النموذج السوفياتي لبناء «الاشتراكية» في أوربا، كل ذلك هز الكثير من القناعات. وتنوعت ردود الفعل على هذا الزلزال. وكان رد فعل البعض له طابع المحاكاة الميكانيكية داعين إلى نقل ما جرى في أحزاب البلدان المعنية وغيرها إلى حزبنا دون الأخذ بعين الاعتبار ظروفنا وملموسيات عملنا ونشاطنا وتاريخ حزبنا النضالي... ويمكن القول إن بعض الطروحات كانت ذات طابع عدمي أكثر منها محاولة جادة ذات منطلق منهجي ماركسي لإصلاح الحزب(٦٦).

وأوضح الأمين العام الجديد أن الحديث عن أزمة الحزب الشيوعي العراقي بدأ قبل الآثار السلبية للبيريسترويكا.. وفي مناقشاتهم قبل المؤتمر طرح رأي بإعداد وثيقة تقييم مستقلة لسياسة الحزب منذ المؤتمر الرابع، أو منذ انتقالهم إلى معارضة النظام، أو منذ ١٩٥٩، بل منذ تأسيس الحزب حتى الآن.

ومع أن المؤتمر لم ينجز كل ما كانوا يطمحون اليه، فقد نجح في إنجاز مهامه المتواضعة التي تدل على أن الحزب جاد في اصلاح نفسه، جاد في أن يكون أكثر واقعية وبعداً عن الجملة الثورية الصاخبة، جاد في النظرة الانتقادية لكل جوانب عمله دون تردد أو محرمات مسبقة»(٦٧).

ونشرت صحافة الحزب الشيوعي العراقي العلنية بعدئذ الوثيقة التي طرحتها اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها المنعقد في أوائل نيسان / ابريل ١٩٩٦، باعتبارها موضوعات أساسية للمناقشة حول سياسة الحزب ومواقفه، تحضيراً لعقد المؤتمر الوطني السادس، وتناولت الوثيقة، أولاً، وقبل كل شيء، طبيعة السلطة والقوات المسلحة في العراق. وثانياً، أزمة النظام السياسي، ومن ضمن ذلك، الجيش والقوات المسلحة. وثالثاً، الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية، ومن ضمنها الموقف من العقوبات المفروضة على العراق، ودور العشائرية والموقف منها، والهجرة إلى الخارج التي تعتبر مظهراً من مظاهر الأزمة الشاملة. ورابعاً، الوضع في كردستان. وخامساً، تداخل العوامل الداخلية والاقليمية والدولية واحتمال تطور الوضع باتجاه التغيير. وسادساً، سياسة الحزب التحالفية. وسابعاً تصاعد مظاهر الديكتاتورية. وثامناً، الديموقراطية والتجديد. ومما جاء في الوثيقة في هذا الصدد أن رسم سياسة الحزب العامة. وصياغة شعاراته وتكتيكاته «لم يعد حكراً على عدد من قيادي الحزب وكوادره، بل صار شأناً يخص كل هيئاته ولجانه المختلفة تمارس تطبيقه من خلال ترسيخ القيادة الجماعية والتفاعل الحي بين أعضاء الهيئات واللجان وفيما بينها أيضاً، ومن خلال الاجتماعات الموسعة»(٦٨).

وسجلت الوثيقة بشجاعة أن الجدل لا زال قائماً داخل الحزب وفي محيطه حول الموقف من عملية التجديد، ويمكن الاشارة هنا إلى ثلاثة ميول:

- الميل المحافظ المتسم بالركود والانشداد إلى الماضي.
- الميل العدمي المتسم بالليبرالية والتحلل من الالتزامات السياسية والفكرية.
- الميل التجديدي الذي يسعى باستمرار للاقتراب من الواقع والتعامل بموضوعية مع الظواهر.

وبالتالي فإن «الميول الهادفة إلى معارضة اشاعة الديموقراطية بذرائع من قبيل التقاليد السائدة في المجتمع والحزب وغياب الثقافة السياسية، وحالة التخلف الاجتماعي أو المستوى الحضاري المتدني، والتعكز على «الخصوصيات» و«الواقع الملموس» لعرقلة ما هو ناضج وممكن باتجاه اشاعة الديموقراطية داخل الحزب وتجديده فكراً وممارسة وتنظيماً. وكذلك محاولات التوظيف المفتعل لمآل البيريسترويكا المأسوي لصالح تكريس روح المحافظة والجمود، إنما هي ميول خطرة ومؤذية. ولا يقل خطراً عن هذه الميول سعي البعض لاستنساخ تجارب الآخرين ومحاولة فرضها قسراً على واقعنا دون أخذ خصوصيات هذا الواقع بنظر الاعتبار عند الاستفادة- وهي أمر ضروري من تجارب الآخرين.

«وتبقى عملية البحث قائمة من أجل الوصول إلى قراءة صحيحة للمآل الذي انتهت اليه التجارب السابقة لبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوربا الشرقية لاستخلاص نتائج سليمة ومعللة لما أدت إليه آليات بعيدة عن أفكارنا ومثلنا من قبيل عبادة الفرد، والبيروقراطية، والقفز على المراحل، والتنكر للفعل الموضوعي للقوانين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من نتائج مدمرة على بناء الاشتراكية، كي تتمكن أحزابنا من النهوض ومعاودة السير على هدى الاشتراكية كبديل موضوعي للرأسمالية وشرورها.

تاسعاً، اهدافنا الآنية والبديل الديموقراطي الذي نناضل من أجله.

عاشراً، الوضع العربي، وترى الوثيقة فيه «أن غياب الديموقراطية، واستهتار الأنظمة الديكتاتورية، والوراثية والشمولية، وتفاقم الأوضاع المعاشية والحياتية لفئات واسعة من الشعب إلى جانب الاثراء الفاحش لفئات محدودة، مع ما ترتبط بذلك دولياً واقليمياً من تهميش الاستقلال والسيادة واستفزاز الكرامة الوطنية والقومية، كل ذلك خلق مناخاً ملائماً لبروز واتساع الحركات «الإسلامية» المتطرفة التي تقدم بديلاً معادياً للديموقراطية وتعيق نضال الجماهير من أجل إقامة أوضاع ديموقراطية حقيقية.

ورغم التراجع الذي شهدته الحركة الشيوعية في البلدان العربية، فإن احزابها ومنظماتها هي الأقرب لبعضها البعض والأقدر على التنسيق فيما بينها، وشهدت السنوات المنصرمة جهوداً على هذا الطريق ظلت دون المستوى المطلوب».

حادي عشر، الوضع الدولي، ترى الوثيقة فيه أن بالامكان تحقيق الاشتراكية القائمة على العدالة والديموقراطية والتقدم، من خلال تشذيب الثغرات والنواقص التي رافقت التجارب الماضية.. والربط السليم بين الديموقراطية السياسية والتنمية الاجتماعية...وفي المقابل، سيستمر التناقض بين الدول الرأسمالية المتطورة وبين شعوب العالم الثالث المغرقة بالديون التي تزيد على ١٤٠٠ مليار دولار وفوائدها التي تستهلك نسبة كبيرة من الناتج القومي لهذه الدول.

وإذا كانت الأوضاع المتفجرة في كردستان العراق في صيف عام ١٩٩٦ هي التي حالت بين الحزب الشيوعي العراقي وبين عقده مؤتمره السادس، فإن قيادة الحزب أبدت عزماً أكيداً على عقد في صيف عام ١٩٩٧.

خلاصة «ورقة التيار اليساري الوطني العراقي المقدمة إلى اللقاء اليساري العربي» بيروت ٢٢ - ٢٣ تشرين الأول - أكتوبر ٢٠١٠

العراق المحتل ودور المقاومة اليسارية الوطنية

يعيش شعبنا ووطننا، مأزقاً «تاريخياً» ومحنة خطيرة وشاملة، استهدفت وتستهدف وجودهما ومستقبلهما كنتيجة مباشرة للغزو والاحتلال العسكري الأميركي وما نجم عنه من تبعات العملية السياسية التي أقيمت على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية، بعد حقبة طويلة وقاسية تحت حكم ديكتاتوري فاشي... وكان الاحتلال كهدف.. السيطرة على المنطقة ومنابع النفط فيها، ولحماية المشروع الصهيوني.. وقد رفع المحتل ذات الشعار في الحالتين ١٩١٤ - ١٩١٧ فالعرب والأكراد والتركمان والكلد آشوريين والايزيديه والصابئة والشبك، قد وقفوا جميعاً باعتبارهم الشعب العراقي، بين مطرقة الإمبريالية الأميركية وسندان النظام البعثي الفاشي..

أما اليوم وبعد أن خابت آمال الشعب، خصوصاً وأن التغيير تم بالحرب والتدمير وجاء بالاحتلال، واقترن بانتقال القوى التي كانت تحسب وطنية إلى موقع الخيانة الوطنية... فالشعب والأرض في وادي القهر والظلم والإبادة والتصحّر، والنظام العميل في وادي المنطقة الخضراء للنهب والقتل والتدمير وهلوسة الشعارات الموجهة بإشراف السفير الأميركي الحاكم الفعلي للبلاد.

إن التيار اليساري الوطني العراقي هو أحد القوى الرئيسية والمتجذرة في المجتمع العراقي.. شارك بفاعلية ونشاط في مسيرة الحركة الوطنية العراقية...

إن نقطة التحوّل من الكفاح الوطني والطبقي إلى الكفاح الوطني والطبقي والحزبي، هي إصدار بيان منظمة سلام عادل في الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ٨ تموز ١٩٧٩ وتوزيعه في بغداد في تحدّ للسلطة البعثية الفاشية وكلاهما المسعورة المطاردة للشيوعيين العراقيين، وإدانة من الكادر والقواعد الحزبية للجبهة الوطنية الذيلية...

محطات منظمة سلام عادل في الحزب الشيوعي العراقي في بغداد ١٩٧٩، منظمة التقدميين العراقيين في بيروت ١٩٨٢، شيوعيون عراقيون في كردستان عام ١٩٨٥، منظمات التغيير الثوري في المنفى، الحزب الشيوعي العراقي - خط سلام عادل، وصحيفتي الحركة والكفاح، منظمة وصحيفة اتحاد الشعب في بغداد ٢٠٠٤، منظمة كادحي العراق والفرات الأوسط في العراق ٢٠٠٦، لجنة التنسيق بين القوى اليسارية في العراق ٢٠٠٨، المحطات الثورية التي توجت بانبثاق التيار اليساري الوطني العراقي في إطار عملية ديموقراطية شفافة، استندت إلى التطبيق الصحيح لمبدأ المركزية الديموقراطية ومبدأ النقد والنقد الذاتي، التي قدمت ممارسة حزبية ديموقراطية حقيقية لا شكلية، استنهضت بحرص عشرات الشخصيات الشيوعية واليسارية المناهضة للبيروقراطية الحزبية على الصعيد التنظيمي، الرافضة للانتهازية على الصعيد السياسي، وإدانة الخيانة الطبقية والوطنية على صعيد الموقف من الاحتلال. عملية استنهاض لتفعيل الطاقات الكامنة المعطلة للمئات من اليساريين العراقيين، وزجّها وفق إرادة جماعية، في المعركة التاريخية الكبرى، التي يخوضها شعبنا العراقي من أجل تحرير الوطن ودحر القوى الطائفية والعنصرية الإرهابية...

إنه لشرف لنا أن نكشف أمام اجتماع اليسار العربي، الاجتماع الذي جاء بمبادرة جريئة من الحزب الشيوعي اللبناني الشقيق.. بأن أنشط العناصر في المحطات المذكورة، هم أولئك الذين يواصلون الكفاح الوطني والطبقي والحزبي وبجهادية عالية، بالرغم من الظروف الصعبة والمعقدة.. ورغم الأساليب القمعية الانتهازية الرخيصة التي مورست ضدها إلى حد اعتقال الرفاق، بل استشهادهم تحت التعذيب في كردستان، ناهيكم عن أسلوب بث الإشاعة وتشويه السمعة..

الموقف من الاحتلال والقوى السياسية المعارضة سابقاً المتعاونة مع الاحتلال راهناً

وقد كنّا كيسار وطني قد أعلنّا ومن على صفحات جريدتنا «اتحاد الشعب» الصادرة في بغداد بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠٤ المواقف المبدئية المفصلية التالية:

أولاً، الاحتلال احتلال.. والإنكليز في السابق أعلنوا كما يعلن الأميركان الآن، بأنهم محررون وليسوا محتلين، واليوم لابد وأن يستمر ميراث المقاومة ضد الأميركان الآن كما كان في السابق ضد الإنكليز.

ثانياً، إن القوى السياسية الفاعلة في المجتمع العراقي وبشكل خاص المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والحزب الديموقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب الدعوة، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الإسلامي العراقي، ارتكبت خطأ استراتيجياً بدخولها في اللعبة الأميركية واشتراكها في مؤسسات الاحتلال، وإن عدم معالجتها الفورية لهذا الخطأ (الجسيم) سيفقدها هويتها الوطنية ويسقطها في طريق الخيانة الوطنية ويعزلها عن الشعب العراقي.

ثالثاً، إن المقاومة الموجودة اليوم لا تمتلك برنامجاً واضحاً ولم تعلن القوى المشاركة فيها عن حقيقة هويتها، مع الإشارة هنا إلى أن هناك قوى تخريبية محلية وإقليمية ودولية تشارك في أعمال العنف الجارية بهدف تقسيم العراق، ولذلك نحن مع مقاومة الاحتلال.. ونحن مع التيار اليساري لسنا من الذين يصدقون الوعود الأميركية..

رابعاً، إن الآلية التي نقترحها للوصول إلى الاستقلال التام، هي تشكيل جبهة إنقاذ وطني كرديف سياسي للمقاومة المسلحة، تضم جميع القوى الوطنية والإسلامية والديموقراطية..

الموقف من المقاومة الوطنية العراقية

.. ونحن إذ نستلهم الجانب المشرق من تجربة الحزب الشيوعي العراقي منذ التأسيس ١٩٣٤ وحتى استشهاد السكرتير العام الشهيد الخالد سلام عادل إثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ البعثي الفاشي الأسود، ففي نفس الوقت الذي نعتز فيه بانتمائنا إلى ذلك التاريخ، فإننا ميزنا أنفسنا عن الاتجاه الثاني الرسمي الذي قاد الحركة من انتكاسة إلى أخرى منذ ١٩٦٣ حتى توجت هذه السياسة بالانخراط ضمن مشروع الاحتلال الأميركي للعراق، فنحن ورثة التيار اليساري الحقيقي في الحزب الشيوعي العراقي. وما المحاولات البطولية للقاعدة الحزبية والكوادر والعناصر القيادية الثورية المتمثلة في انتفاضة معسكر الرشيد في تموز ١٩٦٣ بقيادة الشهيد الخالد حسن سريع، وإفشال القاعدة والكوادر خط آب ١٩٦٤ التصفوي الذي استهدف حل الحزب الشيوعي العراقي، وانتفاضة الأهوار المسلحة عام ١٩٦٨ بقيادة الشهيد خالد الخالد أحمد زكي، ورفض الشهيد الخالد محمد الخضري ورفاقه فكرة التحالف مع البعث الفاشي عام ١٩٧٠، وانتفاضة القاعدة الحزبية والكوادر الثورية الرافضة لقرار حل المنظمات الديموقراطية عام ١٩٧٥، وإعلان منظمة سلام عادل في الحزب الشيوعي العراقي في بغداد ٨ تموز ١٩٧٩،

وموقف التصدّي البطولي للهجمة البعثية الفاشية عام ١٩٧٩ بقيادة الشهيد الخالد علي جبار سلمان ورفاقه، وإصرار القاعدة الحزبية على تبنّي الكفاح المسلح ١٩٧٩ - ١٩٨٩، وانتفاضة شيوعيون عراقيون في حركة الأنصار بقيادة الشهيد الخالد ستار غانم عام ١٩٨٤ والذي واصل النضال السري في بغداد حتى استشهاده عام ١٩٩٤، وإصدار صحيفة «اتحاد الشعب» في العراق المحتل ٨ تموز ٢٠٠٤ بهدف التصدّي السياسي للمحتل وأذنابه من القوى الطائفية العنصرية والانتهازية والإرهابية وفلول النظام البعثي، لمواصلة المسيرة من قبل الأجيال الثورية المتعاقبة في رفع الراية الحمراء.

لقد تساءلنا في ٣٠ أيلول ٢٠٠٩ هل حانت لحظة انهيار العملية السياسية الاحتلالية أم حانت لحظة البدء في تنفيذ خطة تقسيم العراق؟ وكانت إجابتنا الفورية: نعم لقد بدأ العد العكسي لتنفيذ خطة تقسيم العراق بالتزامن مع بدء العد العكسي لإشعال حرب تقسيم السعودية، وما التأزيم المفتعل للتنافق الذي أطلق عليه زوراً وبهتاناً تسمية التوافق، هذا التأزيم الذي تطلّب ثلاث نداءات تلفونية وفي يوم واحد من بايدن إلى المجرم جلال الطالباني، والحضور المباشر للسفير الأميركي جلسات ما يسمى بـ«البرلمان» وتنفيذ الخطوات على الأرض.

لقد عمل المحتل مستعيناً بخبراء صهاينة على تدمير وحدة الشعب العراقي التاريخية، بافتعال صراعات طائفية وإثنية، وعبر تنفيذ عمليات القتل والذبح والتفجير بأدوات محلية مليشياوية تحت راية المظلومية الشيعية المزعومة، وميليشيات تحت راية عنصرية انعزالية، وفتحت الباب واسعاً لدخول ميليشيات ابن لادن التكفيرية الإرهابية، لتتحالف مع فلول البعث، فتعلن حلفاً طائفياً شوفينياً تكفيرياً، وتشعل حرباً أهلية جاءت شرارتها الأولى على يد مرتزقة بلاك ووتر..

والفساد في كردستان العراق شاملاً تقاسم السلطة وغياب الديموقراطية الحقيقية، وسيطرة الزعامات التقليدية العشائرية وبيوت الإقطاع السياسي، رغم ما يزخر به الشعب الكردي من طاقات ثقافية ومدنية وشبابية رائعة.. وجاء إعلان البارزاني وبحضور أسياده الأميركان عن نيته تحويل ميليشياته وميليشيات غريمه المجرم الطالباني إلى جيش ليكون بمثابة الإعلان عن وفاة العملية السياسية الاحتلالية، وبدء العد العكسي في تنفيذ خطة تقسيم العراق، يشاركه فيها بالدرجة الأولى مجلس الحكيم المعادي تاريخياً للعراق وطناً وشعباً، والطامح إلى إقامة إمارته الطائفية التابعة لطهران، الحلم الذي شارك إياه الشاه فيه، ويشارك هو فيه اليوم نظام الجمهورية الإسلامية.

المراجع:

١- سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية في العراق، مجلة «الثقافة الجديدة» العراقية العدد، ٣٩ آب/ أغسطس ١٩٧٢.

٢- نصير سعيد الكاظمي، مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق حتى عام ١٩٥٨، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق ١٩٩١، ص٧٩.

٣- المصدر نفسه، ص٧٩.

٤- المصدر نفسه، ص٨١.

٥- مجلة «الثقافة الجديدة» العدد ٦٢، آذار/ مارس ١٩٨٥.

٦- المصدر رقم ٢، ص٥٦.

٧- المصدر نفسه، ص٥٩.

٨- المصدر نفسه، ص٦٣.

٩- المصدر نفسه، ص٦٥.

١٠- نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق ١٩٨٦، ص ١٣٧.

١١- مجلة «الثقافة الجديدة»، العدد ٤٢، تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٢.

١٢- المصدر نفسه.

١٣- المصدر نفسه.

١٤- انظر المصدر رقم ٢، ص١٠٠-١٠٢.

١٥- مجلة «الثقافة الجديدة»، العدد ٤٣، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢.

١٦- المصدر رقم ٢، ص١٣٥.

١٧- المصدر نفسه، ص١٥٨-١٥٩.

١٨- المصدر نفسه، ص٢٠٦-٢٠٧.

١٩- بطرس باك، نشوء الأحزاب الشيوعية العربية، مجلو «النهج» ١٢/ ١٩٨٦.

٢٠- المصدر رقم ١٠، ص٢٢٩.

٢١- المصدر رقم ١٨.

٢٢- عدد من العلماء السوفييت، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥، ج١، ص٣١٣-٣١٤.

٢٣- المصدر رقم ٢، ص٢٥٠.

٢٤- المصدر نفسه، ص٣١٥-٣١٦.

٢٥- إلياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤، ص٧١.

٢٦- المصدر رقم ١٠، ص١٨٦.

٢٧- المصدر رقم ١٥.

٢٨- باتريك سيل، الصراع على سورية- دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس (؟) دمشق، ص٣٣٦.

٢٩- المصدر رقم ٢٥، ص٧٢.

٣٠- مجلة «الثقافة الجديدة» ٢١٩، آذار/ مارس ١٩٩٠، ص٢٥.

٣١- المصدر رقم ٢، ص٢٩٧ (الهامش).

٣٢- المصدر رقم ١٠، ص٢٣٥.

٣٣- المصدر رقم ٢٥، ص١١٦.

٣٤- أم سلام، قراءة في «طريق الشعب» ١٩٦١-١٩٧١، مجلة «الثقافة الجديدة» ١٩٩-٢٠٠ تموز وآب / يوليو وأغسطس ١٩٨٨، ٩٣ وما بعدها.

٣٥- المصدر نفسه.

٣٦- العيد الـ٤٦ لميلاد الحزب الشيوعي العراقي، مجلة «الثقافة الجديدة» العدد ١١٨/ آذار / مارس ١٩٨٠، ص٥٥.

٣٧- زكي خيري، عشرون عاماً على انتفاضة معسكر الرشيد الباسلة، مجلة «الثقافة الجديدة» العدد ١٤٤/ تموز- يوليو ١٩٨٣، ص ١٢٠.

٣٨-كراس باسم تنظيم الشيوعيين العراقيين الثوريين: نظرة إلى الوضع السياسي العام ومهمات القوى الثورية، آذار ١٩٧٧، ص ١٤.

٣٩- المصدر رقم ٢٢، ص٣٧١.

٤٠- نقابي شيوعي، تجلابة الحزب الشيوعي العراقي في الحركة النقابية في السنوات التي تلت الانقلاب ١٩٦٨، مجلة «النهج» ١٤/ ١٩٨٧ ص٨٧.

٤١- المصدر رقم ١٠، ص٣٧١.

٤٢- مجلة «الثقافة الجديدة» ١٢٠، أيار/ مايو ١٩٨٠، ص٢٦.

٤٣- المصدر نفسه، العدد ٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، ص٢٠٨.

٤٤- المصدر رقم ٢٢، ص٣٧٧.

٤٥- المصدر رقم ٣٦.

٤٦- لقاء الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد، مجلة «النهج» ٩/ ١٩٨٥.

٤٧- المصدر رقم ٤٠.

٤٨- المصدر رقم ١٠، ص٣٨٧.

٤٩- المصدر نفسه.

٥٠- جريدة «نضال الشعب» السورية السرية ٢٢٢، اواخر حزيران/ يونيو ١٩٧٨.

٥١- المصدر نفسه، العدد ٢٤١، أواخر أيار/ مايو ١٩٧٩.

٥٢- حديث شامل للرفيق عزيز محمد في الذكرى الأولى لانعقاد المؤتمر الوطني الرابع، مجلة «الثقافة الجديدة» ١٧٩/ تشرين الثاني-نوفمبر ١٩٨٦، ص٤ وما بعدها.

٥٣- عزيز محمد، طريقان لاحلال البديل الديموقراطي في العراق، مجلة «النهج» ١/ آب ١٩٨٣

٥٤- المصدر رقم٥٢.

٥٥- مجلة «الثقافة الجديدة» ٢٠٧-٢٠٨، آذار/ مارس- نيسان/ أبريل ١٩٨٩.

٥٦- المصدر نفسه، العدد ٢٣٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١.

٥٧- الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الخامس، البلاغ، ص٣.

٥٨- المصدر نفسه، ص٨ و٩ و١٠.

٥٩- المصدر نفسه، ص٢٣.

٦٠- المصدر نفسه، ص٤٣.

٦١- المصدر نفسه، ص٦٠.

٦٢- المصدر نفسه، ص٦٥.

٦٣- المصدر نفسه، ص٦٦ و٦٧.

٦٤- المصدر نفسه، ص٦٨ ومابعدها.

٦٥- المصدر نفسه، ص٧٢ ومابعدها.

٦٦- مجلة «الثقافة الجديدة» العدد ٢٥٨، آذار/ مارس ١٩٩٤.

٦٧- المصدر نفسه، العدد ٢٧٠، حزيران/ يونيو- تموز/ يوليو ١٩٩٦.

٦٨- المصدر نفسه.

الحزب الاشتراكي اليمني

المقدمة

تقع الجمهورية اليمنية الديموقراطية الشعبية في الزاوية الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية، وتحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، وتحدّها جمهورية اليمن العربية من الغرب والشمال الغربي، وعُمان من الشرق، وبحر العرب وخليج عدن من الجنوب، وتبلغ مساحتها ٢٨٧.٩٤٠كم٢ (١١١ ألف ميل مربع).. وشكّلت هذه المنطقة، تاريخياً، أكبر مركز تجاري في العالم في التاريخ القديم. وقامت فيها أقدم الحضارات العربية: معن، وسبأ، وحِمْيَر.. وقد احتلت من الجانب البريطاني في عام ١٨٣٩..

وانفجرت الثورة الشعبية المسلحة في عام ١٩٦٢ وأمكن في عام ١٩٦٧ من إجلاء الاستعمار البريطاني وتسلّمت مقاليد الحكم القوى الثورية التي دخلت معارك طاحنة ضد بعضها بعضاً.. ودخل اليمنان الشمالي والجنوبي في مباحثات للوحدة عام ١٩٩٠، إلا أن المباحثات وما تحقق من وحدة بينهما أدى في النهاية إلى حرب فرضت على الجنوبيين بقوة السلاح، وانطوت بذلك صفحة هذه الدولة التي بلغ عدد سكانها في أوائل الثمانينات ١.٧٨٩.٠٠٠ نسمة.[١]

أزمة «اليسار العربي» في اليمن الجنوبي

احتلت القوات البريطانية اليمن الجنوبي في ٩/ ١/ ١٨٣٩ وفرضت معاهدة «الصداقة» ثم «الحماية» ثم «معاهدات استشارية» وقسمت البلاد إلى: ١- مستعمرة التاج وتضم عدن. و٢- المحميات الغربية وأبرزها سلطنة لحج، و٣- المحميات الشرقية وأهمها حضرموت. ثم أقامت القوات البريطانية في مواجهة النضالات الاستقلالية في أعوام ١٩٤١ و١٩٥٥ و١٩٥٨ «اتحاد الجنوب العربي». واندلعت ثورة ١٤ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٦٣ واشترك فيها: ١- المؤتمر العمالي العدني و٢-حزب الشعب الاشتراكي و٣- حركة القوميين العرب و٤- المستقلون والتقدميون ومن ضمنهم الشيوعيون بزعامة عبد الله باذيب الذي كان يصدر جريدة «الأمل» وتوفي في أوائل ايلول عام ١٩٧٦.[٢]

وتشكلت من هؤلاء إضافة إلى المنظمات الطلابية والعمالية والضباط والجنود الذين تركوا جيش الجنوب، جبهة تحرير اليمن المحتل في كانون الثاني / يناير عام ١٩٦٦. ثم نشأت الجبهة القومية التي ساد فيها بعد فترة «جو مشحون بالإرهاب الفكري من خلال الرسائل والفضائح والضغوط على المعنويات بقصد هزها وتحطيمها»[٣].

وعقدت في أواسط تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٩ معاهدة الصداقة والتعاون بين اليمن الديموقراطي والاتحاد السوفياتي وكان عبد الفتاح اسماعيل في هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

وأقيم في العام ١٩٧٨ الحزب الاشتراكي اليمني وأصبح تدريجياً مثل أي حزب حاكم آخر في البلدان العربية فأخذ يُزيح بعضهم بعضاً عن مراكز المسؤولية إما بصورة سلمية أو بصورة حربية، إلى أن حل علي سالم البعض محل علي ناصر محمد ودخل اليمن الجنوبي في وحدة مع اليمن الشمالي الذي احتل اليمن الجنوبي عندما احتدم الخلاف بين القيادتين[٤].

وكانت الحكومات المتعاقبة في اليمن الجنوبي قد أنشأت ودعمت جبهات تحرير وطني في عُمان (وحررت منطقة من ظفار) والأهواز وغيرها. ودعمت نضال التقدميين في شبه الجزيرة العربية والخليج.

المراجع:

١- نذير جزماتي، الموسوعة الجغرافية السياسية، دمشق ٢٠١١، ص٦٥٥.

٢- صحيفة «نضال الشعب» السورية ٨٧، أواخر نيسان ١٩٦٧.

٣- مختارات من خطب الرفيق سالم ربيع علي.. ص١١.

٤- جملة من أعداد صحيفة «نضال الشعب» في أعوام ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٧.

الحزب الشيوعي في المملكة العربية السعودية

ويسمى الحزب الشيوعي السعودي تشكل في عام ١٩٧٥(*) على يد مجموعة من الشيوعيين السعوديين الذين وصلتهم الأفكار الشيوعية.. وقد قاموا بمظاهرات تشرين الأول (اكتوبر) في الرياض في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ كاحتجاجات الربيع العربي.. وقد تشكل الحزب أثر اندماج جبهة النضال الشعبي مع حزب العمل الاشتراكي، وحزب العمل الاشتراكي يحمل الأفكار الماركسية اللينينية التي تحملها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وسبق أن شارك وفد من الشيوعيين السعوديين في المؤتمر السري للشيوعيين في الشرق الأدنى الذي عقد في باطوم في جورجيا، ولم يحظ الحزب باعتراف رسمي من الاتحاد السوفياتي بسبب اعترافه بالدولة الاتوقراطية في السعودية. وكان الحزب الشيوعي السعودي قد رفض عدم اعتراف السوفييت به في بعض أدبياته التي بقيت من الحزب وجاء فيها:

«صحيح ان كل حزب أدرى بظروف بلده بشكل عام، إلا أن هناك احزاب بكاملها لم تدرك ظروف بلدها حقاً وارتكبت حماقات ادت إلى أعمال مأسوية ألحقت الأضرار وسببت الاحراجات الكثيرة داخل بلدها وخارجه. إن المبالغة في السمات الخاصة للظروف الموضوعية والقومية والتراثية والاعتداد الأجوف بالخبرة النضالية والسياسية والايديولوجية، وازدراء تجربة الحزب الشيوعي السوفياتي، جميعها، أمور عواقبها وخيمة، وآلامها جسيمة، وهي غريبة عن الماركسية اللينينية والأممية البروليتارية..

وقد عمل الحزب المذكور مع مجموعة منظمات يسارية مثل الحزب الديموقراطي الشعبي وغيره.

---

* - في ٣١ آب ١٩٧٥. وكان الحزب بالأصل في جبهة التجديد الوطني التي تشكلت في ٢٣ أيلول ١٩٥٤، وتحولت إلى جبهة التحرير الوطني في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٥٨. وكانت جبهة التحرير الوطني جزءاً من جبهة التحرير الوطني العربية منذ عام ١٩٦٣. وكان للشيوعيين في هذه الجبهة تنظيم منفصل يدعى «تنظيم الشيوعيين السعوديين». وتعرضت هذه المجموعات إلى موجة اعتقالات ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩. وشكل الباقون في جبهة التحرير الوطني الحزب الشيوعي السعودي في عام ١٩٧٥. وكان عدد الأعضاء في الحزب قليل جداً، ويعتقد أنهم كانوا بحدود ثلاثين عضواً.

ويعود تدني العضوية في الحزب إلى اختفاء الاتحاد السوفياتي وإلى تنامي شعبية الإسلاميين السياسيين، مما جعل الحزب يعيد تسمية نفسه باسم «التجمع الديموقراطي» في السعودية ويرفع شعار الاصلاح الديموقراطي منذ أوائل تسعينات القرن الماضي.. ولذلك فإن السلطة لم تلبث حتى أفرجت عن المعتقلين مقابل حل الحزب.

وقد أعلن الحزب- حسب ما ورد في «غوغل»- حل نفسه بعد صفقة مع السلطات الأمنية مقابل اطلاق سراح آخر معتقلين عام ١٩٩٠. ويقوم مركز الأعلام الثوري للشرق الأوسط وشمال افريقيا بمحاولات لجمع أرشيف وتاريخ الحركة الشيوعية والماركسية اللينينية والاشتراكية السعودية.

والأحزاب في السعودية: اتحاد شعب الجزيرة العربية، وحزب التحرير، وحزب الأحرار، والحركة الإسلامية للاصلاح، وتنظيم نجد الفتاة، وحزب التجديد الإسلامي، وحزب الأمة الإسلامي، والحزب الشيوعي السعودي، والحزب الوطني الحجازي، والحزب الديموقراطي الشعبي، وحزب البعث العربي الاشتراكي السعودي.

وتتمثل المعارضة بالاخوان، والجماعة السلفية المحتسبة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وحركة الضباط الأحرار السعودية، وحزب الله الحجازي.

وهناك أيضاً منظمة الشيوعيين السعوديين (العربية) وكانت حزباً سياسياً في العربية السعودية، وقد تشكلت في بيروت من قبل الشيوعيين ضد تحالف المعارضة السعودية.. وكانت حياة هذه المنظمة قصيرة، وبقي معظم الشيوعيين السعوديين تحت علم جبهة الحرية الوطنية التي تحولت فيما بعد إلى الحزب الشيوعي في العربية السعودية.

حزب العمل الاشتراكي العربي في الجزيرة العربية (*)(1)

ترتبط نشأة الحزب المذكور بظهور فئة واسعة من المثقفين والمتعلمين السعوديين، الدارسين في الجامعات خارج السعودية خصوصاً، ممن تبنوا الأفكار الماركسية.. وتكون هذا الحزب أساساً من جيل السبعينات من مثقفين ومتعلمين يساريين وعناصر عمالية وتشكلت طلائع الحزب المذكور من الطلبة الجامعيين السعوديين الدارسين في الجامعات الأمريكية، والذين تأثروا بأطروحات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من حيث تبني الماركسية- اللينينية، ومن حيث انجذاب الطلبة السعوديين إلى اطروحات الجبهة المذكورة حول مختلف القضايا وبالدرجة الأولى ترابط النضال الفلسطيني بالنضال العربي.

تبنىٰ حزب العمل الاشتراكي العربي في الجزيرة العربية الماركسية – اللينية كدليل نظري له في نضاله.. يؤمن بأن العنف الثوري هو الطريق الوحيد لمواجهة العنف الرجعي المحلي (السعودي) المستمد من العنف الامبريالي العالمي[1].

---

* – آخذين بالاعتبار أن من غير الجائز تسمية البلد باسم أسرة من الأسر.

1 – المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الأحزاب والحركات اليسارية الجزء الثاني، ص ٧٥٧ للكاتب عبد النبي العكري.

ويشخص الحزب طبيعة المرحلة التي تمر بها الجزيرة العربية بأنها مرحلة «تحرر وطني ديموقراطي» يعمل الحزب على تكوين جبهة وطنية ديموقراطية عريضة تتسع لكافة القوى المعادية للنظام السعودي، على أن تكون هذه الجبهة بقيادة طليعة الطبقة العاملة، أي الحزب. ولقد حدد الحزب مهام المرحلة بشكل تفصيلي في مرحلة لاحقة في كتاب «النفط والمجتمع في الجزيرة العربية» وبرأي الحزب فإن أعداء الثورة هم:

١ - العائلة السعودية ونظام حكمها، ومن يدور في فلكها.

٢- الطبقة البرجوازية الكبيرة بشقيها الرأسمالي والكمبرادوري.

٣- المؤسسات والمنشأت الاحتكارية الأجنبية وعلى رأسها الأمبريالية الأميركية التي تدعم وجود النظام السعودي.

٤- الرجعيات العربية الأخرى، في الخليج، والأردن على سبيل المثال.

ويشدد الحزب على ضرورة العمل الجبهوي للقوى الوطنية في السعودية، وقد كرس لذلك أكثر من مقال في «المسيرة» و«الجزيرة الحرة» وكتيبات أخرى، والعديد من البيانات.. وأن التلاحم في الشارع والتجاور في السجون شكلاً دافعاً لتقارب المنظمات الثلاث الجبهة الإسلامية وحزب العمل والحزب الشيوعي.

وإذا كان دور النظام السعودي في الستينات هو محاربة التيار القومي بقيادة جمال عبد الناصر، وقد اتضح هذا الدور بجلاء بعد قيام ثورة اليمن عام ١٩٦٢. ويرى الحزب أن النظام السعودي استثمر هزيمة حزيران ليفرض قيادته وخطه الإسلامي والرجعي على الساحة العربية. كما عمل النظام على إجهاض الثورة الفلسطينية وهي في بدايتها، من خلال دعم النظام الاردني لتصفية وجود الثورة في الأردن من خلال مجازر أيلول.

واستخدم النظام السعودي عوائد النفط لتخريب الأنظمة العربية، ونجح في اليمن الشمالي ومصر والسودان، ومن ثم ضرب ثورة عمان، ثم اخراج الخبراء السوفييت بدعم سعودي أيضاً كبداية لاندفاع النظام المصري في المخطط الأمريكي.

وأن كل المؤتمرات الإسلامية التي رعتها السعودية لم تستهدف دعم الشعوب الإسلامية، بل كانت لدعم الأنظمة الاستبدادية العميلة لأمريكا مثل الباكستان وتركيا.. وأما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن النظام السعودي يتآمر عليها، حيث إن هو الداعم لنظام كامب دافيد، ويدعم اليمين الفلسطيني..

---

1 - المصدر نفسه الوضع الطبقي في الجزيرة العربية، من منشورات ح.ع. ٤٠١ - الجزيرة العربية، تموز ١٩٨٢، المقدمة.

وتعمل الولايات المتحدة الامريكية على مصالحة الأجنحة المختلفة في الأسرة السعودية الحاكمة، وارجاع الأمراء من الخارج، واطلاق أيديهم في التجارة، وارسال العديد من الأمراء إلى الخارج للتعلم سواء المدني أو العسكري، للامساك بمواقع السلطة المقررة المدنية والعسكرية. ومع ذلك لا تزال الاسرة الحاكمة تعج بالتناقضات بين مختلف أفخاذ الأسرة السعودية.

ومن جهة أخرى، فقد أعطى الحزب أهمية استثنائية لقضية المرأة والموقف من المرأة هو مصدر صدام الحزب مع النظام السعودي، ومصدر الخلاف مع القوى الإسلامية المحافظة، ولقد خصص الحزب مقالات ودراسات في «المسيرة» و«الجزيرة الحرة» تعالج قضايا المرأة. وطرح الحزب شعار «تحرير المرأة شرط أساسي لتحرر المجتمع»،... ويطرح الحزب برنامجه بخصوص المرأة حيث يتبنى: ١- مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات. ٢- سن قانون للأحوال الشخصية يحمي المرأة كاختيار الزوج وحقها بالطلاق. ٣- جعل التعليم إجبارياً لجميع المراحل ما دون الجامعة للذكور والإناث. ٤- توسيع مجالات العمل للنساء كافة بحيث يتهيأ لها الاستقلال الاقتصادي ومساواتها بالرجل في الأجر والعلاوة.

ويعتبر الحزب أن مجلس التعاون الخليجي ما هو إلا إحياء لحلف أمن الخليج بعد تغيير الاسم.. ويعتبر الحزب أن مجلس التعاون صيغة تخدم الامبريالية العالمية، والأنظمة الرجعية في المنطقة لا الجماهير، حيث أن المجلس ومنذ إنشائه ركز على تحقيق الاتفاقيات الأمنية والعسكرية لحماية انظمته الرجعية والمهترئة من نقمة الجماهير.

ويؤمن الحزب بوحدة الأمة العربية، وبكونها أمة جزأها الاستعمار، ولذلك فإنه يناضل من أجل إعادة توحيدها على أسس ديموقراطية شعبية، ويعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربي، في مواجهة أعداء الأمة العربية. ويؤمن أيضاً بتحرير كامل التراب الفلسطيني عن طريق (إزالة الكيان الصهيوني المصطنع)، وإقامة دولة فلسطين الديموقراطية الشعبية على المدى الاستراتيجي.

وأخيراً فإن الحزب هو تنظيم سري، وفي ظروف السعودية المتميزة بالقمع الشديد وأننا لا نستطيع الكشف عن نضالات الحزب واسهاماته في النضال الوطني. لكن مجرى الصراع الساخن في «السعودية» وخصوصاً أثناء انتفاضة الحرم المكي والمنطقة الشرقية في مطلع السنة الهجرية ١٤٠٠ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩)، دفع بقواعد الحزب إلى الشارع، حيث شارك التيار الإسلامي الشيعة بقيادة منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية، في ما يعرف بانتفاضة المنظمة الشرقية، وفي ذات الوقت (أبدى الحزب تعاطفه الشديد مع حركة السلفيين بقيادة جهيمان العتبي، وأشاد بهما علنياً.

وتعرض الحزب إلى جانب الحزب الشيوعي في السعودية والمنظمة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية، إلى ١٢ حملة مطاردة في أعقاب انتفاضة المنظمة الشرقية.. وركز الحزب بعد ١٩٨٢ على إعادة بناء الذات..

الحزب الشيوعي المصري

المقدمة

مصر أم الدنيا، فهي «متوسطة الدنيا قد سلمت من حر الأقليم الأول والثاني، ومن برد الأقليم السادس والسابع، ووقعت في الأقليم الثالث فطاب هواؤها، وضعف حرها، وخف ماؤها، وسلم أهلها»[1]. وهي إن لم تعد ام الدنيا كلها، فقد بقيت أم دنيا العرب والأفارقة والمسلمين.

وكانت مصر الدولة العربية الأولى التي سارت على طريق التقدم الاجتماعي الذي أفسح المجال رحباً امام أعمال الترجمة والتأليف، وأمام انتشار الصحف على أوسع نطاق عرفته المنطقة في العصر الحديث. واعتقد البعض ولا زال، أن هذا الرقي لم يكن نتيجة من نتائج الاحتكاك بالأجنبي الفرنسي الذي احتل البلاد في أواخر القرن الثامن عشر، وإنما كانت مصر في طريقها إلى تحصيل هذا الرقي، حتى لو لم تطأ قدما قائد الحملة نابليون بونابرت أرض الكنانة. ولعلنا لا نجا في الحقيقة إذا قلنا أن الحملة بما ولدته من احتكاك مباشر قد ساعدت في التعجيل على الوصول إلى هذه النتيجة، أو انها بعبارة أخرى، اختصرت السبيل اليها.

وبعد فشل الحملة الفرنسية على مصر سارع البريطانيون إلى قطف ثمار هذا الفشل. ونصبت الحكومة العثمانية والياً على مصر محمد علي باشا الذي انتهج سياسة الانفتاح على العالم الغربي التي سمحت بتسرب الأفكار الاشتراكية إلى المنطقة. وقد كتبت الباحثة وفاء شعبان في مقال لها بعنوان «جوانب من تاريخ انتشار الاشتراكية في العالم العربي» أن الافكار الاشتراكية قد دخلت إلى هذا العالم عن طريق وبواسطة عدد من «السان سيمونيين» الذين استدعاهم محمد علي باشا ابتداء من العام ١٨٣٣ بهدف إنشاء مدرسة تقنية. و«السان سيمونيون» هم أنصار سان سيمون (غلودهنري) (١٧٦٠-١٨٢٥) مؤسس الاشتراكية الفرنسية التي وضع خطوطها الرئيسية في مجموعة من الكتب. ولعب السان سيمونيون دوراً هاماً في بناء القناطر الخيرية وغيرها من المشاريع ذات الأهمية القصوى لاقتصاد مصر، وكانوا أول من دعا في العصر الحديث إلى شق قناة السويس بغية ربط القارات بعضها بالبعض الآخر، وقد تأثر بـ«السان سيمونين» بعض المفكرين العرب أمثال رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) الذي كان قد أرسله محمد علي باشا إلى باريس في العام ١٨٢٦ في بعثة دراسية[2].

وبالنسبة إلى كلمة «الاشتراكية» المشتقة من «الاشتراك» و«المشاركة» والتي تتصل فكرياً بالتدبير الذي اتخذه النبي محمد (ص) إزاء المهاجرين في المدينة (يثرب) في الأيام الاولى للهجرة، فقد ظهرت أول ما ظهرت في النصوص العربية عام ١٨٧٨ على يد فارس شدياق الذي كان يكتب في صحيفة «الجوائب» ما بين عامي ١٨٦٠ و١٨٨٤. وقد كتب هذا المفكر اللبناني عن «كومونة —عمومية- باريس» في أوائل سبعينيات القرن الفائت[٣].

واستخدم الأدباء المصريون واللبنانيون كلمة «سوسيالية» أو «سوشياليزم» وترجمها بعضهم إلى «اجتماعية». واستخدمت أيضاً كلمة «كوميونيزم» أو ترجمت بـ«إباحية» واستخدم الحزب الاشتراكي المصري صيغة «الإباحية» عندما أعلن بعد فترة من تأسيسه في أغسطس / آب ١٩٢١ عن انتمائه إلى الأممية (الدولية) الثالثة. فكتبت جريدة «الأهرام» المصرية «إن اللجنة المركزية للحزب، (أي أن الحزب الاشتراكي المصري) قررت تغيير اسم الحزب إلى الحزب الإباحي»[٤] وجاء في البيان الذي أصدره فؤاد الشمالي معلناً فيه انسحابه من «الحزب الاشتراكي المصري» بسبب ضغط الشرطة عليه، وأسس حزباً آخر باسم «الحزب الاشتراكي السوري- اللبناني»: «إننا وجدنا معنى الشيوعية يتفق مع الإباحية»، وأضاف بأنهم حين وضعوا مبادئهم الأساسية التي استخلصوها من «الدولية الثانية انها لا تتنافر مع الشيوعية والإباحية»[٥].

ونعتقد أن كلمة كميونيزم communism اللاتينية قد ترجمت إلى اللغة العربية بكلمة «شيوعية» لأول مرة من قبل ميخائيل عطايا المولود في دمشق عام ١٨٥٣ والمتوفى في موسكو عام ١٩٢٤. وكان ميخائيل عطايا قد وصل إلى روسيا في عام ١٨٧٣ واشتغل في معهد لازاريف للغات الشرقية، ووضع عدداً من الكتب على رأسها قاموساً عربياً- روسياً كبيراً. وبعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ ترجم ميخائيل عطايا إلى اللغة العربية «بيان الحزب الشيوعي» لكارل ماركس وفريدريك أنغلز. وبعدئذ اخذت الكلمة «شيوعية» تحل شيئاً فشيئاً محل الكلمة «إباحية»[٦].

وانتقد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٧) الأفكار الاشتراكية بالمعنى الأوربي الاجتماعي في كتاب «الرد على الدهرين» الذي صدر عام ١٨٨٠. وكان قد صدر قبل سنة من ذلك التاريخ كتاب «الاقتصاد السياسي» لخليل غانم. وبحث جمال الدين الأفغاني بعد ذلك عن جذور «الاشتراكية» في الإسلام منطلقاً من المعنى المشار إليه أعلاه. وفي العام ١٨٨٩ صدر كتاب «أصول الاقتصاد السياسي» لرفلة جرجس.

وميزت مجلة «المقتطف» ما بين الاشتراكية والفوضوية، إلا أنها خلطت في بعض الأحيان ما بين الـ«سوسيالية» و«الشيوعية». وأوردت هذه المجلة اسم كارل ماركس في عام ١٨٩٠. وظهر

في مجلة «المؤيد» في العام نفسه ۱۸۹۰ مقال بعنوان «الاقتصاد السياسي» لكاتب لم يجرؤ على ذكر اسمه وكتب المجلة انه «أحد الفضلاء القراء». وظهر بعد عامين، أي في العام ١٨٩٢ كتاب آخر بعنوان «الاقتصاد السياسي» لجيوفتس، وقد ترجمته جمعية التعريب إلى اللغة العربية.

ولعب المفكرون اللبنانيون الثلاثة فرح انطوان، وشبلي شميل، ونقولا حداد دوراً كبيراً على مستوى الدعاية إلى الافكار الاشتراكية في تلك الفترة، أوائل القرن العشرين، إن كان في مصر، او في وسط الجالية العربية في أميركا. ويعتقد المفكر اللبناني محمد دكروب أن الرحلة المجيدة الشجاعة رحلة المجاهرة بالاشتراكية والتعريف بها، والدعوة لها، بدأت بوضوح مع فرح انطوان وروايته الفكرية «الدين والعلم والمال» التي صدرت في الاسكندرية عام ١٩٠٣[٧].

وفي العام ۱۹۱۳ أصدر سلامة موسى (۱۸۸۷-١٩٥٨) رسالة في كتيب صغير اسمها الاشتراكية، وكان الرجل قد عاد من السفر إلى فرنسا حيث قضى هناك عدداً من السنين، وبعدئذ سافر إلى انكلترا وانتسب هناك إلى الجمعية الاشتراكية «الفابية» وأبدى تعاطفاً مع أفكار الأديب والفيلسوف الفابي الايرلندي الأصل جورج برنارد شو.

وتختلف «اشتراكية» سلامة موسى شيخ الأشتراكيين في مصر وفي المنطقة العربية كلها عن اشتراكية الآخرين بصورة عامة وعن اشتراكية البلاشفة بصورة خاصة، في أن اشتراكية سلامة موسى الفابية أي «الانتظارية» تدعو إلى اشتراكية يصل المجتمع اليها من دون ثورة أو حتى من دون أدنى عنف يوجه إلى أي كان. ويتم بناء هذه الاشتراكية بالتدريج ووفقاً لدرجة تطور وارتقاء مستوى المجتمع، وقيام مؤسساته الادارية بجعل الملكية جماعية، ويتم توزيع الناتج الأجتماعي بصورة عادلة على الناس جميعاً.

وظهر في العام ١٩١٥ كتاب بعنوان «المذاهب الاشتراكية» وكاتبه مصطفى حسنين المنصوري، ناظر مدرسة «طوخ» الاعدادية، شرح فيه المذهب الاشتراكي الماركسي - اللينيني شرحاً وافياً. وصدرت للمؤلف نفسه كتب أخرى ثم ظهر اسمه في لوائح المنتسبين إلى الحزب الاشتراكي المصري. ولم يعرف مصيره بعد الحملة التي شنتها الحكومة الوفدية عام ١٩٢٤ على الحزب المذكور.

وبالنسبة إلى الخطوات التي اتخذت من أجل تأسيس حزب عمالي فقد ظهرت الارهاصات الأولى عندما نشرت كل من جريدة «الأهرام» وجريدة «اللواء» في ١٢ يوليو / تموز عام ١٩٠٨ بياناً عن دعوة عامة يوجهها «حزب المقاصد المشتركة للعمال» للاستماع إلى خطبة تدعو أصحاب

«الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها إلى حزب مشترك المنافع. ونقرأ في الأهرام في ١٦ يوليو / تموز عام ١٩٠٩ بياناً عن تأسيس حزب للعمال وانتخاب رئيس له.

ومن جانب د. رفعت السعيد الذي أرخ للحركة الاشتراكية المصرية من العام ١٩٠٠ إلى العام ١٩٥٠ فقد اعتبر أن كتابات نقولا حداد، إن كان في مقالة بعنوان «الاشتراكية ما تطلبه وما لا تطلبه» الذي نشرته مجلة «الهلال» في العام ١٩١٨، أو في كتابه «الاشتراكية» الذي صدر عن الدار نفسها عام ١٩٧٠، هي قمة التطور والنضج للفكر الاشتراكي العربي.

وأقام اليونانيون والايطاليون والأرمن وغيرهم من الأجانب الذين كانت تعيش أعداد كبيرة منهم في مصر، تنظيمات اشتراكية منذ وقت مبكر. وكانت لهذه التنظيمات اتصالاتها بالأحزاب الشيوعية وغير الشيوعية في اليونان وايطاليا وفرنسا. وقد بذل الضابط الإنكليزي فكتور أستور الذي جلبته قوات الاحتلال البريطاني إلى ارض مصر إبان الحرب العالمية الأولى، جهوداً مضنية لإقامة علاقات متينة مع المثقفين المصريين بغية ربطهم بالحزب الشيوعي البريطاني. وبتضافر جهود عدد من الأجانب، وجهود عدد من المثقفين المصريين المتعاطفين مع الحركة العمالية المصرية أمكن تأسيس «الحزب الاشتراكي المصري» في أغسطس / آب ١٩٢١. غير أن هذا الحزب كان يحمل في احشائه عوامل تأزمه بسبب تنافر مؤسسيه وخلافاتهم غير القابلة للحل في ذلك الحين. وعلى سبيل المثال فإن سلامة موسى الذي كان يعتبر نفسه لأمد بعيد، السكرتير الأول للحزب، كان يحارب الاتجاهات الثورية والانقلابية. وكان أستاذ الفلسفة في الجامعة د. علي العناني هيغلياً يسارياً. وكان عبد الله عنان أقرب إلى الدولية / الأممية الثانية منه إلى الدولية / الأممية الشيوعية الثالثة. وكان انطون مارون، وصفوان أبو الفتح وآخرين أقرب إلى البلاشقة. واختير حسني العرابي سكرتيراً عاماً لأنه اتخذ موقعاً وسطاً.

وبالرغم من امتناع الحكومة عن منح موافقتها على عقد مؤتمر علني للحزب، فقد عقد المؤتمر بصورة سرية في ٣٠/ ٧/ ١٩٢٢ في الاسكندرية، وتقرر بالأغلبية الكبرى اعتناق المذهب الشيوعي والانضمام إلى الدولية / الأممية الثالثة. وأدى ذلك بالطبع، إلى عزل، ثم ابتعاد سلامة موسى والدكتور علي العناني عن الحزب ومهاجمتها على صفحات الجرائد. وابتعد بعد فترة عبد الله عنان. وسافر الأمين العام حسني العرابي إلى موسكو لحضور المؤتمر الرابع للكومنترن في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٢٢ لتأمين صلة الحزب بالأممية / الدولية الثالثة، والحصول على اعترافها به. وعاد العرابي إلى مصر بالشروط التالية:

١ - يطرد الحزب بعض العناصر غير المرغوب فيها (ويقصد بذلك روزنتال أقدم اشتراكي في مصر. ومع انه أجنبي الأصل فقد كان يحمل الجنسية المصرية منذ فترة لا تقل عن عقدين من السنين).

٢ - يعقد الحزب مؤتمراً يقبل فيه الشيوعيين غير المنتمين إليه بعد، ويقبل الشروط الواحد والعشرين للدولية / الأممية الثالثة التي تؤكد على ضرورة القطع مع الدولية / الأممية الثانية.

٣ - تغيير اسم الحزب من «الاشتراكي» إلى «الشيوعي» فيصبح الحزب الشيوعي المصري.

وقد طرد الحزب روزنتال، وأُقرت الشروط الواحد والعشرين، وغيَّر الحزب اسمه فاستقال أحمد المدني، وانسحب الهريدي واسكندر صادة وآخرين. وسادت حالة من الهرج والمرج انتهت في ١٨/ ٣/ ١٩٢٣ بالقاء القبض على حسني عرابي، وانطوان مارون، والشيخ صفوان أبو الفتح، وآخرين. واقفل مقر الحزب ومقر اتحاد نقابات العمال، وختمت الأبواب بالشمع الأحمر. إلا أن ذلك لم يضعف الحزب، بل ربما جعله أقوى، وخصوصاً في صفوف الطبقة العاملة الفتية التي كان رئيس اتحادها النقابي الشيخ صفوان أبو الفتح، ومستشارها القانوني أنطون مارون.

وأفرج عن السجناء عند انتهاء حالة الطوارئ بعد فترة قصيرة. ولكن ما أن تولى الحكم حزب الوفد على رأسه سعد زغلول بعد الانتخابات التي أجريت على أثر اصدار الدستور في عام ١٩٢٣، حتى بدأت حالة الحصار الحقيقية على الحزب وعلى النقابات. ووجهت حكومة الوفد ضربتها القاضية يوم ٣/ ٣/ ١٩٢٤ حين أُلقي القبض على قيادة الحزب وقيادة اتحاد نقابات العمال. وتقدم حزب الوفد بثقله الجماهيري وثقل زعيمه سعد زغلول ليحل محل الحزب الشيوعي المصري في قيادة الطبقة العاملة. وبذلك طويت صفحة الحركة الشيوعية المصرية الأولى لكي يتم فتح صفحة جديدة للحركة الشيوعية المصرية الثانية في أواخر العشرينات. ويخرج المعتقلون بعد أن دفنوا انطوان مارون الذي استشهد وهو مضرب عن الطعام- ويعود مع العائدين من الدراسة في موسكو (وكانوا ستة) محمد عبد العزيز الذي فرضه «الكومنترن» أميناً عاماً.

فزاد عميل البوليس محمد عبد العزيز الحزب الشيوعي المصري تشتيتاً وضعفاً وضياعاً بوشاياته التي أرهقت من بقي في الحزب وأرهبتهم.

ورغم ذلك ظهر في صحيفة السياسة الصادرة في ٥/ ١١/ ١٩٢٧ مقال بعنوان «البلشفية في عامها العاشر»[٨] وكتب نجيب محفوظ الذي سيصبح كاتباً روائياً كبيراً. (ويقول سلامة موسى بأنه هو الذي اكتشفه)، كتب في الصحيفة نفسها (السياسة) في عدد أكتوبر / تشرين الأول عام

١٩٣٠ «إننا إذا أردنا أن نتنبأ بالمذهب الذي سيكون له الفوز بين المذاهب لقلنا- أو لأحببنا أن نقول- بأنه مذهب الاشتراكية»[٩] وكان عبد القادر المازني قد تصور على صفحات «المجلة الجديدة» التي كان يصدرها سلامة موسى «مصر بعد مائة عام أن الاشتراكية لا مفر منها- بطبيعة الحال- ولو بقوة العدوى من الغرب»[١٠].

واتسع النشاط بين الأجانب بصورة عامة، وبين الايطاليين بصورة خاصة، ضد «الفاشيزم» التي شكلت رأس حربة الهجوم الجديد على مواقع الشيوعية في العالم بأسره. ولم يلبث هذا الهجوم أن شمل مصر فكتبت «اللطائف المصورة»، في ٢٨/ ٢/ ١٩٢٧ أن موسوليني قد أصبح حديث أوربا بأسرها، بل العالم أجمع. وهو في الحقيقة من أعظم رجال هذا العصر أن لم يكن أعظمهم طراً. وقد أتى منذ توليه زمام الأمور في ايطاليا أعمالاً مجيدة، وجعل الشعب الايطالي يقلع عن كثير من العادات القديمة التي كانت تؤدي بايطاليا إلى الثورة والخراب[١١].

وتصدى لهذه الهجمة ولغيرها كثير من الاشتراكيين القدامى والجدد. فنُشر في مايو / أيار عام ١٩٣٣ على صفحات مجلة «المقتطف» مقال بغير توقيع تحت عنوان «ماركس ومذهبه- على ذكر انقضاء خمسين سنة على وفاته»[١٢] ونشر من الاشتراكيين الجدد عصام الدين حفني ناصيف كتباً عديدة قدم فيها شروحاً وافية وعلمية عن النظرية الماركسية. وقام د. عبد الرحمن شهبندر، وهو بالأصل من سوريا اشترك إلى جانب سلطان باشا الأطرش في الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، ثم لجأ إلى مصر، وكتب في صحفها، واغتيل في عام ١٩٤٠ بعد أن عاد إلى دمشق، وقام بنشر بحث في مجلة «المقتطف» التي صدرت في ابريل / نيسان عام ١٩٣٣ بعنوان «معرض المذاهب السياسية من جمهورية افلاطون إلى شيوعية روسيا»[١٣].

وبالإضافة إلى مجلة «الحساب» التي اعتبرت منبراً علنياً للحزب، ومجلة «المقتطف» التي نشرت مقالات عن الاشتراكية، أصدر حسني عرابي وعصام الدين حفني ناصيف، وعبد الفتاح القاضي العدد الأول من مجلة «روح العصر» في فبراير / شباط ١٩٣٠. ووزع الحزب في أول ذلك الشهر (مايو / أيار) على نطاق واسع منشوراً دعا العمال إلى الاحتفال بعيد الأول من مايو / أيار. وألقي القبض على عدد من العمال من ضمنهم شعبان حافظ الذي أفرج عنه، وسافر إلى موسكو، ثم عاد إلى مصر، وناضل في صفوف حزبه إلى ان استشهد في السجن في أواخر الخمسينات. واعتبر أن من أكبر نجاحات الحزب في تلك الفترة (أي فترة الثلاثينات) اكتشاف خيانة محمد عبد العزيز وطرده من صفوف الحزب.

بعد أن أسس الأجانب «رابطة أنصار السلم» أمكن في أوائل ايلول ١٩٣٩ إقامة تجمع باسم «الاتحاد الديموقراطي» في القاهرة والاسكندرية. وتكونت وراء هذا الاتحاد جماعة سرية ماركسية من الأجانب وتشكلت منظمة «تحرير الشعب» كمنظمة ماركسية أولى بعد اختفاء الحزب. وضمت هذه المنظمة في عضوية لجنتها االتنفيذية ثلاثة أعضاء مصريين وعضواً أجنبياً واحداً. واستأنفت هذه المنظمة عملها بعد ضربة أكتوبر / تشرين الأول ١٩٤١. وألقي القبض على حوالي خمسين شخصاً من المصريين من أعضاء منظمة اسمها «الخبز والحرية» في يونيو / حزيران ١٩٤٢. وتكونت في العام نفسه جماعة ماركسية ثالثة سيطرت على «الاتحاد الديموقراطي» الذي صعد نشاطه ووسعه. إلا أن ذلك لم يمنع انقسامها إلى مجموعتين جديدتين: مجموعة الحركة المصرية للتحرر الوطني (ح.م) بقيادة هنري كوربيل، وجماعة «الايسكرا» بقيادة هليل شوارتز. وفي الوقت الذي أبدت فيه المجموعة الأولى اهتماماً بالاتصال بالمصريين، ركزت الثانية جهودها على التثقيف في صفوف الأجانب[١٤].

وتوحدت المنظمتان في عام ١٩٤٥ باسم الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حدتو) التي خاضت نضالاً واسعاً وشجاعاً شمل قطاعات الشعب المختلفة، ومن ضمنها الجيش والشباب السوداني والليبي والاثيوبي الذي كان يدرس في مصر. وتأسست «الحركة السودانية للتحرر الوطني-حستو»[١٥].

ومن مجموعة د. عبد الفتاح القاضي الذي سبق أن أصدر مع حسني عرابي وعصام الدين حفني ناصيف مجلة«روح العصر» والمجموعة المصرية للتحرر الوطني (ح.م) تشكلت «العصبة الماركسية» إثر حملة الارهاب التي قادها رئيس الوزراء اسماعيل صدقي في ١١ يوليو / تموز عام ١٩٤٦.

فابتعد البعض وتفككت عرى المنظمة وانقسمت «حدتو» وقام فوزي جرجس بلم شمل «العصبة الماركسية» في أواخر ١٩٤٩. وأطلق على هذا التجمع اسم نواة «الحزب الشيوعي المصري» وارتفعت حدة المد الثوري عام ١٩٥١ أثر هزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ واجبار حكومة الوفد على الغاء معاهدة ١٩٣٦. وانكمش الشيوعيين على أنفسهم حينما واجهت سلطات ثورة / انقلاب ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ العمال في كفر الدوار بالرصاص وأعدمت خميسي والبقري. إلا أن ذلك لم يمنع تشكيل الحزب الشيوعي المصري الموحد عام ١٩٥٦ والحزب الشيوعي المصري- المؤتمر- عام ١٩٥٨. ثم حل الحزب الشيوعي نفسه عام ١٩٦٤ بناء على رغبة عبد الناصر واعيد تشكيل الحزب مع بقاء الخلاف قائماً ما بين الاتجاهين فيه.

وفتح الصفحة الثالثة في حياة اليسار العربي في مصر جمال عبد الناصر الذي كان بحاجة إلى «جواز سفر» يبيح له التصرف بالجماهير المصرية الواسعة كما يتصرف الراعي برعيته.. ولكي يتحقق له ذلك على مستوى التنظيم الحربي العسكري السري، فقد وازن، بقدر الامكان ما بين الاتجاهين اللذين كانا يسودان في المجتمع المصري، وهما «الأخوان المسلمين» و«الشيوعية»، وإن كان هدفه النهائي أن يزيحهما ويحل هو نفسه محلهما. وعلى المستوى الجماهيري لم تكن «وثيقة الاستقلال» كافية وإن كانت قد أخرجت الجنود البريطانيين من منطقة القناة في مصر. فالسوريون وغير السوريين انتقدوا سلطة عبد الناصر التي وافقت على ايراد بند في اتفاقه مع الإنكليز يسمح لهم بالعودة إلى مصر إذا تعرضت القناة لخطر من الأخطار. ونعت البعض هذا الاستقلال بالاستقلال الكاذب أو الخادع. على أن عبد الناصر نتيجة لميوله السياسية القريبة من الأخوان المسلمين، ونتيجة الرغبة في الحلول محل الأحزاب اليمينية على اختلاف أنواعها، وبالدرجة الأولى حزب الأخوان المسلمين الأدق تنظيماً والأوسع جماهيراً من كل الأحزاب الأخرى، فقد اتجه نحو الغرب ممثلاً بالولايات المتحدة الأميريكية. ويعتقد البعض أن انقلاب ٢٣ يوليو / تموز لم يكن لينجح من دون ضوء أخضر اميريكي.

ومن جانب الأخوان المسلمين لم يقبلوا أن يختطف الشاب عبد الناصر السلطة من بين أيديهم، ويبتعد عنهم، ويتحداهم، ويستولي على جماهيرهم، فحاولوا اغتياله. وبذلك وقعت في يده الورقة التي سمحت له بكتم انفاسهم.

وإضافة إلى ما تحقق فقد كان عبد الناصر في أواسط الخمسينات بحاجة أولاً إلى المال، وثانياً إلى إبعاد العدو الآخر المتمثل بالشيوعية. وقدر أنه بتأميم قناة السويس يضرب عصفورين بحجر واحد فيربح المال الذي تدره القناة، ويزيل عن طريقه الشيوعيين كما أزال الأخوان المسلمين. وقد قال عند تأميم القناة «أنني أضع بذلك حاجزاً يمنع الشيوعية من أي تقدم لعشر سنوات قادمة»[١٦].

ومن جانب الحكومة الأميريكية فقد توصلت إلى نتيجة تقول «ان عبد الناصر ليس فقط غير شيوعي وإنما هو أفضل «حاجز» ضد الشيوعية في الشرق الأوسط»[١٧].

والذي حدث أن عبد الناصر أصاب بحجر واحد عصافيراً ثلاثة أو أكثر عندما فشل العدوان الثلاثي على مصر بقوة التناقضات الدولية التي سمحت للاتحاد السوفياتي بالتهديد بعد يومين من الغزو المشترك للندن وباريز وتل أبيب، بالقصف الصاروخي إذا لم يتوقف فوراً عدوانهم على مصر[١٨].

وكان من نتائج الفشل الذي حصده المعتدون أن أصبح عبد الناصر بطلاً قومياً اسطورياً. ولذلك طار صوابه عندما أبدى الشيوعيون السوريون تحفظاتهم على مشروع الوحدة الذي طرحه عليه البعثيون السوريون ودخل عبد الناصر في معركة ضد الشيوعيين المصريين والسوريين، وانقشعت بسرعة الغيوم التي تلبدت لفترة قصيرة في سماء العلاقات السوفياتية-المصرية. وجاء خروتشوف إلى مصر محملاً بالأوسمة والاعتذارات والهدايا تعويضاً عن تدخله في الشئون الداخلية لـ«الجمهورية العربية المتحدة» عندما طالب بالإفراج عن الشيوعيين.

ولم يختلف حكم عبد الناصر في «عهد الوحدة» عن حكمه قبله أو بعده. فالعسكريون هم الذين يقومون بتأدية جلائل الأمور وفق نظمهم وتقاليدهم، وما على الآخرين سوى تنفيذ المهام الشكلانية المنوطة بهم. وقد وجد الوزير د. بشير العظمة نفسه «بعد شهرين فقط بيدقاً في رقعة يحرك حجارتها جهاز تشريفات القصر الجمهوري، للتواجد في الاستقبال والوداع، نستمع ونبتسم ونصفق، ثم ننصرف بانتظار المناسبة القريبة القادمة»[19].

وتساءل اليسار المصري الممثل بالشيوعيين في مختلف تنظيماتهم عن السر في التناقض الذي تبديه سلطة اليسار العربي الجديد الممثلة بتيار عبد الناصر فإذا كان عبد الناصر يسير في الطريق الصحيح (للاشتراكية) فهل «نحن» الموجودون في السجون ونلقى العذاب في كل لحظة مخطئون؟ وإذا كان هو الذي يحقق النجاحات ويرتكب بعض الأخطاء، فما هي أخطاؤنا نحن؟ لماذا يتخذ منا هذا الموقف؟ هل يخشانا؟ ولماذا؟[20].

وعندما خرج اليساريون القدامى من السجون، بعد أن دفنوا فيها عدداً كبيراً من الشهداء، رؤوا اليسار الجديد: اليسار الناصري قد جعل مصر تموج برايات تحمل كلمات «الاشتراكية» و«الثورة» و«الحل الثوري» لكنها مجرد كلمات. وأصبحت هذه الكلمات سلعة رابحة إلى غير أصحابها (أي اليسار القديم) يتاجرون بها ويكسبون، ويقفزون عبر درجات سلم العمل السياسي صعوداً، كلما ازدادوا نفاقاً وقدرة على الثرثرة، وكلما ازدادوا قدرة على تجميد الحركة عند حدود الكلمات.[21]

ومما يدل على اعتقاد عبد الناصر بـ«سوبرمانتيه» إن لم نقل بـ«ألوهيته» أنه كان يظن أنه قادر على الضحك على ذقون القوتين الأعظم في العالم وقتئذٍ. وبامكانه توظيف قدراته في مصرف التناقضات بين المعسكرين. فـ«أخذ من الأميركان قروضاً طويلة الأمد بلغت قيمتها في الفترة ما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٤ ألف مليون دولار»[22] وهي الفترة التي كان يأخذ فيها عبد الناصر من الاتحاد السوفياتي كل شيء.

وعلى مستوى الجماهير الشعبية فإن مواقع الانتاج الأساسية في المدينة التي غدت في يد الدولة بواسطة التأميمات، وأضيفت اليها مواقع اساسية أخرى در انشاؤها أموالاً طائلة على فريق واسع من التقنيين وممن يتعاونون معه، استطاعوا أن يرسموا صوراً زاهية للتنظيمات الشعبية بدءاً من حزب الاتحاد الاشتراكي، وانتهاء بالنقابات والاتحادات النقابية على اختلاف أنواعها. وهي لم تكن غير أجهزة من ضمن أجهزة الدولة الكثيرة تديرها الفئة الحاكمة بطرائقها العسكرية وشبه العسكرية.

وفي القرية، فالجمعية الفلاحية – وفقاً للقانون – يجب أن يكون ٨٠٪ من أعضاء مجلس ادارتها ممن يملكون خمسة أفدنة فأقل. وانيط فيها الكثير من المهام الحيوية التي تخدم المصالح اليومية لحياة الفلاح المعيشية.. ونتيجة تقديم الصور الزائفة على كل شيء ما عدا ذلك فقد وقعت الصفقة في أيدي أغنياء الفلاحين الذين لجؤوا إلى التزوير والتحايل وتهريب ملكياتهم تهريباً صورياً حتى تمكنوا من السيطرة سيطرة شبه تامة على مصائر هذه الجمعيات[٢٣].

وتحولت الجمعيات التعاونية الزراعية إلى مجال لنهب قوت الفلاح الفقير وسرقته.. وساد في المناخ العام إحساس مؤداه أن السرقة أمر مفروغ منه، وأبيح كل شيء. وشعر الفلاح أنه ضحية لمؤامرة أكبر من أن تقاوم، واكتفى بأن تباعد عن الايمان بأية كلمات تقال أو شعارات ترفع، وعزل نفسه عزلة وجدانية من كل ما يجري حوله.

وشكل كل ذلك الأساس لايجاد «نفسية إنهزامية عند العرب، بضربهم بلا هوادة، وبحيث يصل بهم الأمر إلى التخلي عن إرادتهم في قهرنا (قهر إسرائيل)[٢٤] أي التخلي عن مقاومة قهرهم على أساس أنهم كانوا هم المعتدون بصورة دائمة، والاستسلام أمام إسرائيل، دون إبداء أدنى مقاومة تذكر. وجاءت الهزيمة المرَّة كالعلقم عام ١٩٦٧ لتمهر إنعدام الايمان بكل ما يأتي على لسان الدولة بخاتم المصادقة على كذبها وريائها. وقد أدى اكتشاف المسافة التي تفصل ما بين الصور الزائفة التي أتقنوا رسمها وبين الحقيقة إلى احداث انشراخ عميق في شخصية كل فرد من أفراد المجتمع عبَّر عنه د. أحمد دسوقي بالكلمات التالية:

«عندما تخرجت من كلية الزراعة كنت ضمن الذين اختارهم عبد الناصر لإعداد الصف الثاني للثورة. يومها اختار شباباً من كل الفئات والتخصصات والجامعات معروفين بتفوقهم العلمي والرياضي. وتم اختيار ٣٠ فرداً ليكونوا من «الكوادر»... وبعد التفرغ السياسي أخذوني مع باقي الأخوة لمدة ستة أشهر إلى معسكر مرسي مطروح.. وأسسنا منظمة الشباب الاشتراكي

العربي. وبعد ذلك أصبحت موجهاً سياسياً في معسكرات المنظمة، ثم مسؤولاً سياسياً في شرق القاهرة.

«وعملت في مكتب الرئيس حتى أزمة ١٩٦٧. وشعرنا نحن الشباب في المنظمة بالمسؤولية الكاملة لأننا الرعيل الثاني للثورة.. فكانت الهزيمة صدمة كبيرة لنا، وشعرنا بأن الصورة العظيمة قد تهشمت، وأصبحت ملامحها ومعالمها غريبة علينا... وأدركت أنني لابد أن اعيد حساباتي. ولذلك قررت الهجرة إلى الولايات المتحدة. ولم أكن وحدي أفكر بذلك إذ تأكد لي أن صفوة الشباب هاجروا إلى بلدان مختلفة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا. فمن غير المعقول عندما تكون في مركز قيادي كبير وصلت إليه بالمجهود والتعب المضني أن تفاجأ بالهزيمة المرّة. فوصلت إلى هذا القرار وأنا راض عن نفسي تماماً لأنه كان الحل الوحيد. واذكر أنني قابلت سامي شرف لأقدم له استقالتي. فعرض عليَّ عرضاً مغرياً جداً، وهو أن أسافر في بعثة إلى الاتحاد السوفياتي. ولكنني رفضت بشدة لعدم ميلي لاكمال دراستي في الاتحاد السوفياتي. ثم طلب مني أن التحق مرة ثانية في جامعة عين شمس كمعيد، فرفضت، لأنني كنت نسيت الدراسة الأكاديمية، وتركت سامي شرف مباشرة إلى السفارة الأميريكية حيث قدمت طلباً للهجرة»[٢٥].

والتفت من بقي من يساريين عرب: شيوعيين وناصريين وغيرهم نحو رعاية مصالحهم الخاصة في بحر لا يرعى أحدٌ مصالحاً غير مصالحه الخاصة، وجرى التنفيس عن كل الهزائم التي أنزلت بهم، إن كان على مستوى الأفراد أو الجماعات (الأحزاب) أو المجتمع، بتوجيه الاتهامات إلى رفاق الطريق في التنظيم الواحد، أو من جانب تنظيم من التنظيمات إلى غيره. وولدت الاتهامات المتبادلة انقسامات جديدة. وولدت الانقسامات ضعفاً وتشتيتاً إلى أن جاءت الضربة الأولى في حرب ١٩٧٣. وجاءت الضربة.. الثانية عند انهيار «الاتحاد السوفياتي».

ويسعى «اليسار العربي» في الوقت الراهن في مصر التي يتألف فيها من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحزب العربي الديموقراطي الناصري، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الشعب الاشتراكي، وحزب العمال الشيوعي المصري، والحزب الشيوعي الديموقراطي، والتروتسكين، وتنظيمات ماركسية وناصرية أخرى إلى تجديد الحركة التقدمية المصرية.

المراجع:

١- المقريزي، الخطط، الجزء الأول، ص٤٠ عن محمد فريد شهدي، تأملات.. في الناصرية، ص ٥٤.

٢- مجلة الطريق اللبنانية، ٢و٣/ ١٩٨٤ وبشأن السان سيمونيون انظر النهج ٣٤/ ١٩٩١ ص ٩٣.

٣- المصدر نفسه.

٤- د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ١٩٠٠-١٩٢٥، دار الفارابي، بيروت ص٣٢٣.

٥- المصدر نفسه، ص ٣٢٦-٣٢٧.

٦- مجلة «المدار» السوفياتية العدد ٣/ ١٩٧٩، «المدير العام كان عربياً سورياً».

٧- المصدر رقم ٢.

٨- د. رفعت السعيد، اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٤٠، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢، ص٦٣.

٩- المصدر نفسه، ص٦٨.

١٠- المصدر نفسه.

١١- المصدر نفسه، ص٤٩.

١٢- المصدر نفسه، ص٥٨.

١٣- المصدر نفسه، ص٥٩.

١٤- المصدر نفسه، ص٢٧٧ و٢٨١.

١٥- د. رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦، ص٣٥٢.

١٦- محمد فريد شهدي، تأملات في الناصرية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٣، ص٧٤ عن peter Mansfield , . Nasserns Egypt, Penguin. African Library, Cairo 1969 p.p 100

١٧- المصدر نفسه.

١٨- د. بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، رياض الريس، لندن ١٩٩١/ ص٢٠٩.

١٩- المصدر نفسه، ص٢٠٨.

٢٠- المصدر رقم ١٦، ص٢٣.

٢١- المصدر نفسه، ص٣٠.

٢٢- المصدر نفسه، ص٤٤.

٢٣- المصدر نفسه، ص٨٩.

٢٤- مذكرات أرييل شارون، ترجمة أنطون عبيد، مكتبة بيسان، بيروت ١٩٢٢، ص١٥٢.

٢٥- مجلة «الوطن العربي» ١٣/ ٥٣٩ الصادرة في ١٢/ ٦/ ١٩٨٦ «عربي في الحكومة الفيدرالية».

الحزب الشيوعي المصري

ظهور الأفكار الاشتراكية

أيد المقريزي في «الخطط» أن مصر أم الدنيا فكتب يقول: «أن مصر متوسطة الدنيا قد سلمت من حَرِّ الأقاليم الأول والثاني، ومن برد الأقاليم السادس والسابع، ووقعت في الإقليم الثالث، فطاب هواؤها، وضعف حرها، وخف بردها، وسلم أهلها»[1]. ومصر هذه، وإن لم تعد أم الدنيا كلها، فقد بقيت- إلى حد كبير- أم دنيا العرب والأفارقة والمسلمين. وليس من المبالغة القول بأنها كانت ولا تزال إلى حد ما، أماً للشيوعيين في بلاد العرب على أقل تقدير. ويؤكد هذه الحقيقة اقرارنا بأن الفكر الشيوعي هو حصيلة التقدم والرقي المادي والفكري وليس حصيلة قرارات من أي نوع كان، فمصر اقتربت من الحضارة الأوربية الحديثة، أو / وأن هذه الحضارة اقتربت منها ولامستها منذ وقت مبكر. فقد كانت مصر الدولة الأولى في المنطقة التي بدأت السير في طريق التقدم الاجتماعي الذي أفسح المجال رحباً أمام أعمال الترجمة والتأليف، وانتشار الصحف على أوسع نطاق عرفته المنطقة في العصر الحديث. واعتقد البعض أن هذا الرقي لم يكن نتيجة من نتائج الاحتكاك بالأجنبي الفرنسي الذي احتل البلاد في أواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر، وإنما كانت مصر في طريقها إلى تحصيل هذا الرقي، حتى لو لم تطأ قدما قائد الحملة الفرنسية نابليون بونابرت أرض الكنانة. ولعلنا لا نجافي الحقيقة إذا قررنا أن الحملة، بما ولدته من احتكاك مباشر قد ساعدت في التعجيل على الوصول إلى هذه النتيجة، أو أنها، بعبارة أخرى، اختصرت السبيل إلى ذلك.

وبعد الحملة الفرنسية سارع البريطانيون إلى قطف ثمار هذا الفشل. ونصبت الحكومة العثمانية والياً على مصر محمد علي باشا الذي انتهج سياسة الانفتاح على الغرب التي سمحت بتسرب الأفكار الغربية ومن ضمنها الأفكار الاشتراكية إلى المنطقة. وقد كتبت الباحثة وفاء شعبان في مقال لها بعنوان «جوانب من تاريخ انتشار الاشتراكية في العالم العربي»[2] أن الأفكار الاشتراكية قد دخلت إلى هذا العالم عن طريق مصر وبواسطة عدد من الـ«سان سيمونيين» الذين استدعاهم محمد علي باشا ابتداء من العام ١٨٣٣ بهدف إنشاء مدرسة تقنية. وقد تأثر بالـ«سان سيمونيين» بعض المفكرين العرب في مصر أمثال رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) الذي كان قد أرسله محمد علي باشا إلى باريس في العام ١٨٢٦ في بعثة دراسية. ولعل الطهطاوي سمع أو قرأ شيئاً عن المذهب الاشتراكي أثناء وجوده في فرنسا الذي دام حتى العام ١٨٣٦، مما جعله يعلن عن تأثره بالـ«سان

سيمونيين» ويكتب بإيجابية عن الاشتراكية. وكان اول من دافع عن حق المرأة في التعليم[٣] وأعتبر العمل «المنبع الأول للسعادة (يقصد الثروة) وطالب بتوزيع عادل للانتاج وبـ«الزرع للزرّاع»[٤].

وقد استخدم الأدباء المصريون في البدء نفس الكلمة اللاتينية «سوسياليزم» وترجمها بعضهم إلى «اجتماعية»، وعلى سبيل المثال لازال الحزب القومي السوري الاجتماعي يستخدم هذه الترجمة إلى يومنا هذا. اما ترجمتها بتصرف إلى «اشتراكية» المشتقة من فعل «اشترك واشتراك ومشاركة» والتي تتصل فكرياً وتاريخياً ووجدانياً بالتدبير الذي اتخذه النبي محمد (ص) في صالح المهاجرين إلى المدينة (يثرب) في الأيام الأولى للهجرة، فقد ظهرت أول ما ظهرت في النصوص العربية عام ١٨٧٨ على يد أحمد فارس شدياق الذي كان يكتب في صحيفة «الجوائب» في الاستانة ما بين عامي ١٨٦٠ و١٨٨٤. وقد كتب هذا المفكر عن كومونة (عمومية) باريس في أوائل السبعينات من القرن الفائت[٥].

واستخدمت أيضاً كلمة «كوميونيزم» او ترجمت إلى «الاباحية» قبل أن تستخدم كلمة «الشيوعية» وقد استخدم «الحزب الاشتراكي المصري» هذه الصيغة «الاباحية» عندما أعلن، بعد فترة من تأسيسه في أغسطس / آب ١٩٢١، وعن انتمائه إلى الأممية (الدولية) الثالثة، فكتبت جريدة «الأهرام» المصرية أن اللجنة المركزية للحزب (أي الحزب الاشتراكي المصري) قررت تغيير اسم الحزب إلى الحزب الاباحي[٦]. وجاء في البيان الذي أصدره فؤاد الشمالي معلناً فيه إنسحابه من الحزب الاشتراكي المصري بسبب ضغط الشرطة عليه، وأسس حزباً في الاسكندرية آخر باسم «الحزب الاشتراكي السوري- اللبناني»: «أننا وجدنا معنى الشيوعية يتفق مع الاباحية». وأضاف فؤاد الشمالي انهم حين وضعوا مبادئهم الأساسية التي استخلصوها من «الدولية الثالثة»، (وجدوا) أنها لا تتناقر مع الشيوعية والاباحية[٧].

ويُعتقد أن كلمة «كوميونيزم» قد ترجمت إلى اللغة العربية بكلمة «شيوعية» لأول مرة من قبل ميخائيل عطايا المولود في دمشق عام ١٨٥٣ والمتوفى في موسكو عام ١٩٢٤. وكان ميخائيل عطايا قد وصل إلى روسيا في عام ١٨٧٣ واشتغل في معهد لازاريف للغات الشرقية، ووضع عدداً من الكتب على رأسها قاموساً عربياً- روسياً كبيراً. وبعد ثورة أكتوبر في عام ١٩١٧ ترجم ميخائيل عطايا إلى اللغة العربية بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك انغلز[٨] وبعدئذ أخذت كلمة شيوعية تحل شيئاً محل كلمة «إباحية».

وهاجم جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٧) السوسياليست والنهليست والكومينسيت في كتابه الرد على الدهريين الصادر عام ١٨٨٠. إلا أنه تراجع عن هذا الموقف، على الأقل من موقع

«أن أول من عمل بالاشتراكية بعد التدين بالإسلام هم أكابر الصحابة[9]، وأعظم المحرضين على العمل بالاشتراكية كانوا من أكبر الصحابة».

وكتب الطبيب شبلي شميل وهو بالأصل من لبنان في مجلة «المقتطف» عام ١٨٧٦ عن «دوران الأرض»، ثم وضع كتاب «فلسفة النشوء والارتقاء» عن مذهب دارون واعتدلت أفكاره المعادية للدين، وبشر بالثورة العمالية، ثم كتب في عام ١٩٠٨ أربع مقالات عن الاشتراكية.

وصدر في عام ١٨٧٩ كتاب «الاقتصاد السياسي» لخليل غانم وصدر في عام ١٨٨٩ كتاب «أصول الاقتصاد السياسي» لرفله جورجس. وأوردت مجلة «المقتطف» في عام ١٨٩٠ اسم كارل ماركس في مقال هام عنه. ونشرت مجلة «المؤيد» في العام نفسه مقال بعنوان «الاقتصاد السياسي» لكاتب لم يذكر اسمه، وكتبت المجلة انه «أحد الفضلاء القراء». وكتب هذا الكاتب بوضوح عن «مذهب المساواة» وأن «لكل إنسان على قدر مشقته»، وأن أول من رفع عماد قاعدة «لكل إنسان بقدر ما ينتج» هو «القديس سان سيمون» وأصحابه[10].

وظهر بعد عامين، أي في العام ١٨٩٢ كتاب أخر بعنوان الاقتصاد السياسي لجيوفتس. وقد ترجمته جمعية التعريب إلى اللغة العربية.

ونشر عبد الرحمن الكواكبي الذي حل في مصر عام ١٨٩٩ كتاب «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» في مجلة «المؤيد» دون ذكر اسمه. وقد دافع الكواكبي في كتابه هذا عن الاشتراكية فكتب يقول: «أن الاشتراك (أي الاشتراكية) هو أعظم الكائنات.. نعم الاشتراك هو السر كل السر في نجاح الأمم المتمدنة»[11]. واعتبر د.رفعت السعيد أن كتابات الكواكبي مرحلة ضرورية لينهض الفكر الاشتراكي في مصر.

ويعود سلامة موسى إلى مصر بعد غياب طويل في فرنسا وفي انكلترا التي اقترب فيها من الجمعية الاشتراكية «الفابية» وأبدى تعاطفاً وتأثراً كبيراً بأفكار الأديب والفيلسوف الفابي جورج بيرنارد شو. وإضافة إلى كتاباته في كل شأن من شؤون الحياة والمجتمع فقد أصدر سلامة موسى في العام ١٩١٣ كراس «الاشتراكية»، تكلم فيه عن ضرورة التأميم، وأن كل خطوة تخطوها البلاد نحو الاصلاح الاشتراكي يجب أن تكون مصحوبة دائماً، بل ومتوقفة على درجة التنور السارية في الأمة[12].

وظهر في العام ١٩١٥ كتاب بعنوان «المذاهب الاشتراكية» لكاتبه مصطفى حسنين المنصوري ناظر مدرسة «طوخ» الاعدادية شرح فيه المذهب الاشتراكي الماركسي شرحاً وافياً وكافياً. وصدر له أيضاً كتاب «مساوئ النظام الاجتماعي وعلاجها» وكتاب «التقدم والفقر»[13] ثم ظهر

اسمه في لوائح المنتسبين إلى الحزب الاشتراكي المصري، ولم يعرف مصيره بعد الحملة التي شنتها الحكومة الوفدية عام ١٩٢٤ على الحزب المذكور.

ولعب اللبنانيون الثلاثة فرح انطون ونقولا حداد ورفيق جبور دوراً هاماً على مستوى الدعاية للأفكار الاشتراكية. ويعتقد المفكر اللبناني محمد دكروب أن الرحلة المجيدة الشجاعة، مرحلة المجاهرة بالاشتراكية والترغيب بها، والدعوة لها، بدأت بوضوح مع فرح انطون وروايته الفكرية «الدين والعلم والمال» التي صدرت في الاسكندرية عام ١٩٠٣.[١٤]

وتكمن الأهمية القصوى لكتابات نقولا حداد في أنها تنقلنا من مرحلة الحماس الفكري إلى مرحلة الفهم العملي الأصيل والقدرة على الشرح المنطقي والكفاءة العالية في الجدل وفي افحام المعترضين والمنتقدين.. وتتجلى بكتاباته قمة التطور والنضج للفكر الاشتراكي العربي، وكان صدورها في مصر ايذاناً وإعلاناً بأن الأشتراكيين قد بلغوا من النضج ما يمكنهم من مجابهة مهمة أعدائهم وجهاً لوجه، ومن القدرة ما يمكنهم من أن يتقدموا لمجتمعهم بصياغة نظرية متكاملة وعلمية[١٥]

أما رفيق جبور، فإضافة إلى تمكنه من الكتابة في صحيفة «النظام» الوفدية، فقد جعل من صحيفة «الحساب» الوجه العلني للحزب الشيوعي المصري بعد الضربة التي وجهت إليه عام ١٩٢٤. وأصبح عضواً في لجنة الحزب المركزية وألقي القبض عليه وحوكم في ٨/ ٩/ ١٩٢٥. ثم طرد من مصر إلى بيروت في عام ١٩٢٦.

قيام الحزب الشيوعي المصري والعوامل التي أدت إلى اختفائه

وبالنسبة إلى الخطوات التي اتخذت من أجل تأسيس حزب عمالي فقد ظهرت الارهاصات الأولى عندما نشرت كل من جريدة «الاهرام» وجريدة «اللواء» في ١٢ يوليو / تموز من عام ١٩٠٨ بياناً عن دعوة عامة يوجهها «حزب المقاصد المشتركة للعمال» للاستماع إلى خطبة تدعو أصحاب «الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها إلى حزب مشترك المنافع». وتنشر «الأهرام» في ١٦ يوليو / تموز في عام ١٩٠٩ بياناً عن تأسيس حزب للعمال وانتخاب مدير ورئيس له.

ومن جانب اليونانيين والايطاليين والأرمن وغيرهم من الأجانب الذين كانت تعيش أعداد كبيرة منهم في مصر، فقد أقاموا تنظيمات اشتراكية منذ وقت مبكر. وكانت لهذه التنظيمات إتصالاتها بالأحزاب الشيوعية في اليونان وايطاليا وفرنسا وقد بذل الضابط الإنكليزي فيكتور أستور الذي جلبته قوات الاحتلال البريطاني إلى أرض مصر إبان الحرب العالمية الأولى، بذل جهوداً مضنية لإقامة علاقات متينة مع المثقفين المصريين بغية ربطهم بالحزب الشيوعي البريطاني. ويتظافر جهود عدد من الأجانب وجهود عدد من المثقفين المصريين المتعاطفين مع

الحركة العمالية أمكن تأسيس «الحزب الاشتراكي المصري» في أغسطس / آب عام ١٩٢١. غير أن هذا الحزب كان يحمل في احشائه عوامل تأزمه بسبب تنافر مؤسسيه وخلافاتهم غير القابلة للحل في ذلك الزمن. وعلى سبيل المثال فإن سلامة موسى الذي كان يعتبر نفسه، لأمد معين، الأمين العام للحزب، كان ضد الاتجاهات الثورية والانقلابية. وكان عبد الله عنان، وهو من المؤسسين الأوائل، أقرب إلى الدولية الثانية منه إلى الدولية (الشيوعية) الثالثة. وكان أستاذ الفلسفة بالجامعة د. علي العناني هيغليا يسارياً. وكان أنطوان مارون، وصفوان أبو الفتوح أقرب الجميع إلى البلاشفة، وانتخب سكرتيراً أولاً حسني عرابي الذي احتل موقعاً وسطاً.

وبالرغم من امتناع الحكومة عن منح موافقتها على عقد مؤتمر علني للحزب، فقد عقد المؤتمر بصورة سرية في ٣٠/ ٧/ ١٩٢٢ في الاسكندرية. وتقرر بأغلبية الأصوات اعتناق المذهب الشيوعي والانضمام إلى الدولية الثالثة. وأدى ذلك إلى عزل ثم ابتعاد سلامة موسى والدكتور علي العناني عن الحزب. وابتعد بعد فترة عبد الله عنان. وظهر الصراع بين الاتجاهات وكأنه صراع بين فرعي الحزب في القاهرة والاسكندرية، أو بين العمال (أبو الفتح ومارون، واسكندر صادة وغيرهم) وبين المثقفين (موسى والعناني، وعنان).

وسافر السكرتير الأول حسني العرابي إلى موسكو لحضور المؤتمر الرابع للكومنترن في نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٢٢ لتأمين صلة الحزب بالأممية (الدولية) الثالثة، والحصول على اعترافها به. وعاد العرابي إلى مصر بالشروط التالية:

١ - أن يطرد الحزب من صفوفه بعض العناصر غير المرغوب فيها. ويُقصد بذلك روزنتال أقدم اشتراكي في مصر وكان قد لعب دوراً أساسياً في عملية تأسيس الحزب

٢- أن يعقد الحزب مؤتمراً يقبل فيه الشيوعيين غير المنتمين إليه بعد، ويقبل شروط العضوية في الأممية (الدولية) الثالثة، وهي ٢١ شرطاً.

٣- وأن يتم تغيير اسم الحزب إلى «الحزب الشيوعي المصري».

وقد فصل الحزب روزنتال وأقر الشروط الـ٢١ وغيّر اسمه فاستقال أحمد المدني، وانسحب اسكندر صادة وآخرون. وسادت حالة من الهرج والمرج لم تنته إلا في ١٨/ ٣/ ١٩٢٣ بإلقاء القبض على حسني العرابي، وانطوان مارون، والشيخ صفوان أبو الفتح، وآخرين. واقفل مقر الحزب ومقر اتحاد نقابات العمال، وخُتمت الأبواب بالشمع الأحمر، إلا أن ذلك لم يضعف الحزب. بل ربما جعله أقوى، وخصوصاً في صفوف الطبقة العاملة التي كان رئيس اتحادها النقابي الشيخ صفوان أبو الفتح، ومستشارها القانوني انطوان مارون.

وتم الافراج عن السجناء عند انتهاء حالة الطوارئ بعد فترة قصيرة. ولكن ما أن تولى الحكم حزب الوفد وعلى رأسه سعد زغلول حتى فرضت حالة حصار على الحزب وعلى النقابات. ووجهت حكومة الوفد ضربتها القاضية في يوم ٣/ ٣/ ١٩٢٤ حين ألقي القبض على قيادة الحزب وقيادة اتحاد نقابات العمال. وتقدم حزب الوفد بثقله وثقل زعيمه سعد زغلول ليحل محل الحزب الشيوعي المصري في قيادة الطبقة العاملة.

وبذلك طويت صفحة في الحركة الشيوعية المصرية الأولى، لكي يتم فتح صفحة جديدة غيرها.

وتبدأ هذه الصفحة بخروج المعتقلين بعد ان استشهد انطوان مارون وهو مضرب عن الطعام، ويعود مع العائدين من الدراسة في موسكو محمد عبد العزيز الذي فرضه الكومنترن أميناً عاماً للحزب الشيوعي المصري، فزاده عميل البوليس هذا تشتيتاً وضعفاً وضياعاً بوشاياته التي أرهقت من بقي في الحزب وأرهبتهم.

ورغم ذلك ظهر في صحيفة «السياسة» الصادرة في ٥/ ١١/ ١٩٢٧ مقال بعنوان «البلشفية في عامها العاشر»[١٦] وكتب نجيب محفوظ في الصحيفة نفسها في أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٣٠ «أننا لو أردنا أن نتنبأ بالمذهب الذي سوف يكون له الفوز بين المذاهب لقلنا- أو لأحببنا أن نقول - بأنه مذهب الاشتراكية»[١٧]. وتصور عبد القادر المازني مصر بعد مائة عام فكتب يقول: «أن الاشتراكية لا مفر منها- بطبيعة الحال- ولو بقوة العدوى من الغرب»[١٨].

وساهم الشيوعيون الفلسطينيون في تلك الفترة (١٩٢٤-١٩٢٨) في إعادة ربط الاتصالات التي انقطعت بين قيادة الأممية الشيوعية في موسكو وبين الحزب الشيوعي المصري.. وكان الشيوعيون المصريون يرسلون أحياناً عن طريق فلسطين رسائلهم وتقاريرهم عن ظروف الحملة القمعية التي كانوا يتعرضون لها. كما كان يتم أحياناً عن طريق الموانئ الفلسطينية ترتيب سفر الموفدين المصريين إلى جامعة كادحي شعوب الشرق في موسكو، ونشر الشيوعيون الفلسطينيون في الصحافة الأممية العديد من المقالات التي كانت تتعرض للأوضاع السياسية في مصر[١٩].

ومن جهة أخرى فقد اتسع، في تلك الآونة، النشاط بين الأجانب بصورة عامة، وبين الايطاليين بصورة خاصة، ضد «الفاشيزم» (الفاشية) التي شكلت رأس حربة الهجوم الجديد على مواقع الشيوعية في العالم بأسره. ولم يلبث هذا الهجوم أن شمل مصر، فكتبت «اللطائف المصورة» في ٢٨/ ٢/ ١٩٢٧ أن موسوليني قد أصبح حديث أوربا بأسرها، بل العالم أجمع وهو في الحقيقة من أعظم رجال هذا العصر إن لم يكن أعظمهم طراً. وقد أتى منذ توليه زمام الأمور

في إيطاليا أعمالاً مجيدة وجعل الشعب الايطالي يقلع عن كثير من العادات القديمة التي كادت تؤدي بايطاليا إلى الثورة والخراب[20].

وواكبت هذه الهجمة الشرسة ضربة بوليسية ثالثة ضد الحزب في ٥/ ٥/ ١٩٢٨ وبالرغم من أن البعض يؤرخ لنهاية الحركة الشيوعية المصرية الأولى بهذا اليوم، وبعضهم يضع لهذه النهاية عام ١٩٢٧، فإن الحزب وزع في أيار / مايو ١٩٣٠ منشور دعا فيه العمال إلى الاحتفال بالأول من أيار / مايو. وقبض على شعبان حافظ الذي أفرج عنه بضمان وتمكن من السفر سراً إلى الاتحاد السوفياتي وعاد سراً في عام ١٩٣٤ وأقام في الزقازيق وكوّن خلية حزبية هناك، واستشهد بعدئذٍ في سجن عبد الناصر. وأصدر حسني العرابي الذي أخذ يتأرجح بين الشيوعية والنازية، أصدر مع عصام حفني ناصف، وعبد الفتاح القاضي العدد الأول من مجلة «روح العصر» في فبراير / شباط عام ١٩٣٠. ونُشر في مايو / ايار عام ١٩٣٣ على صفحات مجلة «المقتطف» مقال بغير توقيع تحت عنوان «ماركس ومذهبه - على ذكر انقضاء خمسين سنة على وفاته». وقام د. عبد الرحمن شهبندر، وهو بالأصل من سوريا اشترك إلى جانب سلطان الأطرش في الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، ثم لجأ إلى مصر، وكتب في صحفها واغتيل في عام ١٩٤٠ بعد أن عاد إلى دمشق، وقام بنشر بحث في مجلة «المقتطف» بعنوان «معرض المذاهب السياسية من جمهورية أفلاطون إلى شيوعية روسيا»، في ابريل / نيسان عام ١٩٣٣. ويتمثل أكبر نجاح حققه الحزب الشيوعي المصري في تلك الفترة باكتشاف خيانة محمد عبد العزيز وطرده من صفوف الحزب[21].

وتؤكد المعطيات المتوفرة أن الحزب استعاد شيئاً من عافيته في تلك الفترة، وتدل على ذلك رسالة من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخراجية البريطانية في عام ١٩٣٣ جاء فيها أن النشاط الشيوعي آخذٌ بالتصاعد في ورش الترسانة وفي عنابر السكك الحديدية بالقاهرة. وفي ٢٤/٦/ ١٩٣٤ قُبض على ٢٢ من العمال بعد أن وزعوا منشورات شيوعية في عدد من المصانع. ونشرت جريدة «الأهرام» في أكثر من عدد لها في عام ١٩٣٥ أخباراً عن محاكمات لمجموعات من العمال الشيوعيين. وكتب أحد قادة الحزب الشيوعي الايطالي، وكان قد لجأ إلى مصر في عام ١٩٣٥، عن نشاط عدد من الشيوعيين المصريين.

وبعد أن استنفذت المساعي الاصلاحية العلنية لجماعة «روح العصر» وأغلقت مجلتهم، سافر العرابي إلى ألمانيا وعاد فاشترك في إقامة تنظيم سري، إلا أنه اختلف مع جماعته بسبب ميوله النازية. والتقت جماعته مع مجموعة الحزب بالقاهرة في عام ١٩٣٧.

نشوء تنظيمات شيوعية عديدة من قبل الأجانب الذين كانوا يعيشون في مصر

اهتم الشيوعيون الايطاليون في مصر والشيوعيون اليونانيون، كما اهتم غيرهم من التقدميين الأجانب في هذه الفترة، أواسط الثلاثينيات، بفعل شيء يواجهون به الهجمة الفاشية الشرسة، فأقام بول جاكودي كامب السويسري الأصل، مع عدد من الأجانب «إتحاد أنصار السلم» في عام ١٩٣٤. وقد لعب هذا الاتحاد دوراً في إطار الحملات المعادية للحرب وفي الدفاع عن الجمهورين في اسبانيا. وعندما انفجرت الحرب العالمية الثانية لم يعد للاتحاد ما يوجب بقائه، فأنشأ دي كومب عام ١٩٣٩ مع أقرب المقربين اليه جماعة «البحوث والدراسات» وانشأ «هنري كورييل» وآخرون نادي «الاتحاد الديموقراطي» في عام ١٩٣٧-١٩٣٨. وصدرت صحيفة «دون كيتشوت» في العام ١٩٣٨. وصدرت صحيفة «حرية الشعوب» في أوائل عام ١٩٤٢. وتفرعت عن النادي الديموقراطي جماعة «الفن والحرية» ومنظمة «تحرير الشعب» التي ضمت ثلاثة مصريين ومارسيل إسرائيل. وتعتبر هذه المنظمة أول تنظيم شيوعي بعد اختفاء الحزب الشيوعي المصري. وتعرضت هذه المجموعة لهجوم البوليس في أكتوبر / تشرين أول ١٩٤١. واشترت هذه المجموعة من سلامة موسى «المجلة الجديدة» العلنية التي مولها ريمون أجيون. كما ظهرت جماعة «خبز وحرية» التي ألقي القبض على ٥٠ شخصاً من اعضائها المصريين في يونيو / حزيران ١٩٤٢. كما ظهرت جماعة «ثقافة وفراغ» التي ضمت فوزي جرجس وقد أغلق البوليس دارها في عام ١٩٤٢. وتكونت عام ١٩٤٢ جماعة شيوعية من هنري كورييل وهليل شوارتز أسميت باسم «الحركة المصرية» - (ح.م) التي انقسمت إلى «الحركة المصرية للتحرر الوطني» بقيادة هنري كورييل، وإلى «الايسكرا-الشرارة» بقيادة هليل شوارتز. وفي الوقت الذي أبدت فيه المجموعة الأولى اهتماماً بالتمصير والتعميل، ركزت الثانية على التثقيف في صفوف الأجانب[٢٢] وتوحدت المنظمات في عام ١٩٤٥ باسم «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني - حدتو» التي خاضت نضالاً باسلاً ومتسعاً شمل قطاعات الشعب المختلفة ومنها الجيش والشباب السوداني والليبي والأثيوبي الذي كان يدرس في مصر. وتأسست «الحركة السودانية للتحرر الوطني- حستو»[٢٣].

وأدت الضغوط والملاحقات والاعتقالات إلى توليد اتجاهات متطرفة نحو اليسار تمثلت في انقسام المنظمة الشيوعية المصرية (م.ش.م) عن «حدتو» كما تولدت اتجاهات متطرفة نحو اليمين تمثلت بمجموعة فوزي جرجس التي رفعت شعار «إحناء الرأس للعاصفة». وقام فوزي جرجس بعدئذ بلم شمل العصبة الماركسية وأطلق على هذا التجمع عام ١٩٤٩ اسم «نواة الحزب الشيوعي المصري».

ونشأت عن جماعة «البحوث والدراسات» التي نشطت في هذا المجال جماعة «الطليعة الشعبية للتحرر الوطني ط.ش.ت» التي تميزت بالسرية المطلقة. وأعلنت «طليعة العمال» قيام «حزب العمال والفلاحين المصري» الذي أصدر العديد من النشرات وكان عصياً على أجهزة الأمن ولم يتعرض للانقسامات.

وعندما سافر ريمون أجيون إلى باريس وعمل ضمن الحزب الشيوعي الفرنسي. اتصل بالدارسين المصريين هناك وعلى رأسهم فؤاد مرسي الذي كان ينتمي قبل سفره إلى منظمة «الطليعة» في الاسكندرية. وقام فؤاد بعد عودته عام ١٩٤٩ بتأسيس «الحزب الشيوعي المصري» في يناير / كانون الثاني ١٩٥٠ وكان قد أصدر كتاب«تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر»[٢٤].

المنظمات الشيوعية المصرية وانقلاب ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢

بالرغم من انقسام الشيوعيين المصريين وخصوصاً في أكبر تنظيم شيوعي جماهيري وهو «حدتو»، وما يترافق مع الانقسامات من سرقة الأجهزة الفنية واستعادتها وتبادل الاتهامات والشتائم، وبالرغم من الملاحقات العنيفة التي لم تتوقف، فقد كان الحكم الملكي يعلن تخوفه الشديد من وقوع ٤٩ إضراباً عمالياً كبيراً في عام ١٩٥٠ وحده. وحوكم أكثر من ٣٥٠ شخص (بخلاف المعتقلين) وحكم عليهم بأحكام بلغ مجموعها ٢٠٠٠ سنة في الفترة التي تلت إعلان الأحكام العرفية في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ وحتى الغائها.

وعندما خرج الشيوعيون من السجن تباروا من جديد في تأسيس التنظيمات مثل القاعدة، وصوت المعارضة، والمنظمة الشيوعية المصرية، والعمالية الثورية، والتكتل الثوري، ونحو حزب شيوعي مصري، وحدتو، وغيرها. ثم ما لبثوا أن شعروا بالحاجة الماسة إلى الوحدة فتوحدت «حدتو» وجبهة التحرير التقدمية -جان- ونحو حزب شيوعي مصري (الذي كان متحداً مع المنظمة العمالية الثورية-ع.ث) و«المنظمة الشيوعية المصرية» و«النجم الأحمر».

واجتاح إعصار حدتو- حسب تعبير د. رفعت السعيد- ساحة العمل السياسي ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٢. وقد كتب الباحث الهندي أغواني أن «حدتو» كانت بعضويتها التي بلغت ١٥٠٠ عضو تقف كأكبر منظمة شيوعية في مصر.. ويشق أعضاؤها في الجيش طريقهم إلى تنظيم الضباط الأحرار. وعندما قام إنقلاب يوليو / تموز ١٩٥٢ كانت تضم حوالي ٥٠٠٠ عضو[٢٥].

وعندما تم تحديد يوم ٢٧/ ١/ ١٩٥٢ موعداً لعقد المؤتمر التأسيس للاتحاد العام للعمال انفجر حريق القاهرة قبل يوم واحد، أي في ٢٦/ ١/ ١٩٥٢. ودخلت البلاد المصرية مرحلة حرجة انتهت بيوم ٢٣/ ٧/ ١٩٥٢ حين وقع انقلاب «الضباط الأحرار» الذي عارضته منذ البداية

جماعة «الراية- الحزب الشيوعي المصري» و«الديموقراطية الشعبية- حزب العمال والفلاحين المصري». أما «حدتو» التي أيدت الانقلاب رغم ملاحقة أعضائها، فقد أسرعت في تكوين اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال التي عقدت اجتماعاً في ٣١/ ٧/ ١٩٥٢ وأصدرت بياناً أيدت فيه حركة الجيش[٢٦].

وعندما حددت من جديد أيام ١٤ و١٥ و١٦ سبتمبر / ايلول ١٩٥٢ لانعقاد المؤتمر العام لاتحاد العمال أضرب عمال «كفر الدوّار» وكان رد السلطة صاعقاً، فأطلق «حزب العمال والفلاحين المصري»- وكان عدد كبير من أعضائه في السجن اسم «العصابة العسكرية» على الحكم، وطالبوا العمال بتكوين لجانهم الثورية. ووقعت «حدتو» في الخطأ القاتل، حين أصدرت «اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال» بياناً تتنصل فيه من المسؤولية وتدين فيه العمال، بالرغم من اعدام السلطة لخميس والبقري، ولم يجد «حدتو» أي تصحيح بعد ذلك، ولم يجدها أي نقد ذاتي، وخصوصاً بعد إعدام العاملين المذكورين الذين أصبح اسميهما في الفولكلور الشيوعي مشابهاً لاسماء شهداء «دونشواي».

وبالرغم من كل ما حدث لم توافق السلطة على عقد مؤتمر اتحاد العمال في الموعد المذكور أعلاه، بل أجلته إلى موعد آخر، ووافقت «حدتو» لئلا تصطدم مع حركة الجيش ويلحق بها القسط الأكبر من البطش. وبعد انفراط أمر المؤتمر العمالي- النقابي أنشأت «حدتو» اللجنة النقابية للدفاع عن الحريات. وكان على «حدتو» أن تسير في تلك الفترة على «الصراط المستقيم» فلا تفقد ممكنات النضال العلني، إن هي انتقلت إلى السرية المطلقة وانعزلت عن الجماهير، ولا تضع رقبتها تحت نصل سكين «حركة الجيش» إن هي لم تأخذ وضع السلطة العسكرية بعين الاعتبار الجدي. وكان عليها- حسبما كتب د. رفعت السعيد- أن تزن كلماتها بميزان الذهب. إلا أن كل ذلك لم ينج «حدتو» من هجوم السلطة التي أوقفت مجلة «الواجب».. وهاجمت الشيوعيين في المجتمعات العمالية والفلاحية والطلابية، بعد أن أفرجت عن كل السجناء السياسيين باستثناء الشيوعيين. واصطدم التياران الماركسيان: تيار «حدتو» الذي لم يقطع مع النظام والتيار الآخر الذي دعا إلى مقاطعة النظام والهجوم عليه واسقاطه.

وأدى هجوم النظام على «حدتو» ومن ضمن ذلك توجيه ضربة إلى جهاز الطباعة لـ«حدتو» إلى حدوث شروخ في صفوفها، وتوجيه اتهامات لها بالخيانة، وإلى ارتفاع موجة الانسحابات. وانضم بعض المنسحبين إلى «حزب العمال والفلاحين المصري- طليعة العمال» وإلى «الحزب الشيوعي المصري- الراية».

ونشأت جماعة «وحدة الشيوعيين» وجماعة «نحو حزب شيوعي مصري جديد». وتحت ضغط ماكينة الارهاب الحكومية من جهة، وضغط الاتجاهات الشيوعية المعادية للنظام من جهة أخرى، تراجعت «حدتو» عن خط تأييد حركة الجيش.

واستغلت السلطة هذا الوضع لتشن أكبر حملة على «حدتو» في ١٠/٨/١٩٥٣ فألقت القبض على عدد كبير للغاية من كوادرها في القاهرة. وانفصل عن «حدتو» التيار الثوري، فما كان من «حدتو» إلا أن أحنت رأسها للعاصفة الهوجاء التي هبت عليها من الداخل والخارج، فوجهت إلى نفسها انتقاداً ذاتياً في ١٠/٩/١٩٥٣ بسبب تأييدها لسلطة وصفتها بـ«العصابة العسكرية» كما كان يفعل الشيوعيون المناوئون للنظام. وكشف عن مشروع المعاهدة مع بريطانيا الذي لم يكن قد نشر بعد. وتصارع «العملاقان» فوق كل الساحات وتقدمت مهمة «الكفاح من أجل القضاء على الديكتاتورية العسكرية» على باقي المهام. وانفتحت بذلك إمكانية وحدة الشيوعيين المصريين.

وتمخضت حملات الاعتقال الجديدة وما يتبعها في العادة من تعذيب وتهديد بقطع الأرزاق وغيرها عن تخاذل البعض وعن صمود الأكثرية، وعن انفجار الخلافات ما بين جماعة داخل السجن وخارجه، وارتفعت شعارات متطرفة، ونشأت فوق هذه التربة، التكتلات على أنواعها.

وفي المقابل، فقد تمخض النضال الوحدوي الذي كان لا بد له في مثل تلك الظروف من أن يكون اصطفافاً تكتلياً من نوع معيّن، تمخض عن إقامة «الحزب الشيوعي المصري الموحد» الذي ضم تحت جناحه كل من «حدتو» و«حدتو- التيار الثوري» ونواة الحزب الشيوعي المصري، «النجم الأحمر» و«طليعة الشيوعيين»، وبقيت خارج إطار هذه الوحدة منظمة «الراية - الحزب الشيوعي المصري بقيادة د. فؤاد مرسي» ومنظمة «طليعة العمال- حزب العمال والفلاحين المصري» و«منظمة وحدة الشيوعيين».

ولم يكن أمام الحزب الجديد الموحد إلا أن يؤيد الحكم إثر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية، واعتراف مصر بالصين الشعبية، واشتراكها بصورة إيجابية في مؤتمر «باندونغ»، ورفضها الأحلاف العسكرية الاستعمارية بصورة عامة، وحلف بغداد بصورة خاصة، بالرغم من عدم إفراج السلطة عن المعتقلين الشيوعيين، ومواصلتها سياسة التضييق عليهم وملاحقتهم. وتوجت السلطة نهجها المعادي للاستعمار بتأميم قناة السويس، ومقاومة العدوان الثلاثي، وبالتمصير (التأميم) مما أتاح المجال رحباً أمام تحقيق انتصار كاسح لخط «حدتو» التقليدي فزاد وزنها في الحزب الجديد، بعد أن كانت قد حصلت على أقل من حقها بكثير في هيئات الحزب القيادية.

ولم يقتصر انتصار خط «حدتو» على الحزب الشيوعي المصري الموحد بل تعداه، بقوة إنجازات حكم جمال عبد الناصر، إلى الطليعة العمالية- «حزب العمال والفلاحين المصري» الذي انتقل من مواقع التطرف اليساري المتمثل بوصف الحكام بـ«العصابة العسكرية»، ومطالبته العمال بتكوين لجانهم الثورية، إلى مواقع تأييد عبد الناصر، بالرغم من ضربات البوليس الموجعة، وخصوصاً في نهاية عام ١٩٥٤. فكان حزب العمال والفلاحين المصري أول من أعلن تأييد عبد الناصر لرفضه حلف بغداد في أبريل / نيسان ١٩٥٥، ووجه له تحية في ١٩٥٦/٨/٥ بعد أسبوعين من تأميم قناة السويس. ورشح سبعة من أعضائه لانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ اعترض عليهم الحكم ومنعوا من الترشيح، وفي قلب الحزب الموحد فجرّت تلك الانتخابات الخلافات القديمة / الجديدة، ليس من دون قصد وتدبير من النظام نفسه.

وغيّرت خطها أيضاً منظمة «الراية- الحزب الشيوعي المصري»، بقيادة د. فؤاد مرسي، وهي منظمة سرية جداً كانت تستطيع مطاولة «حدتو» وتتقدم عليها كسيدة للإصدار الشيوعي من المطبوعات من حيث الشكل والتوضيب والطباعة والاستمرارية.

لقد انتقلت المنظمتان المذكورتان من مواقع العداء للنظام الناصري إلى مواقع التأييد والولاء، دون أن تنتقد أي منها سياستها، وقبل أن تعلن كل منهما إفلاسهما التام. وقد أفسح هذا التغيير المجال رحباً أمام وحدة شيوعية مصرية أوسع وأشمل.

الوحدة - الانقسام - الحل

لقد تشكلت خريطة المنظمات الشيوعية المصرية في أوائل عام ١٩٥٥ حسبما رسمها د. رفعت السعيد[٢٧] من «الحزب الشيوعي المصري الموحد» الذي سبق ذكر الفصائل الشيوعية التي توحدت فيه، والحزب الشيوعي المصري- جماعة «الراية»، و«حزب العمال والفلاحين المصري- الديمقراطية الشعبية-د.ش- أو الطليعة العمالية» و«مجموعة وحدة الشيوعيين-و.ش» و«نواة الحزب الشيوعي المصري» التي انشقّت عن الموحد بقيادة فوزي جرجس.

ومن جانب سلطة عبد الناصر فقد أضافت إلى رصيد سياستها الوطنية والتقدمية على المستوى الداخلي والعربي والدولي، بالأفراج عام ١٩٥٦ عن الشيوعيين الذين تقل محكومياتهم عن ثلاث سنوات. وبقي في سجن الواحات أولئك الذين كانت فترات سجنهم طويلة. ودارت معركة وحدة الشيوعين المصريين فوق أرضية أنبهار كل الشيوعيين المصريين بالناصرية.

ولعبت دوراً في تسريع عملية الوحدة الشيوعية بصورة سلبية تلك العناصر الوثيقة الصلة بالنظام بهدف ازدياد «إحكام القبضة على الحركة ككل»[٢٨] كذلك، فقد خرجت المنظمات بعد

فترة الاعتقالات والسجون والهجمات البوليسية ضعيفة. وقد دفعهم ضعفهم إلى قبول وحدة غير مبدئية.

ومن جهة أخرى، فقد اعتدّت «حدتو» بتجربتها الوحدوية السابقة اعتداداً مبالغاً فيه. ففي تجربتها السابقة قدمت «حدتو» تنازلات في حقل التنظيم ثمناً لارتكابها- حسب تقييمات تلك المرحلة- أخطاء جسيمة في حقل السياسة، تمثلت أول ما تمثلت بتأييد حركة الضباط الأحرار. وكانت النتيجة أنها انتصرت سياسياً حين سار عبد الناصر في طريق التحرر والتقدم ومواجهة الاستعمار، فانتصرت تنظيمياً، أي ازداد عدد المؤيدين لها في هيئات الحزب القيادية. وكما أشرنا فقد قلبت سياسة عبد الناصر هذه مفاهيم المنظمات الشيوعية المعارضة رأساً على عقب. واختفت الخلافات السياسية، وكان الموج أعلى من أي خلاف. وصدر البيان المشترك عن المنظمات الثلاث في فبراير / شباط ١٩٥٧. وصدر في أوائل شهر يونيو / حزيران بيان بإعلان «الحزب الشيوعي المصري المتحد» الذي تألف من الحزب الموحد، ومن الحزب الشيوعي المصري. ولم يدخل حزب العمال والفلاحين المصري (الطليعة العمالية سابقاً). وظهر التنافر بين الفصيلين المتحدين منذ الأيام الأولى، وبالتالي، فقد ساعد الحكم على تعميق الهوة بين الطرفين، إن كان في موضوع الانتخابات إلى مجلس الأمة - كما تمت الاشارة إلى ذلك قبل قليل- أو في إثارة قضية شيوعية قديمة خاصة بجماعة «الراية». غير أن ذلك لم يمنع حزب العمال والفلاحين المصري من الوحدة، بل ربما دفعته اليها.. وانفجرت الخلافات منذ الاجتماع الأول للجنة المركزية التي أتفق على اعضائها ما بين الأطراف الثلاثة. وظهر، منذ اللحظة الأولى، وكأن «الراية- الحزب الشيوعي المصري» متحالفة، ضد «الموحد»، مع «حزب العمال والفلاحين المصري». وعلى ما يبدو، لم يكن الخلاف تنظيمياً بشأن المحترفين، بل كان خلافاً سياسياً يذهب في العمق نحو الماضي البعيد، ويذهب أفقياً باتجاه الوحدة السورية- المصرية. وباعتبار أن الوافدين الجدد: الحزب الشيوعي المصري- الراية و«حزب العمال والفلاحين المصري- الطليعة العمالية» قد شكلوا الأكثرية في هيئات الحزب القيادية نتيجة تساهل «الموحد» وغرور «حدتو» -كما ألمحنا- فقد ضاق صدر «حدتو» وبدأ رفاقها التموصل (التكتل) وامتنعوا عن تسليم ما لديهم من عضوية[٢٩] فأستغل الآخرون الفرصة السانحة لاضعاف «حدتو- الموحد» فأطلقوا العنان لعواطفهم القديمة- الجديدة على حساب الاحساس العالي بالمسؤولية، فأصدورا قراراً بحل مجموعة روما نهائياً ابتداء من ١٤/ ٣/ ١٩٥٨. والمقصود بذلك مجموعة هنري كوربيل (يونس) في فرنسا التي خضعت للقرار وواصلت تقديم المساعدة المطلوبة إلى الرفاق في مصر.

لقد أنهك الحزب باسمه الجديد قواه، واستنفذ الكثير من هذه القوى، لكن الأعضاء الذين كانوا «خارج دائرة هذا الصراع، بل وحتى الذين كانوا في إطاره، كانوا يخوضون معركة وطنهم وشعبهم. بما جعلهم ملء السمع والبصر»[٣٠] فقد كان سهم الحكم يصعد إلى الأعلى، وكذلك سهم الشيوعيين الذين خاضوا معارك بورسعيد، وشكلوا لجان باندونغ، ولجان المقاومة الشعبية، واللجان النسائية. وقاموا بنشاطات نقابية، ونشروا الكتب والكتيبات الصغيرة والرخيصة.

ولكن ما إن بدأ النظام يستعيد أنفاسه ويخلق لنفسه مرتكزاته التنظيمية والسياسية حتى استشعر عبء الحركة الشيوعية في الشارع المصري. وكان من الأسباب المباشرة لنقمة النظام:

١- الوحدة السورية- المصرية التي تمت بعد شهر من وحدة الحزب الشيوعي المصري. وكان الشيوعيون السوريون قد تحفظوا، بهذا الشكل أو ذاك، على الطريقة التي تمت بها الوحدة، وإن كانوا قد أعلنوا تأييدهم لها، وتعمدت قياداتهم أن تشترك بالاستفتاء بصورة علنية لصالح الوحدة وأن تنتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية. وبصرف النظر عن تعاطف الشيوعيين المصريين، أو تعاطف بعضهم مع الشيوعيين السوريين- اللبنانيين، أو عدم تعاطفهم، فقد شعر النظام بعدم الاطمئنان للشيوعيين بصورة عامة. واستفز أعداء الشيوعية الوضع في المنطقة وفي خارجها.

٢- ثورة تموز / يوليو في العراق عام ١٩٥٨ التي لعب فيها الحزب الشيوعي العراقي دوراً بارزاً مما جعل الشيوعيين المصرين والسوريين يلتفتون بأبصارهم صوب العراق الذي تحول- بين ليلة وضحاها- إلى منافس لمصر في معركة التحرر والتقدم. و«زاد في الطين بلة» أن بعض الشيوعيين المصريين طالبوا عبد الناصر (مالئ السمع والبصر) أن يحذو حذو عبد الكريم قاسم.

٣- انعقاد مؤتمر الشعوب الأفريقية والآسيوية في القاهرة من ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٧ إلى أوائل عام ١٩٥٨. وقامت أثناء انعقاده مظاهرة يسارية ضخمة شددت على مطلب الحريات العامة وعلى العمل الشعبي.

وتمثل رد الرئيس جمال عبد الناصر على هذه التحديات باستيراد القمح من أمريكا، ونقل ٢٥٠ طالباً كانوا يدرسون في الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة الأميريكية على جناح السرعة، وإخراج عفيف البرزة قائد الجيش السوري مع لفيف من الضباط اليساريين من الجيش، وهجومه على الشيوعيين في الخطاب الذي ألقاه في ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٨ في مدينة بورسعيد. وهاجم البوليس في ليلة عيد رأس السنة الميلادية منازل مئات الشيوعيين الذين تم ترحيلهم إلى المعتقلات. وحين دخل نيكيتاخروتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي على الخط كال له عبد الناصر بدل الصاع صاعين وأتهم الشيوعيين بالعمل لصالح دولة أجنبية.

وأكثر ما يثير العجب بالنسبة إلى تلك الفترة الحافلة بالأجواء العاصفة أن تخرج عن أعماق السجون المصرية صوت العقل الذي تمثل بالنقد الذي وجهه القياديون السجناء إلى خط حزبهم اليميني الذي لم يوفق ما بين وجهتي التناقض في المهمة ذاتها، أي التحالف مع الحكم والدفاع عن الجماهير. ولفتت القيادة في السجن نظر الحزب إلى طبيعة الحكم المزدوجة: السلبية والايجابية. ولحظ د. رفعت السعيد تناقض خاص بالشريحة العليا لكوادر الحزب الشيوعي المصري المتحد. فبعض أعضاء هذه الشريحة يعيش في اطار النظام، وهو يعيش بطريقة ميسورة وأحياناً مترفة. وكان مستوى معيشتهم لا يختلف عن مستوى معيشة البرجوازية. وهؤلاء هم، بطبيعة الحال، صلات وثيقة مع العناصر البرجوازية ومع الشريحة الموجودة في السلطة، وأحياناً حتى مع عناصر المجموعة القيادية الحاكمة. وبذلك فهم يتمتعون بسمعة جيدة لدى النظام ويستنجد بهم النظام في بعض الأحيان، ويثق فيهم، ويمنحهم مناصب هامة. بينما هناك في الطرف الآخر شريحة أخرى من الكادر القيادي يعيشون بدون دخل يُذكر، وهم فقراء حقاً، ومستوى معيشتهم لا يختلف عن مستوى معيشة الجماهير، إلا أنهم لا يتمتعون بسمعة حسنة لدى النظام، وكثيراً ما تطاردهم أجهزة الأمن وتقوم بمراقبتهم، والعديد منهم لم يزل بالسجون[٣١] وكان من الطبيعي، في مثل تلك الأحوال أن يتخذ بعض الشيوعيين موقفاً ذيلياً من السلطة، وبالتالي، كان لا بد أن تظهر الروح القبلية، ويتم استعجال الانقسام، مثلما تم استعجال الوحدة، ليس بدون تدخل غير مباشر من السلطة. وتطفو فوق السطح وجهتا نظر: وجه نظر تحالف «الحزب الشيوعي المصري- الراية» و«حزب العمال والفلاحين المصري- الطليعة العمالية» التي تعتبر النظام نظام بورجوازية كبيرة أقرب إلى الاستعمار، وتغلب الصراع الديموقراطي على الصراع الوطني. ووجهة نظر «حدتو» التي تعتبر النظام نظام بورجوازية وطنية صغيرة، وتغلب الصراع الوطني على الصراع الديموقراطي.

وفي مواجهة اقتراح الحكم وإلحاحه وضغطه من أجل حل الحزب والدخول في «الاتحاد القومي» دعت «حدتو» أعضاءها إلى الانضمام إليه (إقتحام القلعة) والصعود عبر مستوياته... لتحويله إلى جبهة يتنامى فيها دور الشيوعيين. أما الجماعة الأخرى التي أخذت تنطق باسم الحزب فقد دعت إلى مقاطعته ومخاصمته. وفي الوقت الذي حرصت فيه «حدتو» أن لا تجعل من شكل الوحدة السورية المصرية عقبة في سبيل اتمامها، وتابعت تأييد الحكم، وطالبت بفضح كل المناورات التي تريد إظهار الشيوعيين بمظهر معاد للوحدة، سواء في مصر، أو في سوريا، وبعدم المفاضلة بين العراق ومصر، رأت قيادة الحزب الشيوعي المصري أن الحكم بمهد للقضاء على الحريات الديموقراطية ويشدد الكبت ضد الحزب الشيوعي السوري متعاوناً مع الرجعية السورية.

ومن جانب عبد الناصر ورجاله فقد وضع الأمر على نصل السكين، فإما ان تكون معه، دفعة واحدة، وفي كل التفاصيل،.. وبلا آية انتقادات، وإما أن تكون ضده، ولا طريق آخر. ولم يترك الرجل أية فسحة من الأمل بممارسة التأييد مع الانتقاد، والوحدة مع الصراع.. وأكثر من ذلك، أصبح لا يقبل بأقل من التأييد المطلق[٣٢].

وأدت الخلافات داخل الحزب الشيوعي المصري المتحد إلى عودة كل طرف من الأطراف إلى أصوله، فقرر المكتب السياسي الذي يحظى فيه «الحزب الشيوعي المصري- الراية» و«حزب العمال والفلاحين المصري- الطليعة العمالية» بالأكثرية فصل أربعة من «حدتو». وأخذت النشرات الصادرة عن الطرفين بكيل الاتهامات إلى بعضهما بعضاً. واستغلت السلطة هذا المناخ وهي توجه الضربة البوليسية الأكثر تركيزاً، والأكثر عنفاً على فريق «حدتو» من الفريق الآخر، في أوائل عام ١٩٥٩. وكانت «الراية» أي جماعة «الحزب الشيوعي المصري» بقيادة د. فؤاد مرسي، قد أخذت تنحو، منذ فترة نحو اليمين. وصدرت «الغد» وهي لا تحمل غير التأييد للنظام، وهاجمت البعض أي الشيوعيين العراقيين. إلا أن هذه الكلمات لم تكن لترضي عبد الناصر. وطالت الحملة الصليبية أصحاب هذه الكلمات. وأودعتهم أبشع معتقلات شهدتها مصر. وشن البوليس في مارس / آذار ١٩٥٩ حملة اعتقالات واسعة شملت الكوادر الوسطى للمجموعتين.

وسارت حملة عبد الناصر في طريق التصعيد، وأرسل الآلاف إلى معسكرات تعذيب وحشي، وقدم إلى المحاكم من فريق «حدتو» ٤٨ شخصاً ومن مجموعة الحزب ٦٤ شخصاً. وشملت الاعتقالات أكثر عناصر القيادة باستثناء عدد قليل جداً، واغلقت دور النشر التقلمية وصودرت مطبوعاتها.

ووقع الحزب بمعناه الواسع بين فكي كسارة بندق- حسب تعبير د. رفعت السعيد- من جهة يصعد الحكم حملته، ومن جهة أخرى، يصعد الأعضاء غضبهم. ومع ذلك ثبتت «حدتو» على خط تأييد عبد الناصر وأرسلت رسالة من السجناء إلى عبد الناصر. وتكلم بهذا المضمون أعضاء «حدتو» أمام النيابة العامة. وأرسل خطاب من الحزب الشيوعي المصري إلى جمال عبد الناصر في سبتمبر / ايلول ١٩٥٩.

ووصفت هذه السياسة من الطرف الآخر بأنها «سياسة يمينية» بالغت في تقدير دور عبد الناصر، وتجاهلت هذه السياسة ضرورة الصراع ضد سياسة غير ديموقراطية. وكان من نتيجة هذه السياسة ان تسربت «المفاهيم والقيم البورجوازية إلى داخل الحزب»[٣٣] وأتهم هذا التنظيم «حدتو» بالعمل لصالح رجال البوليس الذين أصبحت أسرار الحزب في متناولهم، وكانوا يلتقطونها من المقاهي خلال الفترة التي انقسمت فيها المجموعة اليمينية على الحزب في منتصف

عام ١٩٥٨[٣٤] وكان هؤلاء أي جماعة «حدتو» - حسب رأي هذا التنظيم- يبررون كل ما كان يقوم به عبد الناصر من اضطهاد «قائلين أن البلدان الاشتراكية قد اضطهد فيها أبرياء، ثم أعيد لهم اعتبارهم»[٣٥].

وبدلاً من ان يسير عبد الناصر في ركاب الاستعمار الأميركي بدل البريطاني- حسب رأي ما أطلق عليهم اسم «اليسار المتطرف»- أمم عبد الناصر بنك مصر والبنك الأهلي والصحافة في اوائل عام ١٩٦٠، فعُقد على أثر ذلك كونفرنس (مجلس) حزبي تنقل بين سجن الاسكندرية وأبي زعبل والقناطر. واستمرت المناقشة حوالي ستة أشهر. ثم قدم مشروع سياسي يقول بنمو اشتراكية غير علمية تختلف عن الاشتراكية الدولية الثانية بموقفها ضد الاستعمار.

وبعد اصطدام جماعة «الحزب الشيوعي المصري - الراية» مع جماعة «حزب العمال والفلاحين المصري- الطليعة العمالية» في السجن انفصل عدد من الأعضاء عنهم ومن ضمنهم محمود أمين العالم، وأحدثوا مجموعة ثالثة سرعان ما انضمت إلى «حدتو» في سجن الواحات. وكان قوس «حدتو» يصعد إلى الدرجة التي جعلتها تستعيد إلى صفوفها ليس فقط الكثيرين من أعضاء الحزب الموحد الذين بقوا في صفوف جماعة الحزب، وإنما أيضاً بعض رفاق «الراية» و«الطليعة العمالية» بل، وبعض ألد خصومها القدامى من أعضاء المنظمات الصغيرة مثل «وحدة الشيوعيين».

ولم تتأخر الضربات الجديدة التي وجهها البوليس في اوائل عام ١٩٦٠ إلى أعماق التنظيمات الشيوعية بهدف إجتثاثها من الجذور عن التأميمات، فألقي القبض على القيادة الجديدة إلا أن اصدار النشرات وتوزيعها استمر، وأتت ضربة، ٢/ ١٢/ ١٩٦٠ إيذاناً بتوقف هذه المجموعة من «حدتو».

أما الحزب الشيوعي المصري خارج السجن فقد أصدر بياناً في ٢٢/ ٢/ ١٩٦٠ هاجم فيه عبد الناصر، وأصدر بياناً آخر فضح فيه طبيعة تأميم بنك مصر. وجاء في بيان ثالث أن الحكم يولي كل اهتمامه للحملات ضد الشيوعية في الوقت الذي يقف فيه «العدو على الأبواب».

ومرة أخرى يوضع الحزب بمعناه الواسع بين فكي كسارة البندق: من جهة الحكم فقد اقترب من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة الحزب فقد انتهج سياسة يسارية متطرفة أكثر. وعادت إلى الظهور فوق الساحة منظمة «وحدة الشيوعيين» التي انشقت عن «حدتو» في الأيام الاولى لثورة يوليو / تموز بسبب تأييد «حدتو» للحكم. وأصدرت هذه المنظمة في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ خمس نشرات وظهرت منظمة «طليعة الشعب الديموقراطية» بقيادة فوزي جرجس، وهي أيضاً منظمة معادية لحكم عبد الناصر، وتشكلت من ضمن صفوفها منظمة طليعة الشيوعيين في يناير / كانون الثاني ١٩٥٨.

وأحدثت سياسة عبد الناصر الداخلية والخارجية، مرة ثانية، اختلافاً في وجهات النظر ما بين «حدتو» وباقي الحزب. ففي الوقت الذي كانت فيه «حدتو» تصعد تأييدها للحكم مع كل انجاز جديد يحرزه، كانت جماعة الحزب تواصل تشبثها، بمقولة «رأسمالية الدولة الاحتكارية». وتحت وقع الانجازات من جهة ووقع الوعود بالإفراج عن الشيوعيين، والتعاون معهم في عملية بناء الاشتراكية في مصر. من جهة ثانية، تراجع من كان يعارض سياسة عبد الناصر عن معارضته وأصبح يوافق على اقتراح الحكم، أو بالحقيقة صار ينفذ أوامره المطالبة بحل الحزب.

وتم في ابريل / نيسان ١٩٦٤ الإفراج عن جميع الشيوعيين، وصدر عفو عام عن جميع القضايا الشيوعية، واسقطت العقوبات والعقوبات التبعية، وتشكلت لجنة خاصة برئاسة سمير مصلح مدير مكتب زكريا محي الدين تتولى توظيف الشيوعيين المفرج عنهم. واتخذت «حدتو» قراراً بحل نفسها كتنظيم في ١٥/ ٣/ ١٩٦٥، واتخذت جماعة الحزب قراراً مماثلاً في ابريل / نيسان ١٩٦٥.

ولكن كيف اتخذ قرار حل الحزب، الذي يعلن الجميع الآن عن معارضته ويخطئونه، وكان الحزب قد دفع في السجون والمعتقلات ومعسكرات التعذيب حياة محمد عثمان في مباحث طنطا، وحياة مصطفى شوقي الهناوي في ادارة المخابرات، وحياة عبد التواب جبريل في محافظة القاهرة، وحياة شهدي عطية، وحياة فريد حداد في الأوردي وفي سجن أبو زعبل، ومات بسبب مرض التفوئيد وانعدام العناية في السجن كل من علي متولي الديب، والمهند بن رشوي خليل، وأصيب ستة من الرفاق بالجنون، وحاول الانتحار ثلاثة، وقتلت الذبحة الصدرية شعبان حافظ، والتسمم البولي حب الله علي مرسي، وسرطان المسالك البولية علي زهران، والسل سليمان سيد أدريس وسيد أمين، وسرطان المعدة أحمد بكار، ونتيجة الاضراب عن الطعام في بني سويف عبد القادر مفتاح؟

وإضافة إلى ذلك سبب السجن عاهة دائمة في البصر لفتحي عبد افتاح، وفي القلب لاسماعيل عبد الحكيم ولداوود عزيز، وشمل التعذيب إضافة إلى الرجال، إنجي افلاطون، وفاطمة زكي، وثريا ابراهيم، وثريا حبش، ونوال الحملاوي، وسامر بطرس، وأميمة أبو النصر، وزينات الصباغ وطفلها طارق.

وللإجابة على سؤال كيف اتخذ قرار الحل؟ تنبغي الإشارة - حسب طاهر عبد الحكيم في كتاب «الاقدام العارية» - إلى ان الناس في السجن وتحت التعذيب كانوا يخوضون معركة تحت راية مختلفة اختلافاً واضحاً عن راية النظام. لقد كان الناس في السجن وتحت التعذيب شيوعيين خلفهم تراث طويل من النضال في السجون والمعتقلات، وكان اسلوب النظام في محاولة تصفية

المعتقلين جسدياً أو معنوياً أسلوباً فجاً يستفز في الناس كل عوامل المقاومة. لذلك فقد كان ضرورياً لكي يتخلى الناس عن مواقعهم ان تطمس الفوارق بين رايتهم وراية النظام.

وهذا ما قامت به بجهد غير عادي قيادة الجماعة التي انقسمت عن الحزب حيثما بدأت تروج لفكرة أن السلطة الناصرية سلطة على رأسها مجموعة اشتراكية، وأن واجب الشوريين هو الاندماج في هذه المجموعة الاشتراكية. كذلك عملت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري على التراجع بهدوء عن مواقفها السياسية وبدأت تشد أعضاء الحزب شيئاً فشيئاً إلى نظرة غير علمية وغير طبقية للسلطة باعتبارها (سلطة العناصر الوطنية المستنيرة والتقدمية)، وبدأت تركز في بياناتها وقراراتها على الجوانب الايجابية في سياسات النظام مخففة صوتها شيئاً فشيئاً عن سلبيات هذه السياسات. كما سمحت لبعض العناصر بالترويج لفكرة تحريفية مثل القول بأن التأثير المتزايد للاشتراكية على النطاق العالمي يسمح بالانتقال إلى الاشتراكية دون حاجة لحزب مستقل للطبقة العاملة[٣٦].

وكتب الباحث الهندي أغواني يقول، أن الشيوعيين المصريين قبلوا بحل الحزب ودخلوا الاتحاد الاشتراكي وشكلوا نواة سرية باسم طليعة الاشتراكيين لأنه لم يعد عندهم شيء يضيفونه إلى ما كان يرفعه عبد الناصر من شعارات. ويتضمن هذا الرأي شيئاً من الحقيقة. وبالتالي فهو لا ينطبق على مصر وحدها، بل يتعداها إلى البلدان العربية الأخرى، وغير العربية. فعندما لا يبقى لدى أي حزب شيوعي ما يضيفه إلى أقوال وأفعال البورجوازية، أياً كانت، يندمج الحزب الشيوعي، كشكل من أشكال إلغاء ذاته. وهو إن لم يفعل ذلك ابتعدت عنه الجماهير، وعاش في عزلة، عانى من الانشقاقات والانقسامات.

ومن جهة أخرى، فقد شكل الشيوعيون المصريون -حسب الباحث البريطاني و. لاكور- عبئاً على العلاقة بين موسكو ومصر. والواقع أن السوفيات كانوا ينظرون باعجاب كبير إلى تطور عبد الناصر الذي تكلم عن الاشتراكية في عام ١٩٥٥، ثم عاد في عام ١٩٥٧ ليتكلم عن المجتمع الديموقراطي الاشتراكي التعاوني.

ثم أخذ (حكام مصر) يتكلمون عن الطريق المصري نحو الاشتراكية. وفي عام ١٩٦٢ أقر الميثاق الوطني، والشيء الأساسي فيه حسب رأي السوفيات- هو إعلانه الاشتراكية كشكل للتمويل الاجتماعي والتأكيد بأن الرأسمالية لا تستطيع أن تحل القضايا المطروحة أمام البلاد[٣٧].

ولا شك أن مثل هذه الآراء كانت تصل إلى الشيوعيين المصريين، وتفسح المجال رحباً أمام التأثير المخرب الذي كان يمارسه بعض الماركسيين السابقين الذين كانوا لا يتركون مناسبة دون

أن يستغلوها في الإلحاح على فكرة الحل. وهم كانوا أكثر الحاحاً على فكرة الحل من رجال النظام نفسه، وقد هدد بعضهم قائلاً: إما الحل أو السجن. وقام القادة بنشاط زائد في مجال ارسال رسائل التأييد لعبد الناصر.

ولعل الشيوعيين في الداخل والخارج لم يدركوا وقتئذ، أو لم يكن في صالحهم أن يدركوا، أن ما من فعل فعله عبد الناصر كان لوجه الله، أو من أجل الشعب، بل إن كل ما فعله، كان موجهاً، بالدرجة الأولى والأخيرة، لحماية سلطته وسلطة اللفيف من حوله. وقد أتقن هو وغيره من بعض قادة بلدان العالم الثالث في ضرب عصفورين بحجر واحد: تمثل العصفور الأول بالبرجوازية الكبيرة وبكبار الملاكين العقاريين الذين وجه اليهم عبد الناصر ضربات أليمة باسم الاشتراكية. أما العصفور الثاني فيتمثل بالطبقة العاملة وحزبها اللذين، بعد أن وجه لهما الضربة تلو الأخرى خنقهما وهو يتظاهر بأنه يضمهما إلى صدره ويشبعهما تقبيلاً.

ويتمثل «الغيتو الذهبي» الذي وضع عبد الناصر الشيوعيين فيه، بالمناصب الهامة المغرية. إلا أن هذه المناصب لم تكن في نهاية الأمر شيئاً، لأنها كانت مجردة من أية سلطة حقيقية. وعلى عكس ما اعلن عبد الناصر في يوليو / تموز ١٩٦٣ على صفحات «الموند» الفرنسية من أنه يدعو الشيوعيين إلى الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي لكي يسهموا بنشاط في بناء الاشتراكية[٣٨] فإن قبول بعض أعضاء الحزب بعد حله في الاتحاد الاشتراكي لم يبدأ عملياً إلا عام ١٩٦٨، أي بعد ثلاث سنوات من قرار الحل، وبعد سنة أو نحو سنة من عدوان إسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٦٧. وحتى في مرحلة ما بعد عدوان ١٩٦٧، وكان الوطن المصري في حاجة إلى تجميع كل القوى الصحية فيه، فإن قرارات الفصل من الاتحاد الاشتراكي، أو تجميد العضوية فيه، أو الاعتراض على الترشيح إلى المراكز القيادية فيه صدرت بحق العديد من أعضاء الاتحاد الاشتراكي الذين تبنوا سياسة أكثر جذرية من سياسات النظام لمواجهة العدوان. وتمت عام ١٩٦٩ اعتقالات بين أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة الشباب التابعة للاتحاد الاشتراكي وكثير من أعضاء المنظمة بحجة أنهم يشكلون تياراً ماركسياً، ومورس التحقيق معهم في أقبية المباحث الجنائية العسكرية وادارة المخابرات العامة وسط كل مظاهر الارهاب والتخويف[٣٩].

ومن جانب الشيوعيين، فإن خمس سنوات من التعذيب والحرمان والمنفى والتفسخ الداخلي وتمييع علاقات التنظيم الحزبي وروح الحزبية، وسيادة أساليب الصراع اللامبدئية بين مختلف الاجنحة، داخل السجن، كل ذلك، ولا شك له تأثير سلبي على نضالية أعداد كبيرة، حين يخرجون من السجن مفصولين عن أعمالهم، محرومين من مصدر للقوت، تنتظرهم مشاكل

اجتماعية واقتصادية تراكمت خلال سنوات، وصاحب العمل الوحيد هو الدولة، فإن هؤلاء سيقبلون بسهولة أية نظرية تعفيهم من مسؤولياتهم النضالية، وتسهل وتبرر لهم السعي للتعايش مع النظام. قد يبدو ذلك تبسيطاً للأمور، ويبقى أن نبحث عن الجواب الجوهري في البنية الفكرية للحركة الشيوعية المصرية السابقة. لقد كانت تلك البنية ضعيفة على الدوام. ومصدر الضعف الرئيس فيها هو أن الحركة الشيوعية السابقة لم تستخدم النظرية الماركسية اللينينية أداة لقراءة الواقع المصري ولتحديد المرحلة الاستراتيجية التي كانت تمر بها الثورة، ولوضع برنامج يستوعب احتياجات ومهام هذه المرحلة، ويكون أساساً لحركة جماهيرية بين كل قوى الثورة.

«إن الحركة الشيوعية المصرية السابقة، رغم تعدد تنظيماتها، كانت تنقسم من الناحية الفكرية إلى اتجاهين:

١ - اتجاه يميني يغرق في العمل اليومي وفي المهام الآنية دون رؤية استراتيجية يسترشد بها، ويسعى إلى مراكمة الخبرة والقدرة النضاليتين، من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي، ويوظف المعارف التكتيكية ويوجهها لخدمة المعركة الاستراتيجية. ومن ثم فإن هذا الاتجاه، كان ذيلياً للأحداث يحدد مهامه يوماً بيوم حسب ما تمليه التطورات، ومن هنا فإن شعارات ومواقف هذا الاتجاه كانت لا تتخطى حدود الحركة الليبرالية البرجوازية الوطنية.

٢ - اتجاه يساري متطرف يركز على الهدف الاستراتيجي ويغرق في نقاش طويل حول تحديده، ويهمل النضال التكتيتي، ومن ثم تسيطر عليه النزعة الحلقية الانعزالية وعدم القدرة على التعامل مع الواقع اليومي ومع الجماهير، ويواجه أية تطورات تتطلب شعارات تكتيكية بشعارات استراتيجية، فليس لديه لتفسير أي شيء أو لمواجهة أي موقف، إلا أن السلطة رجعية، ولا بد من اسقاطها لإقامة سلطة ثورية[٤٠].

والحق أن الشيوعين المفرج عنهم في ابريل / نيسان ١٩٦٤ قد رؤوا ما كانوا يحلمون أن يقولوه في نشرة سرية. ولكن ذلك كان بفعل عمليات الابهار المتقنة التي قام بها النظام. فلقد عاشت مصر سنوات طويلة تشهد حشوداً ومظاهرات مصطنعة مرتبة، حسنة النظام، موحدة الهدف، عالية الصوت، ولكنها خاوية تماماً في أعماقها، تفتقد الحماس والوجدان[٤١] ولم يمض وقت حتى اتضحت الصورة الحقيقة للاشتراكية المقرة في هيئات للحكم العليا، والمنوي تنفيذها بقوة الأوامر العسكرية وبقوة السلاح. ولم يبدأ التناقض، أو بالأحرى، لم يصبح التناقض واضحاً لكل ذي عينين إلا عندما أصبح الاتحاد الاشتراكي سلطة فعلية في الحياة اليومية، وأصبح الفلاحون الأغنياء قادرون- من خلال تواجدهم على رأس تنظيم القرية والمركز والمحافظة، على

تحقيق مكاسب ذاتية لهم ولأسرهم، وعلى نهب حقوق الفلاحين بصورة منتظمة. وأحس الفلاحون أن مصالحهم تهدد من خلال هذا التنظيم، وأن الأثرياء يزدادون من خلاله ثراءً. فالجمعية وفقاً للقانون- يجب أن يكون ٨٠٪ من أعضاء مجلس ادارتها ممن يملكون خمسة أفدنة فأقل، وقد أنيط بها الكثير من المهام الحيوية التي تمس المصالح اليومية لحياة الفلاح المعيشية.[٤٢] وبالتالي فقد تمكن أثرياء الفلاحين من الاستيلاء على كل شيء وازداد الفقراء فقراً.

وكانت التنظيمات السياسية والتشريعية، بل وكثير من التنظيمات الادراية مجرد ديكور حسن الصنع، أو هياكل بديلة توحي بوجود العمل السياسي. وتعطي النظام هيبة واحتراماً محلياً وقومياً وعالمياً، دون أن تسمح بأي تواجد فعلي لأي نشاط سياسي جاد أيا كان حتى ولو كانت أهدافه متفقة مع أهداف النظام[٤٣] فعم الفساد عنصر الرقابة الادارية، وفسدت أساليب تدخله، بحيث أصبح «حاميها حراميها». وأصبحت السياسة في مصر، وكما اسماها شعب مصر الذكي اللماح «بوليتيكا». وهي عبارة مرادفة للنصب والاحتيال[٤٤] وكان على مصر أن تعاني ولمدة طويلة من جيل كامل من «محترفي تملق السلطة».

وإذا كانت كل هذه الأمور، بصرف النظر عن النوايا، قد لقيت الاستحسان والاشادة من جانب القيادة السوفياتية فلأنها لم تكن تفعل غير الذي فعلته القيادة المصرية. وكانت هذه القيادة تقلد السوفيات مع شيء من حرية التصرف، وتظن، مثلما كانت القيادة السوفياتية تظن أن هذه الأفعال، بصرف النظر عن تسميتها الحقيقية قادرة على التضليل إلى أبد الأبدين، وتغيّر بالفعل مجرى التاريخ. وهذه الأفعال، بالإضافة إلى كونها قد ألحقت الهزيمة بالنظام الناصري عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧١ وبالنظام السوفياتي في أوائل التسعينات، أوقعت معظم الشيوعيين المصريين وغير المصريين في بحر من الحيرة والارتباك، في الوقت الذي أوقعت الاقسام الباقية هنا، وهناك في المصيّدة: مصيدة الارتزاق.

الحركة الشيوعية المصرية الثالثة

اكتشف المتفاؤلون من أنصار حل الحزب الشيوعي المصري، أولئك الذين اعتقدوا انهم سيشتركون في قيادة النشاط الفكري في التنظيم الاشتراكي في مصر، أنهم أبعدوا، وحوصروا، وتم امتصاصهم. وبالرغم من أن المفكرين المعروفين قد أعطوا بعض الفرص للتعبير عن أفكارهم في إدارة جريدة «الطليعة» مثلاً، إلا أنهم كانوا محرومين من طرح أرائهم السياسية. وامتصت الطليعة الاشتراكية التي كانت تعرف باسم «التنظيم الطليعي» كثيراً من أولئك المفكرين. ونجحت القيادة الناصرية للتنظيم في عزل الشيوعيين وتجميدهم.

وأكد الأمين العام لهذا التنظيم شعراوي جمعة الصديق الصدوق لجمال عبد الناصر أن محاولات جدية بذلت من أجل دمج الشيوعيين بالتنظيم، إلا أن مساع مماثلة بذلت بغية التأكيد من أنهم لن يستولوا عليه. وجاء في تقرير سري إلى عبد الناصر من عضو في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي أن الحزب الشيوعي لم يحل نفسه، ولم يتوقف أعضاؤه عن النشاط، وأن الأمر قد اقتصر على حل هيكله التنظيمي المستقل، وأن الشيوعيين يواصلون الإعلان عن أنفسهم بأنهم ماركسيون لينينيون، مما يعني أن أفكارهم تتعارض كلياً مع الاشتراكية العربية ومع الميثاق، وأن حل الحزب لم ينتج عن موقف أيديولوجي منسجم مع مبادئ ٢٣ تموز / يوليو[٤٥].

وفي لقاء بين عبد الناصر والعاملين في مجلة «الطليعة» وكان أكثرهم من الشيوعيين البارزين في الحزب الشيوعي المصري، اشتكى الشيوعيون من ابعادهم، وعزلهم عن المراكز المسؤولة. وقالوا أنه لم ينتخب أي شيوعي لأي مركز من المراكز الهامة في الاتحاد الاشتراكي. وكان رد عبد الناصر أن الشيوعيين مؤهلون للدعاية وليس للقيادة[٤٦].

وهكذا لم يكن أمام الشيوعيين غير الانسحاب والابتعاد عن النشاط في أوساط الجماهير. وفي المقابل تم سحق أي محاولة من المحاولات الكثيرة المتفرقة لإعادة تنظيم الحزب بسرعة كبيرة من قبل فروع المخابرات والأمن. وقوبلت الاقتراحات لإعادة التنظيم باجراءات قاسية. واعتمدت فروع الأمن والمخابرات على تاكتيك الضربات الاجهاضية- حسب تعبير تلك الجهات. ولقد استخدمت هذه الصيغة من قبل المخابرات للتعبير عن الضربات المسبقة ضد أي ملمح من ملامح النشاط السياسي المنظم.

وبدأت الروح بالعودة إلى الحركة الشيوعية المصرية في الأيام الأخيرة لعبد الناصر نتيجة الاهتزاز الذي أحدثته هزيمة مصر في حرب ١٩٦٧ أمام إسرائيل. وظهرت في تلك الأونة وبعدها ثلاثة تيارات شيوعية. تمثل التيار الأول بالماركسيين الذين حاولوا الاشتراك في النشاط العام من خلال المؤسسات المصرية، إلا أنهم لم يحققوا أي نجاح يذكر بسبب المواقف المسبقة منهم.

وتمثل التيار الثاني بالحرس القديم الشيوعي الذين لم يقبلوا منذ البداية حل الحزب الشيوعي المصري. أما التيار الثالث فيتمثل بالمناضلين الجدد من طلاب الجامعة.

وكان التيار الأول يتألف من ثلاث حلقات اندمجت في الحلقة الأكبر، وهي الحلقة الأكثر تأثيراً، والتي عاشت لفترة أطول من الفترة التي عاشتها الحلقتان الأخريتان. وكانت هذه الحلقة حلقة الجماعة بلا اسم. وهي لم تطلق على نفسها أي اسم من الأسماء حرصاً منها على متطلبات العمل السري. وكانت هذه الجماعة تصدر نشراتها باسم أحمد عرابي المصري. وقد أدركت

أوساط واسعة من الناس أن تنظيماً جديداً يقف من وراء هذا الاسم. واعتقد الكثيرون أن الحرس الشيوعي القديم هو الذي يقود هذا التنظيم.

ونتيجة الضغط الذي مارسه جهاز الأمن الوقائي إزاء النشاط الشيوعي اتحدت المجموعات الثلاث في مجموعة واحدة في نيسان / ابريل عام ١٩٧٢، ونشروا باسم أحمد عرابي المصري تقارير تناولت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبدأ التنظيم بإصدار نشرة أطلق عليها اسم «الانتصار» أثناء حرب تشرين / أكتوبر ضد إسرائيل عام ١٩٧٣. وأخذت النشرة بالصدور بصورة غير منتظمة وفقاً لمجريات الأحداث. ولم يحل عام ١٩٨٤ حتى صارت توزع خارج مصر، ووزعت إلى مختلف أنحاء العالم من قبرص بدءاً من العدد ١٢٢.

وصدرت أول وثيقة عن اللجنة المركزية للمجموعة المتحدة الجديدة بعنوان «من القمع إلى بناء الحزب» في كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٤. وبعد أن تم تحديد الهدف وهو تأسيس الحزب الشيوعي المصري، بدأ البحث عن الوسائل التي تساعد على الوصول إلى الهدف.

وكانت الوثيقة الثانية التي أصدرتها المجوعة الموحدة في آب / أغسطس ١٩٧٤ مشروع برنامج العمل للقوى الشعبية المصرية.

أما التيار الثاني من الحركة الشيوعية المصرية الذي عادت إليه الروح فقد تألف -كما أشرنا- من الشيوعيين من الحرس القديم الذين لم يقبلوا بحل الحزب، ولم يشتركوا في الاتحاد الاشتراكي. وهم عبارة عن نواة صغيرة كبرت بسرعة فائقة. ولم يكن لهذه المجموعة اسم حتى العام ١٩٧٥ حين أعلنت عن نفسها بأنها الحزب الشيوعي المصري: ٨ يناير / كانون الثاني.

وكان التيار الثالث يتألف من القادمين الجدد إلى المسرح السياسي، من طلاب الجامعة بالدرجة الأولى، لم ينخرطوا في النشاطات السياسية، ولم يطيقوا صبراً على الجمود وانعدام التغيير. وقد انبثق هؤلاء بالأساس عن مجموعة كانت تطلق على نفسها اسم «كتاب الغد» التي حصلت على شهرتها أثناء التحركات الطلابية في عام ١٩٧٢. وتميزت هذه المجموعة بالتطرف اليساري: وقد أدانت الحركة الشيوعية القديمة، كما أدانت قرار الحل عام ١٩٦٥.

وأعلنت هذه المجموعة عن نفسها عام ١٩٧٥ بأنها حزب العمل الشيوعي المصري.

الإعلان عن وجود الحزب الشيوعي المصري

اندلعت في الأول من كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٠ مظاهرة عمالية حاشدة في حلوان المركز الصناعي الرئيسي في مصر. ثم امتد لهيب المظاهرة بسرعة إلى القاهرة حيث انقلبت في منطقة باب اللوق إلى عنف وسطو. واتهمت الحكومة الشيوعيين بقيادة المظاهرات والإضرابات، وألقت

القبض على نحو خمسمائة شيوعي ويساري وناصري.. وتركزت الحملات البوليسية على أكبر مجموعة شيوعية. وهي جماعة بلا اسم، التي كانت تصدر نشرة «الانتصار» ونشرات أخرى غيرها باسم أحمد عرابي المصري. وكان يوجد بين المعتقلين بعض العناصر الشيوعية القائدة من ضمنهم نبيل الهلالي، وزكي مراد، ومبارك عبد الفضيل، ومحمد علي عامر.. إلا أن الاعتقالات فشلت في شل المجموعة التي واصلت نشاطها. ولم يتأخر الإعلان المقرر سابقاً عن ولادة الحزب الشيوعي المصري. وقد أرسل الإعلان في الأول من مايو / أيار عام ١٩٧٥ إلى الأحزاب الشيوعية والعمالية في كل أنحاء العالم.

وأصدر الحزب في يوليو / تموز ١٩٧٥ أول برنامج سياسي وركزت الوثيقة على الأوضاع الداخلية والاقليمية والعربية، وعلى طبيعة نظام السادات، وجاء فيها أن نظام السادات يعترف على حلقات بدولة إسرائيل.. ويستعد ويعد للتعايش معها في المنطقة. ولا يمانع في قبول حل جزئي منفرد مع إسرائيل... وأنه يعمل بدأب على تبيض وجه الإمبريالية الأمريكية.. ويعتبر دورها التخريبي ضد السلام واستنزافها الاستعماري لثروات الشعوب جهوداً لخدمة السلام والرخاء العالميين ويتزايد (اتجاه السلطة في مصر) إلى التخلي عن التزاماتها القومية وتتستر على المؤامرة الإمبريالية والرجعية ضد وحدة لبنان وضد المقاومة الفلسطينية.. وتشن حرب استنزاف ضد القوى اليسارية بحملات القبض المتتالية على قوى اليسار في مصر. واقتصادياً فتح النظام الباب أمام الشركات الاحتكارية متعددة القوميات بالسماح بتكوين شركات مختلطة... ففي أعقاب ضرب اليسار الناصري في مايو / أيار ١٩٧١.. أستأثر بالسلطة تحالف طبقي يضم أولاً البرجوازية الريفية (أغنياء الريف) التي سيطرت كوادرها على معظم المواقع القيادية في الاتحاد الاشتراكي وعلى أغلبية مقاعد مجلس الشعب.. وثانياً، الشرائح العليا من القيادات البيروقرطية والتكنوقراطية في جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيم السياسي التي أثرت من مرتباتها العالية وبدلات التمثيل والمكافآت والعمولات والاختلاسات والرشاوي.. ثالثاً، الرأسمالية التجارية والعقارية الطفيلية الكبيرة التي تحقق أرباحاً سريعة عن طريق المضاربة والاتجار في السوق السوداء والاتجار في البضائع المهربة.

وبعد أن تتناول الوثيقة محاولة هذا التحالف تحييد العناصر الماركسية وهو يخوض معركة حياة أو موت ضد اليسار الناصري، وإقامته تحالفاً مع الطبقات والفئات القديمة في المجتمع.. تصف كيف استغل السادات حرب تشرين الأول / أكتوبر لتمرير خطة التهادن بالتدريج.. وازدياد وزن ونفوذ القوى العميلة والمتهادنة..

لذلك فإن حزبنا الذي كان له شرف اختراق جدار خطر النشاط الحزبي، وبرز كالمنبر المستقل للطبقة العاملة المصرية، يتحمل في هذه الظروف مسؤوليات تاريخية كبرى، سواء في صيانة الاستقلال الوطني واحباط مخططات الإمبريالية والرجعية المحلية، أم في قيادة النضال اليومي للطبقة العاملة والفلاحين والجماهير الكادحة، أم في استنهاض ومساعدة القوى الوطنية والتقدمية الحليفة في تجميع صفوفها وتعبئتها وتنظيمها وبناء جبهة القوى الشعبية[٤٧].

وتابعت الصحافة الشيوعية في البلدان العربية ما يصدر عن الحزب الشيوعي المصري فنشرت مقالاً عن «الموجة العارمة من الاستنكار والادانة للاتفاقية المصرية- الإسرائيلية في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥. ونشرت في أيار / مايو ١٩٧٦ بيان الحزب الشيوعي المصري بشأن الغاء السادات معاهدة الصداقة المصرية- السوفياتية. واستقبلت بسرور كبير أخبار «انتفاضة مصر الرائعة» في أوائل عام ١٩٧٧. وأدانت زيارة السادات إلى القدس في أواخر العام نفسه[٤٨].

واجتمع المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري في حزيران / يونيو وتموز / يوليو / عام ١٩٧٨ لصياغة برنامج عملي يتناول الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وتعاون السادات مع إسرائيل وقضايا هامة أخرى. وقد نص البرنامج الذي صدر في تموز / يوليو على ضرورة الاطاحة بالنظام الرأسمالي الطفيلي، ورفض سياسة الاستسلام أمام إسرائيل التي ينتهجها نظام السادات. وتعبئة الجماهير لتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة، وإعادة مصر إلى المعسكر العربي التقدمي، وانهاء سياسة الباب المفتوح المفقرة.

وجاء توقيع اتفاق كامب دافيد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ليؤكد صحة استنتاجات الحزب الذي أصدر في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ بياناً أكد فيه على أن هذه النتيجة كانت من ضمن أهداف عدوان حزيران ١٩٦٧. وصدر في كانون الثاني / يناير عام ١٩٨٠ تقرير مفصل بشأن الموقف المصري... أشير فيه إلى العزلة العربية والعالمية التي يعاني منها النظام، وإلى بطلان الوعود البراقة التي أطلقها السادات. وبالتالي لم ينتج عن سياسة الباب المفتوح غير التضخم المتسارع، والاستهلاك الجامح واختراق متعدد الأطراف للاقتصاد المصري، وتدهور الصناعة المحلية.

وأشار التقرير إلى وجوب تحقيق مهمتين عاجلتين، تتمثل الأولى بالعمل على إنشاء «منظمة سياسية جماهيرية»، وتتمثل الثانية بإقامة «جبهة وطنية ديموقراطية».

وبعد عامين من الأعمال التحضيرية والمناقشات الواسعة عقد الحزب الشيوعي المصري مؤتمره الأول داخل مصر رغم الارهاب والملاحقات التي تتعرض لها كوادره. وكان جدول أعماله يتألف من ١- برنامج الحزب ولائحته (نظامه الداخلي).[٤٩] ٢- التقرير التنظيمي عن

انجازات الحزب وآفاق تطوره. ٣- التقرير عن الوحدة مع الفصائل الشيوعية الأخرى. ٤- تقرير حول النشاط الجبهوي في المرحلة الراهنة. ٥- بعض الاجراءات التنظيمية.

وقد اعتبر برنامج الحزب أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط، بحيث تستحيل إقامة سلم عادل في المنطقة مع استمرار تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وبالنسبة إلى الوحدة العربية فإن الحزب يناضل من أجل الوحدة العربية ذات المحتوى المعادي للإمبريالية والاقطاع والرأسمالية الكبيرة، وحدة تقوم على الاختيار الحر للشعوب العربية وتستند إلى تحالف ديموقراطي يضم كافة القوى الوطنية والديموقراطية والتقدمية، وتعترف القوميات الأخرى بالوجود وتحترم حقوقها.

ويهدف البرنامج أول ما يهدف إلى تحرير صحراء سيناء.. واستعادة السيادة الوطنية والخروج، بمصر من دائرة التبعية للإمبريالية.

وناقش المؤتمر وأقر وثائق برنامجية حول أوضاع حركة التحرر الوطني العربية، وطبيعة التحالفات. وتوجه بنداء من أجل وحدة الفصائل الماركسية في إطار الحزب. ودعا المؤتمر إلى بناء جبهة وطنية ديموقراطية وهو يحي الجبهة الوطنية المصرية.

وازدادت الأوضاع سوءاً في مصر حتى بعد أن اغتيل السادات وتولى الحكم نائبه محمد حسني مبارك. ولم يحدث تغيير ايجابي في الوعي العام إلا أثناء وبعد الغزو الإسرائيلي إلى لبنان في صيف عام ١٩٨٢.

وعقد الحزب الشيوعي المصري مؤتمره الثاني عام ١٩٨٤ وأكد من خلال الوثائق الصادرة عنه أن الحزب واصل نموه وتطوره، ويدل على ذلك عقد مؤتمره الثاني داخل الوطن في سرية تامة. وطالبت القوى التقدمية في الداخل والخارج بإيقاف محاكمة نبيل الهلالي ورفاقه الذين حرقوا الأعلام الإسرائيلية والأميريكية(٥٠).

وكتب محمد مجدي كمال عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب «أن المظاهرات في مصر لم تتوقف بالرغم من أن الاشتراك في مظاهرة هو عمل مخالف للقانون ويعاقب عليه بـ٢٥ سنة سجن مع الأشغال الشاقة. وفي سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٦ وحدهما اشترك ١٠٠ ألف شخص في أكثر من أربعين مظاهرة. وقد انتشرت حالة القلق لتشمل جهاز الدولة.. فانفجر تمرد قوات الأمن المركزي في شباط / فبراير ١٩٨٦. وبعد القاء القبض على أعداد كبيرة من المواطنين ومن ضمنهم الشيوعيين أصدرت محكمة أمن الدولة في مصر في ٢٤/ ٥/ ١٩٨٦ قراراً حكمت

بموجبه على ٣٥ من الشخصيات القيادية في قضية الانتماء إلى الحزب الشيوعي المصري ومعارضته النظام والتحريض على قلبه[٥١].

ورشح الحزب أربعة من قادته المعروفين لخوض معركة الانتخابات إلى مجلس الأمة المصري التي جرت في نيسان / ابريل ١٩٨٧. وباعتبار أن الحزب ممنوع من الاشتراك في الانتخابات فقد سجل القادة الأربعة على لوائح مستقلة وفقاً لقانون الانتخابات. وقدم حزب التجمع دعمه الكبير بكل الأشكال الممكنة مما سمح بوصول صوت الشيوعيين إلى قطاع واسع من السكان.

وتناولت القمة العربية الطارئة التي انعقدت في عمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ الحرب العراقية -الإيرانية بهدف نصرة العراق المدعوم إمبريالياً وإدانة ايران. كما تناولت القضية الفلسطينية بهدف دفعها إلى مزالق الحلول الانفرادية والاستسلامية وتطلب ذلك إعادة العلاقات العربية مع مصر.

ومن جانب الحزب الشيوعي المصري، فقد واصل كفاحه ضد نهج كامب دافيد وسعى إلى وحدة القوى التقدمية ضد تحالف القوى الرجعية مع الإمبريالية والصهيونية، وطالب بإيقاف الحرب العراقية-الايرانية. وناضل على المستوى الداخلي من أجل إيقاف التدهور في حياة الطبقة العاملة، وتوسيع قاعدة الحركة الديموقراطية، ومحاربة تأثير الحركة الإسلامية، وبناء جبهة اليسار المصري كنواة لجبهة وطنية ديموقراطية وتنسيق النشاطات مع العناصر الماركسية لتوحيدهم في إطار الحزب.

وأصدر الحزب في شباط / فبراير عام ١٩٨٨ تقريراً بعنوان «نحو فهم صحيح لقضية وحدة الشيوعين المصريين» ذكر فيه أن الحزب بحاجة إلى استراتيجية جديدة للوحدة يمكن احرازها من خلال التنسيق والعمل المشترك مع حزب العمال الشيوعي المصري، وبالتعاون مع الأعضاء السابقين في المجموعات الماركسية المحلولة والمتلاشية.

ومن جهة أخرى فقد أخذ الحزب يسير على درب الجبهة الوطنية الديموقراطية من خلال إقامة الجبهة العامة للقوى التقدمية التي تتألف من الحزب الشيوعي المصري، وحزب التجمع الاشتراكي الوحدوي، والحزب الاشتراكي العربي الناصري.

الحزب الشيوعي المصري: ٨ كانون الثاني / يناير

عادت جماعة الشيوعين من الحرس القديم الذين رفضوا قرار حل الحزب في عام ١٩٦٥ إلى النشاط بإعلانها الحزب الشيوعي المصري: ٨ كانون الثاني / يناير، بعد فترة وجيزة من إعلان جماعة «بلا اسم» عن أنها الحزب الشيوعي المصري. وقد ركزت الجماعة حملاتها على تعاون جماعة

«بلا اسم» مع نظام عبد الناصر. وبقيت الجماعة تصر على موقفها هذا. ويدل اسمها «٨ كانون الثاني / يناير» على أنها لازالت متمسكة بالحزب المتحد في ٨/ ١/ ١٩٥٨.

وبعد أن شهد هذا الحزب الجديد ارتفاعاً ملحوظاً في عضويته في السنة الأولى أثر الإعلان عن نفسه، حدث انشقاق في هيئاته القيادية. ونشر أحد أطراف الصراع في عام ١٩٨٥ تقريرين كشف من خلالهما الهيكل التنظيمي والاسماء الحقيقية للأمين العام ولكافة أعضاء المكتب السياسي في الطرف الآخر. وأدى ذلك إلى تحطيم التنظيم الذي اختفى وتوزعت كوادره على زمر ماركسية متعارضة.

حزب العمال الشيوعي المصري

وقد أعلنت هذه المجموعة المتطرفة عن نفسها باسم حزب العمال الشيوعي المصري كرد فعل على ولادة الحزب الشيوعي المصري. وبعد الإعلان عن ولادة هذا الحزب (حزب العمال الشيوعي المصري) أخذت المجموعة باصدار جريدة «الشيوعي المصري» التي ظهر عددها الأول في أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ (وطبعت بعد شهرين في بيروت). وأعلنت المجموعة أنها كانت تصدر نشرات معارضة لنظام الحكم في مصر من العام ١٩٧٢ إلى العام ١٩٧٥ تحت اسم «الشيوعي المصري» و«اسماعيل محمود»، وكانت تنشر في مجلات «الهدف» و«الراية» و«دراسات اشتراكية» في بيروت وفي مجلة «الطليعة» في الكويت.

وإضافة إلى معارضة هذه المجموعة للحركة الشيوعية المصرية ماضياً وحاضراً، فقد حاربت ما أسمته الاتجاه التحريفي اليميني السوفياتي والاتجاه التحريفي اليساري الصيني. وتابعت إصدار نشرتها الخاصة في كل من القاهرة وبيروت حتى الأيام الأولى للانتفاضة في القاهرة في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ حيث لعبت دوراً بارزاً ومتميزاً. فشن البوليس والمخابرات حملة اعتقالات واسعة شملت أعضاء الحزب وأنصاره ومؤيديه. وتم الحصول على اعترافات من المعتقلين وأدى ذلك إلى اتساع حملة الاعتقالات. فتراجع الحزب إلى حلقات ماركسية وتوقفت النشرة عن الصدور.

التيار الثوري

كان التيار الثوري يتألف من مجموعة من الحرس القديم الذين رفضوا حل الحزب وكان يقود هذه المجموعة محمد عباس فهمي، وطاهر البدري، وأحمد القصير، وصدقي القصير. وقد رفض هؤلاء المواقف السوفياتية السلمية الرامية إلى تخفيف حدة التوتر في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما رفضوا الموقف السوفياتي من أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦١، وفي دعم عبد الناصر وفي دعم القضية الفلسطينية وعبروا عن تأييدهم ودعمهم الكامل لنهج القيادة الصينية النظري والعملي.

وبالرغم من ادعاء هذه المجموعة أنها لا تشكل حزباً فقد مزقتها المخابرات إلى ثلاثة أقسام: قسمان صغيران جداً.. وقسم ثالث كان يقوده فهمي وبدري. وقد بدأ هذا التيار في الظهور بعد موت عبد الناصر وصعود السادات. ومن مقولاته أن الشيوعيين المصريين أدوات بيد السوفيات.. وأن من الخطأ دعم اصلاحات عبد الناصر. وتأميماته، ومواقفه المعادية للإمبريالية، لأن مثل هذا الدعم والتأييد سيمنح القوة للنظام الرأسمالي ويطيل في عمره.

وقدم هذا التيار دعمه الكامل إلى السادات بسبب اعتقادهم أنه كان يبني مجتمعاً ديموقراطياً تستطيع القوى الثورية أن تنشط فيه. وأدت مواقف قيادة هذا التيار إلى ابتعاد الأعضاء عنه، وخصوصاً، بعد أن منحه السادات حق العمل بصورة علنية باعتباره يقف في الصف المعادي لعبد الناصر وللسوفيات.

وادى ارتكاب هذه المجموعة لخطأين فادحين إلى تشويه سمعتها بصورة تامة وإلى انفراط عقدها. وقد تمثل الخطأ الأول بتأييدها لإعدام الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني عبد الخالق محجوب، والقائد العمالي الشفيع احمد الشيخ عام ١٩٧١. أما الخطأ الثاني فقد تمثل باعتراف الأمين العام لهذا التنظيم محمد عباس فهمي ان الآلة الطابعة التي وجدت في حوزته لدى القاء القبض عليه خطأ، أنها تعود إلى فرع آخر من فروع المخابرات المصرية.

وازداد ابتعاد الناس عن هذا التنظيم بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد. وازدادت الانشقاقات فيه، وضعف كثيراً أثر موت عباس فهمي.. وأخذ الباقون يؤيدون حزب (الوفد الجديد) على أساس أنه سيجلب الديموقراطية، وحرية العمل والخ..

وحاول هذا التيار أن يعلن نفسه حزباً سياسياً في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، إلا أن ذلك لم يتم.. وأعلنوا، عندما حوصروا من قبل البوليس عام ١٩٨٩، أنهم مجرد تيار لا أكثر(٥٢).

الحزب الشيوعي المصري - المؤتمر -

وتقول هذه المجموعة أن الحزب الشيوعي المصري قد تشكل من وحدة انتهازية ما بين منظمة «شروق» وقيادة فرقتي «حدتو» (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني). وقد نجح الكادر الثوري بعد معارك ضارية ايديولوجية وسياسية وتنظيمية من سحب الحزب من تحت القيادة التصفوية التي تم تجميدها وعزلها. وأطلقت القيادة الجديدة اسم «المؤتمر» على الحزب بعد تطهيره.

وقد تحركت الحركة الشيوعية المصرية الثالثة- حسب هذه المجموعة- في أواخر الستينات، وهي تقاتل اليوم في مصر ضد البورجوازية والانتهازية وتمزقها التنظيمي. وهي تنتقد المجموعة

الأخرى (الحزب) بسبب غياب النقد الثوري وغياب إدانة الخط السابق الانتهازي اليميني، واستغلالها الاعتراف بها أممياً.

وتقول هذه المجموعة سياسياً أن نشأة الطبقة البورجوازية (الكولنيالية) في مصر وفي باقي بلدان العالم الثالث تختلف اختلافاً جذرياً عن نشأة البورجوازية في أوربا. فالبرجوازية الأوربية نمت وتطورت في معمان الكفاح ضد النظام الاقطاعي. واكتسبت في خضم كفاحها الباسل هذا سمات معينة من أهمها الثورية والأبداع. أما البورجوازية (الكولنيالية) في العالم الثالث عموماً، ومن ضمنه مصر. فقد نشأت برعاية الاستعمار وأدواته، وبالتالي، فقد استوردت كل شيء، وأصبحت تابعة للغرب الاستعماري في كل شيء. وهذه السمة سمة التبعية والارتباط بالدوائر الإمبريالية تتسم بها كل شرائح البرجوازية (الكولنيالية) في البلدان المتخلفة... والتحريفيون العالميون والمحليون هم الذين يضللون الطبقة العاملة وحزبها عندما يعلنون أن هذه الشريحة أو تلك من شرائح البورجوازية (الكولنيالية) معادية الإمبريالية، وانها وطنية وتقدمية، في حين يبقى قانون التبادل غير المتكافئ هو القانون المسؤول عن الصراعات الكولنيالية والإمبريالية من أجل تقسيم وإعادة تقسيم السوق المحلي فيما بينهما... فالإمبريالية تسعى إلى مزيد من الهيمنة على «السوق المحلي» وإخضاع الكولنيالية إخضاعاً مطلقاً لها.. بينما تحاول الكولنيالية خاصة تحت قيادات راديكالية (مثل الناصرية) إلى توسيع رقعة حصتها من «السوق المحلي».. وهي تستغل لصالحها المد الثوري العالمي والمحلي في غياب الذاتي الثوري للبروليتاريا، من أجل احراز بعض المكاسب التي سرعان ما تفقدها في خط تقهقري لصالح المهيمن الإمبريالي[٥٣].

وجاء في تقرير الحزب الشيوعي المصري الذي تنتقده هذه المجموعات أن البورجوازية الوطنية أصبحت عاجزة عن قيادة الثورة الوطنية الديموقراطية قيادة سياسية، وأن هذه الحقيقة النظرية هي التي حتمت بناء منبر مستقبل للطبقة العاملة. أذن، لو أن البورجوازية الوطنية كانت قادرة على قيادة الثورة الوطنية الديموقراطية مثلما كانت في الخمسينات وحتى منتصف الستينات.. لما كانت هناك ضرورة لحزب مستقل للطبقة العاملة.. وتتساءل هذه المجموعة أليس هذا بالتحديد هو جذر الخيانة التاريخية والطبقية، جذر قرار حل التنظيمات الشيوعية في منتصف الستينات[٥٤]؟

ومن جهة أخرى، «فقد كانت هزيمة الكولنيالية المصرية واستسلامها بعد معركة ٥ يونيو / حزيران ١٩٦٧ بدء نهوض جديد للحركة الشيوعية المصرية التي تتابع تشكل بؤرها وروافعها»[٥٥].

واتهمت هذه المجموعة الحزب الشيوعي المصري بالخيانة والتضليل والخ.. على اعتبار أنه يصور قسم من البورجوازية الكولنيالية (أي البورجوازية المتوسطة) وكأنها بورجوازية تقدمية، ويطالب الحزب المذكور الطبقة العاملة، أن تتحالف معها استراتيجيا لاسقاط سلطة بورجوازية كبيرة، والشيوعيون في منظورهم الاستراتيجي هذا لا يختلفون كثيراً عن منظري الإمبريالية إلا في رطانة متمركسة مع بعض التلاوين، أما الجوهر فواحد[٥٦] بينما لا يتعدى الوهم والتضليل مفهوم البورجوازية المتوسطة.. وفي المقابل فإن مهمة الطبقة العاملة وحزبها تتمثل في اسقاط سلطة البورجوازية الكولنيالية وإقامة سلطة البروليتاريا السلطة المعنية ببناء الاشتراكية.

وتقول هذه المجموعة عن نفسها أنها تصارع ضد الانتهازية من جهة وضد التشرذم والحلقية من جهة ثانية.. وأنها ضد الموقف الطوباوي الذي يدعو للسلم داخل الحزب.. وأنها ضد الوسطية التي هي أخطر تلاوين اليمين.. وانها ضد الانشقاق اللامبدئي.. الذي لا يمهد لانشقاقه بصراع ايدلولوجي وسياسي مكشوف[٥٧].

وهذه المجموعة أنجزت على الصعيد النظري خطوة الخروج من مرحلة مجرد رفض طروحات الخط الانتهازي اليميني للقيادة الرسمية للحزب الشيوعي المصري إلى مرحلة البديل العلمي والثوري. وهي تتبلور في مواجهة اليمين.. وفضحه ومحاصرته. والوحدة- حسب مفهومها- وحدة على أسس مبدئية وثورية يسبقها الاتفاق الكامل على صحة كافة الأفكار والتطورات المغلوطة.. وأن الوحدة.. وحدة مؤتمرية قاعدية.. لا وحدة مراكز.. وهذه الوحدة تختلف عن الوحدة الشكلية.. ووحدة مراكز الحلقات أو وحدة مقاولي الأنفار.

وتأسف هذه المجموعة أن القاسم المشترك الأكبر لتاريخ الحركة الشيوعية الثانية في مصر هو تلك الوحدات الشكلية بدءاً بوحدة حلقات اليمين «المكتب المصري- الايسكرا» ونهاية بالوحدة الأكبر لكل الحركة (الراية -الحركة الديموقراطية للتحرر- طليعة العمال والفلاحين). أن ذلك التراث الناضح بالعفوية وتلك العناصر المتفسخة القديمة جاءت كي تعيد بحزم تلك الوحدة التي تمت عام ١٩٧٢ بين «شروق» وكل من حلقتي «حدتو» الجديدة الممثلتين لكل مراجعات الحركة الشيوعية الثانية.. إنهم يدينون تلك الوحدة اللامبدئية والتي قدمت فيها «شروق» لليمين الاصلاحي الانتهازي فرصة ما كان يحلم بها لكي يحيا عمراً أطول[٥٨].

حزب الشعب الاشتراكي المصري

لوحظ أن اسم ميشال كامل قد حُذف من هيئة تحرر مجلة «النهج» بدءاً من العدد ٢٩/ ١٩٩٠ وكان عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري وناطقاً باسمه في الكثير من

المناسبات. ونُشر في العدد نفسه من مجلة «النهج» نص الرسالة المفتوحة التي وجهها ميشال كامل إلى رئيس تحرير مجلة «النهج»، وجاء فيها أن ميشال كامل فوجيء بأن القرار (قرار إبعاده عن هيئة تحرير مجلة «النهج») قد اتخذ في جلسة سابقة منذ عدة أشهر، مما يعني أن الانشقاق في «الحزب الشيوعي المصري» قد تم قبل عدد من الأشهر من تاريخ هذه الرسالة وهو ٤/١١/١٩٨٩

وأن «حزب الشعب الاشتراكي المصري» قد تشكل بعد ذلك. ووصف ميشال كامل الطرف الآخر، أي الحزب الشيوعي المصري، بعصبة تصفوية تنفذ مخططاً تصفوياً وانقسامياً يتحمل المسؤولية الكاملة عن تقسيم الحزب وتبديد العضوية. وأدان ميشال كامل إدانة قاطعة النهج التصفوي الانقسامي والخط الاصلاحي الذيلي لقيادة الحزب الشيوعي الراهنة.

ويبدو أن «حزب الشعب الاشتراكي المصري» هو التنظيم الموحد الجديد الذي أشار إليه ميشال كامل في رسالته، ويتألف –حسب الرسالة– من حزب العمال الشيوعي المصري ومن الحزب الشيوعي المصري– ٨ يناير / كانون الثاني.

وجاء في الرسالة أنه «ليس خاف على أحد التحالف الوثيق بين مركب «التجمع» الحزب الشيوعي وبين البعث العراقي وحملات صحافتها للدفاع عن جرائم هذا النظام. وانكار عمليات الإبادة ضد الأكراد ومؤامرات تهجيرهم (استخدام الغازات السامة.. المذابح المنتظمة.. الخ) وموقفهم المخزي عندما أقرت هذه المجموعة (مزدوجة الهوية) «بيان عمان» (إلى حد نقض قرار المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري– ودعمها عملياً للمواقف والسياسات التآمرية للنظام المصري من القضية الفلسطينية...)».

وكتب ميشال كامل عن الحزب بأنه «حزب مرفوض جماهيرياً، نجحوا في تمزيقه وتدمير بنيته، لن نخوض في عشرات، بل مئات الوقائع والأدلة الدافعة، لكن ما يعيننا هو رأي «الناس» فالكل في مصر يعلم عن إحداث المواقف المتخاذلة لقيادته من اعتصام عمال الحديد والصلب، والتهجم عليه، واتهام القائمين به بالمغامرة والتطرف اليساري، الأمر الذي جعل عمال المصنع يهتفون ضد الحزب ويحرقون صحيفته، ويوقع أكثر من ١١ ألف عامل (من الأربعة عشر ألف معتصم) على عرائض لسحب الثقة من اللجنة النقابية التي تضم أعضاء من حزب التجمع والحزب الشيوعي بالإضافة إلى الحزب الوطني.

واتهمت السكرتاريا المركزية للحزب الشيوعي المصري ميشال كامل في رسالتها إلى مجلة «النهج» بالبعد عن الصدق والأمانة، فضلاً عما تتضمنه من محاولة لإخفاء وتبرير جريمة

الانقسام التي قام بها هو وزمرة من أعضاء الحزب الشيوعي المصري مشكلين-أخيراً- تنظيماً باسم «حزب الشعب الاشتراكي المصري».

وتوضح الرسالة انهم في الحزب الشيوعي المصري طالبوا بإلغاء تمثيل ميشال كامل لهم في مجلة «النهج» قبل أكثر من عام من واقعة انقسامه وتشكيله تنظيمه الجديد. وكان ذلك نتيجة لقرار بوقف عضويته في الحزب وإحالة أمره إلى المؤتمر القادم للحزب، لرفضه المتكرر منذ أكثر من أربع سنوات تنفيذ قرار المؤتمر الثاني للحزب، وعدة قرارات أخرى للجنة المركزية بالعودة إلى مصر لكل من قضى في الخارج أكثر من عشر سنوات، وليس هناك أمنياً ما يمنع عودته.. وله ١٨ سنة- هذا إلى جانب نشره مقالات في جرائد سرية، لا تعبر فقط عن آراء مناقضة تماماً لخط الحزب، بل تمتلىء بسباب وشتائم وادانات لقيادة الحزب[٥٩].

واقترح ميشال كامل في الحوار الذي أجرته مجلة «الحرية» حول الماركسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وآفاق الوضع العالمي «إجراء لقاء المجموعة من المفكرين الشيوعيين الملتزمين وغير الملتزمين بأحزابهم لمناقشة مشاكل الحركات الشيوعية العربية واليسار العربي عموماً». وأنا أؤكد على الشيوعيين من خارج تنظيماتهم، لأن الشيوعيين الذين لازالوا داخل تنظيماتهم عندنا في مصر لا يتجاوزون ١٠٪ من الشيوعيين المصريين الذين أصبحوا الآن خارج تنظيماتهم، ولانهم فقدوا الثقة بتنظيماتهم[٦٠].

ويعترف ميشال كامل بأن ما قاله يشكل اقراراً بفشل العديد من التجارب الحزبية.. «فنحن منذ نشوء الحركة الشيوعية في مصر لم نستطع أن نجد حزباً فيه منبران أو ثلاثة». ولقد انقسمت الأحزاب وضعفت نتيجة أن مئات الألوف دخلوا الحركة الشيوعية وخرجوا منها. ومن أجل أن نعيد تجميع الناس يجب أن نتخلى عن المركزية الديموقراطية بمفهومها القديم.. يجب ان تأخذ شكلاً جديداً وخاصة لجهة تعدد المنابر[٦١].

وأصدر حزب الشعب الاشتراكي المصري في أوائل آب / أغسطس ١٩٩٣ بياناً بمناسبة مرور أربع سنوات على تأسيسه، جاء فيه، ان الإعلان عن تأسيس حزب الشعب الاشتراكي المصري قد تم في البيان الصادر حول إضراب عمال الحديد والصلب في أوائل آب / أغسطس ١٩٨٩ في ظروف بالغة الصعوبة. ودعا البيان إلى بلورة بديل واقعي مقنع للجماهير يمثل مخرجاً من المأزق الراهن، مما يتطلب الاسراع في اعداد مقومات الحزب الأساسية والتنظيمية وطرحها للحوار الديموقراطي الواسع داخل الحزب وخارجه، وعودة مطبوعات الحزب، «كفاح العمال» و«الشيوعي» للانتظام في الصدور واستثمار إمكانيات العمل العلني المتاحة وتطويرها والانطلاق من ذلك لتطوير صلة الحزب بالجماهير وكل القوى الديموقراطية النشيطة[٦٢].

وغيّب الموت ميشال كامل في أوائل كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٩٣ وحزن الشيوعيون حزناً عميقاً، وأقيمت مجالس العزاء والتأبين، وأهدى «مركز البحوث العربية» في القاهرة ندوة فكرية بعنوان «اليسار العربي وقضايا المستقبل» التي عقدت من ١١ إلى ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ إلى ذكرى المناضل والمفكر الشيوعي الراحل.

المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي المصري

عقد الحزب الشيوعي المصري مؤتمره العام والثالث في شهر كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٩٢ تحت شعار «إقامة مجتمع الديموقراطية والحرية والعدل الاجتماعي والوحدة الوطنية» و«الخروج من التبعية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي» و«انهاء الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة التابعة والفئات الطفيلية للسلطة والثروة».

وأكد المؤتمر بالمناقشات التي تمت وبالوثائق التي صدرت عنه على حقيقتين جوهريتين، تتمثل الحقيقة الأولى، باستمرار تمسك الحزب بخطه الثوري، وبمنطلقاته الفكرية الماركسية اللينينية رافعاً راية الشيوعية والطبقة العاملة. وتتمثل الحقيقة الثانية بأن الادراك العميق لتطورات الواقع محلياً واقليمياً ودولياً والنواقص التي عانى منها الحزب، يتطلب التطور العميق في الفكر والممارسة دون الوقوع في أسر الجمود، أو مستنقع الليبرالية البورجوازية[٦٣].

ودعا الحزب خلال برنامجه إلى انجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية.. وإلى إيجاد حزب ديموقراطي يستوعب ما حققته الانسانية من ثورة علمية وتكنولوجية هائلة، وبما أرسته من تقاليد رائعة في الدفاع عن حقوق الانسان السياسية والاجتماعية. ورأى الحزب الشيوعي المصري أن الدين في جوهره دعوة لتغيير العالم إلى الأفضل واشاعة العدل والمساواة، وتعبير عن شوق الانسان للخلاص من كل المظالم، وتطلع إلى المساواة الحقة والكرامة والسعادة.

وأكد البرنامج على ضرورة الارتباط بمجمل حركة التحرر الوطنية والديموقراطية والتقدمية والعمل النضالي في صفوفها، وحشد كل القوى الراغبة في تحقيق تغيير جذري...

ودعت اللجنة المركزية في أول اجتماع تعقده بعد انتخابها من المؤتمر كافة الأحزاب والقوى الحليفة إلى ابداء رأيها في وثائق الحزب.

وأصدر حزب الشعب الاشتراكي المصري في اوائل شهر آب / أغسطس ١٩٩٤ بياناً بعنوان «لا لحوار تعرضه السلطة» جاء فيه أنه بعد تسعة شهور على دعوة الرئيس مبارك (للحوار الوطني) تشكلت بفرامانات جمهورية لجنة الاعداد للحوار..

ومؤتمر الحوار في غيبة حزب الوفد، والعربي الديموقراطي الناصري، اللذين قاطعا الحوار والشيوعيين والإسلاميين الذين استبعدوا من المؤتمر[٦٤] في الوقت الذي رحب الحزب الشيوعي المصري بالمبادرة، وعبر عن استعداده للمشاركة وإن كان يأسف لإنكار حقه في حضور اللجنة التحضيرية ومؤتمر الحوار نفسه.. غير أن ما يكفل تجاوز الأشكالات يتمثل في اطلاق حق تكوين الأحزاب السياسية والديموقراطية والمدنية (غير الدينية)... وحرية إصدار الصحف والنشرات[٦٥].

وقال إبراهيم البدراوي ممثل الشيوعيين المصريين إلى احتفال الحزب الشيوعي السوري بالذكرى الستين لتأسيسه: إن الشيوعيين المصريين يسعون جاهدين لإقامة تحالف اشتراكي يضم الناصريين والتجمع والشيوعيين.. وإن الشيوعيين المصريين قد شاركوا في عام ١٩٩٣ في جميع اجتماعات المعارضة وناقشوا موضوع الحوار الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية، وشاركوا في صياغة معظم المقترحات.. ووقفوا مع الآخرين ضد المشروع الشرق أوسطي.

وكما شاركوا في حملات التضامن مع أحزاب عمال كفر الدوار الذين اعتصموا رداً على تضييق الخناق بقصد تطفيشهم. وقد بدأ الاعتصام بـ٢٧ أيلول / سبتمبر واستمر إلى ١٢ تشرين الأول / أكتوبر يوم المجزرة حين سقط قتيلاً طفل وعاملان[٦٦].

ويناضل الشيوعيون المصريون- حسب ابراهيم البدراوي- على خمس محاور:

١- من أجل إحداث اصلاح ديموقراطي، ٢- وإنجاز التحرر الوطني وإنهاء التبعية، ٣- وإنقاذ الاقتصاد المصري، ٤- وإرساء ثقافة وطنية ديموقراطية، ٥- وحل مشاكل النساء والشباب والطلاب.

وتألف البرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي المصري بعنوان «من أجل بديل ديموقراطي ينقذ الوطن من أزمته الشاملة» من: أولاً، إقامة المجتمع الديموقراطي، وثانياً، معالجة الأوضاع الاقتصادية، وثالثاً، تحقيق التحرر الوطني والقومي[٦٧] وقد حالت وتحول ما بين الشيوعيين والفوز بعضوية مجلس الأمة مجموعة كبيرة من عملياته الاحتيال والتزوير كشف عنها د. رفعت السعيد في مقال له بعنوان «الانتخابات طاقة أمل أم كابوس؟» وبعد إجراء الانتخابات وفوز الحزب الحاكم بحصة الأسد قال د. رفعت السعيد في حوار معه حول الانتخابات: إن النائب الأول والفايز الأول في انتخابات ١٩٩٥ هو المال.

فمقعد البرلمان، بما يكفله من حصانة أصبح محلاً للاستثمار.. تنفق عدة ملايين لتكتسب حصانة تمكنك من أن تكسب اكثر. والمال يتسبب في سيادة العنف، ليس فقط لأنه يمكن صاحبه

من استئجار البلطجية وكل أدوات العنف، وإنما لأن من ينفق عشرة ملايين جنيه يكون مستعداً لارتكاب كل أصناف العنف المجنون دفاعاً عما أُنفق[٦٨].

وقال ابراهيم البدراوي، وهو أحد قادة الحزب الشيوعي المصري، أن ليس لديهم أمين عام، إنما قيادة جماعية، وان الحزب رغم الحظر المفروض عليه، فإنه ممثل في الحركة السياسية للمعارضة المصرية المشكلة من سبع أحزاب معارضة. ويقيم الحزب علاقاته مع أحزاب المعارضة الأخرى حتى لو كان الاتفاق على برنامج يتألف من نقطة واحدة، ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة تعاونه مع المعارضة بقدر ما ترغب هي[٦٩].

ووصف البدراوي السلطة القائمة في مصر بأنها سلطة البورجوازية الطفيلية التابعة، وهي سلطة أوصلت البلاد بسياستها على الأصعدة المختلفة إلى أزمة مجتمعية متعددة الاتجاهات.. وهو ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية، وانتشار الفساد بصورة سرطانية. ويؤدي الاستقطاب الطبقي الحاد جداً إلى خلق المناخ الملائم لنمو الاتجاهات المتدينة المتطرفة التي تسعى لاحداث انقلاب في المجتمع وإلغاء أي مظهر من مظاهر الاستنارة.

وفي المقابل، فإن هناك اعتداء شديد على الحريات، وتضييق على حرية الرأي والتعبير من جانب الدولة ومن جانب التيار السياسي الذي يتاجر بالدين لتحقيق مآربه. ويكمن الحل باطلاق الحريات السياسية في البلاد وما يتبعها من تعددية سياسية مطلقة بما في ذلك قانون الطوارئ وإزالة ترسانة القوانين المقيدة للحريات وإباحة حرية اصدار الصحف والتمهيد لاصلاح دستوري واسع.

وبالنسبة إلى إسرائيل فإن تكتيك شمعون بيريس - حسب البدراوي - هو إرساء الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة من دون حرب. وقد وضعت سياسات نانتياهو وفجاجته كل المهرولين إلى التطبيع مع إسرائيل في مأزق حقيقي. وبتقدير الشيوعيين المصريين، فإن قيادات أوسلو هي استمرار لاتفاقيات كامب دافيد وتعميق لها.

وصدرت عن حزب الشعب الاشتراكي المصري في اواخر شهر آب / أغسطس ١٩٩٦ مذكرة بعنوان ظاهرة «الإسلام السياسي في مصر» اعترفت بوجود هذه الظاهرة. وإن هذا الاعتراف ناتج عن ثلاث سنوات من الحوار في الحزب حول جذور هذه الظاهرة ونشأتها وتطورها وآفاقها[٧٠].

الخاتمة

إذا كانت المصالح الآنية والأنانية للإمبريالية، وهي تشكل امتداداً لعهود الوحشية التي لم تستطع البشرية بعد إنجاز مهام الخروج منها، قد شوهت نشوء طبقة بورجوازية في مصر وفي باقي العالم الثالث تماثل البورجوازية في البلدان الغربية من حيث الجوهر، فنشأت بورجوازية أطلق عليها البعض اسم البورجوازية الكولنيالية التابعة التي سعت وتسعى إلى أخذ حصة أكبر من نتاج السوق الداخلية ليس بدون مباركة البورجوازية الغربية، فإن هذا التشويه لم يقتصر على القطب البورجوازي المذكور وحده، بل شمل، وكان لا بد له أن يشمل القطب المقابل الذي بالغت الأحزاب الشيوعية المحلية في الاطناب بالدور الذي يمكن أن يلعبه وكأنه بروليتاريا كاملة التبلتر. وبسبب ذلك لم يخرج الدور الذي أنيط بهذا القطب عن حدود الأمنيات والابتهالات. وبالتالي، فإن الاشتراكية كمرحلة دنيا من مراحل الشيوعية لم يكن لها أن تنبت بصورة صحيحة وصحية في تربة تفتقر إلى البروليتاريا في بلد مثل روسيا كانت البروليتاريا فيه في حالة جنينية.

وبالتالي فإن مجرد الكلام عن الاشتراكية في بلدان كانت البوليتاريا فيها، ولا زالت إلى حد ما في حالة أسبق على الحالة الجنينية، لا يعدو أن يكون أضغاث أحلام. وزاد في تشويه صورة الواقع أمام الرواد الأوائل المقتحمين إلى دمج مصالح القضية الشيوعية بمصالح الدولة السوفياتية. وتقديم مصالح الدولة على مصالح القضية. وهو أمر فرضته الظروف، كما فرضه مستوى الوعي الذي بلغته «طليعة البروليتاريا» في الاتحاد السوفياتي خصوصاً، فاستعيض عن الارتقاء بمستوى الوعي بالعواطف الانسانية وغيرها من العواطف الجامحة. وخفت صوت العقل الصادر عن هذه الجهة أو تلك بقوة الارهاب والتضليل والكذب والافتراء الذي قدم على مذبح مصالح السلطة السوفياتية.

وفي ضوء ذلك لا يجوز النظر إلى الحركة الشيوعية المصرية الأولى في عشرينات هذا القرن إلا من خلال شروط الوعي المحددة بصورة صارمة. وبالتالي، لم يجر تشجيع قيام أحزاب شيوعية هنا وهناك، وتقديم المساعدات الممكنة من أجل خدمة القضية المشتركة بقدر ما تم ذلك من أجل خدمة مصالح الدولة السوفياتية التي كانت تخوض أقسى المعارك الداخلية والخارجية في حربها من أجل البقاء. وقد اجترحت «الحركة الشيوعية المصرية الأولى»، في ظل الشروط المذكورة أروع البطولات. إلا أنها لم تعش، وكان من الصعب لها أن تعيش على برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي عجزت البورجوازية المصرية المستنيرة المتمثلة بالوفد وبغيره عن تنفيذه بسبب شغلها الشاغل بالمعركة الأهم ضد الاحتلال.

أما الحركة الشيوعية المصرية الثانية التي نشأت في الأربعينات فقد كانت أكثر تحرراً من القيود التي كانت الحركة الشيوعية العالمية ممثلة بالحزب الشيوعي السوفياتي تكبل بها الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان العالم. ويظهر شيء من هذا التحرر بالتسمية التي اختارتها إحدى الفصائل لنفسها وهي «الحركة المصرية للتحرر الوطني»، التي اتحدت مع منظمة «الايسكرا» وتشكلت من اتحادهما الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني. ويؤكد ما ذهبنا إليه قول طارق البشري أن «الحركة المصرية للتحرر الوطني» كانت أكثر ارتباطاً بالواقع، في حين كانت «الايسكرا» أرفع مستوى من حيث الثقافة[٧١].

ودعت هذه المنظمة، متحدة مع غيرها أو منفصلة، إلى الاستقلال وإلى ممارسة الديموقراطية ودأبت صحيفة «الجماهير» التي كانت تصدرها «حدتو» على مهاجمة الاستعمار بجوانبه السياسية والاقتصادية[٧٢]، وكانت «حدتو» و«طليعة العمال والفلاحين» تمثلان التنظيمين الأساسيين في الحركة الشيوعية المصرية الثانية.

وكان كلا التنظيمين يقفان موقفاً عدائياً من الصهيونية، ويطالبان بمقاومتها وكشف ارتباطها بالاستعمار. وتقدمت «حدتو» نحو الأمام أكثر حين سعت إلى تعريف اليهود المصريين على طبيعة الحركة الصهيونية المعادية من حيث الجوهر لمصالح جماهير اليهود، ونشأت «الحركة المضادة للصهيونية»[٧٣].

وبذلت «حدتو» جهوداً واسعة لوقف التسلل الصهيوني إلى صفوف اليهود وكان من المناضلين الأوائل في هذا الشأن هانز يد كسفلت الذي يهاجم المعتقدات الصهيونية منذ العام ١٩٤٢ ونشر بين أصدقائه كتاباً للمؤلف الإنكليزي «رتياب» بعنوان «المعاداة للسامية والمشكلة اليهودية» وكتب مقدمة الكتاب «وليم جاليشر» سكرتير الحزب الشيوعي البريطاني[٧٤].

وانضم اليهود المعادين للصهيونية إلى النوادي والجمعيات الرياضية اليهودية لمحاربة الدعوة الصهيونية وكشفها مما دفع الصهاينة إلى تدبير مكيدة في «نادي مكابي» في ١٩٤٧/٩/٢٢ حين اعتدي بالضرب المبرح على أحد الداعين لمحاربة الصهيونية.

وبشأن قرار تقسيم فلسطين فإن موقف «حدتو» كان ضد التقسيم على أساس أن يعيش العرب واليهود في دولة مستقلة واحدة. ولكن عندما استحال ذلك لأسباب كثيرة من ضمنها سعي الأوساط الإمبريالية والصهيونية إلى فصل العرب عن اليهود، قالت «حدتو»: «إننا لا نوافق على التقسيم إلا مضطرين كأساس لاستقلال فلسطين ثم يبدأ الكفاح للتقريب بين

وجهات النظر في الدولتين العربية واليهودية»[٧٥] وأن الضمان الوحيد لوحدة فلسطين هي العمل على إيجاد جو من الألفة والثقة المتبادلة بين الجماهير الكادحة العربية واليهودية»[٧٦].

وانطلاقاً من ارتباط «حدتو» بالواقع أكثر من غيرها من التنظيمات الشيوعية في مصر، لم تقطع الأمل من التعاون مع «الأخوان المسلمين» ولا مع غيرهم من التنظيمات في النضال من أجل الاستقلال ومن أجل الدفاع عنه. وعلى عكس التنظيمات الشيوعية الأخرى أيدت انقلاب / ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢، وسارت على أمد ضد التيار الشيوعي المصري. إلا أنها خرجت عن طورها عندما حاصرها النظام من جهة والاتجاهات الشيوعية المصرية من جهة ثانية، فدخلت معركة كسر عظم مع نظام عبد الناصر.

وجعلت التطورات اللاحقة الآخرين يتبنون الخط الذي كانت تسير «حدتو» ولم يكن قرار حل الحزب خاطفاً، بصرف النظر عن الملابسات المحيطة باتخاذ هذا القرار، فيما لو كان نظام عبد الناصر في مصر ديموقراطياً ويستند إلى أوسع الجماهير وإلى اشتراكها الفعلي فيما اتخذ من خطوات على درب التقدم الاجتماعي داخلياً، وفي مواجهة الإمبريالية والصهيونية خارجياً، وفيما لو لم تكن الأوضاع في الاتحاد السوفياتي تنذر بأوخم العواقب. وكان الحزب الشيوعي المصري سينشأ حين تبلغ التناقضات ما بين قطبي المجتمع حداً يفرض وجوده وكفاحه. ولعل هذه التناقضات قد بلغت مثل هذا الحد نتيجة التطورات التي عصفت بمصر بسبب نهج السادات فولد الحزب من جديد، واحتل المكان الذي يفترض أن يحتله في قلب المعركة بين الوطني وغير الوطني، ومن أجل الديموقراطية.

وإذا كان رأي محمود أمين العالم صحيحاً فيما يخص علاقة الحزب الشيوعي بالسلطة حيث اقترح أن لا يتحرك الحزب من أجل الاستيلاء عليها، أي على السلطة، بل يجب عليه أن يلعب دور القوى الدافعة في المجتمع، لتحقيق ما أسماه غرامشي «الكتلة التاريخية» ليحقق الحزب نوعاً من الهيمنة المجتمعية[٧٧] إذا كان هذا الرأي صحيحاً، وهو صحيح من وجهة نظرنا على الأقل، فإن «حدتو» في مصر كانت أقرب المجتمع لإدراك هذه الحقيقة، او على الأقل إدراك الجوانب الأهم منها، وإن كانت قد وقعت اكثر من مرة في مطب تجاهلها. وقد ساعدها على ادراك هذه الحقيقة، أو ادراك قسط منها. ابتعاد الحركة الشيوعية المصرية الثانية التي نشأت في الاربعينات عن المركز الأممي في موسكو، مما اتاح لها- حسب محمود أمين العالم أيضاً- بلورة كثير من المفاهيم والأفكار، كما هيأ لها مناخاً للصحة الفكرية، لم يتوفر رسمياً للأحزاب الشيوعية الأخرى.

حوار مع الرفيق صلاح عدلي سكرتير عام الحزب الشيوعي المصري

مع جريدة «مردم نامه» لسان حال الحزب الشيوعي الإيراني (تودة) ٦ يوليو / تموز ٢٠١٣

١ - كيف تمت تعبئة طبقات وشرائح المجتمع المصري في الموجة الثانية لثورة ٣٠ يونيو / حزيران؟

.. بعد نجاح مرسي ووصول الإخوان للحكم والسلطة بشكل مباشر اكتشفت الجماهير حقيقتهم الاستبدادية وطابعهم الفاشي وانحيازهم لمصالح أكثر شرائح الرأسمالية رجعية وطفيلية، وانعدام قدرتهم على إدارة دولة بحجم مصر. بل وانفضح موقفهم الخائن لمصالح الوطن واستعدادهم لكي يقوموا بدور السمسار الأكبر للحفاظ على مصالح أمريكا وإسرائيل في المنطقة. فعقدوا اتفاق التهدئة في غزة، وأعطوا أمريكا وإسرائيل ما لم يقدم نظام مبارك العميل عليه، وظهر جلياً مشروعهم الطائفي والظلامي المعادي للديمقراطية والعلم والثقافة والتسامح. وكان الأهم هو اكتشاف الجماهير مدى زيف استخدامهم للشعارات الدينية للتمويه على مخططاتهم في خدمه مشروع الشرق الأوسط الكبير والفوضى الخلاقة.

... وشعرت معظم طبقات وشرائح المجتمع - وقواه السياسية الليبرالية والقومية واليسارية والحركات الشبابية وأغلبها ذات توجه يساري وقومي، بالإضافة إلى مؤسسات الدولة الأساسية وخاصة الجيش والقضاء والإعلام والشرطة - بالخطر الشديد من استمرار بقاء الإخوان في الحكم نتيجة سعيهم المحموم للانفراد بالسلطة وإقصاء كل من ليس معهم من غير حلفائهم من الجماعات الإرهابية المتاجرة بالدين.

ولقد كان نجاح حركة «تمرد» في جمع أكثر من ٢٢ مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، شارك في جمعها كل الأحزاب والنقابات والمنظمات وانتشرت في شوارع المدن والمصانع والمدارس والجامعات والهيئات وفي القرى في كل محافظات مصر... وشكّل كل ذلك الأساس لنزع القداسة عن الشرعية الزائفة لصندوق الانتخابات كمعيار وحيد للشرعية والنظام الديمقراطي، خاصة وأن الدعوة لجمع التوقيعات اقترنت بالدعوة إلى التظاهر في كل ميادين مصر يوم ٣٠ يونيو / حزيران باعتباره المحك الأساسي لمصداقية هذه الحملة والقاعدة الأساسية لشرعية الجماهير الثورية لإسقاط هذا النظام الفاشي وإجهاض مشروع الدولة الدينية.

وكانت استجابة طبقات وشرائح المجتمع المصري في مواجهة مظاهرات لا تتعدى ٢٠٠ ألف متظاهر من الإخوان وحلفائهم في ميدان واحد صغير في القاهرة.

٢- ما هو مستوى مشاركة الطبقات الكادحة والعمال ولماذا يشارك العمال في صراع مع الإسلام السياسي من أجل الحقوق الديمقراطية؟

... وفي الحقيقة فإن العمال يشاركون في معظم الاحتجاجات التي تصاعدت منذ عام ٢٠٠٦ ويشاركون في كل المظاهرات الشعبية بصفتهم جزءاً من الشعب وليس بشكل طبقي منظم. وذلك نتيجة غياب منظمات واتحادات نقابية قوية بسبب ميراث طويل من الاستبداد والقمع الحكومي للسيطرة على اتحادات ونقابات العمال، ونتيجة للتغيرات الكبيرة التي حدثت في الفترة الماضية على الخريطة الطبقية وعلى طبيعة وتركيب الطبقة العاملة في القطاعات المختلفة، وجرى الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يسيطر عليها القطاع الخاص، حيث تم منع العمال من تشكيل نقابات فيها.

... ولم تظهر حركة العمال بشكل فعال ومؤثر.. وأصرت جماعة الإخوان على بيع ورهن أصول مصر ومؤسساتها من خلال مشروع «الصكوك الإسلامية».. والأخطر رفضهم لإصدار قانون حرية تشكيل النقابات الذي وافقوا عليه مع كل القوى السياسية والتيارات النقابية قبل الثورة واستبدلوا رجالهم برجال مبارك في الاتحاد العام الحكومي لعمال مصر.

ويخطئ من يتصور أن العمال يثورون فقط لقضايا فئوية أو لأسباب اقتصادية، فالعمال أكثر وعياً بأخطار المشروع اليميني الديني المتطرف.

٣- حول توصيف ما يحدث بأنه ثورة وما هي طبيعتها ومهامها ومطالبها العاجلة؟

نعم، ما يحدث الآن هو ثورة. وبالدقة هو الموجة الثانية الكبيرة لثورة يناير / كانون الثاني، التي تم إجهاض موجتها الأولى بسبب سطو جماعة الإخوان عليها، رغم عدم مشاركتهم في الدعوة إليها أو صنعها. وهي ثورة ديمقراطية ذات توجه اجتماعي ووطني واضح. وهي مستمرة وشاركت فيها فئات اجتماعية واسعة وقوى سياسية متعددة (ليبرالية وقومية ويسارية)...

وأولى المهام الديمقراطية للثورة هي وضع دستور جديد مدني ديمقراطي يؤكد على حقوق الإنسان والمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الكادحة، وبالتالي فإن مهمة إسقاط الدستور الطائفي الرجعي المشوه وليس تعديله هو مهمة أساسية..

ومن مهام الثورة الديمقراطية أيضاً حرية تشكيل النقابات والأحزاب والجمعيات دون تدخل حكومي ورفض تشكيل الأحزاب على أساس ديني طائفي.. وتجريم التمييز الديني...

ووضع حد أدنى وأقصى للأجور وربطها بالأسعار.. واستعادة الشركات المنهوبة من القطاع العام ومحاربة الفساد.

ومن مهامها الوطنية: مناهضة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ورفض الخضوع للهيمنة الصهيونية وتعديل اتفاقية كامب ديفيد واستعادة دور مصر الوطني.

٤- هل يرفض الشعب الإخوان المسلمون فقط أم قوى الإسلام السياسي بشكل عام؟

الإخوان المسلمون هم التنظيم الأكثر فاعلية وتأثيرا بين قوى الإسلام السياسي الذي تدعمه الإدارة الأمريكية كبديل للنظم الاستبدادية التابعة المنهارة... وقد ظهرت رجعية «حزب النور» السلفي في تحريضهم على جريمة قتل الشيعة وسحلهم في المذبحة المروعة التي حدثت في إحدى القرى الشهر الماضي.

وباختصار نحن نرى أن ما حدث هو هزيمة كبيرة لمشروع اليمين الديني بشكل عام..

٥- هل إسقاط مرسي عملية غير ديمقراطية لأنه رئيس منتخب؟ وهل من أطاح به هو الجيش المصري؟

من أطاح بمرسي هم أكثر من ٢٢ مليون مواطن من أبناء الشعب المصري الذين وقعوا على وثيقة تتضمن الاسم ورقم البطاقة الشخصية (الرقم القومي) واسم المحافظة بشكل يدوي حي وليس على الإنترنت، في استفتاء شعبي غير مسبوق تم تتويجه «بالخروج الكبير» في الميادين بأكثر من ٢٧ مليون متظاهر يوم ٣٠ يونيو / حزيران واستمر لاربعة أيام متتالية، خاصة وأن مرسي هو من أطاح بالشرعية عندما أصدر إعلانه الدستوري الديكتاتوري في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١، وهو من عصف بحقوق الإنسان عندما حاصر أنصاره الإرهابيون المحكمة الدستورية.. وهو من نكث عن وعوده التي أعلنها يوم نجاحه بتعديل الدستور وتشكيل حكومة ائتلافية... وأعلن الجهاد على سورية..

إن حصر الديمقراطية في مجرد «صندوق الانتخابات» هو إهدار كامل لجوهر الديموقراطية ورفض صريح لحق الشعوب في الثورة على حكامها المستبدين... إن ما حدث ليس انقلاباً عسكرياً بأي حال من الأحوال، بل هو انقلاب ثوري قام به الشعب المصري للتخلص من هذا الحكم الفاشي، وما قام به الجيش هو تنفيذ لإرادة الشعب..

وأي انقلاب عسكري هذا وقد تسلم السلطة بالفعل رئيس المحكمة الدستورية، وهو ما طالبت به جبهة الإنقاذ التي تضم كل قوى المعارضة وحركة «تمرد» الشبابية وأيدتها جماهير الشعب المصري؟؟

علينا كما علمتنا الماركسية أن ننطلق من الواقع العيني الملموس ولا نحصر رؤيتنا في أفكار جامدة مسبقة وصيغ جاهزة.. ورغم ذلك فإننا حريصون على ضرورة التيقظ والانتباه خلال المرحلة المقبلة لضمان تحديد دور الجيش في هذه المرحلة في حماية الشعب والأمن القومي المصري..

٦- حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية؟

فوجئت الولايات المتحدة بثورة يناير / كانون الثاني ٢٠١١، ولكنها كانت تحضر لسيناريوهات التغيير في مصر قبل ذلك عندما شعرت بشيخوخة نظام مبارك، لذلك تدخلت فور الإطاحة به لتشكيل تحالف بين المجلس العسكري السابق والإخوان المسلمون لتمهيد الطريق لتسليم الإخوان السلطة... لكن الولايات المتحدة اكتشفت بعد فترة مدى عجز هذه الجماعة عن إدارة شؤون الحكم..

وكانت الولايات المتحدة تخشى في نفس الوقت من استمرار الوضع الثوري في مصر.. لذلك قامت بالضغط على الإخوان للقيام بإصلاحات، وعلى قوى المعارضة الليبرالية.. في أحزاب الوفد والمصريين الأحرار، والدستور للإسراع في الانتخابات البرلمانية.. والملاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي يعصي فيها الجيش المصري أوامر أمريكا.. وتتلخص مؤامرة الجمعة ٥ يوليو / تموز بخطة تهدف إلى إجهاض الثورة وإعادة مرسي للحكم وإشاعة الفوضى والإرهاب.. لإحداث انقسام بين الشعب والجيش، والتآمر مع الجماعات الجهادية في سيناء لإعلانها منطقة محررة بالتواطؤ مع إسرائيل والجماعات الإسلامية في غزة.

وقد عاشت مصر ساعات حرجة بعد خطاب الإرهاب والترويع الذي أطلقه مرشد الفاشية في أنصاره عند ميدان «رابعة العدوية» في مدينة نصر بالقاهرة.. وقد لعبت قناة سي إن إن CNN وكذلك قناة بي بي سي BBC العربية دوراً خطيراً في هذه المؤامرة..

٧- حول الرئيس المؤقت «عدلي منصور»؟

هو رجل قضاء مشهود له بالنزاهة والكفاءة.. كما أن السلطات الممنوحة له هي سلطات شرفية ولكن السلطات الفعلية ستكون لرئيس الحكومة.

٨- التحديات الرئيسية أمام حزبنا:

هي ضرورة توحيد قوى اليسار في المقام الأول لمواجهة الاستحقاقات الكبيرة التي تواجهنا في هذه المرحلة وأهمها:

١- ضمان تحقيق أهداف ومهام المرحلة الانتقالية.

٢- التوافق على مرشح واحد للقوى الوطنية والديمقراطية لخوض معركة الرئاسة.

٣- تشكيل جبهة من القوى اليسارية والناصريين والحركات الشبابية والمنظمات النقابية وتحضير قوائم مشتركة لخوض معركة الانتخابات البرلمانية والمحلية القادمة والضغط من أجل عدم التراجع عن تصحيح مسار الثورة في المرحلة الانتقالية.

٤- السعي لاستكمال وتطوير البناء الحزبي وتجديد دمائه وتطوير برنامجه لكي نستطيع مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهنا.

المراجع:

١- د. رفعت السعيد، السأن سيمونيون وإقامتهم في مصر، مجلة النهج ٣٤/ ١٩٩١.
٢- مجلة الطريق اللبنانية، العدد ٢و٣/ ١٩٨٤.
3- Great Soviet Encyclopedia V 32 P32.
٤- د. رفعت السعيد، المؤلفات الكاملة، المجلد الأول، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨، ص ٤٩ و٥٠ مناهج الألباب المصرية في مباهج الأداب العصرية.
٥- المصدر رقم ٢.
٦- د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠-١٩٢٥، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢، ص٣٢٣.
٧- المصدر نفسه، ص٣٢٦-٣٢٧.
٨- مجلة «المدار» السوفياتية، العدد ٣/ ١٩٧٩ «المدير العام كان عربياً».
٩- المصدر رقم ٤، ص١٠٨.
١٠- المصدر رقم ٦، ص١٢٨.
١١- المصدر رقم٤، ص١٨٢.
١٢- المصدر نفسه، ص١٩٥ ومابعدها.
١٣- المصدر نفسه، ص١٢٨ ومابعدها.
١٤- المصدر رقم ٢.
١٥- المصدر رقم ٦، ص١٤٠-١٤١.
١٦- د. رفعت السعيد، اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٤٠، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢، ص٦٣.
١٧- المصدر نفسه، ص٦٨.
١٨- المصدر نفسه.
١٩- د. ماهر الشريف، الأممية البروليتارية وفلسطين ١٩١٩-١٩٢٨، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠، ص٢٤٤.
٢٠- المصدر رقم ١٦، ص٤٩.
٢١- المصدر نفسه، ص١٣٤.
٢٢- د. رفعت السعيد، تأريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦، ص٣٥٤.
٢٣- المصدر نفسه، ص٣٥٣.
٢٤- د. رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري ١٩٥٠-١٩٥٧، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨، ص٣٥٣.
٢٥- المصدر نفسه، ص٣٤.

٢٦- المصدر نفسه، ص٦٣.
٢٧- د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة، الانقسام، الحل، ١٩٥٧-١٩٦٥، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦، ص١٨.
٢٨- المصدر نفسه، ص٢٣.
٢٩- المصدر نفسه، ص٨٠.
٣٠- المصدر نفسه، ص٨٩.
٣١- المصدر نفسه، ص١٢٠.
٣٢- المصدر نفسه، ص١٤١ و١٤٥.
٣٣- طاهر عبد الكريم، الأقدام العارية، من دون ذكر دار النشر ومكانها وتاريخ الإصدار، ص١٤٥.
٣٤- المصدر نفسه، ص٩٠.
٣٥- المصدر نفسه، ص١١٤.
٣٦- المصدر نفسه، ص١٨-١٩.
٣٧- في سبيل برنامج ماركس- لينيي، آراء وملاحظات الرفاق السوفييت العلماء النظريين والقادة السياسيين حول مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوري، أيار ١٩٧١، ص٥٧-٥٨.
٣٨- المصدر رقم ٢٧، ص٢٥٤.
٣٩- المصدر رقم ٣٣، ص٢٤.
٤٠- المصدر نفسه، ص١٩-٢١.
٤١- محمد فريد شهدي، تأملات.. في الناصرية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٣، ص.١٠٤
٤٢- المصدر نفسه، ص٨٩.
٤٣- المصدر نفسه، ص١٧٧.
٤٤- المصدر نفسه، ص٩٩.
٤٥- طارق.بي. اسماعيل، ورفعت السعيد، الحركة الشيوعية في مصر ١٩٢٠-١٩٨٨، جامعة سيراكوز نيويورك ١٩٩٠، ص١٢٧ (باللغة الإنكليزية).
٤٦- المصدر نفسه.
٤٧- جريدة «نضال الشعب» السورية السرية ١٨٣، أواخر آب/ أغسطس ١٩٧٥،
٤٨- المصدر نفسه، الأعداد ١٨٦ و١٩٤ و ٢٠٢ و٢١٢.
٤٩- ميشال كامل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري، مجلة «الثقافة الجديدة» العراقية العدد ١٢٦، تشرين الثاني/ نوفمبر- كلنون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، ص١٤٢.
٥٠- المصدر رقم ٤٧، العدد ٣٦٠، أواخر نيسان/ أبريل ١٩٨٥.
٥١- المصدر نفسه، العدد ٣٧٨، أوائل حزيران/ يونيو ١٩٨٦.
٥٢- «الأفق الأحمر» المجلة النظرية والسياسية للحزب الشيوعي المصري- المؤتمر- العدد السادس، أيار/ مايو ١٩٧٨، ص٣.

٥٣- المصدر نفسه، ص٣١.

٥٤- المصدر نفسه، ص٤٦-٤٧.

٥٥- المصدر نفسه، ص٥٠.

٥٦- المصدر نفسه، ص٥٥.

٥٧- الحزب الشيوعي المصري- المؤتمر- من أجل مؤتمر عام لكل المنظمات الشيوعية الثورية المصرية، ص٥-٧.

٥٨- المصدر نفسه، ص١٩-٢٠.

٥٩- مجلة «النهج» ٣١/ ١٩٩٠.

٦٠- مجلة «الحرية» الفلسطينية، العدد ٤٥٨ في ٢٨/ ٦/ ١٩٩٢.

٦١- المصدر نفسه.

٦٢- المصدر رقم ٤٧، (بكداش) ٥٢٧ في ٢/ ٩/ ١٩٩٣.

٦٣- المصدر نفسه، ٥١٩ في ١٣/ ٥/ ١٩٩٤.

٦٤- جريدة «نضال الشعب»، (يوسف فيصل) ٤٩٨ في ٨/ ٨/ ١٩٩٤.

٦٥- المصدر نفسه.

٦٦- المصدر نفسه، العدد ٥٠٣ في ٢٤/ ١١/ ١٩٩٤.

٦٧- المصدر نفسه، العدد ٥١٩ في ٢٠/ ١١/ ١٩٩٥.

٦٨- المصدر نفسه، (بكداش) ٥٨٦ في ١٤/ ١٢/ ١٩٩٥.

٦٩- مجلة «الحرية» الفلسطينية الصادرة في ١/ ١٢/ ١٩٩٦.

٧٠- المصدر نفسه، العدد ٦٥٨ في ٢٩/ ٩/ ١٩٩٦.

٧١- طارق البشري، الحركة السياسة في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، دار الشروق بيروت (القاهرة) ١٩٨٣، ص٨٣.

٧٢- المصدر نفسه، ص١٦٠.

٧٣- المصدر نفسه، ص٢٦١.

٧٤- المصدر نفسه، ص٢٦٢.

٧٥- المصدر نفسه، (عن «الجماهير» في ٢٢/ ١١/ ١٩٤٧).

٧٦- المصدر نفسه، ص٢٦٣ (عن «الجماهير» في ٢١/ ١٢/ ١٩٤٧).

٧٧- محمود أمين العالم في المقابلة التي أجرتها معه أمينة النقاش ونشرتها مجلة دراسات اشتراكية السورية، العدد رقم ١٤١/ ١٤٢ الصادر في عام ١٩٩٣.

الحزب الشيوعي السوداني

مقدمة

اشترك عبده ذهب، وهو نوبي سوداني فقير، مع هنري كوربيل المسؤول الأول في حركة مصر للتحرر الوطني (ح.م)، التي اسميت بعد اتحادها مع مجموعة «ايسكرا» الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حدتو) في إصدار مجلة «حرية الشعوب» في عام ١٩٤١. وقد ناقشت هذه المجلة على صفحاتها القضايا النوبية والسودانية، إضافة إلى قضايا الساحة المصرية. وتواجدت في «حدتو» وقتئذٍ مجموعة كبيرة نسبياً من النوبيين والسودانيين من ضمنهم عبد الخالق محجوب الذي سيصبح أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوداني، ومحمد أحمد أمين حسين، والتيجاني الطيب، وعز الدين علي عامر وغيرهم[١].

وكلف عبده ذهب في عام ١٩٤٣ بالسفر إلى السودان للاتصال بمجموعة شيوعية. والتقى هناك بضابط إنكليزي اسمه «استوري» شكل خلية من شخصين أحدهما احمد زين العابدين، والآخر حسن الطاهر زروق الكاتب والأديب صاحب كتاب «السودان... إلى أين؟» وأطلق على أول تنظيم شيوعي سوداني اسم الحركة «شركة الملح والصودا»[٢].

وتأسس في العام ١٩٤٥ في القاهرة تنظيم شيوعي سوداني باسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) وصدر في ١٥/ ٣/ ١٩٤٥ في القاهرة العدد الأول من المجلة نصف الشهرية «أم درمان» التي لعبت دوراً كبيراً في حياة التنظيم الشيوعي في السودان.

وفوق الأرض السودانية نشأت الحركة النقابية السودانية كتنظيم طبقي للطبقة العاملة نشأة مستقلة عن الأحزاب والمنظمات السياسية السودانية، ولكن في نفس الوقت مع انتشار الفكر الماركسي في السودان ومع ظهور اول تنظيم ماركسي لينيني سوداني وهو الحركة السودانية للتحرر الوطني[٣] التي أصبحت الحزب الشيوعي السوداني في الخمسينات.

وانعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات عمال السودان في نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٥٠ وانتخب الشفيع سكرتيراً عاماً له وسيمنح بعد فترة وسام النيلين من قبل حكومة النميري، ويحوز على جائزة لينين للدفاع عن السلام بين الشعوب، ويصبح نائب رئيس اتحاد النقابات العالمي. وقام اتحاد عمال السودان في عام ١٩٥١ بتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة لتحرير السودان. وأسس الشيوعيون السودانيون الوجه العلني والجماهيري لحزبهم وهو الجبهة المعادية للاستعمار.

وقدم الشفيع أحمد الشيخ باسم النقابات في ١٢/ ابريل نيسان ١٩٥٥ ميثاقاً وطنياً طالب فيه بالجلاء والاستقلال وعدم الارتباط بأي حلف عسكري. واتخذ البرلمان في ١٦ أغسطس /

آب ١٩٥٥ قراراً بجلاء الجيوش الأجنبية. وعندما تحركت القطع البريطانية تراجعت الأحزاب الرجعية وانسحبت الجبهة المعادية للاستعمار من الجبهة الاستقلالية في سبتمبر / ايلول ١٩٥٥. إلا أن ذلك لم يثن الشعب السوداني عن مواصلة كفاحه واعلن عن استقلال السودان في يناير / كانون الثاني عام ١٩٥٦. ووقف الحزب الشيوعي السوداني الذي أعلن عن وجوده منذ العام ١٩٥٣، كما وقف اتحاد نقابات العمال إلى جانب مصر في معركتها من أجل تأميم قناة السويس وفي معركتها ضد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وقاوما في عام ١٩٥٧ مشاريع الاستعمار.

وقام ابرهيم عبود في ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٥٨ بانقلاب عسكري وزج بالشيوعيين وبالعمال في السجون وحكمت المحكمة في ١٩/ ١/ ١٩٥٩ على الشفيع بالسجن خمس سنوات أمضاها كلها في السجن. وعندما هب الشعب السوداني في ثورة عارمة في ٢١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٤ تشكلت حكومة وطنية معادية للاستعمار وأصبح الشفيع أحمد الشيخ وزيراً عمالياً فيها. واحتدم الصراع بين مختلف الاتجاهات. فقام في ٢٥ مايو / أيار ١٩٦٩ انقلاب عسكري بقيادة جعفر النميري الذي أذاع برنامج الحزب الشيوعي السوداني كبرنامج لحركته. وقد أيد الحزب الشيوعي السوداني واتحاد نقابات العمال الانقلاب وتعاونا معه. وانتهج الحكم الجديد نهجاً وطنياً وتقدمياً على المستويين الداخلي والخارجي. وتفاقمت حدة الصراعات بين مختلف الاتجاهات[٤].

وقامت في ١٩ يوليو / تموز ١٩٧١ حركة تصحيحة (إنقلابية) أقصت عن السلطة عدداً كبيراً من ضباط حكومة جعفر النميري، وأطلقت سراح السجناء السياسيين، وأعادت الحياة إلى الحركة النقابية. إلا أن انقلاباً معاكساً أجهض الحركة في ٢٢ يوليو / تموز ١٩٧١ وجرت مذبحة لم تشهد لها البلاد مثيلاً. فقد أعدم قادة الحزب الشيوعي السوداني وقادة الحركة النقابية وأعدم رمياً بالرصاص عدد كبير من العسكريين والمدنيين وزج في أعماق السجون بأعداد لا تعد ولا تحصى.

وقدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني التي عقدت دورتها في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧١. أنه لولا التساهل والتسامح لما انتصرت الردة الدموية والثورة المضادة. ولما استطاعت القوى الخارجية أن تحقق أغراضها[٥].

وينبغي لفت النظر إلى أن الحزب الشيوعي السوداني كان يعاني في فترة تحالفه مع نظام جعفر النميري (١٩٧٠-١٩٧١) من انقسام عميق في صفوفه ما بين اتجاه يدعو إلى مساندة النظام، وكان لهذا الاتجاه وزنه (ثلاثة وزراء من أربعة) وفي اللجنة المركزية (١٢من ٣٢) وبين اتجاه كان يعارض انقلاب مايو / أيار ١٩٦٩ قبل وقوعه. وكان يترأس هذا الاتجاه عبد الخالق محجوب وشفيع الشيخ[٦].

«وزاد في الطين بله» وقوف الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت إلى جانب النميري، وجانب اتجاه معاوية ابراهيم ورفاقه من الحزب الشيوعي السوداني.

وبالرغم من مضايقات النظام وتهديداته وإلقاء القبض على عبد الخالق محجوب ومن ثم نفيه إلى القاهرة، فقد انتصر هذا الاتجاه على المستوى الحزبي، فأنزل النميري ضربة بالشيوعيين إن كان في الجيش أو في خارجه، ودعا إلى إقامة الحزب الواحد: الاتجاه الاشتراكي، وانفجرت الأوضاع كما ذكرنا. ولقد استعاد الحزب الشيوعي السوداني شيئاً من صحته وعافيته بعد الضربة الماحقة التي وجهت إليه، إلا أنه بقي بعيداً عن قلب الحركة الوطنية حتى بعد الاطاحة بنظام جعفر النميري في ٥/ ٤/ ١٩٨٥، وإقامة نظام حكم ديموقراطي أطاح به انقلاب عسكري جديد في ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩.

وإذا كانت المرحلة الأولى من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني تمتد من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٦٤، وهي فترة الميلاد والنشأة والتأهيل في الحياة السياسية السودانية فالحزب الشيوعي السوداني- حسب كتاب تاريخ الحزب الشيوعي السوداني للدكتور محمد سعيد القدال- لا تسنده لا طائفة ولا قبيلة مثل الأحزاب الأخرى فكان عليه ان يسعى ليتأهل في المسرح السياسي دون ذلك السند. وتسمى الفترة الثانية من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٧١ فترة ملامسة السلطة حيث شارك فيها بدرجة أو أخرى في حكومات اكتوبر / تشرين الأول وانقلاب ٢٥ مايو / أيار ١٩٦٩ وانقلاب يوليو / تموز ١٩٧١..

أما المرحلة الثالثة من عام ١٩٧١ حتى الآن، فهي ما يمكن تسميته بمرحلة التأهيل التاريخي[٧] وكتب المفكر العربي هادي العلوي أن «عبد الخالق محجوب أقل درجة من غيره لأن الغالب عليه كان وعي العصر متماهياً في قلب بروليتاري ذي خصوصية سودانية وكان عبد الخالق محجوب شيوعي الوعي أكثر مما هو شيوعي الايمان، ولو أن الامبريالية وعملاءها الناطقين بالونية لم تنصب له ذلك الكمين الغادر بين لندن وطرابلس(ليبيا) والخرطوم لكنا نلتف حول جمهورية نادرة المثال في منطقتنا[٨] وانتخب أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوداني بعد استشهاد عبد الخالق محجوب محمد ابراهيم نقد الذي لم يكن أقل أهمية من عبد الخالق محجوب، إلى الحد الذي كتب عنه وعن غزارة علمه ومواهبه وخبراته الكثير من الكتاب المتميزين الذين كان أحدهم محمود أمين العالم الذي كتب المقدمة لكتاب حول النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية الصادر عن دار الفارابي في بيروت عام ١٩٩٢.

«كانت مفاجأة من نفس سارة أن أتبين بهذا الكتاب جانباً جديد بالغ الغنى والخصوبة للزميل العزيز والمناضل الكبير محمد ابراهيم نقد كنت أعرفه محللاً عميقاً عارفاً بأسرار مختلف حقائق الواقع السوداني والعربي في انحائه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكنت أتابعه باعجاب شديد في سجون السودان المختلفة، أو متخفياً من حكومات البطش والاستبداد. مواصلاً أينما كان، وكيفما كان قيادة الحزب الشيوعي السوداني باعتباره أميناً عاماً له، فضلاً عن مبادراته

المتعددة الرصينة لتوحيد وتنشيط مختلف الفصائل والقوى السياسية والاجتماعية الحية في السودان، من أجل سودان ديموقراطي متحرر متقدم. ولعلي التقيت به لقاء سريعاً في زيارة خاطفة للسودان منذ سنوات، استشعرت فيها بشخصيته الدافئة وتألقه الذهني، عليّ أن - أعترف - لم أتوقع أن يكون وراء هذا كله، هذا المفكر الكبير الذي استوعب استيعاباً نقدياً عميقاً القضايا الأساسية للفلسفة الغربية والفلسفة العربية الإسلامية على السواء. والذي يعي المنهج الجدلي هذا الوعي الذي يخلصه مما يصيبه - في كثير من الاحيان- من أمراض الجمود التي نتبينها لدى العديد ممن يتخذونه سلاحاً لفكرهم القطري ونضالهم العملي.

نعم.. كانت مفاجأة مدهشة وسارة لي، أن اتعرف على هذا الجانب الفكري (لمحمد ابراهيم نقد) متمثلاً في هذا الكتاب الذي ورد فيه باقتدار فكر الشخص العزيز الفطن حسين مروّة حول بعض ما جاء فيه كتابه الموضوعي «النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية»[٩].

ومعروف أن الرفيق محمد ابراهيم نقد قد سعى جاهراً قبل المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني الذي انعقد عام ٢٠٠٩ أن يفسح المجال أمام دماء جديدة غير أن حدة الانقسام بين أعضاء الحزب من المرشحين المحتملين، جعله يتراجع ويبقى في مكانه أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوداني. وقد توفي أثر عملية جراحية في شهر نيسان / ابريل ٢٠١٤.

المراجع:

١ - د. رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦، ص٢١٤، ٢٣٣، ٢٥٢
٢- المصدر نفسه.
٣- عبد المنعم الغزالي، الشيخ أحمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية السودانية، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢، ص١١و١٢ وكراس، الشفيع أحمد الشيخ الأبن البار للشعب السوداني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢.
٤- حسن الطاهر رزوق، السودان... إلى أين؟ دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢.
٥- الحزب الشيوعي السوداني، اللجنة المركزية، الثورة المضادرة في السودان دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣، ص١٤.
٦- مجلة النهج ٣٢/ ١٩٩٠، الضباط الأحرار والرفاق ٢٠٠ألاف غريش، ص ٢٥٩.
٧ - د. محمد سعيد القدال، معالم تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، دار الفارابي بيروت، ١٩٩٦، ص ٧و ٨.
٨- المصدر نفسه، ص ٣٧.
٩- في فكر محمد ابراهيم نقد، الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني، دار الشموس، دمشق ٢٠٠١.

تاريخ الحزب الشيوعي السوداني

يقع السودان في شرق إفريقيا، يحدّها البحر الأحمر وإثيوبيا من الشرق، وليبيا من الغرب، ومصر من الشمال، وكينيا وأوغندا والكونغو من الجنوب.

وهي أكبر دولة في إفريقيا إذ تبلغ مساحتها ٢.٥٠٤.٥٣٠ كم٢.. وتتميز السودان بنهر النيل الذي يشق طريقه عبر البلاد من الجنوب إلى الشمال، ويلتقي عند الخرطوم فرعا النيل: النيل الأبيض الذي يجري شمالاً، مع النيل الأزرق الذي ينحدر من إثيوبيا[١].

والمعروف من تاريخ السودان أن المصريين القدماء قد توسعوا إلى جنوب الشلال الأول ووصلوا إلى حلفا في النوبة، ثم ازداد امتداد بعض السلالات الأولية للفراعنة.. وفي القرن السادس الميلادي انتقلت الديانة المسيحية إلى النوبة عن طريق مصر. وبدخول الإسلام إلى مصر انقطعت النوبة عن الكنيسة الأم...

ولدى احتلال مصر من قبل البريطانيين اشترك المصريون والبريطانيون في احتلال السودان، ومن ثم في محاربة حركة التحرر الوطني السودانية.

وتشكّل السودان تاريخياً من مكونات سياسية في السودان الحالي، قبل عام ١٩٢١، كان قائماً على المكونات القبلية - المناطقية: مملكة (الفونج - العبدلات) (١٥٠٤ - ١٩٢١) وهي تتألف من القبائل العربية التي أسقطت آخر معاقل المسيحية، النوبية، (مملكة علوة)، لتقم سلطة سياسية امتدت من الرصيرص جنوباً حتى الشلال الثالث في الشمال، إلى كردفان غرباً حتى بلاد اليها عند مرتفعات البحر الأحمر، إلى سلطنة (دارفور) (١٦٥٠ - ١٧٧٤) في الغرب، من القبائل الإفريقية المسلمة التي استعادت استقلالها في عام ١٨٩٩، أي في أعقاب الغزو البريطاني - المصري، لتفقده في صالح لندن والقاهرة في عام ١٩١٦ فيما نشأت في الجزء الجنوبي من جبال النوبة، عند كردفان، مملكة تقص (الزنوج) في عام ١٥٧٠، وسلطنة (المسبعات) في أواسط وشمال كردفان، ومن العرب الأخيرين الممتزجين مع السكان المحليين، لتكون مسرحاً لاجتياحات (التونج) و(النور) طوال القرن الثامن عشر قبيل مجيء محمد علي باشا عام ١٨٢١.[٢]

إن ما حصل من تجاذب بين المكونات السودانية، في ظل الحكم البريطاني المصري، لم يكن قبلياً، بل مناطقياً.. وبالتالي، فقد كان لمد سكة الحديد عام ١٩٢٥ من قبل بريطانيا أهمية كبيرة إذ إن طولها قد بلغ ٢٠٥٠ ميلاً.

وصدر في القاهرة عام ١٩٩٥ كتاب «علاقات الرق في المجتمع السوداني - النشأة - السمات - الاضمحلال) بقلم الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني الذي توفي في عام ٢٠١٤ وكتب المقدمة لهذا الكتاب الأستاذ محمود أمين العالم[٣].

ارتقت الحركة الوطنية المصرية إلى ذرى جديدة بعد الحرب العالمية الأولى وتأثر المثقفون السودانيون بتلك الحركة منذ إشراقة القرن العشرين، ولعب دوراً فكرياً هاماً هنري كورييل، وهو مليونير يهودي معادي للصهيونية والإمبريالية، أنشأ الحركة المصرية للتحرر الوطني الأم الحقيقية للحزب الشيوعي السوداني. واهتم كورييل بالطلاب النابهين، فالتقى في سعيه مع عبد الخالق محجوب وتكشف له قدراته الذهنية الرفيعة.

وانضم عبد الخالق محجوب إلى الحركة المصرية، واندفع في العمل وصعد إلى قيادتها وأصبح عضواً في لجنتها المركزية، وعمره تسع عشرة سنة. وشارك في المفاوضات التي أدت إلى توحيد بعض المنظمات الشيوعية التي تكونت منها الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حدتو)[٤].

وتكون في صيف عام ١٩٤٦ أول تنظيم عمالي في تاريخ السودان الحديث، وهو «هيئة شؤون العمال». وبرزت إضافة إلى الأحزاب التي تمثل طائفتي الأنصار والختمية، أحزاب سياسية أخرى، مثل الحزب الجمهوري والحزب الشيوعي السوداني.

ولقد اعتمد المؤسسون للحزب الشيوعي السوداني باسم الحركة السودانية للتحرر الوطني «حستو» على ثقافتهم الواسعة التي استقوها من عدة مصادر، فقد كانوا جيلاً قارئاً، وهي صفة ورثوها من الأحزاب الاتحادية التي انتموا إلى بعضها من قبل واشتهر بعض قادتها بإدمان القراءة.. وأكسبهم الاعتماد على النفس أصالة في فكرهم، وأبعدهم عن القوالب الفكرية الماركسية التي كانت لغة العديد من الأحزاب. وذهبت «حستو» أول ما ذهبت إلى العمال والطلاب والمزارعين وإلى النساء.. وكتب البروفيسور محمد عمر بشير عن أثر الحزب الشيوعي على الحركة العمالية.

ودخل الحزب معركة الجمعية التشريعية عام ١٩٤٠ وتغيرت قيادة «حستو» ثلاث مرات في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩، وعقد الحزب ثلاثة مؤتمرات متتالية في ١٩٤٩ و١٩٥٠ و١٩٥١ انتهت أولاً إلى أن دراسة النظرية مرتبطة بالواقع، وثانياً، استقلال الحزب، وثالثاً، ترسيخ المفهوم السليم للتحالف مع الرأسمالية[٥].

وبالرغم من معارضة الحركة الشيوعية العالمية استيلاء الضباط الأحرار في مصر على السلطة، وسارت الأحزاب الشيوعية العربية في الركب، أيدت «حدتو» الحرة وشارك بعض كوادرها في

العملية الانقلابية، بل كان لبعضهم مواقف حاسمة في لحظات الانقلاب الحرجة. وكانت «حستو» الحزب الشيوعي الثاني في المنطقة الذي أيّد «الحركة» إلا أن «حدتو» دخلت في صراع مع النظام في مصر منذ أيلول / سبتمبر ١٩٥٢ بعد إعدام العاملين خميس والبقري وانتهى الصراع بالقطيعة. وبدأت «حستو» أيضاً في انتقاد النظام في مصر.

واستبعدت «حستو» تماماً من المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقية القاهرة بشأن استقلال السودان عام ١٩٥٢ مع أن «حستو» صادمت الاستعمار صداماً لا هوادة فيه. وتعرّض أعضاؤها للسجن والتشريد أكثر من أي حزب آخر. وتم تصحيح الموقف في اجتماع اللجنة المركزية عام ١٩٥٣ وأخذت تصدر صحيفة «الميدان» واشتركت تحت لواء «الجبهة المعادية للاستعمار» في الانتخابات البرلمانية وفاز مرشحها حسن الطاهر زروق بإحدى مقاعد الخريجين. ولعل من أهم أسباب فوزه تاريخه الطويل في النضال ضد الاستعمار البريطاني وما لقيه من تشريد.

وانفجرت في آب / أغسطس ١٩٥٥ مشكلة الجنوب عندما تمرّدت الفرقة الثالثة لقوى الدفاع السوداني.. وكان الحزب الشيوعي السوداني أول حزب يبادر بطرح المشكلة بعيداً عن ذلك الجو رافعاً صوته فوق الرياح الهوج.. وكانت المجموعة الأولى للشيوعيين الجنوبيين بقيادة جوزيف قرنق تسهم مع الحزب الشيوعي السوداني في صياغة شعار الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب. وباءت بالفشل الذريع مؤامرة اتهام الحزب الشيوعي السودان بتوزيع منشور يهاجم فيه الدين الإسلامي، وقد فشلت المؤامرة بفضل بعض رجال الدين المتنورين والمخلصين وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن.

وانعقد المؤتمر الثالث لـ«حستو» في شباط / فبراير ١٩٥٦ بعد شهر من إعلان استقلال البلاد وتحولت فيه «حستو» إلى «الحزب الشيوعي السوداني»، وتبنى فيه الحزب مفهوم «طريق التطور اللارأسمالي» قبل أكثر من ربع قرن على صدور كتاب «طريق التطور اللارأسمالي» لفاديم تروبنيكوف، الصادر عن وكالة «نوفوستي» السوفياتية في سبعينات القرن العشرين.

وكانت القضية الأساسية التي اهتم بها الحزب بعد الاستقلال هي بناء أساس متين للنظام البرلماني الديموقراطي من أجل رفع مستوى معيشة الناس. وأدى الصراع الحاد بين الحزبين «الوطني الاتحادي» و«الشعب الديموقراطي» إلى إحداث أزمة في البلاد، إلا أن ذلك لم يمنع الحزب الشيوعي السوداني من الكفاح ضد المشاريع الإمبريالية الأميركية، ولم يمنع اتحاد نقابات العمال من التحول إلى قوة مؤثرة في السياسة السودانية.

وكانت جريدة «الميدان» أول من نبّه الرأي العام إلى احتمالات وقوع انقلاب عسكري في البلاد، ولم يمضِ وقت طويل حتى وقع الانقلاب في ١٧/ ١١/ ١٩٥٨ وأيدته كل الأحزاب ومن ضمنها «الأخوان المسلمين» باستثناء الحزب الشيوعي السوداني الذي أصدر مكتبه السياسي بياناً في ١٨/ ١١/ ١٩٥٨ بعنوان «١٧ نوفمبر / تشرين الثاني انقلاب رجعي» جاء فيه أن الذي حدث صباح ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني كان تسليماً وتسلماً من حكومة عبد الله خليل إلى زعماء الجيش. وهكذا وقف الحزب الشيوعي وحيداً في الساحة يواجه الديكتاتورية في أيامها الأولى ولما تزل أنيابها حادة. وبدأت سلسلة الملاحقات والمحاكمات والسجن وإعدام خمسة ضباط. واعتقل عبد الخالق محجوب ثلاث مرات.

صحيح أن الديكتاتورية العسكرية بدأت بضرب الشيوعيين والديموقراطيين، إلا أن بطشها لم يقف عندهم، بل امتدت قبضتها لتشمل كل القوى السياسية التي كانت تنتقل من التأييد أو اللامبالاة إلى المعارضة. وصاغ عبد الخالق محجوب في صيف عام ١٩٦١ الخطوط الأساسية لوثيقة الإضراب السياسي وأرسلها إلى المكتب السياسي.. وكان موقف الأحزاب من الإضراب سلبياً.. إلا أنه تحول بفعل الكفاح من جهة، وجور السلطة العسكرية من جهة أخرى، وأمكن في نهاية المطاف إعلان الإضراب السياسي العام في ثورة عارمة في أكتوبر / تشرين الأول وإسقاط السلطة العسكرية.

انتصر الخط السياسي للحزب الذي أعلنه منذ ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٥٨ ودعا فيه إلى إسقاط النظام. وكان وقتها وحيداً في الساحة السياسية، ثم أخذت الأحزاب تنضم إليه حتى تمكنوا من إسقاط النظام.

بقي الحزب ثابتاً في موقفه طوال ست سنوات يصادم الحكم العسكري، وقدّم تضحيات كثيرة، وكان شعار الأحزاب السياسي الذي صاغه هو السلاح الذي كسر ظهر النظام العسكري. وكان أول حزب يلتقط الخيط بأن الثورة آتية لا ريب فيها.. وحصل في التشكيل الوزاري على ثلاثة وزراء، وهو عدد أكبر من أي حزب من الأحزاب الكبيرة الثلاثة، وانتزع العلنية بعد أن ظلّ يعمل منذ تأسيسه بواجهات مختلفة.

وبالرغم من استعادة اليمين لنشاطه بعد فترة المفاجأة التي أقعدته فقد اكتسح الشيوعيون في الانتخابات البرلمانية في خريف ١٩٦٥ إحدى عشرة دائرة من خمس عشرة دائرة، منها ثمانية من أعضائه وثلاثة أيد ترشيحهم.

ولم يمض على الحزب الشيوعي في البرلمان سوى بضعة أشهر، حتى تم حلّه وطرد نوابه من البرلمان، وتفجّرت أزمة حادة تركت آثاراً وخيمة على التجربة الديموقراطية، انتهت أيضاً بانقلاب عسكري. ولقد استخدمت في البرلمان لإسقاط عضوية الشيوعيين الأسلحة القديمة المتمثلة بأتهام الشيوعيين بالإلحاد ومعاداة الدين الإسلامي.

انعقد المؤتمر الرابع للحزب في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر إثر صراع حاد في داخله وفي خارجه نتيجة تفشي روح اليأس والاستسلام في الظروف التي أعقبت قرار الحل، وانتصر خط القيادة على الأقل تنظيمياً. وتصاعد الصراع الإيديولوجي بعد المؤتمر، إلا أن من أهم الاستنتاجات التي توصلت لها اجتماعات اللجنة المركزية التي كانت تعالج الأوضاع في الحزب الإعلان عن «أن الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي بديلاً عن النضال الجماهيري الصابر والدؤوب اليومي.. وإن التخلّي عن هذا السبيل، واتخاذ تكنيك الانقلاب هو إجهاض للثورة».

واشتدّ النقاش ما بين أحمد سليمان الذي دافع عن الحلول العسكرية بواسطة الانقلابات وبين عبد الخالق محجوب الذي عارضها لأنها تقوم على الانضباط وطاعة الأوامر ولا تسمح بالحريات الديموقراطية. والانقلابات العسكرية حل مدمّر لأي أزمة. ومع ذلك تم الانقلاب العسكري بعد أن استعاد الحزب الشيوعي السوداني مكانته حتى في البرلمان. وكان منذ البدء في ٢٥ أيار / مايو ١٩٦٩ لا يؤيد الانقلاب بالرغم من استناد السلطة العسكرية الجديدة إلى قسم هام ومؤثر في الحزب الشيوعي السوداني متمثلاً بمعاوية إبراهيم وأحمد سليمان وغيرهما. وظهر الانقلاب بواجهة يسارية صارخة، فرئيس الوزراء بابكر عوض الله كان مرشح اليسار لانتخابات رئاسة الجمهورية. وبيان الانقلاب الذي تلاه مأخوذ من ميثاق القوى الاشتراكية التي أعدته لتخوض به الانتخابات. وجاء تكوين مجلس قيادة الثورة من عشرة أعضاء بينهم اثنان من الضباط الشيوعيين. وأعلن الانقلابيون تشكيل مجلس للوزراء يضم أربعة شيوعيين منهم اثنان من أعضاء اللجنة المركزية هما جوزيف قرنق (Garing) ومحجوب عثمان.. إلا أن الانقلابيين حلّوا الأحزاب ومن ضمنها الحزب الشيوعي السوداني.

وخضعت شروط المعركة في داخل الحزب ما بين مؤيد ومعارض للسلطة العسكرية التي سارت في طريق تشجيع أنصارها وضرب معارضيها للمناقشة الواسعة طوال السنوات التي أعقبت الانقلاب. وتوصلت المناقشات في عام ١٩٦٩ إلى أن فريق معاوية إبراهيم وأحمد سليمان قد انتقلوا عملياً وفكرياً من الحزب الشيوعي السوداني إلى السلطة الجديدة. ولم يكن تحللهم من نظام الحزب وقواعده أمراً شكلياً أو مجرد خرق لمواد اللائحة، بل كان تعبيراً عن الفهم اليميني

للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحويل كوادره إلى موظفين. وكان من الصعب وقتئذ أن يصدّق الناس أن الانقلاب لم يكن يسارياً وشيوعياً. و«زاد في الطين بلة» أن حكومة الانقلاب أصدرت في التاسع من حزيران / يونيو بيان الجنوب الشهير، وهو يمثل قمة الجهد الفكري والسياسي للحزب الشيوعي السوداني، في حين أن الاتجاه المبدئي في الحزب محاصر من كل الجهات.

واستدعي أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ إلى وزارة الداخلية لمقابلة الوزير فاروق حمد الله.. واستدعي معهم أعضاء الحزب النشيطين في العمل الجماهيري. وكان الغرض من الاستدعاء إبراز دولة السلطة المتفردة، وعدم الاعتراف بأي شكل من أشكال التحالف.. وعدم الاعتراف قبلاً بوجود الحزب الشيوعي السوداني الذي حل نفسه واشترك في السلطة. وهؤلاء الذين يجري الحوار معهم مخالفون لقرارات حزبهم بحل نفسه.. وأدين عبد الخالق محجوب بوصفه عنصراً يعيق التعاون بين الحزب والضباط الأحرار.

وبعد الهجوم على الحزب من قبل رئيس مجلس الوزراء رأى عبد الخالق محجوب أن يستقيل الوزراء الشيوعيون من الحكومة.. ومن المؤسف جداً أن الوزراء لم يستقيلوا.. واحتدم الصراع في الحزب مما استدعى الدعوة إلى مؤتمر تداولي بعد أن اعتقل عبد الخالق محجوب ونفي إلى مصر، وبعد أن حلّت السلطة في نيسان / أبريل ١٩٧٠ اتحاد الشباب واتحاد النساء. وأصبح واضحاً أن السلطة في سبيلها إلى إقامة حزب السلطة الواحد، مقلّدين بذلك جمال عبد الناصر الذي كان يقود في مصر اتجاهاً مبدئياً.

انعقد المؤتمر التداولي في ٢١/٨/ ١٩٧٠ ودافع كل فريق عن وجهة نظره، إلا أن المؤتمر بأكثريته وقف مع تقرير عبد الخالق، فلم ينتظر الفريق الآخر حتى يتشكّل حزب جديد، بل استولوا على ما يمكن الاستيلاء عليه وانشقوا. وبعد الانقسام قامت السلطة بانقلاب ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ فأبعدت ثلاثة من أعضاء قيادة الثورة، وهم: بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم العطا، وسرحت عدداً من الضباط الديموقراطيين من القوات المسلحة واعتقلت عبد الخالق وعز الدين علي عامر.

وأصدر الحزب الشيوعي السوداني في نهاية أيار / مايو ١٩٧١ بياناً جماهيرياً هاجم فيه النظام وعدّد مآسيه، وقرر أن يقدّم الوزراء الشيوعيون والمتعاطفون معه استقالاتهم من مجلس الوزراء.

وفي ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧١ تم تهريب عبد الخالق محجوب من معتقله في مصنع الذخيرة في الخرطوم. وفي ١٩ تموز / يوليو قام هاشم العطا بانقلاب عسكري كان رأي اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوداني فيه في أيلول / سبتمبر ١٩٧١: أنه تغييرٌ ثوريٌ في مجرىٰ الثورة السودانية، قامت به الجبهة الوطنية الديموقراطية، وبالتحديد قوىٰ الديموقراطيين الثوريين داخل القوات المسلحة. وقد نقل انقلاب ١٩ تموز / يوليو السلطة ليضعها في يد التحالف الوطني الديمقراطي ككل...

وتم الانقلاب علىٰ الانقلاب في ثلاثة أيام بقوة تآمر عربي يتألف من القيادات في كل من مصر وليبيا، ومن ورائهما كل من أميركا وبريطانيا ودفع الحزب الشيوعي السوداني ثمناً غالياً جداً تمثل بإعدام عدد كبير من قادته كان علىٰ رأسهم عبد الخالق محجوب.

وقدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني التي عقدت اجتماعها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ أنه لولا التساهل والتسامح لما انتصرت الردة الدموية والثورة المضادة، ولما استطاعت القوىٰ الخارجية أن تحقق أغراضها[٦].

وعانت البلاد في عهد جعفر النميري من الملاحقات والتحقيقات والسجون والإعدامات ليس في حق الشيوعيين السودانيين وحدهم، بل شمل ذلك كل الوطنيين التقدميين.

ولكن قبل ذلك وبعده بقي الانقلاب نفسه موضع تساؤل، وقيل إن عبد الخالق محجوب نفسه طلب من العسكريين تأجيل تحركهم (تأجيل وليس إلغاء) وذلك لإكمال استعدادات الحزب.

وتقول الوثائق: إن وقوع الانقلاب في ذلك اليوم كان مفاجأة لكل الحزب! بما في ذلك عبد الخالق وأعضاء المكتب السياسي والأمانة العامة واللجنة المركزية وحتىٰ لبعض العسكريين أعضاء التنظيم وقادته. ومن الواضح أن المفاجأة كانت في قيام الانقلاب في ذلك اليوم وليس في قيامه عموماً خصوصاً بالنسبة لعبد الخالق والمكتب السياسي[٧].

ولقد حان الأوان لأن يُوضع انقلاب ١٩ تموز / يوليو في مكانه الصحيح في تاريخ الحركة الثورية والديموقراطية السودانية بأنه كان مغامرة عسكرية أضاعت الجبهة! ودمّرت حركة اليسار السوداني وأدخلته في مأزق لم يخرج منه حتىٰ الآن.

واختير محمد إبراهيم نقد لاستلام الأمانة العامة للحزب الشيوعي السوداني الذي عقدت لجنته المركزية اجتماعاً في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وعاش الحزب حياة سرية طويلة.

وفي جهة أخرىٰ، عاش السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ حرب الجنوب التي لم تهدأ رغم الانفصال الذي تم مؤخراً، وحرب السلطة في الخرطوم حيث برع السودانيون في انتزاع

الديموقراطية بانتفاضات شعبية ثم برعوا في إضاعتها، فيقفز العسكريون إلى السلطة، وبذلك بدت الديموقراطية مجرد فسحات بين العهود العسكرية التي استأثرت حتى اليوم في أواسط ٢٠١٤ بستة وأربعين عاماً من الأعوام الثمانية والخمسين التي مضت على الاستقلال، وملاحظة أن الحكم بعد جعفر النميري يختلف تماماً عن حكمه وحكم إبراهيم عبود فهو لم يغير الوجوه فقط، بل أيضاً المجتمع والحياة السياسية وقواعد اللعبة داخلياً وخارجياً. ووصف الدكتور حسن الترابي قبل أن ينقلب عليه عمر البشير بأنه «اللاعب الأبرز والأخطر» على المسرح السوداني(٨).

وقد قيل قبل انقلاب عمر البشير على الترابي أمين عام حزب الجبهة الإسلامية القومية، أن العسكريين مجرد واجهة والترابي هو المرشد والحارس وهو الممسك بالخيوط.. و«زاد في الطين بلة» قصف الولايات المتحدة الأميركية هدفاً في الخرطوم لأن للبشير علاقة بنشاطات إرهابية لأسامة بن لادن، ولم تكن الفوارق في المعرفة والتجربة كبيرة جداً بينه وبين الصادق المهدي زعيم حزب «الأمة». وما يقال عن الصادق المهدي يقال عن محمد الميرغني أيضاً.. ولهذا السبب بدأت القوات المسلحة منذ أيام النميري بنشر الدراسات الإسلامية..

وبلغ عدد الأحزاب السودانية في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن ٢١ حزباً سياسياً مطلوب منهم منذ أمد إنقاذ ما يمكن إنقاذه من السودان، فالسودان أصبح واقعاً تحت مقصلة التفتيت والتقسيم العرقي والديني: دولة في الجنوب للأفارقة المسيحيين وغير المسلمين، ودولة في دارفور للإفريقيين المسلمين، ودولة في الوسط للعرب المسلمين، وربما دولة في الشرق لقبائل البجا والرشايدة والخ..(٩) وانعقد من أجل ذلك «المؤتمر القومي العربي العشرين» في الخرطوم من ١٦ - ١٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٩ وجاء فيه: «إن المؤتمر القومي العربي وهو يؤكد عزمه على جعل المقاومة خياراً استراتيجياً للأمة.. يؤكد أيضاً وقوفه إلى جانب السودان ودعمه لنضاله وصموده منذ العدوان الجائر الذي لم يستهدف زعامته وحدها، بل استهدف أيضاً وحدة السودان واستقراره وعروبته».(١٠)

أما الحزب الشيوعي السوداني فقد عادت إليه صحته وقوته شيئاً فشيئاً، وفي أواخر السبعينات ذهب غسان شربل من صحيفة «الوسط» إلى الخرطوم وكان الحزب الشيوعي السوداني لا يزال يعاني من آثار الضربة الدامية التي تلقاها في أول العقد. وكان اسم نقد يتردد في همس الحلقات المنعقدة وراء الأبواب المقفلة. وكانت الأخبار تقول إنه يقود الحزب من العاصمة نفسها. وفي النهاية يئست أجهزة الرئيس السابق جعفر النميري من العثور على الرجل الذي عاد إلى السطح مع الانتفاضة الشعبية في نيسان / أبريل ١٩٨٥.

«قبل تسع سنوات التقيت نقد في موسكو، كان في الفندق المخصص لاستقبال قادة الأحزاب الشيوعية الذين توافدوا لحضور المؤتمر الـ٢٧ للحزب الشيوعي السوفياتي والذي سجل أولى الإشارات على نهج «القيصر الجديد» ميخائيل غورباتشوف. وعلى رغم وجود كل «الرفاق» من شتى أقطار العالم كان حضور نقد لافتاً في حلقة الشيوعيين العرب...

خاض نقد الانتخابات النيابية في عام ١٩٨٦ وفاز في الخرطوم. لكن التجاذبات القديمة والمستجدة سهّلت إنهاء العهد الديموقراطي فكان الانقلاب الذي قاده الفريق عمر حسن البشير في ٢٠/٦/١٩٨٩ وبدأ حكم العسكر و«الجبهة القومية الإسلامية». وفي ظل هذه الصورة لا يبقى أمام نقد غير السجن أو الإقامة الجبرية وهذا ما كان. وفي شباط / فبراير ١٩٩٤ غافل نقد حراس منزله في ضاحية الرياض في الخرطوم وفرّ عائداً إلى العمل السرّي الذي كان قد سرق من عمره سبعة عشر عاماً في عهدي عبود والنميري.

وعلى عكس رأي حسن الترابي، كان رأي محمد إبراهيم نقد بالحكم في السودان فإن «المواصفات الأساسية للتجربة متشابهة تقريباً من حيث الضوابط والسلوك، والانضباط الذاتي، سواء ديكتاتورية (الفريق إبراهيم عبود) أو (المشير جعفر نميري) أو ديكتاتورية الجبهة الإسلامية (القومية) التي يرمز إليها البشير. لكن في تقديري أن وجه المفارقة أهم من وجه التشابه ومقداره الخاص فيما يتعلق بالمناخ السياسي. ففي ظل ديكتاتورية النميري كان الحزب يمارس نشاطه المعارض منفرداً بعد هزيمة انقلاب ١٩ تموز / يوليو ١٩٧١، خارج إطار المعارضة العامة التي انتظمت آنذاك في الجبهة الوطنية المكونة من أحزاب اليمين: الأمة الاتحادي، جبهة الميثاق الإسلامي، اتحاد جبال النوبة، وغيرها. حتى العام ١٩٧٧ حين دخلت تلك الأحزاب وبعد صراعات دامية، في المصالحة بدرجات متفاوتة مع نميري. وكانت الأحزاب الجنوبية مساندة وداعمة لنميري منذ اتفاقية أديس أبابا مطلع عام ١٩٧٢، حتى صدور القوانين الإسلامية في أيلول / سبتمبر ١٩٨٣.

وجرت في نيسان / أبريل ١٩٨٥ انتفاضة، وجرى في حزيران / يونيو ١٩٨٩ انقلاب فسارعت الأحزاب نحو الوحدة في التجمع الوطني، وأسهم الحزب الشيوعي السوداني في ذلك... إلا أن ذلك لا يغير المواصفات والضوابط التي تحكم الاحتفاء، سواء أضاقت حركة المعارضة أم اتسعت.[11]

وامتدت المعارك في الداخل السوداني لتشمل المهنيين والعاملين وأسر المعتقلين مثل: الوقفات الاحتجاجية لأسر المعتقلين، والمحامين والأطباء والصيادلة والصحفيين، وإضرابات عمال

مصنع الإسمنت بعطبرة والعاملين بجامعة الخرطوم، والممرضين في القضاريف واعتصام عمال الحفريات في مدني والمزارعين ودخولهم بقوة في المعركة من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية والمهنية، أدى إلى اقتراب تطور الاحتجاجات إلى انتفاضة شعبية واسعة تقود إلى إسقاط النظام، كما أكدت تجارب ثورة تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة مارس / آذار - أبريل / نيسان ١٩٨٥.[١٢]

وأكد وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل أن الخرطوم ستواصل التقيد بالهدنة التي أعلنتها في الجنوب لمدة سبعين يوماً برغم أن المتمردين رفضوا وقف إطلاق النار، فيما أعلن مسؤول في الحزب الشيوعي السوداني أن الحزب ينوي تغيير اسمه لمواكبة التغيرات المحلية والدولية.

وفي هذا الوقت نقلت صحيفة «البيان المستقلة» عن فاروق كرمدة، أحد المسؤولين البارزين في الحزب الشيوعي أن الحزب أعد دراسة لتطوير أفكار الحزب حتى «تتلاءم مع التغييرات الدولية» التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة.

ودعا كرمدة التنظيمات التي انشقت عن الحزب الشيوعي إلى العودة إلى صفوف الحزب تحت اسمه الجديد.

ولا يزال الأمين العام للحزب الشيوعي إبراهيم نقد مختفياً في السودان منذ ١٩٩٤ في حين يوجد معظم قادة الحزب الباقين في الخارج[١٣].

واستعاد الحزب الشيوعي السوداني أيضاً خلافاته ومن ضمنها وأهمها الخلافات خلال المؤتمر الخامس للحزب في عام ٢٠٠٩ التي حالت دون اختيار سكرتير عام جديد بديلاً عن محمد إبراهيم نقد الذي طلب التنحّي وإفساح المجال لدماء جديدة، غير أن حدّة الانقسام بين أعضاء الحزب المرشّحين المحتملين لخلافته، وهما الشفيع خضر وسليمان حامد، دعت محمد إبراهيم نقد وأعضاء اللجنة المركزية للتراجع، ليعاد انتخاب نقد لموقع السكرتير. وحينها علّق المراقبون بالقول: إن إعادة تسمية نقد لا تعدّ غير تأجيل لما هو واقع بلا شك من خلاف، وقد يكون في مداولات المؤتمر السادس للحزب مساحة متسعة لهذا الصراع، إلا أن رؤية الجموع التي هبّت في موكب تشييع نقد إثر عملية جراحية في العام (٢٠١٢) لم تظهر فقط أن الحزب الشيوعي السوداني قوة لا يستهان بها، وإن كان من حيث العدد، بل دفعت بعض المراقبين إلى ترجيح أن تؤدّي فاجعة رحيل الزعيم الشيوعي السوداني إلى وحدة شاملة بين أركان الحزب، بما في ذلك إعادة اندماج المجموعات المنسلخة عن الحزب في أوقات سابقة. وقال أحدهم: إن إدراك

الشيوعيين السودانيين لمصائبهم الكثيرة سيعطيهم دوافع قوية إلى الوحدة في الكيان الأم مرة أخرى[١٤].

وطرح محمد إبراهيم نقد وناقش قضايا لم يجرؤ أحد على طرحها ومناقشتها مثل الموضوع بعنوان «كيف حاصر الجمود أطروحات ماركس وأنجلز عن الاشتراكية» المنشور في مجلة «قضايا سودانية» في أكتوبر / ت١ عام ٢٠٠٠ العدد ٢٤ وطرح في العدد نفسه موضوع «التأميم والاشتراكية» مؤكداً أن لا علاقة بين التأميم والاشتراكية.

وطرح غيره من الرفاق والرفيقات السودانيين مهمة أخرى لم يجرؤ أحد على طرحها تحت المظلة السوفياتية العالمية، فقد جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوداني تحت عنوان «الاشتراكية والدين» ما يلي:

«تواجه حركة الثورة العربية محاولات من قبل الإمبريالية العالمية وطلائعها المحليين من كبار الرأسماليين والإقطاعيين والعناصر العميلة لوقف تطورها وهدم استقلالها الوطني لتحريف الدين الإسلامي الذي تؤمن به أغلبية الجماهير في هذه الحركة. إنهم يحاولون تصوير الدين الإسلامي بوصفه عقيدة تؤمن بالفوارق الطبقية وتعادي الاشتراكية - ينحاز إلى جانب الاستعمار الحديث ويرفض الاستقلال الوطني، يدفع شعوبه إلى قبول العيش إلى جانب الاستعمار «المؤمن» ضد الاشتراكية «الملحدة» الخ.. وعلى الأرض العربية نشب تحت هذا الصراع حاداً ومازال، خدمة للمصالح الطبقية والاستعمارية القائمة.

إن الشعوب العربية ترفض هذا التزييف للإسلام وترى في دينها قوة للجماهير الكادحة المناضلة في سبيل الكرامة والحرية الوطنية في سبيل الاشتراكية بوصفها النظام الوحيد الذي يسمو بالقيم الروحية ويقيم العدالة والمساواة بين البشر. والحزب الشيوعي السوداني يقف إلى جانب قوى الثورة والشعوب العربية في نضالها ضد هذه المحاولات الاستعمارية والرجعية ويجاهد بحزم وبصبر لتحرير الدين من هذه الصورة القائمة بوضعه في مجرى تطوّره الحقيقي، ديناً يناضل ضد التمييز الطبقي وحكم الطاغوت، من أجل السير بالحضارة الإسلامية إلى عالم القرن العشرين.

المراجع:

١ - نذير جزماتي، الموسوعة الجغرافية السياسية، دمشق ٢٠١١، ص٤٠٣.

٢- محمد سيد رصاص، الحزب الشيوعي السوداني، الأحزاب والحركات السياسية العربية ص٤٥٨.

٣- نذير جزماتي، في فكر إبراهيم نقد، دار الشموس، دمشق، ٢٠٠١.

٤- د. محمد سعيد القدال، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٠.

٥- المصدر نفسه، ص٥٧.

٦-الحزب الشيوعي السوداني، اللجنة المركزية، الثورة المضادة في السودان، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣، ص١٤.

٧- قضايا سودانية، أوراق حوار غير دورية، إشراف: التجاني الطيب بابكر، العدد ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٩، ص٣٣.

٨- غسان شربل، الوسط ٣٦٦ في ١/ ٢/ ١٩٩٩، ص١٠ وما بعدها.

٩- صلاح الدين حافظ، الأزمة السودانية نموذج لفشل التعامل، «السفير» اللبنانية في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٨.

١٠- بيان إلى الأمة من المؤتمر القومي العربي في دورته العشرين، جريدة «السفير» اللبنانية في ٢٨ نيسان ٢٠٠٩.

١١- المصدر رقم٨ لقاء مع محمد ابراهيم نقد.

١٢- بيان من المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني، جريدة «قاسيون» ١٤/ ٨/ ٢٠١٢.

١٣- الكفاح العربي (صحيفة) في ١٩/ ٨/ ١٩٩٩، ص٩.

١٤- مي علي من الخرطوم، أحد أعداد جريدة «الأخبار» اللبنانية لم يذكر تاريخها.

أزمة اليسار العربي في ليبيا

تقع ليبيا في شمال إفريقيا، تحدها مصر من الشرق، والبحر المتوسط من الشمال، والجزائر من الغرب، والنيجر من الجنوب الغربي، وتشاد من الجنوب، والسودان من الجنوب الشرقي والشرق. وتبلغ مساحتها ١.٧٥٨.٤١٠كم٢ (٨٠٠ ميل مربع).. وتاريخياً أنشأ الفينيقيون طرابلس ومعناها ثلاث مدن.. ثم صارت جزءاً من المملكة المصرية في عهد البطالمة، وفي عام ٩٦ ق.م انتقلت إلى حكم روما.. ثم جاء الفتح العربي - الإسلامي.. وفي القرن ١٦ غزاها الأتراك.

وفي عام ١٩١١ بدأ الغزو الإيطالي واجترحت القبائل العربية البطولات في الدفاع عن الوطن، ولم تهدأ المقاومة إلى أن ترأسها عمر المختار الذي أبدى ضروباً من الشجاعة والتفاني وأعدم في عام ١٩٣٢[1].

وحكمها البريطانيون والفرنسيون حتى عام ١٩٤٩ وأعلن عن استقلالها في عام ١٩٥١ في ظل حكم السنوسي.

قامت ثورة / انقلاب الفاتح من سبتمبر / أيلول في عام ١٩٦٩ بقيادة العقيد معمر القذافي ضد حكم السنوسيين في ليبيا. ولعبت الثورة / الانقلاب دوراً في طرد الأجانب من القواعد العسكرية وحررت البلاد من الوجود الأجنبي - واعتبرت الحركة بمثابة حركة ناصرية نهجت منهج عبد الناصر وعقدت معه صداقة متينة. وبعد الموت المفاجئ لجمال عبد الناصر في أواخر ايلول ١٩٧٠ فقدت القيادة الليبية سنداً قوياً لها. إلا أنها دخلت في الاتحاد العربي الثلاثي الذي ضمها مع مصر وسوريا. واتهمت مع مصر بدعم قوى الثورة المضادة، أي جعفر النميري وأنصاره في أحداث ١٩-٢٢ يوليو / تموز ١٩٧١، بل أنهما اتهما بالتدخل العسكري المباشر لصالح النميري. ثم تفاقمت حدة الصراعات ما بين ليبيا ومصر السادات في ايلول عام ١٩٧٦. وعقد في طرابلس الغرب مؤتمر قمة الصمود والتصدي الذي ضم سوريا واليمن الجنوبي والجزائر إلى جانب ليبيا.

وبعد أن سارت القيادة الليبية على طريق «الاتحاد الاشتراكي» المصري، سارت في سبيل مؤتمرات الشعب على المستوى العربي والداخلي منذ العام ١٩٧٧. واعتبر العقيد القذافي في كتابه الأخضر، وهو بمثابة كتاب لفلسفة الثورة الليبية «أن أي نظام للحكم في العالم خلافاً لما ندعو إليه نظام غير ديموقراطي. فالمجالس النيابية والتكتلات الحزبية، والاستفتاءات أدت جميعاً إلى عزل الشعب عن ممارسة سياسة شؤونه، وسلب سيادته واحتكار السياسة والسيادة من قبل تلك الأدوات المتعاقبة والمتصارعة على الحكم من الفرد إلى الطبقة إلى الطائفة والقبيلة أو المجلس أو الحزب».

واتصفت السياسة الليبية بالتطرّف، واتهمت قيادتها بدعم الإرهاب في كل مكان. وقد ردت الولايات المتحدة الأمريكية بتحريك أسطولها السادس في البحر الأبيض المتوسط وشنت عدواناً عليها في ليلة ١٤-١٥ نيسان من عام ١٩٨٦.

وعلى أثر سقوط دولة (الاتحاد السوفياتي) دعت القيادة الليبية لعقد مؤتمرات للأحزاب والحركات اليسارية العربية طالبت فيها بانتهاج السبيل الليبي، أو بالأحرى قبول الزعامة الليبية عليها.

وغني عن البيان أن المؤتمرات الشعبية مثلها مثل الوسائل الحزبية الأخرى، تضمن للقادة العسكريين مواصلة احتكار السلطة التي لا يجدون أجدر منهم باحتكارها.

وكان من أول مظاهر التأثر بالثورة التونسية، وترافق معه، طغيان الموضوع الليبي على اجتماعات الوزراء العرب[٢]، وسبق ذلك وترافق معه وأعقبه إعلان سيف الإسلام بن معمر القذافي عن عزمه على إحداث التغيير ومحاربة الفساد[٣]، وقيل بعدئذٍ بأن الثوار ليسوا قلقين لـ«التراجع الميداني» في البريقة، وأكدت فرنسا أن بإمكانها إرسال سفن لفك الحصار عن مصراتة[٤]، وأعلن عن قتلى وجرحى في غارات جوية على طرابلس. وفي المقابل أعلن «تنظيم القاعدة» أن لديه إمارات (إسلامية) في ليبيا[٥]، واعترضت سفن «الناتو» ناقلة نفط ليبية[٦].

وبدأ ينفتح الصندوق الأسود الليبي كاشفاً قصصاً من العنف والبطش والسادية، وقد كان المظلوم يؤثر الصمت خوفاً من التعذيب أو القتل أو لاعتبارات قبلية. ومن هذه القصص قصة طالب من بنغازي قُتل لأنه أدلى أثناء إحدى المحاضرات بتعليق منتقداً شعار القذافي الذي يؤكد فيه على أن السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب[٧].

ومع أن القذافي قتل بيد الثوريين بعد أن غادر بلده وكان في طريقه إلى مصر، فإن ليبيا بقيت مقسومة إلى ثلاثة أو أربعة أقسام.. ومن الصعب توقع نهاية قريبة للوضع المأساوي فيها.

المراجع:

١- نذير جزماتي، الموسوعة الجغرافية السياسية، دمشق ٢٠١١، ص٥٦٨.

٢- جريدة «الحياة» ١١/ ٣/ ٢٠١١.

٣- جريدة «الحياة» ١٩/ ٣/ ٢٠١١.

٤- جريدة «الحياة» ٧/ ٤/ ٢٠١١.

٥- جريدة «الحياة» ١٦/ ٤/ ٢٠١١.

٦- الشرق الأوسط، ٢٢/ ٤/ ٢٠١١.

٧- المصدر نفسه.

الحزب الشيوعي التونسي

مقدمة

ولدت الحركة الوطنية التونسية قبل الحرب العالمية الأولى في فترة ١٩٠٧-١٩١٢ وبعدها ١٩١٩-١٩٢١. ولقد احدث الاستعمار الفرنسي لتونس تحولات عميقة في المجتمع التونسي (خاصة بعد الحرب العالمية الأولى) رفضته الأكثرية من خلال اعتماد المستعمر لنظام اقتصادي مزدوج - فهو من ناحية اقتصاد رأسمالي عصري يتحكم به الأوربيون، ومن ناحية أخرى، اقتصاد متخلف يقوم على علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية.

واندلعت الاضرابات عشوائية جرّت جماهير عمالية غفيرة.. وقام عمال رصيف تونس بأول أضراب في ١٣/ ٨/ ١٩٢٤.. وتشكل أول تنظيم للحركة النقابية التونسية على يد الزعيم النقابي محمد علي الحامي الذي أنشأ جمعيات التعاون، وساند اضرابات رصيف تونس، وأسس نقابات تونسية مستقلة عن النقابات الفرنسية بتونس وصفاقس وقابس وقفصة وبنزرت.

وظهرت بواكير الخلايا الشرقية في تونس في أوساط الجاليات الأوربية المقيمة في البلاد أي صفوف الفرنسيين والايطاليين واليهود التونسيين- بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا. وقد عقدت هذه الخلايا مؤتمرها التأسيسي في١٨/ ١٢/ ١٩٢١.. وصدرت صحيفة «حبيب الأمة» «حبيب الشعب» ومنعتها السلطات من الصدور.

وشكل عبد العزيز الثعالبي في عام ١٩٢٠ الحزب الحر الدستوري في العام ١٩٢٠ ورفع الشيوعيون شعار الاستقلال السياسي، وتصدوا للحركة الصهيونية من خلال صحيفة «المستقبل الاجتماعي» الناطقة بالفرنسية.. وأنشق الأخوان محمد والحبيب بورقيه وآخرون في عام ١٩٣٣ عن قيادة «الدستور القديمة» وساروا على سبيل انعقاد مؤتمر «مقر هلال» في ٢/ ٣/ ١٩٣٤ الذي سينشأ عنه الحزب الدستوري الجديد[1].

وواصل الشيوعيون التونسيون نشاطهم بوصفهم ممثلين عن الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي.. متعرضين للقمع والاضطهاد من قبل السلطة الاستعمارية الفرنسية التي نفت قيادة الحزب الدستوري الجديد إلى جنوب البلاد.. وتحسنت الأوضاع عقب انتخابات شهر ايار / مايو ١٩٣٦ في فرنسا وتولت الجبهة الشعبية الحكم.

---

1 - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الأحزاب والحركات اليسارية، ج١،١٩٩٥ ص ٥٧٦

ورفع التونسيون شعار تونسة الحزب وجعله حزباً وطنياً منفصلاً عن الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث عقدوا مؤتمرهم في الفترة الواقعة ما بين ٢٢أيار / مايو ١٩٣٩ وإقر استقلال الحزب، وتسميته بـ«حزب الشيوعي بالقطر التونسي» وتولى التونسيون قيادة الحزب، وانتخب علي جراد أميناً عاماً.

وخف النضال ضد الاستعمار الفرنسي حيث رفع هتلر منذ عام ١٩٣٣.. ولأن حزب الدستور الجديد لم يجمد نضاله ضد فرنسا وصفه الشيوعيون التونسيون بالخيانة. وهكذا، وباسم مكافحة الفاشية وقع الحزب الشيوعي التونسي في أخطاء قاتلة أثرت عليه سلبياً في ساحة العمل الوطني، بسبب صراعه مع الحزب الدستوري، وانفصاله عن الحركة الوطنية التونسية[1].

وفي معرض نقده لهذه التجربة يقول الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل في مقابلة له، نشرت في مجلة النهج: طرح الحزب القضية الطبقية، القضية الاجتماعية، لكنه فعل ذلك على حساب وجهه الوطني.. لقد طبقنا الأممية تطبيقاً غريباً».. وازداد نفوذ الحزب الشيوعي في تونس بعد الحرب العالمية الثانية وحولوا اسم حزبهم إلى «الحزب الشيوعي التونسي». وتوسع تعاون الحزب مع الاتحاد النقابي العمالي وتناقض ذلك مع استراتيجية بورقيبه زعيم الحزب الدستوري الذي كان يبحث عن سند أمريكي ضد الامبريالية الفرنسية من ناحية، وعن كسب ثقة فرنسا من ناحية أخرى.

وحصلت تونس على استقلالها السياسي من فرنسا في العام ١٩٥٦ وفي ١٩٥٧/٧/٢٥ أعلن الحبيب بورقيبه.. ان تونس ذات نظام جمهوري، ولم تعد مملكة وقد أيد الحزب الشيوعي التونسي كل اجراءات الحكومة التونسية المستقلة، وبخاصة منها تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى كالنقل، والكهرباء، والمياه، والمناجم، وكذلك الاصلاحات في الميدان الزراعي، ومثل حق الأحباش (الأوقاف) وتأميم جزء من أراضي المعمرين الفرنسيين[2].

وفي فترة ما بعد الاستقلال، عقد الحزب الشيوعي التونسي، ثلاث مؤتمرات حزبية وطنية هي: المؤتمر الخامس في العام ١٩٥٦، والمؤتمر السادس في عام ١٩٥٧، والمؤتمر السابع عام ١٩١٢ علماً أن محمد نافع استلم منصب الأمين العام الأمين العام للحزب في العام ١٩٤٨، واستمر في منصبه هذا لغاية ١٩٨٠ وتشير بعض المراجع إلى أن الحزب المذكور كان أقرب إلى

---

1 - المصدر نفسه ص ٥٩٠

2 - المصدر نفسه ص ٥٩٠

موقف الحزب الجزائري الذي عارض الثورة المسلحة. وعانى الحزب من هيمنة الحزب الواحد في مرحلة ١٩٦٣- ١٩٨١ حين أعتقل محمد هرمل وعبد الحميد مصطفى والهادي جراد، فيما توفي حسن السماوي في أحد مراكز الأمن التونسي.. وأصدر الحزب في هذه الفترة أكثر من وثيقة هامة رغم القمع الذي تضاعف في ٢٦/ ١/ ١٩٧٨ وقد استأنف الحزب الشيوعي نشاطه العلني في ١٩٨١ واستأنف اصدار جريدة «الطريق الجديد» في ٣/ ١٠/ ١٩٨١.. ولم يكن قليلاً عدد الصحف التي كانت تصدر إما باللغة العربية أو باللغة الفرنسية وبصورة قانونية وغير قانونية.

واشترك الحزب الشيوعي التونسي في الحملات الانتخابية بدءاً من العام ١٩٥٦ وتقدم بقوائم بعد استئناف الحزب لنشاطه العلني في عام ١٩٨١.. وكان له (للحزب) موقفاً متميزاً في «ثورة الخبز» عام ١٩٨٤ التي اندلعت فور إعلان الحكومة عن رفع الدعم الحكومي، وخرج أعضاء الحزب على رأس تظاهرات معارضة في المناجم التونسية، واستنكر الحزب عمليات التخريب وأكد على أن سياسة الحزب تراجعت نحو الوراء بعد أن كانت قد خطت بضع خطوات نحو الأمام.

وعقد الحزب مؤتمره التاسع في شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٧ وقدم الأمين العام تقرير اللجنة المركزية السياسي وجاء فيه أن تدهور الحريات قد بدأ بتزييف انتخابات ١٩٨١ وتواصلت محاولة إسكات المعارضة، ونسف الحركة النقابية. وتجميد حركة المطالبة وتشديد الحصار على كل تعبير يخالف السلطة والحزب الحاكم.. وأكد التقرير على أن المخرج من الأزمة يكمن في إيجاده «البديل» في مختلف الميادين.

وفي ٢/ ٤/ ١٩٨٩ توجه التونسيون إلى صناديق للاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية، والنواب حين تحالفت المعارضة مع الحكم ضد الحركة الإسلامية.

الحزب الشيوعي التونسي

جاء في دائرة المعارف السوفياتية أن الحزب الشيوعي التونسي قد تأسس في عام ١٩٣٩ من اتحاد الشيوعيين في تونس الذي تأسس عام ١٩٢٠ وكان يشكل جزءاً من الحزب الشيوعي الفرنسي. وقد عقد الحزب بحلته الجديدة مؤتمره الأول في ٢٠ و٢١ أيار ١٩٣٩ داعياً الشعب التونسي إلى الاتحاد في النضال من أجل أحراز الاستقلال، والوقوف صفاً واحداً ضد الفاشية[1]. وخاض الحزب كفاحاً مسلحاً إلى جانب المقاومة الوطنية التونسية ضد المحتلين الألمان والايطاليين منذ أوائل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٢.

وكتب الحبيب القزدغلي في اطروحته لنيل الديكتوراه أن «النواة الشيوعية التي ظهرت في تونس خلال عام ١٩٢٠ هي امتداد للتيارات الاشتراكية التي نشطت قبل الحرب العالمية الاولى خاصة في صلب الجامعة الاشتراكية التي وقع بعثها سنة ١٩٠٨ والتي انضمت للفرع الفرنسي للأممية / الدولية الثانية سنة ١٩١٢[2].

وفي الحقيقة فإن بعث الجامعة الاشتراكية كان تتويجاً لسلسلة من التطورات التي شهدتها فروع المنظمات الفرنسية ذات التوجه الجمهوري المتواجدة في تونس والتي تكونت خاصة من سنتي ١٩٠١ و١٩٠٦، مثل رابطة التعليم، ورابطة حقوق الانسان، وحلقات الجمهوريين، بالإضافة إلى مجموعات البنائين الأحرار التي يعود ظهورها إلى نهاية القرن الماضي. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى استعادت الجامعة الاشتراكية نشاطها في بداية عام ١٩١٩ وكان أغلب المنخرطين من الفرنسيين وانخرط ثلاثة محامين تونسيين ومعلماً. وأصدرت الجامعة بدءاً من ذلك العام صحيفة «المستقبل الاجتماعي».

وإضافة إلى تفاعلها مع محيطها المباشر فقد أيدت ثورة أكتوبر، وبالتالي فقد أيدت من خلالها اشتراكها بمؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي عام ١٩٢٠ في ستراسبورغ، القطيعة مع الأممية الثانية والانضمام الفوري إلى الأممية الشيوعية[3] وتأسس في شهر مارس / أذار من العام نفسه الحزب الحر الدستوري التونسي. فأصدرت الجامعة إلى جانب «المستقبل الاجتماعي» الناطقة باللغة الفرنسية صحيفة «حبيب الأمة» باللغة العربية في عام ١٩٢١ التي أغلقت بسرعة كبيرة وأخذت تصدر صحف عديدة مثل «حبيب الشعب» و«البصير» و«المظلوم» و«الخبير» و«المهضوم».

وانتقل الشيوعيون بعدئذٍ إلى انتهاج سياسة وطنية حازمة والتحالف مع الحزب الحر الدستوري التونسي. ثم ما لبثوا حتى انخرطوا في الحركة العمالية والنقابية وتكونت جامعة عموم العملة التونسيين أثر حركة اضرابية واسعة في عام ١٩٢٤.

إلا ان هذه الحيوية لم تدم طويلاً، ودخلت الحركة الشيوعية مرحلة الصعوبات وصراع من اجل البقاء وتواصل الخمولة حتى العام ١٩٣٢ الذي شهد نصفها الثاني استفاقة النشاط الشيوعي وعودة المحاولات لبناء حزب شيوعي تونسي. ولكن هذه الاستفاقة سيعترضها تعسف السلطة بداية من ايلول / سبتمبر ١٩٣٤ إلى ربيع ١٩٣٦[٤] وبالطبع فإن وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا عام ١٩٣٦ أفسح في المجال للنشاط الاشتراكي والشيوعي في البلدان المستعمرة من قبل فرنسا. وأدى ذلك في تونس إلى بروز اتجاهين: اتجاه يدافع عن الالتحام بالاشتراكية والشيوعية الفرنسية، واتجاه يدعو إلى الاستقلال، وإقامة علاقات أممية مع المتقدمين الفرنسيين ومع باقي التقدميين في كل أمم الأرض.

ومن جهة أخرى، فقد نشأت الحركة النقابية على ثلة من المناضلين يتقدمهم الزعيم النقابي المعترف به محمد علي الحامي الذي ساعد في تكوين جامعة عموم العملة التونسيين. وقد حُلت هذه الجامعة واعتقل قادتها وصدرت بحقهم أحكام قاسية ونفي البعض إلى عشر سنوات. وقد توفي محمد علي وهو في المنفى[٥].

وبعد أن أولى الحزب الدستوري اهتمامه بالحركة النقابية نجح في السيطرة عليها وفي فرض القيادات التي اختارها فاتجه لفيف من العمال إلى التنظيم النقابي التابع إلى السيه.جيه.تيه- C.G.T الفرنسية. وتأسس في ٢٠/ ١/ ١٩٤٦ الاتحاد العام التونسي للشغل الذي انتسب اليه الشيوعيون في عام ١٩٥٧. وبعد ان كان هذا الاتحاد تابعاً تبعية تامة للحزب الدستوري الحاكم بدأ الخلاف يذر قرنه فاعتقل الأمين العام حبيب عاشور في عام ١٩٦٥ لأنه تجرأ على المطالبة بتعويض النقص الحاصل في المقدرة الشرائية للعامل بفعل تخفيض قيم الدينار. ثم أزيح أحمد بن صالح.

وشهدت الأيام الاولى للسبعينات تحسناً في العلاقات بين الطرفين: الحزب الحاكم والاتحاد العام فأعيد من أزيح من الحزب وعاد الحبيب عاشور إلى موقعه وواصل الشيوعيون نضالهم رغم المضايقات. وشهدت تلك الفترة نهضة ثقافية بفضل جهود الطيب بكوش الذي انتخب إلى الامانة العامة للاتحاد عام ١٩٧٦. ثم اغلق الاتحاد في ٢٦/ ١/ ١٩٧٨ وسقط أثناء الاضراب عشرات الضحايا ومئات الجرحى، وزج بالقيادات كلها في السجن.

وعقد الحزب الشيوعي التونسي مؤتمره في عام ١٩٨١ وظهر فيه اتجاه متطرف واحتدم الصراع في المجتمع في اواسط الثمانينات، وأُزيح الحبيب بورقيه عن القيادة الأبدية للبلاد بقوة انقلاب عسكري نظيف. وبدا أن النصر في داخل الحزب الشيوعي التونسي في التسعينات كان حليف الاتجاه الذي أخذ يدعو إلى وضع «الحلم» أو «السهم» الاشتراكي على الرف، والانخراط في النضالات الوطنية والقومية.

وشيئاً فشيئاً أخذ حزب العمال الشيوعي التونسي يتوسع ويتقدم على «الحزب الشيوعي التونسي» الذي سبق أن ارتكب أخطاء جسيمة، منها عدم الرغبة في الانشقاق عن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يقوده، وموافقته على قرار تقسيم فلسطين بعد قيام دولة إسرائيل.

وفي ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٠ دعت مجموعة من النقابات العامة والجامعات النقابية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل إلى تجمع تضامني مع اهالي سيدي بوزيد (بلد محمد البوعزيزي) الذي حرق نفسه. وحُدد مكان التجمع أمام المقر المركزي للاتحاد بالعاصمة.. وشارك حزب العمال التونسي في هذه الدعوة وأكد وقوفه إلى جانب التحركات الشعبية المتزايدة، والتي تؤشر لامكانية قيام انتفاضة شعبية عارمة ضد الاستغلال والنهب والفساد والاستبداد السياسي. من اجل الحرية السياسية للشعب التونسي ووضع حد للاستبداد.. واطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية.

وسحب الاتحاد العام للشغل وزراءه الثلاثة من تشكيلة الحكومة برئاسة محمد الغنوشي. واجتاحت بيت رئيس حزب العمال الشيوعي التونسي حمة الهمامي قوات الأمن وحطمت كل ما فيه، والقت القبض عليه، وأفرج عنه بعد يومين..

المراجع:

1- Great Soviet Emcyclopedia. V26. P434

٢- مجلة النهج ٣١/ ١٩٩٠، الحبيب الغزدعلي، بدايات الحركة الشيوعية في تونس، ص ١٢٧

٣- المصدر نفسه، وبطرس باك، نشوء الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، مجلة النهج ١٢/ ١٩٨٦

٤- مجلة النهج الحبيب القزدغلي، تطور الحركة الشيوعية في تونس، ص٢١٦

٥- مجلة النهج الجنيدي عبد الجواد، الحركة النقابية في تونس، ١٤/ ١٩٨٧

الحزب الشيوعي الجزائري
(حزب الطليعة الاشتراكية)

مقدمة

كانت فكرة تعريب «الأقليم الجزائري» في الحزب الشيوعي الفرنسي قديمة، إذ اجتمع المناضل الشيوعي بوعلام إثر عودته من مدرسة الكوادر في موسكو ١٩٣٠، على عدم تعريب الحزب.. وكان الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي موريس توريز، قد أعرب أمام المؤتمر السابع للكومنترن المنعقد في موسكو عام ١٩٣٥، عن اعتقاده بأن استقلال الحزب الشيوعي الجزائري «أمر سابق لأوانه»، غير أن عملية انفصال شيوعيي الجزائر عن الشيوعيين الفرنسيين تمت رسمياً في العام ١٩٣٦، حين تم تأليف حزب شيوعي جزائري مستقل، كان من بين مؤسسه عمار فزعان وعلي بوخرت.. إلا أن الحزب الشيوعي الفرنسي بقي يرسل ممثلاً دائماً في اللجنة المركزية للحزب الجزائري هو حيان شانترون المعروف باسم بارتل[1].

وانعقد المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي الجزائري في احد الأقبية في باب الواد، بحضور السكرتير الثالث للحزب الشيوعي الفرنسي في تموز / يوليو ١٩٣٦.. وسافر موريس توريز (الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي) إلى الجزائر وألقى خطابه الشهير في مهرجان أقيم له في الجزائر في ١١/ ٢/ ١٩٣٩ نفى فيه عروبة الجزائر... وقال: «أن ثمة أمة جزائرية في طريق التكوين، هي أيضاً، من أنصهار أجناس مختلفة».. وأعلن توريز في العام ١٩٥٧، عن انسلاخ الجزائر من جسم الأمة العربية حين قال: «إن الجزائر أصبحت أمة تامة التكوين».. واعتبر أن العرب عنصر مكون مثلهم في ذلك مثل اليونان، والاتراك، والطليان، والإسبان والفرنسيين.

لقد عمل الشيوعيون الفرنسيون والجزائريون إلى دحض الهوية العربية الإسلامية للجزائر في الوقت الذي كان قيد الحزب الشيوعي الجزائري ينص في توجهه السياسي على مبدأ استقلال الجزائر.. وعُدّل «الاستقلال» إلى إصلاح بقوة الانتخابات الفرنسية عام ١٩٣٦ وائتلاف الاشتراكيين والإيطاليين. وآلت «سياسة الجبهة الشعبية» في المستعمرات إلى خداع الشعوب المغلوبة وخذلان آمالها في التحرر[2] ومن المؤسف أن الشيوعيين الفرنسيين كانوا يؤيدون النزعة القومية الفرنسية التي تعني وحدة فرنسا الكبرى، من الأنتيل إلى مدغشقر، ومن داكار إلى الدار البيضاء، وإلى الهند الصينية واوقيانوسيا.

وفي المقابل نظمت الحركة الوطنية الجزائرية مظاهرات جماهيرية على امتداد الجزائر بأسرها في الأول من أيار / مايو ١٩٤٥ وكان شعاراها الرئيسيان هما، استقلال الجزائر واطلاق سراح

مصالي الحاج، فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن اطلقت النار على المتظاهرين في الجزائر ووهران وبجاية وسقط قتلى وجرحى. وبينما كان العالم يحتفل بانتصار الحلفاء على ألمانيا النازية، نظم الجزائريون مظاهرات خاصة بهذه المناسبة في جميع أنحاء البلاد، شهدت خلالها الجزائر مذبحة مروعة في مدينة قسطنطينة، لم يسبق لها مثيل.. إذ بلغ عدد الضحايا ٤٥ ألف نسمة..

ومني الحزب الشيوعي الجزائري بخسارة في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية في حزيران ١٩٤٦ ووقف الشيوعيون الفرنسيون ضد استقلال الجزائر باعتباره -حسب رأيهم- خدعة أمبريالية. وفي المقابل شكلت انتخابات تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٧، استفتاءً حقيقياً لمصلحة الشعب الجزائري، والتي أظهرت فيها «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» حزب الشعب بصورة الحزب الأول في الجزائر، نظراً لرفعه وتعميمه شعار الاستقلال. وتكررت هزيمة الحزب الشيوعي الجزائري في الانتخابات البلدية... وعانت الحركة الوطنية- قبل اندلاع الثورة في تشرين الأول / نوفمبر ١٩٥٤ من انقسامات بسبب توحيد النضال من قبل البعض إلى الولايات المتحدة وليس إلى فرنسا.

وأنشأ الوطنيون في عام ١٩٥٤ «للجنة الثورية للحرية والعمل» وريثة التنظيم السري لـ«حزب الشعب الجزائري» التي بدأت بتشكيل مجموعات الأنصار وصارت تعرف بعد انفجار الثورة بـ«جبهة التحرر الوطني الجزائرية»، كما تحولت مفارز الأنصار إلى «جيش التحرير الوطني الجزائري».. ووقفت قيادة الحزب الشيوعي الجزائري «موقف الانتظار». وخرج الشيوعيون الأوراسيون من صفوف «الحزب الشيوعي»، بعد رفض قيادتهم المركزية لرغبتهم في الالتحاق بصفوف المجاهدين.. واتسع «الانشقاق» في الحزب الشيوعي الجزائري يوماً بعد آخر... وأعلن الحزب الشيوعي تحت الضغوط الهائلة عن استعداده للانضواء تحت لواء جبهة التحرر الوطني. وفي آذار مارس ١٩٥٦ أسس الحزب الشيوعي الجزائري منظمة عسكرية خاصة به اسماها «مقاتلو التحرر»... وفي المقابل، غادر الاوربيون صفوف الحزب الشيوعي الجزائري... إلا أن الحزب بدأ يختفي بسبب سيطرة العناصر الأوربية والاختلافات في داخل الحزب نفسه.

ومن المؤسف أيضاً وأيضاً مواصلة الحزب الشيوعي الفرنسي لنهجه الخاطئ في الموقف من الثورة الجزائرية ومن استقلال الجزائر. وقال العربي بوهالي الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري في آذار / مارس ١٩٥٨ «إن حزبنا لا يعمل من خلال جبهة التحرر الوطني، التي طلبت من الحزب حل نفسه، وانضمام اعضائه بصفتهم الشخصية.. والحزب يؤيد جبهة التحرر الجزائرية».

ومع الانتصارات التي تحققت تفاقمت حدة الصراعات ما بين أطراف جبهة التحرر قبل وبعد استقلال الجزائر في ٥/ ٧/ ١٩٦٢: انشقاق الثوريين عن بن بلا، واعتقال بوضياف -رفيقة

في المعتقلات الفرنسية- الذي كان يمثل الجناح اليساري في جبهة التحرير الوطني والـذي ألـف لاحقاً حزباً جديداً باسم «الحزب الاشتراكي الثوري»...

وفي تشرين الثاني / نوفمبر من عـام ١٩٦٣ أمـرت الحكومـة بإيقـاف جريـدتي الحـزب، ثـم حظرت نشاطه بتاتاً، وأعلن بن بلا أن الشيوعيين لم يخلصوا للثورة في جميع الاوقـات.. وحـصل الانقلاب العسكري في ١٩/ ٦/ ١٩٦٥ لصالح هوادي بومدين والمؤسسة العـسكرية إذ شـكل بومدين «مجلس قيادة الثورة».

وكـان الحـزب الـشيوعي الجزائـري الـذي غـير اسـمه، وأصـبح يـدعى «حـزب الطليعـة الاشتراكية»، بعد الانقلاب، اتخذ موقفاً نقدياً من حكم الرئيس بومدين، ومعادياً لـه منـذ أوائـل السبعينات.. وأنضم إلى حزب «جبهة التحرير الوطني» الذي تم على اسـاس أفـراد ولـيس عـلى أساس تكتلات حزبية كبيرة. وقد أصدر «حزب الطليعة الاشتراكية» وثيقة سياسـية هامـة جـاء فيها: «أن نظام «الديكتاتورية الجماعية» القائم منذ ١٩ حزيران / جوان، يستعمل لفـرض نفـسه وفرض بقائه أساليب تنسجم مع طبيعته المعادية للديموقراطيـة.. القمـع الـدموي للمظـاهرات الشعبية (عشرات القتلى في عنابة مثلاً)، إلغاء كل حرية تعبير في البلاد.

ومع مجيء الشاذلي بن جديد، أيد الشيوعيون خطه العام الذي اعتبر اسـتمراراً لخـط بومـدين بشكل أساسي، مع التأكيد في نفس الوقت على القيام باصلاحات سياسية واقتصادية..

ومع بداية الثمانينات، دخلت الجزائر في أزمـة عميقـة.. انفجـرت بـشكل عنيـف عـلى هيئـة انتفاضة شعبية (انتفاضة تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٨) وصوت «حـزب الطليعـة الاشـتراكية» لصالح مشروع التعديل الدستوري الذي طرح عـلى الاسـتفتاء في ٢٣/ ٢/ ١٩٨٩.. إلا أن الهـم الأكبر كان توسع الامتداد الديني الإسلامي الذي كان يضم الاتجاه السلفي، والاتجاه الاخـواني، وجماعة التبليغ، وجماعة الطليعة، والاتجاه (الصوفي) وأخـذت هـذه كلهـا تطـرح إقامـة الـسلطة الإسلامية البديلة وبناء المجتمع الإسلامي وتشكلت «جبهة الانقاذ» التي فازت بأكثر مـن ٥٥٪ من البلديات الجزائرية البالغ عددها ١٥٣٩، كما فازت في ٤٥ ولاية من أصل ٤٨، فيما حـصلت جبهة التحرر الوطني على نسبة ٣٥٪.

وفي الدورة الأولى من الانتخابات التـشريعية التـي جـرت في كـانون الأول / ينـاير ١٩٩١، والتي تدخل الجيش لإلغاء الدورة الثانية في مطلع كانون الثاني ١٩٩٢ ودخول الجزائر في حـرب أهلية مريرة بين النظام والمعارضة الإسلامية، دعا «حزب الطليعة الاشتراكية» إلى وحـدة القـوى الديموقراطية والعلمانية للوقوف في «وجه الخطر الأصولي».

الحزب الشيوعي الجزائري

جاء في دائرة المعارف السوفياتية، ان الحزب الشيوعي الجزائري بقي من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٦ عبارة عن قسم من أقسام الحزب الشيوعي الفرنسي[٣] وأكد على ذلك بطرس بك في دراسة عن نشوء الأحزاب الشيوعية في العالم العربي[٤] وارتباطاً بالنهوض الثوري نصح «الكومنترن» الحزب الشيوعي الجزائري أن يكسر قوقعة عزلته عن حركة التحرر الوطني الأخذة في الانتشار في البلاد. وأشار الكومنترن إلى ضرورة إعادة تنظيم الحزب، كشرط مسبق أساسي لعمل الحزب المكثف. وعلى أثر ذلك شن الشيوعيون الجزائريون حملة تضامن واسعة النطاق مع ثوار الريف. وحثت الصحافة الشيوعية الجزائرية بما فيها «المعسكر» و«الطليعة» القوات الفرنسية في المغرب إلى التآخي مع ثوار الريف، ودعت إلى الاعتراف بجمهورية الريف[٥].

وأسهم الشيوعيون في الجزائر بقسط وافر في تأسيس الجبهة المناوئة للفاشية ومساندة التيارات الوطنية، وخاصة المؤتمر الإسلامي، والنهضة العمالية، ولجنة مكافحة الفاشية. وانتقل الشيوعيون إلى العلنية في ظل حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا التي انتصرت في انتخابات عام ١٩٣٦. وشكل الشيوعيون ما يشبه الجبهة مع البرجوازية، واشتركوا في المظاهرات ضد الاستعمار. إلا أن المؤتمر الإسلامي نفسه فشل في المطالبة بالاستقلال مما أدى إلى تصدعه، فحلّ إثر انشقاق وتفسخ الجبهة الشعبية في فرنسا[٦].

ومن الأخطاء التي اعترف بها الشيوعيون الجزائريون بشجاعة ذلك الخطأ الذي ارتكب في ٨/ ٥/ ١٩٤٥ حين خرجت المظاهرات الشعبية الواسعة إلى الشارع في كل المدن الجزائرية مطالبة بالاستقلال ووقف الشيوعيون بلا حراك.

والأسوأ من ذلك أنهم انتقدوا المظاهرات واعتبروها تقوم بعمل استفزازي[٧] وارتكب الشيوعيون خطأً مماثلاً تمثل بانفرادهم، دون كل أحزاب الحركة الوطنية، بمقاطعتهم الانتخابات المحلية عام ١٩٥٢ على أساس أن عدم المقاطعة تعني أن الجزائر تقر بوجود الاستعمار. والأنكى أن الحزب الشيوعي الفرنسي أرسل رسالة إلى الحزب الشيوعي الجزائري طالبه فيها بتغيير موقفه، أو بالأحرى تصحيحه. فاجتمعت اللجنة المركزية للحزب وغيرت موقعها، بين ليلة وضحاها، ودخل الحزب معركة الانتخابات[٨].

ثم كيف يمكن للحزب المتغلغل في صفوف العمال والفلاحين أن لا يفطن إلى كل ما كان يشير إشارات واضحة جداً إلى حالة الاستعداد لانفجار ثوري قبل اندلاع الثورة في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٥٤؟ وحين أدرك الحزب خطأه الفادح هذا عاد فطلب الاشتراك في الثورة ووافق على الشروط التي نصت على ان يقطع الشيوعيون المقاتلون في صفوف الثورة علاقاتهم بحزبهم طالما كانوا «تحت السلاح» وانخرط في صفوف الثورة عدد من أنصار حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا من أبرزهم د. نور الدين الأتاسي الرئيس السوري السابق، ود. ابراهيم ماخوس وزير خارجية سوريا الأسبق.

وانعكست على الحزب الشيوعي الجزائري المشاكل التي عانت منها الجزائر بعد احراز إستقلالها، حين استولى العسكريون على رأسهم هواري بومدّين على السلطة وزجوا بالسجن بأحمد بن بيلا، وساروا على الدرب الذي سار عليه زملاؤهم في السلاح في مصر وسوريا والعراق واليمن الشمالي والجنوبي، وألبسوا حكمهم ثوب حركة التحرير الجزائرية التي تحولت إلى حزب حاكم مثل أحزاب البلدان العربية المذكورة. وتكررت في الجزائر ذات المثالب التي لا نرى ضرورة لإعادة ذكرها.

وتحمل الشيوعيون الجزائريون مثل غيرهم من الشيوعيون وغير الشيوعيون العرب نتائج ازدواجية السياسة القائمة على تحسين العلاقات مع عالم الاشتراكية، في الوقت الذي يعاني فيه الشعب من احتكار الحزب الواحد للحكم. وفي ظل هذه الأجواء وافق الشيوعيون الجزائريون والمصريون عام ١٩٦٤ على حل حزبيهما والاندماج في الحزبين السلطويين القائمين: الاتحاد الاشتراكي في مصر وجبهة التحرر في الجزائر.

ولم يمض وقت طويل حتى عاد الشيوعيون الجزائريون فأعادوا تأسيس حزبهم باسم حزب الطليعة الاشتراكية. وأعلنوا في حزيران ١٩٦٥ دعم خط بومدين الذي دعا داخلياً إلى التصنيع وخارجياً إلى التحالف مع القوى التقدمية.

وكتب حيدر حيدر في رواية «وليمة لاعشاب البحر (نشيد الموت) أن الأم قالت لبطل الرواية العراقي: أقول لك يا أستاذ، وراس النبي، أيام الثورة والحرب كانت الاشتراكية موجودة. ما في بيتي وبيتك للجميع، لا أحد يملك شيئاً. المؤونة والمواشي والطعام والأرض كانت للمجاهدين والشعب. الناس كانوا قلب واحد، وذراع واحد، وصوت واحد، الاستعمار والغريب جمعّنا. ما أن انتهت الحرب حتى عاد الانقسام. أنت ترى بعينك الآن كيف يموت الانسان جوعاً على

الطريق ولا من يبالي به. أقولها: يا ابني البشر فسدوا وانقسموا حتى صار الواحد عدو الآخر وعدو نفسه.. ما كادت الحرب تتوقف ويأتي الفرج حتى ظهر كل الشياطين والعفاريت المخبأة في الرؤوس والصدور[٩].

والجزائر من ضمن الدول التي رفعت الدولة إلى مرتبة الإله المركزية لاحداث التغيير الاجتماعي الاقتصادي ونظمت السلطة السياسية حول حزب وحيد مسيطر ومعسكر[١٠] وانعكست هزيمة عام ١٩٦٧ على الجزائريين مثلما انعكست على باقي العرب فساهمت في «كره الناس.. لذاتهم وحاولوا التخلص من هوياتهم أو التنكر لها»[١١].

وبعد أن أيد الشيوعيون خط الشاذلي بن جديد عادوا فانتقدوه. ووعد الشاذلي الشعب في ١٩/ ٩/ ١٩٨٨ باصلاح اقتصادي. وندد بالذين يكسبون بالملايين وبالتبذير البيروقراطية، وبالتلاعب بالأسعار. واعترف بأن انتاج البلاد متدهور، وأن الديون الخارجية كبيرة جداً وأن السلطة يحتكرها حزب واحد هو حركة التحرر الجزائرية. وكتب الطاهر وطّار أن الطبقة العاملة تمت خيانتها من طرف بورجوازية مثقفة، من نخبة صارت مصالحها بمصالح رأس المال العالمي[١].

نتيجة تدهور الأوضاع على كافة الجبهات نزل الشعب إلى الشارع في مظاهرات حاشدة في أعوام ١٩٨٢، و١٩٨٤، و١٩٨٧ وانفجرت في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٨٨ «ثورة الخبز» التي ضمت مئات الألوف، سقط القتلى والجرحى، وتعرض حزب الاشتراكية والتقدم للملاحقات.. ثم جرت الانتخابات وتفوقت «جبهة الانقاذ الإسلامية» تفوقاً كاسحاً.. ودخلت البلاد ما يشبه الحرب الأهلية.

وبالعودة إلى تحليل الأحداث في الجزائر فإنه على الرغم مما تم الحصول عليه من كفاح تحرري واستقلال وطني، وتنمية هائلة أحدثها إستخراج النفط والغاز، يمكن وصف التوجهات بين عامي ١٩٨٠ وثورة ١٩٨٨ بأنها توجهات مرتبطة بثورة مضادة، إذ لا يخفى على أحد أن الجزائر كانت حتى نهاية السبعينات تسير على طريق التقدم والعصرنة والانتاج والعلم، مع أن علاقات الانتاج في الريف بقيت إقطاعية، بصرف النظر عن التسميات. وفي بعض المناطق في الجزائر، كما في غيرها من البلدان العربية، نجد نعرات قبلية بين قبيلة وقبيلة (أي أننا نجد نعرات في مجتمعات

---

1 - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الأحزاب والحركات اليسارية ج١، ١٩٩٥، ص٦٤٤ توفيق المدني

سابقة على الاقطاعية) وتستخدم الطائرات أحياناً في الصراع بين القبائل الجزائرية. وهكذا فإن بإمكاننا القول أن حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي يعلن أنه عصري وديموقراطي، كان ولا زال حزباً يقيم تنظيمه وفق العلاقات الاقطاعية. وتقف على يمين هذا الحزب من حيث ارتباطها بالاقطاع في الريف كل من الجبهة الإسلامية، وحماس(في غزة) والنهضة (في تونس).

ومن ناحية أخرى، فإن فشل الدولة في تأمين لقمة العيش الكريم لجمهور واسع من الناس حوّل ١.٢ مليون متعلم وأكثر إلى لقمة صائغة للحركات الأصولية التي كثفت نشاطاتها منذ اواسط السبعينات. فحصلت في الدورة الاولى للانتخابات البرلمانية على ٧٠٪ من مقاعد البرلمان؟ وكان واضحاً أنها ستحصل على المقاعد الباقية في الدورة الثانية التي كانت ستجري بعد شهر. وهذا ما جعل العسكريين يقومون بانقلابهم العسكري، وتتفجر الحرب بينهم وبين «جبهة الانقاذ».. وبقيت حالة الطوارئ قائمة حتى أواخر القرن العشرين.

كما بقيت جبهة التحرير الجزائرية هي الحزب الحاكم بقوة الجيش الجزائري. ونجح عبد العزيز بوتفليقة في الحصول على كرسي رئاسة الجمهورية الجزائرية للمرة الرابعة في أواسط عام ٢٠١٤ بفضل شعار «المصالحة الوطنية».

المراجع:

١ - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الأحزاب والحركات اليسارية ١٩٩٥.م١ ص٥١٥ توفيق المدني.

٢ - المصدر نفسه ٥١٩.

٣- دائرة المعارف السوفياتية، م٣ ص٥١٠.

٤ - مجلة «النهج» ١٢/ ١٩٨٦، ص١٧٨.

٥ - المصدر نفسه.

٦- المصدر نفسه.

٧ - مجلة «الثقافة الجديدة» العراقية، الشيوعيون الجزائريون ٢٤٢/ ١٩٩٢.

٨- حيدر حيدر، وليمة الأعشاب البحر (نشيد الموت) لم تذكر (دار النشر ولا تاريخ الاصدار، ولا مكانه) ص٣٧.

٩ - زينبيغو بجربجنسكي، الاخفاق الكبير- ميلاد الشيوعية وموتها، ترجمة فاضل جتكر، دار كنعان، دمشق، ط٢ ١٩٩٠، ص ٢٠١.

١٠ - مجلة «العربي» الكويتية يناير / ك٢ ١٩٩٦، ص ٦٦، الطاهر وطار.

١١- المصدر نفسه.

الحزب الشيوعي المغربي
حزب التقدم والاشتراكية

المقدمة

بدأت الحركة الوطنية المغربية في شكل تنظيمات وأحزاب سياسية عقب ثورة عبد الكريم الخطابي في الريف (١٩٢١-١٩٢٦)، إذ بدأت النخبة المدنية في تجاوز فشل العمل العسكري بواسطة العمل السياسي. ولقد كان أول تنظيم سياسي تشكل في تاريخ المغرب المعاصر يحمل اسم «الرابطة المغربية» وفي غضون ذلك، عملت السياسة الاستعمارية الفرنسية على تقسيم المغرب بين كتلتين بشريتين «عرب» و«بربر» وتوجت هذه السياسة بظهور «الظهير البربري» في ١٦ أيار / مايو ١٩٣٠. وانطلق النضال الشعبي في مقاومة «الظهير البربري» وتبيان أثاره السلبية على الوحدة الوطنية واسهمت النخبة المدينة في إنشاء تنظيم حزبي مغربي سمي «كتلة العمل الوطني» في شباط / فبراير ١٩٣٤ حيث انتخبت الكتلة علال الفاسي في منصب الرئاسة ومحمد بن الحسن الوزاني في الأمانة العامة(١)

وما إن فازت الجبهة الشعبية بفرنسا في انتخابات عام ١٩٣٦، حتى عقدت «كتلة العمل الوطني» مؤتمراً طارئاً في الرباط في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٣٦، صدر عن ما يسمى «دفتر المطالب المستعجلة»... وفي المقابل كان الحزب الشيوعي قد تأسس في المغرب بمبادرة أجنبية، وقد ضم في صفوفه نخبة من الفرنسيين واليهود المغاربة والاسبان كفرع مراكش للحزب الشيوعي الفرنسي، حيث كانت الأفكار الاشتراكية منتشرة في المغرب.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية، تعرض الشيوعيون إلى حملات الاعتقال، واقتيدوا إلى المعسكرات، غير أن من نجا منهم سيعملون على تأسيس نواة الحزب الشيوعي بالمغرب. وهذا ما تم في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٣. كما أصدر الحزب صحيفة «الوطن» وانتهج خطاً سياسياً مناهضاً للفاشية.. واقتصرت العضوية في الحزب بداية على أعضاء الجالية الفرنسية والأوربية في المغرب. وعلى عدد من المثقفين مثل علي بعته والهادي سواك وعزيز بلال. وتم من سنة ١٩٤٥ تمغرب «الحزب الشيوعي المغربي بدلاً من الحزب الشيوعي في المغرب». وأصدر صحيفة اسبوعية باسم «الأمل L'espoir» باللغة الفرنسية، ونشرة سرية باللغة العربية باسم «حياة الشعب».

وحين تسلم علي قيادة الحزب، عبّر الحزب الشيوعي المغربي عن استقلالة التام عن الحزب الشيوعي الفرنسي.. ووضع مطلب الاستقلال ضمن استراتيجية محاربة الأمبريالية الأميركية. كما طالب بتشكيل جبهة وطنية مغربية تضم الأحزاب الوطنية لمواجهة الاستعمار الفرنسي... ولم

يصادق على هذا المطلب إلا في آب / أغسطس ١٩٤٦ وصار شعار الاستقلال في الخمسينيات شعاراً مركزياً، وانتقل فيها النضال إلى المقاومة المسلحة.

ونظم الحزب مساهمته في خوض الكفاح المسلح عبر إنشاء المنظمة المسلحة «الهلال الأسود» التي أسس الحزب إلى جانبها منظمة «لجنة الاتحاد الوطني» التي ضمت مقاومين من مختلف الميول السياسية.. ومع احتدام المواجهات نفي محمد الخامس، وتم الإعلان عن استقلال المغرب بشروط غاية في القسوة، أولها التبعية الاقتصادية والسياسية... والاصرار على إنهاء دور المعارضة الراديكالية المتمثلة في جيش التحرير (بامتداداته الجزائرية). وقد فطن المهدي بن بركة لهذه الشروط بعد فترة..

ودعا الحزب وقتئذ إلى تأسيس جبهة وطنية معادية للامبريالية بمساهمة الاتحاد المغربي للشغل.. وبقي حزب الاستقلال يرفض الاعتراف بحزب سياسي يعتنق المبادئ الشيوعية.. وداهمت قوات الشرطة الحزب الشيوعي في الدار البيضاء وقيل أنه متعاون مع إسرائيل.. وصدر بعدئذ حكم قضائي في الدار البيضاء في شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٥٩ يُحظر نشاط الحزب الشيوعي المغربي وتم إيقاف جريدة «الجماهير» إلا أن الحزب أصدر في حزيران ١٩٦٠ العدد الأول من جريدة المكافح[٢].

واستمر الحزب الشيوعي في نضاله ضد القمع المسلط على القوى الوطنية والديموقراطية خصوصاً في الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٥ بسبب اندلاع حرب الحدود ما بين الجزائر والمغرب، وبسبب عمليات التزوير التي شهدتها الانتخابات التشريعية في أيار / مايو ١٩٦٣.

وزاد من تدعيم عودة الحزب وقوفه في صف القوى الوطنية المناهضة لنتائج عدوان حزيران ١٩٦٧. وقرر المؤتمر الثالث للحزب في تموز / يوليو ١٩٦٦ وتقرر فيه اطلاق اسم «حزب التحرر والاشتراكية» على الحزب الذي أعلن أنه حزب تقدمي وثوري بمواصفات معينة.

وفي عام ١٩٦٩ قامت السلطات المغربية باعتقال أمينه العام علي يعته وأبو الشعب الريفي واسماعيل العلوي وقدموا للمحاكمة، ووافقت جريدة «الكفاح الوطني» وبعث علي يعته مذكرة إلى الملك في ٢٠/ ٩/ ١٩٧٢ طرح عبرها معالم الخيار الاصلاحي، أي التبرئة من «الشيوعية».. ومع ذلك بقي «حزب التحرر والاشتراكية» محظوراً حتى عام ١٩٧٤.

وانعقد المؤتمر الأول لحزب التقدم والاشتراكية في شباط / فبراير ١٩٧٥.. ودعا المؤتمر الثاني للحزب إلى طرح برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية.. وصارت البلاد أمام حزبين: حزب الشيوعي المغربي وحزب التقدم والاشتراكية الذي كان أول من ندد في المغرب، وبدون تردد بمبادرة السادات واتفاقيات كامب دافيد.

يعتبر حزب التقدم والاشتراكية الصحراء الغربية، جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي، وهو يعتبر الحدود الجنوبية مقدسة.. ويتطلب الدفاع عن الصحراء المغربية جهد عسكري متواصل، ودعم ناجع على كل المستويات.

ويجد حزب التقدم والاشتراكية في بحث النظام الجزائري على الهيمنة في منطقة المغرب العربي، عبر ايجاد منفذ له على ساحل المحيط الأطلسي، ولاستغلال مناجم الحديد بتندوف خارج كل تعاون مع المغرب. انها المبررات التي جعلت النظام الجزائري يقوم بخلق هذا النزاع في الصحراء الذي لا علاقة له بتحرر وطني مزعوم.

ويرى حزب التقدم والاشتراكية «بجبهة بوليساريو» منظمة انفصالية تخدم مصالح دولة أجنبية (الجزائر) وفي المؤتمر الوطني الثالث للحزب الذي عقد في شهر آذار / مارس ١٩٨٣، أكد حزب التقدم والاشتراكية أن الراديكالية اليسارية المتطرفة تسببت في اضرار ضخمة للحركة الطلابية.

الحزب الشيوعي المغربي العربي

كان تاريخ المغرب بعد توقيع معاهدة «فاس» عام ١٩١٢ التي نصت على إقامة محمية فرنسية في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد، والتي حولت المناطق الشمالية إلى اسبانيا، كان هذا التاريخ سلسلة من النضالات البطولية للشعب المغربي ضد الاستعمارين الفرنسي والاسباني. وبلغ هذا النضال ذروته حين خاضت قبائل الريف نضالاً بطولياً خلال أعوام ١٩٢١-١٩٢٦ ضد القوات الفرنسية والاسبانية مجتمعة. وقد ألحق المغاربة بقيادة عبد الكريم الخطابي هزيمة منكرة بالجيش الاسباني وأقاموا جمهورية الريف في شمال البلاد. وتم زج قوة مشتركة فرنسية واسبانية مسلحة تسليحاً رفيع المستوى ضد أنصار عبد الكريم منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية. ودامت المقاومة البطولية لقبائل الريف حتى العام ١٩٢٦.

وأثارت بطولات أهل الريف المغربي الحمية والحماس في صدور الثوار العرب من المحيط إلى الخليج، وتأثر بهم ثوار سوريا بصورة خاصة. وجاء في رسائل الأممية / الدولية الشيوعية أن الحرب المغربية قد عمقت وزادت من حدة عملية تقرير المصير الوطني[٢].

وأبدى الحزب الشيوعي الفرنسي اهتماماً كبيراً بالمغرب العربي وقدم المساعدات الممكنة للشعب المغربي في كفاحه ضد الاستعمارين الفرنسي والاسباني. وبالتالي فقد أنشأ باسم المغرب قسماً في مكتب الحزب. كما أنشأ فرعاً له في المغرب. وساهم هذا الفرع في إيجاد الخلايا الأولى للحزب الشيوعي المغربي. إلا أن الأحزاب الشيوعية في كل المغرب العربي التي ابتليت بالاستعمار الفرنسي، لم تصبح جماهيرية بسبب كراهية الشعوب المشروعة والمفهومة للأجانب بصورة عامة، وللفرنسيين بصورة خاصة، بوصفهم يحكمون البلاد بقوة الحديد والنار. وشكل الشيوعيون الفرنسيون في هذه

البلدان، شاؤوا أو أبوا جزءاً من آلة الاستعمار. فلم يقترب من الشيوعيين الفرنسيين في هذه البلدان غير المتنورين الذين زاروا فرنسا وتعرفوا على الشعب الفرنسي، وأخذوا يميزون ما بين الحكام الظالمين وبين الشعوب التي «لا ناقة لها ولا جمل» في معظم الأحوال.

ونشأت ما بين هؤلاء المثقفين وبين الناس العاديين في فرنسا وفي غيرها من البلدان الأجنبية علاقات انسانية متعددة الوجوه. ومن هذا النفر الخاص من الناس تأسست الخلايا الأولى للفروع التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي. وبقيت هذه الخلايا التي تتألف من المثقفين في واد. وبقي كفاح الشعوب المغربية من أجل نيل حريتها واستقلالها في واد آخر. ونعني بذلك أنه لم يكن بامكان الشيوعيين الاوائل في هذه البلدان أن يشتركوا اشتراكاً نشيطاً وفعالاً في الكفاح المسلح إن كان في ثورة الريف في المغرب أو في غيرها من الثورات في المنطقة، وإن كانوا قد اشتركوا في تلك الآونة، بشكل أو بآخر، في الحرب الأهلية في اسبانيا ضد الفاشية الفرنكوية.

ولعب عامل آخر اساسي دوراً معيناً على عزل الشيوعيين عن كفاح الجماهير الشعبية الواسعة. ويتمثل هذا العامل باقبال الاقليات الدينية والقومية على الانخراط في صفوف الأحزاب الشيوعية كسبيل وحيد لرفع الظلم الاستعماري، والقومي والديني والطائفي عن كواهلهم. ويأتي اليهود على رأس هذه الاقليات في المغرب العربي عموماً. وقد أخذ المستعمرون وعملاؤهم والرجعيون بصورة عامة، من واقع وجود أجانب على رأس هذه الأحزاب، أخذوا منه حجة لتوجيه مختلف أنواع الاتهامات اليها، بدءاً من الاتهام بالالحاد والكفر والعداء للإسلام، وانتهاء بالعمل لصالح الأجنبي، أي التجسس لصالحه وخدمته.

ولم يتضح الوجه الوطني لهذه الأحزاب إلا مع نشوء الطبقة العاملة الحديثة، ونشوء تنظيماتها النقابية، واقبال الشيوعيين على الانخراط في الكفاح العمالي والنقابي، والتقدم في صفوف هذه الحركة وقيادتها.

وتحسنت مواقع الشيوعيين المغاربة في أوساط شعبهم عند نشوب معارك الاستقلال في الخمسينات. وظهرت أحزاب يسارية عربية اخرى وبرز في الستينات المهدي بن بركة، وخاض اليساريون عموماً وحزب التقدم والاشتراكية (وهو الاسم الجديد للحزب الشيوعي) خصوصاً المعارك الوطنية والطبقية.

المراجع:

١- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الأحزاب والحركات اليسارية ج١، ١٩٩٥، ص٦٤٤ توفيق المدني.

٢- المصدر نفسه، ص٦٥٥.

٣- ج.ج. كوماش، الكومنترن والأحزاب الشيوعية في البلدان العربية خلال العشرينات والثلاثينات، مجلة النهج ١/ ١٩٨٣، ص ٢٠١.

الخاتمة

الأحزاب الشيوعية في الشرق العربي

للدكتور عبد الله تركماني

١- تبعية الأحزاب الشيوعية إلى الموقف السوفياتي والأممية الشيوعية "الكومنترن"، إذ أن مراحل تطوّر هذا الأحزاب هي نفسها مراحل تطوّر السياسة الخارجية السوفياتية، وقد كان ذلك في خلفية تأرجح وعدم ثبات مواقف هذه الأحزاب من قضايا المسألة القومية العربية، بل ومعاناتها في أغلب الأحيان.

٢- الفهم الاقتصادي.. الطبقوي.. - تأثير الستالينية.. - التركيب الأقلوي (القومي والطائفي) لهذه الأحزاب، وما عكسه من توجه عام مناهض للنزعة القومية العربية.

٣-إنه يدرس المسألة القومية وموقف الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي منها، على ضوء صلتها الوثيقة بالمشروع الإمبريالي لتفكيك العالم العربي..

٢١- ومن أجل ذلك، لابد من إبعاد الماركسية العربية عن وثوقيتها الدعائية مع إبعاد الرأسمالية.. عن ميتافيزيقية البلاغة، والتيار الليبرالي عن تغريبة القومي. وحينئذ يتم اكتشاف الجذر المشترك لهذه التيارات في علميتها وعلمانيتها.

٢٢- تميز تاريخ نشأة القومية العربية بدور مميز للإسلام، أعطاها طابعاً ذاتياً ثقافياً نفسياً ووجدانياً.

٢٣- إن هذه الأحزاب (الشيوعية) اتسمت بقصور وعيها لأهمية المسألة القومية العربية في المرحلة التي ندرسها (١٩٢٠ - ١٩٩١) حيث تميّزت مشاركتها بعدم الثبات والتردّد، وبمعاداة النزعة القومية العربية.

لذلك فإن فرضيتنا الأساسية في هذا الكتاب تنطلق من التساؤل عن مدى ربط الشيوعيين العرب بالمؤثرين الداخلي والخارجي في المسألة القومية العربية.. خاصة وأن تدخّل الدولة في الاقتصاد والمجتمع، مع غياب آليات حقيقية للرقابة الشعبية، قد أدى إلى رأسمالية الدولة التابعة، وجعل المسألة القومية تدور في حلقة مفرغة.

فالمشروع التحرري الذي كان يعني في الخمسينات والستينات الانفصال عن الغرب، آل إلى نقيضه: التحاق متفاقم بالغرب اكتسب - في النهاية - طابعاً طوعياً على جميع الأصعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية - ومازالت الأمة العربية تنتقل من إخفاق إلى إخفاق.

هذا الطابع الأحادي والسلطوي للسياسة، أفقد الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي إمكاناتها التنويرية والتوعوية، ومنع عنها ممكناتها الشعبية والديموقراطية، وجعلها تتصرف كجمعيات تآمرية.

٢٤- ويبقى التساؤل عن مدى ملاءمة الماركسية للواقع العربي مشروعاً، إذ أن قوة الماركسية في نقدها الرأسمالية كما كانت في القرن التاسع عشر... أسقط أغلب الماركسيين العرب في نزعة رهيبة للاجترار.

كما يصح التساؤل عن التكوين الأقلوي للأحزاب الشيوعية في المشرق العربي ومدى تأثيره من قصور وعيها بأهمية المسألة القومية، فالأقليات القومية تتوجس خوفاً من الطابع العربي للمشروع القومي، بينما تتوجس الأقليات الدينية من الطابع الإسلامي للوحدة العربية، خاصة وأن هذه الأحزاب شهدت أسوأ حالات انحطاط الوعي، وأدنى مراتب ابتذال الماركسية، حين سادت ذهنيات لا صلة لها بالواقع العربي..

إن عناصر القوة التي تتسم بها الماركسية قد شكّلت نقطة ضعف لهذه الأحزاب، حين شاع الترهّل الذهني على التمسّك بإيجابيات نهائية.

٢٦- لقد كانت رؤية أغلب الأحزاب الشيوعية العربية **طبقوية خالصة**.. أمعنت في معاداة النهج القومي... إن الأحزاب في المشرق العربي لم تتطور كأحزاب مؤثرة لأنها لم تخض نضالاً ضد قيادات فكرية وسياسية معروفة، بل خاضت - في أغلب الأحيان - النضال ضد "مخرّبين" و"جواسيس".

٢٧- وقد كان من نتائج ذلك أنها تقزّمت وتهافتت وانقسمت وتعرّضت لعملية تفكّك ذاتي وعزلة عن الشعب.. وصدرت في أواخر عام ١٩٣١ وثيقة عن اجتماع الحزبين الشيوعيين السوري والفلسطيني تُعتبر نموذجية في فهم موضوع التجزئة العربية.

٢٩- المكان العربي وتفاعلاته: توصيف عام للعالم العربي المعاصر خاصة وأن الفكر العربي اعتاد على تحميل الاستعمار كل بلايا التأخر العربي، وأطلق العنان لديماغوجية رنانة تجعل العداء للإمبريالية والصهيونية (وهو عداء مبرر تاريخياً وواقعياً) وسيلة للتنفيس عن الغضب، وتركيزه على العامل الخارجي الذي أصبح "شيطان العرب" ليعفي العامل الداخلي من النقد، ويتستر - بالتالي - على آليات وأدوات الهيمنة الإمبريالية، أو يجهلها، مما جعله عرضة لسياساتها، بقصد أو بدون قصد. وعن دور الصحراء في التجزيء (فإنها فكرة تناولها بالتفصيل د. محمد جابر الأنصاري) وهي فكرة صحيحة إلا أنها تعاني من التكرار.

٣٣- امتلأ الحقل السياسي بـ"بورجوازية الدولة" وطبقتها الوسطى السياسية، وبايديولوجيتها "القومية الاشتراكية"، وحزبها وأجهزتها الأمنية. وسرعان ما تسرّبت إلى قمة السلطة والقوة فيها

العناصر الريفية التي ظلّت مضطهدة من سادة المدن، فأقامت حكمها الشعبوي. وهكذا، تم ترييف المدن العربية، وانسحاب قوى المجتمع المدني السوري، بعناصره المتعلمة والمتطوّرة، مخلية الساحة للانقلابات الشعبوية ذات المنطلق والتكوين الريفي في العديد من الدول العربية. إن ترييف المدينة وبَدْوَنَتها هو الإشكالية المطروحة على الفكر العربي السياسي، فقد "جلبت التحولات الاجتماعية ما بعد الاستقلال إلى الحواضر العربية إما أبناء الريف العربي أو أبناء البادية، وهؤلاء (حازوا السلطة) من خلال المؤسسات "الحديثة" المنظمة كالجيش والأحزاب الحديثة". فأصبح العمل السياسي العربي - إلا فيما ندر - في أيدي هذه الفئات بعد أن تخلّصت، تحت شعارات شتّى، من الأرومة المدنية العربية في الحاضرة.. وأُديرت السياسات العربية من قبل نُخب بالغة الضيق، بمعزل عن الشعب بمختلف طبقاته وفئاته وتياراته السياسية والفكرية.

٣٥- سقطت دولة المؤسسات والقانون وتراجع القضاء وفقد استقلاله وسيطرت آلة القمع وانتفت الحريات العامة، كما أصبحت القوات المسلّحة القوّة الوحيدة المسيطرة على مقاليد السلطة والاقتصاد والتحكّم بالعلاقات الداخلية والخارجية. هذه الدولة تتيح أوسع الفرص لممارسة أقلية ما هيمنة دائمة، والصراعات حول السلطة (..) هذه الأقلية من الشعب والراكبة عليه، بإلغائها الحياة السياسية للشعب.

٣٧- وإذا كانت تجربة سورية ولبنان، في مطلع الأربعينات، هي التعبير الصريح عن هذه العسكرية (بين الاستعمار والدول لكي لا تتوحد)، حيث تنازل الوحدويون في البلدين عن الوحدة مقابل نيل البلدان استقلالهما، فإن تنازلات مماثلة - أقل صراحة - جرت في العديد من الأقطار العربية الأخرى.

وإذا كانت اللغة الكردية في الشرق الأوسط واللغة البربرية في شمال إفريقيا، بلهجاتها المتعددة، ماتزالان تحافظان على بعض حيويتهما، فـ"إن اللغة والثقافة العربيتين تشكّلان رابطاً جوهرياً غير قابل للزوال.

وقد كتب د. جورج قرم، كتاب انفجار المشرق العربي / من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان، ط١، بيروت، دار الطليعة، يناير/ك٢/ ١٩٧٨، ص٢١٦: "إن الأمة يمكن أن تكون سابقة على النظام الرأسمالي (ص٦٥) وإن الدولة التسلّطية في المشرق العربي المعاصر، خاصة في قطريه الرئيسيين سورية والعراق، قد طرحت نفسها بديلاً عن مؤسسات المجتمع المدني، وسعت كي تصبح الرابطة الوحيدة بين بُنى المجتمع التقليدي، بين العشائر والملل والعائلات، كتنظيمات لرعايا مفتتين إلى ذرّات تحكمهم المصلحة الآنية وغريزة النجاة بالذات، إزاء استشراء عنف

سلطة الدولة. وقد وصلت الدولة إلى هذا المستوى من التسلّط بفعل مجموعة إجراءات وتدابير، في الاقتصاد والمجتمع اتخذت خلال الفترة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٨٨.(٦٦)

٧٤- إن كارل ماركس "لم يضع نظرية لأساليب الإنتاج ولا هو قدّم صورة عالمية، ولكنه درس تكويناً اقتصادياً - اجتماعياً واحداً (الرأسمالية الأوروبية)، إلى جانب التحوّل من الإقطاعية إلى الرأسمالية بأسلوب نموذجي". ولكن الماركسية سمحت للذين يعيشون مشكلات أخرى، في عالم الجنوب "أن يستمدوا منها طريقة ومنهجاً للعمل، أو يضعوها وجهاً لوجه أمام واقع آخر" (د. أنور عبد الملك، القومية والاشتراكية، ترجمة سامية الجندي، ط١، دار المستقبل العربي - القاهرة ١٩٩١، ص١٠٨).

ففي مسألة العلاقة بين الماركسية والديمقراطية مثلاً، ثمة مؤشرات تدل على استقامة العلاقة بينهما (د. عبد العزيز بلقزيز، الماركسية والديمقراطية، مجلّة النهج، دمشق، ٥٢ خريف ١٩٨٨، ص١٢١-١٢٣):

١- موقف الكلاسيكيات الماركسية من النظام الديموقراطي، حيث تبين أن كتابات ماركس وفريدريك أنجلز كانت، في توجهها المركزي، ميّالة إلى تثمين الديموقراطية الليبرالية، واعتبارها خطوة ثورية في مضمار السياسة والسلطة.

٢- الإضافات النظرية التي قدّمتها النظرية الماركسية لإثراء مفهوم الديموقراطية، والخروج به من معناه البرجوازي الضيّق إلى رحاب المجال الاجتماعي الأوسع، على نحو لا يبقى فيه مجرّد نظام سياسي للبرجوازية، بل نظاماً عمومياً يحمي ويكفل حقوق سائر طبقات المجتمع. إذ لم تعد الديموقراطية - في منظور الماركسية - هي كفالة الحقوق السياسية للمواطن فحسب، بل كفالة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

٣- تراث الحركة الاشتراكية، في مرحلة ما بين الحربين، ضد النظم السياسية الفاشية والنازية في إيطاليا وإسبانيا وألمانيا، من أجل الحرية والديموقراطية. وقد تعزز هذا التراث بالتراكم النضالي والاشتراكي ضد النظم الديكتاتورية والعسكرية في قلب أوروبا (اليونان، إسبانيا، البرتغال).

٧٥/ ٤- الرصيد الهائل من المراجعات النظرية والسياسية التي قامت بها الأحزاب الشيوعية في أوروبا، وطالت لكثير من الموضوعات الماركسية التي كانت موضع بداهة وتقديس، خاصة ما يتعلّق منها بالمسألة الديموقراطية. وقد أسبغت الأحزاب الشيوعية الأوروبية على مواقفها قدراً كبيراً من الفرادة والاستقلالية، عبّرت عنه تسمية "الشيوعية الأوروبية" التي أطلقت على خطها السياسي لتمييزه عن "الشيوعية السوفياتية".

وهكذا تقدّم المؤشرات الأربعة شواهد قوية على علاقة التجاور والمصالحة بين الماركسية والديموقراطية، وتضع في حوزتنا مادة هامة لدحض سائر أشكال الفهم التوتاليتاري والفاشي للماركسية. ولعل أكبر خطأ ارتكبه الماركسيون، خاصة في عالم الجنوب، أنهم استهانوا بالإنجاز البورجوازي العظيم: سيادة الأمة كتعبير عملي عن القومية، ثم الديموقراطية كصيغة تتجلّى / وتفعل في إطارها هذه الإرادة القومية. فالماركسية هي الرافد الراديكالي لعصر التنوير، وهي موضع دراسة علمية ممكنة، إلا أن أولئك لجأوا إلى البقاء في إطار النصوص المنسلخة من سياقاتها، وأحلّوها محل الواقع، وبالتالي ابتعدوا عن المنهج الماركسي نفسه.

وهكذا، أصبحت الماركسية رؤية مفروضة على التاريخ، وليست رؤية مُستمدّة من دراسة عينية للتاريخ، فتحوّلت النظرية الماركسية إلى نسق مغلق على مقولاتها الجامدة. فبالنسبة لعلاقة الماركسية بالديموقراطية مثلاً، ناهض الماركسيون نظام الديموقراطية النيابية الليبرالي، وتبنّوا نظام "الديموقراطية الشعبية" أو "سوفيتات العمال والفلاحين". غير أن أضخم موقف سلبي من النظام الديموقراطي تجسّد في أطروحة "ديكتاتورية البروليتاريا"، أي تمكين المنتجين من "حق" حيازة السلطة بعد حيازة "الثروة".

وفي الواقع، **لقد عجزت الماركسية عن بلورة نظرية متسعة ومتكاملة في الدولة وفي السياسة** بوجه عام، فقد قلّل ماركس من أهمية الفعالية الخاصة للبنى السياسية، وظلّت علاقته ضعيفة جداً بنظرية وممارسة الديموقراطية، ونظر إلى الجمهورية البرلمانية باعتبارها شكلاً سياسياً خاصاً للسيطرة البورجوازية، واعتبر أن الانفصال بين الدولة والمجتمع المدني، لن ينتهي إلا بعد انتصار الثورة البروليتارية. وعلى أساس هذا التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، أقام ماركس حداً يفصل السياسة عن الاقتصاد، وهكذا، تحوّل مشروع ماركس من مشروع لـ"نقد السياسة" إلى مشروع لـ"نقد الاقتصاد السياسي"، وحملت الماركسية في طياتها خطر التحوّل إلى "اقتصادوية"*.

وقد تبنّى ماركس، والماركسيون من بعده عموماً، تصوّرين للدولة ووظيفتها: أولهما، يرى فيها كياناً طفيلياً يحجب المجتمع الواقعي، وهما ايديولوجيا وبنية فوقية، وثانيهما، يرى فيها "أداة" من أدوات الصراع الطبقي. ويمكن وصف التصوّر اللينيني للدولة بأنه تصوّر أدواتي، ذلك بـ"سبب الربط الذي يقيمه بين الدولة وإرادة الطبقة المسيطرة في تحقيق الهيمنة من خلال "القمع". فالنزعة الأدواتية في تصوّر الدولة تأتي من هذا التماهي الذي يقيمه لينين "بين الطبقة وإرادتها ومصلحتها وبين الدولة". ومكمن الخطأ في هذه الأطروحة – فضلاً عن نزوعها الإرادوي – هو في "عدم

---

* وكان يعتبر مثل هذا الكلام كفراً في ظل الحكم السوفياتي في روسيا وغير روسيا.

النظر إليها في سياق الحركة الاجتماعية العامة، بصفتها انعكاساً لتناقضات المجتمع، وتعبيراً عن توازنات القوى فيه". ولم يكن خافياً أن التصور الأدواتي للدولة هو ما كان يدفع البلاشفة، ثم اشتراكيي وثوريي العالم، إلى: "رفض النضال الديموقراطي بحسبانه نضالاً إصلاحياً، ولا يرقى إلى مرتبة النضال الجذري لعجزه عن طرح قضية سلطة الدولة". إن مقتل هذا التصوّر كان "رهانه على (سلطة) الدولة لا المجتمع* إلا أنه قامت عدة محاولات لتطوير وإغناء النظرية الماركسية في الدولة (انطونيو غرامشي، لوي ألتوسير، نيكولاس بولانتراس)، لكنها بقيت قاصرة لأنها محكومة بالدور الحاسم لنمط الإنتاج والبنية التحتية. وبالرغم من أن غرامشي لم يكتف بإعادة إنتاج التصنيف الماركسي التقليدي للبنية الاجتماعية إلى بنية فوقية وبنية تحتية، ولا بالنظر إلى العلاقات التي تنشأ بينهما، بل ذهب أبعد من ذلك، إلى التفكير في نظام تكوين ونظام اشتغل على البنية الفوقية، موجهاً - بذلك - ضربة للاقتصادوية، ومحدثاً منعطفاً نظرياً نوعياً في وعي مسألة الايديولوجيا واشتغالها السياسي، ومسألة السياسي ونظام فعاليته.

لقد ميز غرامشي بين مستويين أو صعيدين في البنية الفوقية** المستوى الأول، هو المجتمع المدني، أي مجموع المؤسسات التي نقول عنها أنها مؤسسات "داخلية خاصة". والمستوى الثاني، هو المجتمع السياسي والدولة. والمستويان معاً يقومان - في نظر غرامشي - بوظائف ايديولوجية وسياسية، هي من صميم اشتغال البنية الفوقية، لكنهما يختلفان على صعيد نتاج عملهما. ولا يمكن فهم ذلك إلا متى توقفنا على معنى مفهومين مركزيين في خطاب غرامشي هما: الصنمية والسيطرة، إذ تعني السيطرة "تملك السلطة السياسية أدوات مادية، هي وظيفة يعزوها إلى الدولة أو المجتمع السياسي. أما الهيمنة فتعني تحقيق تعميم نظام من الأفكار والقيم والتصورات إلى المجتمع، وهي وظيفة يقوم بها المجتمع المدني، والمثقفون بصورة خاصة. ويستفاد من ذلك أنه لا مجال لإقامة عازل بين الدولة والمجتمع المدني، أو لتصور المجتمع المدني خارج المجال نفسه الذي تشغل الدولة حيزاً فيه.

لقد طوّر التوسير هذه الأطروحة في دراسته الشهيرة عن "الايديولوجيا والأجهزة الايديولوجية للدولة" حين أقام التمييز بين المستويين: بين مستوى السيطرة السياسية الذي يقوم به الجهاز الإداري (البيروقراطية) والجهاز الأمني (الجيش والشرطة..)، أي الأجهزة السياسية، وبين مستوى الهيمنة الذي تقوم به الأجهزة الايديولوجية، التي أدخل في عدادها المدرسة

---

* (د. بلقزيز، عبد الله، الدولة والسلطة والايديولوجيا / نحو إعادة نظر مفهومية وسياسية، عن مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٦٧ يناير/ك٢/ ١٩٣٣، ص٦٢-٦٤).

** د. بلقزيز، عبد الله، في الدولة والمجتمع المدني، صحيفة "الحياة"، لندن، ١٣/ ٣/ ١٩٩٧.

والصحافة والحزب والنقابة والكنيسة والجمعيات.. الخ، بل أن التوسير ذهب أبعد من ذلك بكثير حين اعتبر عمل هذه الأجهزة الايديولوجية هي إعادة إنتاج شروط السيطرة السياسية.

- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى النظرية النقدية لمدرسة "فرانك فورت". فقد كان أنصار هذه المدرسة الماركسية رواد فلسفة اجتماعية أو علم اجتماع نقدي، توحد فيها التأمل الفلسفي النظري مع العلوم الاجتماعية، ونظروا إلى المجتمع بوصفه "كلاً ضدياً" حافلاً بالصراعات والتناقضات، كما درسوا حالة تشيؤ واغتراب الإنسان في ظل الدولة الرأسمالية. إذ ذهبوا إلى أن الرأسمالية، بصورتها الأولى التي أخضعها ماركس للتحليل، هي رأسمالية لم تعد قائمة. وقد ذهب ماركوز إلى أنه لم تعد الطبقة العاملة قادرة على قيادة عملية التغيير، ومادام النظام قد استوعبها في إطاره، فإن جماعات أخرى، لم تستوعب، يمكن أن تكون الشرارة التي توقظ الآخرين: المثقفون، والطلاب، والأقليات، وأقطار العالم الثالث".

وإذا كان المشروع الماركسي يفترض ضمور الدولة في المجتمع المدني حتى زوال معظم وظائفها، **فإن الدولة السوفياتية تطوّرت باتجاه التوسّع والتوطّد والإمساك بكل وظائف المجتمع،** وأقامت سلطة استبدادية شديدة التمركز والتركز.

وهكذا، فإن ثمة نزعتين ماركسيتين تركتا أثراً عميقاً على الحركة الشيوعية في العالم، بما فيها الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي: أولها، النزعة الاقتصادوية والطبقوية التي جعلتها مغالية في إيلاء العامل الاقتصادي والطبقي - المكانة المركزية في تحليل الظواهر على حساب العوامل الأخرى الثقافية والحضارية والدينية.. وثانيتهما، نزعتها المركزية الأوروبية التي دفعتها إلى عدم إيلاء المسألة القومية في عالم الجنوب الأهمية الكافية.

وقد أدت النزعة الاقتصادوية والطبقوية إلى عدم إدراك الأحزاب الشيوعية في العالم العربي لأهمية الايديولوجيا التحديثية في مواجهة التحديات التي تطرحها المسألة القومية لأنها مُفوّتة، تعيش في غير عصرها، كما أدّت إلى عدم قدرة هذه الأحزاب على صياغة مفاهيم أساسية صالحة لتحليل واقع التأخر والتبعية والتجزؤ في العالم العربي، لأنها لم توظّف المنهجيّة الماركسية توظيفاً نهضوياً تنويرياً.

لقد كان من المفترض أن تحلّل الأحزاب الشيوعية الواقع العربي منطلقة من الاعتبارات التالية:

١ - الواقع الاقتصادي الاجتماعي، وهو متعدد الأبعاد: الانقسام إلى البدو والحضر، إلى بنيات تقليدية متجذرة وبنيات ملصقة على جسد المجتمعات العربية، من جهة والتبعية لمراكز الهيمنة العالمية من جهة أخرى.

٢- الواقع الفكري - الايديولوجي، وهو ليس مجرد انعكاس القاعدة المادية للمجتمع، بل هو في بعض جوانبه على الأقل، مستقل عن هذه القاعدة وفاعل فيها.

فضلاً عن أن الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي "اكتفت بالماركسية كما وصلت إليها، ولم تبذل الجهد الكافي للأخذ من كل النظريات ومن كل التجارب ما يمكن أن يسهم في إثراء فكرها وإنارة الطريق أمامها"*.

٨٥- "إن خالداً أبعد الكثير من الرجال الممتازين عن الحزب بالافتراء عليهم لمجرد كونهم انطووا على قيمة إنسانية أسمى، كانت تترك ظلالاً على سيطرته.. ويمكن أن نسلم تماماً أنه كان يتبين منهم، في بعض الحالات، بذور هرطقة، أو استقلال، لا تتلاءم بالنسبة إليه وإلى أخصائه على المدى الطويل مع الإخلاص غير المشروط للتنظيم. ولكن لا يمكن أن يكون هذا حقيقياً بالنسبة للجميع، وعلى كلّ ينبغي أن يكون العامل الحاسم في أغلب الأحيان عدم القدرة على تحمّل تفوّق إلى جانب تفوّقه، وأيضاً إرادة حماية دوره كقائد كلّي القدرة تجاه أية معارضة محتملة.

٨٦- لقد قامت المعارضة بعقد اجتماع في بيت "مراد القوتلي" بدمشق حيث شارك ٩٠ من كافة مناطق البلاد، إلا أن القيادة البكداشية تمكنت - في النهاية - القضاء على المعارضة، وقد جمّدت منطقيات كل من اللاذقية وحمص وحلب، وطرد، أو ترك الحزب العديد من الكوادر (الياس مرقص، ياسين الحافظ، ميشال كيلو).

ووقعت الأزمة الثالثة في فترة الوحدة العربية (١٩٥٨ - ١٩٦١) حيث أخذت الأزمة شكل انسحابات جماعية من القاعدة إلى القمة. ولقد أعلن العديد من مثقفي الحزب انسحابهم وإدانتهم للقيادة ليس موقفاً من الوحدة: (الأديب السوري المشهور سعيد حورانية، ورئيس رابطة الكتّاب العرب آنذاك الياس ديراني)**.

---

* كريم مروة، أزمة الفكر السياسي العربي / أفكار وملاحظات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٥٩، مايو / أيار ١٩٩٢، ص١٣٧. مكسيك رودنسون، الماركسية والعالم الإسلامي، ترجمة كميل اغر، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٤ ص٢٧٣.

** د. رسلان شرف الدين، خمسون عاماً على الشيوعيين في الشرق الأوسط (١٩٢٤ - ١٩٧٤) مثال "الحزب الشيوعي السوري / مساهمة في علم الاجتماع للبلاد العربية، ط١، تونس، دار البراق، ص١٦٤-١٦٦".

الفهرس